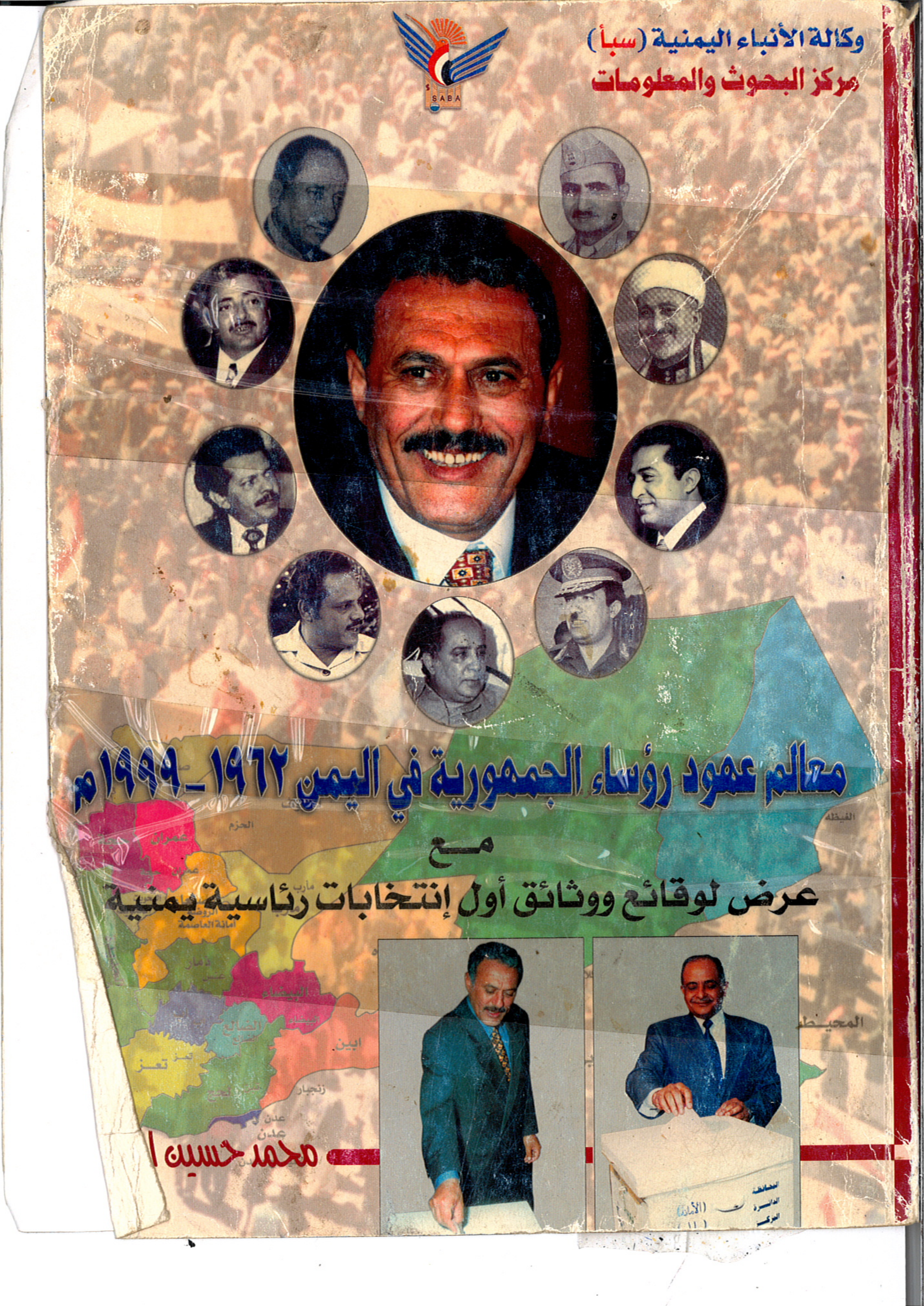

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات
SABA
معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢ - ١٩٩٩م
مع
عرض لوقائع ووثائق أول إنتخابات رئاسية يمنية
محمد حسين



نبذة عن المؤلف:



محمد حسين الفرح (١٩٥٤-٢٠٠٥م) هو "محمد بن حسين بن محمد بن قائد بن سعد بن محسن بن محمد بن محمد بن محسن بن عبد الله بن حسين بن أحمد بن علي الفرح".

محمد حسين الفرح من آل الفرح بقرية الأحلب منطقة عمار بمحافظة إب. أنهى دراسته الثانوية بصنعاء عام ١٩٧٦م وتخرج من جامعة صنعاء كلية الشريعة والقانون بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في مايو ١٩٨١م. تولى منصب مدير عام التعاونيات والجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من عام ١٩٧٧- ١٩٨٦م، ثم مدير عام الوحدات الإدارية والعمل الشعبي برئاسة الوزراء إلى عام ١٩٩٣م ورئاسة الفريق الفني باللجنة العليا للانتخابات عام ٩٢-٩٣م وعام ١٩٩٧م. ثم عين (مستشاراً للجنة العليا للانتخابات بدرجة وزير) بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٣ في ١٩٩٩/٨/٨م. حصل على وسام التعاون من رئيس الجمهورية العربية اليمنية في ١٩٧٩/١/٢٥م وحصل على وسام المؤرخ العربي من (اتحاد المؤرخين العرب) في ٢٣/فبراير/١٩٨٧م. قام بنشر الكثير من المقالات والدراسات الأدبية والتاريخية في الصحف والمجلات اليمنية والعربية منذ عام ١٩٨١م.

معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن

١٩٦٢م - ١٩٩٩م

مع

عرض لوقائع ووثائق أول إنتخابات رئاسية يمنية

رقم الإيداع: بدار الكتب الوطنية /صنعاء ٢٠٠٢م

٢٧٧/٢٠٠٢م

الطبعة الأولى

سبتمبر ٢٠٠٢م

إصدار مركز البحوث والمعلومات

بوكالة الأنباء اليمنية «سبأ»

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن

١٩٦٢م - ١٩٩٩م

مع

عرض لوقائع ووثائق أول إنتخابات رئاسية يمنية

تأليف : محمد حسين الفرح


بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

الصفحة

الصفحة

القسم الثاني:

الفصل الأول:

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

الفصل الثاني

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

الفصل الثالث:

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

الملاحق الوثائقية: الصفحة



مقدمة:

يدرك الكثير من المهتمين والمتابعين أن مسألة كتابة تاريخ اليمن المعاصر تعاني من معظلة وأزمة واضحة لعدة أسباب ربما كان أهمها التضارب الحاصل بين صناع الحدث والمشاركين فيه عند روايته الأمر الذي يسبب الإرباك واللغط في أذهان اجيالنا الحاضرة التي تبحث عن الحقيقة في كل تلك الروايات المختلفة أحياناً والمتناقضة أحياناً أخرى.

وحتى هذه اللحظة لم يتفق المعنيون بالأمر على أسلوب يقدمون به تاريخاً صحيحاً أو أقرب الى الصحة، رغم المحاولات المتعددة التي جرت منذ بدأ مركز الدراسات والبحوث اليمني جهوده المقدرة أواسط الثمانينات بجمع شهادات صناع الأحداث، وحتى تشكيل لجنة كتابة تاريخ الثورة والوحدة اليمنية قبل عامين التي لم تستطع الوصول إلى إتفاق أو تصور فانفضت بعد عدة لقاءات ولم تجتمع مرة أخرى حتى الآن.

وربما كان الأسلوب الأفضل هو إتاحة الفرصة للباحثين الشباب من الأكاديميين والمتخصصين للغوص بين الروايات المختلفة والشهادات المتناقضة والوثائق المتوفرة والخروج منها بأقرب صورة أو رؤية للحقيقة وفق منهج علمي ترجيحي يتسم بالنزاهة والحياد والموضوعية والإنصاف.

إن المتغيرات الهائلة التي حدثت في بلادنا منذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وأبرزها إختيار النهج الديمقراطي التعددي الذي أتاح المجال أمام حرية الصحافة وحرية البحث وحرية الرأي والرأي الآخر، مكنت الكثير من الباحثين من التعبير عن رؤاهم وتصوراتهم للعديد من الأحداث المعاصرة... وإن لم يحظ بالتقدير إلا تلك الدراسات التي اثبتت جديتها ومصداقيتها وموضوعيتها وهي ليست بالكثيرة في كل الأحوال.

ونحن في وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» نشعر بإعتزاز حقيقي أن يصدر عن مركز البحوث والمعلومات التابع لها هذا الكتاب الذي بين أيديكم، وهو كتاب قيم وموسوعي وشامل الى حد كبير ونامل أن يلبي رغبة الباحثين عن الحقيقة من أجيالنا المعاصرة التي لم تجد في كثير من الكتابات الموجودة ما يشبع حاجتها إلى فهم موضوعي لمسار الأحداث منذ قيام الثورة اليمنية المباركة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م... كما تنبع قيمة وأهمية هذا الكتاب في أنه الأول من نوعه الذي يرصد بكافة المعلومات والتفاصيل حقائق ووثائق أول إنتخابات رئاسية مباشرة جرت في تاريخ اليمن عام ١٩٩٩م.

إن روح التسامح التي أشاعها فخامة الأخ الرئيس عليَ عبدالله صالح منذ تسنمه مقاليد الحكم عام ١٩٧٨م وحتى اليوم والتي جعلته يتجاوز الكثير من المصاعب ويصل بالوطن إلى بر الأمان هي العامل الأساسي الذي شجعنا على إصدار مثل هذا الكتاب الذي تناول المحطات الرئيسية في حياة حكام اليمن الجمهوريين السابقين... خصوصاً بعد مبادرة فخامة الرئيس برفع صورهم جميعاً في القصر الجمهوري مؤكداً بذلك ترفعه وسموه عن كل أمراض وجراحات الماضي، ومقدماً بهذا السلوك العظيم أنموذجاً يحتذى ومثلاً يضرب ودرساً بليغاً في النبل والمروءة والتسامح والشهامة والإعتزاز بالتاريخ.

لقد بذل الأخ والصديق العزيز الأستاذ محمد حسين الفرح جهداً كبيراً في إنجاز هذا الكتاب بما عُرف عنه من الجدية والدأب والإهتمام بكل جوانب التاريخ القديم والمعاصر لليمن... وحرص في هذا الكتاب أن يعكس صورة إيجابية في معظمها وهو يسرد سيرة قادة اليمن الجمهوري وأن يحاول قدر الإمكان تجنب السلبيات بهدف إنصاف أولئك الرؤساء، إضافة إلى أن خبرته المشهود لها في العمليات الإنتخابية المختلفة قد مكنته من تقديم (بانوراما) كاملة حول مجريات عملية الإنتخابات الرئاسية الأولى بكل ما سبقها وصاحبها من إعداد وحوارات وتحضيرات... وحرصاً على الدقة فقد أعطانا الباحث الحق في مراجعة الكتاب وتصحيح أي خطأ قد يرد فيه.

وفي الأخير فإن الكتاب يعبر عن رأي صاحبه بالدرجة الأولى وليس بالضرورة أن الوكالة تتفق مع كل آرائه الواردة فيه... لكننا حرصنا على تبني نشره كجهد علمي يستحق التقدير والتقديم إلى القارئ اليمني في مناسبة العيد الأربعين لثورة ٢٦ سبتمبر المباركة والذكرى الثالثة للإنتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ سبتمبر ١٩٩٩م.

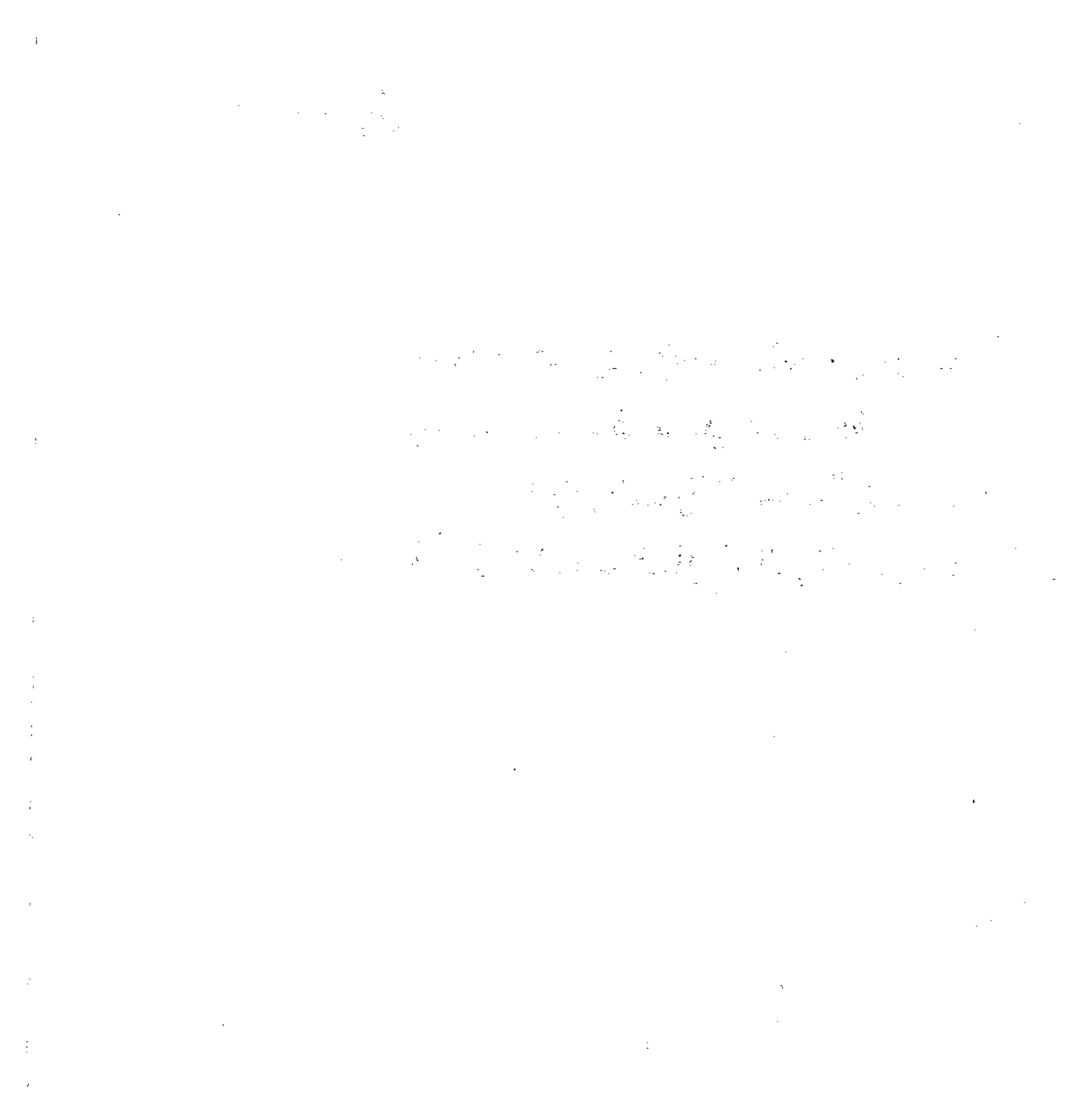
والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل،،

نصر طه مصطفى

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

القسم الأول

معالم عهود رؤساء الجمهورية ومسيرة الديمقراطية منذ انطلاق الثورة اليمنية إلى ما قبل الإنتخابات الرئاسية



الفصل الأول

عهود رئاسة الجمهورية في شطري اليمن

من فجر الثورة اليمنية إلى فجر الوحدة

إن سنوات طويلة من النضال الوطني للشعب العربي في اليمن قد إنتقلت بالعمل الوطني من مجرد فكرة إصلاح النظام التي كان مصيرها الإخفاق في حركة ١٩٤٨م الدستورية وحركة ١٩٥٥م وأحداث ١٩٥٩م إلى فكرة التغيير بوسيلة (الثورة) وتحرير الوطن من الإستعمار والإستبداد وإقامة (حكم جمهوري) . فمتى ظهرت فكرة الجمهورية كخيار للعمل الوطني ؟ سؤال تعددت حوله الإجابات والأقوال التي تضع زمن خيار النظام الجمهوري ممتداً ما بين عام ١٩٥٤م – ١٩٦١م ولكنها أقوال يصعب التدليل عليها ، وفي بعضها تحميل وتأويل للأحداث بأكثر مما تحتمل .. إن فكرة الجمهورية قد تطرأ في ذهن أي مواطن حتى لو لم يكن في إطار العمل الوطني ، وذلك شيء ، بينما التفكير والتخطيط لتحقيق التغيير بوسيلة (الثورة) وإقامة (حكم جمهوري) هو شيء آخر عظيم وكبير لابد أن تكون له إجابة محددة تدعمها الوثائق والأدلة ، فأول من بلور خيار التغيير بوسيلة (الثورة) وخيار (النظام الجمهوري) هو المناضل الشهيد الملازم علي عبدالمغني ، زعيم ومؤسس تنظيم الضباط الأحرار«١» ومعه وبعده اللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار التي يذكر كتاب (أسرار ووثائق الثورة) إنها ناقشت في جلستها السرية يوم ٢٠ صفر ١٣٨٢ هـ (يوليو ٦٢م) الأفكار والتصورات التي تدارستها اللجنة لكي تستخلص منها أهدافاً للثورة ، وتم الإتفاق على أن يستخرج منها كل عضو بمفرده وفي منزله مجموعة أهداف ، وفي الإجتماع القادم يعرض كل عضو ما كتبه ، على أن يؤخذ بما يتفق عليه«٢».. ويمضي الكتاب قائلاً(وفي الإجتماع المحدد عرض كل عضو ماكتبه ، وبعد تدارسها ومناقشتها، استخلصت من جميع ما كتبه الأعضاء ، الأهداف الستة للثورة)«٣» وقد سها مؤلفو الكتاب عن ذكر زمن الإجتماع الذي تم فيه الإتفاق على الأهداف ، وكان من المهم تحديد الزمن ، ولكن الكتاب ذكر

---

١ – إن تأسيس علي عبدالمغني لتنظيم الضباط الأحرار كان سابقاً بعدة اشهر لقيام ١٩ ضابطاً بتشكيل منظمة الضباط الاحرار بصنعاء في ديسمبر ١٩٦١م .. ويعثوا إليه الملازم ناجي علي الاشول للإنضمام ، فأجاب (بالموافقة والإنصهار في قالب واحد) ويؤكد العقيد عبدالله الراعي تأسيس علي عبدالمغني للتنظيم قائلاً (ان بداية تأسيس تنظيم الضباط الأحرار كانت على يد الملازم الشهيد علي عبدالمغني ، والملازم الشهيد محمد مطهر)،صحيفة ٢٦ سبتمبر ، عدد ٢٥ / ٩ / ١٩٨٧م.

٢ – كانت اللجنة القيادية مكونة من: علي عبدالمغني ، عبداللطيف ضيف الله ، صالح الأشول ، أحمد الرحومي ، حمود بيدر ، ناجي الاشول .

٣ – اسرار ووثائق الثورة – لجنة من الضباط الأحرار – صفحة ٧٤ – الطبعة الاولى.

إجتماعاً تم فيه اعادة إنتخاب اللجنة القيادية في ٥ ربيع أول ١٣٨٢هـ (أغسطس ١٩٦٢م)«٤» ولعله الإجتماع الذي تم فيه الإتفاق على الأهداف ، كما سها مؤلفو الكتاب عن ذكر صياغة علي عبدالمغني للأهداف ، وأن الأهداف التي كتبها وقدمها بخط يده هي التي تم الإتفاق عليها«٥» .

ان الدور الرائد للمناضل علي عبدالمغني في التخطيط والتفكير بتحقيق التغيير بوسيلة (الثورة) وخيار (النظام الجمهوري) يتجلى في وثيقة هامة - سابقة لزمن إجتماع اللجنة القيادية سالف الذكر في صفر ١٣٨٢هـ - وهي رسالة سرية من علي عبدالمغني إلى الزعيم الخالد جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ١٧ يوليو ١٩٦٢م تتضمن تفصيلاً للعمل الثوري الذي يجري الإعداد له بقيادة تنظيم الضباط الأحرار ، ونقتطف من الرسالة قول علي عبدالمغني:

(.. إن الجمهورية العربية المتحدة قلعة الحرية ومصدر الإشعاع التحرري الصاعد وقاعدة الإنطلاق العربي ، تمثل اليوم دور القائد والمعلم ، وإننا كجنود مخلصين في جيش العروبة الناهض، نطلعها على مهمتنا الصعبة ونعرض عليها هذا الملخص الإجمالي لمبادئنا وأهدافنا ووسيلتنا لتحقيقها .. وهذه المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي :-

١- تحرير الوطن تحريراً كاملاً من القيود الإستبدادية والإستعمارية ، وإقامة حكم ديمقراطي عادل.

٢- القضاء على الرجعية ومخلفاتها من الأوضاع الفاسدة وإزالة الفوارق والإمتيازات المختلفة).

وتمضي رسالة علي عبدالمغني في تلخيص المبادىء والأهداف إلى أن يقول (.. أما وسيلتنا لتحقيق هذه الأهداف فهي الثورة)«٦» صاغ علي عبدالمغني الأهداف الستة بصيغتها النهائية التي وافقت عليها اللجنة القيادية للتنظيم في صفر ١٣٨٢ هـ (يوليو ٦٢م) وهي الأهداف الستة للثورة ، وأولها (التحرر من الإستبداد والإستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل ..) وقد جاء ذلك الهدف في البيان الأول للثورة بصيغة (..إقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي أساسه العدالة الإجتماعية لدولة تمثل الشعب وتحقق مطالبه السياسية العامة) (أهـ) وكان الأستاذ عبدالعزيز المقالح من أبرز من صاغوا البيان الأول وقام بتجهيزه قبل الثورة بأربعة ايام - يوم ٢٢ سبتمبر - حين كان موعد قيام الثورة هو يوم ٢٣ سبتمبر ، وقد كان المقالح وثيق العلاقة بـ(علي عبدالمغني) وقيادة الضباط الأحرار ،

---

٤ - فاز في الإنتخابات كل من : علي عبدالمغني ، عبداللطيف ضيف الله ، أحمد الرحومي ، صالح الأشول ، محمد مطهر ، وأستمر ناجي علي الأشول أميناً للسر.

٥ - اخبرني بذلك العقيد ناجي علي الاشول ، امين سر التنظيم ، وكانت لديه الأهداف مكتوبة بخط علي عبدالمغني .

٦ - كتاب أسرار ووثائق الثورة ، لجنة الضباط الأحرار ، الطبعة الاولى ، الملحق الوثائقي ، ص ١٩٥ + الوثيقة رقم ٤

وأخبرني المناضل ناجي علي الأشول أن المقالح كان فيلسوف التنظيم ، وقد علمت من د.عبدالعزيز المقالح أن علي عبدالمغني كان شديد الإقتناع والتأثر بفلسفة الثورة لجمال عبدالناصر ، وأكد العقيد عبدالله الراعي – وهو من الضباط الأحرار (أن علي عبدالمغني كان معروفاً بتحمسه وإنحيازه الشديد للزعيم جمال عبدالناصر) «٧» وقد تجلى ذلك في وحدة الفكر التي جسدتها أهداف الثورة التي صاغها علي عبدالمغني ، بحيث أشار د. محمد الرميحي إلى (أن ضباط ٢٦ سبتمبر أعلنوا نفس المبادئ الستة التي أعلنها الضباط الأحرار في مصر)«٨» يعني مبادئ ثورة ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبدالناصر ، وذلك هو التجسيد لواحدية الفكر .. ونعود إلى خيار النظام الجمهوري الذي كان علي عبدالمغني أول من تبلور وصيغ الخيار الجمهوري علي يده ومعه وبعده اللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار، فكيف سيتم – وتم – إختيار رئيس الجمهورية ؟ وكيف بدأت مسيرة رئاسة الجمهورية في اليمن ؟

المبحث الأول :

العهد الأول للثورة والجمهورية ١٩٦٢ – ١٩٦٧م

لقد تواترت الوثائق والشهادات التاريخية على أن المناضل الوحدوي علي عبدالمغني هو مؤسس وزعيم الضباط الأحرار ومهندس العمل الثوري ، وقد تحدث عنه الأستاذ محمد عبدالواحد،القائم بأعمال السفارة المصرية آنذاك، في رسالة وثائقية إلى مكتب عبدالناصر قائلاً (كان هذا الضابط الثائر – علي عبدالمغني – الجندي المجهول الذي كان وراء تشكيل الضباط الأحرار في الجيش اليمني ، ولم يبخل بجهد أو عرق أو مال في سبيل الإعداد للعمل الثوري) وقال العقيد عبدالله الراعي (إن بداية تأسيس تنظيم الضباط الأحرار كان على يد علي عبدالمغني ومحمد مطهر) وقد إستند الباحث البريطاني (فرد هاليداي) إلى وثائق ومصادر عديدة في كتابه (المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية) حيث قال (كانت مجموعة ناصرية مستقلة من ضباط الجيش اليمني تعد لانقلاب في آخر سبتمبر .. وكانت المجموعة الناصرية تتألف من أعضاء لجنة سرية من أصل الأربعمائة ضابط .. وكان من أنشط أفراد المجموعة ملازم عمره ٢٥ سنة هو علي عبدالمغني «٩» ، كما كان من بين الضباط البارزين في الحركة عبدالله جزيلان الذي أصبح وزيراً للدفاع ، وعبداللطيف ضيف الله الذي

---

٧ – صحيفة ٢٦ سبتمبر، عدد ٢٥ / ٩ / ١٩٨٧م.

٨ – المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، فرد هاليداي ، ترجمة د. محمد الرميحي ص ٧٤

٩ – ينفي د. محمد الرميحي في هامش الترجمة ناصرية الضباط الأحرار ووجود مجموعة ناصرية ، والواقع أن الناصرية هنا ليست بمعنى وجود حزب ناصري آنذاك ، وإنما بمعنى الإنتماء في الفكر والمواقف ، فما هو الفكر الذي كان ينتمي إليه الضباط الأحرار ؟ يقول العقيد علي قاسم المؤيد عضو القاعدة الأساسية للتنظيم (كان تنظيم الضباط الأحرار ينتمي فكرياً إلى الفكر القومي العربي الذي كان عبدالناصر رمزاً له وكان جيلنا من الضباط ينحاز إنحيازا سياسياً وفكرياً الى صف الثورة العربية وقائدها جمال عبدالناصر) ص ١٧٤ ، ثورة ٢٦ سبتمبر ، دراسات وشهادات للتاريخ ، مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء.

وقال العقيد عبدالله الراعي (كان علي عبدالمغني معروفاً بتحمسه وإنحيازه الشديد للزعيم جمال عبدالناصر) "اهـ" وكان من المجموعة الناصرية بصفة خاصة كل من : علي عبدالمغني ، محمد مطهر ، سعد الاشول ، محمد قايد سيف ، ناجي علي الأشول.

أصبح وزيراً للداخلية ، ولم يكن السلال نفسه عضواً في المجموعة ولكن كانت له علاقاته الخاصة ووافق على التعاون مع الضباط الصغار ، وكان الضباط الصغار راغبين في التعاون مع السلال لأنه كان وطنياً له مكانته وخبرته ، ووافقوا على إعطائه رئاسة الجمهورية)«١٠» فلماذا وكيف تم إختيار السلال لقيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ؟

لقد كان للسلال إسهامه الوطني الوافر في الحركة الوطنية منذ الأربعينيات، واشترك في حركة ١٩٤٨م التي إنتهت بالفشل ، وسيق مع غيره من الأحرار والوطنيين إلى سجن حجة الرهيب ، وبينما تم إطلاق سراح غالبية من كانوا مسجونين خلال سنوات قريبة تالية فقد مكث السلال في السجن سبع سنين ، يقول السلال (عندما عرفنا بقيام ثورة ٢٣ يوليو في القطر العربي المصري بقيادة جمال عبدالناصر إنبعثت فينا الآمال الكبار ، وقلنا إن هذه الثورة المعجزة لا بد وأن يصل خيرها إلينا وإلى الشعب العربي اليمني الذي كان يعاني في تلك الفترة معاناة لم يعانيها أي شعب في التاريخ)«١١»

وقد كتب السلال من وراء الأسوار في سبتمبر ١٩٥٣م رسالة جوابية من سبع صفحات، تضمنت رؤية وخطة للعمل الوطني المنشود والضمانات اللازمة للعمل الثوري الذي سماه (تحقيق الحلم الرائع) وقال في تلك الرسالة (.. ان الأمر يحتاج إلى رؤية وإتئاد ، وإلى درس وتحليل ، فالمهمة كبيرة ، والأمر جلل.. ولا بد من إستكمال العدة وهذا لا يتأتى الا في جو فيه بصيص من النور ولمعة من الحرية).. وأنتقد السلال برؤية ثاقبة أسلوب الإستعانة بشخصيات من الأسرة الحاكمة ومن إليها كما حدث في عام ١٩٤٨م بجعل عبدالله الوزير اماماً وإبراهيم حميد الدين وغيره في مراكز عليا ، وقال إنها شخصيات (كنا نتمثل فيها القوة النافخة للأرواح والجرأة الكافية لخلاص الموقف ، واذا بالآمال تتبخر وتتلاشى في عالم الخيال .. فقد بينت الأحداث أن قيمة الشخصية دون ما كنا نتصوره) ثم يصف السلال عقلية شخصيات الاسرة الحاكمة ومن اليهم قائلاً (.. إنها عقلية واحدة، التعصب لحمتها ، والجمود سداها) ويقول (.. إن الشعب .. بحاجة إلى أبطال قد خلعوا من قلوبهم رداء الوهم ، ومزقوا من عقولهم غشاء الدجنة والظلام ، وآمنوا بالمبدأ إيماناً صادقاً لا يشوبه جبن ولا فتور)«١٢»

ثم حدد السلال الضمانات التي لا بد من توفيرها للعمل الثوري المنشود والتي سماها(الخطوط الرئيسية لتحقيق الحلم الرائع) ومن بينها النقاط الرئيسية التالية :-

---

١٠ - المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، فرد هاليداي ، ترجمة د. محمد الرميحي ، شهادات ووثائق للتاريخ ، ص٧٤ .
١١ - مجلة الوطن ، عدد ٨/١٠/١٩٨٥م.
١٢ - كتاب حوار من وراء الأسوار ، محمد احمد نعمان ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٢م.

١-حصر المخلصين بعد التدقيق والتحري من صدق ايمانهم، ثم المفاهمة التي لا يتم الأمر إلا بها.

٢- رسم منهج دقيق مدروس من جميع نواحيه .. مع الإستعانة بمناهج الأمم الاخرى التي نفضت عنها رداء الخمول والموت .

٣- تأسيس مراكز في كل مدينة لبحث الدعوة وشرح القضية .

٤- نشر الثقافة وتوسيع الدعاية وإرسال أكبر عدد مستطاع للدراسة في مصر وسوريا ولبنان.

٥- الإستعانة بأقطاب العرب الذين يحبذون خطنا .. فلا بد من الاستعانة وعدم الاكتفاء بأنفسنا) «أهـ».

ولقد ساهم السلال بعد خروجه من السجن عام ١٩٥٥م في العمل على توفير تلك الضمانات بشكل مباشر أو غير مباشر .. وليس صائباً ما يقوله البعض عن عدم علاقة السلال بالضباط الأحرار أو بالعمل الوطني والإعداد للعمل الثوري إلى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢م حين تم اختياره لقيادة الثورة بعد أن رفض حمود الجائفي قيادة الثورة .. والواقع أن الأمر لم يكن بتلك السطحية والبساطة .. فقد كان السلال من كبار الضباط الذين تولوا إدارة المدارس والكليات العسكرية التي وافق نظام الإمامة على إفتتاحها بتأثير مصر عبدالناصر في فترة الإتحاد الشكلي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية بإسم (إتحاد الدول العربية) حيث تم في عام ١٩٥٨م إفتتاح الكلية الحربية وكلية الشرطة ومدرسة ضباط الصف والمدفعية ثم كلية الطيران ؛ وقد تولى السلال منصب مدير كلية الطيران وكان عبدالله الضبي مديراً لكلية الشرطة وحمود الجائفي مديراً للكلية الحربية إلى أحداث عام ١٩٥٩م .. وتتمثل أهمية ذلك في أن الضباط الشباب الذين درسوا وتخرجوا من تلك الكليات كانوا كما تصفهم الوثائق (الحلقة الأولى في الإعداد للعمل الثوري الذي كان ركيزته أولئك الشبان)«١٣» وقد (كان لأعضاء البعثات العسكرية المصرية دور إيجابي في تنمية الوعي الثوري والفكر القومي لدى طلاب الكليات والمدارس العسكرية) وكذلك كان لمدراء الكليات ومنهم (السلال - الجائفي - جزيلان) تأثيرهم الإيجابي في تنمية الوعي الثوري لدى الطلاب وفي إيجاد (الحلقة الأولى للإعداد للعمل الثوري والمتمثلة في طلاب وخريجي تلك الكليات) .

وقد شارك السلال والجائفي وغيرهما في الأحداث التي وقعت أثناء سفر الإمام أحمد إلى روما ، فلما عاد الإمام من روما إلى الحديدة (اغسطس ١٩٥٩م) ظهرت فكرة الخروج من صنعاء بالأسلحة الثقيلة والخفيفة الموجودة في الكليات إلى بعض المناطق الريفية ودعم

١٣- أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٨٠ و ٢٢٠

حركة قبلية بقيادة حميد الأحمر لإسقاط النظام ، وفي هذا الصدد يذكر عبدالله جزيلان (أن الزعيم عبدالله السلال والعقيد عبدالله الضبي والقاضي عبدالسلام صبرة ومجموعة من الضباط والمدنيين جاءوا إلى العقيد حمود الجائفي وإقترحوا الهروب بالأسلحة الموجودة في الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة .. فلم يوافق الجائفي على ذلك .. وقد بذل السلال وصبرة ومن معهم عدة محاولات لإقناع الجائفي بفكرتهم ولكنه رفض)«١٤» وكذلك ظهرت بين تلك المجموعة - ومنهم السلال وعبدالسلام صبرة - فكرة اللجوء إلى القاهرة ، حيث يذكر المصدر أنهم (.. إتصلوا بالعقيد أحمد أبوزيد - السفير المصري - وطلبوا منه السفر إلى القاهرة خوفاً من بطش الإمام) وبمناقشة الفكرة إتفقت الآراء على أن (هذا العمل سيعطي إنطباعاً بأن القاهرة تدبر مؤامرة ضد الإمام ، وأن لها علاقة بالأحداث التي وقعت أثناء غياب الإمام ، وإن البقاء - (بما في ذلك التظاهر بالولاء للإمام ولولي العهد البدر) - هو الأفضل)«١٥»

وقد نجح السلال في التظاهر بالولاء للبدر وتعزيز مركزه كقائد لفوج البدر والحرس الملكي ، فتواصل من خلال ذلك إسهامه في العمل الوطني وفي الإعداد للعمل الثوري ، وكان من أبرز مظاهر ذلك الإسهام ما يشير إليه العقيد ناجي الأشول من إنه (عقد الإمام أحمد العزم على إغلاق الكلية الحربية وكلية الشرطة ومدرسة ضباط الصف (عام ٦٠) أما كلية الطيران فقد أمر باغلاقها بالفعل لولا حنكة الزعيم عبدالله السلال الذي أستبقى الطلاب حتى عدت العاصفة ، ثم اذن الامام للطلاب ان يتدربوا على القفز بالمظلات ثم الإلتحاق بمدرسة الأسلحة) «١٦» واما الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة فتم إيقاف صرف الإعاشة لطلابها وخلق العقبات لإدارتها بهدف إغلاقها ، وكان عبدالله جزيلان قد أصبح مديراً للكلية الحربية بعد هروب حمود الجائفي إلى عدن .. يقول جزيلان (.. فلجأت إلى الزعيم عبدالله السلال فشكوت اليه من العقبات وعدم صرف الاعاشة، وان الهدف من ذلك هو إغلاق الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة ، فتفهم السلال مطالبي ووعد بتنفيذها ، وبالفعل وفا السلال بما وعد به) «١٧» فقد تمكن السلال من خلال منصبه كرئيس لحرس البدر وقائد لفوج البدر ومن خلال عضويته في اللجنة العليا لشئون القوات المسلحة من اقناع البدر واللجنة بصرف الإعاشة وإنهاء العقبات ، فأنقذ السلال بذلك الكليات والمدارس من الإغلاق، وادى ذلك إلى الحفاظ على الركيزة الأساسية في الإعداد للعمل الثوري وهم طلاب وضباط تلك الكليات والمدارس الذين ما لبثوا أن أصبحوا من قواعد تنظيم الضباط الأحرار .

وقد أحاط الملازم علي عبدالمغني ، زعيم التنظيم ، علاقاته وإتصالاته التنظيمية بالزعيم

١٤- التاريخ السري للثورة اليمنية ، عبدالله جزيلان، ص ٦٠ .

١٥ -هرب حمود الجائفي الى عدن بسبب مضاعفات فشل الحركة القبلية التي قادها الشيخ حميد الأحمر ، وكان السلال وصبرة على علاقة بها.

١٦ - الجيش والحركة الوطنية - ناجي علي الاشول - ٢٠٣ .

١٧ -التاريخ السري للثورة اليمنية ، عبدالله جزيلان ، ص ٦١ .

(العميد) عبدالله السلال بقدر كبير من السرية التي كان يقتضيها مركز السلال ، وكان الملازم صالح الرحبي همزة الوصل بين السلال وعلي عبدالمغني«١٨» ولم تكن اللجنة القيادية للتنظيم ولا القاعدة التأسيسة تعلم بالعلاقة والإتصالات التنظيمية ، ليس بين علي عبدالمغني والسلال فحسب ، وإنما أيضاً بين علي عبدالمغني وسائر تكوينات وشخصيات العمل الوطني الثوري الذي كان علي عبدالمغني يمسك بخيوطه منذ وقت مبكر بما في ذلك التجمع الوطني السري في تعز الذي كان من أبرز رموزه الأستاذ عبدالغني مطهر والطيار عبدالرحيم عبدالله والمقدم محمد قائد سيف ، والتجمع الوطني السري في صنعاء الذي كان على رأسه القاضي عبدالسلام صبرة وكان من رموزه العقيد حسن العمري ، ولما إقترب موعد الثورة إقترح علي عبدالمغني على اللجنة القيادية إقامة إتصالات وعلاقات مع تلك التكوينات والشخصيات ، دون أن يكشف وجود إتصالات وعلاقات منذ وقت مبكر ، فوافقت اللجنة القيادية وبدأت الإتصالات قبل نحو شهرين ، بل إن علي عبدالمغني أحاط بقدر أكبر من السرية إتصالاته بالقاهرة والرئيس جمال عبدالناصر التي بدأت برسالته إلى عبدالناصر في ١٧ يونيو ٦٢م ولقاءاته مع السفير محمد عبدالواحد ، وقد بعث علي عبدالمغني الأستاذ عبدالغني مطهر في مهمة إلى جمال عبدالناصر ، وإلتقى عبدالغني مطهر آنذاك بأنور السادات رئيس مجلس الأمة ، ونقل السادات تفاصيل اللقاء مع عبدالغني مطهر إلى جمال عبدالناصر ، وكان ذلك كما ذكر محمد حسنين هيكل ، في منتصف أغسطس «١٩» ، بينما لم يطرح علي عبدالمغني فكرة الإتصال بالقاهرة وعبدالناصر على اللجنة القيادية للتنظيم إلاّ قبل الثورة بأسبوع ، وكذلك كان الحال بالنسبة لعلاقة علي عبدالمغني بالسلال.

إن فكرة إختيار السلال لقيادة الثورة قد صرح بها علي عبدالمغني للأستاذ عبدالعزيز المقالح قبل نحو شهرين من الثورة ، وكذلك كانت فكرة إختيار حمود الجائفي لقيادة الثورة موجودة ، وكان الجائفي قد عاد من عدن وأصبح مديراً لميناء الحديدة ، وقد جرى لقاء بين قيادة تنظيم الضباط الأحرار وبين قيادة التجمع الوطني ممثلة في القاضي عبدالسلام صبرة والعقيد حسن العمري ، وفي ذلك اللقاء توجه أحد ممثلي التنظيم بسؤال عن كيفية تشكيل مجلس قيادة الثورة (فقال القاضي عبدالسلام صبرة : معنا الزعيم عبدالله السلال والعقيد عبدالله الضبي وزملاؤهما وسنتفق على أعضاء قيادة الثورة) .. وقال الملازم ناجي الأشول : لماذا لم يحضر الزعيم السلال والعقيد الضبي هذه الجلسات ، فأجابه العمري : لا نريد حضورهما لأن الشكوك حولهما كثيرة ويكفي أنهما معنا ويمثلان صمام أمان الحركة الوطنية - خاصة السلال - وقال محمد مطهر : عندنا نواقص في الأجهزة الفنية التابعة للأسلحة الموجودة في مدرسة الأسلحة والفوج ، فهل سيأمر السلال بصرفها إذا طلبناها ..

---

١٨ - مقابلة مع السلال ، مجلة الوطن ، ٨/١٠/١٩٨٥م

١٩ - سنوات الغليان ، محمد حسنين هيكل ، ص٢٢١-٢٢٢ .

فقال القاضي عبدالسلام : (عليكم أن تبينوا لنا ما تحتاجون إليه من إمكانيات)«٢٠» .. ويدل ذلك اللقاء (في حوالي أغسطس) على الظهور البارز لإسم السلال كمرشح في قيادة العمل الثوري ، وقد أتاح هلاك الإمام أحمد وتولية البدر (في ١٩ سبتمبر) ظرفاً أنسب للقيام بالثورة وتم تحديد يوم ٢٣ سبتمبر موعداً لإنطلاق الثورة ، وكان فريق من الضباط الأحرار وبعض كبار الضباط ، ومنهم عبدالله جزيلان ، يريدون أن يتولى حمود الجائفي قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ويتحفظون على إختيار السلال ، بينما كان علي عبدالمغني وفريق من الضباط الأحرار والتجمع الوطني بصنعاء وقيادة التجمع الوطني بتعز يميلون إلى أن يتولى السلال قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ، ونرى هنا أن وجود شخصيتين وترجيح هذا او ذاك يمثل ممارسة فعلية لمبدأ الديمقراطية، وقد سار اثنان من الضباط (هما جزيلان والرحومي) إلى العميد حمود الجائفي في الحديدة وطرحا عليه موضوع قيام الثورة ، فأبدى تحفظات ليس على مشاركته أو قيادته للثورة فحسب وإنما على قيام الثورة أيضاً ، أما الإتصالات بالسلال - بالرغم من سريتها - فكانت إيجابية ، ولكن إختلاف الآراء حتى على قيام الثورة ادى إلى تأجيل قيامها يوم ٢٣ سبتمبر ، وانعقد إجتماع ساخن في اليوم التالي بمنزل النقيب عبداللطيف ضيف الله ، وفي ذلك الإجتماع قال قائد العمل الثوري المناضل علي عبدالمغني (إذا لم يوافق الضباط الكبار على الإشتراك فستقوم الثورة بقيادة ملازم)«٢١» يعني بقيادته هو ، بالرغم من حرصه على أن يتولى القيادة ورئاسة البلاد شخصية وطنية وحدوية ذات وزن كبير ، وبالتحديد السلال، وفي ٢٥ سبتمبر. انعقد إجتماع موسع بمنزل القاضي المناضل عبدالسلام صبرة ، وفي ذلك الإجتماع - كما جاء في كتاب أسرار ووثائق الثورة - (تباينت الآراء من جديد ، وبعد جدال طويل اتسم بروح المسئولية ، تم التوصل إلى ترجيح الزعيم عبدالله السلال .. وتم تكليف القاضي عبدالسلام صبرة الاتصال بالسلال وابلاغه بما تم التوصل اليه ، على ان يعود برد واضح في اقصر وقت ، فقام القاضي عبدالسلام بزيارة السلال - في منزله - واكد له بأن الضباط والقبائل والمدنيين على إستعداد لتفجير الثورة وإعلان النظام الجمهوري .. وان الإختيار قد وقع عليه لقيادة الثورة) فأستجاب السلال لنداء الوطن ولإختيار الضباط الأحرار وممثلي القوى الوطنية إياه لقيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ، وبذلك اكتمل اختيار أول رئيس جمهورية في تاريخ اليمن وأشرق برئاسة السلال في ٢٦ سبتمبر العهد الأول للثورة والجمهورية .

ويتبين من ذلك إن إختيار السلال لرئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية تم بمشاركة التنظيمات والقوى السياسية والوطنية التي شاركت في قيام الثورة وشروق فجرها يوم ٢٦ سبتمبر وهي :

---

٢٠ - أسرار ووثائق الثورة ، لجنة الضباط الأحرار، ص٩٣ .
٢١ - ثورة ٢٦سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ.

(١) تنظيم الضباط الأحرار بقيادة مهندس الثورة المناضل الوحدوي الملازم علي عبدالمغني ، وقد ضم مجلس قيادة الثورة خمسة أعضاء من تنظيم الضباط الأحرار هم : علي عبدالمغني - عبداللطيف ضيف الله - محمد مفرح - صالح الرحبي - سعد الأشول وتضيف بعض المصادر كلاً من : الملازم أحمد الرحومي والملازم محمد المأخذي. «٢٢»

(٢) التجمع الوطني في صنعاء : وكان يضم شخصيات من حركة الأحرار ومن العسكريين والمدنيين ورجال القبائل ، ولم يكن تنظيماً سياسياً ، وقد ضم مجلس قيادة الثورة عضوين من رموز ذلك التجمع هما القاضي عبدالسلام صبرة والعقيد حسن العمري«٢٣»

(٣) التجمع الوطني في تعز : وقد ذكره الرئيس السلال في الرد على سؤال عن التنظيمات التي شاركت مع الضباط الأحرار في الإعداد والتنفيذ للثورة .. فقال السلال (.. تجمع تعز ، وعلى رأسهم عبدالغني مطهر الذي كان مرتبطاً بي ، وقد قاموا بواجباتهم بكل وطنية واخلاص) وقد ضم مجلس قيادة الثورة خمسة أعضاء من رموز ذلك التجمع ، هم : عبدالغني مطهر ، الطيار عبدالرحيم عبدالله ، عبدالقوي حاميم ، محمد علي عثمان ، علي محمد سعيد«٢٤» ، وكان من أعضاء المجلس الذين لهم علاقة بذلك التجمع أيضاً محمد مهيوب ثابت ومحمد قائد سيف .

(٤) شخصيات ورموز التيار الناصري : وهم شخصيات كثيرة في سائر التكوينات أو مستقلين - نظراً لعدم وجود حزب ناصري آنذاك - وكان من رموز التيار الناصري في مجلس قيادة الثورة الرئيس عبدالله السلال - علي عبدالمغني - عبدالله جزيلان - سعد الأشول - صالح الرحبي - عبدالغني مطهر - المقدم محمد قائد سيف - الطيار عبدالرحيم عبدالله - الشيخ عبدالقوي حاميم - النقيب محمد الأهنومي .

(٥) حزب البعث العربي الإشتراكي : بدأت خلايا حزب البعث في اليمن تتكون منذ عام ١٩٥٦م وكان من مؤسسي وشخصيات الحزب الأوائل : الأستاذ محسن العيني - علي عقيل حضرمي - صالح الحبشي - وآخرون.. وكان (حزب الشعب الإشتراكي) الذي تأسس في عدن - أواسط عام ٦٢م - بمثابة واجهة علنية لحزب البعث ، وكان عدد من الضباط الأحرار ينتمون سرياً إلى حزب البعث ، منهم أحمد الرحومي - حمود بيدر .
وقد ضمت الحكومة الأولى للجمهورية التي تم إعلانها في ٢٨ سبتمبر الأستاذ محسن العيني في منصب وزير الخارجية .

٢٢-كان من أبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة العميد حمود الجائفي قد إنضم إلى الثورة فور إعلان قيامها ونجاحها برئاسة السلال.
٢٣ - مقابلة مع السلال ، مجلة الوطن ، ٨ / ١٠ / ١٩٨٥م.
٢٤ - التشكيل الثاني لمجلس قيادة الثورة في أكتوبر ١٩٦٢م وكان التشكيل الأول من العسكريين فقط.

(٦) حركة القوميين العرب : بدأت خلايا فرع حركة القوميين العرب في اليمن تتكون منذ عام ١٩٥٩م وكانت قيادة الحركة من خمسة أشخاص هم : فيصل عبداللطيف الشعبي – علي أحمد السلامي – سلطان أحمد عمر – طه مقبل – سيف أحمد الضالعي ، وكان من المؤسسين والأعضاء البارزين كل من: قحطان الشعبي – سالم زين محمد – مالك الارياني – أحمد قاسم دماج – علي ناصر محمد – عبدالفتاح اسماعيل – يحي عبدالرحمن الإرياني وآخرون ، وكان للحركة إسهامها في الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر) وكانت الحركة تتبنى الخط الفكري القومي الناصري .

(٧) شخصيات ورموز حركة الأحرار والإتحاد اليمني : وقد ضم مجلس قيادة الثورة من شخصيات ورموز حركة الأحرار القاضي عبدالرحمن الارياني والقاضي عبدالسلام صبرة ، وضمت الحكومة الأولى التي تم إعلانها في ٢٨ سبتمبر الأستاذ محمد محمود الزبيري (المعارف) الأستاذ أحمد المروني (الثقافة) علي محمد الأحمدي (الإعلام) ثم أحمد النعمان (الإدارة المحلية) في التشكيل الثاني للحكومة ، بالإضافة إلى العديد من المستقلين الذين كان لهم تواجدهم وإسهامهم الوافر في العمل الثوري .

إن مشاركة كل تلك التنظيمات والقوى السياسية في إختيار السلال وفي شروق فجر الثورة والجمهورية يوم ٢٦ سبتمبر يعطينا اليقين بإن الديمقراطية والتعددية الحزبية كانت في صميم الإعداد والتنفيذ للثورة وأن الرئيس السلال لم يكن ضابطاً قاد دبابة واستولى على الحكم وإنما كان زعيماً إختارته التنظيمات والقوى السياسية والشخصيات التي كانت الممثل الحقيقي للشعب وساهمت في شروق فجر الثورة والجمهورية ، وقد تجلت تلك الحقيقة في برقية الرئيس السلال إلى الرئيس جمال عبدالناصر في ٢٧ سبتمبر«٢٥» ، حيث قال فيها ما يلي نصه :– (لقد كلفنا ممثلو الشعب الحقيقيون بتنفيذ رغبتهم في تغيير اوضاع حكم الرجعية البالية والإطاحة بالطغيان الذي طالما تمنى شعبنا العربي اليمني الأبي النبيل زواله لقد إشتركنا مع الشعب ومع كل جندي وضابط في تحقيق الأمنية التي انتظرنا طويلاً فرصة الحصول عليها ، فكانت ثورتنا على العهد البائد ناجحة منذ ساعتها الأولى وقد تم يوم ٢٦ سبتمبر إقامة حكم جمهوري ديمقراطي تحت إسم الجمهورية العربية اليمنية ، تعتمد على نظم الحكم العصرية ، وتحافظ على كرامة الإنسان وحقوقه ، وتؤمن له العدالة الإجتماعية والتطور ، وتشارك في بناء صرح الأمة العربية الموحدة ، وتقف في وجه المغتصبين والمستعمرين).

---

٢٥ – إنطلاقاً من واحدية الانتماء الفكري ، كان للسلال ، (وكذلك علي عبدالمغني والقاضي عبدالسلام صبرة وعبدالله جزيلان وعبدالغني مطهر)، إتصالات سرية بمصر عبدالناصر ، وكانت إتصالات السلال من خلال العقيد أحمد أبوزيد ، السفير المصري ، منذ أحداث عام ١٩٥٩ ، ولما بدأ العد التنازلي للثورة ، تلقى علي عبدالمغني وتنظيم الضباط الأحرار جواباً من عبدالناصر قال فيه (نبارك العمل الوطني ونحن على إستعداد لتقديم العون في حينه حسب إمكانيات مصر) ويقول السلال (كان التفاهم تاما بيننا وبين القائد العربي الزعيم جمال عبدالناصر بأن مصر سوف تقف إلى جانب الثورة ، ويعرف هذا الكثيرون ومنهم الأخ عبدالغني مطهر الذي حضر إلى بيتي بعد الجلسة التي عقدناها في طريق بوعان وحضرها كثير من الرجال (يوم ١٩ سبتمبر) فتدارسنا موضوع وقوف مصر بجانبنا ، واتفقنا على سفر الاخ عبدالغني مطهر الى مصر حاملاً رسالة مني إلى الزعيم جمال عبدالناصر ، ثم عاد ومعه الجواب بمباركة وتأييد عبدالناصر والوعد بالمساندة مع الامنيات الطيبة بالتوفيق والنجاح) ، مجلة الوطن ، ٨ / ١٠ / ١٩٨٥م.

وقد بعث الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر) برقية جوابية إلى الرئيس عبدالله السلال في ٢٨ سبتمبر ٦٢م قال فيها ما يلي نصه : (إن شعب الجمهورية العربية المتحدة تابع بكل إهتمام وعناية تطورات الأحداث الكبرى في اليمن ورغبة الشعب والجيش إقامة حياة جديدة تحقق على أرض اليمن عزة الإنسان وكرامته . ان شعب ج.ع. م يؤمن بأن هذا العصر هو عصر الشعوب وحدها تصنع بأيديها أقدارها وتحقق بإرادتها الحرة كل أمانيها، إن الجمهورية العربية المتحدة تقف إلى جانب الشعب اليمني دون تردد ، وتساند ارادته، وتناصر حقه المشروع في الحياة، إن الله جلت قدرته خلق البشر متساوين في الفرصة ، متكافئين في العدل ، ولا يرضيه جل وعلا أن تقف دون قدرته حواجز الإستعمار وطغيان الرجعية). «٢٦»

وقد كان من أبرز معالم عهد الرئيس المشير عبدالله السلال وهو (العهد الأول لفجر الثورة والجمهورية) الذي وصفه البردوني بعهد (الجمهورية الأولى)«٢٧» ، كان من أبرز معالم ذلك العهد :

التصدي للعدوان والتآمر الذي تعرضت له الثورة والجمهورية بتخطيط وتدبير الاستعمار البريطاني منذ يوم ٢٨ سبتمبر ٦٢م وكانت بريطانيا تقود بقية أطراف العدوان والتآمر التي شملت فلول العهد البائد (الملكيين) وسلاطين الجنوب وأنظمة الحكم في السعودية والأردن و إيران وبلجيكا والمرتزقة الأجانب والكيان الصهيوني ، وقد إستشهد القائد الوحدوي المناضل علي عبدالمغني عضو مجلس قيادة الثورة في ٤ /١٠/ ١٩٦٢م وهو يتصدى للاعداء في محور صرواح - مأرب ، فتوجه السلال بنداء إلى الزعيم جمال عبدالناصر لمساندة الثورة والجمهورية ضد التآمر والعدوان ، فبعث عبدالناصر وفداً إلى صنعاء برئاسة أنور السادات عضو مجلس الرئاسة للتعزية في إستشهاد علي عبدالمغني وبحث الدعم الذي تحتاجه الثورة اليمنية ، فأجتمع السادات بالقيادة اليمنية وقال لهم السادات إنه (لم يعرف أن عبدالناصر يذرف الدموع إلا عندما سمع نبأ إسشهاد علي عبدالمغني).

وقد إستجابت مصر عبدالناصر لمساندة الثورة والجمهورية ، فوصلت في ١٠ أكتوبر٦٢م طلائع القوات العربية المصرية إلى الحديدة لمناصرة الثورة اليمنية .. كما تدفق أبناء اليمن من سائر المحافظات بما في ذلك عدن ومناطق الجنوب المحتل للإنضمام إلى الحرس الوطني والمشاركة في الدفاع عن الثورة والجمهورية .. وخاضت قوات الجمهورية ومصر عبدالناصر مَعاركَ باسلة ضد الملكيين والمرتزقة ومن وَراءهُم ، فتجلى الإلتفاف الشعبي حول الثورة والجمهورية والرئيس السلال ، ليس في الشمال فقط وإنما أيضاً في

٢٦ - اليمن وحضارة العرب ، د. عدنان ترسيسي ، ص ٢٤٣ .
٢٧ -اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ص ٥٨٠ .

عدن والجنوب ، من خلال مسيرات التأييد للثورة والجمهورية ، وكانت الجماهير ترفع صور السلال بإعتباره رئيس كل اليمن وصور عبدالناصر باعتباره زعيم العروبة .
وأعلن الرئيس الأمريكي جون كنيدي في ١٩ ديسمبر ٦٢م إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية العربية اليمنية ، وكذلك أعلنت استراليا وكندا اعترافهما بالجمهورية .. وتم في ٢٠ ديسمبر ٦٢م تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ٧٣ صوتا لصالح تمثيل الجمهورية العربية اليمنية في الأمم المتحدة ، فأخذت الجمهورية مقعدها العالمي .

وقد حققت قوات الثورة اليمنية ومصر عبدالناصر انتصارات حاسمة ضد الملكيين والمرتزقة في معارك – (بانوراما رمضان) – في فبراير ٦٣م حيث تم تطهير صعدة إلى تخوم السعودية يوم ١٨ فبراير ، وتطهير مارب وجهاتها يوم ٢٥ فبراير ، وتطهير حريب إلى تخوم الإستعمار في الجنوب المحتل يوم ٧ مارس ١٩٦٣م ، وبذلك رفرفت رايات الجمهورية في كل شبر من شمال اليمن .

وكان صمود وإنتصار الثورة والجمهورية في اليمن بمناصرة مصر عبدالناصر من العوامل الهامة في قيام وإنتصار الثورة القومية العروبية في العراق بزعامة المناضل الوحدوي عبدالسلام عارف في ٨ فبراير ١٩٦٣م ، وقيام الثورة القومية العروبية في سوريا ضد حكم الإنفصال في ٨ مارس ١٩٦٣م ، وترسيخ عهد الثورة والجمهورية في الجزائر بزعامة المناضل الوحدوي أحمد بن بلا ، وإندلاع المظاهرات والإضطرابات في الأردن ضد إشتراك النظام في التآمر على الثورة اليمنية ولجوء العديد من الطيارين الاردنيين والسعوديين إلى القاهرة وانضمامهم إلى صف الثورة العربية ، فكانت تلك الفترة من أزهى سنوات التوهج القومي الثوري العربي التحرري الوحدوي الذي كان السلال واحداً من رموزه الأربعة في الوطن العربي وهم جمال عبدالناصر – أحمد بن بلا – عبدالسلام عارف – عبدالله السلال.

وإنطلاقاً من واحدية الثورة اليمنية للتحرر من الإستبداد في الشمال والإستعمار في الجنوب ، إنعقد بصنعاء في ٢٤ فبراير ١٩٦٣م اجْتماع برعاية الرئيس عبدالله السلال شارك فيه نحو الف شخص من أبناء المناطق الجنوبية الذين كانوا قد التحقوا بقوات الجمهورية وساهموا في الدفاع عنها ، وألقى السلال خطاباً في الإجتماع (نادى فيه أبناء الجنوب اليمني إلى بدء النضال لتحرير الجنوب وتكوين جبهة تقود النضال المسلح). «٢٨»

---

٢٨ – الجيش والحركة الوطنية ، ناجي علي الأشول ، ص ٢٦٥ .

وتم في الإجتماع تشكيل لجنة تحضيرية لإعداد مشروع ميثاق الجبهة ، وقد تشكلت اللجنة برئاسة قحطان الشعبي ، الذي كان مستشار الرئيس السلال ، وعشرة أعضاء ، وتواصلت الجهود والإتصالات لتكوين الجبهة بمشاركة كافة الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية التي توافق على النضال المسلح ، وأسفرت الجهود عن التوصل إلى تكوين الجبهة بإسم (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل) وتم إعلان تشكيلها في إجتماع موسع بمدينة تعز حضره جمع غفير من ثوار الجنوب يوم ١٩ أغسطس ١٩٦٣م ، وقد تشكلت الجبهة من :-

أ- تنظيم (حركة القوميين العرب):

وكانت الحركة تتبنى الفكر القومي الناصري ، لذلك وصفها الباحث البريطاني (الفرد هاليداي) بعبارة (حركة القوميين العرب الناصرية)«٢٩» وقال عبدالفتاح إسماعيل (كانت العلاقة حينها داخل الحركة الوطنية مشوبة بالخلافات والمشاحنات ، فقد كانت العلاقة بين الناصرية والبعث قد وصلت إلى درجة كبيرة من التوتر ، بينما كانت العلاقة بين حركة القوميين العرب وعبدالناصر علاقة جيدة .. وبسبب العلاقة الجيدة بين الحركة وعبدالناصر .. اضافة إلى نضج الظروف الداخلية .. إستطاعت الحركة أن تلتقط مؤشرات النضال التحرري في الساحة وان تدفع به إلى الامام .. وقد أيد عبدالناصر تبني حركة القوميين العرب للكفاح المسلح) وقد (جرى حوار في صنعاء بين حركة القوميين العرب وتنظيمات سياسية سرية وعلنية أخرى لها علاقة طيبة بالحركة، وتم- بمشاركتها- تشكيل الجبهة)«٣٠»

ب- التنظيمات والتجمعات الاخرى:

وهي التي تشكلت منها الجبهة القومية - بالإضافة إلى حركة القوميين العرب - كانت كما وصفها الأستاذ عادل رضا (تجمعات سرية حديثة بدأ مولدها بعد ثورة اليمن وبالذات من مطلع عام ١٩٦٣م وتلك التجمعات والتنظيمات هي :-

١- الجبهة الناصرية (عبدالله المجعلي ، ناصرعلوي السقاف) .
٢- جمعية الإصلاح اليافعية .
٣- المنظمة الثورية لتحرير جنوب اليمن المحتل (عبدالله مطلق) .
٤- تشكيل سري للضباط الأحرار في الجيش الإتحادي .
٥- تشكيل القبائل (كان أبرز رموزه الشيخ راجح بن غالب لبوزه) .

٢٩ – المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، الفرد هاليداي ، ثورة ٢٦ سبتمبر ، دراسات وشهادات للتاريخ ، ص ٧٧ .
٣٠ – التاريخ العسكري لليمن ، سلطان ناجي ، ص ٢٦٧ .

٦- الجبهة الوطنية (تشكلت في ديسمبر ٦٣م وأنضمت إلى الجبهة القومية).

٧- المنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل.

٨- التنظيم العدني للطليعة الثورية (منظمة الطلائع الثورية بعدن) .

٩- منظمة شباب المهرة (محمد سالم عكوش). «٣١»

وتم تشكيل قيادة الجبهة من (٦) أعضاء ينتمون إلى حركة القوميين العرب و (٦) أعضاء من الفئات والتنظيمات الأخرى، وتولى رئاسة الجبهة وأمانتها العامة الأستاذ قحطان الشعبي ، مستشار الرئيس السلال ، الذي كان بمثابة عضو في حكومة الجمهورية ، فساندت حكومة السلال وكذلك مصر عبدالناصر النضال المسلح لتحرير الجنوب الذي إنطلق في ١٤ اكتوبر ٦٣م وتصاعد بعد الزيارة التاريخية لجمال عبدالناصر إلى اليمن وخطابه التاريخي في تعز - يوم ٢٤ / ٤/ ١٩٦٤م - الذي قال فيه عبدالناصر (إن بريطانيا يجب أن تحمل عصاها على كتفها وترحل من عدن .. اننا نعاهد الله على هذه الأرض المقدسة ان نطرد بريطانيا من كل جزء من الوطن العربي) وجاء في البيان الختامي عن محادثات الرئيسين عبدالناصر والسلال في تلك الزيارة (ان اهتماماً خاصاً قد وجه خلال هذه المحادثات إلى الجنوب اليمني المحتل ، ويؤمن الرئيسان ان عدن والمحميات لا بد ان يرتفع من فوقها سلطان الاحتلال البريطاني) (أهـ) .

وقد أدى تصعيد النضال المسلح لتحرير الجنوب إلى عودة وتصعيد التآمر والعدوان على الثورة والجمهورية في الشمال ، فواصلت الجمهورية في الشمال صمودها وإنتصارها بمناصرة مصر عبدالناصر ، وأستمر دعم الجمهورية ومصر عبدالناصر للنضال المسلح في الجنوب بقيادة الجبهة القومية .. وأنضمت إلى ساحة النضال في الجنوب منظمة التحرير التي عقدت مؤتمرها التأسيسي بمدينة تعز يوم ١ مايو ١٩٦٥م وتكونت من حزب الشعب الإشتراكي وشخصيات المؤتمر العمالي في عدن وشخصيات من المستقلين ومن السلاطين الذين انضموا إلى صفوف النضال المسلح .

واخذ الانقسام في الصف الوطني يتزايد ، كما أخذت قواعد الجبهة القومية تتذمر من احتكار (حركة القوميين العرب) للجبهة القومية وخروج كثيرين من صفوفها وأصبح دمج القوى الوطنية في جبهة نضالية واحدة مطلباً وطنياً وقومياً دعت إليه حتى جامعة الدول العربية ، فبذلت حكومة الجمهورية ومصر عبدالناصر جهوداً تتوجت بإعلان إندماج فصائل العمل الوطني (الجبهة القومية - منظمة التحرير - المستقلون والوحدويون) في جبهة نضالية واحدة بإسم (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) في ١٣ يناير ١٩٦٦م وقد ضم

---

٣١ - ثورة الجنوب ، عادل رضا + الندوة التوثيقية للثورة اليمنية ، مركز الدراسات والبحوث + مقالة : إرهاصات الثورة اليمنية ، سالم الحاج ١٤/١٠/١٩٩٢م.

المجلس القيادي لجبهة التحرير (٧) من المستقلين والوحدويين ومنظمة التحرير منهم : عبدالقوي مكاوي (مستقل) عبدالله الأصنج (م.التحرير) محمد سالم باسندوه (م.التحرير) عبدالله المجعلي (وحدوي ناصري) أحمد الفضلي وجعبل العوذلي (سلاطين/م.التحرير) كما ضم المجلس القيادي لجبهة التحرير (٥) من الجبهة القومية - حركة القوميين العرب - منهم: علي أحمد السلامي - طه أحمد مقبل - سالم زين محمد ، وأنضم إلى المجلس عبدالفتاح إسماعيل وسيف الضالعي ، بينما إستمر قحطان الشعبي وفيصل عبداللطيف في معارضة الإندماج .. وقد أدى توحيد قوى النضال في إطار جبهة التحرير إلى تصعيد النضال بشكل عظيم في عام ١٩٦٦م وأخذ الإستعمار يحزم إمتعته للرحيل في عام ١٩٦٧م ، وكانت جبهة التحرير والتنظيم الشعبي (الناصري) للقوى الثورية في جبهة التحرير هي القوة الرئيسية في النضال المسلح الذي شاركت فيه أيضاً الجبهة القومية بعد إنسلاخها من جبهة التحرير في ديسمبر ١٩٦٦م ، ولكن أغلب قواعدها إستمرت في جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية بإتجاهه الناصري في إطار جبهة التحرير التي أصبحت أداة القوى اليمنية في نضالها لتحرير الجنوب إلى نوفمبر ١٩٦٧م.

وقد شهد شهر نوفمبر ١٩٦٧م نهاية العهد الأول للثورة والجمهورية ، فأثناء زيارة الرئيس السلال للعراق وقعت حركة ٥ نوفمبر الإنقلابية في صنعاء وتم تكوين مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبدالرحمن الارياني الذي كان نائباً للرئيس السلال . يقول الأستاذ عبدالله البردوني (جاء السلال إلى الرئاسة في مطلع الستينيات وهي أرغد مواسم التفجير الثوري .. وجاء الارياني إلى المجلس الجمهوري في شتاء نكسات الثورة العربية بتأثير عدوان حزيران ١٩٦٧م فكانت أنسب لمزاجه الإعتدالي).«٣٢»

وفي اليوم التالي لإنقلاب صنعاء - أي يوم ٦ نوفمبر - أصدرت السلطة البريطانية في عدن تعليماتها إلى الجيش الإتحادي للجنوب العربي ، الذي كان تابعاً لها ، بالإنضمام إلى الجبهة القومية في معركة دامية ضد جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية.. وأسفرت مفاوضات بين بريطانيا والجبهة القومية عن الإتفاق على تسليم الحكم والإستقلال للجبهة القومية .. أنذاك قال الزعيم الخالد جمال عبدالناصر في خطابه يوم ٢٣ نوفمبر ٦٧م (إحنا ذهبنا إلى اليمن لكي ننصر المبادئ لا لنصر الأشخاص .. الآن هناك نظام حكم وطني جمهوري في صنعاء بدون قوات مصرية .. ودلوقتي الإنجليز يمشوا من عدن والوطنيين حيتولوا الحكم .. كنا نتمنى أن يكون هناك إتفاق بين كل العناصر الوطنية حتى يتغلبوا على المرحلة الجايه والصعوبات ، حاولنا بكل الوسائل ولم نوفق.. بخروج الإنجليز انتهى الجهاد الأصغر وبدأ الجهاد الأكبر)«٣٣» وكانت تلك نهاية العهد الأول من عصر فجر الثورة والجمهورية .

---

٣٢ - اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٥٨٩ .
٣٣- خطاب جمال عبدالناصر في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧م .

المبحث الثاني:

العهد الثاني نظامان جمهوريان ورئاستان..

نوفمبر ١٩٦٧م - يونيو ١٩٧٤م

إنجلى شهر نوفمبر ١٩٦٧م عن بداية نظامين جمهوريين في اليمن .. نظام حركة ٥ نوفمبر ومجلسها الجمهوري في صنعاء برئاسة القاضي عبدالرحمن الارياني .. ونظام الجبهة القومية التي تسلمت الحكم والإستقلال في عدن وأعلنت قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ٣٠ نوفمبر برئاسة الأستاذ قحطان محمد الشعبي ، وكان كل من النظامين ينتمي إلى الثورة اليمنية ويؤكد التمسك بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية والعمل والنضال في سبيل إعادة تحقيقها ، ولكن غياب الديمقراطية والرغبة في الإنفراد بالسلطة أو بالمزيد من السلطة كان من المعالم الرئيسية لكل من النظامين ، وكان ما يحدث في كل من النظامين والشطرين له صداه وتأثيراته في النظام والشطر الآخر.

وتتمثل أبرز معالم ذلك العهد فيما يلي:

الفترة الأولى : نوفمبر ٦٧م - يونيو ١٩٦٩م

كان نظام حركة ٥ نوفمبر في الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) يمثل نهجاً جمهورياً معتدلاً .. يقول الأستاذ عبدالله البردوني (بدأت رئاسة الجمهورية الثانية في صنعاء من نوفمبر ١٩٦٧م تبدي مغايرتها للجمهورية الأولى من ناحية ، وتبدي امتدادها من ناحية اخرى ، فحافظت على إسم الجمهورية وتصالحت مع محاربيها ، وعاكس التشكيل الجمهورية الأولى ، فتشكل مجلس جمهوري بدلاً عن رئيس الجمهوية تحت مبداء (الحكم الجماعي) وتألف ذلك المجلس من أربعة أعضاء : عبدالرحمن الارياني ، الفريق حسن العمري، أحمد محمد نعمان ، محمد علي عثمان ، على أن تكون الرئاسة دورية بين الأربعة ، وترأس الدورة الأولى عبدالرحمن الإرياني)«٣٤» .. وما لبث أن شهد النظام إنشقاقات وصراعات وإستقال النعمان من المجلس الجمهوري وزعم في مؤتمر صحفي ببيروت - يوم ٢٣ نوفمبر - (أن الشعب اليمني يريد النظام الملكي وعودة الإمامة) وكان الملكيون والمرتزقة قد عادوا إلى تكثيف نشاطهم المسنود من الخارج وسيطروا على صعدة في ١٧ نوفمبر ثم بعض مناطق حجة ثم قاموا بعملية إختراق إلى مشارف صنعاء في ٢٧ نوفمبر فبدأ بذلك حصار السبعين يوماً لصنعاء ، ولكن كافة القوى والعناصر الوطنية الجمهورية تلاحمت في التصدي للحصار والدفاع عن الجمهورية ، وبعثت حكومة الشطر الجنوبي (الجبهة

---

٣٤ - اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني، ص٥٩٠ .

القومية) قوة ومقاتلين شاركوا في التصدي لحصار السبعين يوماً ، وتتوجت ملحمة السبعين بفك الحصار وإنتصار الجمهورية في ٨ فبراير ١٩٦٨م وكان لمصر عبدالناصر مساهمتها في دعم الجمهورية خلال الحصار من خلال تقديم قرض طويل الاجل لحكومة الجمهورية بمبلغ أربعين ألف جنيه إسترليني في ٣٠ ديسمبر ٦٧م ومن خلال حث الإتحاد السوفيتي وبعض الدول العربية على تقديم مساعدات عسكرية في يناير ٦٨م وفيما بعد قال جمال عبدالناصر للفريق حسن العمري قائد ملحمة وإنتصار السبعين (إنكم لم تدافعوا عن صنعاء فقط وإنما عن القاهرة أيضاً) «٣٥» وتم لقوات الجمهورية تطهير الطرق في أكتوبر ١٩٦٨م .

وكان من ثمار انتصار السبعين ماتشير اليه د.جلوبو فسكايا قائلة (ان اخفاق وفشل الهجوم الملكي وانتصار الجمهوريين اجبر قادة المملكة السعودية الذين قدموا بإستمرار الدعم للملكيين المتمثل في المال والسلاح والمواد وسمحوا للملكيين باستخدام العمق السعودي لانشاء قواعدهم اجبر فشل الهجوم السعوديين على اعادة نظرهم فيما يتعلق بالحرب في اليمن ، والتي أصبحت عديمة الجدوى بشكل واضح ، وأصبح من العادة ظهور انباء على صفحات الصحف العالمية تدل على وجود إتصالات سرية بين الرياض وصنعاء . وفي اكتوبر ونوفمبر ١٩٦٨م ذكرت الصحف ان الحكومة السعودية تفكر جدياً في إقامة علاقات مع الجمهورية العربية اليمنية .. ومن خريف ١٩٦٨م اوقفت الجمهورية العربية اليمنية الدعاية المناهضة للسعودية في الصحف والاذاعة .. واخيراً - (مطلع ٦٩م) - أعلنت السعودية بشكل مفتوح عن إستعدادها لوقف دعم الملكيين ، وطالبت كمقابل لذلك ان - (يتخذ النظام الجمهوري سياسات معينة).

وقد سقط آخر الأمراء الملكيين قتيلاً برصاص الجمهوريين في صعدة وهو (عبدالله بن الحسن بن الامام يحي) في ٢٥ /٧/ ٦٩م وتم لقوات الجمهورية دخول صعدة وتطهيرها في سبتمبر ١٩٦٩م (ولما أوقفت السعودية دعمها للملكيين خلع محمد بن الحسين نفسه ، وتوجه الكثير من إنصار الملكية إلى أوروبا ولبنان). «٣٦»

وعلى صعيد آخر كانت القوى الجمهورية التي ساهمت في ملحمة وانتصار السبعين يوماً تمثل تيارين .. التيار الأول : يتمثل في المجلس الجمهوري وعدد من كبار المسئولين والضباط والمشائخ بالإضافة إلى حزب البعث .. أما التيار الثاني الذي تم وصفه باليسار فكان يتمثل في عدد من القادة والضباط أمثال رئيس الاركان عبدالرقيب عبدالوهاب ، وحركة المقاومة الشعبية - والنقابات - وحركة القوميين العرب - وشخصيات وتنظيمات

---

٣٥ - كان العمري رئيس الحكومة وكان من ابرز اعضاء الحكومة في فترة الحصار القاضي عبدالسلام صبره نائب رئيس الوزراء الدكتور/عبداللطيف ضيف الله (المواصلات) عبدالله بركات الداخلية أحمد الرحومي الدفاع حسن مكي الخارجية وكان لرئيس الاركان عبدالرقيب عبدالوهاب دور بارز في ملحمة وانتصار السبعين يوماً.

٣٦- التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، د/جلوبو فسكايا، ص ١٣١-١٣٢ .

قومية ويسارية ، وأدى غياب التوجه الديمقراطي إلى قيام النظام المتمثل في التيار الأول بضرب العناصر والقوى الجمهورية الموصوفة باليسارية في الحديدة - يوم ٢١ مارس ٦٨م - وإلغاء النقابات العمالية والمهنية .. وجرت سلسلة من الاعتقالات ، كما تم في وقت لاحق إقالة رئيس الأركان .. وفي ٢٤ - ٢٦ يونيو ٦٨م عقدت حركة القوميين العرب في الشطر الشمالي مؤتمراً في "جبلة" وحولت نفسها إلى حزب بإسم (الحزب الديمقراطي الثوري اليمني) وأقرت برنامجاً على (أساس ومبادئ الإشتراكية العلمية) وأنها ستعمل على إسقاط النظام من خلال حرب تحرير شعبية .. وفي أغسطس ١٩٦٨م إنفجر الصدام ووقعت معركة دامية بين القوات المسلحة في صنعاء (أحداث أغسطس) سقط فيها حوالي خمسمائة قتيل، وجرت اعتقالات واسعة ، وتم نفي ٢٢ من كبار الضباط إلى الجزائر ، وهرب العديد من المدنيين والعسكريين إلى الجنوب ، مما أدى إلى انفجار الخلافات بين النظامين ، وكذلك بعد مقتل عبدالرقيب عبدالوهاب بصنعاء في يناير ٦٩م وهروب البعض إلى الجنوب ، وبذلك انفرد تيار اليمين والوسط بقيادة المجلس الجمهوري بالحكم في صنعاء ، وتم في مارس ٦٩م تعيين (المجلس الوطني) - كسلطة تشريعية - برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، وجدد المجلس الوطني إختيار القاضي عبدالرحمن الارياني رئيساً للمجلس الجمهوري .

ولم يكن غياب التوجه الديمقراطي في عدن ، أقل منه في صنعاء ، فقد تسلمت الجبهة القومية الحكم والإستقلال بعد ان اشتركت مع الجيش الإتحادي في ضرب وتصفية قوة أصيلة في النضال الوطني هي جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية - الناصري الإتجاه - فسقط مئات القتلى من جبهة التحرير والتنظيم الشعبي وتم إعتقال (١٩٥٠) شخصاً وهرب البعض إلى الشمال . فانفردت الجبهة القومية بالحكم وأعلنت قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة قحطان محمد الشعبي (في ٣٠ نوفمبر ٦٧م) .. وما لبث نظام وتنظيم الجبهة القومية أن إنقسم إلى تيارين : أحدهما برئاسة قحطان الشعبي ورئيس الوزراء فيصل عبداللطيف الشعبي .. وتيار تم وصفه باليسار كان من أبرز رموزه سالم ربيع علي وعبدالفتاح اسماعيل ، وكانت قوة التيار الأول تتمثل في (السلطة) بينما قوة التيار الثاني تتركز في التنظيم السياسي الجبهة القومية وتشكيلاتها ، فقام التيار الأول بإعتقال عناصر من التيار الثاني (اليساري) في ٢٠ مارس ٦٨م ، ثم عولج الموقف .. وفي مايو ٦٨م قام تيار اليسار بحركة فاشلة للإستيلاء على السلطة وإنسحب بعض رموزه إلى الجبال وهرب بعضهم إلى الشمال ، ثم عاد الوفاق بين التيارين .. ثم أدى إلتقاء الوسط مع اليسار إلى الإطاحة بقحطان الشعبي ومن معه في حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م وصيرورة سالم ربيع علي رئيساً لمجلس الرئاسة ، فتم إعتقال قحطان الشعبي ومكث بقية حياته في السجن .

الفترة الثانية : ٢٢ يونيو ٦٩م - ١٢ يونيو ٧٤م

منذ حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م أصبحت رئاسة الجمهورية في الشطر الجنوبي ممثلة في (مجلس الرئاسة) كما كانت الرئاسة في الشطر الشمالي ممثلة في (المجلس الجمهوري) ولم يكن كل من مجلس الرئاسة والمجلس الجمهوري تعبيراً وتجسيداً حقيقياً عن (جماعية الحكم) أو عن مبدأ (إن جماعية القيادة خير ضمان من جموح الفرد)«٣٧» بقدر ما كان تعبيراً عن توجهات وإتجاهات كان لا بد من التوفيق بينها ، ويمكن القول بأن سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة كان يمثل(يسار السلطة) وكان محمد علي هيثم ، عضو مجلس الرئاسة رئيس الوزراء ، يمثل خط (الوسط) بينما كان عبدالفتاح اسماعيل ، أمين عام التنظيم السياسي للجبهة القومية يمثل (يسار التنظيم).

اما على صعيد الشطر الشمالي فقد كان تعيين المجلس الوطني - كسلطة تشريعية - برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر - في مارس ١٩٦٩م- يمثل تعبيراً عن إتجاه وقوة اساسية لا يمكن تجاهلها.

وتم في ٥ فبراير ١٩٧٠م تشكيل حكومة برئاسة الأستاذ محسن العيني (أبرز رموز حزب البعث) وبذلك أصبح رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبدالرحمن الارياني ثالث ثلاثة في معادلة النظام ، هم رئيس المجلس الجمهوري ، ورئيس الوزراء (العيني) ورئيس المجلس الوطني (الأحمر) وبتعبير آخر (يمين السلطة) وخط (الوسط) و (يمين التنظيم) لأن المجلس الوطني كان يقوم بمثل ذلك الدور في البداية .. وأسفرت إتصالات النظام مع السعودية وفلول الملكيين عن مباحثات في جدة أسفرت عن إتفاق مصالحة مع الملكيين في مارس ١٩٧٠م وتعيين بعض الملكيين في مناصب الدولة بما في ذلك المجلس الجمهوري والحكومة .. وأعلن محسن العيني في المجلس الوطني بصنعاء يوم ٧٠/٤/١٦م عن ابرام إتفاق مع السعودية .. ثم أعلنت السعودية إعترافها الرسمي بالجمهورية العربية اليمنية في ١٩٧٠/٧/٢٣م.

آنذاك كان الموقف متوتراً بين عدن والرياض منذ المعركة التي سيطرت فيها السعودية على منطقة الوديعة اليمنية وما جاورها في أواخر عام ٦٩م ، كما كان الموقف متوتراً بين عدن وصنعاء بسبب دعم عدن لنشاط بعض التنظيمات اليسارية التي أخذت في القيام بأعمال مسلحة (حرب عصابات) في المناطق الوسطى بإسم (المقاومين الثوريين) بدعوى أن النظام في الشمال نظام رجعي يجب إسقاطه عن طريق (حرب تحرير شعبية) وان

---

٣٧ - الميثاق الوطني لمصر عبدالناصر ١٩٦١م .

(وحدة قوى الثورة في الشمال والجنوب مقدمة لإنجاز الوحدة بين شطري اليمن) بينما كان النظام في صنعاء يدعم نشاط عناصر من جبهة التحرير وغيرهم من الذين هربوا إلى الشمال واخذوا يقومون بأعمال مسلحة في أطراف المناطق الجنوبية بدعوى ان النظام في عدن نظام شيوعي يجب اسقاطه لتحقيق الوحدة .. فاشتعلت العديد من مناطق الشطرين بأعمال مسلحة تخريبية وحرب عصابات خلال عام ٦٩ - ٧٠م ولكن هدف الوحدة كان أكبر وأشرف من مثل تلك الوسائل .

وقد جرت في صيف عام ١٩٧٠م أول مباحثات وحدوية بين النظامين حيث وصل إلى مدينة تعز وفد برئاسة محمد علي هيثم ، رئيس الوزراء عضو مجلس الرئاسة ، وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء محسن العيني ورئيس المجلس الجمهوري القاضي عبدالرحمن الارياني وتم الإتفاق على تكوين لجان مشتركة للعمل الوحدوي ، ولكن الفترة التالية - عام ١٩٧١م - شهدت إندفاع النظامين إلى الصدام والإقتتال الذي تحول من الصراع غير المباشر إلى اندلاع حرب بين القوات المسلحة للنظامين (الشطرين) من ٩/٢٦- ١٩٧٢/١٠/١٣م.

ويمكن أن نرصد هنا المعالم الرئيسية التالية لذلك العهد :

غياب التوجه الديمقراطي الحقيقي في النظامين ، بالرغم من أن صدور الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية في أواخر عام ١٩٧٠م وتشكيل (مجلس الشورى) برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، تم إعتباره توجهاً وانجازاً ديمقراطياً ، فقد نص الدستور على تحريم الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وبات الإنتماء الحزبي خيانة وعمالة ، تأسيساً على المقولة المشهورة للقاضي عبدالرحمن الارياني (نرفض الحزبية سواءاً أطلت علينا بمسوح الرهبان أو بقرون الشياطين . الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة) ومن المفارقات أن رئيس الوزراء محسن العيني كان منتمياً لحزب البعث وأن الارياني نفسه كان له إنتماء حزبي قديم إلى حزب الأحرار ، وكان لحزب البعث بالذات تَواجُدٌ وَاسِعٌ في النظام .. فكان ذلك التحريم يستهدف القوى الأخرى التي أستمر النظام في تخوينها ومطاردتها وقمعها .. أما مجلس الشورى فكان تمثيله للشعب محل شك .. بل أن سيطرة المشائخ على المجلس - بأكثر من حجمهم المعقول - أدى إلى صيرورة المجلس سلطة موازية للمجلس الجمهوري وساهم في إنفلات الأوضاع وتغييب الدولة المركزية .. وقام النظام في فبراير ٧٣م بتشكيل تنظيم سياسي بإسم (الإتحاد اليمني) تولى رئاسته القاضي عبدالرحمن الارياني بينما تولى منصب الأمين العام عبدالله الأصنج ، ليس إلا لأنه ألد الشخصيات المعادية للنظام في الجنوب ، وقد تم تعيينه وزيراً للخارجية في صنعاء في ١٩٧١/٨/٢٣م ، ولم يكن سجل نظام الجبهة القومية في عدن أفضل في مجال الديمقراطية ، فقد كانت الجبهة القومية التنظيم

السياسي الوحيد ، وكان إقصاء محمد علي هيثم من منصبه (في أواسط ٧١م) دليلاً على غياب التوجه الديمقراطي حتى في صفوف أعلى قيادة التنظيم ، بينما كان القمع والتنكيل نهجاً ثابتاً إزاء الآخرين .

فشل كل من النظامين في إستمالة المعارضين له الذين ينشطون من الشطر الآخر ، أو في القضاء عليهم ، وإشتعال العديد من المناطق بأعمال تخريبية ، وتصعيد التوتر بين النظامين وصولاً إلى حرب ١٩٧٢م .

وقد تم بعد حرب ٧٢م توقيع إتفاقية القاهرة لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية بين الشطرين ، ونصت إتفاقية القاهرة التي تم توقيعها في ١٩٧٢/١٠/٢٨م من قبل رئيسي وزراء الشطرين على قيام (دولة يمنية واحدة لها علم واحد وعاصمة واحدة) وتلى ذلك بيان طرابلس عن مباحثات النظامين برئاسة الارياني وسالم ربيع في ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م ، ونص البيان على تسمية دولة الوحدة بإسم الجمهورية اليمنية وعاصمتها صنعاء وتشكيل لجان مشتركة للعمل الوحدوي .. ولكن القوى التي كانت تخشى على مصالحها تمكنت من توتير العلاقة بين الشطرين خاصة بعد إغتيال محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري (٧٣/٥/٣١م) وكان العيني قد إستقال من الحكومة وتم تشكيل حكومة برئاسة القاضي عبدالله الحجري (٦ يناير ٧٣ - مارس ٧٤م) ثم أدى إحتدام الخلاف بين الارياني والحجري إلى إستقالة الحجري (مارس ٧٤م) وكانت قضية الوحدة في الصميم من ذلك كله .

وشهدت الفترة الأخيرة من ذلك العهد انفلات اجهزة ومؤسسات الدولة ونمو مراكز القوى وإنتشار الفساد وغياب الدولة المركزية وإستفحال الصراع بين شخصيات الدولة .
وإيماناً من القاضي عبدالرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري بمصلحة الوطن تقدم باستقالته إلى مجلس الشورى فقدم الشيخ عبدالله الأحمر استقالته أيضاً كرئيس لمجلس الشورى وتم تقديم الإستقالتين إلى العقيد إبراهيم محمد الحمدي نائب القائد العام للقوات المسلحة وقادة الجيش في ١٣ يونيو ٧٤م وبذلك أشرق عهد جمهوري جديد.

المبحث الثالث :

العهد الثالث من عصر فجر الثورة والجمهورية

١٢ يونيو ١٩٧٤ - ٢٦ يونيو ١٩٧٨م

كان عـهد حركة ١٣ يونـيو بقيادة الرئيس إبراهيم محمد الحمدي عـهداً متمـيزاً ونموذجاً رائداً في مسيرة الثورة والجمهورية ، وقد ميزه الأستاذ عبدالله البردوني بأنه عهد (الجمهورية الثالثة).. وكما قال البردوني (تؤكد كل البراهين التاريخية أن حركة يونيو أعادت الدورة الدموية إلى عروق ثورة سبتمبر ، وأن الحماس الجماهيري الذي اتقد صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر تاجج أعنف صبيحة الثالث عشر من يونيو ٧٤م). «٣٨»

لقد كان من أبرز المعالم إن عهد حركة ١٣ يونيو ورئاسة الحمدي لم يات عن طريق إنقلاب على السلطة الحاكمة وإنما جاء باختيار ورضا السلطة التي كانت تحكم البلاد ، وهو أمر غير معهود عبر التاريخ ، فقد استدعى القاضي عبدالرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري أبرز رؤوس السلطة والمشائخ ذوي النفوذ الواسع - والذين كان الصراع قد تفاقم بينه وبينهم - وأبلغهم إنه عقد العزم على تقديم إستقالته ، وان الإستقالة هذه المرة جادة وليست تهديداً ، وان من مصلحة البلد تقديم إستقالة جماعية ، أو أن يقدم كل منهم إستقالته على النحو الذي تم الإتفاق عليه .

وبالفعل قدم الارياني استقالته وبالتالي إستقالة المجلس الجمهوري«٣٩» إلى رئيس مجلس الشورى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، فأرفقها رئيس مجلس الشورى بإستقالته ، وتم توجيه الإستقالتين بمذكرة خطية من الشيخ عبدالله الأحمر فيما يلي نصها :-

(الاخ العقيد إبراهيم محمد الحمدي وقادة الجيش حياكم الله .. حيث قدم القاضي عبدالرحمن الارياني إستقالته من المجلس الجمهوري إليَّ بصفتي رئيساً لمجلس الشورى.. صدرت الإستقالة اليكم لإعلانها.. وانا من جانبي أقدم إليكم إستقالتي من رئاسة مجلس الشورى.. وذلك اخلاصاً مني لتجنيب البلاد من الأزمات ولكي لا يقال اننا هواة مناصب ومختلفين على المناصب ونحملكم مسئولية الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد والسير بها إلى الافضل والله يوفقكم والسلام عليكم). «أهـ»

وفي نفس السياق قدم إستقالته كل من الشيخ سنان أبو لحوم محافظ الحديدة والشيخ أحمد علي المطري الذي كان يمثل ثقلاً هاماً في مجلس الشورى ، ولم يكن ماحدث

---

٣٨ -اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٥٩٣ ، ٦٠١وص ٤٥٩ .

٢٩- كان المجلس الجمهوري قد إقتصر على رئيس المجلس وعضواً واحداً ، بعد اغتيال محمد علي عثمان (مايو ٧٣م) وإستقالة الحجري رئيس الحكومة (مارس ٧٤م).

عبارة عن إستقالة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فحسب وإنما كان في ذات الوقت إختياراً للحمدي يتجلى في توجيه الإستقالة بإسم (العقيد إبراهيم محمد الحمدي وقادة الجيش)«٤٠» كما يتجلى بوضوح أكثر في عبارة (ونحملكم مسئولية الحفاظ على الأمن والإستقرار في البلاد والسير بها نحو الأفضل) وهي عبارة ترادف إختياره لقيادة البلاد ورئاسة الجمهورية .

لقد كان الحمدي قائداً عسكرياً ومثقفاً وحدوياً .. تلقى تعليمه بالمدرسة التحضيرية بصنعاء – مستوى ثانوي – وألتحق بكلية الطيران التي كان مديرها الزعيم عبدالله السلال عام ١٩٥٩م .. وساهم في الدفاع عن الثورة والجمهورية و ملحمة السبعين يوماً.. وتولى منصب وكيل وزارة الداخلية عام ٦٧م ثم عين قائداً لمعسكر العاصفة عام ٦٩م .. ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشئون الداخلية في ١٨ سبتمبر ١٩٧١م ، مما جعله أكثر التصاقاً بالمؤسسات والحياة المدنية وأكثر قدرة على تشخيص واقع المجتمع ، وساهم بدور اساسي في تأسيس الحركة التعاونية وإنعقاد مؤتمر تأسيس الإتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير .. ولكن النقطة الهامة في تلك الفترة كانت مشروع القوات المسلحة للتصحيح المالي والإداري الذي قدمه الحمدي إلى المجلس الجمهوري عام ١٩٧٢م بإسم القوات المسلحة ، فقد كان تقديم المشروع والتوجيه من رئيس المجلس الجمهوري بإعلانه أول إعتراف بالفساد والإنفلات ، وكان في ذات الوقت مؤشراً على بروز قوة جديدة معارضة للنظام من داخل النظام نفسه وتتمثل في الحمدي والذين معه ، ولم يعد الحمدي نائباً لرئيس الوزراء للشئون الداخلية في حكومة القاضي عبدالله الحجري (يناير ٧٣ – مارس ٧٤م) وإنما تم تعيينه في منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة (وكان ذلك التحول لا يشي بخطر ، لأن الحمدي مضغوط بين موقعين مواليين للسلطة : موقع القائد العام (محمد الارياني) وموقع رئيس الأركان (حسين المسوري) فتوهم البعض أن مد (الحمدي) قد انحصر بين حائطين ، ولكنه أخذ يقوي علاقاته بسائر الضباط من وراء ظهر القيادة ورئاسة الاركان) وكانت علاقة الحمدي بعدد من القادة والضباط أقرب إلى التنظيم السري بينما لم تكن كذلك مع فريق القادة والضباط ذوي الإرتباط والولاء الوثيق بشخصيات السلطة وانما كانت العلاقة معهم أقرب إلى العلاقة العامة ، ولقد كان هناك شعور بأن الحمدي يتزعم تشكيلاً او توجهاً واسعاً داخل الجيش وخارجه ، وكان ذلك التشكيل أو التوجه أقرب إلى وصف (المعارضة) فكان تقديم إستقالة المجلس الجمهوري ومجلس الشورى إلى الحمدي يمثل نوعاً من تسليم الحكم من السلطة إلى تلك المعارضة .

٤٠– كان القائد العام للقوات المسلحة آنذاك العميد محمد عبدالله الارياني ، وكان الحمدي نائب القائد العام للقوات المسلحة .

وغني عن البيان أن الأحزاب والتنظيمات السياسية كانت محظورة بموجب دستور ١٩٧٠م ولكنها كانت موجودة بشكل غير علني ومن بينها التنظيم الوحدوي الناصري الذي كان تنظيماً سرياً بإسم (تنظيم الطلائع الوحدوية اليمنية)«٤١» ولم يكن الحمدي ملتزماً للتنظيم منذ البداية ولكنه كان من التيار الوحدوي وتتفق قناعاته الفكرية مع فكر عبدالناصر ، وجرى أول لقاء بين ممثلي قيادة التنظيم وبين الحمدي في منزل الحمدي يوم ٣ يونيو ١٩٧٤م ، فأتفقت وجهات النظر الفكرية ، وبذلك بدأت علاقة الحمدي بالتنظيم الوحدوي الناصري الذي أيد حركة ١٣ يونيو بشتى الوسائل وأصدر بياناً في القاهرة«٤٢» بتأييد الحركة بإعتبارها (إمتداداً لثورة ٢٦ سبتمبر وإنتصاراً لأهدافها الوطنية والقومية). ولم يعرف أحد من أعضاء التنظيم الناصري بإنتماء الحمدي للتنظيم إلا في (المؤتمر الوطني العام الخامس للتنظيم) – في ١٩٧٦/٤/١٥م – حيث حضر الرئيس الحمدي ذلك المؤتمر (السري) وشارك بفعالية في أعمال المؤتمر ، وأنتخب المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية للتنظيم ومن بينهم الحمدي كما انتخبته اللجنة المركزية عضواً للقيادة التنفيذية للتنظيم، وكان مثالاً للالتزام التنظيمي والمشاركة الفعالة في تنفيذ أنشطة وقرارات التنظيم بقدرة تنظيمية وفكرية نادرة المثيل. «٤٣»

لقد إستهل الحمدي عهد حركة ١٣ يونيو بتوديع القاضي عبدالرحمن الارياني، رئيس المجلس الجمهوري المستقيل ، وداعاً رسمياً في مطار صنعاء حيث توجه الارياني إلى دمشق التي إستقبلته إستقبالاً رسمياً .. فكان قيام الحمدي بتوديع الارياني وداع الرؤساء تعبيراً عن أخلاقيات الرئيس إبراهيم محمد الحمدي الذي وصفته صحيفة السفير اللبنانية في أكتوبر ٧٧م بقولها (كان الحمدي نسيجاً خاصاً من الزعامات العربية الكفؤة وحكيماً وطنياً .. إستطاع أن يتصدى لأعباء نأى وسينوء سواه عن حملها) وقالت الباحثة السوفييتية د.جلوبو فسكايا (إن عملية بناء الدولة المركزية الحديثة في الجمهورية العربية اليمنية بدأت منذ قيام حركة ١٣ يونيو برئاسة الحمدي). «٤٤»

لقد حقق عهد حركة ١٣ يونيو برئاسة إبراهيم الحمدي انجازاً كبيراً في بناء الدولة المركزية الحديثة وفي مجال النهضة التنموية والإقتصادية .. ولكن ما قد يثير الجدل هو المسألة الديمقراطية التي ينظر إليها البعض من زاوية تجميد وحل مجلس الشورى ومن زاوية الموقف من الأحزاب والتنظيمات السياسية وبعض الإتجاهات والشخصيات

٤١– تأسس التنظيم الناصري ، تنظيم الطلائع الوحدوية ، في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٥م ، وكان من شخصياته القيادية عيسى محمد سيف ، الامين العام ، عبدالسلام مقبل ، عبدالفتاح البصير ، سالم السقاف ، عمر الوصابي ، محمد الربادي ، عبدالله عبدالعالم ، هاشم علي عابد ، عبدالغني ثابت ، وكانت (رابطة الطلاب اليمنيين) في القاهرة تابعة للتنظيم .

٤٢– صدر البيان في ١٩٧٤/٩/١٥م بإسم رابطة الطلاب اليمنيين في القاهرة.

٤٣ –من يجرؤ على الكلام ، بول فندلي ، ص١٨ .

٤٤–التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ، د. جلوبو فسكايا ، ص ٢٢٩ .

السياسية ، والواقع أن الإتجاهات والقضايا الأساسية في مسألة الديمقراطية - آنذاك - تستلزم وقفة خاصة .

لقد كانت الأحزاب والتنظيمات السياسية محظورة بموجب الدستور ، وكانت المنطلقات الفكرية لقيادة حركة ١٣ يونيو تنسجم مع الخيار الديمقراطي في الفكر القومي العربي الناصري المتمثل في خيار التنظيم السياسي لقوى الشعب وليس التعددية الحزبية التي لم يكن الواقع مهيئاً لها - آنذاك - ولا حكم الحزب الواحد ، وقد عبرت الحركة عن ذلك الخيار في البيان رقم (١٢) لمجلس القيادة والذي نص على (.. العمل على ايجاد تنظيم سياسي نابع من القاعدة الجماهيرية والواقع الشعبي). «٤٥»

لكن الأحزاب والتنظيمات كانت موجودة بشكل غير علني ، وكانت تشارك في الحكم ، وكان أهمها وذات الوجود الحقيقي :-

١- التنظيم الوحدوي الناصري :

كان تنظيماً سرياً بإسم (تنظيم الطلائع الوحدوية اليمنية) وكان التنظيم مشاركاً في الحكم بشكل فعال ، فمن بين أعضاء مجلس القيادة الذي هو (رئاسة الجمهورية) كان منتمياً للتنظيم كل من الرئيس إبراهيم محمد الحمدي (عضو اللجنة المركزية والقيادة التنفيذية للتنظيم) والمقدم عبدالله عبدالعالم (عضو اللجنة المركزية للتنظيم)«٤٦» وكان الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني منسجماً مع توجهات وفكر القيادة ، وقد اتاحت أحداث لاحقة معرفة أسماء عدد من الشخصيات الناصرية امثال عبدالسلام مقبل وزير الشئون الإجتماعية والعمل والشباب - عبدالفتاح البصير أمين عام إتحاد المغتربين - سالم السقاف نائب رئيس جامعة صنعاء ثم مدير مكتب رئاسة الدولة - عمر الوصابي وكيل وزارة التربية والتعليم - عبدالله سلام الحكيمي وكيل وزارة الاعلام ، بينما ادت تطورات ما بعد عهد الحمدي إلى اسدال الستار على كثير من الأسماء وانقطاع وانتهاء التزامهم للتنظيم سواء من المدنيين او من القادة العسكريين او من الوزراء والمسئولين.

٢- حزب البعث العربي الإشتراكي :

كان لشخصيات حزب البعث مشاركة واسعة في عهد نظام ٥ نوفمبر، وقد حرصت حركة ١٣ يونيو على اشتراك البعثيين في الحكم وفي تصحيح الأوضاع الفاسدة وبناء الدولة المركزية ، فتم تعيين عدد منهم في عضوية مجلس القيادة واسناد رئاسة الحكومة إلى

٤٥- قرار مجلس القيادة رقم (١٢) لسنة ١٩٧٤م.

٤٦- اخبرني عبدالله عبدالعالم ان المقدم احمد الغشمي ايضا التزم للتنظيم الناصري من خلال لجنة عسكرية سرية التنظيم برئاسة الحمدي ، ولكن التزام الغشمي لم يكن عن قناعة فكرية ، وقد قامت اللجنة العسكرية بالزام العديد من القادة العسكريين عام ٧٦ - ٧٧م .

محسن العيني في بداية عهد ١٣ يونيو ، ولكن بعض الشخصيات والقادة المنتمين إلى حزب البعث لم ينسجموا مع قيادة وتوجهات العهد الجديد، وربما لم تنسجم القيادة والتوجهات معهم ، فاستقالوا او أقيلوا من مناصبهم (أمثال محسن العيني - درهم أبو لحوم - على أبولحوم - ... الخ) بينما انسجم فريق من البعثيين مع العهد الجديد وشاركوا في مسيرة التصحيح وبناء الدولة المركزية ، ومنهم حسين المقدمي أمين عام اللجنة العليا للتصحيح - علي لطف الثور - سعيد الحكيمي - وغيرهم كُثر.

وقد حاول جناح صغير من حزب البعث الترتيب لإنقلاب ضد الحمدي، و يبدو انهم اتصلوا بالغشمي، وكان الغشمي هو الذي كشف للرئيس الحمدي ذلك التخطيط البعثي للانقلاب«٤٧» واكتفى الحمدي بفصل بعض الضباط البعثيين ، واعتقال وتوقيف البعض ، ثم الافراج عنهم ، دون سفك قطرة دم واحدة .

٣- التنظيمات اليسارية (الجبهة الوطنية الديمقراطية):

كانت التنظيمات اليسارية قد تبلورت في خمسة تنظيمات شاع وصفها بالماركسية ، وهي:

(أ)- الحزب الديمقراطي الثوري اليمني ، وهو في الاصل فرع حركة القوميين العرب في الشطر الشمالي ثم تحول إلى الحزب الديمقراطي وتبنى (الإشتراكية العلمية) في ٢٦ يونيو ١٩٦٨م وهرب العديد من المنتمين اليه إلى عدن بعد أحداث اغسطس ٦٨م ويناير ٦٩م.

(ب)- المقاومون الثوريون (امتداد لحركة القوميين العرب وشخصيات من المقاومة الشعبية كانوا قد هربوا إلى عدن ثم بدأوا بأعمال مسلحة في المناطق الوسطى) .

(جـ)- حزب العمل .

(د) - الطليعة الشعبية (بعث سوري) .

(هـ)- الإتحاد الشعبي الديمقراطي.

وكان النشاط المسلح بإسم (المقاومين) في المناطق الوسطى هو المظهر العلني لتواجد تلك التنظيمات اليسارية المسنودة من النظام في الشطر الجنوبي ، حيث شكلت تلك التنظيمات تحالفاً بإسم (الجبهة الوطنية الديمقراطية) في ١١ فبراير ١٩٧٦م وكانت الأعمال المسلحة (التخريبية) في المناطق الوسطى سبب علاقة العنف بين عهد حركة ١٣ يونيو وذلك الإتجاه في البداية ، ثم ادت تطورات العلاقات والخطوات الوحدوية بين الشطرين برئاسة

٤٧- سنوات مجيدة من عمر الثورة اليمنية ٧٤ - ١٩٧٧، محمد العفيف ، الطبعة الاولى ، يونيو ١٩٨٨م، عدن.

الحمدي وسالم ربيع علي والانجازات الوطنية للحمدي إلى تجاوب الجبهة مع انجازات وتوجهات الحمدي و إيقاف الأعمال المسلحة وأسفرت الحوارات والإتصالات عن نتائج إيجابية ، وكان هناك العديد من شخصيات التنظيمات اليسارية (الماركسية) المتواجدة والمشاركة في الحكم وفي مؤسسات الدولة بصنعاء امثال الأستاذ عبدالحفيظ بهران ، أمين عام إتحاد التعاونيات ، او من شخصيات التيار اليساري امثال د. حسن مكي وأحمد دهمش في الحكومة.

٤- جماعة الإخوان المسلمين والإتجاه الاسلامي السياسي:

كانت جماعة الإخوان المسلمين مجدودة العدد ولكن المنتمين والمتعاطفين مع إتجاه الاسلام السياسي لم يكن عددهم قليلاً .. وقد اعتبرت حركة ١٣ يونيو ذلك الإتجاه جزءاً من الواقع السياسي الذي تم التعامل معه بإيجابية ، فكان هناك العديد من شخصيات جماعة الإخوان المسلمين والإتجاه الاسلامي السياسي في سائر التشكيلات يشاركون في الحكم وفي اللجان ، بل وسمح الحمدي بتأسيس معاهد علمية وهيئة عامة للمعاهد العلمية واصدر قانوناً بذلك ، واشاد الرئيس الحمدي في خطاب رسمي بالقاضي يحي الفسيل الذي كان من أبرز شخصيات الإخوان والإتجاه الاسلامي السياسي«٤٨».

وكانت سائر الأحزاب والتنظيمات والتيارات والقوى السياسية - بصفة عامة - متواجدة ومشاركة في الحكم ومؤسسات الدولة ، وفي شرف بناء النهضة اليمنية الحديثة والدولة المركزية ، وكان للمستقلين أيضاً اسهامهم الوافر في سائر المجالات .

- ان التوجه الاساسي لعهد حركة ١٣ يونيو برئاسة إبراهيم الحمدي كان (العمل على ايجاد تنظيم سياسي نابع من القاعدة الجماهيرية والواقع الشعبي) . ويتفق ذلك مع إتجاه بيان التنظيم الوحدوي الناصري (تنظيم الطلائع الوحدوية) الذي صدر في ١٩٧٤/٩/١٥م ، وتضمن البيان عدة نقاط من بينها على صعيد العمل السياسي : (ضرورة ايجاد تنظيم شعبي وطني تحتشد فيه كل الأمكانيات البشرية الوطنية القادرة على اسس من الوعي .. وان تتوفر لهذا التنظيم المقومات الرئيسية المطلوبة .. وصياغة برنامج وطني محدد)«٤٩» وكان المقصود بعبارة (برنامج وطني) هو (ميثاق وطني) على غرار الميثاق الوطني لمصر عبدالناصر .. وقد أصدر الرئيس إبراهيم الحمدي قرار مجلس القيادة رقم ٨٦ بتشكيل (لجنة مؤقتة لاعداد مشروع برنامج العمل الوطني).

وقد نص ألقرار على ان تتولى اللجنة (وضع مشروع برنامج شامل للعمل الوطني

---

٤٨ - خطاب الحمدي في المؤتمر الاول للتصحيح ، ١٦ يونيو ١٩٧٦م.
٤٩ - سنوات مجيدة من عمر الثورة اليمنية ، محمد العفيف.

على ضوء استعراض متجرد لكل تجارب الماضي بسلبياتها وايجابياتها ، وعلى ضوء دراسة موضوعية لطبيعة الواقع اليمني ، مستلهمة عقيدة الشعب وتطلعاته - الوطنية والقومية - وارادته في تغيير الواقع المتخلف ، واعطاء تصور شامل لدولة اليمن الحديثة القادرة على خلق يمن الازدهار والتقدم) ، وينص القرار على تشكيل اللجنة من ٣٩ شخصاً يمثلون كافة التنظيمات والقوى والإتجاهات السياسية والإجتماعية من بينهم :
عبدالعزيزعبدالغني - عبدالسلام مقبل - محمد الربادي - عبدالله البركاني - اسماعيل الوزير - عبدالله حسين الأحمر - سنان أبولحوم - أحمد علي المطري - علي صغير شامي - نعمان قائد راجح - د.حسن مكي - أحمد دهمش - علي لطف الثور - أحمد الرحومي - عبدالله حمران - عبدالسلام العنسي - عبدالسلام خالد - عبدالملك الطيب - محمد الرباعي - عبدالقادر عبدالله.

وقد ادى الاهتمام بأولويات بناء الدولة المركزية والتصحيح عام ٧٦/٧٥م إلى عدم اكمال تلك اللجنة لمهمتها ، ولكن الفكرة والإتجاه إلى تنفيذها ظل ثابتاً .. ولما تم تشكيل لجنة الاعداد للمؤتمر الشعبي في فبراير ١٩٧٧م كان من المهام المناطة بها - كما جاء في وثائق اللجنة - (انجاز ودفع قضية الميثاق الوطني) مما يدل على استقرار الرأي بتسمية مشروع برنامج العمل الوطني بإسم الميثاق الوطني .
اما على صعيد التنظيم السياسي - الشعبي - فقد تمثل التنفيذ والتوجه في التالي :-

١- اللجنة العليا للتصحيح ولجان التصحيح الأساسية والفرعية :

التي تكونت في سائر الأجهزة والمؤسسات وكافة النواحي والمحافظات منذ اكتوبر ١٩٧٥م ، وإنعقد المؤتمر الأول للتصحيح في ١٦ يونيو ١٩٧٦م حيث كما قال البردوني (حول الحمدي مشروع التصحيح إلى لجان تصحيح تراءت كتنظيم سياسي) وانه - في عهد الحمدي - (بدت لجان التصحيح كتنظيم مخيف) ويتمثل دور لجان التصحيح على صعيد الديمقراطية في أنها - كما قال حسين المقدمي أمين عام اللجنة العليا للتصحيح - ان لجان التصحيح (.. أفسحت المجال لجماهير الشعب متمثلة في طلائعه الواعية لممارسة سلطة الرقابة الشعبية على مختلف أجهزة الدولة) وأعلن في ١٣ يونيو ١٩٧٧م إنه سيتم الاعداد لإنتخابات لجان التصحيح ، وجاء في وثيقة بملف الأستاذ عبدالسلام مقبل تحديد مهام المؤتمر الشعبي العام الأول بست نقاط منها (أهمية إنتقال تجربة التصحيح إلى تطبيق الديمقراطية في إنتخاب اللجان من القاعدة إلى القمة) .

٢- تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام :

تم تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في إجتماع مجلس القيادة برئاسة الحمدي يوم ٩ فبراير ١٩٧٧م بمدينة الحديدة«٥٠» وقد نص القرار على تشكيل اللجنة من ١٥ شخصاً، وتولى رئاستها القاضي عبدالله الحجري«٥١» ثم حسين المقدمي، أمين عام اللجنة العليا للتصحيح، وقد صرح المقدمي - في ١٣ يونيو ٧٧م - (إن الشعب بمختلف فئاته سيشارك في المؤتمر الشعبي وسينعقد المؤتمر الشعبي (الأول) بالحديدة في ١٥ نوفمبر ٧٧م ..) وعن (الخطوط العريضة لأعمال المؤتمر الشعبي) قالت صحيفة الثورة (إن من الخطوط العريضة لأعمال المؤتمر الشعبي :- الوضع السياسي - والديمقراطية - وتجربة التعاون .. والبناء الشعبي .. وهو البناء المتمثل في التعاونيات ولجان التصحيح والنقابات والجمعيات والنوادي ، وجميع قوى الشعب مستقبلاً ، فالمؤتمر الشعبي خطوة هامة في طريق ثورة سبتمبر وتحقيق المزيد من الديمقراطية)«٥٢» ويضم ملف خاص بالأستاذ عبدالسلام مقبل عن أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام - آنذاك - عدة وثائق منها وثيقة حددت مهام المؤتمر الشعبي بست نقاط من بينها (إنجاز ودفع قضية الميثاق الوطني).

وتشمل الوثائق أسماء الأعضاء الذين سيتكون منهم المؤتمر الشعبي العام (الأول) وهم:

أ - أعضاء الهيئات الإدارية لهيئات التعاون المنتخبين من الجمعيات العمومية.

ب- اللجان الأساسية للتصحيح.

جـ - هيئات النقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية والاندية الرياضية.

د- شخصيات من موظفي الدولة والقوات المسلحة والمشائخ والاعيان ، وكان من المقرر أن ينعقد المؤتمر الشعبي (الأول) بمدينة الحديدة في ١٥ نوفمبر ١٩٧٧م.

وعلى صعيد البرلمان (السلطة التشريعية) فان تجميد ثم حل مجلس الشورى لا يمثل التوجه الأساسي لحركة ١٣ يونيو وعهد الحمدي ، فتجميد المجلس يوم قيام الحركة كان أمراً طبيعياً يرتبط بإستقالة الشيخ عبدالله الأحمر رئيس المجلس وإقترانها بإستقالة رئيس المجلس الجمهوري وبداية العهد الجديد ، وبصرف النظر عن إستمرار مجلس الشورى لفترة من الوقت ، وعن كون غالبية المجلس من المشائخ وشخصيات قبلية ، فإن قرار مجلس القيادة في ٧٥/١٠/٢٢م بحل مجلس الشورى إستند إلى (إنتهاء المدة الاضافية الممنوحة للمجلس). وكان الإتجاه الاساسي في هذا الصدد هو إجراء إنتخابات نيابية

---

٥٠ - صحيفة الثورة ، العدد ٢٨٦٨ ، ٩ / ٢ / ١٩٧٧ .
٥١ - اغتيل القاضي عبدالله الحجري في ١٠ / ٤ / ١٩٧٧ .
٥٢ - صحيفة الثورة ، العدد ٢٩٩٣ ، ١٣ / ٧ / ١٩٧٧م.

ديمقراطية بحيث يكون المجلس النيابي ممثلاً حقيقياً للشعب .. وتم إجراء التعداد السكاني لأول مرة في تاريخ البلاد ، وتم إصدار قانون إنتخابات مجلس الشورى ، وتم تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات ، وكانت تلك الخطوات الواضحة من اسباب اقتناع الشيخ عبدالله الأحمر بالعودة من قريته إلى صنعاء في فبراير ٧٧م - بعد فترة خلاف مع الرئيس الحمدي. فقد أصبحت سلطة الدولة المركزية منبسطة في ارجاء البلاد ، وأنتهت مراكز النفوذ السابقة ، واضحى الطريق مفتوحاً لإجراء إنتخابات نيابية سليمة ووجود برلمان يمثل الشعب تمثيلاً أعدل وأصدق.. بما في ذلك المشائخ الذين سيكون لهم تواجدهم الطبيعي المستمد من الواقع الإجتماعي، وليس من أشياء أخرى، ويتبين من ذلك كله أن توجهات عهد حركة ١٣ يونيو في مجال الديمقراطية كانت جيدة، وإن ما تحقق من النهضة الحديثة كان كبيراً ، وفوق ذلك كله كان يوم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية قد إقترب .

معالم التطورات في الشطر الجنوبي :

لقد إقترن عهد حركة ١٣ يونيو برئاسة الحمدي في الشطر الشمالي ببداية تحول إيجابي في توجهات عهد حركة ٢٢ يونيو في الشطر الجنوبي برئاسة سالم ربيع علي الذي يصفه (بول فندلي) قائلاً بأنه - أي سالم ربيع - (.. رجل مديد القامة ، قوي البنية ، هو في الأربعين من عمره ، وقد خالط شعره الأسود بعض البياض، اسمر البشرة، جليل في مشيته ومجلسه، يتكلم بصوت ناعم ، وتلمع سناه الذهبيتان كلما إنشق فمه عن إبتسامة رقيقة)«٥٣» ولعل ما قد يثير دهشة البعض هو قول بول فندلي (ان سالم ربيع كان اقل زمرة الحاكمين الثلاثة جنوحاً نحو الماركسية) والواقع ان (فندلي) التقى بسالم ربيع في أواسط عام ٧٤م وفي عام ١٩٧٧م فهو يقصد سالم ربيع في تلك الفترة الثانية من عهده التي تزامنت وتوافقت مع عهد الحمدي وليس الفترة الأولى ٦٩ - ٧٤م التي بدأت بعد الإطاحة بالرئيس قحطان الشعبي في ٢٢ يونيو ٦٩م.

لقد إتسمت الفترة الأولى بالإندفاع في إتجاه (الإشتراكية العلمية) والظن بأنها طريق التقدم وتحقيق الآمال ، فصدر في نوفمبر ٦٩م قانون تاميم الشركات والمصارف ، ثم قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٧٠م ، وبدأت في اكتوبر ٧٠م عملية تحريك ما سمي إنتفاضات الفلاحين، وصودرت أراض وممتلكات، وكان وجود محمد علي هيثم في الحكم كعضو لمجلس الرئاسة ورئيس للوزراء يمثل ضماناً من المبالغة في الجنوح والتطرف اليساري ، كما كان عامل توازن بين موقع سالم ربيع رئيس الدولة وعبدالفتاح إسماعيل أمين عام التنظيم،

---

٥٢ - من يجرؤ على الكلام ، السيناتور الامريكي بول فندلي ، ص ١٦- ١٨ ، الطبعة الثالثة ،١٩٨٦م.

وقامت حكومة هيثم بوضع خطة ثلاثية للتنمية (٧١-٧٤م) كما سعى هيثم إلى تحسين العلاقات مع النظام في الشمال أثناء زيارته ومباحثاته الوحدوية في صيف عام ١٩٧٠م ، ولم تصل العلاقات مع المعسكر الإشتراكي الشيوعي إلى الإرتباط الكامل، وفي أواسط عام ١٩٧١م تم إزاحة محمد علي هيثم من منصبه - (وإنضم فيما بعد إلى صف المعارضة في الخارج) - وبات على ناصر محمد رئيساً للحكومة ، فأستمرت وتصاعدت عملية الجنوح إلى الإشتراكية العلمية وتعمقت إرتباطات النظام بموسكو ، ووقعت حرب ١٩٧٢م بين الشطرين ، وأستمر النظام في دعم نشاط (المقاومين/الجبهة الوطنية) في الشمال، ودعم نشاط جبهة تحرير ظفار في عمان ، وغير ذلك من السياسات الداخلية والخارجية للفترة الأولى من رئاسة سالم ربيع .

ومنذ عام ٧٥/٧٤م بدأ نوع من التحول الجذري في تفكير سالم ربيع ، بحيث وصفه (بول فندلي) بأنه (أقل زمرة الحاكمين الثلاثة جنوحاً نحو الماركسية) والمقصود بالحكام الثلاثة سالم ربيع رئيس الدولة وعبدالفتاح إسماعيل أمين عام التنظيم وعلي ناصر محمد رئيس الحكومة ، ويبدو أن مرارة الواقع وسنوات التجربة أقنعت سالم ربيع بعدم صواب سياسات وجنوح الفترة الأولى ، ويمكن أن نلمس معالم التحول في الفترة الثانية من رئاسة سالم ربيع التي تزامنت مع رئاسة الحمدي للشطر الشمالي في الوقائع التالية :

أ- على الصعيد الداخلي :

عارض سالم ربيع علي إتجاه الأمانة العامة للتنظيم (عبدالفتاح والذين معه) بتحويل التنظيم السياسي الجبهة القومية إلى (حزب إشتراكي - ماركسي الفكر) وأُعتبر ذلك إستفزازاً لا مبرر له للدول المجاورة ، كما عارض إنشاء معهد حزبي لتخريج الكوادر الإشتراكية العلمية (الماركسية) ولم يوافق على توحيد التنظيم السياسي للجبهة القومية مع الجبهة الوطنية (الشمالية) وأعتبر ذلك عائقاً في طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية .. وقد كتب عبدالفتاح إسماعيل - فيما بعد - عن أسباب الإختلاف مع سالم ربيع والذين معه قائلاً (.. كان هناك حماس فياض لإقامة الحزب الإشتراكي، وكان هناك - في المقابل - طرح يشوبه شيء من المزايدة والحماس اللفظي على شكل تساؤل عن تسمية الحزب وكلام عن إيديولوجية الإشتراكية العلمية وعن دكتاتورية البروليتاريا ، ووقفت تلك العناصر ضد تشكيل وقيام الحزب الإشتراكي) وأن اليسار الإنتهازي - والمقصود سالم ربيع - (عارض - أيضاً - إنشاء مدرسة حزبية لتخريج الكوادر .. وضرب مسألة التحولات الإجتماعية عبر الصراع الطبقي.. وبذل جهده للحيلولة دون تحقيق وحدة العمل الوطني .. وبذل محاولات اخرى متعددة لجعل التنظيم واجهة شكلية) كذلك تذكر وثائق الحزب (أن اليسار الانتهازي وقف ضد قيام الحزب الإشتراكي اليمني) فأستمر التنظيم السياسي الجبهة القومية طيلة عهد سالم ربيع .

ب- على الصعيد الخارجي :

لم يعد سالم ربيع متحمساً للإرتباط الكامل بالمعسكر الإشتراكي الشيوعي وتعميق ذلك الإرتباط ، أو كما قال عبدالفتاح إسماعيل (لم يبد اليسار الإنتهازي النية الصادقة تجاه العلاقة مع البلدان الإشتراكية وتعميقها) ويبدو أن الرئيس سالم ربيع أخذ يدرك أن ذلك التوجه لم يجلب سوى المزيد من المعاناة والتخلف ، وأن آمال التقدم الإقتصادي والتنمية التي كانت معقودة على ذلك التوجه لم تتحقق ، وأن هدف الوحدة بات أبعد عن التحقق ، وان التوتر والصراع مع الدول المجاورة وحتى مع (الإمبريالية العالمية) يتنافى مع مصلحة الوطن .. يقول (بول فندلي) إنه لما وصل إلى عدن - في ربيع ١٩٧٤م في مهمة تتعلق بإطلاق سراح مواطن أمريكي معتقل في عدن لم يجد (بول فندلي) في سوق عدن سوى عدد قليل من اجهزة الراديو اليابانية الرخيصة وبعض الحلي الصغيرة وكان السوق خالياً تقريباً من المشترين) . ويقول في فقرة عن لقائه مع الرئيس سالم ربيع ما يلي نصه (.. وقال الرئيس "ان عدن هي مثل متألق للجمهورية أما المناطق الأخرى من بلادنا فوضعها متخلف جداً ، وسكانها أكثر فقراً وهنا كدت أغص بريقي إذ لم أشاهد غير عدن ، وقد هالني الفقر المدقع الذي يعيشه هذا (المثل المتألق) الذي ضربه الرئيس ، فكيف تكون الحال في المناطق الأخرى) ويعترف (بول فندلي) أنه في زيارته الثانية لعدن في فبراير ٧٨م كانت الأوضاع الإقتصادية في عدن قد تحسنت ، وكان سالم ربيع في لقائه مع بول فندلي عام ٧٤م قد أبدى (الرغبة في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة) كما أطلق سراح السجين الأمريكي .. يقول فندلي (ان السبب الرئيسي في الإفراج عن فرنكلين كان إتجاه حكومة عدن نحو البحث بكل حذر عن علاقات أفضل مع الولايات المتحدة ، والحذر ضروري إذ أن في البلدين أناساً لا يرغبون في تحسن العلاقات)«٥٤»

وقد أجرى سالم ربيع مباحثات مع الرئيس إبراهيم الحمدي في ديسمبر ١٩٧٤م على هامش مؤتمر القمة العربي السابع في المغرب ، وأتفقا على عدة مسائل تتصل بالوحدة اليمنية وبالعلاقات مع الدول المجاورة ، وأن تحسين العلاقات مع الدول المجاورة وإنتهاج سياسة عدم الإنحياز ، يساهم في توفير المناخ الملائم لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، وربما كان للزيارة التي قام بها الحمدي إلى السعودية في ديسمبر ١٩٧٥م دور في الإتصالات التي أسفرت عن إقامة علاقات اخوية دبلوماسية بين السعودية والشطر الجنوبي في ١٠ مارس ١٩٧٦م والبدء في بحث إنهاء الصراع بين عدن ومسقط من أجل رحيل القوات الإيرانية من عُمان بإعتبار ذلك محل إهتمام السعودية ، وكان ذلك من الأمور التي بحثها الرئيس الحمدي مع الأمير سلطان بن عبدالعزيز أثناء زيارة سلطان لصنعاء في ١٩٧٦/٤/١٠م ، واتخذ سالم

٥٤ - من يجرؤ على الكلام ، بول فندلي، ص١٨ .

ربيع خطوات إيجابية بإنهاء مساندة عدن لجبهة تحرير ظفار (عُمان) وتحسين العلاقات مع عُمان ودول الخليج ، وقدمت السعودية والكويت عام ٧٦م مساعدات مالية لمشاريع التنمية في الشطر الجنوبي - كما هو الحال بالنسبة للشطر الشمالي - وتوطدت العلاقات مع السعودية بزيارة سالم ربيع للسعودية (٣١ يوليو - ٢ أغسطس ٧٧م) وكان كل ذلك بتنسيق مع الشطر الشمالي برئاسة الحمدي.

وكان للرئيسين إبراهيم الحمدي وسالم ربيع موقف موحد في مؤتمر قمة عدم الإنحياز بكوالالمبور عام ١٩٧٦م ثم في مؤتمر القمة الرباعي في تعز بين رؤساء شطري اليمن والسودان والصومال بشأن أمن البحر الأحمر (مارس ٧٧م) وقد اتخذ المؤتمر موقفاً من التواجد الاجنبي (الروسي والأمريكي) في البحر الأحمر ، وتم في سبتمبر ١٩٧٧م إجراء مباحثات في نيويورك أثناء ذهاب سالم ربيع لإلقاء خطاب في الأمم المتحدة ، حيث تم عقد لقاء بين سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي ومحمد صالح مطيع وزير خارجية الشطر الجنوبي آنذاك تمهيداً لإقامة علاقات بين الولايات المتحدة والشطر الجنوبي، وربما بين الولايات المتحدة ودولة الوحدة !

- تفعيل العمل والتوافق لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية:

شهد العمل لإعادة تحقيق الوحدة بين شطري اليمن إنطلاقة هامة ، وأدت الخطوات الداخلية والخارجية التي قام بها الرئيسان إبراهيم الحمدي وسالم ربيع إلى توفير مناخ ملائم لإعادة تحقيق الوحدة ، وتم الإتفاق على توحيد المناهج التعليمية في الشطرين ، وتم تنفيذ توحيد مناهج المرحلة الإبتدائية بالفعل ، وأخذت لجان التنسيق المشتركة في العمل على التنسيق في سائر المجالات ، بحيث قال الرئيس إبراهيم الحمدي في خطابه يوم ١٣ يونيو ٧٦م (.. اننا سائرون في طريق الوحدة اليمنية ، رائدنا مع أخوتنا الأعزاء في الشطر الجنوبي من الوطن : الثقة والصدق وحسن النوايا ، فنحن وإياهم نقدر حجم المسئولية التاريخية ، ولجان التنسيق ماضية في أعمالها ، والنتائج مبشرة وواعدة إن شاء الله .. إننا سنظل اوفياء لمبادئ ثورتنا الظافرة ومواصلين النضال حتى نحقق يمن الخير والحرية والكرامة والوحدة .. ولن نبخل بالدماء والأرواح من أجل اليمن وفي سبيل اليمن .. كل اليمن).

وفي ١٥ فبراير ١٩٧٧م تم تشكيل (المجلس اليمني الأعلى) ونص البيان الصادر عن لقاء ومباحثات الرئيسين الحمدي وسالم ربيع في قعطبة (١٥ فبراير ٧٧م) على (تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ووزراء الدفاع والتخطيط والخارجية، ويتولى المجلس بحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني ، وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات . وتم تشكيل لجنة فرعية من وزراء الإقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين

مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والإقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها مع المقترحات إلى الرئيسين .. كما تم الإتفاق على أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لاتوجد له فيها سفارات ..). «٥٥»

وفي مارس ١٩٧٧م إنعقد بمدينة تعز المؤتمر الرباعي لأمن البحر الأحمر ، وبحث الرئيسان الحمدي وسالم ربيع -على هامش المؤتمر- تفعيل العمل لإعادة تحقيق الوحدة ثم جرت مباحثات وإتصالات عالية المستوى بين الشطرين في ١٣ يونيو ٧٧م ، وفي ١٥ يوليو وفي ٢٦ سبتمبر ٧٧م .. كما تم الإتفاق على خطوات وحدوية هامة يتم إعلانها أثناء زيارة الحمدي لعدن والتي تم تحديد موعدها بيوم ١٣ أكتوبر ٧٧م ، ومنها :-
- توحيد السلك الدبلوماسي - توحيد النشيد الوطني - توحيد العلم .

إغتيال الحمدي .. مؤامرة ١١ اكتوبر الدموية:

في يوم ١٩٧٧/١٠/١١م تناول الرئيس إبراهيم الحمدي وأخوه المقدم عبدالله الحمدي ، قائد قوات العمالقة، طعام الغداء في منزل عضو مجلس القيادة نائب القائد العام (وذلك ما بين الساعة ٢,٣٠ والساعة ٣) وتم إبلاغ حرس الحمدي - في الساعة الثالثة وخمس دقائق - بأن ينصرفوا لأن الحمدي قد خرج من الباب الآخر ، وكان الحرس خارج المنزل ، فانصرفوا إلى منزل الحمدي حيث أتضح أن الحمدي لم يصل إلى المنزل.. وفي الساعة السادسة مساءاً اتصل الغشمي بوزير الداخلية محسن اليوسفي وابلغه ان الرئيس قد إختفى وأن يشاركوا في البحث عنه.. وفي الساعة الثامنة والنصف مساءاً تم الاتصال بالمقدم عبدالله عبدالعالم عضو مجلس القيادة وعبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس القيادة رئيس الوزراء وإبلاغهما بأنه تم العثور على الرئيس إبراهيم الحمدي قتيلاً في أحد المنازل كما تم العثور على المقدم عبدالله الحمدي قتيلاً في نفس المنزل، أما المقدم علي قناف زهره قائد اللواء السابع مدرع فتم العثور عليه قتيلاً في مكان آخر«٥٦» وكذلك الرائد عبدالله الشمسي قائد الاستطلاع الحربي والمنطقة المركزية .. ويدل إغتيال الأربعة على ان ماحدث في ١١ اكتوبر لم يكن مجرد إغتيال الرئيس الحمدي وإنما كان مؤامرة إنقلابية دموية ، تم التخطيط لها وتنفيذها بإشتراك جهات خارجية، ونظراً لدقة التخطيط والتنفيذ تم إسدال الستار على المؤامرة والضالعين فيها حتى اليوم .

---

٥٥ - بيان لقاء قعطبة، وثائق الوحدة اليمنية.

٥٦ - كان الثلاثة (إبراهيم الحمدي - عبدالله الحمدي - علي قناف زهرة) منتمين إلى التنظيم الناصري ، وكانوا اعضاء لجنة عسكرية تنظيمية سرية شكلها الحمدي من خمسة أشخاص تضم إلى جانب الثلاثة (عبدالله عبدالعالم وأحمد الفشمي).

وكانت الاذاعة ومحطة التلفزيون قطعت برامجها العادية في الساعة العاشرة والنصف مساءاً وبدأتا في اذاعة سور من القرآن الكريم .. وبعد حوالي ساعة أذيع بيان من مجلس القيادة ينعي إلى الشعب اليمني والأمة العربية إستشهاد الرئيس إبراهيم الحمدي نتيجة عملية إغتيال غاشمة من عناصر مجهولة آثمة ، كما تم إعلان الحداد الرسمي وتنكيس الأعلام لمدة أربعين يوماً ، وإعلان صيرورة المقدم أحمد الغشمي رئيساً لمجلس القيادة وإستمرار عبدالله عبدالعالم وعبدالعزيز عبدالغني أعضاء في مجلس القيادة ، وساد اليمن حزن شامل على الحمدي وشك مريب في الغشمي ، وصدر في عدن بيان سياسي إلى الشعب اليمني صادر عن الإجتماع الإستثنائي لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء برئاسة سالم ربيع صباح يوم ١٠/١٢، ونعى البيان إستشهاد الرئيس إبراهيم الحمدي نتيجة (مؤامرة دنيئة) وأعلن البيان الحداد الرسمي وتنكيس الأعلام لمدة أربعين يوماً ، وإلغاء الاحتفالات الرسمية والشعبية بمناسبة ثورة ١٤ اكتوبر في الشطر الجنوبي .

وقد إعتذرت القيادة اليمنية للعديد من الدول العربية والإسلامية التي أستفسرت عن ترتيبات تشييع جثمان الحمدي بهدف مشاركة زعماء ووفود من تلك الدول، فتم الإعتذار«٥٧» بعدم مناسبة الظروف للترتيب لذلك ، باستثناء الرئيس سالم ربيع الذي وصل بالفعل إلى مطار صنعاء فجر يوم ١٣ أكتوبر وشارك في تشييع جثمان الرئيس إبراهيم الحمدي صباح - إلى ظهر - يوم ١٣ أكتوبر حيث كما قال الأستاذ عبدالله البردوني:-

(..شيعت نعش الحمدي أكبر مظاهرة جماهيرية عرفتها صنعاء ، ومن غمار المظاهرة المنددة بالقتل والقتلة صعد أحمد الغشمي إلى رئاسة مجلس القيادة والجمهورية كإمتداد لفترة الحمدي). «٥٨»

رئاسة الغشمي للشمال .. وإستمرارية العهد الثالث:

إن العهد الثالث من عصر الثورة والجمهورية الذي بدأ برئاسة الحمدي يوم ١٣ يونيو ٧٤م قد اقترن بالتحول الجذري في تفكير وسياسات الرئيس سالم ربيع في الفترة الثانية من رئاسته للشطر الجنوبي ، والتقارب والتوافق بين الشطرين برئاسة الحمدي وسالم ربيع ، بحيث كان لذلك العهد جناح في صنعاء وجناح في عدن ، ولذلك فإن ذلك العهد الثالث - فيما نرى - لم ينته بإغتيال الحمدي في ١١ اكتوبر ٧٧م وإنما إنتهى بمقتل سالم ربيع في عدن - يوم ٢٦ يونيو ٧٨م - بعد يومين من مقتل الغشمي في صنعاء.

لقد بدأت رئاسة المقدم أحمد حسين الغشمي في اليوم التالي لإستشهاد الحمدي (١٢/١٠/٧٧م) بإعلان تشكيل مجلس القيادة برئاسة الغشمي وعضوية كل من المقدم عبدالله

٥٧- تم تشييع الحمدي في موكب مهيب يتقدمه سالم ربيع علي والغشمي ورجال الدولة وتحيط بهم جماهير غفيرة من الرجال والنساء والشباب ، وما لبث إن ظهر من وسط الجماهير هتاف يقول (انت القاتل ياغشمي) وأخذت الجماهير تردد ذلك الهتاف بوعي أو بدون وعي .. وعندما وصل الجثمان إلى مقبرة الشهداء إقترن ذلك الهتاف بإلقاء الأحذية من الجماهير.. وحينما إكتمل الدفن اقسم سالم ربيع فوق قبر الحمدي بأنه سيأخذ بالثأر من القتله.

٥٨ - اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٦٠١ .

عبدالعالم والأستاذ عبدالعزيز عبدالغني ، وبالتالي ظهرت فترة رئاسة الغشمي (كإمتداد لفترة الحمدي) - حسب تعبير البردوني - لأن الثلاثة كانوا أعضاء مجلس القيادة في عهد وبرئاسة الحمدي ، وكان الغشمي الرجل الثاني بصفته نائب القائد العام للقوات المسلحة، وبسبب ذلك الموقع وبصفته الرجل الثاني بعد الحمدي في مجلس القيادة وفي قيادة الجيش صعد الغشمي إلى رئاسة مجلس القيادة والجمهورية، وإنتهى مجلس القيادة بصيرورة الغشمي رئيساً للجمهورية في ٧٨/٤/٢٣م ولكن رئاسته للجمهورية ما لبثت أن إنتهت بمقتله في ٧٨/٦/٢٤م.

ويمكن النظر إلى فترة رئاسة الغشمي من زاويتين : زاوية السلطة وزاوية المعارضة، فمن زاوية السلطة :-

حرص الغشمي على إستمرار المعالم الرئيسية لعهد الحمدي وحركة ١٣ يونيو، من خلال إستمرار مجلس القيادة - إلى ابريل ٧٨م - وإستمرار اللجنة العليا للتصحيح ولجان التصحيح، وإستمرار الحكومة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني كما كانت في عهد الحمدي (إلى ٢٩ مايو ٧٨م) ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني (في ٣٠ مايو) ضمت اغلب وزراء الحكومة السابقة وشخصيات عهد الحمدي أمثال عبدالسلام مقبل وزير الشئون الإجتماعية والعمل والشباب - محمد الجنيد وزير المالية - أحمد الآنسي وزير المواصلات - أحمد الرعيني وزير الإعلام والثقافة، وكان الموقع الثاني لا يقل أهمية عن الموقع الأول في وزارة الإعلام (عبدالله سلام الحكيمي) وفي وزارة التربية والتعليم (عمر الوصابي) وفي الشئون الإجتماعية (أحمد لقمان) وفي الإتحاد العام لهيئات التعاون (عبدالله الظرافي) كما إستمر عبدالفتاح البصير أميناً عاماً لإتحاد المغتربين وسالم السقاف مديراً لمكتب رئاسة الدولة ، بالإضافة إلى إستمرار عبدالله عبدالعالم عضواً لمجلس القيادة ، مما يشير إلى إستمرار المشاركة الواسعة للناصريين في الحكم ، وكذلك المستقلين المتعاطفين مع الفكر والتيار الناصري ، وبعض الشخصيات المنتمين إلى تيار الإخوان المسلمين أوالبعث أو اليسار .. وقد إستمرت الحكومة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني في تنفيذ الخطة الخمسية، وأنعقد في صنعاء المؤتمر الدولي للتنمية (ديسمبر ٧٧م) كما استمرت السياسة الخارجية المتوازنة وفقاً لنهج عهد الحمدي، وشاركت كافة الدول العربية في الإجتماع الأول لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب الذي إنعقد بصنعاء في ٢٨-٣١ يناير ٧٨م بترتيب ورئاسة عبدالسلام مقبل. وعلى صعيد الحركة التعاونية ذات البعد الديمقراطي الشعبي إستمرت مسيرة هيئات التعاون بإشراف وزارة الشئون الإجتماعية«٥٩» وتم عقد المؤتمر الثالث لهيئات التعاون في نوفمبر ٧٧م وإستجاب الغشمي إلى رفع نسبة الزكاة المخصصة لهيئات التعاون من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ وصدر قرار

---

٥٩ - كان مؤلف الكتاب (محمد حسين الفرح) مديراً عاماً للإدارة العامة للتعاونيات والجمعيات بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والشباب منذ عام ١٩٧٧م ، وكان للحركة التعاونية والإتحاد العام لهيئات التعاون دوراً بارزاً في التنمية حتى الثمانينيات .

بذلك في ٢١ يناير ٧٨م وتم تأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات الجماهيرية بإشراف وزارة الشئون الإجتماعية وعقد المؤتمر الأول للجمعيات الزراعية في ١٤ فبراير ٧٨م .

بينما على صعيد التنظيم السياسي والمؤتمر الشعبي العام الذي كان مقرراً أن ينعقد بالحديدة في ١٥ نوفمبر ٧٧م قام الغشمي بإلغاء - وربما تأجيل - ذلك ، كما قام في ٦ فبراير ٧٨م بإصدار إعلان دستوري من مجلس القيادة بتشكيل (مجلس الشعب التأسيسي) كبديل للإنتخابات البرلمانية لمجلس الشورى التي كان قد تم الترتيب لها في عهد الحمدي بإصدار قانون إنتخابات مجلس الشورى وتشكيل اللجنة العليا للإنتخابات ، وكان الحمدي قد أكد إجراء إنتخابات مجلس الشورى في عدة مناسبات منها أثناء الإتفاق مع الشيخ عبدالله الأحمر في فبراير وسبتمبر ٧٧م وكان من المتوقع ان تتم الإنتخابات لمجلس الشورى عام ١٩٧٨م ولكن مجلس القيادة برئاسة الغشمي رأى ان الظروف التي تلت إغتيال الحمدي أوجدت مناخاً غير مناسب - ستأتي الإشارة اليه - فصدر قرار مجلس القيادة في ٦ فبراير ٧٨م بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي وتعيين أعضاء المجلس وعددهم ٩٩ عضواً ، وقد أثار ذلك استياء الشيخ عبدالله الأحمر والمشائخ الذين معه، وتذكر الباحثة (د.جلوبو فسكايا) ان الشيخ عبدالله الأحمر طلب من الغشمي الإلتزام بما تم الإتفاق عليه مع الحمدي حول إجراء إنتخابات لمجلس الشورى وأن عدم إلتزام الغشمي بذلك أدى إلى التوتر والخلاف (وعلى إثر ذلك رفض الأحمر تأييد الغشمي نظراً لخرقه الإتفاق مع الحمدي)«٦٠» وبالرغم من ان تشكيل مجلس الشعب بالتعيين ليس عملاً ديمقراطياً ، فقد ضم مجلس الشعب سائر القوى السياسية ونخبة ممتازة من الأعضاء أمثال :

- د.عبدالعزيز المقالح«٦١» - عبدالسلام مقبل (ناصري) - عبداللطيف محمد علي (ناصري) - عبدالله سلام الحكيمي (ناصري) - عبدالملك السنباني (ناصري) د.عبدالله الجريبي (وحدوي/مستقل) - إسماعيل الوزير (مستقل) .

- ومن البعثيين الملتزمين أو السابقين : سعيد الحكيمي- عبدالحميد الحدي- أحمد العماد - علي لطف الثور - عبدالرحمن مهيوب.

- ومن اليساريين : يوسف الشحاري - عبده علي عثمان

- ومن إتجاه الإخوان المسلمين : عبدالسلام العنسي - محمد حسن دماج .

٦٠- التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ، د/جلوبو فسكايا، ص ٣٠٠.

٦١- كان للدكتور عبدالعزيز المقالح إسهامه الوافر في الإعداد للعمل الثوري وشروق فجر الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ٦٢م وواصل إسهامه بالكلمة والقصيدة والموقف والعمل في الدفاع عن الثورة والجمهورية وتولى منصب سكرتير مجلس الوزراء لشئون الإعلام والخارجية وكان سكرتيراً لرئيس الوفد الجمهوري في مؤتمر حرض (نوفمبر-ديسمبر ٦٥م) ولما سافر الى مصر - عام ٦٦م - أصبح ممثلاً لليمن في الجامعة العربية بالقاهرة . وقام نظام ٥ نوفمبر بإعفائه من عمله عام ٦٨م فمكث في مصر وسطع نجمه في سماء الشعر والأدب بالوطن العربي وحصل على شهادة الدكتوراه في سبتمبر ١٩٧٧م وعاد إلى ارض الوطن في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧م.

- ومن المشائخ البارزين : الشيخ أمين أبوراس - الشيخ نعمان بن قائد بن راجح - وغيرهما، ولما توفى الشيخ المناضل أمين أبوراس في ١٣ مايو ٧٨م تم تعيين الأستاذ صادق أمين أبوراس عضواً بالمجلس، وقد عقد مجلس الشعب التأسيسي إجتماعه الأول في ٢٥ فبراير ٧٨م وتم إنتخاب القاضي عبدالكريم العرشي رئيساً للمجلس وسعيد الحكيمي ويوسف الشحاري نائبين للرئيس، ولم يشمل المجلس قوة شعبية هامة ذات ثقل أكيد وهي قوة بعض المشائخ والقبائل الذين كان من أبرز رموزهم الشيخ عبدالله الأحمر - مجاهد أبو شوارب - أحمد علي المطري - سنان أبو لحوم - علي ناصر طريق .. وكان التوتر بين الرئيس الغشمي والنظام من جهة وبين الشيخ عبدالله الأحمر ومن معه من المشائخ والقبائل من جهة أخرى ، قد أخذ في البروز منذ أواخر عام ٧٧م ثم توصل الطرفان إلى إتفاق - وذلك كما يقول المصدر - (بوساطة السعودية في يناير ٧٨م) ولكن تشكيل مجلس الشعب التأسيسي بدلاً عن إنتخاب مجلس الشورى - كما أعلن وتعهد الحمدي - أدى إلى تفاقم التوتر والخلاف بين الأحمر والغشمي ، وكانت المهمة الرئيسية التي قام بها مجلس الشعب التأسيسي هي إنتخاب الغشمي رئيساً للجمهورية في ١٩٧٨/٤/٢٣م.

أما من زاوية المعارضة لحكم ورئاسة الغشمي فقد تجلت منذ اليوم التالي لبداية رئاسته وذلك في المظاهرة الجماهيرية التي رافقت تشييع جثمان الحمدي يوم ١٣ أكتوبر والإتهام الجماهيري الصريح للغشمي بإغتيال الحمدي ، وقامت وحدات من القوات المسلحة والأمن والمطافئ بمطاردة المواطنين في شوارع صنعاء طيلة ذلك اليوم .

وأعلنت الجبهة الوطنية (اليسارية المدعومة من عدن) إعادة نشاطها المسلح (الذي تصفه صنعاء بالتخريب) والذي كان قد توقف في عهد الحمدي ، فعاد النشاط المسلح للجبهة في المناطق الوسطى بذريعة إسقاط نظام الغشمي (المتهم بالتآمر وقتل الحمدي واجهاض الوحدة اليمنية) وشملت العمليات المسلحة (التخريبية) للجبهة بعض المناطق في كل من محافظات إب - البيضاء - تعز - ذمار - صنعاء - مارب - صعدة ، وتم عقد مؤتمر شعبي بصعدة في مارس ٧٨م دعا إلى العمل لإسقاط نظام الغشمي .

وكان أحد الضباط (زيد الكبسي) حاول تصويب مسدسه لقتل الغشمي داخل مبنى القيادة العامة بعد مقتل الحمدي بعدة أيام ، ففشلت تلك المحاولة وتم قتل الذي قام بها، وأخذ الغشمي يحيط نفسه بحراسة شديدة .. وقام اللواء الأول المرابط في منطقة عمران - بمحافظة صنعاء - بإعلان مناهضته للغشمي ، وقاد الرائد مجاهد القهالي (الذي كان من انصار الحمدي ثم من قادة جبهة ١٣ يونيو) أعمالاً مسلحة وتحركات ضد النظام منذ فبراير ومارس ٧٨م بتلك المناطق .. وتحركت وحدات من قوات العمالقة المرابطة في ذمار بإتجاه العاصمة صنعاء ، وكان تحركها غير منظم وغير مخطط ، وهربت وحدات من العمالقة إلى

الشطر الجنوبي تعبيراً عن معارضتها للغشمي .

كما قاد الرائد عبدالله عبدالعالم تمرداً عسكرياً في منطقة الحجرية بمحافظة تعز بعد إلغاء مجلس القيادة وتنصيب الغشمي رئيساً للجمهورية، أواخر شهر إبريل وأوائل شهر مايو وتم إخماد التمرد وانتقل عبدالله عبدالعالم للإقامة في الشطر الجنوبي.

ويمكن القول أن انفجار كل تلك الأحداث والمعارضات المسلحة وغير المسلحة ضد حكم الغشمي بالاضافة إلى التوتر والإختلاف بين الغشمي وتيار المشائخ والقبائل بزعامة الشيخ عبدالله الأحمر ، خاصة بعد تشكيل مجلس الشعب التأسيسي، أثار قلقاً عميقاً في دوائر خارجية، وكانت زيارة وفد عسكري سعودي عالي المستوى لصنعاء وتوطيد العلاقات مع الغشمي في مارس وإبريل ٧٨م نوعاً من التعبير عن القلق ونوعاً من محاولة دعم الغشمي ولكبح جماح إتصالات بدأت بين الغشمي وسالم ربيع.

تطورات العهد الثالث في الشطر الجنوبي:

كان إغتيال الحمدي في صنعاء قبل يوم واحد من اليوم المقرر لزيارته لعدن ولإعلان خطوات وحدوية حاسمة تم الإتفاق عليها بين الحمدي وسالم ربيع، كان ذلك ضربة أكيدة لتوجهات الرئيس سالم ربيع وللخطوات الداخلية والخارجية التي انجزها في ظل التوافق مع الحمدي .. وأخذت قوة (الأمانة العامة للتنظيم السياسي بزعامة عبدالفتاح اسماعيل) تنمو في مواجهة قوة وإتجاهات النظام برئاسة سالم ربيع .. يقول البردوني (تراءى الإنسجام سائداً ووشت بعض الأخبار على صراع بين الأمانة العامة للتنظيم ورئاسة الجمهورية، وكانت رئاسة الوزراء هي المحبس القوي التي تمنع الانفجار وتبدي ظواهر الإنسجام، وكان سالم ربيع يزاول مسئوليتين: سياسية وتنظيمية، فهو رئيس الجمهورية سياسياً وهو مدير الإدارة السياسية للجيش تنظيمياً وعسكرياً، وكان عبدالفتاح اسماعيل يزاول مسئولية التنظير للتنظيم وقيادة المليشيا الشعبية ، ومن حين إلى حين ترددت أخبار عن قتل جندي هناك وعن قتل عضو ميليشيا هنا ، ولم يستطع احد ان يلاحظ صراعاً بين المليشيا والجيش بفضل (جهاز) امن الثورة . وبموقع على ناصر بين الموقعين ، وفي ٢٠ يونيو عام ١٩٧٨م شمّت الأمانة العامة ورئاسة الوزراء علاقات سالم ربيع بعدة اطراف)«٦٢» فما هي تلك الاطراف ؟ يحصر البردوني تلك العلاقات على إتصالات بين سالم ربيع والغشمي ، وصولاً إلى ما أسماه (التخطيط الغشمي الربيعي بما ينطوي عليه من رهان لتغيير النظام في الشطر الجنوبي) من خلال التنسيق لعمل يتيح ان (يستعيد سالم ربيع

٦٢– اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٦١٢ .

مكانه القيادي في الجيش فيقود إنقلاباً ضد المتطرفين) والارجح ان تلك الإتصالات او ذلك التخطيط الغشمي الربيعي كان يستهدف اليسار الماركسي المتطرف في عدن بقدر ما يستهدف شخصيات ومراكز قوى أخذت تنمو في صنعاء وتتجاوز الغشمي في علاقاتها وإتصالاتها بجهة خارجية معينة، وربما كان التخطيط يهدف إلى إعادة مناخ عهد الحمدي بما في ذلك التوافق لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وعلى صعيد آخر لم تكن الزيارة الثانية للسناتور الأمريكي بول فندلي (في يناير ٧٨م) للرئيس سالم ربيع في عدن مجرد زيارة شخصية ، وقد حمل (بول فندلي) رسالة شفوية من سالم ربيع إلى الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) تؤكد الرغبة في علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة (بما يعنيه ذلك من إستعداد لتعديل طبيعة العلاقة مع الإتحاد السوفيتي) .. وحين استمع (جيمي كارتر) من (بول فندلي) إلى نص رسالة (سالم ربيع) - في فبراير ٧٨م - قال كارتر انه (مندهش ومسرور من رسالة الرئيس العدني)«٦٣» وخلال الاسابيع اللاحقة تم الترتيب لزيارة وفد من مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية إلى عدن، وتم تحديد يوم ٢٦ يونيو موعداً لوصول الوفد عن طريق صنعاء..

ويشير وصول الوفد الأمريكي إلى صنعاء قبل يومين او ثلاثة من الموعد المحدد لوصوله من صنعاء إلى عدن ، بأن صنعاء - وبالتحديد الرئيس الغشمي - كان طرفاً في تلك الإتصالات ، او ان موضوع الوفد الأمريكي كان في صميم إتصالات الغشمي وسالم ربيع بهدفها الداخلي - في عدن وصنعاء - وبعدها الخارجي - في واشنطن - وهو أمر يتجاوز عدم الرضا به الجناح اليساري في عدن والجناح (اليميني) في صنعاء ، يتجاوزهما معاً إلى قوى خارجية.

مصرع الغشمي .. وإعدام سالم ربيع:

لقد تقدم قول (بول فندلي) ان سالم ربيع (أقل الحاكمين الثلاثة جنوحاً إلى الماركسية في عدن) وبتعبير آخر كان الحكم في عدن قائماً على نوع من التوازن بين قوة رئاسة الجمهورية وعلى رأسها الرئيس سالم بيع (ويمثل اليسار المعتدل) وقوة الأمانة العامة للتنظيم السياسي وعلى رأسها عبدالفتاح اسماعيل (ويمثل اليسار الأكثر جنوحاً إلى الماركسية) وقوة رئاسة الحكومة وعلى رأسها على ناصر محمد (وكان يمثل موقع الوسط بين القوتين ويلتقي مع إتجاه رئاسة الجمهورية) إلا ان الوسطية تلاشت بالانحياز إلى اليسار الذي تمثله الأمانة العامة في اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٠ يونيو ، وتم مطالبة سالم ربيع بتقديم تقرير مفصل عن اسباب تذمر بعض ضباط الجيش ، اما الهدف الحقيقي

٦٣- من يجرؤ على الكلام ، بول فندلي ، ص ٢٢ .

لذلك التكتل فكان التصدي لما سمي (التخطيط الغشمي الربيعي) والحيلولة دون وصول الوفد الأمريكي والحفاظ على الإرتباط الكامل بالإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي الشيوعي واستمالة بعض ضباط الجيش في عمل وشيك ضد الرئيس سالم ربيع الذي ابدى موافقته على تقديم التقرير المطلوب.

وفي مساء ٢٣ يونيو اتصل سالم ربيع بالغشمي - هاتفياً - بشأن معتقلين تم إطلاق سراحهم سيصلون إلى صنعاء صباح اليوم التالي ومعهم مندوب يحمل رسالة سرية بالغة الأهمية من سالم ربيع إلى الغشمي (وهنا نلاحظ ان وفد الخارجية الأمريكية الذي سيتوجه إلى عدن كان قد وصل إلى صنعاء او سيصل اليها صباح اليوم التالي).

وفي صبيحة الرابع والعشرين من يونيو وصلت طائرة (اليمدا) من عدن إلى مطار صنعاء ، وكان في استقبالها مسئولون كبار في الأمن الوطني والداخلية والرئاسة، وبناء على تعليمات الغشمي توجه مبعوث الرئيس سالم ربيع فور وصوله لمقابلة الغشمي وتسليمه الرسالة السرية التي يحملها المبعوث في حقيبته الدبلوماسية ، ودخل المبعوث إلى مكتب الغشمي في الساعة التاسعة الا سبع دقائق حيث كان الغشمي بانتظاره في المكتب، وما لبث ان سمع دوي انفجار هائل في مكتب الغشمي، فهرع عدد من الضباط والجنود إلى داخل المكتب فوجدوا الغرفة مكتظة بالدخان والنار تشتعل في جوانبها ، وبعد بحث شاق تم العثور على اشلاء الرئيس الغشمي بين ركام مكتبه واشلاء مبعوث سالم ربيع -(واسمه مهدي أحمد محمد ، قال عضو في لجنة التحقيق انه ابن عم صالح مصلح وزير الداخلية في عدن) - وكان الانفجار الذي أودى بحياة الغشمي ناتجاً عن عبوة ناسفة شديدة الانفجار كانت في الحقيبة الدبلوماسية التي حملها المبعوث ، فهل المبعوث هو مبعوث سالم ربيع بالفعل ؟.. وهل الحقيبة الدبلوماسية هي نفس الحقيبة التي حملها مبعوث سالم ربيع ؟ .. وفي مساء ٢٤ يونيو صدر بيان صنعاء بمقتل وإستشهاد الرئيس أحمد الغشمي نتيجة انفجار حقيبة حملها مبعوث الرئيس سالم ربيع ، وتم اتهام الرئيس سالم ربيع بقتل الغشمي ، وشاع الظن بصواب قيام سالم ربيع بتدبير قتل الغشمي وربط بعض المواطنين بين ذلك وبين تعهد سالم ربيع بالثأر للحمدي .. بينما صدر بيان من دار الرئاسة في عدن مساء نفس اليوم ٢٤ يونيو نفى صحة ما جاء في بيان صنعاء .. فما هي الحقيقة ؟

تقول رواية تعدد رواتها (ان الأمانة العامة للتنظيم استرجعت رسول سالم ربيع في مطار عدن واكتشفت انه يحمل مخططاً إلى الغشمي .. وان الأمانة العامة للتنظيم غيرت رسول سالم ربيع برسول آخر شحنت حقيبته بالمتفجرات) ولكن الروايات والبيانات لم تشر - مجرد اشارة - إلى وفد الخارجية الأمريكية الذي وصل إلى صنعاء وكان من المقرر ان

يتوجه إلى عدن يوم ٢٦ يونيو ، ولكن - كما يذكر السيناتور بول فندلي - (.. فات الاوان، فقد قرر الصقور الماركسيون في عدن التحرك ، اذ أقلقهم سعي الرئيس ربيع إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .. فاستولوا على طائرات مقاتلة وأطلقوا منها النار على مقر الرئاسة ثم استولوا على الحكم . وتم اعتقال سالم ربيع وإعدامه رمياً بالرصاص . كل ذلك في اليوم المقرر لوصول الوفد الأمريكي إلى عدن ..) وعاد الوفد الأمريكي من صنعاء إلى واشنطن.

وهكذا فان العهد الثالث من عصر الثورة والجمهورية ، بدأت نهايته بإغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في مؤامرة ١١ اكتوبر ٧٧م بصنعاء ، ولم تكتمل نهايته إلا بقيام الصقور الماركسيين بالاستيلاء على الحكم في عدن وإعدام الرئيس سالم ربيع يوم ٢٦ يونيو ٧٨م وذلك بعد أقل من ٤٨ ساعة على مصرع الرئيس أحمد الغشمي في صنعاء ، ومن وسط دماء واشلاء رئاسات العهد الثالث في صنعاء وعدن جاء العهد الرابع متشحاً بالسواد وواعداً ببحر من الاسى وأنهار من الألم .

المبحث الرابع:

العهد الرابع من عصر فجر الثورة والجمهورية

٢٤ يونيو ١٩٧٨م - ٢١مايو ١٩٩٠م

تزامنت بدايات العهد الرابع في شطري اليمن ، فقد اقترن بيان نعي الرئيس أحمد الغشمي الصادر في صنعاء مساء ٢٤ يونيو بتشكيل (مجلس رئاسة الجمهورية) برئاسة القاضي عبدالكريم ابن عبدالله العرشي - رئيس مجلس الشعب التأسيسي - وعضوية كل من الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني - رئيس الوزراء - والمقدم علي الشيبه رئيس الاركان الذي أمسى قائداً عاماً للقوات المسلحة - والرائد علي عبدالله صالح قائد لواء تعز الذي تم ترقيته إلى رتبة (مقدم) وتعيينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ورئيساً لهيئة الأركان العامة بموجب القرار رقم (٣) لمجلس رئاسة الجمهورية الصادر مساء ٢٤ يونيو ، وبالرغم من ان رئاسة العرشي لمجلس رئاسة الجمهورية استمدت شرعيتها من كونه رئيس مجلس الشعب التأسيسي (البرلمان) إلى حين إنتخاب رئيس للجمهورية خلال اربعين يوماً - من جانب مجلس الشعب - فان فترة مجلس الرئاسة لم تبلغ اربعين يوماً ، واثناء بعض جلسات مجلس الرئاسة اكد القاضي عبدالكريم العرشي عدم إستعداده لتولي رئاسة الجمهورية ولم يكن الترشيح للرئاسة وارداً في تفكير عبدالعزيز عبدالغني ، وكان رأي المقدم علي الشيبه القائد العام للقوات المسلحة ان يكون رئيس الجمهورية من المدنيين وانه لايوجد من العسكريين من هو على إستعداد لتولي هذا المنصب ، وهنا انبرى علي عبدالله صالح مؤكداً وجود من هو على إستعداد ليقود البلاد.. وبالفعل اخذ يمسك دفة القيادة العسكرية بجرأة وشجاعة ، وفي ١٧ يوليو قام مجلس الشعب التأسيسي بإنتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاما للقوات المسلحة«٦٤» واستمرت رئاسته للجمهورية العربية اليمنية إلى ان تحققت وحدة شطري اليمن وقامت برئاسته الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ولذلك اعتبرنا العهد الرابع يمتد من مساء ٢٤ يونيو ٧٨م إلى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

- ان التزامن في بدايات العهد الرابع في الشطرين ، يتمثل في ان واقعة مقتل الغشمي في صنعاء كانت نقطة إنطلاق من يسميهم بول فندلي (الصقور الماركسيون) للاطاحة بالرئيس سالم ربيع ، وكان عبدالفتاح اسماعيل أمين عام التنظيم السياسي وعلى ناصر محمد رئيس الوزراء وعلى عنتر وزير الدفاع أبرز اقطاب اجتماع اللجنة المركزية التي أصدرت - مساء ٢٥ يونيو - قراراً بتجميد سالم ربيع - وبتعبير أخر الاطاحة بالرئيس سالم ربيع - وفي صباح ٢٦ يونيو تم تحريك ميليشيات التنظيم ووحدات عسكرية في معركة ضد القوات الموالية للرئيس، وأسفرت المعركة التي استمرت إلى عصر ٢٦ يونيو عن

٦٤- تم ترقية الرئيس علي عبدالله صالح الى رتبة عقيد في ٧٩/٩/١٧م وقام مجلس الشعب التأسيسي بمنحه (وسام الجمهورية).

اعتقال ثم إعدام الرئيس سالم ربيع علي، واقترن البيان الصادر في عدن – مساء ٢٦ يونيو – عن اعدام سالم ربيع واتهامه بتدبير قتل الغشمي للاضرار بالعلاقة بين الشطرين ، اقترن البيان بإعلان رئاسة عبدالفتاح اسماعيل للشطر الجنوبي فاجتمعت لعبدالفتاح الأمانة العامة للتنظيم السياسي ورئاسة الجمهورية (او رئاسة مجلس الرئاسة) وهنا يقول البردوني (.. خلت ساحة السلطة والتنظيم من يوم ذاك للأمين العام عبدالفتاح اسماعيل فأصبح رئيساً للجمهورية وهيئة مجلس الشعب الأعلى من ٢٧يونيو ٧٨م إلى٢٢ ابريل٨٠م ..)«٦٥» ولايمكن ان يكون عبدالفتاح رئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى من ٢٧ يونيو ، لأن إنتخابات مجلس الشعب الأعلى في الجنوب جرت في ديسمبر ٧٨م وهي الأولى من نوعها منذ الإستقلال، ومقتضى ذلك ان صيرورته رئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى كان في ديسمبر ٧٨م ، واياً كانت التسميات فقد انجلت أحداث ٢٦ يونيو عن صعود الأمين العام عبدالفتاح اسماعيل إلى رئاسة الجمهورية وتثبيت على ناصر محمد رئيساً للحكومة ، كما ادت إلى النتيجة غير المباشرة التي كشفها (بول فندلي) بالنسبة لوفد الخارجية الأمريكي الذي كان مقرراً ان يتوجه إلى عدن في نفس اليوم للإتفاق مع سالم ربيع ، فقد عاد الوفد الأمريكي من صنعاء إلى الرياض ثم واشنطن ، وتلبدت سماء المنطقة بالسحب السوداء والحمراء ، وكان من أبرز معالم وأحداث الفترة الأولى من العهد الرابع (يونيو ٧٨ – ابريل ٨٠م) ما يلي :-

- اتسمت العلاقة بين نظامي الشطرين بالتوتر ، وتقدمت حكومة الشطر الشمالي ممثلة في وزير الخارجية عبدالله الأصنج بطلب عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على ضوء اتهام صنعاء لنظام الحكم في عدن بإغتيال الغشمي ، والمطالبة باتخاذ العقوبات ضد الشطر الجنوبي ، وساندت السعودية والدول ذات العلاقة الوثيقة بأمريكا عقد الإجتماع بينما عارضته الدول ذات العلاقة الوثيقة بموسكو ، ويبدو ان الأمر كان يتصل بالحرب الباردة بين واشنطن وموسكو اكثر من صلته بصنعاء أو بمقتل الغشمي .

وقد انعقد الإجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية يوم ١ -٢ يوليو ١٩٧٨م في القاهرة . وقاطعت الإجتماع كل من سوريا – ليبيا – الجزائر – العراق – منظمة التحرير الفلسطينية – اليمن الديمقراطية ، وحضر الإجتماع وزراء خارجية كل من السعودية – الاردن – مصر – عمان – الأمارات – البحرين – الصومال – وعبدالله الأصنج وزير خارجية ج.ع.ي ، والمندوبون الدائمون في الجامعة العربية لكل من المغرب – تونس – موريتانيا – السودان – لبنان – قطر ، واتخذ الإجتماع قرارات عنيفة ضد الشطر الجنوبي من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية بين تلك الدول وبين اليمن الديمقراطية وإيقاف أي مساعدات لها واي تعاون معها«٦٦» وعززت تلك القرارات مركز عبدالله الأصنج في صنعاء باعتباره وراء اتخاذ

٦٥- اليمن الجمهوري ، ص٦١٤

٦٦- لم تلتزم الكويت بتلك القرارات وحافظت على العلاقات الدبلوماسية وتقديم مساعدات تنموية في عدن.

مجلس الجامعة العربية لتلك القرارات ، وبالرغم من ان القرارات كانت أكبر من مقدرة وتأثير الأصنج ومجلس الرئاسة في صنعاء فقد تم إطلاق يد الأصنج في كل ما يتعلق بالسياسة والشئون الخارجية واخذ النظام في صنعاء يندفع في الإرتباط الوثيق بالسعودية وفي بداية علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الرياض ، في اطار توجه حاد في العمل ضد الشطر الجنوبي الذي يبدو ان قرارات مجلس الجامعة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية والمساعدات كان لها تأثير سلبي فقد اندفع الشطر الجنوبي إلى الإرتباط الكامل بالإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي وانتهاج الإشتراكية العلمية - الماركسية اللينينية - بشكل حاد وتوقيع معاهدة مع الإتحاد السوفيتي والتحالف مع النظام الماركسي في اثيوبيا ، وتصعيد الدعم للجبهة الوطنية الديمقراطية -(اليسارية الشمالية) - في نشاطها المسلح(التخريبي) لإسقاط النظام - الذي كانت عدن والجبهة تصفه بانه (رجعي امبريالي) - في الشطر الشمالي .

بينما اتيح المجال في الشمال لتجميع ونشاط الشخصيات والعناصر المناوئة من الجنوبيين ودعمها في نشاطها لاسقاط النظام - الموصوف بانه (شيوعي ماركسي) - في عدن ، وتم تشغيل محطة اذاعة سرية بإسم (صوت الجنوب الحر) ووصل عبدالقوى مكاوي في اكتوبر ٧٨م للإعداد لتشكيل حكومة منفى يتم الاعتراف بها من جانب البعض كحكومة وممثل شرعي للشطر الجنوبي تمهيداً لعمل كبير .

وفي تلك الاجواء تجاوبت الرياض وواشنطن مع رغبة القيادة اليمنية الشمالية في تحديث وتنويع تسليح الجيش ، وتم الإتفاق على قيام السعودية بتمويل صفقة أسلحة امريكية قيمتها ٣٩٠ مليون دولار امريكي وان يتم تسليم الأسلحة إلى صنعاء عن طريق السعودية في موعد لايتجاوز اوائل عام ١٩٧٩م ، وقد نظر البعض إلى ذلك الإتفاق بانه يتصل بحرب يراد اشعالها بين الشطرين ، وكان المناخ يتجه بالفعل نحو حرب محتملة.

وليس هناك أصدق في وصف الواقع آنذاك من قصيدتين للشاعر الكبير الأستاذ يحي البشاري تم نشرهما في صحيفة السلام بصنعاء يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨م وكانتا آخر ما نشرته صحيفة السلام فقد تم اغلاق ومنع صحيفة السلام من الصدور بعد ذلك العدد ، بينما هرب الأستاذ يحي البشاري إلى منطقة الاهنوم ، وكان البشاري آنذاك عضواً في مجلس الشعب التأسيسي، ونقتطف من القصيدة الأولى قوله :-

نحن يا للجراح صرنا ضحايا	بين ظفر الردى وناب الحمام
بين غزوين : رأسمال خليع	واشتراكية بغير لجام
ذا يجوس بالبوازيك والمال	وهذي تجوسُ بالالغام
عدنُ دارنا وإن هي إلا	بنت ام الشهور والاعوام
غير ان الدخان اصبح يحكى	ما بها اليوم من خطوب جسام

ويشير في القصيدة الثانية إلى (ملحق عسكري لدولة شقيقة) وإلى ممارسات جهاز الأمن الوطني برئاسة محمد خميس ، ونقتطف من القصيدة قوله :-

ما هنا غير حارس الغزو نرجو — عبثاً منه رحمة المعتدينا
وعيون المباحث الصفر نستـ — قطر منها الصديد والغسلينا
ايها الساهر الحريص على الامن — منحت الفجائع الآمنينا
فَلَك الحمد كم سَمَلْت عيوناً — ولك الشكر كم بقرت بطونا
وأبَحْتَ السياط عرض بلاد — كنت لولا فحولها عنينا

محاولة الإنقلاب الناصرية ١٥/١٠/٧٨م:

كان الناصريون جزءاً أساسيا من النظام في الجمهورية العربية اليمنية منذ قيام الثورة وفي عهد الرئيس إبراهيم الحمدي الذي كان عضو اللجنة المركزية والقيادة التنفيذية للتنظيم الوحدوي الناصري (السري) وبالرغم من إغتيال الحمدي في مؤامرة ١١ اكتوبر ٧٧م الدموية - مع ثلاثة من القادة العسكريين المنتمين إلى التنظيم - فان الناصريين استمروا كجزء اساسي من النظام في فترة رئاسة الغشمي «٦٧» وبالتالي في بدايات العهد الرابع ، وساندوا بفعالية إنتخاب علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية في مجلس الشعب التأسيسي (في ١٧ يوليو ٧٨م) فقد كان علي عبدالله صالح ينتمي فكريا إلى فكر ومبادئ وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر المرتبطة بالفكر القومي العربي الناصري ، وتم تعيينه قائداً للواء تعز في عهد الحمدي (٢٧/٤/١٩٧٥م) فكان ممن ساهموا في ارساء دعائم وانجازات حركة ١٣ يونيو، وكانت له علاقة متميزة بمسئولي فرع التنظيم الناصري بتعز (عبداللطيف محمد علي) وبعد إنتخابه رئيسا للجمهورية التقى في منزله بشعوب - صنعاء - مع قيادة التنظيم الناصري - الأمانة العامة واللجنة التنفيذية،

وفي ذلك اللقاء توافقت وجهات النظر حول العديد من الأمور ، وأبدى الرئيس رغبته وقناعته في التعاون مع التنظيم وانه يرى ان الملكيين الإماميين والبعثيين - (جناح من حزب البعث) - إتجاه مضاد، اما الناصريين فهو يلتقي معهم فكرياً وان القناعة بمبادئ وأهداف الثورة وحركة ١٣ يونيو والوحدة والقومية العربية وجمال عبدالناصر ، قناعة واحدة، وكان ذلك اللقاء محل ارتياح عميق من قيادة التنظيم الوحدوي الناصري«٦٨» ، ويمكن القول ان نفس توجهات وأهداف وقناعة التنظيم الناصري كانت واضحة في خطابات الرئيس علي عبدالله صالح ، ومنها خطابه في مجلس الشعب التأسيسي (١٩٧٨/٨م) حيث تعهد (.. بالحفاظ على مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر ومسيرة حركة ١٣ يونيو التصحيحية بمواصلة مسيرة التنمية - اكمال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى - رعاية ودعم حركة التعاون -

٦٧- تقدمت الاشارة الى انتماء والتزام الغشمي للتنظيم الناصري كما اخبرني عبدالله عبدالعالم عضو مجلس القيادة في عهد الحمدي الى عهد الغشمي.
٦٨- كان الاخ/عبدالفتاح البصير امين عام اتحاد المغتربين احد اعضاء اللجنة التنفيذية الذين حضروا اللقاء وهو مصدر ماذكرناه.

مواصلة بناء الدولة المركزية الحديثة ، دولة النظام والقانون ، وتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية والتمسك بنهج عدم الانحياز).. وقال في خطاب يوم ٢ سبتمبر ٧٨م (.. ان القومية العربية هي الاطار الكبير لكل الوطنيات الاقليمية في الوطن العربي .. وان دعوتنا إلى الوطنية وإلى القومية العربية لاتنطلق من أي شعور بالعرقية او التعصب او التحامل على الشعوب والأمم غير العربية)(أهـ) .

وبالاضافة إلى تلك اللقاءات مع الرئيس وذلك التوافق الفكري كان الناصريون جزءاً من النظام مشاركين في الحكومة وفي قيادة الجيش والأمن وفي مجلس الشعب وفي كافة اجهزة ومؤسسات الدولة ، وبالتالي يلزم تكييف محاولة الإنقلاب الناصرية في ١٥ اكتوبر - بأنها حركة قام بها جناح من داخل النظام نفسه بهدف تغيير سياسات وتوجهات جناح في النظام كان يمسك بمقاليد الأمور، وكان من أبرز رموز ذلك الجناح عبدالله الأصنج وزير الخارجية، ومحمد خميس رئيس جهاز الأمن الوطني، وكان التوتر الحاد في العلاقات مع الجنوب وأعمال التخريب المتبادلة ووصول مكاوي لتشكيل حكومة منفى وتمويل السعودية لصفقة أسلحة امريكية، كل ذلك يجعل إحتمال اندلاع حرب بين الشطرين امرا مرجحاً يجب الحيلولة دون وقوعه ، وكان تقدير قيادة التنظيم الناصري ان تغيير تلك الأوضاع ودرء المخاطر التي احاقت بالشطرين - بما في ذلك الحد من الإندفاع الماركسي في الجنوب- لن يتأتى إلا بحركة تغيير انقلابية في صنعاء، وقامت قيادة التنظيم بالاتصال بالجماهيرية العربية الليبية للحصول على دعم مالي محدود يضمن تأييد بعض الشخصيات والقبائل للحركة بدلا من اراقة دماء في أي إحتمال للمواجهة معها ، وكذلك للحصول على تأييد ليبي وعربي ودولي واسع للحركة بعد نجاحها في تغييرالنظام ، كما قامت قيادة التنظيم باستقطاب العديد من الشخصيات والقيادات المدنية والعسكرية للمشاركة في حركة الإنقلاب، وأتسعت الإتصالات إلى درجة أن الذين باتوا يعرفون بأن إنقلاباً سيقع أمسى عددهم أكثر من الذين لايعرفون، ولم يعد سراً سوى موعد الإنقلاب .

وفي صباح يوم ١٥ اكتوبر وقعت محاولة الإنقلاب الناصرية ، وفشلت محاولة الإنقلاب منذ ساعتها الأولى ، وقد وقعت محاولة الإنقلاب وفشلت دون اراقة نقطة دم واحدة لأن محاولة الإنقلاب كان قد تم كشفها ومعرفة خطتها قبل وقوعها ، فتم اجهاضها واعتقال من شارك فيها ومن لم يشارك بسهولة ويسر .

وفي ٢٦ اكتوبر تم اعدام تسعة من قادة القوات المسلحة الذين شاركوا في محاولة الإنقلاب وكان من أبرزهم المقدم محسن فلاح قائد الشرطة العسكرية، اما الشخصية العسكرية الرئيسية التي كانت ستصبح رئيسا للجمهورية اذا نجح الإنقلاب وهو المقدم نصار حسين نصار فقد تمكن من الهروب، كما فعل العديد من القادة والضباط والجنود، وقد قام الرئيس علي

عبدالله صالح فيما بعد بتعيين نصار حسين نصار وزيرا مفوضاً في سفارة ج.ع.ي بالمغرب.

اما القيادات والشخصيات الناصرية المدنية الذين تم اعتقالهم يوم محاولة الإنقلاب، فقد جرت محاكمة علنية للمجموعة الأولى منهم ، مثل الادعاء العام فيها محمد خميس رئيس الأمن الوطني وكان له دور اساسي في صدور وتنفيذ حكم الاعدام لثلاثة عشر من قيادات وشخصيات التنظيم الناصري ، تم اعدامهم يوم ٥ نوفمبر ٧٨م وكان من أبرزهم عيسى محمد سيف أمين عام التنظيم مستشار رئاسة الوزراء، عبدالسلام مقبل وزير الشئون الإجتماعية والعمل والشباب، سالم السقاف مدير مكتب رئاسة الدولة ، وأصدرت تلك المحكمة أيضاً حكما باعدام مجموعة ثانية من الناصريين ولكن الرئيس علي عبدالله صالح رفض تنفيذ الحكم، واوقف إستمرار المحاكمات للناصريين المعتقلين .

وقد اصدر الرئيس قراراً بالعفو العام عن الذين شاركوا في محاولة ١٥ اكتوبر الإنقلابية حيث تزامن إصدار قرار العفو - في حوالي مارس ٧٩م - مع قرار إزاحة محمد خميس من رئاسة الأمن الوطني (في ٢١ مارس ٧٩م) وإزاحة عبدالله الأصنج من وزارة الخارجية.

وكان من التطورات الهامة على صعيد التنظيمات السياسية والعمل السياسي :-

- تأسيس الحزب الإشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي (١٥ أكتوبر ١٩٧٨م)، وكان قد سبق تأسيس الحزب الإشتراكي بثلاث سنوات، دمج وتوحيد التنظيم السياسي الجبهة القومية مع تنظيمين صغيرين هما حزب الطليعة الشعبية والإتحاد الشعبي الديمقراطي تحت إسم التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية وذلك في ١٤ أكتوبر ١٩٧٥م، وقام التنظيم برعاية عملية توحيد الفصائل اليسارية الخمسة في الشمال بإسم حزب الوحدة الشعبية اليمنية (حوشي) الذي تم تأسيسه وعقد مؤتمره في عدن في ٥ مارس ١٩٧٨م، وتلى ذلك الإعداد المشترك لتأسيس الحزب الطليعي وهو الحزب الإشتراكي اليمني الذي عقد مؤتمره الأول في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م، وقد ضم الحزب الإشتراكي (التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية) كما ضم بشكل غير علني حزب الوحدة الشعبية اليمنية (الفرع الشمالي للحزب الإشتراكي) وتم إنتخاب عبدالفتاح إسماعيل أميناً عاماً للحزب الإشتراكي.

تشكيل لجنة لإعداد ميثاق العمل الوطني (في الشطر الشمالي) :

وكان الميثاق من توجهات حركة ١٣ يونيو التي لم يكتمل إنجازها في عهد الحمدي - كما تقدم التبيين- فأصدر الرئيس علي عبدالله صالح - في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨م - قرار تشكيل لجنة لوضع مسودة ميثاق العمل الوطني ، وأمتدت فترة إعداد الميثاق الوطني حتى إنجاز مشروع الميثاق الوطني وتشكيل لجنة الحوار الوطني في مايو ٨٠م وصولاً إلى تأسيس المؤتمر الشعبي كما سيأتي.

إجراء إنتخابات مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي (ديسمبر ٧٨م) وهي الأولى من نوعها منذ الإستقلال .. وإجراء إنتخابات هيئات التعاون الأهلي للتطوير في الشطر الشمالي (ديسمبر ٧٨م) بإشراف لجنة عليا للإنتخابات برئاسة الأستاذ أحمد صالح الرعيني وزير الشئون الإجتماعية والعمل والشباب ، وكانت تلك الإنتخابات أول إنتخابات عامة شارك فيها المواطنون في كل نواحي ومدن الشطر الشمالي بإنتخاب الجمعيات العمومية التي قامت بدورها بإنتخاب الهيئات الإدارية لهيئات التعاون التي إرتفع عددها إلى (١٧٢) هيئة تعاونية وصولاً إلى انعقاد المؤتمر التعاوني الرابع (٢٢ - ٢٤ يناير ٧٩م) وقد أنتخب المؤتمر الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للإتحاد كما أُنتخب المؤتمر الأمانة العامة والهيئة الإدارية للإتحاد«٦٩» وقام الرئيس علي عبدالله صالح بمنح أوسمة للذين انجزوا تلك الإنتخابات الديمقراطية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية «٧٠» وصدر في ٧٩/٥/٨م قرار جمهوري بتكوين المجلس الإستشاري ، وقد ضم المجلس الإستشاري ١٥ عضواً من أبرزهم: الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني،الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، د. عبدالعزيز المقالح، د.حسن محمدمكي إلخ، وكان تكوين المجلس الإستشاري بعدحرب٧٩م وإتفاق لقاء القمة اليمني في الكويت.

حرب فبراير - مارس ٧٩م بين قوات الشطرين:

كان إندلاع الحرب بين القوات المسلحة لنظامي الشطرين في ٢٨ فبراير ١٩٧٩م هي النتيجة التي قاد إليها إستمرار وتصعيد التوتر بين النظامين منذ قرارات مجلس الجامعة العربية في يوليو ٧٨م بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اليمن الديمقراطية وإيقاف أي مساعدات تنموية لها وأي تعاون معها، وما تلى ذلك من إندفاع صنعاء في خط الإرتباط بمعسكر الرياض - واشنطن ، وإندفاع عدن إلى الإرتباط الكامل بموسكو والمعسكر

٦٩- منهم الامين العام عبدالله الحلالي ، والأمين العام المساعد عبدالله الظرافي ، وكان من أبرز أعضاء الهيئة الإدارية على مقبل غثيم - صادق أمين أبوراس - مجاهد أبوشوارب ، كما أصبح وكلاء الوزارات الخدمية أعضاء في الهيئة الإدارية .

٧٠- منهم محمد حسين الفرح ، مؤلف الكتاب ، وكان سكرتيراً للجنة العليا للإنتخابات ، وقد منحه الرئيس وسام التعاون في ٢٥ يناير ٧٩م.

الإشتراكي، وسعي كل من النظامين لإسقاط النظام الآخر من خلال تصعيد دعم عدن لنشاط الجبهة الوطنية وأعمالها المسلحة التي إمتدت إلى مناطق في أطراف عدة محافظات شمالية - في اواخر ٧٨م - وتصعيد دعم صنعاء لنشاط الجماعات الجنوبية وأعمالها المسلحة في محور حريب - بيحان ، والحملات الإعلامية والتعبئة النفسية وغير ذلك من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في إندلاع الحرب يوم ٢٨ فبراير في مناطق الحدود الشطرية والمناطق المتاخمة لها (قعطبة - دمت - البيضاء - حريب - مكيراس - بيحان) وقد زعمت الجبهة الوطنية (الشمالية) - في ٢٨ فبراير - إنها سيطرت على مناطق البيضاء - مأرب - حريب - دمت - قعطبة ، وإن قواتها تتقدم من داخل عدة محافظات شمالية بإتجاه صنعاء ، وبالرغم من عدم صحة ذلك وأن أسم الجبهة الوطنية كان في الواقع تعبيراً عن قوات الشطر الجنوبي وعناصر الجبهة وتشكيلات أخرى جذبها شعار الوحدة ، فإن الحرب أثارت قلق دول عربية بادرت إلى بذل الجهود لوقف الحرب وفي طليعتها سوريا والكويت، بينما أثار مسار الحرب قلقاً أعمق في الرياض وواشنطن .

وقد أعلنت السعودية وضع قواتها المسلحة في حالة تأهب ، واستدعت الوحدة العسكرية السعودية التي تعمل ضمن قوات حفظ السلام في لبنان، وتحركت قوات سعودية من الجيش والحرس الوطني السعودي إلى مناطق الحدود في مطلع مارس، بينما قامت أمريكا بتوجيه حاملة الطائرات (كونستيليش) وثلاث بوارج حربية إلى البحر العربي في ٥ مارس، وأعلن البيت الأبيض (في ٧ مارس) أنه سوف يعجل بإرسال شحنة من الدبابات والمدافع والمدرعات الأمريكية إلى الجمهورية العربية اليمنية ضمن صفقة أسلحة قيمتها ٣٩٠ مليون دولار ، وأرسلت امريكا طائرتين من طراز (اواكس) إلى السعودية في ٩ مارس، وعرضت إرسال سرب من طائرات (أف - ١٥) وأجرى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إتصالات بموسكو ، وتم الإيحاء بأن موسكو لن تساعد عدن وأن الأسلحة الأمريكية التي سترسل إلى صنعاء والتعزيزات في السعودية والبحر الأحمر ستؤدي إلى نتائج لصالح صنعاء، وكانت إيحاءات الرياض - واشنطن وتحركاتهما العسكرية يمكن أن تشجع صنعاء على الإستمرار في الحرب وعدم التجاوب مع الجهود السلمية العربية وقرارات الإجتماع الإستثنائي لمجلس الجامعة العربية الذي إنعقد في الكويت (٤-٦مارس) لإيقاف الحرب بين شطري اليمن، وقد نصت القرارات على فض الإشتباك - إنسحاب قوات الطرفين خلال مدة لاتزيد عن عشرة أيام - وقف الحملات الإعلامية - عودة العلاقات الطبيعية - تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ القرار، وتتولى اللجنة (الدعوة إلى إقامة حوار بين الدولتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما، وبما يحقق أهدافهما وصولاً إلى تنفيذ إتفاقيات الوحدة)، وتجاوبت صنعاء مع قرارات مجلس الجامعة العربية المنعقد في الكويت ومع جهود اللجنة

التي شكلها مجلس الجامعة والتي وصلت إلى صنعاء في ١١ مارس، وقد ضمت اللجنة كلاً من : عبدالحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري - محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية - صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت - عبدالعزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر - ووزراء خارجية الأمارات والعراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وألتقت اللجنة العربية برئاسة عبدالحليم خدام بالرئيس علي عبدالله صالح يوم ١١ مارس ، واكد الرئيس في لقائه باللجنة الموافقة على قرارات مجلس الجامعة العربية (وأبدى إستعداده لحضور مؤتمر قمة مع رئيس الشطر الجنوبي)«٧١». وفي صباح ١٢ مارس وصلت اللجنة إلى مطار عدن وتوجهت في رتل من السيارات إلى دار الرئاسة(وقد إصطف على جانبي الطريق من المطار إلى دار الرئاسة العمال والعاملات والطلاب والطالبات بشكل منظم ، وكانت النساء والرجال يهتفون (وحدة يمنية - وحدة يمنية) ويلقون الزهور على موكب السيارات)«٧٢» . وإنعقد في دار الرئاسة إجتماع بين اللجنة وبين الرئيس عبدالفتاح اسماعيل والمسئولين في عدن، وتجاوب عبدالفتاح مع النقاط التي عرضها عبدالحليم خدام رئيس اللجنة ، وتم الإتفاق على عقد جلسة مغلقة - وفي صباح ١٣ مارس عقد الأستاذ عبدالحليم خدام إجتماعاً خاصاً مع الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء .. وقد صرح عبدالحليم خدام قبل مغادرته صنعاء مع أعضاء اللجنة : أن النتائج جيدة ، وتم الإتفاق على كل الأمور، والعمل الآن يجري بشكل طبيعي .. وبالفعل تم منذ يوم ١٢ و ١٣ مارس تثبيت وقف إطلاق النار - وتولت اللجنة العسكرية التي تشكلت من الدول المشاركة في اللجنة مهامها - وتم إيقاف الحملات الإعلامية وفتح الإتصالات الهاتفية بين الشطرين .. وبدأت في كل من صنعاء وعدن خطوات هامة لتأمين المناخ المناسب لعقد لقاء قمة بين شطري اليمن يوم ٢٨ مارس من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

لقاء القمة اليمني الوحدوي في الكويت:

إتخذ كل من الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل خلال الإسبوعين السابقين للقاء القمة في الكويت خطوات حاسمة هيأت المناخ للقاء القمة وللعمل الوحدوي، وكان أبرزها قرار الرئيس علي عبدالله صالح إجراء تعديل حكومي في ٢١ مارس تم فيه إقصاء عبدالله الأصنج من منصب وزير الخارجية وإقصاء محمد سالم باسندوه من منصب وزير الإعلام وتعيين يحي العرشي وزيراً للإعلام ود. حسين بن عبدالله العمري وزيراً للخارجية ، وشمل التعديل الحكومي تعيين العميد مجاهد أبو شوارب نائباً لرئيس الوزراء للشئون الداخلية ود.عبدالكريم الارياني وزيراً للزراعة ، كما تم تغيير عدد من القادة

٧١- في نفس اليوم وصل الى صنعاء الأمير تركي بن فيصل ، مستشار الملك خالد بن عبدالعزيز ، واجتمع مع الرئيس علي عبدالله صالح ، حاملاً اليه رسالة خاصة من الملك خالد.

٧٢- خمس جنسيات والوطن واحد ، طلعت الغصين ، ص ٦٦٩ .

العسكريين ومسئولي الأمن الوطني بما في ذلك محمد خميس رئيس جهاز الأمن الوطني، وبات الأصنج مجرد مستشار لرئيس الجمهورية، وبذلك تم إزاحة الشخصيات ومراكز النفوذ الحكومية المعادية للنظام في الشطر الجنوبي، وصدرت قرارات بالعفو عن المعتقلين وعن الذين حملوا السلاح ضد الدولة ودعوة الجميع للمشاركة في بناء الوطن .

وعززت تلك التعديلات والقرارات موقف عبدالفتاح إسماعيل في عدن بإتجاه العمل لتحقيق الوحدة الفورية وعدم التجاوب مع مطالب الجبهة الوطنية أو شروطها لإجراء حوار الوحدة أو ضرورة مشاركتها كطرف ، وبالرغم من تحفظات وآراء بعض شخصيات الحكومة والحزب الإشتراكي القيادية حول النظام في الشطر الشمالي تم حسم الموقف لصالح إعادة تحقيق الوحدة ، وكان محمد صالح مطيع وزير الخارجية أبرز المقتنعين بالوحدة الفورية، فتم إقرار أن يكون محمد صالح مطيع هو الذي يعبر عن وجهة نظر وإتجاه جانب الشطر الجنوبي في مباحثات القمة .

وقد كان هناك في كل من عدن وصنعاء تيار لا يتوافق مع إتجاه الوحدة ويضع تحفظات وشروطاً يصل بعضها إلى حد التعجيز ، ولكن مرحلة لقاء وبيان القمة اليمني الوحدوي في الكويت انطلقت بوصول الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل وأعضاء الوفدين للكويت صباح وقبل ظهر يوم ٢٨ مارس ، وعقد الرئيسان لقاءاً خاصاً في الساعة الرابعة والنصف ، ثم إنضم اليهما الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، وإستمر اللقاء الخاص المغلق بين الاقطاب الثلاثة إلى الساعة السادسة مساءاً . ثم إنعقدت الجلسة الافتتاحية للقاء القمة اليمني في الساعة السابعة والنصف من مساء ٢٨ مارس بحضور الرئيسين وأمير الكويت وأعضاء وفدي الشطرين ولجنة المتابعة العربية وممثلين لدول شقيقة .

وقد أفتتح الجلسة أمير دولة الكويت بكلمة أكد فيها (.. أن الوحدة اليمنية التي نتطلع اليها جميعا من شانها تعزيز طاقات الأمة العربية بإعتبارها لبنة أساسية في بناء صرح هذه الأمة العربية) . ثم ألقى الرئيس علي عبدالله صالح كلمة قال فيها (إننا وكل أبناء اليمن نؤكد مجددا عزمنا على أن يسود علاقات شطري اليمن الود والمسئولية والتعاون البناء ، وصولاً إلى إعادة وحدة اليمن بما يحفظ لشعبنا سيادته وإستقلاله وقيمه الروحية ويحقق كافة طموحاتنا المشروعة ويعزز من أنتمائنا القومي .. مؤكداً أن حوار الوحدة الجاد سيلقى منا كل إهتمام ورعاية لأن إرادة الشعب اليمني ستكون الأساس لأعمال اللجان المشتركة في اطار إتفاقية القاهرة وبيان طرابلس) . ثم ألقى الرئيس عبدالفتاح إسماعيل كلمة قال فيها (.. ان الشعب اليمني كان خلال السنوات التي أعقبت إنتصار ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر، عرضة للتآمر المستمر والعدوان المدبر من قبل دوائر الإمبريالية

الفصل الثاني

رئاسة الجمهورية ومسيرة الديمقراطية في اليمن الموحد من ٢٢مايو١٩٩٠م – الى ما قبل انتخابات ١٩٩٩م

المبحث الأول:

عهد مجلس الرئاسة الأول للجمهورية اليمنية:

مجلس الرئاسة الأول للجمهورية اليمنية 22 مايو 1990م - 10 أكتوبر 1993م		
١	الفريق علي عبدالله صالح	رئيساً
٢	الأستاذ/علي سالم البيض	نائباً
٣	القاضي عبدالكريم العرشي	عضواً
٤	الأستاذ/سالم صالح محمد	عضواً
٥	الأستاذ/عبدالعزيز عبدالغني	عضواً

لم يأخذ دستور دولة الوحدة - دستور الجمهورية اليمنية - بنظام (رئيس الجمهورية) وانما اخذ بنظام (مجلس الرئاسة) الذي يمكن ان يكون تجسيداً لفكرة (ان جماعية القيادة ضمان من جموح الفرد) فنصت المادة (٨٢) على ان (رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب) ونصت المادة (٨٤) على ان (ينتخب مجلس الرئاسة عقب إنتخابه رئيساًله من بين اعضائه). «١»

وقد تم تكوين مجلس الرئاسة (الأول) بموجب الطريقة التي نص عليها إتفاق إعلان الجمهورية وتنظيم الفترة الانتقالية ، وبموجب التوافق النابع من الأمر الواقع بين النظامين والحزبين الحاكمين.. المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني.. من كل من :-

١- الفريق علي عبدالله صالح ، رئيساً لمجلس الرئاسة (وهو الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام).

٢- الأستاذ علي سالم البيض ، نائباً لرئيس مجلس الرئاسة (وهو الأمين العام للحزب الإشتراكي اليمني) وهنا يمكن ملاحظة أمرين، احدهما ان رئيس الشطر الجنوبي قبل الوحدة هو المهندس حيدر العطاس وليس علي سالم البيض ، ومؤدى ذلك ان موقع الرجل الثاني في دولة الوحدة (نائب الرئيس) كان لحيدر العطاس ، وقد أصبح رئيساً للوزراء في دولة الوحدة ، وهو منصب تنفيذي اكثر أهمية من مجلس الرئاسة، والأمر الثاني ان الدستور لاينص على منصب (نائب رئيس مجلس الرئاسة) وانما ينص على منصب (رئيس مجلس الرئاسة) واربعة أعضاء، وبالتالي فان موقع علي سالم البيض في مجلس الرئاسة ونيابته للرئيس تلفت الانتباه.

٣- الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني، عضو مجلس الرئاسة (وهو رئيس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية منذ عهد الحمدي، وله دور كبير في تحقيق التنمية والوحدة، كما كان هو الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي).

١- الدستور الاول للجمهورية اليمنية.

٤- الأستاذ سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة (وهو الأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي اليمني).

٥- القاضي عبدالكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة (وكان هو رئيس مجلس الشورى في الشطر الشمالي قبل الوحدة) وبالرغم من خبرته ومكانته ، فقد كان المتوقع ان يكون الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عضواً لمجلس الرئاسة ، نظراً لما يمثله من ثقل شعبي وتيار واسع لايمكن تجاهله ، ولكن القيادة رأت - ربما قبل الوحدة بأيام محدودة وربما بيوم او يومين - ان يكون الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً للجنة التقسيم الإداري (وليس عضواً لمجلس الرئاسة) وصدر قرار مجلس الرئاسة رقم (٦) في ٢٤ مايو بتعيينه رئيساً للجنة إعادة النظر في التقسيم الإداري ، فلم يأخذ مكانه المناسب في العهد الجديد ، وربما كان لذلك إيجابية هامة ، فما لبث ان تأسس برئاسة الشيخ عبدالله الأحمر حزب (التجمع اليمني للإصلاح) الذي أصبح ثالث ثلاثة أحزاب رئيسية باليمن في أمد يسير .

القرارات الأولى لمجلس الرئاسة:

- وقد صدر في ٢٢ مايو ١٩٩٠م قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بشأن العلم الوطني، نصت المادة الأولى منه على ان (يتألف العلم الوطني للجمهورية اليمنية من ثلاثة الوان هي الأحمر والأبيض والأسود مرتبة من اعلى إلى اسفل على النحو التالي : الأحمر - الأبيض - الأسود) .

- ثم صدر قرار مجلس الرئاسة رقم (٢) لسنة ١٩٩٠م بشأن شعار الجمهورية اليمنية وخاتمها الرسمي ، نصت المادة الأولى منه على ان (يكون للجمهورية اليمنية شعار يتكون من نسر يرمز إلى قوة الشعب وإنطلاقه في افق التحرر باسطاً جناحيه على العلم الوطني مرتكزاً على قاعدة كتب عليها الجمهورية اليمنية ، كما نقش به رسم يمثل سد مأرب وشجرة البن، باعتبارهما من أبرز خصائص اليمن، وذلك وفقاً للنموذج المرافق ، ويكون هذا هو الخاتم الرسمي للجمهورية اليمنية).

- وصدر في نفس اليوم - ٢٢ مايو - قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن نشيد الدولة الوطني للجمهورية اليمنية ، نصت المادة الأولى منه على ان (يكون النشيد الوطني للدولة هو نشيد (رددي ايتها الدنيا نشيدي) كلمات الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان).

- كما صدر قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م بشأن اليوم الوطني للجمهورية اليمنية ، نصت المادة الأولى منه على ان (يعتبر يوم الثاني والعشرين من شهر مايو من كل عام اليوم الوطني للجمهورية اليمنية).

وبناءاً على قرار مجلس الرئاسة رقم (١) لعام ١٩٩٠م بتكليف الاخ حيدر أبوبكر العطاس بتشكيل الحكومة ، وبعد موافقة مجلس الرئاسة ، اصدر الرئيس علي عبدالله صالح في ٢٤ مايو ٩٠م قرار تشكيل مجلس الوزراء الأول للجمهورية اليمنية من ٣٩ عضواً ، منهم (١٩) كانوا من المسئولين في الشطر الجنوبي وبالتالي مرشحين من الحزب الإشتراكي ، و(٢٠) كانوا من المسئولين في الشطر الشمالي وبالتالي مرشحين من المؤتمر الشعبي ، وكان ذلك التشكيل للحكومة تجسيداً لاسلوب (الجمع) بين النظامين من جهة ، وتجسيداً لائتلاف حكومي من المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي من جهة اخرى ، وقد استلزم الجمع زيادة عدد الوزارات والوزراء .

وبالرغم من ان تشكيل الحكومة كان يعبر عن ارادة مشتركة لمجلس الرئاسة وقيادتي المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ، يمكن تصنيف المرشحينمن جانب الحزبين كما يلي:-

أ- من الحزب الإشتراكي اليمني :

- حيدر العطاس	رئيس الوزراء	- صالح عبيد	نائبا لشئون الامن والدفاع
- محمد حيدره مسدوس	نائبا لشئون التنمية	- هيثم قاسم	وزيرا للدفاع
- فضل محسن	وزيرا للتموين والتجارة	- محمد سعيد عبدالله	وزيرا للادارة المحلية
- صالح منصر السيلي	وزيراً لشئون المغتربين	- صالح عبدالله مثنى	وزيرا للنقل
- د فرج بن غانم	وزيراً للتخطيط والتنمية (مستقل)	- سالم محمد جبران	وزيرا للثروة السمكية
- صالح بن حسينون	وزيراً للنفط والثروات المعدنية	- عبدالقوي مثنى	وزيراً للاسكان
- د عبدالعزيز الدالي	وزيراً للدولة للشئون الخارجية	- د سالم القاضي	وزيراً للتعليم العالي
- راشد محمد ثابت	وزيرا للدولة لشئون مجلس النواب	- محمود عراسي	وزيرا للسياحة
- عبد الواسع سلام	وزيرا للعدل	- عبدالرحمن ذيبان	وزيراً للعمل
- د محمد احمد جرهوم	وزيراً للاعلام		

ب- الوزراء من المؤتمر الشعبي العام:

- د حسن محمد مكي	نائباً اول لرئيس الوزراء	- غالب مطهر القمش	وزيراً للداخلية
- مجاهد ابو شوارب	نائبا لرئيس الوزراء للشئون الداخلية	- علوي صالح السلامي	وزيرا للمالية
-د عبدالكريم الارياني	وزيرا للخارجية	- عبدالله الكرشمي	وزيرا للانشاءات
- صادق امين ابو راس	وزيراً للزراعة	- د عبدالوهاب محمود	وزيرا للكهرباء
-محمد سعيد العطار	وزيراً للصناعة	- محمد الخادم الوجيه	وزيراً للخدمة المدنية
- اسماعيل احمد الوزير	وزيراً للشئون القانونية	- يحيى حسين العرشي	وزيراً لشئون مجلس الوزراء
- احمد محمد لقمان	وزيرا للشئون الاجتماعية	- احمد محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
-حسن احمد اللوزي	وزيراً للثقافة	- محسن محمد العلفي	وزيراً للاوقاف
- محمد عبدالله الجائفي	وزيراً للتربية والتعليم	- د محمد علي مقبل	وزيراً للصحة
- محمد احمد الكباب	وزيراً للشباب والرياضة	- محسن علي الإمداني	وزيراً للدولة

مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية:

كما صدر في ٢٤ مايو ١٩٩٠م قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) بتعيين ٣١ عضواً في مجلس النواب ، حيث تكون مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية من (٣٠١) عضو هم كل من :-

أ- أعضاء مجلس الشورى في الشطر الشمالي المنتخبين في فبراير ١٩٨٨م وعددهم (١٢٨) عضواً ، والأعضاء المعينين في مجلس الشورى آنذاك وعددهم (٣١ عضواً) حيث كان قوام مجلس الشورى (١٥٩) عضواً .

ب- أعضاء مجلس الشعب في الشطر الجنوبي المنتخبين في نوفمبر ١٩٨٩م وكان قوام مجلس الشعب (١١١) عضواً .

جـ- الأعضاء المعينين في مجلس النواب بقرار مجلس الرئاسة رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م.. وهم كل من الاخوة :-

د. عبدالقدوس المضواحي (ناصري)	عبد الحميد سيف الحدي	خالد ابوبكر باراس
سلطان احمد عمر (جبهة وطنية)	عبدالقادر باجمال	رياض العكبري
عمر الجاوي (تجمع وحدوي)	عبدالغني قاسم	احمد علي السلامي
عبدالحافظ قائد (بعث/سوري)	علي عبدالرزاق باذيب	صالح احمد بامحبور
عبدالرحمن مهيوب (بعث/عراق)	علي ناصر طريق	عبدالله ناصر رشيد
نجيب قحطان الشعبي (جبهة قومية)	محمد عبدالله الفسيل	علي شيخ عمر
عبدالله مطلق (جبهة قومية)	فيصل عبدالله مناع	قائد صالح حسين
عبدالله سبعه (جبهة قومية)	محمد عبدالله الطيري	محمد مفتاح عبدالرب
مجاهد القهالي (تصحيح)	هشام علي بن علي	محسن علي صالح
يحيى منصور ابو اصبع (اشتراكي)	احمد عباد شريف	نصر نصران
		احمد ناصر

وانتخب مجلس النواب د.ياسين سعيد نعمان رئيساً لهيئة رئاسة مجلس النواب وثلاثة أعضاء لهيئة رئاسة مجلس النواب هم كل من الأستاذ علي مقبل غثيم - الأستاذ سعيد الحكيمي - الأستاذ يوسف الشحاري.. وربما كان المجلس النيابي افضل واكفأ مجلس نواب في تاريخ اليمن ، وقام بمناقشة واقرار عشرات القوانين الوحدوية التي حلت محل القوانين الشطرية السابقة واوجدت البناء القانوني الموحد لدولة الوحدة ، وهي القوانين التي صدرت في الفترة من ٩٠/٨/٢٦م إلى ١٩٩٣/٣/١١م، ومنها على الصعيد الديمقراطي قانون الصحافة والمطبوعات وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية والقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م بشأن الإنتخابات العامة .

لقد كان من أبرز المعالم التي اقترنت بالوحدة ، حرية الأحزاب والتنظيمات السياسية والتعددية الحزبية العلنية وحرية الصحافة ، وذلك لأول مرة في تاريخ اليمن والمنطقة واغلب ارجاء الوطن العربي ، حيث شهدت الشهور التالية لقيام الجمهورية اليمنية إعلان وجود - او تأسيس - عشرات الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى بلغ عددها زهاء اربعين حزباً وتنظيماً سياسياً ، ونظراً لعدم تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية - او عدم القدرة على تطبيقه - لم يكن الحجم الحقيقي لتلك الأحزاب ومدى تواجدها في الواقع معروفاً قبل إنتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٣م النيابية العامة ، وكان عدد الأحزاب قد تبلور - قبل إنتخابات ٩٣م - في وجود (٢٤) حزباً وتنظيماً سياسياً بما في ذلك بعض المسميات الحزبية ، وتلك الأحزاب والتنظيمات والمسميات هي كل من :-

المؤتمر الشعبي العام	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	حزب جبهة التحرير
الحزب الاشتراكي اليمني	الحزب الجمهوري	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير
التجمع اليمني للاصلاح	رابطة ابناء اليمن (رأي)	الجبهة الوطنية الديمقراطية
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	رابطة ابناء اليمن (قيادة شرعية)	الحزب القومي الاجتماعي
حزب البعث العربي الاشتراكي (عراق)	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	الحزب الديمقراطي الثوري
منظمة حزب البعث العربي (سوريا)	الحزب الديمقراطي الناصري	الجبهة الديمقراطية المتحدة
اتحاد القوى الشعبية	حزب الحق	الحركة الديمقراطية
التجمع الوحدوي اليمني	حزب الاحرار الدستوري	حزب التلاحم الوطني

المؤتمر والإشتراكي بين طريقين:

تميزت السنة الأولى (مايو ٩٠ - مايو٩١م) بعلاقة تحالفية ممتازة بين المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ، وتجلت تلك العلاقة في واقعة الاستفتاء الشعبي على دستور دولة الوحدة - دستور الجمهورية اليمنية - حيث قاد التجمع اليمني للإصلاح - (ومعه الرابطة (رأي) وبعض الشخصيات والعلماء) - حملة واسعة ضد الدستور وضد المشاركة في الاستفتاء مالم تعدل بعض مواد الدستور ، بينما قاد المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي - (ومعهما التنظيمات القومية والوطنية واغلب الشخصيات) - حملة مؤيدة للدستور والاستفتاء ، ومضادة لدعوة الإصلاح إلى مقاطعة الاستفتاء ، وتم استخدام الخطابات الرسمية ووسائل الاعلام والصحف والمساجد والمنشورات واشرطة الكاسيت في الحملات المتبادلة ، وتمت عملية الاستفتاء على الدستور يومي ١٥ و ١٦ مايو ١٩٩١م باشراف لجنة عليا لتنظيم عملية الاستفتاء برئاسة د.عبدالله حسين بركات ، وكانت نتيجة الاستفتاء على الدستور كالتالي :

- عدد المسجلين في الاستفتاء -   ١,٨٩٠,٦٤٦
- عدد الذين ادلوا بأصواتهم -   ١,٣٦٤,٧٨٨ ويمثلون ٧٢,٢٪ من عدد المسجلين.
- عدد الذين لم يشاركوا من المسجلين - ٥٢٥,٨٥٨ ويمثلون ٢٧,٨٪ من عدد المسجلين.
- عدد الذين قالوا (لا) من الذين شاركوا في الاستفتاء - (٢٠٤٠٩) ويمثلون نسبة ١,٥٪.
- عدد الاوراق الباطلة - ٣١٣٢ (نسبة ٠,٢٪ من الأصوات) .
- نتيجة الاستفتاء ، موافقة   (٩٨,٣٪) على الدستور .

وبذلك اسفر الاستفتاء عن ترسيخ اسس دولة الوحدة والنهج الديمقراطي ، وكان في ذات الوقت انتصاراً لائتلاف المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ودليلاً على متانة العلاقة في قمة الدولة .

ثم شهدت السنة الثانية (٩١ - ٩٢م) بدايات توتر وشكوك بين المؤتمر والإشتراكي في ظل أوضاع وتحديات اقتصادية صعبة (بسبب مضاعفات حرب الخليج وانقطاع المساعدات والقروض التنموية من السعودية ودول الخليج وعودة مليون مغترب يمني وانخفاض اسعار النفط) وغير ذلك من العوامل الداخلية والخارجية ، وقد أوضح رئيس الوزراء في برنامج الإصلاح المالي والإداري (ديسمبر٩١م) ان الوضع المالي يزداد تدهوراً «٢»

وإلى جانب التحديات الإقتصادية والخارجية ، ظهر اختلال أمني - غيرطبيعي - تم بتدبير وتنفيذ عناصر مجهولة ، فقد تعرضت العديد من مقرات وعناصر الحزب الإشتراكي لعمليات إطلاق نار وتفجيرات ووقعت عمليات إغتيال او محاولات إغتيال كان من أبرزها إطلاق النار على وزير العدل عبدالواسع سلام في صنعاء (٢٦/٤/٩٢م) وإطلاق النار على الأستاذ عمر الجاوي والمهندس حسن الحريبي (سبتمبر ٩١م) مما ادى إلى إستشهاد الحريبي ، وهما (الجاوي والحريبي) من قيادات التجمع الوحدوي اليمني ، وكان المستهدف هو عمر الجاوي (ربما بسبب دوره في حملة تأييد الدستور والاستفتاء ، وربما كان ذلك أيضاً سبب إطلاق النار على وزير العدل) واعلن الحزب الإشتراكي (في مايو ٩٢م) اكتشاف عبوات ناسفة في منزل - او بالقرب من منزل - سالم صالح عضو مجلس الرئاسة وحيدر العطاس رئيس الوزراء ، وقد ساهمت تلك الأحداث والاختلالات الأمنية - التي كان مصدرها طرف ثالث - في توتر العلاقة بين الحزب الإشتراكي والمؤتمر الشعبي ، وكشفت عن خلل أكبر هو عدم توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية ، وأخذت مساحة الشكوك بين المؤتمر والإشتراكي تتسع .

٢- برنامج الإصلاح المالي والإداري للحكومة اليمنية - ديسمبر ١٩٩١م - مجلس الوزراء.

وخلال السنة الثالثة من عهد مجلس الرئاسة (مايو ٩٢ - مايو ٩٣م) كانت العلاقة بين المؤتمر والإشتراكي تسير في طريقين متباينين ، طريق الانفعال والاختلاف وطريق الحكمة والوفاق.

طريق الإنفعال والإختلاف :

أدت تحديات وسلبيات الوضع الإقتصادي والاختلالات الأمنية إلى ظهور انفعالات واختلافات وقضايا كان من المفترض التعامل معها بموضوعية وباعتبار ان المؤتمر والإشتراكي حليفان وشريكان في الحكم والمسئولية ، ولكن الحزب الإشتراكي اندفع في طريق الانفعال وفي تحميل الرئيس والمؤتمر الشعبي مسئولية السلبيات والاختلالات ، فاعتكف علي سالم البيض في عدن والقى خطاباً في (٩٢/٩/٢٦م) شرح فيه ملابسات العلاقة بين الحزب الإشتراكي والمؤتمر الشعبي مع التركيز على الثغرات الأمنية وحوادث الإغتيال والتفجيرات والأوضاع الإقتصادية ، وتحميل المؤتمر مسئولية عدم توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية ، كما وضع رئيس الوزراء حيدر العطاس استقالته تحت تصرف الرئيس مشترطاً للعودة عنها اعتقال منفذي الإغتيالات والتفجيرات وإقالة وزير الداخلية (غالب القمش -مؤتمر) .

وقد ردت قيادة المؤتمر الشعبي بتحميل الحزب الإشتراكي مسئولية عدم استكمال توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية ، وبأن الأمن ليس مسئولية المؤتمر فقط بل هي مسئولية مشتركة ، وان الإستقالة التي وضعها رئيس الوزراء تحت تصرف الرئيس ادت إلى تعطيل آلية عمل مؤسسات الدولة من مجلس الرئاسة إلى مجلس الوزراء ، ثم بذل الرئيس علي عبدالله صالح جهوداً صادقة وتم بالصبر والحكمة تجاوز العديد من الأمور ، بالرغم من المظاهرة الجماهيرية السلمية التي شهدتها عدن في ١٧ اكتوبر ٩٢م احتجاجاً على غلاء الاسعار والاختلالات الأمنية ، وبما ان المعاناة من الغلاء كانت عامة اندلعت المظاهرات في ديسمبر ٩٢م في تعز وصنعاء واغلب مدن المحافظات الجنوبية والشمالية ووقعت بعض أعمال الشغب ، وألقت صحف وشخصيات المؤتمر المسئولية على الحزب الإشتراكي في تدبير او تشجيع تلك المظاهرات ، وخلال تلك الانفعالات والاختلافات - التي كان هناك من يعمل على استغلالها وتنميتها - تم بالحكمة والصبر تجاوز الشكوك وتعزيز السير في الطريق الصحيح.

طريق الإتفاق والديمقراطية:

كان تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات - في اغسطس ١٩٩٢م - دليلاً على مواصلة السير في طريق الدستور والديمقراطية بحيث تنتهي الفترة الانتقالية (التي كانت محددة بسنتين ونصف) بإجراء إنتخابات مجلس النواب في موعدها (نوفمبر ٩٢م) ولكن قيام اللجنة العليا بتحديد عدد السكان وتقسيم الجمهورية إلى دوائر إنتخابية بموجب الدستور وإجراء القيد والتسجيل في جداول الناخبين - لأول مرة في تاريخ اليمن - استلزم الإتفاق

على إستمرار الفترة الانتقالية إلى الموعد الذي حددته اللجنة العليا لإجراء الإنتخابات وهو ١٩٩٣/٤/٢٧م بحيث تم إجراء القيد والتسجيل في الفترة ٢١ يناير - ١٩ فبراير ٩٣م.

واثناء ذلك شهدت العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي انفراجاً وتوافقاً أعاد إلى البلاد اجواء الايام الأولى للوحدة ، وقام الرئيس علي عبدالله صالح ومعه علي سالم البيض بزيارة للعديد من المدن والمديريات لحث المواطنين على القيد والتسجيل (خلال شهري يناير وفبراير) ولتجسيد الائتلاف والإتفاق .

وانعقدت سلسلة من اللقاءات بين قيادتي المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي (مابين فبراير ومايو ٩٣م) أسفرت عن التوصل إلى مضامين الوثيقة التي تم إصدارها بعد الإنتخابات (في ١٠ مايو ٩٣م) بعنوان (وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني) ووقع عليها الرئيس علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الإشتراكي ، وكان طريق الإتفاق والديمقراطية قد أصبح واقعاً انطلقت معه الجماهير إلى الإنتخابات النيابية العامة الأولى في تاريخ اليمن الموحد ، واياً كانت السلبيات وجوانب القصور التي رافقت عهد مجلس الرئاسة الأول والفترة الانتقالية فان من الانصاف إدراك ان تلك الفترة بدأت بانجاز تاريخي عظيم هو الوحدة وانتهت بانجاز ديمقراطي كبير هو إنتخابات ٢٧ ابريل١٩٩٣م النيابية العامة .

المبحث الثاني:.

معالم إنتخابات ١٩٩٣م النيابية العامة

- أول إنتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن

- تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات

لقد كان من أبرز ضمانات نزاهة الإنتخابات والتنفيذ السليم لقانون الإنتخابات، ان اللجنة العليا التي اصدر الرئيس علي عبدالله صالح قرار مجلس الرئاسة بتشكيلها في اغسطس ١٩٩٢م لم تكن تمثل الحزبين الحاكمين ولا الاغلبية والقوى الرئيسية في مجلس النواب ، وانما تم ترشيحها - عبر مجلس النواب - من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تم تمثيلها في اللجنة العليا وعددها ١١ حزباً وتنظيماً سياسياً وممثلين للمستقلين، فكان ذلك التشكيل اصدق تجسيد للنهج الديمقراطي وأهم ضمانة لنزاهة الإنتخابات، حيث كانت الأحزاب والتنظيمات التي تشكلت منها اللجنة وعدد الأعضاء من كل حزب كما يلي :

المؤتمر الشعبي	الحزب الإشتراكي	حزب الإصلاح	الوحدوي الناصري	حزب البعث	القوى الشعبية	التصحيح الناصري	حزب الحق	الديمقراطي الناصري	التنظيم السبتمبري	الرابطة (رأي)	شخصيات مستقلة	الإجمالي
٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٢	١٧

وقامت اللجنة العليا بتوزيع الاختصاصات بين اعضائها وكما يلي مع تبيين الانتماء السياسي من لدينا :-

القاضي عبدالكريم العرشي	رئيساً	المؤتمر	جارالله عمر	عضو اللجنة الإعلامية	الاشتراكي
محمد سعيد عبدالله (محسن)	نائباً للرئيس	الاشتراكي	د.أحمد شرف الدين	عضو اللجنة الفنية	حزب الحق
صادق أمين أبو راس	رئيس اللجنة الفنية	المؤتمر	صالح منصر السيلي	اللجنة المالية واللجنة الفنية	الاشتراكي
عبدالملك المخلافي	رئيس اللجنة الإعلامية	الوحدوي الناصري	ياسين عبده سعيد	رئيس اللجنة المالية	ديمقراطي ناصري
عبدالفتاح البصير	رئيس اللجنة القانونية	التصحيح الناصري	أحمد قرحش	عضو اللجنة الفنية	ت.السبتمبري
محمد علي هيثم	رئيس اللجنة الأمنية	المؤتمر	د.حسن با زرعة	اللجنة القانونية (انسحب)	الرابطة
حمود هاشم الذارحي	نائب رئيس اللجنة الفنية	الإصلاح	أحمد السماوي	عضو اللجنة	مستقل
عبدالرحمن مهيوب	مقرر اللجنة	البعث	راقية حميدان	عضو اللجنة	مستقل
عبدالله سلام الحكيمي	عضو اللجنة الإعلامية	القوى الشعبية			

وفي اطار اللجنة الفنية برئاسة الأستاذ صادق أمين أبو رأس تم تشكيل الفريق الفني من ذوي الخبرة والكفاءة برئاسة محمد حسين الفرح رئيس الفريق الفني مقرر اللجنة الفنية والاخ أحمد محمد الزهيري نائب رئيس الفريق الفني ، وتم تمثيل سائر الأحزاب والتنظيمات في الفريق الفني«٣» الذي بلغ قوامه - مع السكرتارية والعاملين في اللجان (٧٠ شخصا)- كما تم في اطار اللجنة الأمنية برئاسة الأستاذ محمد علي هيثم تشكيل غرفة العمليات الأمنية برئاسة العقيد علي محمد صلاح نائب رئيس اللجنة الأمنية ، وتم باشراف اللجنة الفنية تشكيل اللجان الاشرافية واللجان الأصلية والأساسية والفرعية للقيد والتسجيل ولإدارة الإنتخابات من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية-بما في ذلك التنظيمات غير الممثلة في اللجنة العليا - ومن المستقلين.. وبذلك كان تكوين الجهاز المشرف على الإنتخابات ابتداءاً من اللجنة العليا وانتهاءاً باللجان الفرعية بطريقة تجسدت فيها الحيادية والكفاءة والحرص على سلامة ونزاهة سائر مراحل الإعداد والتنفيذ للإنتخابات.

تقسيم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة إنتخابية:

وكان العمل الرئيسي الأول الذي قامت به اللجنة العليا - بصفة عامة - واللجنة الفنية والفريق الفني - بصفة أساسية - هو تقسيم الدوائر الإنتخابية وفقاً لما نص عليه الدستور وقانون الإنتخابات بتقسيم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة إنتخابية بالتساوي من حيث عدد السكان، مع التجاوز عن نسبة ٥٪ بالزيادة او النقصان ، وذلك وفقاً للتعداد السكاني الذي تمت بموجبه إنتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب في شطري الوطن

٣- كان من ابرز اعضاء الفريق الفني ومسؤلي المحافظات في الفريق الفني كل من الاخوة علي محمد الحويري - عبدالله احمد الهمداني - علي الشاعر - عبدالله المقطري - عبدالعزيز سلطان - محمد عبدالخالق حنش - عبده العدله - امين معروف الجند - محمد بارعيه - عبدالواحد (حضرموت) - عبدالرحمن الخالد - محمد الطشي - احمد الخاوي - احمد احمد العرشي.

قبل إعادة الوحدة مع احتساب نسبة النمو السكاني إلى عام ١٩٩٢م، وقد أثارت الخطوة الأولى - وهي التعداد السكاني - جدلاً واسعاً أمتد من داخل اللجنة العليا إلى الأحزاب والصحف ، فقد قام الجهاز المركزي للاحصاء بموافاة اللجنة العليا بالتعداد السكاني مضافاً اليه نسبة النمو إلى سبتمبر ١٩٩٢م على مستوى قرى وعزل واحياء ومديريات ومدن كل محافظة ، حيث بلغ عدد سكان الجمهورية بموجب ذلك الاحصاء السكاني (١٣,١٦٧,٩٧٢ نسمة) وعند تحديد عدد الدوائر الإنتخابية المستحقة لكل محافظة على ضوء ذلك ، أتضح ان عدد الدوائر لكل محافظة سيكون كما يلي :-

العاصمة	عدن	تعز	لحج	إب	ابين	البيضاء	شبوة	حضرموت	المهرة	الحديدة	ذمار	صنعاء	المحويت	حجة	صعدة	الجوف	مارب
٢١	١٠	٤٠	١٢	٢٧	٨	١٠	٧	١٧	٢	٢٨	١٩	٢٥	٨	٢٤	٨	٢	٢

فأعترض الحزب الإشتراكي وأخرون على ذلك الاحصاء السكاني ، وتبودلت الاتهامات في الصحف وغيرها ، وتحول الاحصاء السكاني إلى مشكلة ، وقد تركز الاعتراض في نقطتين رئيسيتين ، او في ثلاث نقاط، هي :

أ- ان الاحصاء السكاني اعتمد نسبة النمو السكاني للمحافظات الجنوبية والشرقية كما كان قبل الوحدة بموجب تعداد السكان في العام ١٩٨٨م حيث ان نسبة النمو هي (٢,٦٢٪) واعتمد للمحافظات الشمالية نسبة النمو المعتمدة منذ التعداد السكاني في فبراير ١٩٨٦م وهي نسبة (٣,٢٩٪) وتتضمن التفاصيل - بطبيعة الحال - اختلافاً في نسبة النمو بين المدن والارياف ، غير ان جوهر الاعتراض كان عدم التسليم باختلاف نسبة النمو السكاني بين المحافظات الجنوبية وبين المحافظات الشمالية ، والمطالبة بنسبة نمو سكاني واحدة ، وامتدت المطالبة لتشمل المدن بما في ذلك امانة العاصمة .

ب- ان الاحصاء السكاني - سالف الذكر - لم يدخل فيه المهاجرون ، بينما المهاجرون دخلوا في نتائج التعدادين اللذين تمت بموجبهما إنتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب ، وبالتالي يجب ان يدخل المهاجرون في الاحصاء السكاني .

جـ- أن يتم احتساب نسبة النمو السكاني إلى نهاية ديسمبر ٩٣م وليس إلى سبتمبر ٩٣م.

وقد اسفر الجدل والحوار داخل اللجنة العليا وخارجها عن الإتفاق على ان يقوم الجهاز المركزي للاحصاء باعداد احصاء سكاني وفقاً لمعايير حددتها اللجنة العليا في قرارها بتاريخ ٩٢/٩/٢٠م وتتمثل في اعتماد نسبة نمو سكاني موحدة لكافة مدن ومحافظات الجمهورية ، وهي (٣,١٪) - اعتباراً من أول ابريل ٨٨م للمحافظات الجنوبية واعتباراً من يونيو ١٩٩٠م للمحافظات الشمالية ، واحتساب المهاجرين ، ويكون الاحصاء إلى ديسمبر ٩٢م ، فقام الجهاز المركزي للاحصاء باعداد الاحصاء السكاني على ضوء ذلك ، حيث بلغ عدد السكان (١٤,٢٥٢,٧٢٨ نسمة) وقامت اللجنة الفنية بتحديد عدد الدوائر المستحقة لكل محافظة بموجب ذلك ، فاصبح عدد الدوائر الإنتخابية المستحقة لكل محافظة كما يلي :-

العاصمة	عدن	تعز	لحج	إب	ابين	البيضاء	شبوة	حضرموت	المهرة	الحديدة	ذمار	صنعاء	المحويت	حجة	صعدة	الجوف	مارب
١٨	١١	٤٢	١٢	٣٨	٨	١٠	٦	١٧	٢	٣٤	٢١	٣٦	٨	٢٣	٩	٢	٣

وبذلك تم حسم مسألة التعداد السكاني وعدد الدوائر لكل محافظة .

واستناداً إلى نص الدستور ونص المادة (٤٨) من قانون الإنتخابات بأن (.. تقسم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة إنتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة ٥٪ زيادة او نقصاناً) تم تحديد النصاب السكاني للدائرة وهو (٤٧٣٦٥ نسمة) والحد الأعلى (٤٩٧٣٣ نسمة) والحد الادني (٤٤٩٩٧ نسمة).

وقد بذلت اللجنة الفنية برئاسة الاخ صادق أمين أبوراس والفريق الفني جهوداً متواصلة منذ مطلع اكتوبر في تقسيم وتحديد الدوائر ومكونات كل دائرة ونطاقها ومراكزها الإنتخابية ونطاق كل مركز ومكوناته ، وفقاً للمعايير السكانية والجغرافية والإجتماعية والخرائط والاحصاء السكاني ، وتم استدعاء فروع الأحزاب في المحافظات أثناء مناقشة واستعراض تقسيم دوائر كل محافظة في اللجنة الفنية ، وصولاً إلى رفع التقسيم ومناقشته في اللجنة العليا على مستوى دوائر كل محافظة وإقراره، ثم صدور بيان اللجنة العليا بإعلان الدوائر والمراكز الإنتخابية ونطاق ومكونات كل منها (في ديسمبر ٩٣م) وبذلك تم انجاز أول تقسيم للدوائر والمراكز الإنتخابية في تاريخ اليمن ، وتتمثل خلاصة ذلك في

الجدول التالي«٤» مع بيان عدد السكان وعدد الذين في سن الإنتخاب على مستوى كل محافظة ويمثل المواطنون في سن الإنتخاب نسبة ٤٤٪ من اجمالي عدد السكان :

المحافظة	عدد الدوائر	ارقام الدوائر	عدد المراكز	عدد السكان الى ديسمبر ١٩٩٢م			عدد السكان في سن الانتخاب		
				ذكور	إناث	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
امانة العاصمة	١٨	١٨-١	٨٤	٤٢٠٩٩٢	٤٤٧٨٦٧	٨٧٨٨٦٠	١٨٩٩٢٩	١٩٧٢٧٥	٣٨٧٢١٤
عدن	١١	٢٩-١٩	٧٢	٢٤٨٢٢٨	٢٥٨٠٥١	٥٠٦٢٧٩	١٠٩٤٢٨	١١٢٧٢٣	٢٢٢١٦١
تعز	٤٣	٧٢-٣٠	٢٢٧	٩٩٥١٠٨	١٠٢٤٠٦٩	٢٠٢٩١٧٧	٤٢٨٥٤٤	٤٥٥٧١٤	٨٩٤٢٥٨
لحج	١٢	٨٤-٧٣	١٠٠	٢٩٢٦٧٣	٣٠٤١٢١	٥٩٦٨٠٤	١٢٨٩٨١	١٣٤٠٣١	٢٦٣٠١٢
اب	٢٨	١٢٢-٨٥	٢٢٧	٨٩٤٣٦٤	٩٢٩٣٧٩	١٨٢٣٧٤٣	٣٩٤١٤٦	٤٠٩٥٧٨	٨٠٣٧٢٤
ابين	٨	١٣٠-١٢٣	٨٨	١٨٥٥٣٦	١٩٢٨٠٠	٤٧٨٣٣٦	٨١٧٦٥	٨٤٩٩٧	١٦٦٧٢٢
البيضاء	١٠	١٤٠-١٣١	٧٩	٢٢٣٥٧٦	٢٣٢٣٣٠	٤٥٥٩٠٦	٩٨٥٣٠	١٠٢٣٨٨	٢٠٠٩١٨
شبوة	٦	١٤٦-١٤١	٨٤	١٣٩٢٩١	١٤٤٧٤٥	٢٨٤٠٣٦	٦١٣٨٦	٦٣٧٨٩	١٢٥١٧٥
حضرموت	١٧	١٦٣-١٤٧	١٧٠	٣٨٩٩٧٠	٤٠٥٢٣٧	٧٩٥٢٠٧	١٧١٨٦٠	١٧٨٥٨٨	٣٥٠٤٤٨
المهرة	٢	١٦٥-١٦٤	٣٠	٥٤١٧٥	٥٦٢٩٧	١١٠٤٧٢	٢٣٨٧٥	٢٤٨١٠	٤٨٦٨٥
الحديدة	٣٤	١٩٩-١٦٦	١٧٥	٧٨٢٦٩٤	٨١٣٣٣٨	١٥٩٦٠٣٢	٣٤٤٩٣٣	٣٥٨٤٣٨	٧٠٣٣٧١
ذمار	٢١	٢٢٠-٢٠٠	١٥٠	٤٨٤٩٧٠	٥٠٣٩٥٧	٩٨٨٩٢٧	٢١٣٧٢٥	٢٢٢٠٩٣	٤٣٥٨١٨
صنعاء	٣٦	٢٥٦-٢٢١	٢٢٥	٨٢٥٣٦٤	٨٦١٨٣٦	١٦٨٧٢٠٠	٣٦٥٥٠١	٣٧٩٨١١	٧٤٥٣١٢
المحويت	٨	٢٦٤-٢٥٧	٤٧	١٨٨٠٠٧	١٩٥٣٦٧	٣٨٣٣٧٤	٧٧٧٥٩	٩١١٩٤	١٦٨٩٥٣
حجة	٢٣	٢٨٧-٢٦٥	١٤٧	٥٢٦٢٦٤	٥٤٦٨٦٨	١٠٧٣١٣٢	٢٣١٩٢٤	٢٤١٠٠٥	٤٧٢٩٢٩
صعدة	٩	٢٩٦-٢٨٨	٥٠	٢٠٣٧٥٥	٢١١٧٣٣	٤١٥٤٨٨	٨٩٧٩٥	٩٣٣١١	١٨٣١٠٦
الجوف	٢	٢٩٨-٢٩٧	٢٠	٥١٤٠٤	٥٣٤١٧	١٠٤٨٢١	٢٣٦٥٤	٢٣٥٤١	٤٦١٩٥
مأرب	٣	٣٠١-٢٩٩	٢٩	٧١٠٢٧	٧٣٨٠٧	١٤٤٨٣٤	٣١٣٠١	٣٢٥٢٧	٦٣٨٢٨
الإجمالي	٣٠١	—	٢٠١٧	٦٩٨٧٤٩٩	٧٢٦٥٢٢٩	١٤٢٥٢٧٢٨	٣٠٧٦٠٥٦	٣٢٠٦٨٨٣	٦٢٨٢٩٣٩

٤- التقرير الختامي للجنة الفنية لإنتخابات ١٩٩٢م.

قيد وتسجيل الناخبين:

وقد تم الإعداد السليم لمرحلة قيد وتسجيل الناخبين وتشكيل اللجان الإشرافية واللجان الأساسية والفرعية لمرحلة القيد والتسجيل من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وبلغ عدد اللجان ٤٠٥٢ لجنة تضم ١٢١٥٦ مشرفاً ومشرفة ، بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز إنتخابي .

وتمت في الفترة ٢١ يناير إلى ١٩ فبراير ١٩٩٣م عملية قيد وتسجيل الناخبين التي استمرت ثلاثين يوماً في كل مركز إنتخابي ، وشهدت إقبالاً وتفاعلاً واسعاً من المواطنين .

وتلى ذلك نشر جداول أسماء الناخبين وتقديم الطعون بالادراج والحذف في الجداول ، والبت فيها بموجب الطرق التي حددها القانون ، وصولاً إلى تحرير السجلات العامة النهائية لجداول قيد الناخبين ، حيث بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين ونسبة عدد المسجلين من عدد السكان في سن الإنتخابات ، على مستوى كل محافظة رجالاً ونساءاً كما يلي :-

م	المحافظة	عدد الدوائر	المواطنون في سن الإنتخاب (١٨ سنة فاكثر)			المسجلون في جداول قيد الناخبين					
			رجال	نساء	الإجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الإجمالي	النسبة
١	امانة العاصمة	١٨	١٨٩٩٣٩	١٩٧٢٧٥	٣٨٧٢١٤	١٦٣٧٦٧	٪٨٦	٤١٨٥٩	٪٢١	٢٠٥٦٢٦	٪٥٣
٢	عدن	١١	١٠٩٤٣٨	١١٢٧٢٣	٢٢٢١٦١	٨٦١٧٧	٪٧٩	٤٧١٣٩	٪٤١	١٣٣٣١٦	٪٦٠
٣	تعز	٤٣	٤٣٨٥٤٤	٤٥٥٧١٤	٨٩٤٢٥٨	٣٢٥٨٨١	٪٧٤	٩٦٠٩٢	٪٢١	٤٢١٩٧٣	٪٤٧
٤	لحج	١٢	١٢٨٩٨١	١٣٤٠٣١	٢٦٣٠١٢	١٠٣١٨٩	٪٨٠	٢٣٠٩٩	٪١٧	١٢٦٢٨٨	٪٤٨
٥	اب	٣٨	٣٩٤١٤٦	٤٠٩٥٧٨	٨٠٣٧٢٤	٢٧١٥٧٢	٪٦٩	٤٢٩١٠	٪١٠	٣١٤٤٨٢	٪٣٩
٦	ابين	٨	٨١٧٦٥	٨٤٩٦٧	١٦٦٧٣٢	٦١٧٩١	٪٧٦	٢١٦٣٢	٪٢٥	٨٣٤٢٣	٪٥٠
٧	البيضاء	١٠	٩٨٥٣٠	١٠٢٣٨٨	٢٠٠٩١٨	٥٩٦٧٦	٪٦٠	١١٣١٠	٪١١	٧٠٩٨٦	٪٣٥
٨	شبوة	٦	٦١٣٨٦	٦٣٧٨٩	١٢٥١٧٥	٣٩٠٢٤	٪٦٠	١٣٦٣٩	٪٢٢	٥٢٦٦٣	٪٤١
٩	حضرموت	١٧	١٧١٨٦٠	١٧٨٥٨٨	٣٥٠٤٤٨	١٠٣٠٩٥	٪٦٠	٥٧٢٠٤	٪٣٢	١٦٠٢٩٩	٪٤٦
١٠	المهرة	٢	٢٣٨٧٥	٢٤٨١٠	٤٨٦٨٥	٩٩٤٤	٪٤٢	٤٥٩٦	٪١٨	١٤٥٤٠	٪٣٠
١١	الحديدة	٣٤	٣٤٤٩٣٣	٣٥٨٤٣٨	٧٠٣٣٧١	٢٥٨٥٢٦	٪٧٥	٥٢٨٠٠	٪١٥	٣١١٣٢٦	٪٤٤
١٢	ذمار	٢١	٢١٣٧٢٥	٢٢٢٠٩٣	٤٣٥٨١٨	١٤٥١٤٠	٪٦٨	١٧٢١٥	٪٨	١٦٢٣٥٥	٪٣٧
١٣	صنعاء	٣٦	٣٦٥٥٠١	٣٧٩٨١١	٧٤٥٣١٢	٢٦٥١٨٥	٪٧٣	٢٣٧٤٣	٪٦	٢٨٨٩٢٨	٪٣٩
١٤	المحويت	٨	٧٧٧٥٩	٩١١٩٤	١٦٨٩٥٣	٥٧٣٣٢	٪٧٤	٣٠٦٤	٪٣	٦٠٣٩٦	٪٣٤
١٥	حجة	٢٣	٢٣١٩٢٤	٢٤١٠٠٥	٤٧٢٩٢٩	١٥٣٤٣٢	٪٦٦	١٥٣١٠	٪٦	١٦٨٧٤٢	٪٣٦
١٦	صعدة	٩	٨٩٧٩٥	٩٣٣١١	١٨٣١٠٦	٦٤١٧٩	٪٧١	١٩٤٢	٪٢	٦٦١٢١	٪٣٦
١٧	الجوف	٢	٢٣٦٥٤	٢٣٥٤١	٤٦١٩٥	١٤٤٨٧	٪٦٤	٣١٠	٪١	١٤٧٩٧	٪٣٢
١٨	مارب	٢	٣١٣٠١	٣٢٥٢٧	٦٣٨٢٨	٢٧٥٤٧	٪٨٨	٤٥١٥	٪١٤	٣٢٠٦٢	٪٥٠
	الاجمالي	٣٠١	٣٠٧٦٠٥٦	٣٢٠٦٨٨٣	٦٢٨٢٩٣٩	٢٢٠٩٩٤٤	٪٧٢	٤٧٨٣٧٩	٪١٥	٢٦٨٨٣٢٣	٪٤٣

ومن الجدير بالتنويه هنا ان نسبة المسجلين من الرجال (١٨ سنة فأكثر) بلغت (٧٢٪) من السكان الرجال في سن الإنتخاب ، وهي نسبة عالية وممتازة جداً ، خاصة ان عدد السكان يشمل المهاجرين.. بينما التسجيل كان للمقيمين فقط ، مما يعني ان نسبة المسجلين من المقيمين قد تصل إلى(٩٠٪) بينما نسبة المسجلين من النساء في سن الإنتخاب لم تتجاوز (١٥٪) ولكنها نسبة معقولة في ظل الواقع الاجتماعي فممارسة زهاء نصف مليون إمرأة لحقوقهن الإنتخابية تتم لأول مرة في تاريخ اليمن والجزيرة العربية.

الترشيح لعضوية مجلس النواب .. والمرشحون

في ٢٨ مارس ١٩٩٣م تم فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب ، حيث تم تقديم طلبات الترشيح إلى اللجان الأصلية في كافة الدوائر الإنتخابية بالجمهورية وذلك لمدة عشرة ايام ، وتلى ذلك إعلان أسماء المرشحين المقبولين ثم انسحاب من يرغب في الانسحاب إلى ٢٠ ابريل ١٩٩٣م ، بحيث بلغ العدد النهائي للمرشحين (٣١٨١) مرشحاً في الـ (٣٠١) دائرة إنتخابية ، منهم :-

	رجال	نساء	اجمالي
عدد المرشحين باسم أحزاب وتنظيمات سياسية	١١٩٨	١٧	١٢١٥
عدد المرشحين بصفة مستقلين	١٩٤٢	٢٤	١٩٦٦
اجمالي عدد المرشحين	٣١٤٠	٤١	٣١٨١

وقد كانت إنتخابات ٩٣م أول إنتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن ، حيث بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي دخلت الإنتخابات وقدمت مرشحين بإسمها في الدوائر الإنتخابية ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً ، وقد بلغ عدد مرشحي كل حزب - (والذي يعني عدد الدوائر التي خاضت الإنتخابات فيها كل منها) - كما يلي:-

الحزب او التنظيم السياسي	عدد المرشحين	الحزب او التنظيم السياسي	عدد المرشحين
المؤتمر الشعبي العام	٢٧٥	التجمع الوحدوي اليمني	١٠
الحزب الاشتراكي اليمني	٢١٠	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	-
التجمع اليمني للاصلاح	١٨٩	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	٦
حزب البعث العربي الاشتراكي	١٥٦	الحزب القومي الاجتماعي	٦
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٨٩	رابطة ابناء اليمن (قيادة شرعية)	٣
رابطة ابناء اليمن (رأي)	٨٧	الحزب الديمقراطي الثوري	٢
حزب الحق	٦٣	منظمة حزب البعث (اتجاه سوري)	١
تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	٢٥	الحركة الديمقراطية (داحي)	١
اتحاد القوى الشعبية	٢٢	حزب التلاحم الوطني	١
حزب جبهة التحرير	٢٢	الجبهة الديمقراطية المتحدة	١
الجبهة الوطنية الديمقراطية	٢٠	المرشحون بصفة مستقلين	١٩٦٦
الحزب الديمقراطي الناصري	١٧	اجمالي عدد المرشحين	٢١٨١

كما ترشح بصفة مستقل كل من أمين عام الحزب الجمهوري محمد علي أبولحوم وأمين عام حزب الأحرار الدستوري عبدالرحمن نعمان ، وكان للتحالف والتنسيق الحزبي دوره في عدد مرشحي الأحزاب الرئيسية الثلاثة وهي المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي والإصلاح .

إجراء الإنتخابات النيابية:

وفي الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ ابريل ١٩٩٣م سقطت كل التشكيكات والمراهنات التي كانت تزعم ان الإنتخابات لن تتم ، او ان فتنة كبرى ستشتعل يوم الإنتخابات لأن اليمن مجتمع قبلي ، ولكن كل التشكيكات سقطت ، فقد جرت الإنتخابات في ٣٠٠ دائرة إنتخابية«٥» بنجاح تام ، وباشراف (٧٢٦٢) لجنة إنتخابية تضم (٢١٧٨٦) مشرفاً ومشرفة ، يمثلون كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وبحضور مراقبين من دول عربية واجنبية ومن المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالديمقراطية ، ومراسلي الصحف والمجلات ووكالات الانباء ووسائل الاعلام العربية والاجنبية التي بثت إلى ارجاء العالم وقائع الإنتخابات النيابية العامة - متعددة الأحزاب - التي جرت لأول مرة في تاريخ اليمن

٥- تأجلت الإنتخابات في دائرة واحدة هي الدائرة (١٩٢) الزهرة بمحافظة الحديدة بسبب مقتل مرشح المؤتمر، وتم إجراء الإنتخابات بها فيما بعد.

والمنطقة بأسرها واستمرت إلى مساء يوم ٢٧ ابريل ١٩٩٣م وتجسدت فيها الديمقراطية ونزاهة الإنتخابات في أشرق صورها ، وتم فرز الأصوات بوجود المرشحين او مندوبي المرشحين في كافة الدوائر الإنتخابية والتوقيع على النتائج .

وقد بلغ عدد الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم ٢,٢٧١,١٨٥ ناخباً وناخبة ، ويمثلون نسبة ٨٤,٥٪ من اجمالي عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين والبالغ عددهم ٢,٦٨٨,٣٢٣ ناخباً وناخبة ، وهي نسبة عالية جداً ، ودلت على التفاعل الشعبي والوعي الإنتخابي الديمقراطي للجماهير ، وكان تفصيل عدد الناخبين من اجمالي عدد المسجلين والنسبة المئوية ، وكذلك عدد الأصوات الصحيحة للناخبين على مستوى كل محافظة كما يلي :-

المحافظة	عدد الدوائر	عدد المسجلين	عدد الذين ادلوا باصواتهم	النسبة المئوية	عدد الاصوات الصحيحة
امانة العاصمة	١٨	٢٠٥٦٢٦	١٦٥٤٠٨	٪٨٠,٤	١٦١٧٢٢
عدن	١١	١٣٣٣١٦	١١٣٦١٠	٪٨٥	١١١٤١٣
تعز	٤٣	٤٢١٩٧٣	٣٧٢١٧٢	٪٨٨	٣٦١٠٦٢
لحج	١٢	١٢٦٢٨٨	١٠١٣٠٠	٪٨٠	١٠٠٣٨٤
إب	٣٨	٣١٤٤٨٢	٢٧٨٦٨٤	٪٨٩	٢٧٥٣٤٦
ابين	٨	٨٣٤٢٣	٦٩٦٥٢	٪٨٣,٥	٦٨٨٧٦
البيضاء	١٠	٧٠٩٨٦	٥٩٦٤٨	٪٨٤	٥٩٢٤٢
شبوة	٦	٥٢٦٦٣	٤٢٥٨١	٪٨١	٤١٧٢٢
حضرموت	١٧	١٦٠٢٩٩	١٣٨١٩٥	٪٨٦	١٣٦٢٦٨
المهرة	٢	١٤٥٤٠	١١١٩١	٪٧٧	١٠٩٢٦
الحديدة	٣٤	٣١١٣٢٦	٢٦١١٢٥	٪٨٤	٢٥٧٣٦٤
ذمار	٢١	١٦٢٣٥٥	١٣٤٠٤١	٪٨٢,٦	١٣١٤٩٧
صنعاء	٣٦	٢٨٨٩٢٨	٢٣٦٢٤١	٪٨٢	٢٣٢٩٣٦
المحويت	٨	٦٠٢٩٦	٥١٨٥٢	٪٨٥,٨	٥١٥٠٠
حجة	٢٣	١٦٨٧٤٢	١٤٤٣٩٨	٪٨٥,٦	١٤٢٤٢٣
صعدة	٩	٦٦١٢١	٥٤٢١٠	٪٨٢	٥٣٦٢٦
الجوف	٢	١٤٧٩٧	١١٥٣٣	٪٧٨	١١٤٠٩
مأرب	٣	٣٢٠٦٢	٢٥٣٤٤	٪٧٩	٢٤٨٥٥
الاجمالي	٢٠١	٢٦٨٨٣٢٣	٢٢٧١١٨٥	٪٨٤,٥	٢٢٣٢٥٧٣

وأسفرت النتيجة الرسمية للإنتخابات والتي تم إعلانها رسمياً في مطلع مايو ٩٣م عن الفوز بالدوائر الإنتخابية والمقاعد النيابية كما يلي (بما في ذلك الدائرة ١٩٢ بالحديدة التي كانت مؤجلة وفاز بها فيما بعد مرشح الإصلاح) :-

	المؤتمر الشعبي	الاصلاح	الحزب الاشتراكي	مرشحون مستقلون	حزب البعث	حزب الحق	الوحدوي الناصري	التصحيح الناصري	الديمقراطي الناصري	الاجمالي
عدد المقاعد	١٢٢	٦٢	٥٦	٤٨	٧	٢	١	١	١	٢٠١
النسبة من اجمالي المقاعد	%٤١	%٢١	%١٩	%١٦	%٢	%١	%٠,٣,٣	%٠,٣,٣	%٠,٣,٣	%١٠٠

ولكن تلك النتيجة لم تكن تعبر عن النتيجة الواقعية ولا عن الحجم الحقيقي للأحزاب ، وذلك للاسباب والاعتبارات التي سنذكرها بعد تبيين عدد الدوائر التي فاز بها كل حزب وتنظيم سياسي والمستقلون على مستوى كل محافظة - وفقاً للنتيجة الرسمية للإنتخابات - نظراً لما يتضمنه ذلك من مؤشرات على مدى تواجد وتأثير وثقل كل حزب على مستوى المحافظات حيث كانت النتيجة كمايلي:-

المحافظة	عدد الدوائر	المؤتمر الشعبي	التجمع اليمني للاصلاح	الحزب الاشتراكي	مرشحون مستقلون	حزب البعث	الوحدوي الناصري	التصحيح الناصري	الديمقراطي الناصري	حزب الحق	الاجمالي
امانة العاصمة	١٨	١١	٦	-	١	-	-	-	-	-	١٨
عدن	١١	-	-	٨	٢	-	-	-	-	-	١١
تعز	٤٢	٨	١٨	٦	٨	١	١	-	١	-	٤٣
لحج	١٢	-	-	٨	٤	-	-	-	-	-	١٢
إب	٣٨	١٧	١٢	٢	٦	-	-	-	-	-	٣٨
ابين	٨	١	-	٧	-	-	-	-	-	-	٨
البيضاء	١٠	٢	٢	٢	٢	١	-	-	-	-	١٠
شبوة	٦	١	-	٥	-	-	-	-	-	-	٦
حضرموت	١٧	١	-	١١	٥	-	-	-	-	-	١٧
المهرة	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	٢
الحديدة	٣٤	٢٢	٦	١	٥	-	-	-	-	-	٣٤
ذمار	٢١	١١	٧	١	٢	-	-	-	-	-	٢١
صنعاء	٢٦	٢١	٥	١	٥	٢	-	١	-	-	٣٦
المحويت	٨	٥	-	-	٣	-	-	-	-	-	٨
حجة	٢٣	١٥	٣	-	٣	٢	-	-	-	-	٢٣
صعدة	٩	٥	١	-	١	-	-	-	-	٢	٩
الجوف	٢	١	١	-	-	-	-	-	-	-	٢
مأرب	٣	١	١	١	-	-	-	-	-	-	٣
الاجمالي	٢٠١	١٢٢	٦٢	٥٦	٤٨	٧	١	١	١	٢	٢٠١

ولقد كان من المهم معرفة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي، لأن عدد الأصوات هو المقياس لمدى تواجد وتأثير كل حزب - وليس عدد المقاعد والدوائر التي فاز بها - ولقد كان الرئيس علي عبدالله صالح أول من تنبه إلى أهمية الأصوات، وبناء على توجيهاته لي - كرئيس للفريق الفني باللجنة العليا للإنتخابات - قام الفريق الفني وباشراف رئيس اللجنة الفنية ، باحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون بإسم كل حزب (سواء الفائزين وغير الفائزين) وكذلك كافة المرشحين بصفة مستقلين، وكانت نتيجة الأصوات كما يلي :-

م	الحزب او التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	م	الحزب او التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٥	٦٤٠٥٢٣	٪٢٨,٦	١٣	حزب جبهة التحرير	٢٣	١٧٠٦	٪٠,٠٧
٢	الحزب الإشتراكي	٢١٠	٤١٣٩٨٤	٪١٨,٥	١٤	الديمقراطي السبتمبري	٨	٥٢٢	٪٠,٠٢
٣	الإصلاح	١٨٩	٣٨٢٥٤٥	٪١٧	١٥	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	٦	١٤٨	٪٠,٠٠٧
٤	حزب البعث	١٥٦	٨٠٣٦٢	٪٣,٦	١٦	الحزب القومي الإجتماعي	٦	١٢٤	٪٠,٠٠٥
٥	الوحدوي الناصري	٨٩	٥٢٣٠٢	٪٢,٣	١٧	الديمقراطي الثوري	٢	٧٨	٪٠,٠٠٣
٦	حزب الحق	٦٣	١٨٦٥٩	٪٠,٨	١٨	الحركة الديمقراطية	١	٧١	٪٠,٠٠٣
٧	الرابطة (رأي)	٨٧	١٦١٥٥	٪٠,٧	١٩	منظمة حزب البعث	١	٣٤	٪٠,٠٠١
٨	التصحيح الناصري	٢٥	٦١٩١	٪٠,٣	٢٠	الرابطة (قيادة شرعية)	٣	٣٠	٪٠,٠٠١
٩	الديمقراطي الناصري	١٧	٤٥٧٦	٪٠,٢	٢١	التلاحم الوطني	١	١٦	٪٠,٠٠٠٧
١٠	الجبهة الوطنية	٢٠	٢٧٩٣	٪٠,٢	٢٢	الجبهة الديمقراطية	١	١٥	٪٠,٠٠٠٦
١١	إتحاد القوى الشعبية	٢٣	٢٦٦٢	٪٠,١	٢٣	المرشحون المستقلون	١٩٦٦	٦٠٦٢٠١	٪٢٧
١٢	التجمع الوحدوي	١٠	١٨٥٥	٪٠,٠٨		الإجمـــــالي	٣١٨١	٢٢٣٢٥٧٣	

ان تلك النتيجة الرسمية لعدد المقاعد التي فاز بها كل حزب وعدد الأصوات التي حصلت عليها كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية قد كشفت مدى التواجد والتأثير الحقيقي للأحزاب ، وان اغلب المسميات الحزبية التي خاضت الإنتخابات ليس لها تواجد حقيقي ، بل ان ١١ من تلك الأحزاب والتنظيمات لم تحصل على الحد الادنى من الأصوات بما يقابل الحد الادنى من الأعضاء الذي اشترطه القانون للتصريح بتأسيس الحزب او التنظيم وهو (٢٥٠٠ عضو) بينما ١١ من الأحزاب والتنظيمات لها تواجد حقيقي بما في ذلك

الأحزاب ضئيلة التواجد التي تدل الأصوات على ان لديها الحد الادنى من الأعضاء ، ويمكن القول بأن عدد الأحزاب والتنظيمات التي لها تواجد حقيقي هو١٢حزباً وتنظيماً سياسياً ، نعيد ذكرها مع عدد المقاعد والأصوات التي حصلت عليها فيما يلي:-

م	الحزب او التنظيم	عدد المقاعد	عدد الأصوات	م	الحزب او التنظيم	عدد المقاعد	عدد الأصوات
١	المؤتمر الشعبي العام	١٢٢	٦٤٠٥٢٣	٧	التصحيح الشعبي الناصري	١	٦١٩١
٢	الحزب الإشتراكي	٥٦	٤١٣٩٨٤	٨	الحزب الديمقراطي الناصري	١	٤٥٧٦
٣	التجمع اليمني للإصلاح	٦٣	٣٨٢٥٤٥	٩	رابطة أبناء اليمن (رأي)	_	١٦١٥٥
٤	حزب البعث العربي الإشتراكي	١٥٦	٨٠٣٦٢	١٠	الجبهة الوطنية الديمقراطية	_	٣٧٩٣
٥	التنظيم الوحدوي الناصري	١	٥٢٣٠٣	١١	اتحاد القوى الشعبية	_	٢٦٦٢
٦	حزب الحق	٢	١٨٦٥٩	١٢	التجمع الوحدوي اليمني	_	١٨٥٥

وكانت النتائج الرسمية للإنتخابات قد اظهرت المستقلين كقوة رئيسية يدل عليها فوز مرشحين مستقلين في ٤٨ دائرة وبالتالي ٤٨ مقعداً نيابياً ، وان مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون بصفة مستقلين (الفائزين وغير الفائزين) بلغ ٦٠٦٢٠١ صوت، أي (١٦٪) من المقاعد و(٢٧٪) من الأصوات ، ولكن ذلك الظاهر سرعان ما تبدد ، حيث أتضح ان اغلب الفائزين بصفة مستقلين ينتمون إلى الأحزاب الرئيسية الثلاثة واعلنوا انضمامهم إلى الكتل البرلمانية لتلك الأحزاب ، فمن بين المستقلين الـ (٤٨) تبين الانتماء السياسي لـ (٣٧) منهم كما يلي :-

المؤتمر الشعبي العام	الحزب الاشتراكي	الاصلاح	الاجمــالي
٢١	١٢	٤	٣٧

كما ان بقية الفائزين بصفة مستقلين كان (٦) منهم مسنودين بأصوات الإشتراكي، و (٣) مدعومين من الإشتراكي والوحدوي الناصري ، و (٢) مدعومين من المؤتمر ، وواحد من الإصلاح ، فما هي - إذن - النتائج الواقعية لإنتخابات ١٩٩٣م النيابية بالنسبة لتلك الأحزاب والنظيمات السياسية ؟

اولاً : المؤتمر الشعبي العام:

لقد فاز المؤتمر رسمياً ، بمرشحين بإسم المؤتمر وبرنامج المؤتمر في ١٢٢ دائرة بالمحافظات التالية :-

العاصمة	تعز	إب	ابين	البيضاء	شبوة	حضرموت	الحديدة	ذمار	صنعاء	المحويت	حجة	صعدة	الجوف	مأرب	الاجمالي
١١	٨	١٧	١	٢	١	١	٢٢	١١	٢١	٥	١٥	٥	١	١	١٢٢

ومن بين المرشحين الفائزين بصفة مستقلين ، انضم إلى كتلة المؤتمر ٢١ عضواً كان اغلبهم ينتمون إلى المؤتمر ولكنهم نافسوا مرشحي المؤتمر الرسميين وفازوا في دوائرهم ثم انضموا بعد الفوز إلى كتلة المؤتمر ، بينما لم يكن عدد منهم ينتمون إلى المؤتمر وحصل بعضهم على دعم الإشتراكي او الإصلاح ثم انضموا إلى كتلة المؤتمر ، وقد بلغ العدد الاجمالي للذين انضموا إلى كتلة المؤتمر من الفائزين المستقلين من كل محافظة كما يلي :-

تعز	لحج	إب	البيضاء	الحديدة	ذمار	صنعاء	المحويت	حجة	صعدة	الاجمالي
٣	١	٤	١	٣	٢	١	٣	٢	١	٢١

وفيما يلي أسماء الفائزين من المؤتمر الشعبي – بإسم المؤتمر – ثم الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر من المستقلين :–

امانة العاصمة (١١)		محافظة البيضاء (٢)		محافظة صنعاء (٢١)		محافظة صعدة (٥)	
الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	ناجي محمد ابوراس	٢٢١	الاسم	الدائرة
احمد عبدالرزاق الرقيحي	١	علي احمد العمراني	١٢٤	محمد ناجي الشائف	٢٢٢	فيصل عبدالله مناع	٢٨٩
عبدالملك احمد الوزير	٢	علي محمد العواضي	١٢٥	امين حسن الشائف	٢٢٣	احمد دهباش مطري	٢٩١
احمد محمد الآنسي	٢	محافظة شبوة (١)		حمود حمود عاطف	٢٢٨	حسين محمد ميسر	٢٩٢
احمد محمد الكحلاني	٥	حسن عبدالله عبدالحق	١٤٦	احمد احمد العقاري	٢٣٠	ضيف الله رسام	٢٩٣
احمد علي السنيدار	٧	محافظة حضرموت (١)		حسين هادي جباره	٢٣٤	صالح هندي دغسان	٢٩٥
عبدالرحمن محمد الأكوع	٨	صالح باقيس	١٤٧	عبدالله علي الخلقي	٢٣٥	محافظة الجوف (١)	
محسن راجح ابولحوم	٩	محافظة الحديدة (٢٢)		محسن سريع	٢٣٦	حسين الضمين	٢٩٧
احمد عبدالله الحجري	١١			احمد علي شيبان	٢٣٧	محافظة مأرب (١)	
احمد قائد حماد	١٢	عبدالواسع هائل سعيد	١٦٧	حسن محمد المطري	٢٣٨	سلطان علي العراده	٢٩٩
علي محمد عترب	١٤	عبدالجليل ردمان	١٦٨	عبدالله عبدالله قاضي	٢٣٩	المستقلون الذين انضموا	
عبدالوهاب الروحاني	١٥	عبدالجليل عبده ثابت	١٦٩	عبدالله محمد الكبسي	٢٤٠	إلى كتلة المؤتمر (٢١)	
محافظة تعز (٨)		عبدالله ابراهيم الضحوي	١٧٠	مقبل علي الغيل	٢٤١	محافظة تعز (٢)	
		محمد قاسم عمر	١٧١	يحيى محمد غوبر	٢٤٢	محمد مقبل الحميري	٥١
اسماعيل محمد صلاح	٢٣	محمد صالح علي محمد	١٧٢	احمد محمد الضبيبي	٢٤٣	صادق علي الضباب	٥٤
حمود عبدالرب الدخين	٢٨	علي محمد عطيه	١٧٤	يحيى مصلح مهدي	٢٤٤	محمد لطف السامعي	٧١
محمد عبده سعيد انعم	٤٤	احمد ابراهيم البحر	١٧٥	محمد مهدي الكويتي	٢٤٧	محافظة لحج (١)	
عبدالستار الشميري	٤٩	هبة الله شريم	١٧٦	حسين احمد القاضي	٢٥١	يحيى قحطان	٧٩
عبدالولي الشميري	٥٠	شعيب الفاشق	١٧٨	علي سعيد القشيبي	٢٥٢	محافظة إب (٤)	
سلطان مجاهد السقياني	٦٢	منصر عبدالله منصر	١٧٩	احمد اسماعيل ابوحوريه	٢٥٤	سيف علي العماري	٩٤
سلطان البركاني	٦٧	سليمان الاهدل	١٨١	ناجي محمد جمعان	٢٥٦	احمد محمد النزيلي	٩٨
عبدالجبار رباش	٦٦	محمد عبده الفاشق	١٨٢	محافظة المحويت (٥)		علي محمد السعيدي	١٠٨
محافظة إب (١٧)		ابراهيم احمد الصوفي	١٨٩	علي احمد حبيش	٢٥٧	محمد ناجي الرويشان	١١١
		صخر احمد الوجيه	١٨٤	حزام هيجان	٢٦٠	محافظة البيضاء (١)	
محمد درموش	٨٨	عبده محمد ردمان	١٨٦	عبدالرحمن العشبي	٢٦١	عبدالقوي الحميقاني	١٣٢
عبدالله حسن الدعيس	٩٢	محمد طالب معيمره	١٨٧	زيد محمد ابوعلي	٢٦٣	محافظة الحديدة (٢)	
علي عبداللطيف راجح	٩٣	محمود قائد الدباس	١٨٨	حسين خميس	٢٦٤	عبدالله خيرات	١٦٦
محمد احمد الصبري	٩٥	محمد علي المقرني	١٩٠	محافظة حجة (١٥)		علي فتيني غلاب	١٨٠
محمد حمود الرصاص	٩٦	حسن علي محمد طاهر	١٩١	احمد محمد صوفان	٢٦٧	علي بغوي اصلع	١٩٧
علي عبدالله ابوحليقه	٩٧	عبدالباري جيلان	١٩٥	احمد علي درهم الشومي	٢٦٨	محافظة ذمار (٢)	
محمد نجيب احمد سيف	٩٩	اسحاق يحيى قحم	١٩٦	حسن سود هفج	٢٧٠	عبدالعزيز الحضراني	٢٠٢
حسن المعدوفي	١٠٠	محافظة ذمار (١١)		يحيى سهيل الحرجوج	٢٧١	مجاهد حسين غشيم	٢١١
عبدالرقيب باشا	١٠١	عبداللطيف الشغدري	٢٠٣	احمد محمد الهارب	٢٧٣	محافظة صنعاء (١)	
نبيل صادق باشا	١٠٢	حمود مسعد زياد	٢٠٥	محمد علي شعبين	٢٧٤	مهدي صالح الجعدي	٢٤٦
رشاد لطف الشعوري	١٠٤	يحيى علي الراعي	٢٠٨	محمد يحيى ابوهادي	٢٧٥	محافظة المحويت (٣)	
عبدالكريم محمد ابوراس	١٠٥	محمد احمد المقداد	٢٠٩	يحيى ناصر الاسدي	٢٧٧	محمد بكير عمر صلاح	٢٥٨
محمد محمد احمد منصور	١٠٧	مانع علي الصيح	٢١٠	مفتاح دهشوش	٢٨١	محمد علي الزريقي	٢٥٩
نعمان علي البرح	١١٢	يحيى حسين البارق	٢١٢	محمد منصور البكري	٢٨٢	محمد يحيى الشرفي	٢٦٢
علي راشد الوادعي	١١٣	اسماعيل السماوي	٢١٣	محمد محمد حزام مسعود	٢٨٣	محافظة حجة (٢)	
حسين المذحجي	١١٨	عادل محمد السمحي	٢١٤	علي عايض مشهل	٢٨٤	حميد الجبرتي	٢٦٩
حزام فاضل	١٢٢	مبخوت صالح يحيى	٢١٥	محجب عثمان محجب	٢٨٥	د.محمد الشرفي	٢٧٦
محافظة ابين (١)		عبده هاشم العلوي	٢١٩	حسين محمد الجماعي	٢٨٦	محافظة صعدة (١)	
مهدي بوبكر الحامد	١٢٠	محمد الخادم الوجيه	٢٢٠	محمد صبار الجماعي	٢٨٧	حسن محمد مقيت	٢٩٠

ومؤدى ذلك ان النتيجة الواقعية للمؤتمر هي الفوز في ١٤٣ دائرة إنتخابية ، وبالتالي ١٤٣ مقعداً نيابياً ، ويمثل ذلك نسبة ٤٧,٥٪ من الدوائر والمقاعد النيابية .

- وبالاضافة إلى ذلك فان المؤتمر لم يقدم مرشحين بإسم المؤتمر في (٢٣) دائرة إنتخابية لدعم مرشحين من أحزاب اخرى قام المؤتمر بالتنسيق معها ودعمها لاعتبارات متعددة واعطى اصواته لمرشحي تلك الأحزاب ، وهي :-

أ- الإصلاح في ٩ دوائر هي ٤ و ١٠ - العاصمة - و ١٩ و ٢٦ عدن - و ٥٦ تعز - و ٢٢٧ و٢٤٨ بمحافظة صنعاء ، والدائرة ٢٨٠ بمحافظة حجه و ٢٨٨ بمحافظة صعدة .

ب- لدعم الحزب الإشتراكي في ٨ دوائر هي ٢٣ عدن ، و ٨٠ لحج ، والدائرة ١٤٦ حضرموت ، وكذلك الدائرة (٢٩ سقطرى/عدن) كما سحب المؤتمر مرشحه في الدائرة ٤٥ المقاطرة محافظة تعز لدعم مرشح الإشتراكي (ياسين النجاشي) في مواجهة مرشح الوحدوي الناصري عبدالمجيد ياسين ، مما ادى إلى فوز مرشح الإشتراكي ، وكذلك لم يقدم المؤتمر مرشحين في الدوائر (٧٤ و ٧٧ و ٨٣) بمحافظة لحج التي فاز بها الإشتراكي .

جـ- لدعم حزب البعث في ٣ دوائر هي الدائرة ٥٢ تعز والدائرة ٢٢٩ بمحافظة صنعاء والدائرة ١٧٧ بمحافظة الحديدة .

د- لدعم مرشح الحزب الديمقراطي الناصري عبده الجندي في الدائرة ٥٩ بتعز نظراً لارتباطه الوثيق بالمؤتمر.

هـ- لدعم مرشحين بصفة مستقلين في الدائرة ١٥٧ حضرموت (فيصل شملان) والدائرة (٢٥٠ صنعاء) - محمد أبو لحوم.

- اما بالنسبة لعدد الأصوات التي حصل عليها المؤتمر وهي ٦٤٠٥٢٣ صوتاً ، فقد ذكرت مصادر مؤتمرية ان مرشحين مستقلين ينتمون إلى المؤتمر حصلوا على ما يقارب ٢٧٨٨٥٢ صوتاً«٦» ، وبذلك فان نتيجة المؤتمر تكون كما يلي :-

	رسميـاً	النسبة	واقعياً	النسبة
عدد المقاعد	١٢٢	٤١٪	١٤٣	٤٧,٥٪
عدد الاصوات	٦٤٠٥٢٣	٢٨,٦٪	٩١٩٣٧٥	٤٠٪

٦- صحيفة الثورة صنعاء - عدد ١٢/٧/١٩٩٣م.

ثانياً : الحزب الاشتراكي اليمني:

فاز الحزب الإشتراكي رسمياً بمرشحين بإسم وبرنامج الحزب في ٥٦ دائرة بالمحافظات التالية :-

عدن	تعز	لحج	إب	ابين	البيضاء	شبوة	حضرموت	المهرة	الحديدة	ذمار	صنعاء	مارب	الاجمالي
٨	٦	٨	٢	٧	٢	٥	١١	٢	١	١	١	١	٥٦

ومن بين المرشحين الفائزين بصفة مستقلين ، ووفقاً للبلاغ الذي صدر عن اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي ، فان ١٢ عضواً من المستقلين الفائزين ينتمون تنظيمياً وواقعياً للحزب الإشتراكي وكانوا هم مرشحي الإشتراكي في تلك الدوائر«٧» ، وبالفعل لم يكن للإشتراكي مرشحين بإسمه في تلك الدوائر ، وقد أتضح صواب الإنتماء الإشتراكي لعشرة منهم انضموا فعلاً إلى كتلة الإشتراكي بمجلس النواب ، وقد فازوا بدوائر في المحافظات التالية :-

المحافظة	في محافظة عدن ٢	في محافظة لحج ٣	في محافظة حضرموت٤	الاجمالي
الدوائر	٢٠و٢٦و٢٧	٧٤و٧٦و٧٧	١٤٨و١٥٢و١٥٨و١٥٠	١٠

بينما ٢ من الذين تضمنهم بلاغ الحزب الإشتراكي كانا متعاطفين وليسا منتمين ولم ينضما إلى كتلة الإشتراكي ، بل ان احدهما انضم إلى كتلة المؤتمر (محمد لطف السامعي -

٧- بلاغ اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي في ١٩٩٣/٦/٢١م.

٧١ تعز) وحافظ الثاني على صفته كمستقل (طاهر علي سيف - ٤٣ تعز) ومؤدى ذلك ان النتيجة الواقعية للحزب الإشتراكي هي الفوز في ٦٦ دائرة إنتخابية منها ٥٦ بإسم الإشتراكي وعشر بصفة مستقلين ينتمون إلى الحزب الإشتراكي ، وفيما يلي أسماء الفائزين من الحزب الإشتراكي :-

محافظة عدن (٨)		محافظة لحج (٨)		تابع محافظة ابين (٧)		تابع محافظة حضرموت (١١)	
الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة	الاسم	الدائرة
محمد علي محمد عمايه	١٩	مهدي عبدالله سعيد	٧٢	حسين الصديق احمد	١٢٩	محمد علي باشماخ	١٥٩
قاسم عبدالرب	٢١	عبده محمد هزاع	٧٥	محافظة البيضاء (٣)		جمعان سالمين بارباع	١٦٠
عثمان عبدالجبار راشد	٢٢	محمد عثمان محسن حسين	٧٨	عمر عبدربه الفروي	١٣٣	حيدر ابوبكر العطاس	١٦١
عبدالله علي صالح خوباني	٢٣	محمد احمد سلمان	٨٠	جمال مسعد احمد	١٣٦	سالم احمد الخنبشي	١٦٢
خوله احمد شرف	٢٤	عبدالله علي قاسم الربوي	٨١	احمد علي السلامي	١٤٠	ناصر سالم سليمان	١٦٣
انيس حسن يحيى	٢٥	محمد غالب احمد	٨٢	محافظة شبوة (٥)		محافظة المهرة (٢)	
عبدالله صالح المسيبلي	٢٨	شعفل عمر	٨٣	محمد علي بامسلم	١٤١	علي سالم باكريت	١٦٤
سالم داهق مبارك	٢٩	محمد ناجي سعيد علي	٨٤	د.سالم علي الباني	١٤٢	محمد سالم بادينار	١٦٥
محافظة تعز (٦)		محافظة إب (٢)		صالح علي مبارك مليوي	١٤٣	محافظة الحديدة (١)	
		احمد علي الشهاري	٨٩	صالح نصر نصران	١٤٤	د.احمد علي سلطان	١٨٩
ياسين النجاشي	٤٥	يحيى منصور ابو اصبع	٩٠	احمد سالم يسلم خيران	١٤٥	محافظة ذمار (١)	
احمد قائد صويلح	٤٧	محافظة ابين (٧)		محافظة حضرموت (١١)			
عبدالرحمن ابو عوف	٥٥	علي صالح عباد (مقبل)	١٢٢	محمد عمر كرامه	١٤٩	ناصر علي سنان الكلبي	٢١٧
سلطان سعيد الصريمي	٦٤	زيد احمد محمد سليمان	١٢٤	عمر احمد سالم جبران	١٥١	محافظة صنعاء (١)	
د.احمد علي مقبل	٦٥	محمود حسين سبعه	١٢٥	سالم محمد جبران	١٥٢	محمد صالح الشهواني	٢٢٤
عبدالعزيز منصور الزبير	٦٨	محمد علي القيرحي	١٢٦	احمد عبيد بن دغر	١٥٤	محافظة مأرب (١)	
		احمد محمد عمر اليال	١٢٧	د.محمود سعيد مدحي	١٥٥		
		سالم عمر المسيبلي	١٢٨	محمد حسين العيدروس	١٥٦	عبدالله احمد مجيديع	٢٠١

وذلك بالاضافة إلى المستقلين المنتمين إلى الحزب الإشتراكي والذين انضموا إلى كتلة الإشتراكي البرلمانية وهم كل من :-

محافظة عـــدن (٢)		محافظة لحج (٢)		محافظة حضرموت (٤)	
				الاســم	الدائرة
الاســم	الدائرة	الاســم	الدائرة	منى سالم باشراحيل	١٤٨
زكي خليفه	٢٠	زيد احمد محمد طه	٧٤	سالم الجوهي	١٥٠
محمد سعيد مقبل	٢٦	صالح ناجي حربي	٧٦	مسلم مبخوت المنهالي	١٥٢
احمد ناصر فضل	٢٧	علي منصر محمد مقبل	٧٧	احمد سعيد الحمدي	١٥٨

وقام الحزب الإشتراكي بدعم مرشحين مستقلين متعاطفين مع الحزب الإشتراكي او من الشخصيات الإجتماعية في مواجهة مرشحي المؤتمر أو الإصلاح ، وقد فاز (١٣) من أولئك المستقلين وهم كل من الاخوة : طاهر علي سيف (الدائرة ٤٣) منصور علي سيف (الدائرة ٤٨ تعز) - عبدالحبيب سالم مقبل (الدائرة ٣٥ تعز) علي إبراهيم حاميم (الدائرة ٤١ تعز) عبدالرحمن نعمان (الدائرة ٦٣ تعز) عبدالله مهدي عبده (الدائرة ١٧٧ الحديدة) ناصر عرمان (الدائرة ١٣١ البيضاء) وثلاثة من المستقلين الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر وهم : صادق الضباب (٥٤ تعز) ومحمد السامعي (٧١ تعز) ويحي قحطان (٧٩ لحج) واثنين من المستقلين المدعومين أيضاً من الوحدوي الناصري وهم : محمد الربادي (٨٥ إب) وعبدالرحمن الحمدي (٢٣١ صنعاء) بالاضافة إلى المرشح المستقل فيصل بن شملان (١٥٧ حضرموت) وكان مدعوماً من المؤتمر والإشتراكي والإصلاح كشخصية عامة .

كما ان الحزب الإشتراكي لم يتقدم بمرشحين في (١٢) دائرة بهدف دعم مرشحين من أحزاب اخرى هي كل من :-

أ- حزب الحق في الدائرتين ٢٩٤ و ٢٩٦ بمحافظة صعدة ، علماً ان تواجد الإشتراكي بهما ضئيل.

ب- التصحيح الناصري - مجاهد القهالي - في الدائرة (٢٣٢ بمحافظة صنعاء) وكان للاشتراكي فيها تواجد مؤثر .

جـ- لدعم مرشحي المؤتمر في مواجهة الإصلاح في (٩) دوائر منها ٣ دوائر في محافظة تعز (٣٢و ٥٣ و ٧٢) والدائرة (١١٠ - إب) والدائرتان (١٧٢ و ١٩٣ - الحديدة) وقد نجح الإصلاح في تلك الدوائر الست بالرغم من تحالف المؤتمر والإشتراكي ، والدوائر ١٤٧ حضرموت و ٢٤٤ صنعاء و ٢٧١ حجة وقد فاز بها المؤتمر .

وكذلك الدائرة (٢٨١) بمحافظة حجة لصالح مرشح المؤتمر في مواجهة حزب البعث ، وقد فاز بها مرشح المؤتمر .

وتذكر مصادر الإشتراكي أيضاً ان الإشتراكي لم يرشح احداً في (١٠) دوائر اخرى لصالح المؤتمر في مواجهة الإصلاح ، وهي الدوائر ٩٣ و ٩٥ (إب) و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٥ و ١٩٦ (الحديدة) والدائرة (٣٠٠) بمحافظة مأرب ، ولكن تواجد الإشتراكي في تلك الدوائر ضئيل وغير مؤثر وهو السبب الاساسي لعدم ترشيح الإشتراكي في تلك الدوائر كما هو الحال في (٤٠) دائرة اخرى لم يرشح الإشتراكي احداً فيها بسبب انعدام او ضآلة تواجده فيها .

ويتبين من مجمل ما سلف ان العدد الواقعي للمقاعد التي فاز بها الإشتراكي هو (٦٦ مقعداً) وليس (٦٨) اما بالنسبة لعدد الأصوات فقد حصل الإشتراكي بصفة رسمية على ٤١٣٩٨٤ صوتاً ، وحدد بلاغ الحزب الإشتراكي عدد الأصوات التي حصل عليها مستقلون ينتمون إلى الحزب الإشتراكي ومتعاطفون ، صوت لهم الإشتراكي، حيث بلغ عدد الأصوات ١٦٧٧٢٥ صوتاً ، وبذلك تكون النتيجة الواقعية للحزب الإشتراكي كما يلي:-

نتيجة الحزب الاشتراكي	رسمياً	النسبة	واقعياً	النسبة
عدد المقاعد	٥٦	١٩٪	٦٦	٢٢٪
عدد الاصوات	٤١٣٩٨٤	١٨,٥٪	٥٨١٧٠٩	٢٦٪

ومؤدى ذلك ان الحزب الإشتراكي جاء في المرتبة الثانية ، ليس في عدد الأصوات فحسب ، وانما في العدد الواقعي للمقاعد النيابية التي فاز بها ، كما ان من المستقلين المتعاطفين الذين قام الإشتراكي بدعمهم وفازوا في الإنتخابات عدد (١١) عضواً ، ومرشحي التصحيح وحزب الحق الفائزين وعددهم (٣) كان للاشتراكي فيهم نصيب .

ثالثاً : التجمع اليمني للإصلاح:

لقد فاز الإصلاح بمرشحين بإسم الإصلاح في ٦٢ دائرة ثم فاز في الإنتخابات التكميلية للدائرة (١٩٢) التي كانت مؤجلة ، وبذلك يبلغ عدد النتائج الرسمية للإصلاح (٦٣) مقعداً فاز بها في المحافظات التالية "–

العاصمة	تعز	إب	البيضاء	الحديدة	ذمار	صنعاء	حجة	صعدة	الجوف	مأرب	الاجمالي
٥	١٨	١٣	٢	٦	٧	٦	٣	١	١	١	٦٣

كما فاز بصفة مستقلين أعضاء ينتمون إلى الإصلاح وانضموا إلى كتلة الإصلاح وذلك في الدوائر التالية :–

المحافظة	امانة العاصمة	إب	حجة	الاجمالي
الدائرة	٢	١	١	٤

وقد اسلفنا تبيين ان المؤتمر الشعبي قام بدعم مرشحي الإصلاح في ٩ دوائر من بينها ٧ دوائر فاز بها الإصلاح ، هي الدوائر ارقام ٤ و ١٠ - العاصمة - ٥٦ تعز - ٢٢٧ و ٢٤٨ صنعاء - والدائرة ٢٨٠ حجة و ٢٨٨ صعدة .

بينما قام الإصلاح بدعم مرشحي المؤتمر في ١٥ دائرة من بينها ١٠ دوائر فاز بها المؤتمر ، هي الدوائر ارقام ٤٤ و ٦٦ و ٦٢ و ٦٧ بمحافظة تعز (٢ في مواجهة الإشتراكي و ٢ في مواجهة الوحدوي الناصري والإشتراكي) والدوائر ارقام (٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٨١ و ٢٨٧ حجة في مواجهة حزب البعث) والدائرتان ٢٨٩ صعدة و ٢٩٩ مارب ، بالاضافة إلى ٥ دوائر لم ينجح فيها المؤتمر هي الدوائر ٥٤ و ٦٣ تعز (فاز بها المرشحان المستقلان : الضباب وعبدالرحمن نعمان) و ٣٠١ مأرب فاز بها الإشتراكي و ٢٩٤ و ٢٩٦ صعدة فاز بها حزب الحق.

كما ساهم الإصلاح بدعم المرشح المستقل الفائز صادق عبدالله الأحمر (٢٢٥ صنعاء) وفيصل بن شملان (١٥٧) مرشحي المؤتمر.

وفيما يلي أسماء الفائزين من الإصلاح وعددهم ٦٣ بالاضافة إلى ٤ بصفة مستقلين ينتمون إلى الإصلاح وانضموا إلى كتلة الإصلاح البرلمانية بحيث بلغ عددهم ٦٧ عضواً فازوا في المحافظات والدوائر التالية :-

امانة العاصمة (٧)		محافظة إب (١٤)		تابع محافظة ذمــــار (٧)	
الاســـــم	الدائرة	الاســـــم	الدائرة	الاســـــم	الدائرة
يحيى يحيى الشبامي	٤	عبدالرحمن يحيى الجبري	٨٧	حسين مطهر العنسي	٢٠١
عبدالله علي صعتر	٦	علي احمد الورافي	٩١	احمد عبدالرحيم السليماني	٢٠٤
عباس علي المؤيد	١٠	عبدالله شرف الحميدي	١٠٢	صالح عبدالله الضبياني	٢٠٦
عبدالرحمن يحيى العماد	١٢	عباس احمد النهاري	١٠٦	حسن حسين عكروت	٢٠٧
حسن محمد الاهدل	١٥	احمد يحيى الحاج	١٠٩	عبدالوهاب هلال الكبودي	٢١٦
عبدالغني الرماح	١٧	محمد حمود الزهري	١١٠	محمد الحاج الصالحي	٢١٨
محمد الصادق مغلس	مستقل ١٨	عبدالوهاب الكبسي	١١٤	محافظة صنعاء (٦)	
محافظة تعز (١٨)		محمد مسعد الفرح	١١٧	عبدالله حسين الاحمر	٢٢٧
محمد يحيى مطهر	٢٢	عبدالرحمن عويدين	١١٥	احمد قائد الدوحمي	٢٢٦
عبدالله سنان الجلال	٢٠	محمد حسين طاهر	١١٦	حزام عبدالله الصعر	٢٢٢
عبدالرحمن قحطان اسماعيل	٢١	د.محمد احمد افندي	١١٩	علي علي القصيع	٢٤٥
عبدالله سيف الحيدري	٢٤	علي احمد حمود الشامي	١٢٠	عبدالله عزي النوفاني	٢٤٨
عبدالله علي سرحان	٣٦	د.عبدالله علي المقالح	١٢١	حميد عبدالله العذري	٢٤٩
عبدالله فرحان الحميدي	٣٧	محمد علي البعداني	مستقل٨٦	محافظة حجة (٤)	
احمد علي حيدر	٣٩	محافظة البيضاء (٢)		عبدالكريم محمد الاسلمي	٢٧٢
احمد صالح الفقية	٤٠	احمد عبدالولي الطشي	١٢٨	عبدالرزاق محمد قطران	٢٧٨
احمد حمود مفلح	٤٢	محمد ناجي علاو	١٢٩	حميد عبدالله الاحمر	٢٨٠
احمد حمود طاهر حسن	٤٦	محافظة الحديدة (٦)		يحيى محمد الخياري	مستقل٢٧٩
عبدالولي هزاع العامري	٥٣	محمد ابكر هجام	١٧٢	محافظة صعدة (١)	
نائف محمد منصور	٥٦	منصور علي واصل	١٨٥	قائد شويط	٢٨٨
عبدالحميد محمد فرحان	٥٧	محمد قاسم قزعه	١٩٣	محافظة الجوف (١)	
منتظر محمد المخلافي	٥٨	محمد علي عجلان	١٩٤	امين علي العكيمي	٢٩٨
يحيى محمد الاهدل	٦٠	احمد علي بويرك	١٩٩	محافظة مارب (١)	
علي محمد الوافي	٦١	علي صغير شامي	١٩٢	جعبل طعيمان	٢٠٠
عبدالودود شرف البريهي	٧٠	محافظة ذمار (٧)		الاجمالي	٦٧
قاسم مقبل الزيدي	٧٢	علي ناصر السنامي	٢٠٠		

وقد تم تقدير الأصوات التي حصل عليها مستقلون ينتمون إلى الإصلاح بحوالي خمسين الف صوت ، وبذلك تكون نتيجة التجمع اليمني للإصلاح كما يلي :-

نتيجة الاصلاح	رسمياً	النسبة	واقعياً	النسبة
عدد المقاعد	٦٣	٢١٪	٦٦	٢١,٥٪
عدد الاصوات	٣٨٢٥٤٥	١٧,١٣٪	٤٨٢٥٤٥	٢١٪

رابعاً : حزب البعث العربي الاشتراكي:

فاز حزب البعث العربي الإشتراكي (المرتبط بالقيادة القومية لحزب البعث في العراق) بسبع دوائر ومقاعد نيابية (من بينها دائرتان بدعم المؤتمر هما الدائرة ٥٢ تعز والدائرة ٩ صنعاء) وخمس دوائر في مواجهة مرشحين من المؤتمر ، وبالرغم من ان فوز البعث بسبعة مقاعد نيابية نتيجة ليست سيئة وان ترتيبه كان الرابع من بين الأحزاب التي خاضت الإنتخابات ، فقد كانت النتيجة صدمة عنيفة لحزب البعث الذي خاض الإنتخابات في (١٥٦) دائرة وكان يؤمل الفوز فيما لايقل عن ٥٠ دائرة ، وقد ادت مضاعفات النتيجة إلى انقسامات واتهامات حادة بين قيادات حزب البعث ، مهدت لانقسامه فيما بعد إلى حزبين .

وفيما يلي أسماء الفائزين من حزب البعث العربي الإشتراكي آنذاك :-

م	المحافظة	الدائرة	الاسم
١	تعز	٥٢	د.عبدالوهاب محمود
٢	البيضاء	١٢٨	الشيخ علي احمد ناصر الذهب
٣	صنعاء	٢٢٩	الشيخ جبران مجاهد ابو شوارب
٤	صنعاء	٢٥٢	محمد عبدالله الكبسي
٥	صنعاء	٢٥٥	محمد عبدالله الشريف
٦	حجة	٢٦٥	عبدالرحمن محمد حميد
٧	حجة	٢٦٨	محمد مشلي زيد الرضي

وبلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الـ (١٥٦) من حزب البعث ٨٠٣٦٢ صوتاً (نسبة ٣,٦ ٪ من مجموع الأصوات) .

خامساً : التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

جاء التنظيم الوحدوي الناصري في الترتيب الخامس من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب التي خاضت الإنتخابات ، فقد حصل على (٥٢٣٠٣ اصوات) بصفة رسمية ، بينما حصل مرشحون بصفة مستقلين ينتمون إلى التنظيم او قام التنظيم بدعمهم على ما يقارب (٢٠٠٠٠ صوت) وفقاً لبيانات الوحدوي الناصري .

وقد فاز التنظيم الوحدوي الناصري بدائرة واحدة هي :-

م	المحافظة	الدائرة	إسم الفائز
١	تعز	٦٩	سلطان حزام شمسان العتواني

وحصل مرشحو التنظيم على اصوات عالية في عدة دوائر من بينها دوائر كانت نتائج الأحزاب فيها كما يلي:-

المديرية	الدائرة	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	الإشتراكي	الوحدوي الناصري	حزب البعث
تعز	٢٠	أحمد الطيب (١١١٨)	عبدالله الجلال (٢١٥٥)	علي المقلحي (٢٤١٦)	عبدالعزيز سلطان (١٤٢٧)	ثابت نعمان (١٠٢)
العاصمة	١٦	حميد المطري (٢٦٩٢)	عبدالرحمن العماد (٢٥٩٦)	حمود عبدالحميد (٢٢٢٧)	د.محمد الكمالي (١٤٤٧)	—
المقاطرة	٤٥	—	—	ياسين النجاشي (٤٤١١)	عبدالمجيد ياسين (١٧٧١)	صلاح الأسودي (٣٦)
السلام	٣٧	حمود الصوفي (٥٩٨)	عبدالله فرحان (٤١٧٥)	قائد سيف (٤٠٤٧)	حمود الطيار (٢٥٠٤)	بجاش الحيدري (٥٨)
شرعب	٥٨	محمد سرحان (٧٠٢)	منتظر الخلافي (٢٠٠٠)	عثمان سعيد (٥٧٤)	عبدالواحد الخلافي (١٢٨٧)	مدهش ناجي (٩٨٩)
جبل حبشي	٦٢	سلطان مهيوب (٢٨٠١)	—	محمد الشلبي (١٤٦٠)	محمد البكاري (١٥٠٢)	—
المواسط	٦٧	سلطان البركاني (٤٩٢٥)	—	محمد فارع (٢٤٠٩)	عبدالرقيب الشولي (٢٨٥٧)	—
شرعة	٥٢	—	عبدالمجيد علي محمد (٤)	أحمد عبدالرحمن (٥٤١٠)	إبراهيم سعيد (٢٢٠٨)	عبدالوهاب محمود (٦٤٤٢)

وقد فاز من المرشحين المستقلين الذين كانوا ينتمون إلى التنظيم الوحدوي الناصري - سابقاً - كل من الأستاذ محمد الربادي (الدائرة ٨٥ - اب) وكان مسنوداً من التنظيم واحتفظ بعد الفوز بصفته (مستقل) وكذلك عبدالرحمن الحمدي (الدائرة ٢٣١ - صنعاء) وكان متعاطفاً وليس ملتزماً ، والاخ سيف علي العماري وقد ترشح بصفة مستقل وفاز على مرشح المؤتمر في الدائرة (٩٤ - اب) ثم انضم إلى كتلة المؤتمر ، وكذلك الاخ أحمد النزيلي في الدائرة (٩٨ -إب).

سادساً : حزب الحق:

جاء حزب الحق في الترتيب السادس من حيث عدد الأصوات بحصول كافة مرشحيه على ١٨٦٥٩ صوتاً (٨, ٠٪) ولكنه حصل على مقعدين حيث فاز بالدائرتين :-

٢٩٤	صعدة	حسين بدر الدين الحوثي
٢٩٦	صعدة	عبدالله عيظه الرزامي

سابعاً : تنظيم التصحيح الشعبي الناصري

جاء في الترتيب السابع من حيث عدد الأصوات بحصول مرشحيه على ٦١٩١ صوتاً (٣, ٠٪) وحصل على مقعد بفوزه بالدائرة :-

٢٢٣	صنعاء	العقيد مجاهد القهالي

ثامناً: الحزب الديمقراطي الناصري

جاء في الترتيب الثامن بحصول كافة مرشحيه على ٤٥٧٦ صوتاً (٢, ٠٪) وفوزه بمقعد واحد عن الدائرة :-

٥٩	تعز	عبده محمد الجندي

تاسعاً: كتلة المستقلين:

وهم الذين فازوا بصفة مستقلين ولم ينضموا إلى أي من الكتل الثلاث (المؤتمر – الإشتراكي – الإصلاح) آنذاك وعددهم ١٣ عضواً هم كل من الاخوة :-

م	الدائرة	المحافظة	الاسم
١	٣٥	تعز	عبدالحبيب سالم مقبل
٢	٤١	تعز	علي ابراهيم حاميم
٣	٤٣	تعز	طاهر علي سيف
٤	٤٨	تعز	منصور احمد سيف
٥	٦٣	تعز	عبدالرحمن محمد نعمان
٦	٨٥	إب	محمد علي الربادي
٧	١٢١	البيضاء	ناصر عرمان
٨	١٥٧	حضرموت	فيصل بن شملان
٩	١٧٧	الحديدة	عبدالله مهدي عبده
١٠	٢٢٥	صنعاء	صادق عبدالله حسين الاحمر
١١	٢٢١	صنعاء	عبدالرحمن محمد الحمدي
١٢	٢٥٠	صنعاء	محمد علي ابو لحوم
١٣	١٨٣	الحديدة	عادل عبده علي اهيف

الأصوات على مستوى المحافظات:

إن الأساس في نتائج الإنتخابات هو عدد المقاعد وعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب بصفة رسمية – أي بمرشحين بإسم الحزب وبرنامج الحزب – وقد تقدم تبيين عدد المقاعد النيابية التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي على مستوى كل محافظة .

وبنفس القدر – بل وأكثر – تكتسب الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو تنظيم سياسي على مستوى الجمهورية وعلى مستوى كل محافظة في إنتخابات ١٩٩٣م لدلالتها على حجم ومدى تواجد وتاثير كل حزب أو تنظيم سياسي ، ومما يضاعف أهمية تلك النتائج إن عدداً من الأحزاب والتنظيمات لم تشارك في إنتخابات ١٩٩٧م ولذلك فان نتائجها في عام ١٩٩٣م يمكن ان تعطينا مؤشراً عن مدى حجمها وتواجدها في الساحة«٨» مع مراعاة ما شهدته الساحة من تغيير في موازين القوى السياسية بعد فتنة صيف ١٩٩٤م .

ويبين الجدول التالي عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي على مستوى كل محافظة وعلى مستوى الجمهورية في إنتخابات ١٩٩٣م.

٨- الاحزاب التي قاطعت ولم تشارك في إنتخابات ١٩٩٧م النيابية هي كل من:-
- الحزب الاشتراكي اليمني.
- إتحاد القوى الشعبية.
- التجمع الوحدوي اليمني.
- رابطة أبناء اليمن (رأي).

جدول بعدد اصوات الناخبين التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي والمستقلون على مستوى كل محافظة وعلى مستوى الجمهورية في انتخابات ٢٧ابريل ١٩٩٣م النيابية:

المحافظة	عدد اصوات الناخبين الصحيحة	مرشحون مستقلون	عدد الذين صوتوا لمرشحي الاحزاب	المؤتمر الشعبي	الحزب الاشتراكي	الاصلاح	حزب البعث	التنظيم الوحدوي الناصري	حزب الحق	الرابطه (رأي)	تصحيح ناصري	ديمقراطي ناصري	الجبهة الوطنية	القوى الشعبية	التجمع الوحدوي	جبهة التحرير	التنظيم السبتمبري	التنظيم الشعبي (ح.ت)	القومي الاجتماعي	الديمقراطي الثوري	الحركة الديمقراطية	منظمة حزب البعث	الرابطة قيادة شرعية	التلاحم الوطني	الجبهة الديمقراطية
أمانة العاصمة	١٦١٧٢٢	٢٠٠٤٥	١٣١٦٨٧	٦١٨٩٢	٢٤٢٦٠	٢٦٧٦٢	١٦٩٨	٣٦٩٢	٢٠٨٥	٨٦٥	١٦٥	١٢	-	١٢٤	٢٢	١٥	٥٠٤	٢١	١٦	-	-	-	٨	١٦	-
عدن	١١١٤١٣٣٦	٤٥٣٢٧	٦٦٠٧٦	٧١٨٣	٤٧٦٧٩	٦٤٠١	٥٠٨	٧٦٨	-	٥٢٤	١٥٠	٢٥١	-	-	١٣٥٢	٩٦٢	-	١٢٧	-	-	٧١	-	-	-	-
تعز	١٠٦٢	٨١٧٨٧	٢٧٩٤٧٥	٨١٥٠٠	٧٠٧١٠	٧٤٠١٧	١٤٥٥٦	٣٤١١٨	٦١	٢٢٨	٧٨	٢٨٩٨	٣٨	-	-	٤٤	-	-	٢٧	-	-	-	-	-	-
لحج	١٠٠٣٨٤	٣٧٤٨٠	٦٣٩٠٤	٣٩٥٩	٥٤٤٨٠	١٤٣٤	٢٣٩	١٥١٨	-	٦٢٩	-	-	-	-	-	٥٤٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إب	٢٧٥٣٤٦	٧٩٧٤٥	١٩٥٦٠١	٨٩٠٥٥	٣٦٣٨٦	٥٨٨١٠	٥٥٢٣	١٩٤٨	٢١٢	٢٢٠٩	١٠٨	٣٦	٩٣	-	٥٨	-	-	-	٦٣	-	-	-	-	-	-
ابين	٦٨٨٧٦	١٢١٥٢	٥٥٧٢٤	١٣٢٨٠	٣٧٥٠٤	٢١٦٤	-	١١٢٩	-	٣٤٩	-	-	-	٥٥	١٨٢	٢٧	-	-	-	-	-	٣٤	-	-	-
البيضاء	٥٩٣٤٣	١٤٠٥٨	٤٥١٨٥	١٤٦٥٩	١٢٥٧١	١٠٨٣٦	٢٨٨١	١٣٩٩	٤٢٣	٢٧٠	-	٢	٨٤١	٨٣	٢٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شبوه	٤١٧٢٢	٩٣٦٩	٣٢٣٥٣	٨٧٣٨	١٨٣٩٨	٢٢٠٦	٢٩١	-	-	٢٦٣٦	-	-	-	٨٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حضرموت	١٣٦٣٦٨	٤٣٩٩٧	٩٢٣٧١	٣٠٤٣٣	٤٥٦٠٥	٢٢٩٣٠	٣٤٢	٤٨	١٢	٢٧٨٨	-	-	-	-	-	١١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المهرة	١٠٩٣٦	١٧٨٧	٩١٣٩	٢٣٦٥	٦٨٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحديدة	٣٥٧٣٦٤	٨٠١٨٧	٢٧٧١٧٧	١٠٧٩٧٩	١٢٢٢٤	٤٢٦٥٢	٦٠٥٨	٥٨٩١	٢٩	٣٢١	٢٢٤	٦	٧٣٢	٣١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمار	١٢١٤٩٧	٢٦٣٠٢	٩٥١٩٤	٤٢٥٩٨	١٥٨٠١	٢٩٥٦٢	٤٠٣٩	٤٨٣	٦٦٤	٦١٤	١٥٨	٢٠٥	٧٠٥	٣٦٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صنعاء	٢٣٢٩٣٦	٦٤٥٧٠	١٦٨٣٦٦	٨٢٤٦٠	١٢٣١٠	٤٥٤٢٢	١٧٠٦٣	١٦٠٠	١٤٤٥	٣٦٨	٥٢٣٤	-	١٢٢٩	١١٨٥	-	-	-	-	١٨	٧٨	-	-	-	-	١٥
المحويت	٥١٥٠٠	١٧٩٩٠	٣٣٥١٠	٢١٦١٢	١٠٥٤	٧٧٥١	٢٩٢١	-	٣٢	٦٨	٥٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حجة	١٤٢٤٢٣	٢٧٦٢٥	١١٤٧٩٨	٥٣١٥٨	٩٩١٥	٣٠٨١٥	١٦٤٨٨	٢٥٠	٤١٥	٢٣١١	٢١	٧٦	٨٩	٢٦٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢	-	-
صعدة	٥٣٦٢٦	١١٤٤٨	٤٢١٧٨	١٧٧١٦	٢٥٤٦	٤٥٧٧	٤٩٢٧	٨٠	١٢٢٨٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجوف	١١٤٠٩	٢٨٩٠	٨٥١٩	٣٦٨٩	١٩٤٠	٢٦٦٠	٢٦٦	٧٤	٧٨٨	٤٦	-	-	٥٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مأرب	١٠٨٥٥	٨٤٣١	١٦٤٢٤	٩٣٤٧	٣٢١٧	١٦٠٤	١٤٩٢	٢٠٥	-	-	-	-	-	٤٥٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجمالي	٢٢٣٢٥٧٢	٦٠٦٢٠١	١٦٢٢٧٧٢	٦٤٠٥٢٣	٤١٣٩٨٤	٣٨٢٥٤٥	٨٠٣٦٢	٥٢٢٠٣	١٨٦٥٩	١٦١٥٥	٦١٩١	٤٥٧٦	٢٧٩٣	٣٦٦٢	١٨٥٥	١٧٠٦	٥٣٢	١٤٨	١٢٤	٧٨	٧١	٣٤	٣٠	١٦	١٥
		%٢٧	%٧٣	%٢٨	%١٨	%١٦,٨	%٣,٥	%٢,٣	%٠,٨	%٠,٧	%٠,٣	%٠,٢	%٠,٢	%٠,٢	%٠,٠٨		%٠,٠٢	%٠,٠٠٧	%٠,٠٠٥	%٠,٠٠٣	%٠,٠٠٣	%٠,٠٠١	%٠,٠٠١	%٠,٠٠٠٧	%٠,٠٠٠٦

معالم ما بعد إنتخابات ١٩٩٣م النيابية:

بإجراء ونجاح إنتخابات ٩٣م النيابية وإكتمال إعلان نتائجها في أوائل مايو ١٩٩٣م انتهت الفترة الإنتقالية التي تحمل فيها المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي مسئولية حكم البلاد وقيادة كافة مؤسسات الدولة ، وبدأت فترة تستمد شرعيتها وتشكيلاتها من الدستور ونتائج الإنتخابات التي لا بد أن يشهد الواقع السياسي تغييرات على ضوئها من جهة ، وعلى ضوء تجربة الفترة الإنتقالية من جهة أخرى ، فكان من أبرز معالم التطورات والتغييرات السياسية بعد الإنتخابات ما يلي :-

إنتخاب الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً لمجلس النواب:

عقد مجلس النواب المنتخب جلسته الأولى في ١٥ مايو ١٩٩٣م حيث تم إنتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لمجلس النواب ، ليس لأنه رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح فحسب وإنما أيضاً لمكانته السياسية والشعبية الكبيرة منذ شروق فجر الثورة والجمهورية التي كان الشيخ عبدالله الأحمر من أبرز الذين دافعوا عنها وما رضوا عنها بديلاً وكذلك خبرته البرلمانية منذ رئاسته للمجلس الوطني ثم مجلس الشورى الأول الذي تم إنتخابه رئيساً له في ٢٦ /فبراير/ ١٩٧١م إلى أن قدم استقالته في ١٣ يونيو ١٩٧٤م ثم عضويته لمجلس الشعب التأسيسي (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) وعضويته للمجلس الإستشاري (٨ مايو ١٩٧٩ - ٢١ مايو ١٩٩٠م) وعضويته للمجلس الإستشاري الذي تم تشكيله بعد الوحدة (٢٤ مايو ١٩٩٠- إبريل ١٩٩٣م) وقد كان هناك توافق بين قيادات المؤتمر والحزب الإشتراكي على إنه أجدر من يتولى رئاسة مجلس النواب يوم إجراء إنتخابات هيئة رئاسة مجلس النواب«٩» ، فتم إنتخابه رئيساً للمجلس في ١٥ مايو ١٩٩٣م لفترة مجلس النواب (١٩٩٣-١٩٩٧م) ، كما تم إنتخاب ثلاثة أعضاء لهيئة رئاسة مجلس النواب هم كل من الأخوة علي صالح عباد (مقبل) - إشتراكي - ومحمد الخادم الوجيه (مؤتمر) - ود. عبدالوهاب محمود (بعث) .

الحكومة الثانية للجمهورية اليمنية (حكومة الإئتلاف الثلاثي):

تمشياً مع مقتضيات إنتهاء الفترة الإنتقالية وإكتمال الإنتخابات النيابية ، قدمت الحكومة الأولى للجمهورية اليمنية برئاسة حيدر العطاس إستقالتها إلى الرئيس علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة«١٠» .

٩- صادف وجودي ذلك اليوم في دار الرئاسة ولاحظت التأييد الشديد من الرئيس علي عبدالله صالح لاحد قادة الحزب الاشتراكي بالالتزام بانتخاب الشيخ عبدالله الاحمر رئيساً لمجلس النواب بموجب الاتفاق.

١٠- وذلك قبل يوم ٢٢ مايو حيث إلتقيت الرئيس يوم ٢٢مايو ٩٣م وكان يوماً رائعاً لان البلاد بدون حكومة كما قال مازحاً!

وبما أن نتائج الإنتخابات النيابية قد أسفرت عن عدم فوز أي حزب بالاغلبية - من جهة - وتقارب عدد المقاعد التي فاز بها كل من الإشتراكي والإصلاح - من جهة أخرى - فان مسألة الإئتلاف بين المؤتمر والإشتراكي - فقط - لم تعد واردة ، وأسفرت لقاءات بين قيادات الأحزاب الثلاثة عن التوصل إلى إئتلاف ثلاثي وتوقيع (وثيقة الإئتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح) والتي وقعها عن المؤتمر الرئيس علي عبدالله صالح أمين عام المؤتمر الشعبي وعن الحزب الإشتراكي الأمين العام علي سالم البيض وعن الإصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وتم إعلانها في يونيو ٩٣م .

وقد تشكلت حكومة الائتلاف الثلاثي - في مايو ١٩٩٣م - برئاسة حيدر العطاس ، وضمت الحكومة (١٤) عضواً من المؤتمر و (١٠) من الإشتراكي و (٦) من الإصلاح.

أ- أعضاء الحكومة من المؤتمر الشعبي:

د.حسن محمد مكي	النائب الاول لرئيس الوزراء	من يونيو ٩٣م الى ان تعرض لمحاولة اغتيال في ٩٤/٣م.
د.محمد سعيد العطار	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة	اصبح قائماً باعمال رئيس الوزراء من ٩٤/٥/٨م
محمد علي هيثم	وزير التأمينات والشئون الاجتماعية	توفي يوم ٩٣/٧/٩م وتم تعيين محمد البطاني
صادق امين ابو راس	وزير الزراعة	كان وزيراً للزراعة في الحكومة الاولى ايضاً
د.عبدالكريم الارياني	وزير التخطيط والتنمية	كان وزيراً للخارجية في الحكومة الاولى وكان فرج بن غانم وزيراً للتخطيط
يحيى محمد المتوكل	وزير الداخلية	بدلاً عن غالب القمش الذي استمر رئيساً للأمن السياسي
يحيى حسين العرشي	وزير الخدمة المدنية	كان وزيراً لشئون مجلس الوزراء في الحكومة الاولى واصبح وزيراً للخدمة المدنية بدلاً عن محمد الخادم الوجيه
حسن احمد اللوزي	وزير الاعلام	كان وزيراً للثقافة واصبح وزيراً للاعلام بدلاً عن جرهوم
محمد احمد الكباب	وزير الشباب والرياضه	نفس منصبه في الحكومة الاولى
علوي صالح السلامي	وزير المالية	نفس منصبه في الحكومة الاولى
احمد محمد الآنسي	وزير المواصلات	نفس منصبه في الحكومة الاولى
محمد سالم باسندوه	وزير الخارجية	بدلاً عن د.عبدالكريم الارياني في الحكومة الاولى
د.ابوبكر القربي	وزير التربية والتعليم	بدلاً عن محمد الجائفي في الحكومة الاولى
عبدالله غانم	وزير العدل	بدلاً عن عبدالواسع سلام (اشتراكي) في الحكومة الاولى

يمكن ملاحظة أن عدد الوزراء من المؤتمر في الحكومة الأولى كان (٢٠) وقد انخفض هنا لأن قوام الحكومة انخفض من (٣٩) في الحكومة الأولى إلى (٣٠) لأن بعض الحقائب في الحكومة الأولى لم تكن لها حاجة حقيقية وألغيت ، كما يمكن ملاحظة أن وزراء المؤتمر في الحكومة الأولى كانوا جميعاً من المحافظات الشمالية بينما ثلاثة من وزراء المؤتمر في هذه الحكومة من المحافظات الجنوبية وكان على رأسهم الأستاذ محمد علي هيثم الذي كان عضو مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء في عدن (عام ٦٩-١٩٧١م) كما كان من أبرز أعضاء اللجنة

العليا للإنتخابات التي أشرفت على إنتخابات مجلس النواب عام ٩٣م حيث عرفته وعملت معه فكان من اصدق الرجال واوفى الرجال وانبل الرجال إلى أن توفى يوم ٩٣/٧/٩م تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه .

ب- أعضاء الحكومة الثانية من الحزب الإشتراكي:

حيدر العطاس	رئيس الوزراء	نفس منصبه السابق
محمد حيدره مسدوس	نائب رئيس الوزراء	نفس منصبه السابق
جار الله عمر	وزير الثقافة	كان عضو المجلس الإستشاري وعضو اللجنة العليا للإنتخابات
محمد سعد عبدالله	وزير الإسكان	كان وزير الإدارة المحلية وعضو اللجنة العليا للإنتخابات
أحمد علي السلامي	وزير الكهرباء والمياه	بدلاً عن عبدالوهاب محمود
فضل محسن	وزير الثروة السمكية	كان وزير التموين والتجارة
هيثم قاسم	وزير الدفاع	نفس منصبه في الحكومة الأولى
صالح بن حسينون	وزير النفط	نفس منصبه في الحكومة الأولى
صالح عبيد أحمد	وزير النقل	كان نائب رئيس الوزراء

جـ- أعضاء الحكومة من التجمع اليمني للإصلاح:

عبدالوهاب الآنسي	نائب رئيس الوزراء
محمد حسن دماج	وزير الإدارة المحلية
عبدالسلام خالد	وزير الشئون القانونية ومجلس النواب
عبدالرحمن با فضل	وزير التموين والتجارة
د.نجيب غانم	وزير الصحة
غالب القرشي	وزير الأوقاف

تمديد فترة مجلس رئاسة الجمهورية:

إستناداً إلى المادة (٨٢) من الدستور التي تنص على أن (رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب) فقد كانت المهمة الرئيسية لمجلس النواب المنتخب -(الذي بدأ جلساته في ١٥ مايو ١٩٩٣م)- هي إنتخاب أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية ، بحيث - وكما تنص المادة (٨٣) من الدستور (ينتخب مجلس الرئاسة عقب إنتخابه رئيساً له من بين أعضائه) .

وقد ناقش مجلس النواب موضوع رئاسة الجمهورية بالفعل ، وأقر تمديد فترة مجلس الرئاسة لمدة لا تتجاوز خمسة اشهر (مايو - أكتوبر ١٩٩٣م) وبذلك إستمر (إلى ١٠ أكتوبر ٩٣م) مجلس رئاسة الجمهورية المكون من كل من :-

الفريق علي عبدالله صالح	رئيس مجلس الرئاسة
علي سالم البيض	نائب رئيس مجلس الرئاسة
عبدالعزيز عبدالغني	عضو مجلس الرئاسة
سالم صالح محمد	عضو مجلس الرئاسة
القاضي عبدالكريم العرشي	عضو مجلس الرئاسة

والواقع ان ذلك التمديد لفترة مجلس الرئاسة كان يتصل بمسألة التعديلات الدستورية التي تم إعلان إتفاق المؤتمر والإشتراكي عليها في (وثيقة التنسيق والتحالف) - يوم ١٠ مايو ١٩٩٣م - وتتضمن التعديلات إنتخاب رئيس للجمهورية ونائب للرئيس بدلاً عن مجلس الرئاسة ، وغير ذلك مما تضمنته وثيقة التنسيق ، وكان من المتوقع ان تتم خلال خمسة أشهر بما في ذلك التعديلات الدستورية بحيث يقوم مجلس النواب بإنتخاب رئيس الجمهورية ونائبه ، وكان هناك شبه إجماع على ذلك مما أدى إلى تمديد فترة مجلس الرئاسة.

وثيقة التنسيق والتحالف .. وتطورات فترة التمديد:

منذ شهري يناير وفبراير إلى أوائل مايو ٩٣م جرى بين قيادتي المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي حوار تميز بأكبر قدر من إستشعار المسئولية لتعميق وتوثيق الإئتلاف بينهما وإزالة عوامل الاختلاف وترسيخ دولة الوحدة والإستفادة من تجربة الفترة الإنتقالية وتجاوز سلبياتها ، وقد تتوج الحوار بتوقيع وإعلان (وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني) وقد وقع عليها الأمينان العامان للمؤتمر الشعبي والإشتراكي ، الفريق علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض ، بالعاصمة صنعاء يوم ١٠ مايو ١٩٩٣م وتم إعلانها عبر وسائل الاعلام ، وكان من اهم مضامين الوثيقة:

١- الإتفاق على مبدأ اندماج ووحدة الحزبين (المؤتمر والإشتراكي) في تنظيم سياسي واحد.

٢- الإتفاق على إجراء تعديلات وإصلاحات دستورية واسعة من أبرزها :-

أ- تعديل المواد المتصلة برئاسة الجمهورية بحيث تتمثل رئاسة الجمهورية في (رئيس الجمهورية ونائب للرئيس يتم ترشيحهما من حزب واحد) - على أساس إن المؤتمر والإشتراكي سيندمجان - وينتخبهما مجلس النواب .

ب-أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما (١) مجلس النواب (٢) مجلس شورى يتم

إنتخاب أعضائه وتعيين الثلث . ولكل من المجلسين إختصاصاته ، ويجتمعان بإسم (الجمعية الوطنية) ولها إختصاصاتها ، ويرأس اجتماعات الجمعية الوطنية نائب رئيس الجمهورية.

جـ- النص على الحكم المحلي وإنتخاب المجالس المحلية وتطبيق مبدأ اللامركزية ..الخ .

ومنذ توقيع وإعلان وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحد (في ١٠ مايو ٩٣م) تواصلت العلاقة الإيجابية بين المؤتمر والإشتراكي وتم إنعقاد مجلس النواب وإنتخاب رئاسة مجلس النواب والتمديد لمجلس الرئاسة ، والإتفاق على (الإئتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني بين المؤتمر والإشتراكي والإصلاح) وتشكيل حكومة الائتلاف الثلاثي (مايو ٩٣م) ويمكن القول إن قيادة الإصلاح ابدت إستعداداً للتعامل مع فكرة التعديلات الدستورية من خلال المطالبة بتشكيل لجنة ثلاثية لمناقشة التعديلات الدستورية والإتفاق عليها ، ولكن مسألة إندماج ووحدة المؤتمر والإشتراكي في تنظيم سياسي واحد ، كان لابد ان تثير قلقاً عميقاً في الإصلاح وفي أوساط بعض التنظيمات والقوى السياسية والشخصيات التي لا تحمل وداً للحزب الإشتراكي بالذات .

وفي أواسط يونيو ٩٣م عقدت اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي دورتها الثلاثين التي ناقشت فيها (وثيقة التنسيق التحالفي) وبصفة خاصة مسألة (اندماج المؤتمر والإشتراكي في تنظيم واحد) ومسألة (التعديلات الدستورية) وقد تبنى ودافع كل من علي سالم البيض وحيدر العطاس عن مضامين الوثيقة ومبدأ التوحد مع المؤتمر والتعديلات الدستورية ، وكذلك سالم صالح محمد نسبياً ، بينما عارضت ذلك مجموعة في اللجنة المركزية تمكنت من التأثير على غالبية أعضاء اللجنة المركزية بحيث أقرت اللجنة المركزية ما خلاصته :-

أ- إن الاندماج والتوحد خروج على الديمقراطية والتعددية السياسية وأن الحزب الإشتراكي يجب أن يستمر ، ويكون هناك تنسيق مع المؤتمر ليس إلاَّ .

ب- ان التعديلات الدستورية تستلزم مشاركة ومناقشة واسعة من كافة القوى والشخصيات السياسية والفعاليات الجماهيرية وصولاً إلى إجراء إستفتاء شعبي على التعديلات (وليس عبر مجلس النواب كما ينص الدستور) .

وكانت قرارات الدورة الثلاثين للجنة المركزية التي جسدت ذلك الموقف محل استياء علي سالم البيض ، الذي إستاء أيضاً من إتصالات جرت بعد ذلك بين بعض قادة الإشتراكي وقيادة المؤتمر بإتجاه تشكيل لجنة ثلاثية من المؤتمر والإشتراكي والإصلاح لإعادة مناقشة التعديلات الدستورية التي وقع عليها مع الرئيس علي عبدالله صالح ، فسافر علي سالم البيض من صنعاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعلاج وهو مستاء من مواقف بعض قيادات الحزب والمؤتمر، وكان قد تم تشكيل لجنة ثلاثية لمناقشة التعديلات الدستورية ومثَّل الحزب الإشتراكي الأخ سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب في التوقيع على إتفاق

ثلاثي بشأن التعديلات يتضمن تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه وإلغاء ما يتصل بتكوين مجلس الشورى والجمعية الوطنية وغير ذلك من تعديلات لما تضمنته وثيقة التنسيق والتحالف من تعديلات، وبالرغم من توقيع الإتفاق الثلاثي فإن مناخ الشكوك وعدم الثقة والرواسب بات سائداً.

وفي أغسطس عاد البيض من رحلته العلاجية في أمريكا الى عدن واعتكف في عدن، وبدأت الأزمة السياسية والتصريحات والخطب والإتهامات المتبادلة والحملات في بعض صحف الإشتراكي والمؤتمر، وصولاً الى النقاط الـ(١٨) التي طرحها البيض لحل الأزمة وتبناها الحزب الإشتراكي، وبالرغم من عدم موافقة المؤتمر عليها فإن إحداها وجدت طريقها الى التنفيذ في شهر أكتوبر وهي إقتراح تكوين مجلس رئاسة على أساس ٢+٢+١ بما يعنيه ذلك من التراجع عن فكرة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، كما ان فترة التعديد لمجلس الرئاسة أوشكت على الإنتهاء، وبقبول الجميع لفكرة مجلس رئاسة على أساس (٢+٢+١) وانعقاد مجلس النواب لتطبيقها في ١١ أكتوبر انتهى عهد مجلس الرئاسة الأول.

المبحث الثالث:

عهد مجلس الرئاسة الثاني للجمهورية اليمنية

مجلس الرئاسة الثاني للجمهورية اليمنية 11 أكتوبر ٩٣م إلى مايو /سبتمبر ٩٤م	
الفريق علي عبدالله صالح	رئيس مجلس الرئاسة
علي سالم البيض	نائب رئيس مجلس الرئاسة
عبدالعزيز عبدالغني	عضو مجلس الرئاسة
الشيخ عبدالمجيد الزنداني	عضو مجلس الرئاسة
سالم صالح محمد	عضو مجلس الرئاسة

في ١١ أكتوبر ١٩٩٣م قام مجلس النواب بممارسة إختصاصه الدستوري بإنتخاب أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية الخمسة، وفقاً لإقتراح الحزب الإشتراكي الذي وافق عليه الرئيس علي عبدالله صالح وقيادة المؤتمر - حرصاً على وحدة الصف - وهو تكوين وانتخاب مجلس الرئاسة على أساس (٢مؤتمر +٢ إشتراكي + ١ إصلاح) وكانت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي قد عقدت إجتماعاً لإنتخاب مرشحي المؤتمر لعضوية مجلس الرئاسة وتم إنتخاب كل من الفريق علي عبدالله صالح أمين عام المؤتمر والأستاذ عبدالعزيز عبدالغني الأمين العام المساعد كمرشحين للمؤتمر، بينما قام الحزب الإشتراكي بتسمية أمينه العام علي سالم البيض (المعتكف في عدن) والأمين العام المساعد سالم صالح محمد كمرشحين من الحزب الإشتراكي وقام التجمع اليمني للإصلاح بأختيار الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح كمرشح للإصلاح، وتم في ١١ أكتوبر إجراء الانتخابات لأعضاء مجلس الرئاسة حيث فاز المرشحون الخمسة وتطبيقاً للمادة (٨٣) من الدستور بأن «ينتخب مجلس الرئاسة عقب انتخابه رئيساً له من بين أعضائه» قام مجلس الرئاسة بإنتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة، ولكن مجلس الرئاسة قام أيضاً بإنتخاب علي سالم البيض نائباً لرئيس مجلس الرئاسة وهو منصب ليس له في الدستور وجود ، وإذا كان يمكن تبرير ذلك المنصب في الفترة السابقة بأنها فترة إنتقالية ، فان مثل ذلك التبرير لا ينطبق بعد أن أصبح إنتخاب مجلس الرئاسة يستند إلى الدستور ، وأياًكان الأمر فان الجديد في مجلس الرئاسة الثاني هو وصول (التجمع اليمني للإصلاح) إلى (مجلس الرئاسة) واستكمال مشاركته في قمة كافة سلطات الدولة ابتداءاً بمجلس النواب ورئاسة المجلس ومروراً بالحكومة (٦ حقائب وزارية) ومحافظي عدة محافظات وارتفاعاً إلى عضوية مجلس الرئاسة، ان مدة مجلس الرئاسة - وفقا للمادة (٨٧) من الدستور - (خمس سنوات شمسية ابتداءاً من تاريخ اداء اليمين) ومقتضى ذلك ان مجلس الرئاسة هذا الذي إشترك في عضويته التجمع اليمني للإصلاح سوف يستمر خمس سنوات (إلى أكتوبر ١٩٩٨م) ولكنه لم يستمر سوى سنة واحدة تقريباً حافلة بالأسى والألم ، نكتفي بالإشارة إلى عناوين معالمها فيما يلي :-

إن الأزمة السياسية التي كان من المتوقع أن تهدأ بعد إنتخاب مجلس الرئاسة مالبثت ان تواصلت وتصاعدت ، فقد واصل النائب إعتكافه في عدن ، وأخذت الشواهد تتواصل على ان الإعتكاف لم يعد إحتجاجياً كما حدث في مرات سابقة ، وانما اخذ الإعتكاف طابعاً أقرب إلى ممارسة سلطة الدولة في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية وإحياء بعض مؤسسات ومناخات ما قبل الوحدة ، وقيام كل من الإشتراكي والمؤتمر بعمليات استقطاب واسعة ضد الآخر في الداخل والخارج وعبر الصحف ، وقد تركزت حملات ودعاية الحزب الإشتراكي على نقطة الإختلالات الأمنية وعمليات الإغتيال التي قام بها مجهولون ضد عناصر من الحزب الإشتراكي منذ عام ١٩٩١م (بينما الازمة لم تبدأ إلا بعد قضية وثيقة التنسيق والتحالف في يوليو وأغسطس ١٩٩٣م).

ويبدو إن مصادر الحزب الإشتراكي كانت تجنح إلى المبالغة في مسألة الإغتيالات - بهدف كسب العطف - فقد أعلن بيان من الحزب الإشتراكي في ٢٣ ديسمبر ٩٣م ان عدد عمليات الإغتيال التي تعرض لها أعضاء الحزب من عام ٩١م إلى ديسمبر ٩٣م بلغ (١٥١) عملية إغتيال ، وهو رقم فيه شيء من المبالغة الهادفة وشيء من الحقيقة ، وقد حدد النائب والذين معه من الحزب الإشتراكي (١٨) نقطة لحل الازمة وبناء دولة النظام والقانون وترسيخ الوحدة - من وجهة نظرهم - وقد تم تنفيذ احداها وهي (مجلس رئاسة من ٢+٢+١) ووضع وحدد المؤتمر (١٩ نقطة) في مواجهة تلك النقاط ، ولكن صبر وحكمة الرئيس علي عبدالله صالح وحرصه على وحدة الصف ما لبث أن تجلت بإعلانه في ٩٣/١٢/١٣م قبول النقاط الـ (١٨) للحزب الإشتراكي .

وعلى صعيد آخر تم في ٢٢ نوفمبر ٩٣م تشكيل لجنة حوار القوى السياسية لحل الازمة ، وضمت اللجنة قيادات من أحزاب الإئتلاف الحاكم (المؤتمر - الإشتراكي - الإصلاح) ومن أحزاب التكتل الوطني للمعارضة الذي تأسس عام ٩٣م وكان يضم (الوحدوي الناصري - التجمع الوحدوي اليمني - إتحاد القوى الشعبية - حزب الحق) ومن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية وشخصيات وطنية إجتماعية في طليعتها العميد مجاهد أبو شوارب ، وقامت اللجنة بعقد لقاءات وحوارات وإجتماعات في صنعاء وعدن لحل الأزمة وتقريب وجهات النظر وصياغة وثيقة تمثل إجماعاً وطنياً لتجاوز الأزمة وتنظيم إختصاصات مؤسسات الدولة ونظام المجتمع والتعديلات الدستورية وترسيخ الوحدة وبناء الدولة الحديثة ، وتتوجت جهود لجنة حوار القوى السياسية بانجاز (وثيقة العهد والإتفاق) والتوقيع عليها في عدن يوم ١٨ يناير ١٩٩٤م من جانب أعضاء لجنة حوار القوى السياسية«١١» بما في ذلك ممثلو قيادة المؤتمر الشعبي ، فبالرغم من تحفظات المؤتمر -

---

١١- من الموقعين على الوثيقة في ١٨يناير كل من د.عبدالكيم الارياني - حيدر العطاس - عبدالوهاب الآنسي - مجاهد أبو شوارب - د.عبدالقدوس المضواحي، سنان ابو لحوم - إسماعيل احمد الوزير - عمر الجاوي.

أثناء الحوار – على بعض النقاط والمسائل لأنها لا تتناسب مع الواقع ، فقد حسم الرئيس علي عبدالله صالح الموقف باقناع قيادات المؤتمر والإصلاح بالموافقة عليها والإلتزام بها ، فتم انجاز الوثيقة والتوقيع عليها في عدن يوم ١٨ يناير ، والإستجابة أيضاً إلى مطلب التوقيع النهائي على الوثيقة من جانب الرئيس والنائب وكافة القيادات الكبيرة وممثلي الأحزاب والقوى السياسية وأن يتم التوقيع في الاردن-(بناء على عرض الملك حسين بأن يتم اللقاء وتوقيع الوثيقة في الأردن) – وبحضور أمين عام جامعة الدول العربية ، بحيث تتوفر للوثيقة رعاية وضمانة عربية ودولية .

وفي ٢٠ فبراير ١٩٩٤م (١٠ رمضان ١٤١٤هـ) تطلعت انظار اليمن والوطن العربي والعالم إلى مدينة عمان - عاصمة الأردن – التي كان قد توافد اليها سائر القيادات اليمنية وممثلو الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية وشخصيات اجتماعية وممثلو مؤسسات الدولة ، وكان على رأسهم الرئيس علي عبدالله صالح وقيادات المؤتمر والوزراء ، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ، وقيادات من الإصلاح ، كما وصل من عدن إلى عمان النائب علي سالم البيض ورئيس الوزراء وعدد من قيادات ووزراء الإشتراكي ، كما وصل المشير عبدالله السلال ، أول رئيس للجمهورية ، والرئيس السابق علي ناصر محمد الذي وصل من دمشق ، والمقدم عبدالله عبدالعالم عضو مجلس القيادة السابق ، وامناء عموم وقادة كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، والعميد مجاهد أبو شوارب ، وعدد من الشخصيات البارزة ، فقد اوفدت اليمن رجالاتها وقادتها ورموزها إلى عمان في سبيل ترسيخ الوحدة ، وإنعقد لقاء توقيع وثيقة العهد والإتفاق - يوم ٢٠ فبراير - بحضور ملك الأردن ود.عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية وسط إهتمام عربي وعالمي عبرت عنه صحيفة البيان الأماراتية بقولها (إن قلوب العرب جميعاً يحدوها الرجاء في ان يكون أطراف الأزمة اليمنية على مستوى المسئولية الكبيرة) بينما قالت صحيفة الرأي العام الكويتية (العدد ١٠٣١) (إن وثيقة العهد والإتفاق فتحت صفحة جديدة في تاريخ اليمن) وقالت صحيفة الدستور الأردنية أن (وثيقة العهد والإتفاق تبني أسس الدولة اليمنية الجديدة بكل قيمها ومبادئها الوحدوية الديمقراطية) وقال أمين عام الجامعة العربية د.عصمت عبدالمجيد (إن التوقيع على وثيقة العهد والإتفاق سيهيئ لليمن كل ما يصبو اليه من إستقرار وتنمية) وإن (مشاركة الجامعة العربية في حفل التوقيع أتى من منطلق قومي)

بينما في واشنطن (أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أنها ستتابع بإهتمام عملية تنفيذ الوثيقة بين زعماء اليمن لكونها ضرورية لمصلحة اليمن البعيدة المدى)«١٢»

ولقد كان من المؤسف أن الأحداث اندفعت - بعد توقيع الوثيقة - في دروب خاطئة ، فبدلاً من العودة إلى العاصمة والبدء في العمل على تنفيذ الوثيقة ، فقد توجه النائب وبعض قادة الإشتراكي في زيارة لعدد من الدول التي كان لأنظمتها موقف مضاد من الوحدة والديمقراطية والرئيس منذ أزمة الخليج ، وبعد إنتهاء تلك الزيارات عاد النائب إلى الإعتكاف في عدن ومعه أغلب القيادات التنفيذية المنتمية إلى الحزب الإشتراكي في الحكومة والحزب التي إنتقلت من صنعاء إلى عدن ، وتم طرح منطق ومفهوم عجيب ، هو أن يقوم كل طرف بتنفيذ الوثيقة في المناطق التي تحت يده ، بمعنى أن يقوم الرئيس والذين معه بتنفيذ الوثيقة في المحافظات الشمالية ، ويقوم الحزب الإشتراكي بالتنفيذ في المحافظات الجنوبية ، وهو منطق يتنافى مع الوثيقة ومع الوحدة ، وأخذت عوامل ذاتية وداخلية وخارجية في تصعيد الأزمة والتوتر في مارس وابريل ٩٤م عسكرياً وأمنياً وسياسياً وإعلامياً ، وأدى التوتر الحاد إلى اندلاع معركة في عمران بمحافظة صنعاء بين لواءين مدرعين احدهما مع الدولة والثاني مع قيادة الحزب الإشتراكي، وأسفرت المعركة عن تدمير اللواءين.

وفي ٤ مايو إندلعت الحرب المؤسفة ، وصدر في ٨ مايو٩٤م قرار بتجميد حيدر العطاس وتكليف د. محمد سعيد العطار بالقيام بأعمال رئيس الوزراء . وذلك نتيجة لقيام العطاس بتحركات خارجية طلب مجلس النواب على ضوئها تجميد العطاس ، كما صدر قرار باعفاء هيثم قاسم وزير الدفاع وإعفاء صالح بن حسينون وزير النفط من منصبيهما، وبذلك إنتهت رسمياً مشاركة الحزب الإشتراكي في الحكومة - والتي إنتهت عملياً قبل ذلك - وأصبحت الحكومة الإئتلافية مكونة من المؤتمر الشعبي والإصلاح، وتم تعيين عبدربه

١٢- تنقسم الوثيقة الى قسمين.. القسم الأول يتضمن ما يتصل بتجاوز الأزمة ويشمل:
١- (المتهمين في قضايا الإخلال بالأمن) وينص على إتخاذ إجراءات حازمة للقبض على المتهمين في حوادث الإغتيالات والأعمال التخريبية ومحاكمتهم، وما يتصل بذلك من أمور وخطة وإجراءات التنفيذ وان لا يتجاوز ثلاثة اشهر.
٢- (الجانب الامني والعسكري) ويشمل ازالة النقط الأمنية والعسكرية - إعادة تمركز بعض الوحدات - إخلاء المدن من القوات المسلحة وإعادة تموضع القوات ودمجها، وخطة وآلية التنفيذ خلال اربعة شهور.
٣- (تقنين العلاقات وتحديد الصلاحيات) بالنسبة لمجلس الرئاسة والأجهزة المدنية والعسكرية وضوابط التصرف بالمال العام.. بينما يتضمن القسم الثاني من الوثيقة «أسس بناء الدولة وهيئاتها» ومن بين أبرز ما نصت عليه الوثيقة:-
١- مجلس النواب هو الهيئة التشريعية.
٢- مجلس الشورى يتكون من عدد متساو من الاعضاء يمثلون وحدات الحكم المحلي يتم إنتخابهم من قبل مجالس المخاليف.. ومن إختصاصات مجلس الشورى الاشتراك مع مجلس النواب في انتخاب مجلس الرئاسة.
٣- مجلس الرئاسة يتكون من خمسة اعضاء وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً ونائباً للرئيس، ولايجوز للرئيس ونائبه وأعضاء مجلس الرئاسة ممارسة اي عمل حزبي - بعد الدورة الحالية - ولاتزيد فترة عضوية مجلس الرئاسة عن دورتين، وقد حددت الوثيقة مهام وصلاحيات الرئيس بشكل يقلص الى حد كبير من اختصاصاته في كل المجالات.
٤- الحكم المحلي وإجراء تقسيم إداري جديد للجمهورية يتكون من (٤-٧) مخاليف، ويتكون كل مخلاف من وحدات تسمى (ألوية - مديرية - ناحية) وتدير الحكم المحلي مجالس محلية منتخبة.
٥- أن تحل هيئة وطنية اعلامية محل وزارة الاعلام.. وان يتم تشكيل مجلس أعلى للأمن القومي.
٦- يتم إجراء التعديلات الدستورية على ضوء مانصت عليه الوثيقة خلال فترة ثلاثة اشهر ولاتتجاوز خمسة أشهر وتضع مشروع التعديلات لجنة وطنية من القوى السياسية وعلماء وشخصيات ويتم إنجاز التعديلات الدستورية خلال الفترة الزمنية المذكورة.



منصور وزيراً للدفاع وفيصل بن شملان وزيراً للنفط ، وتولى نواب الوزراء مهام بقية الوزراء المنتمون إلى الإشتراكي ، بينما استمر أعضاء مجلس النواب المنتمين إلى الحزب الإشتراكي في مزاولة مهام عضويتهم في مجلس النواب ، وحين أعلن علي سالم البيض وبعض قيادات الإشتراكي والرابطة - في ٢١ مايو ٩٤م - بيان إنفصال المحافظات الجنوبية والشرقية عن الجمهورية اليمنية سقطت كل الإقنعة والتأويلات ، وتكشفت أبعاد التآمر الخارجي ، وحسمت القوات المسلحة للجمهورية اليمنية ومعها جماهير الشعب معركة الدفاع عن الوحدة بدخولها عدن والمكلا يوم ٧ يوليو ٩٤م ، بينما هرب البيض وغيره من المشاركين وغير المشاركين إلى خارج الوطن .

ويتبين من مجمل تلك المعالم أن نشاط مجلس الرئاسة الثاني إقتصر منذ تشكيله على اربعة أعضاء هم الرئيس والأعضاء الثلاثة لأن النائب لم يحضر أي اجتماع ولم يؤد حتى اليمين الدستورية إلى أن إنتهى توصيفه بلقب نائب رئيس مجلس الرئاسة وإنتهت صفته في مايو ٩٤م ، كما أن عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد انقطع منذ إنتقاله إلى عدن في فترة لجنة حوار القوى السياسية ، ومؤدى ذلك ان مجلس الرئاسة كان قد إقتصر على الرئيس وعضوين ، أحدهما رجل دولة هو الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني الذي كان له إسهامه في قمة الدولة ، والثاني عالم خطيب هو الشيخ عبدالمجيد الزنداني فكان إسهامه بالتعبئة وبالوعظ والفتاوى خارج مجلس الرئاسة هو الملموس لدى الجماهير .

وفي أغسطس وسبتمبر ١٩٩٤م قام مجلس النواب بمناقشة وصياغة التعديلات الدستورية من خلال لجنة برلمانية تمثلت فيها سائر التنظيمات والإتجاهات السياسية ، وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م أقر مجلس النواب التعديلات الدستورية ومن بينها إستبدال وتعديل مواد مجلس الرئاسة والنص على منصب (رئيس الجمهورية) وبذلك إنتهى عهد مجلس الرئاسة الثاني.

المبحث الرابع:

العهد الأول لرئاسة علي عبدالله صالح للجمهورية اليمنية
أكتوبر ١٩٩٤م - سبتمبر ١٩٩٩م

منذ التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م أصبح دستور الجمهورية اليمنية ينص على منصب (رئيس الجمهورية) وان (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة .. والقائد الأعلى للقوات المسلحة) وأن (يتم إنتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في إنتخابات تنافسية) وتنص المادة (١١١) من الدستور على ان (مدة رئيس الجمهورية خمس سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية ، ولايجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة خمس سنوات) وقد خص الدستور إنتخاب الرئيس (للمرة الأولى) بحكم إستثنائي في المادة (١٥٨) والتي تنص على ان (يتم إنتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب إقرار التعديل الدستوري من قبل مجلس النواب ، ويكون الترشيح لرئيس الجمهورية من قبل ربع عدد أعضاء مجلس النواب ، ويعتبر فائزاً بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز على أغلبية أعضاء مجلس النواب) «١٣»

إنتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية من قبل مجلس النواب
(١ أكتوبر ١٩٩٤م)

تطبيقاً للمادة (١٥٨) من الدستور عقد مجلس النواب في ١ أكتوبر ١٩٩٤م جلسة يمكن اعتبارها تاريخية لأنها جلسة إنتخاب أول رئيس للجمهورية اليمنية منذ إعادة تحقيق الوحدة ، بل أول رئيس لليمن الموحد منذ مئات السنين يتم إنتخابه من مجلس النواب المنتخب من الشعب في إنتخابات ١٩٩٣م النيابية العامة التي كانت أول إنتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن وأسفرت عن تمثيل الأحزاب والكتل البرلمانية كما يلي :-

	المؤتمر	الإصلاح	الإشتراكي	المستقلين	البعث	الحق	وحدوي ناصري	ديمقراطي ناصري	تصحيح	الإجمالي
رسمياً	١٢٢	٦٣	٥٦	١٢	٧	١	١	١	١	–
من المستقلين	٢١	٤	١٠	–	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	١٤٣	٦٧	٦٦	١٣	٧	١	١	١	١	٣٠١

١٣- دستور الجمهورية اليمنية - المواد (١٠٧) و (١٥٨).

وقد ترأس الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ، جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية في ١ أكتوبر ١٩٩٤م ، حيث غاب بدون عذر (٢٩) نائباً«١٤» وغاب بعذر ١٣ نائباً ، وحضر الجلسة ٢٥٩ نائباً ، وكانت خارطة الانتماء السياسي للنواب الحاضرين في جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية كما يلي :-

مؤتمر شعبي	اصلاح	اشتراكي	مستقل	بعث	وحدوي ناصري	ديمقراطي ناصري	حزب الحق	الاجمالي
١٢٢	٦٢	٤٥	٩	٧	١	١	١	٢٥٩

وبعد تأكيد ترشيح الأخ الفريق علي عبدالله صالح من اكثر من ربع عدد أعضاء مجلس النواب ، جرى الإنتخاب بالإقتراع السري ، وأسفرت نتيجة الإنتخاب عن فوز الأخ علي عبدالله صالح بمنصب رئيس الجمهورية ، حيث حصل على ٢٥٣ صوتاً ، ويمثل ذلك نسبة ٨٤٪ من اجمالي عدد أعضاء مجلس النواب ، ونسبة ٩٧,٧٪ من النواب الحاضرين ، وكما يلي :-

نتائج انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب في ١/أكتوبر/١٩٩٤م:			
عدد اعضاء مجلس النواب	٣٠١		
الغائبون بدون عذر	٢٩	٩,٦٪	١٤٪
الغائبون بعذر	١٣	٤,٣٪	
الحاضرون جلسة الانتخاب	٢٥٩	٨٦٪	
الاصوات التي فاز بها الرئيس علي عبدالله صالح	٢٥٣	٨٤٪ من الاعضاء /٩٧,٧٪ من الحاضرين	

ويتبين من ذلك ان الرئيس لم يحصل على اصوات أعضاء المؤتمر فحسب وانما حصل على اصوات الإصلاح والإشتراكيين والناصريين والبعث والمستقلين والحق ، فكان إنتخابه يمثل ارادة وقناعة الغالبية العظمى من ممثلي الشعب والقوى والأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة اليمنية .

وقد ادى الرئيس علي عبدالله صالح اليمين الدستورية في اليوم التالي - الاحد ٢أكتوبر ٩٤م- والقى كلمة كانت بمثابة برنامج للمهام الأساسية لمرحلة رئاسته للجمهورية التي تستمر خمس سنوات ، وقال في كلمته : (اننا سوف نركز خلال المرحلة القادمة على :-

١٤- يتضمن محضر جلسة مجلس النواب في ٢/١٠/٩٤م اسماء الغائبين بدون عذر،وبالعودة الى الانتماء السياسي فأن منهم ٢١عضواً ينتمون الى الاشتراكي وكانوا قد استقروا في الخارج منذ حرب صيف ٩٤م غالباً.. وهم من:- احمد عبيد بن دغر - انيس حسن يحيى - جمعان بارباع - حيدر ابوبكر العطاس - سالم الخنبشي - سالم الباني - سالم محمد جبران - شعفل عمر - صالح نصران - عبدالله الربوي - علي سالم كريت - قاسم عبدالرب - محمد سلمان - محمد سالم بادينار - محمد باشماخ - محمد القيرحي - محمد ناجي سعيد - محمود سبعه - محمود سعيد مدحي - مسلم المنهال - ناصر بالخيت - ومن الاصلاح:- علي القصيع - محمد علاو - ومن المؤتمر:- محمد يحيى الشرفي. ومن المستقلين:- طاهر علي سيف - عبدالحبيب سالم - صادق الحمر - محمد ابو لحوم - وعضو التصحيح الشعبي مجاهد القهالي.

- إحداث تنمية زراعية واقتصادية وصناعية ،
- الإهتمام بالإصلاح المالي والإداري ،
- استئصال الفساد والمفسدين ،
- اننا نامل من الحكومة الجديدة ان يكون من أولى مهامها :
- العمل على نشر العدل والاستقرار ،
- تحديث اجهزة الدولة ،
- انتهاج سياسة خارجية متطورة مع كل البلدان الشقيقة والصديقة ،
- أن تتكاتف جهود السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لأداء دورها على الوجه الاكمل .
- ان يفعل مجلس النواب دوره في الرقابة على اجهزة الدولة .
- إنجاز قانون الحكم المحلي .)«١٥»

تشكيل الحكومة الثالثة للجمهورية اليمنية :

وفي ٦ اكتوبر ١٩٩٤م تم تشكيل الحكومة الثالثة منذ إعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية ، وقد تشكلت الحكومة برئاسة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني (عضو مجلس رئاسة الجمهورية السابق من مايو ١٩٩٠ - سبتمبر ١٩٩٤م) ، وهي حكومة ائتلاف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، وقد ضمت الحكومة :-

---

١٥- محضر جلسة مجلس النواب في ٢/١٠/٩٤م وقد اصدر رئيس الجمهورية في٢/١٠/٩٤م قراراً بتعيين اللواء عبدربه منصور نائباً لرئيس الجمهورية.

أ- من المؤتمر الشعبي العام :

عبدالعزيز عبدالغني	رئيس مجلس الوزراء	عضو مجلس الرئاسة من ٢٢ مايو ٩٠ - ٢٩ سبتمبر ٩٤م.
د. محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للصناعة	وزير الصناعة في الحكومة الأولى ونائب رئيس الوزراء في الثانية في ٩٥ أضيف اليه النفط والثروات المعدنية.
د. عبدالكريم الارياني	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية	وزير الخارجية في الحكومة الأولى ووزير التخطيط والتنمية في الثانية.
عبدالقادر با جمال	نائباً لرئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية	من قيادات الإشتراكي الى يناير ٨٦م وعضو مجلس النواب الأول بعد الوحدة.
صادق أمين أبو راس	وزير الخدمة المدنية	وزير الزراعة في الحكومتين الأولى والثانية للجمهورية اليمنية.
يحيى حسين العرشي	وزير الثقافة	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء في الحكومة الأولى والخدمة المدنية في الثانية.
أحمد محمد الأنسي	وزير المواصلات	كان وزير المواصلات في الحكومتين الأولى والثانية.
عبدالله أحمد غانم	وزير الشئون القانونية	من قيادات الإشتراكي الى يناير ٨٦م ووزير العدل في الحكومة الثانية.
محمد عبدالله البطاني	وزير التأمينات والشئون الإجتماعية	من قيادات الإشتراكي الى يناير ٨٦م ووزير التأمينات في الحكومة الثانية.
عبدالرحمن محمد الأكوع	وزير الإعلام	نائب وزير الإعلام في الحكومتين الأولى والثانية في ٩٥م عين وزيراً بدل با سندوه.
حسين محمد عرب	وزير الداخلية	من قيادات الإشتراكي الى يناير ٨٦م في ٩٥ عين وزيراً للداخلية بدل المتوكل.
أحمد مساعد حسين	وزير النقل	من وزراء وقيادات الإشتراكي الى يناير ٨٦م.
محمد أحمد الجنيد	وزير المالية	من وزراء حكومات المؤتمر قبل عام ٩٠م.
عبدالملك السياني	وزير الدفاع	من قيادات المؤتمر الشعبي.
أحمد الجبلي	وزير الزراعة	من قيادات المؤتمر الشعبي.
علي حميد شرف	وزير الإسكان والإنشاءات	من قيادات المؤتمر الشعبي.
عبدالوهاب راوح	وزير الشباب والرياضة	من قيادات المؤتمر الشعبي.
أحمد محمد صوفان	وزير الصناعة	بدلاً عن العطار عام ٩٦ -٩٧م.
عبدالرحمن محمد علي عثمان	وزير التموين والتجارة	بدلاً عن د.محمد الأفندي الذي قدم إستقالته في نهاية عام ٩٥م.

ويمكن ان نلاحظ ان قيادة المؤتمر اسندت خمس حقائب هامة إلى وزراء وقياديين سابقين للحزب الإشتراكي في عدن ، خاصة في فترة رئاسة علي ناصر محمد التي انتهت بأحداث يناير ١٩٨٦م ، كما هو الحال بالنسبة لنائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور ، فاسناد تلك المناصب والحقائب اليهم يمثل تجسيداً لحرص القيادة السياسية على ترسيخ الوحدة الوطنية في مؤسسات الدولة وليس لأنهم انضموا إلى المؤتمر الشعبي وأصبحوا من أعضاء لجنته الدائمة والعامة فحسب ، وانما أيضاً لأنهم كانوا من قيادات ومسئولي الحزب الإشتراكي في الشطر الجنوبي سابقاً ومن أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية ذوي الكفاءات والذين ساهموا في مسيرة الوحدة اليمنية .

ب- أعضاء الحكومة من التجمع اليمني للإصلاح:

وقد ضمت الحكومة ثمانية أعضاء من التجمع اليمني للإصلاح هم كل من :-

عبدالوهاب الآنسي	النائب الأول لرئيس الوزراء	كان من نواب رئيس الوزراء في الحكومة الثانية، وهو الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح.
د.عبدالرحمن بافضل	وزير الثروة السمكية	كان وزيراً للتموين والتجارة في الحكومة الثانية.
د.نجيب غانم	وزير الصحة	كان وزيراً للصحة أيضاً في الحكومة الثانية.
د.غالب القرشي	وزير الأوقاف	كان في نفس المنصب بالحكومة الثانية.
محمد حسن دماج	وزير الإدارة المحلية	كان في نفس المنصب بالحكومة الثانية.
عبدالله محسن الأكوع	وزير الكهرباء والمياه	كان عضو مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية.
عبدالوهاب الديلمي	وزير العدل	كان عضو مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية.
عبده قباطي	وزير التربية والتعليم	الى عام ٩٦م ثم حل محله (المخلافي) من الإصلاح.
محمد عبدالوهاب جباري	وزير التموين والتجارة	إستقال بعد ذلك لأسباب صحية وعين بدلاً عنه د.محمد الأفندي.

وقد استمرت حكومة الائتلاف المؤتمري الإصلاحي إلى إنتخابات ٢٧ ابريل ٩٧م النيابية وسط سلسلة من الازمات بين المؤتمر والإصلاح تفاقمت منذ مطلع عام ٩٦م بحيث بات التقييم السلبي والانتقادات لتلك الفترة هو الغالب سواء من جانب حزبي الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) او من جانب أحزاب المعارضة ، وبما إن تلك الفترة من العهد الأول لرئاسة علي عبدالله صالح للجمهورية اليمنية - (أي الفترة من اكتوبر ٩٤م إلى البدء في الإعداد لإنتخابات ٩٧م النيابية)- تكتسب أهمية اساسية إمتدت إلى إنتخابات ٩٧م النيابية ثم إلى الإنتخابات الرئاسية ، نشير إلى ان من أبرز الأحداث والتطورات على الصعيد الديمقراطي والسياسي في تلك الفترة:

انجاز التعداد السكاني في ديسمبر ٩٤م، وهو أول تعداد للمساكن والسكان في الجمهورية اليمنية ، وقد تم في ١٩٩٥/٤/٦م إعلان نتائج التعداد حيث بلغ عدد سكان الجمهورية (١٥,٨٠٤,٦٥٤ نسمة).. وبذلك توفرت قاعدة معلوماتية هامة يستند اليها التخطيط التنموي والتقسيم الإداري كما تستند اليها الإنتخابات والخطوات ذات الصلة بالسلطة المحلية .

اعطت الحكومة برئاسة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني اهتماماً اساسياً لانجاز مشروع قانون السلطة المحلية والحكم المحلي والذي تم إعداده بإسم (مشروع قانون الإدارة المحلية) وقد نص مشروع القانون على إنتخاب محافظي المحافظات ومديري عموم المديريات وهيئات المجالس المحلية إنتخاباً حراً مباشراً من المواطنين ، وأقرت الحكومة مشروع القانون وتم إحالته إلى مجلس النواب ، وبالرغم من أن مناقشته تأجلت في مجلس النواب إلى ما بعد إنتخابات ٩٧م النيابية ، فان المهم هنا هو ان حكومة عبدالعزيز عبدالغني أنجزت وأقرت مشروع القانون ، وكان ينص على إنتخاب المحافظين ومديري المديريات والمجالس

المحلية ، بل وأكد المؤتمر الشعبي في برنامجه الإنتخابي انه سيسعى إلى إقرار القانون بعد إنتخابات ٩٧م النيابية ، كما أعطت الحكومة إهتماماً لتطبيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية من خلال نقل صلاحيات هامة إلى محافظي المحافظات ومكاتب الوزارات على طريق التطبيق التدريجي لبنيان السلطة المحلية .

وعلى صعيد الأحزاب والتنظيمات السياسية والتعددية الحزبية والمسار الديمقراطي فقد ادى خروج الحزب الإشتراكي من السلطة ولجوء اغلب قياداته ورموزه إلى الخارج بعد أحداث صيف ١٩٩٤م إلى اختلال التوازن السياسي - السابق - او بالاصح تغيير الخارطة السياسية ونشوء واقع سياسي جديد ، على رأسه المؤتمر الشعبي ومعه التجمع اليمني للإصلاح ، ولكنه واقع كان مازال يتشكل ، لقد أشاعت أحزاب المعارضة اعتقاداً واسعاً بان السلطة -(المتمثلة في ائتلاف المؤتمر والإصلاح) - قامت وتقوم بتقليص الهامش الديمقراطي وتعمل على إنهاء التعددية الحزبية وضرب وإضعاف وتمزيق أحزاب المعارضة وممارسة الإرهاب الفكري وتقليص حرية الصحافة وغير ذلك من الإجراءات والممارسات والاتهامات ، بينما لايبدو أن تلك الاقوال - التي اخذ الإصلاح أيضاً يؤكدها ويدينها علناً في أواسط عام ٩٦م - لاتمثل الحقيقة ، أو انها - على الاقل - لاتمثل كل الحقيقة ، بدليل ان تلك الفترة شهدت :-

١- انعقاد المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام - في يوليو ١٩٩٥م:

بعد إنتخابات تنظيمية لقيادات فروع ومراكز المؤتمر في ارجاء الجمهورية ، وإنتخاب وتعيين المندوبين إلى المؤتمر العام الخامس الذي كان حدثاً حزبياً كبيراً ، وتأكيداً لنهج الديمقراطية والتعددية الحزبية ، قام المؤتمر العام الخامس باقرار تعديلات إيجابية وحدوية في الميثاق الوطني والنظام الاساسي للمؤتمر الشعبي ، وإنتخاب كل من الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي«١٦» ، وعبدربه منصور نائباً للرئيس ، ود.عبدالكريم الارياني أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي، والأستاذ أحمد يحيى العماد رئيساً لهيئة الرقابة التنظيمية ، وإنتخاب أعضاء اللجنة الدائمة«١٧» ثم عقدت اللجنة الدائمة اجتماعها الأول وانتخبت أعضاء اللجنة العامة والأمناء المساعدين ، وبذلك اكتملت كافة تكوينات المؤتمر الشعبي بالإنتخاب الديمقراطي من القاعدة إلى القمة ، وهو التكوين الذي استمر حتى المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي العام .

١٦- تم في ديسمبر ١٩٩٧م ترفيع الرتبة العسكرية للرئيس علي عبدالله صالح إلى مشير ولكنه أصدر توجيهاته بإستعمال لقب (الاخ) فقط.

١٧- كان مؤلف الكتاب (محمد حسين الفرح) من أعضاء اللجنة الدائمة المنتخبين من المؤتمر الخامس، ثم إنتقل من عضوية اللاجنة الدائمة وعضوية المؤتمر الشعبي في يوليو ١٩٩٧م واستأنف عضويته في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

٢- تأسيس مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة :

يكتسب تأسيس مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة - في ١٩٩٥/٨/١٤م - أهمية أكيدة في تطورات الواقع السياسي والحزبي والديمقراطي منذ تكوينه عام ٩٥م، مروراً بإنتخابات ٩٧م النيابية ووصولاً إلى إنتخابات ٩٩م الرئاسية التي ظهرت خلالها في بعض الصحف والتصريحات والتحليلات مفاهيم خاطئة تم فيها تصوير مجلس التنسيق بأنه تابع للحزب الإشتراكي تارة وبأنه يمثل الأحزاب التي تحالفت مع الإشتراكي في فتنة وحرب صيف ٩٤م تارة اخرى ، وكانت تلك المقولات تنبع من عدم فهم للحقيقة التي من المفيد تبيينها وتوثيقها هنا بايجاز تتحقق به المعرفة :

مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة	
تاريخ التأسيس	١٩٩٥/٨/١٤م
أحزاب المجلس	- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. - الحزب الاشتراكي اليمني. - حزب البعث العربي الاشتراكي القومي. - اتحاد القوى الشعبية. - حزب الحق. - التجمع الوحدوي اليمني.
أسس نشاط المجلس	١- وثيقة العهد والاتفاق تعتبر وثيقة الاجماع الوطني. ٢- اعتبار المعارضة جزءاً من النظام السياسي في الجمهورية اليمنية تعمل على ترسيخ هذا النظام. ٣- القواسم المشتركة في البرامج الانتخابية لاحزاب المجلس. ٤- الالتزام بان يمارس المجلس نشاطه بكل الوسائل السلمية والديمقراطية.
اهداف المجلس	١- العمل على تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة. ٢- تنسيق وتطوير جهود اعضاء المجلس وتوحيد مواقفهم وحشد طاقاتهم في الدفاع عن حق الانسان اليمني في توفير متطلبات الحياة الكريمة، بما في ذلك التنسيق في الانتخابات. ٣- تنسيق جهود احزاب المعارضة في مواجهة كل التجاوزات والانتهاكات للدستور والقانون والحريات العامة وحقوق الانسان. ٤- الدفاع المشترك عن اي حق من حقوق عضو المجلس والوقوف المشترك ضد اي تجاوز لحقوقه المشروعة. ٥- العمل على تطوير ودعم مؤسسات المجتمع المدني.

فقد تأسس في النصف الثاني من عام ١٩٩٣م (التكتل الوطني للمعارضة) بمبادرة من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الذي عقد مؤتمره العام الثامن في ٢٣ نوفمبر ٩٣م وهو أول مؤتمر علني للتنظيم بعد إعادة تحقيق الوحدة ، وقد تم تكوين (التكتل الوطني للمعارضة) من التنظيم الوحدوي الناصري وأحزاب صغيرة رأى التنظيم ان ينسق جهوده معها حتى يكون للمعارضة إطار إعلامي وسياسي أوسع ، في مواجهة أحزاب الائتلاف الحاكم أنذاك (المؤتمر والإشتراكي والإصلاح) فقد كان الحزب الإشتراكي في السلطة ، كما كان حزب البعث مشاركاً في السلطة من خلال علاقته الوثيقة بالمؤتمر الشعبي ، وقام التكتل الوطني للمعارضة بدور وحدوي هام في لجنة حوار القوى السياسية لحل الازمة بين المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي ، واستطاع ممثلو التكتل الوطني للمعارضة ومعهم شخصيات وطنية من المؤتمر والإشتراكي والمستقلين في لجنة الحوار ان يدفعوا الأمور بإتجاه التوصل إلى وثيقة العهد والإتفاق التي تم التوقيع المبدئي عليها في عدن والنهائي في عمان يوم ٢٠ فبراير ٩٤م باعتبارها وثيقة الإجماع الوطني لحل الازمة وبناء الدولة اليمنية الحديثة ،

وحين قام أمين عام الحزب الإشتراكي بالتوجه إلى بعض العواصم العربية بدلاً من العودة إلى صنعاء بعد توقيع الوثيقة اصدر التنظيم الوحدوي الناصري بياناً بادانة ذلك التصرف ، واستمر التكتل الوطني للمعارضة في بذل جهوده للتوفيق بين قيادة المؤتمر وبين الإشتراكي ، وقام التنظيم الوحدوي الناصري ومعه بقية أحزاب التكتل - وخاصة التجمع الوحدوي اليمني وإتحاد القوى الشعبية - بتنظيم إعتصامات ومسيرات تحت شعار (لا للحرب والانفصال ، نعم لوثيقة العهد والإتفاق) وبقدر وضوح موقفه في ادانة ورفض الحرب كان موقفه في رفض وادانة بيان إعلان الانفصال - الذي اعلنه البيض ومن معه - اكثر وضوحاً ، فوقف ضد الانفصاليين ومع خيار ترسيخ الوحدة وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وبعد فشل محاولة الانفصال وانتهاء الحرب وخروج الحزب الإشتراكي من السلطة ، استمر التكتل الوطني للمعارضة كاطار تنسيقي بين الوحدوي الناصري والقوى الشعبية والتجمع الوحدوي وحزب الحق ، ونظراً لضعف ذلك التكتل اخذ التنظيم الوحدوي الناصري على عاتقه مسئولية احياء دور أحزاب المعارضة وتفعيله حتى تتمكن المعارضة من القيام بدور فعال في الحياة السياسية وتوسيع قاعدة أحزاب المعارضة ، فقام ببناء جسور الثقة مع كل من حزب البعث - الذي تعرض لعملية انقسام ادت إلى تحول جذري في مواقفه - والحزب الإشتراكي اليمني - الذي بات خارج السلطة - فشهدت علاقة التنظيم الوحدوي الناصري بحزب البعث تطوراً ايجابياً حركته مبادرة التنظيم في الوقوف معه في مواجهة الانقسام الذي تعرض له ، وتعززت العلاقة بتوقيع ورقة تنسيق بينهما في يونيو ١٩٩٥م ، كما بذل التنظيم جهوداً صادقة ساهمت في إقناع الحزب الإشتراكي بحسم موقفه في تصنيف نفسه كحزب معارض وصولاً إلى تحقيق القناعة المشتركة بين أحزاب التكتل والحزب الإشتراكي وحزب البعث على تكوين صيغة تنسيقية تستوعب وتنسق جهود الجميع بهدف بناء معارضة قوية وفعالة دون ان يؤثر التكوين التنسيقي على إستقلالية مواقفها وعلى اتخاذ الموقف الذي تريد ، فتم الإتفاق على صيغة تنسيقية تبناها التنظيم الوحدوي الناصري واقترح بأن تسمى (مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة) وتم صياغة لائحة نظام مجلس التنسيق والاسس التي ينطلق منها نشاطه والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

وفي يوم ١٩٩٥/٨/١٤م تم إعلان تكوين مجلس التنسيق في مؤتمر صحفي تناقلت وقائعه الصحافة المحلية ووسائل الاعلام العربية والعالمية باعتباره ميلاداً لحركة معارضة وطنية وحدوية تساهم في تفعيل الحياة السياسية والديمقراطية ، وبالرغم من ان صيغة مجلس التنسيق هي صيغة تنسيقية محضة لاترقى إلى مستوى توحيد جهود المعارضة وتوجيه ادائها السياسي ، الا انها يمكن ان تتطور وان تقوم بدور ايجابي من خلال تنسيق

نشاط الأحزاب السبعة التي تكون منها المجلس آنذاك ، وهي كل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - الحزب الإشتراكي اليمني - حزب البعث العربي الإشتراكي القومي - إتحاد القوى الشعبية - التجمع الوحدوي اليمني - حزب الحق - حزب الأحرار الدستوري . ولاشك ان تكوين مجلس التنسيق كان ضد ارادة السلطة وان السلطة اتخذت موقفاً مضاداً منه ، ولكن تكوين المجلس وممارسته نشاطاً سياسياً علنياً - ضد السلطة - يدل على وجود مساحة كبيرة للديمقراطية .

٣- التصريح القانوني للأحزاب من لجنة شئون الأحزاب :

وقد شهدت الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦م تفعيل لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بحيث بدأت لجنة شئون الأحزاب - التي يرأسها وزير الشئون القانونية - بتسجيل شهادات الأيداع ودراسة البيانات وأسماء المؤسسين لكل حزب (٢٥٠٠ اسم) التي يجب على الحزب تقديمها ، واستكمال الإجراءات ، ثم منح الحزب او التنظيم السياسي التصريح الرسمي القانوني بمزاولة - او بإستمرار مزاولة - النشاط السياسي.

الاحزاب والتنظيمات السياسية المصرح لها بمزاولة النشاط السياسي (٩٥-١٩٩٧م)	
اسم الحزب او التنظيم	اسم امينه العام
المؤتمر الشعبي العام	د.عبدالكريم الارياني
التجمع اليمني للاصلاح	محمد عبدالله اليدومي
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	عبدالملك المخلافي
الحزب الاشتراكي اليمني	علي صالح عباد (مقبل)
حزب البعث العربي الاشتراكي	د.عبدالوهاب محمود
حزب البعث العربي الاشتراكي القومي	د.قاسم سلام
اتحاد القوى الشعبية	طارق الشامي
الحزب الديمقراطي الناصري	عبده محمد الجندي
حزب الحق	احمد محمد الشامي
تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	عبدالعزيز مقبل
الجبهة الوطنية الديمقراطية	ناصر بن ناصر النصيري
حزب جبهة التحرير	حسين عبده عبدالله الحداد
الحزب القومي الاجتماعي	عبدالعزيز البكير
حزب الرابطة اليمنية	عوض احمد البتره

وقد تعرضت اللائحة وكذلك لجنة شئون الأحزاب للنقد في بيانات وصحف أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة لأن اللجنة تتخذ إجراءات تعسفية في تسجيل الأحزاب بطريقة تتنافى مع القانون وتتعارض مع الدستور بهدف حجب التسجيل والاعتراف عن الأحزاب والتنظيمات غير المرتبطة بالسلطة ، ومنح الاعتراف والتصريح لأحزاب مفرخة وليس لها وجود حقيقي وذلك في اطار سياسة تقليص الهامش الديمقراطي.

والواقع - فيما نرى - ان صدور اللائحة وقيام لجنة شئون الأحزاب بعملية التسجيل واستكمال الإجراءات ومنح التصريح القانوني لمزاولة النشاط ، يمثل ترسيخاً للتعددية

الحزبية ويضفي الشرعية القانونية على الأحزاب والتنظيمات السياسية وهو مالم يتحقق في المرحلة السابقة منذ قيام الوحدة وحرية الأحزاب حيث ظهرت مسميات حزبية ليس لها وجود حقيقي كما دلت على ذلك إنتخابات ١٩٩٣م النيابية من جهة ، وكان وجود الأحزاب ونشاطها بالرغم من انه علني وامر واقع لايمتلك الشرعية القانونية المتمثلة في التصريح القانوني ، من جهة اخرى.

وقد قامت اللجنة في الفترة ٩٥ - ٩٦م بمنح الاعتراف والتصريح القانوني لعشرة أحزاب وتنظيمات سياسية من بينها حزبا الائتلاف (المؤتمر والإصلاح) وثلاثة من أحزاب مجلس التنسيق هي كل من (الوحدوي الناصري - الحزب الإشتراكي - الحق) وخمسة من الأحزاب ذات العلاقة الوثيقة بالمؤتمر وهي كل من: حزب البعث (د.عبدالوهاب محمود) - الديمقراطي الناصري - التصحيح الناصري - الجبهة الوطنية الديمقراطية - جبهة التحرير ، وقد شكلت كل الأحزاب تكتلاً بإسم (ادم) ثم سمي المجلس الوطني للمعارضة.

بينما لم توافق لجنة شئون الأحزاب على منح التصريح لثلاثة من أحزاب مجلس التنسيق ذات الوجود والتواجد الاعرق والأكثر من بعض أحزاب (ادم) وهي كل من حزب البعث العربي الإشتراكي (د.قاسم سلام) - إتحاد القوى الشعبية - التجمع الوحدوي اليمني ، بالاضافة إلى (حزب الأحرار الدستوري) الذي يمكن تبرير عدم منحه التصريح ، بينما ليس الأمر كذلك بالنسبة لكل من حزب البعث وإتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي اليمني ، حيث كان موقف لجنة شئون الأحزاب لايخلو من التعسف والهوى ، فاذا تركنا معايير العراقة والوزن السياسي الداخلي والخارجي لتلك الأحزاب الثلاثة وشخصياتها - جانباً - واخذنا بعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب في الإنتخابات على سبيل الاستئناس لمعرفة الحجم والتواجد ، يمكن ملاحظة ان اللجنة منحت التصريح لحزب جبهة التحرير الذي حصل في الإنتخابات على (١٧٠٦ صوتاً فقط) بينما حجبت التصريح عن التجمع الوحدوي الذي حصل على (١٨٥٥ صوتاً) وعن إتحاد القوى الشعبية الذي حصل على (٢٦٦٢ صوتاً) وعن حزب البعث الذي حصل على عشرات الآلاف من الأصوات ، ولكن ذلك الحجب لم يستمر طويلاً ، فمع اقتراب موعد الإنتخابات النيابية ، وفي اطار الضمانات لنزاهة الإنتخابات والمشاركة فيها تم الإتفاق بين حزبي الائتلاف وأحزاب مجلس التنسيق على منح شهادة الأيداع والتصريح القانوني لبقية أحزاب المجلس التي قدمت بياناتها إلى لجنة شئون الأحزاب ، فقامت اللجنة باعادة دراسة البيانات واستكمال الإجراءات ، وأعلنت اللجنة في ٩٧/٣/١٠م قرارها بمنح التصريح القانوني بإستمرار مزاولة النشاط السياسي لكل من حزب البعث العربي الإشتراكي القومي ، وإتحاد القوى الشعبية ، بالاضافة إلى

حزبين من خارج المجلس هما الحزب القومي الإجتماعي وحزب الرابطة اليمنية«١٨» اللذان انضما إلى تكتل (ادم) وبذلك بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية المصرح لها بمزاولة النشاط السياسي - بعد استكمال الإجراءات القانونية - ١٤ حزباً وتنظيماً سياسياً ، ولاشك ان ذلك من الايجابيات الديمقراطية القانونية التي تحققت قبل إنتخابات ١٩٩٧م النيابية«١٩»

٤ - إئتلاف المؤتمر الشعبي والإصلاح:

كان ائتلاف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح من أبرز المظاهر والمعالم السياسية منذ حكومة الائتلاف الثلاثي مع الإشتراكي (يونيو ٩٣م) والتي اقتصرت عضويتها على المؤتمر والإصلاح منذ فترة أحداث وحرب صيف ٩٤م ثم حكومة الائتلاف الثنائي بينهما والتي كانت انعكاساً لائتلاف امتد إلى سائر مؤسسات الدولة والمحافظات في ارجاء الجمهورية ، واتاح للإصلاح مجالاً واسعاً للانتشار الحزبي والتنظيمي من جهة والمشاركة في الحكم من جهة اخرى . ويبدو ان الإصلاح اعطى اهتمامه الرئيسي للانتشار الحزبي ، فما لبث ان أخذت قيادات وفروع المؤتمر تؤكد ان الإصلاح يسخر الوظيفة العامة للعمل الحزبي بما في ذلك المواد التموينية وان وزير التموين والتجارة يقوم بتوزيع عملية ايصال المواد التموينية الأساسية عبر قنوات تابعة للإصلاح ، وفي اوائل عام ٩٦م عقدت اللجنة الدائمة اجتماعاً خاصاً لمناقشة العلاقة مع الإصلاح واقتراح فض الائتلاف ، ولكن إتصالات وجهود الشيخ عبدالله الأحمر وبعض قادة المؤتمر والإصلاح ادت إلى تهدئة الموقف من خلال تقديم د.محمد الأفندي استقالته من منصب وزير التموين والتجارة واستلام المؤتمر لحقيبة التموين والتجارة ، ثم تفاقمت ازمة العلاقة بين المؤتمر والإصلاح في فترة القيد والتسجيل في جداول الناخبين.

وكانت الدورة الثالة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام (٢٩/٥-١/٦/٩٦م) قد ناقشت موضوع الإنتخابات النيابية التي ستتم في إبريل ٩٧م، وجاء تقرير الأمين العام الدكتور عبدالكريم الارياني الى تلك الدورة أن التنسيق مع أي حزب وتنظيم سياسي في الإنتخابات القادمة سيكون على أساس شرطين أولهما: هدف فوز المؤتمر بالأغلبية، وثانيهما: توحيد التعليم إدارة ومنهجاً وهو ما نص عليه البيان الختامي لدورة اللجنة الدائمة آنذاك.. وأعلن الرئيس علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي في تلك الدورة ان هدف المؤتمر هو الفوز بالاغلبية في الإنتخابات القادمة ، وتكثيف جهود المؤتمر لتحقيق هذا الهدف منذ مرحلة قيد وتسجيل الناخبين . وبات واضحا ان لاتنسيق مع الإصلاح لأنه يسعى أيضاً للفوز بالاغلبية ولأنه يرفض فكرة توحيد التعليم إدارةً ومنهجاً ، التي يقصد بها تغيير وضع المعاهد العلمية التي يسيطر عليها الإصلاح ولها مناهجها وادارتها ذات

١٨- حصل الحزب القومي الاجتماعي في انتخابات ٩٣م النيابية على (١٢٤صوتاً) وحصل حزب الرابطة على (٢٠صوتاً).
١٩- وقد تم التصريح القانوني فيما بعد لكل من التجمع الوحدوي اليمني - رابطة ابناء اليمن (رأي).

الطابع الفكري والسياسي لتيار الإخوان المسلمين في التجمع اليمني للإصلاح ، لذلك ما ان بدأت فترة القيد والتسجيل بجداول الناخبين في يوليو ١٩٩٦م حتى تبين ان الإنتخابات ستشهد منافسة جادة وان الائتلاف بين المؤتمر والإصلاح إلى زوال .

٥- ظهور صيغة اللقاء المشترك (الإصلاح ومجلس التنسيق):

وكان من أبرز التطورات السياسية التي شهدتها تلك الفترة ان التجمع اليمني للإصلاح بادر - في اوائل اغسطس ٩٦م - بطلب الحوار مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ، وكانت رغبة الإصلاح التي عبر عنها في حوارات ثنائية وجماعية هي إجراء حوار جاد وتنسيق حقيقي حول الإنتخابات مع التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الإشتراكي دون بقية أحزاب المجلس ، ونظراً لتمسك الوحدوي الناصري والإشتراكي بان يكون الحوار مع مجلس التنسيق قامت قيادة الإصلاح بدراسة الأمر وقررت الموافقة«٢٠» ، فعقد مجلس التنسيق اجتماعين لمناقشة وبحث دوافع الإصلاح وايجابيات وسلبيات الحوار معه والإحتمالات التي ستترتب على ذلك ، وبالرغم من تباين الآراء اقرت قيادة مجلس التنسيق إجراء الحوار«٢١» وتم في اللقاء الأول بين الإصلاح والمجلس تحديد قضايا الحوار وفقاً لمقترح تقدم به الوحدوي الناصري ، وجرى الإتفاق على النقاط التالية التي على ضوئها ظهرت صيغة اللقاء المشترك ، وهي:-

١- إن الهدف من الحوارهو تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي الشوروي وحمايته والدفاع عنه.

٢- ان تنحصر مواضيع الحوار في حرية ونزاهة الإنتخابات وتوفير الضمانات اللازمة لذلك .

٣-أطراف الحوار هي أحزاب مجلس التنسيق والتجمع اليمني للإصلاح مع احتفاظ كل حزب بالحق في ان يجري حواراً ثنائياً مع أي حزب آخر .

٤- ان يتم إعداد برنامج تنفيذي بالضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الإنتخابات .

٥- ان يتم إعلان ما يجري الإتفاق عليه من خلال مؤتمر صحفي ، وان يصدر بلاغ صحفي عن كل لقاء بين الاطراف المتحاورة .

أحزاب صيغة اللقاء المشترك (أغسطس ٩٦ - يناير٩٧م)
التجمع اليمني للإصلاح
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
الحزب الإشتراكي اليمني
حزب البعث العربي الإشتراكي القومي
إتحاد القوى الشعبية
حزب الحق
حزب الأحرار الدستوري

وبصدور البلاغ الصحفي عن ذلك اللقاء الأول في أواسط أغسطس ظهرت صيغة (أحزاب

٢٠- ربما كان الاصلاح لايرغب في اجراء حوار واتفاق مع كل من حزب البعث القومي حرصاً على علاقته الطيبة بحزب البعث العربي وامينه العام د/عبدالوهاب محمود، وكذلك مع حزب الحق الذي كان متهماً بالتوجه الامامي الشيعي، اما حزب الاحرار الدستوري فلم يكن له وجود حقيقي يستوجب الحوار معه سوى عضويته في مجلس التنسيق.

٢١- تتكون قيادة المجلس من امناء عموم الاحزاب السبعه المنضويه فيه وعضوين قياديين من كل حزب، وكان للأستاذ عمر الجاوي امين عام التجمع الوحدوي اليمني موقفه الرافض ليس للأتفاق مع الاصلاح فحسب وانما للانتخابات ايضاً.

اللقاء المشترك) كصيغة سياسية بالغة الأثر والتأثير، وفي ٩٦/٨/٢٧م تم توضيح وإعلان (البرنامج التنفيذي للضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الإنتخابات) الصادر عن اللقاء المشترك للتجمع اليمني للإصلاح وأحراب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، وكان من بين أبرز ما تضمنه البرنامج تبيين خروقات ومخالفات وقعت في عملية قيد وتسجيل الناخبين، اتهام اللجنة العليا للإنتخابات بعدم الحيادية والانحياز لطرف سياسي معين ، والمطالبة بـ (إعادة تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية) وغير ذلك من الضمانات القانونية لنزاهة الإنتخابات ومنها (ضمانات حيادية الوظيفة العامة والمال العام والقوات المسلحة والأعلام) ولكن الجانب السياسي والاهم في البرنامج هو (الضمانات السياسية) لانها تمثل تغييراً جذرياً في موقف الإصلاح ، فقد طالب البرنامج بـ (تصفية آثار حرب ١٩٩٤م - وتطبيع الحياة السياسية - وتحقيق الوفاق الوطني - ورفع القيود على نشاط أحزاب المعارضة - وإلغاء الحجز المفروض على ممتلكات واموال الحزب الإشتراكي اليمني - والالتزام بقرارالعفو العام) وتطرق البرنامج إلى ما سماه (..الأوضاع السياسية ومظاهر الفوضى والإنفلات الأمني) وان ذلك (علاوة على التصدعات في الوحدة الوطنية قد اغرى الطامعين بممارسة العدوان ضد اليمن وانتهاك سيادته)«٢٢»

وقد تواصلت فعاليات ومواقف (أحزاب اللقاء المشترك) إلى يناير ٩٧م وساهمت في تحريك الحياة السياسية في الداخل بشكل غير مسبوق ، وكانت بيانات ومواقف أحزاب اللقاء المشترك - من جهة - وبيانات ومواقف المؤتمر الشعبي ومعه أحزاب المجلس الوطني - من جهة اخرى - مادة اعلامية للصحف ووسائل الاعلام ووكالات الانباء المحلية والخارجية ، وكان لصيغة وفعاليات أحزاب اللقاء المشترك تأثير ايجابي يتمثل في تدعيم موقف الإصلاح في مواجهة المؤتمر وصولاً إلى إتفاق التنسيق والضمانات بين المؤتمر والإصلاح في ٩٧/١/٢٥م وتدعيم موقف مجلس التنسيق وإجراء حوارات ولقاءات بين أحزاب المجلس والمؤتمر والإصلاح ، وصولاً إلى مشروع الإتفاق والضمانات (في فبراير ٩٧م) وإتفاق ٩٧/٣/٧م بين المؤتمر والإصلاح وبعض أحزاب المجلس التي قررت المشاركة في الإنتخابات ووقعت الإتفاق ، كما ادت فترة اللقاء المشترك إلى كسر الحاجز النفسي بين الإصلاح وبين التيار القومي والحزب الإشتراكي ، وساهمت في إستكشاف نقاط إتفاق ينطلق منها أي حوار ولقاء في المستقبل .

٢٢- شهدت الفترة من يوليو ٩٤-فبراير ٩٥م احتكاكات مع السعودية في مناطق الاطراف وربما استولت السعودية خلالها على بعض المناطق والنقاط، وتم في ٢٦فبراير ٩٥م توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة اليمنية وبين السعودية، وتضمنت المذكرة تنازلاً عن الحق التاريخي لليمن في نجران وجيزان وعسير من خلال الاعتراف بشرعية معاهدة الطائف، وكان لقيادة الاصلاح دور في مذكرة التفاهم.
وفي ٩٥/١٢/١٥م قامت اريتريا باحتلال جزيرة حنيش اليمنية، وقد ادى التحكيم الدولي الى عودتها لليمن في ٩٨/١٠/٩م.

٦- انعقاد المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح:

وفي ٢٠-٢١/١١/٩٦م انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح ، والقى الإصلاح باللائمة على المؤتمر الشعبي في إخفاق حكومة الائتلاف ، مشيراً في بيانه الختامي إلى (إشكالات أعاقت حكومة الائتلاف عن تحقيق ماكان الشعب ينتظره منها .. وصعوبات حالت دون تحقيق الطموح الذي كان قائماً بالرغم من عوامل النجاح التي كانت متوفرة) وانتقد البيان (ماجرى ويجري من ممارسات مخالفة للدستور والقوانين وتتنافى مع الديمقراطية) .

ونرى ان انعقاد ذلك المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح - يضاف إلى ما تقدم- من الشواهد التي لاتخطئ دلالتها على ان الفترة من اكتوبر ٩٤م إلى إنتخابات ابريل ٩٧م كانت حافلة بالممارسات والحياة الديمقراطية .

المبحث الخامس:

إنتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧م ثاني إنتخابات نيابية متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن

أولاً: مرحلة قيد وتسجيل الناخبين وتوزيع البطاقة الإنتخابية:

منذ مارس وإبريل ٩٦م بدأت اللجنة العليا للإنتخابات في الإعداد لمرحلة قيد وتسجيل الناخبين ، حيث صدر في مارس قرار جمهوري باضافة اربعة أعضاء إلى اللجنة العليا بموجب المادة (٢٠) من قانون الإنتخابات بان يضاف إلى اللجنة العليا (٤) أعضاء في السنة الإنتخابية بحيث يكون عددها (١١) عضواً «١»

وبناء على موافقة اللجنة العليا في اجتماعها رقم (١٥٨) بتاريخ ٩٦/٣/٢٧م أصدر العقيد محسن العلفي رئيس اللجنة العليا القرار رقم (١٥) لسنة ٩٦م بتشكيل ((الفريق الفني للإعداد لمرحلة القيد والتسجيل وتوزيع البطاقة الإنتخابية الدائمة)) برئاسة (محمد حسين الفرح - المسئول التنفيذي للفريق الفني)«٢» فتواصلت عملية الإعداد لكافة وثائق ومطبوعات ومستلزمات تنفيذ تلك المرحلة وتشكيل اللجان الإشرافية للمحافظات واللجان الأساسية بواقع (لجنة أساسية واحدة رجالية وأخرى نسائية لكل دائرة إنتخابية وبدون اللجان الفرعية للمراكز الأخرى ، بحيث تنتقل اللجان الأساسية في مراكز الدائرة وتقوم بعملية القيد والتسجيل بواقع عدة أيام في كل مركز ، وذلك خلال المدة المحددة للقيد

الاحزاب التي شاركت في مرحلة قيد وتسجيل الناخبين يوليو - ديسمبر ١٩٩٦م:	
١	المؤتمر الشعبي العام
٢	التجمع اليمني للاصلاح
٣	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
٤	الحزب الاشتراكي اليمني
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي
٦	حزب البعث العربي الاشتراكي القومي
٧	اتحاد القوى الشعبية
٨	حزب الحق
٩	الحزب الديمقراطي الناصري
١٠	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري
١١	الجبهة الوطنية الديمقراطية
١٢	حزب جبهة التحرير
١٣	الحزب القومي الاجتماعي
١٤	حزب الرابطة اليمنية
١٥	التجمع الوحدوي اليمني

١- كانت اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها بعد إنتخابات ٩٣م مكونة من سبعة أعضاء هم كل من الأخوة محسن محمد العلفي - رئيس اللجنة -محمود العراسي - نائب رئيس اللجنة - عبدالفتاح البصير رئيس القطاع القانوني - امين علي أمين رئيس قطاع التخطيط - سعيد الحكيمي رئيس القطاع الإعلامي - عبدالله سبعة رئيس القطاع المالي.. ثم اللجنة الفنية - خالد غيلان رئيس قطاع السكرتارية.
ثم اضيف الى اللجنة في مارس ٩٦م كل من الاخوة علوي العطاس نائب رئيس قطاع التخطيط - عبدالرزاق الرقيحي نائب رئيس القطاع القانوني - علي عبدالخالق رئيس القطاع المالي - محمد المحطوري نائب رئيس القطاع المالي.
٢- كان عملي كمسئول للفريق الفني حتى نهاية الاعداد لمرحلة القيد والتسجيل وتوزيع البطاقة الانتخابية ليس إلا.

والتسجيل وهي ٣٠ يوماً من(١/٧/٩٦م)«٣» ولكن عدم تشكيل اللجان الفرعية والاستعاضة عنها بتنقل اللجان الأساسية - كما قررت وصممت اللجنة العليا - أدى إلى موافقتها - بعد جهد جهيد - على أن تكون المدة ٦٠ يوماً ، وكذلك كان.

وفي ١/٧/١٩٩٦م بدأت عملية قيد وتسجيل الناخبين - أي الذين لم يسبق لهم التسجيل عام ١٩٩٣م وتتوفر فيهم الشروط القانونية ، وبصفة اساسية بلوغ سن الإنتخاب (١٨ سنة فأكثر) - وتواصلت عملية التسجيل لمدة شهرين (يوليو - أغسطس) في كافة الدوائر الإنتخابية بأرجاء الجمهورية ، وسط إهتمام كبير من سائر الأحزاب على حث ودفع أعضائها والمتعاطفين معها والمواطنين - الذين لم يسبق لهم التسجيل - بأن يسجلوا انفسهم ، وشاركت في ذلك كافة الأحزاب بما في ذلك الحزب الإشتراكي اليمني وكافة أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة.

وقد شهدت مرحلة القيد والتسجيل سلبيات وأخطاء ومخالفات أدت إلى تعريض اللجنة العليا للإنتخابات لأكبر حملة من النقد والاتهامات والهجوم في أغلب الصحف ، وفي بيانات التجمع اليمني اللإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ، وصدور أحكام قضائية ضد اللجنة العليا ، وذلك بسبب : عدم تشكيل اللجان الفرعية للمراكز الإنتخابية والإكتفاء باللجان الأساسية للدوائر وعدم نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣م مما أدى إلى سلبيات وأخطاء ومخالفات كانت محل إنتقاد كافة الأحزاب ولم تكن محل إرتياح المؤتمر الشعبي ، ولكن اللجنة العليا كانت مقتنعة بتفسيراتها الخاطئة لمواد القانون - أكثر مما ينبغي - وقوية في عنادها وموقفها - أكثر مما يجب«٤».

وعلى صعيد الإيجابيات ، فقد إشتملت مرحلة القيد والتسجيل على الإيجابيات والنتائج العامة التالية :-

١ - تم قيد وتسجيل ١,٩٤٥,٦٨٧ ناخباً وناخبة ، وبذلك بلغ إجمالي عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣م وعام ٩٦م كما يلي :-

	ذكور	إناث	إجمالي
عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ١٩٩٣م	٢٢٠٩٩٤٤	٤٧٨٣٧٩	٢٦٨٨٣٢٣
عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ١٩٩٦م	١١٣٠٥٧٤	٨١٥١١٣	١٩٤٥٦٨٧
الإجمالي	٣٣٤٠٥١٨	١٢٩٣٤٩٢	٤٦٣٤٠١٠

٣- الدليل التنفيذي لمرحلة قيد وتسجيل الناخبين وتوزيع البطاقة الانتخابية عام ١٩٩٦م- اللجنة العليا للانتخابات.
٤-اوردنا تفاصيل ووثائق قضايا تلك المرحلة في كتابنا (الانتخابات النيابية متعددة الاحزاب في اليمن عام ١٩٩٧م).

وبعد انتهاء فترة الطعون بالادراج والحذف ، وتحرير جداول الناخبين النهائية ، بلغ إجمالي عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣م وعام ٩٦م من المواطنين الذين في سن الإنتخاب (١٨ سنة فأكثر) كما يلي على مستوى الجمهورية: «٥»

	رجال	نساء	اجمـــالي
عدد المواطنين في سن الانتخابات الى نهاية عام ١٩٩٦م	٣٤٦٤٥٧٠	٣٤٥٦٩٩٢	٦٩٢١٥٦٢
عدد المسجلين عام ٩٣وعام ٩٦م	٣٣٦٤٦٢٨	١٢٧٣٠٧٣	٤٦٣٧٧٠١
النسبة المئوية للمسجلين	٩٧٪	٣٧٪	٦٧٪

٢ – قامت اللجان الأساسية بعد إنتهاء فترة القيد والتسجيل ، بنشر صورة من جداول المسجلين الجدد (في يوليو وأغسطس ٩٦م) في كافة المراكز والدوائر الإنتخابية – أما المسجلين عام ٩٣م فقد أصرت اللجنة العليا على عدم نشر اسمائهم وعدم قبول الطعون بحذف أي منهم ، وكان رأي اللجنة العليا (ان المسجلين عام ١٩٩٣م صارت اسماؤهم ثابتة ونهائية في جدول الناخبين الدائم قبل الإنتخابات البرلمانية لمجلس النواب عام ١٩٩٣م)«٦» فاقتصر النشر على جداول المسجلين الجدد وتقديم الطعون بالحذف والادراج في تلك الجداول ، وقامت اللجان الأساسية والمحاكم الإبتدائية والاستئنافية بالبت في الطعون ، وصدرت قرارات واحكام بحذف مايزيد عن (٥٠٠٠٠) من صغار السن والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية ، وقد إنتهت فترة الطعون والبت فيها وتحرير الجداول النهائية في ديسمبر ١٩٩٦م.

توزيع ومنح البطاقة الإنتخابية الدائمة :

كان توزيع ومنح البطاقة الإنتخابية الدائمة أهم وأبرز إيجابيات تلك المرحلة ، فقد قامت اللجنة العليا بطبع وتجهيز عدد (٦,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة) وفقاً للمواصفات التي نص عليها القانون ، وكانت اللجنة قد نصت في دليلها التنفيذي على ان يحضر الناخب الصورة الفوتوغرافية للبطاقة الإنتخابية ، مما آثار جدلاً وإنتقاداً حاداً ، وأدى إلى رفع دعوى قضائية ضد اللجنة العليا وصدور حكم قضائي بإلزام اللجنة العليا بتوفير وسائل وأفلام التصوير الفوتوغرافية«٧» ، وكان الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد حسم قضية الصور الخاصة بالبطاقة الإنتخابية في لقائه باللجنة العليا يوم ٩٦/٧/٤م حيث (أوضح الأخ رئيس الجمهورية بان الدولة سوف تتكفل بتحمل تكاليف الصور الخاصة بالبطاقة،

٥- كتاب الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م – محمد حسين الفرح – ص٤٤- إصدار مركز دراسات المستقبل – ١٩٩٨م.
٦- رسالة اللجنة الى رئيس الجمهورية – صحيفة الثورة ١٩٩٦/١٠/٢م.
٧- الدعوى القضائية المرفوعة من المحامي محمد ناجي علاو ضد اللجنة العليا في ٩٦/٧/٢م وقد صدر حكم محكمة جنوب غرب صنعاء في ٩٦/٧/٢٩م. بالزام اللجنة العليا للانتخابات بتوفير وسائل افلام التصوير الشمسية وكذلك تشكيل اللجان الفرعية لكافة المراكز، وايد الحكم محكمة الاستئناف برئاسة القاضي حمود الهتار في حكمها الصادر في ٩٦/٩/٢٧م.

ووجه الجهات المعنية بتوفير الإعتمادات المالية اللازمة لشراء أفلام فورية ملونة وكافة وسائل ومستلزمات التصوير بما يكفي لخمسة ملايين صورة) فتم شراء وتوفير الأفلام ووسائل التصوير وتدريب اللجان على التصوير وتزويدها بالأفلام والكاميرات.

وقامت اللجان الأساسية بتوزيع ومنح البطاقة الإنتخابية الدائمة للمسجلين على فترتين:-

الفترة الأولى : من (٩٦/٨/١٠م إلى ديسمبر ٩٦م) قامت اللجان بمنح البطاقة للمسجلين عام ٩٣م حيث بلغ عدد الذين تسلموا البطاقة الإنتخابية كما يلي :

رجال	نساء	اجمالي
١٠٠٢٨٣٠	١٨٣١١٥	١١٨٦٩٤٥

وقد تزامن ذلك مع قيام اللجان الأساسية بمهام مرحلة القيد والتسجيل والبت في طعون الإدراج والحذف في جداول المسجلين الجدد ، ويمثل عدد الذين تم منحهم البطاقة آنذاك (٤٤٪) من المسجلين عام ٩٣م .

الفترة الثانية : (٢٠ مارس - ٢٥ إبريل ٩٧م) قامت اللجان الأصلية لمرحلة الترشيح وإدارة الإنتخابات واللجان الفرعية بتوزيع البطاقة الإنتخابية الدائمة ، بمنح البطاقة الإنتخابية للمسجلين الجدد عام ٩٦م الذين أصبح قيدهم نهائياً ، وبقية المسجلين عام ٩٣م الذين لم يستلموا البطاقة في الفترة الأولى ، وقد بلغ إجمالي عدد الذين تم منحهم البطاقة الإنتخابية في الفترتين من المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦ كما يلي :-

اجمالي عدد المسجلين عامي ٩٣و٩٦م	٤٦٢٧٧٠١
اجمالي عدد الذين تم منحهم البطاقة	٣٦٢١٦٣٦
النسبة المئوية	٪٧٨

ونرى أن نسبة الذين تم منحهم البطاقة لا يقل عن (٩٠٪) من الناخبين لأن الذين لم يستلموا البطاقة وعددهم (١,٠١٦,٠٦٥) كان غالبيتهم من المسجلين في جداول عام ٩٣م (حوالي ٦٤٠,٠٠٠) ويعود ذلك إلى ان غالبية ذلك العدد سجلوا أنفسهم من جديد في عام ٩٦م في الدوائر والمراكز التي إنتقل موطنهم الإنتخابي إليها - خاصة العسكريين - بينما بقيت اسماؤهم في جداول المراكز والدوائر التي كانوا مسجلين فيها عام ٩٣م ولكنهم إستلموا البطاقة ومارسوا الحق الإنتخابي في مراكز تسجيلهم الجديدة فقط ، وكذلك فان بين الذين لم يستلموا البطاقة الإنتخابية الأموات من المسجلين عام ٩٣م والذين صدرت أحكام قضائية بحذفهم عام ٩٦م ، أو نقلوا موطنهم الإنتخابي عام ٩٦م ، ولكن اللجنة العليا لم تحذفهم من الجداول النهائية.

ثانياً: مواقف الأحزاب من المشاركة في الإنتخابات أو مقاطعة الإنتخابات:

لقد كانت هناك منذ بداية مرحلة القيد والتسجيل وتوزيع البطاقة الإنتخابية ثلاثة إتجاهات بشأن الإنتخابات ، فإلى جانب إتجاه وعزم المؤتمر الشعبي والذين معه على إجراء الإنتخابات - وهو الإتجاه الأول - كان هناك إتجاهان :

١- إتجاه مقاطعة الإنتخابات والدعوة إلى مقاطعتها:

وهو الإتجاه الذي دعت إليه وتبنته منذ البداية جماعة (موج) التي أسسها في لندن عبدالرحمن الجفري وبعض الذين إستقروا في الخارج بعد حرب ١٩٩٤م من الإشتراكيين والرابطيين ، فكانت دعوة (موج) وصحيفتها (بريد الجنوب) إلى مقاطعة الإنتخابات ذات صلة بتحرك خارجي مشبوه يهدف بإستمرار إلى ضرب مسيرة الوحدة والديمقراطية في اليمن ، وينطلق من الزعم بعدم شرعية النظام السياسي في الجمهورية اليمنية.

وقد تبنت موقف ودعوة المقاطعة في الداخل كل من :-

أ- جماعة حزب (رابطة أبناء اليمن - رأي) التي كان عبدالرحمن الجفري أمينها العام وكانت الرابطة محدودة التواجد والتأثير في الداخل ، وإزدادت ضعفاً بعد فشل محاولة الانفصال التي شارك فيها عبدالرحمن الجفري ، وترسيخ الوحدة اليمنية .

ب- حزب التجمع الوحدوي اليمني برئاسة أمينه العام الأستاذ عمر الجاوي الذي كان له موقف وطني وحدوي في رفض وإدانة محاولة الإنفصال والتمسك بالوحدة اليمنية ، وقد تبنى التجمع الوحدوي وأمينه العام عمر الجاوي مقاطعة الإنتخابات من منطلقات هي إلصق بالسياسة منها بالإنتخابات داعياً إلى (إنهاء آثار حرب ١٩٩٤م تمهيداً لإجراء الإنتخابات) وتنفيذ (النقاط التي إلتزمت بها الحكومة) في مذكرتها إلى أمين عام الأمم المتحدة في ١٩٩٤/٧/٧م ومنها تنفيذ (وثيقة العهد والإتفاق) وان المطلوب لإجراء الإنتخابات (ضمانات سياسية وضمانات قانونية) .

جـ- بعض أعضاء الحزب الإشتراكي ، الذين يتفقون مع الأهداف والمنطلقات السابقة ، ويرون عدم المشاركة في الإنتخابات إلا إذا استجابت السلطة لكل مطالب الحزب الإشتراكي السياسية والإنتخابية والوظيفية وغيرها من الأمور التي كان يتبناها دعاة المقاطعة في الحزب الإشتراكي«٨».

٨- اوردنا تفصيلاً وثائقياً كاملاً لموقف دعاة المقاطعة ودعاة المشاركة في الحزب الاشتراكي بكتابنا الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م.

وقد إستفادت أحزاب وشخصيات إتجاه المقاطعة من السلبيات والأخطاء والخروقات التي وقعت في مرحلة القيد والتسجيل ، في الترويج لدعوة المقاطعة وان الإنتخابات لن تكون حرة ونزيهة.

٢- إتجاه المشاركة في الإنتخابات مع توفير الضمانات القانونية والسياسية لحريتها ونزاهتها:

وهو الإتجاه الذي دعا اليه وتبناه كل من :-

أ- مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة باحزابه الرئيسية الخمسة :

١- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
٢- الحزب الإشتراكي اليمني.
٣- حزب البعث العربي الإشتراكي القومي.
٤- إتحاد القوى الشعبية.
٥- حزب الحق.

ب- التجمع اليمني للإصلاح.

وقد أدى تقارب وانسجام موقف الإصلاح وموقف مجلس التنسيق إلى توحيد الموقفين في صيغة «اللقاء المشترك للتجمع اليمني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة» وتبلور موقف أحزاب اللقاء المشترك في وثيقتين رئيسيتين احداهما بيان (البرنامج التنفيذي لإنتخابات حرة ونزيهة) - الصادر في ٩٦/٨/٢٧م - والوثيقة الثانية رسالة أحزاب اللقاء المشترك إلى رئيس الجمهورية في سبتمبر ٩٦م ، وقد شملت الضمانات القانونية والسياسية التي طالب بها التجمع اليمني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة عدة مسائل من أبرزها :-

	الانتماء السياسي او جهة الترشيح لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات	
١	محسن العلفي	المؤتمر الشعبي
٢	محمود العراسي	الحزب الاشتراكي
٣	امين علي امين	الاصلاح
٤	سعيد الحكيمي	المؤتمر الشعبي
٥	عبدالله سبعه	(المؤتمر والاشتراكي)
٦	عبدالفتاح البصير	ناصري سابقاً/مستقل
٧	خالد غيلان	حزب البعث
٨	علوي العطاس	المؤتمر الشعبي
٩	علي عبدالخالق	الاصلاح
١٠	عبدالرزاق الرقيحي	(مستقل)
١١	محمد المحطوري	المؤتمر وآخرون

فيما يتصل باللجنة العليا للإنتخابات طالب البرنامج التنفيذي (إعادة تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية) وذلك إنطلاقاً من الإعتقاد بعدم حياديتها وبأنها منحازة إلى المؤتمر الشعبي وتمثل المؤتمر الشعبي .

وقد أجرت صحيفة الثورة في ٩٦/٩/١م مقابلة مع الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حيث سألت الصحيفة الأخ الرئيس (ماذا عن ما ورد في البيان المذكور «برنامج الإصلاح وأحزاب المعارضة» من اتهامات بأن اللجنة العليا منحازة لطرف سياسي معين المقصود به المؤتمر الشعبي العام فقال الرئيس «اللجنة العليا تشكلت بناءاً على قانون الإنتخابات.. وأعضاؤها تم ترشيحهم من مجلس النواب الذي تشارك فيه كل الأحزاب التي فازت في إنتخابات ٩٣م ..» وعملياً فان اللجنة يشارك فيها ممثلون عن تلك الأحزاب سواء كانوا من التجمع اليمني للإصلاح أو المؤتمر الشعبي العام أو الحزب الإشتراكي أو الناصريين أو البعث.. مع العلم إن القانون يشترط أن يتخلى أعضاء اللجنة العليا للإنتخابات عن إنتماءاتهم الحزبية لضمان الحيدة في الإشراف والإعداد للإنتخابات «٩» وقد سألت مجلة الوسط التي تصدر في لندن الشيخ عبدالله الأحمر عن مدى صحة تمثيل الإصلاح في اللجنة العليا فقال (نعم تمثل الإصلاح بعضوين في هذه اللجنة). «١٠»

وقد ظهرت مطالبة الإصلاح ومجلس التنسيق بإعادة تشكيل اللجنة العليا بصورة أكثر موضوعية في رسالتهم إلى رئيس الجمهورية والتي نشرتها صحيفة الثوري في ٩٦/١٠/٣م حيث قالت الرسالة «إن اللجنة العليا للإنتخابات ليست على مستوى المسئولية الهامة والخطيرة الملقاة على عاتقها وإنها قد خرجت عن حياديتها المفترضة)«١١»

ثم دللت الرسالة على ذلك بما حدث في مرحلة القيد والتسجيل من ممارسات مخالفة للقانون مثل تشكيل اللجان الاشرافية والأساسية من المؤتمر والإصلاح فقط - عدم تشكيل اللجان الفرعية - عدم نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣م وعدم حذف الأموات والمكررين - إختصار المدة الزمنية للقيد .. إلخ ،وقالت الرسالة (أن اللجنة العليا للإنتخابات فقدت ولايتها -(بصدور قانون الإنتخابات الجديد رقم ٢٧ لسنة ٩٦م) كما أتضح جلياً أن اللجنة العليا غير قادرة على القيام بالمهمة الموكلة إليها) ، وقد طالبت الرسالة بإعادة تشكيل اللجنة العليا من سبعة أعضاء فقط بموجب قانون الإنتخابات الجديد رقم ٢٧ لسنة ٩٦م ، وقد إستمر الجدل حول اللجنة العليا إلى فبراير ٩٧م ، وبالرغم من أن المؤتمر الشعبي تمسك بشرعية اللجنة وإستمرارها إلى أن يتم إنتخاب مجلس النواب الجديد بموجب القانون ، فقد كان المؤتمر يدرك في ذات الوقت سلبيات اللجنة العليا وصواب بعض ماقيل عنها على الأقل .

٩- مقابلة مع رئيس الجمهورية، صحيفة الثورة، ١٩٩٦/٩/١م.
١٠- مقابلة مع الشيخ عبدالله الأحمر - رئيس مجلس النواب مع مجلة الوسط، صحيفة الثورة، ١٩٩٦/٩/٢٧م.
١١- رسالة الإصلاح ومجلس التنسيق إلى رئيس الجمهورية، صحيفة الثوري، العدد (١٤٤٢)، ١٩٩٦/١٠/٣م.

وانتهى الخلاف حول اللجنة العليا بإتفاق قيادات المؤتمر والإصلاح ومجلس التنسيق في ٢٥ يناير وفي فبراير ٩٧م على :-

أ- تحديد قوام اللجنة العليا للإنتخابات وفقاً لقانون الإنتخابات رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦م، أي بسبعة أعضاء فقط ، وعلى ضوء ذلك تم إنهاء عضوية الأعضاء الاربعة الذين عينوا في مارس ٩٦م وهم كل من الأخوة علوي العطاس - علي عبدالخالق - عبدالرزاق الرقيحي - محمد المحطوري ، وإستمر الأعضاء السبعة المعينون منذ عام ٩٣م وكان اختيارهم وتعيينهم آنذاك بموافقة كافة الأحزاب التي رشحتهم عبر مجلس النواب ، بصرف النظر عن معايير الكفاءة أو مدى تمثيلهم لتلك الأحزاب«١٢»

ب- تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لشئون الإنتخابات يقومون بمتابعة سير العملية الإنتخابية والتأكد من سلامة الإجراءات وغير ذلك من المهام التي حددها إتفاق ضمانات نزاهة الإنتخابات الموقع بين المؤتمر والإصلاح في ٢٥ يناير ، والإتفاق بينهما وبين كافة أحزاب مجلس التنسيق في لقاءات فبراير ٩٣م والذي وقعت عليه في ٩ مارس أحزاب مجلس التنسيق التي شاركت في الإنتخابات ، وعلى ضوء ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٩٧م بتشكيل ((هيئة استشارية لرئيس الجمهورية لشئون الإنتخابات)) من الأخوة :-

صادق أمين أبو راس	عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي وزير الخدمة المدنية	رئيس اللجنة الفنية في انتخابات ٩٢م.
د.نجيب غانم	عضو الهيئة العليا للإصلاح وزير الصحة	
عبدالملك المخلافي	أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	عضو اللجنة العليا ورئيس اللجنة الاعلامية في ٩٢م.
أحمد محمد الشامي	أمين عام حزب الحق	رئيس محكمة استئناف (سابقاً)
نجيب قحطان الشعبي	عضو مجلس النواب الأول بعد الوحدة	نجل الرئيس قحطان الشعبي
عبدالرحمن مهيوب	عضو قيادة حزب البعث العربي الإشتراكي	عضو اللجنة العليا للانتخابات في ٩٢م

وقد شملت الضمانات القانونية التي طالب بها مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والتجمع اليمني للإصلاح ، ان يتم تصحيح الخروقات التي وقعت في مرحلة القيد والتسجيل ، وإعادة نشر جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦م ، وإتخاذ كافة الوسائل التي تضمن صحتها، وحذف الأسماء المكررة والوهمية والمتوفين.

وأن يتم تشكيل اللجان الاشرافية والأصلية والفرعية للمرحلة الثانية وإدارة الإنتخابات من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية .. وتنفيذ كل المهام بموجب القانون دون إختصار أو إقتصار للإجراءات واللجان والمدد الزمنية كما حدث في مرحلة القيد والتسجيل

١٢- لقد تعاملت قيادة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي آنذاك مع مسألة تشكيل اللجنة العليا بأنها مسألة حقائب وزارية غالباً، وتعالج اوضاع بعض الوزراء في الحكومة الأولى الذين لم يدخلوا في الحكومة الثانية بعد إنتخابات ٩٢م، وكان عبدالله سبعه من القيادات السابقة للجبهة القومية في عدن، وكان سعيد الحكيمي في هيئة رئاسة مجلس الشورى، فتم اختيارهم مراعاة لتلك الاعتبارات غالباً.

.. وتمكين لجان الرقابة المحلية والعربية والدولية من الرقابة على الإنتخابات .. وحيادية المال العام والإعلام الرسمي .. الخ .

والواقع ان قيادة المؤتمر الشعبي كانت حريصة على أن تتوفر للإنتخابات كافة الأسس والضمانات القانونية ، بحيث أسفرت لقاءات قيادتي المؤتمر والإصلاح عن الإتفاق على تلك الضمانات والأسس ، وتم النص عليها في إتفاق ٢٥ يناير ٩٧م بين المؤتمر والإصلاح ثم بينهما وبين مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة في لقاءات فبراير ٩٧م وصولاً إلي الإتفاق الموقع في ٩ مارس بشأن أسس وضمانات نزاهة الإنتخابات .

وعلى صعيد الضمانات السياسية والمطالب الإنتخابية والحزبية فقد كان منها :-

- ان تلتزم الحكومة بصرف المستحقات المالية للأحزاب والتنظيمات السياسية للاعوام السابقة ومستحقات القسط الأول من عام ١٩٩٧م ، وتم بالفعل صرف القسط الأول من المستحقات المالية إلى أواسط ٩٦م ، وأصدر الرئيس توجيهاته بصرف القسط الثاني مع مستحقات الربع الأول من عام ١٩٩٧م ، وبذلك تم توفير الأمكانيات المالية لخوض الإنتخابات لكافة الأحزاب بما في ذلك الحزب الإشتراكي والإصلاح والوحدوي الناصري .
- إعطاء شهادات القيد والتصريح الرسمي بإستمرار مزاولة النشاط السياسي لبقية أحزاب مجلس التنسيق التي لم تمنح شهادات القيد والتصريح من لجنة شئون الأحزاب ، وهو ما نص عليه الإتفاق بين حزبي الإئتلاف (المؤتمر والإصلاح) وبين أحزاب مجلس التنسيق الذي تم إعداده في فبراير ٩٧م ووقعت عليه الأحزاب المشاركة في ٩ مارس ٩٧م وبالفعل أعلنت لجنة شئون الأحزاب في ٩٧/٣/١٠م قرارها بمنح تصريح النشاط السياسي لحزب البعث العربي الإشتراكي القومي وإتحاد القوى الشعبية .
- جرت لقاءات بين قيادة المؤتمر الشعبي وقيادة الحزب الإشتراكي ، حيث أبدى الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حرصه على مشاركة الحزب الإشتراكي والإستجابة لبعض مطالبه الأساسية المتصلة بمعالجة آثار حرب ١٩٩٤م وإعادة مقرات الحزب الإشتراكي - وبالفعل تم تسليم الحزب الإشتراكي مقر لجنته المركزية بالعاصمة صنعاء - وأبدى الرئيس الإستعداد للتنسيق مع الحزب الإشتراكي في عدد من الدوائر (٢٥ - ٣٠ دائرة) بما يتيح للإشتراكي الفوز في تلك الدوائر (بدون منافسة من المؤتمر والإصلاح) وشملت مبادرة الرئيس الإستجابة لبعض المطالب الهامة للحزب الإشتراكي وكان ذلك في ٩٧/٢/١٣م وفي لقاء رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب مع المكتب السياسي وأمين عام الحزب الإشتراكي يوم ٩٧/٢/٢١م كما تم النص على تنفيذ تلك المطالب في الإتفاق الذي تم إنجازه في أواخر فبراير بين حزبي الإئتلاف ومجلس التنسيق لضمانة ونزاهة الإنتخابات ، ولم يتبقى سوى التوقيع عليه والذي تأجل حتى إنعقاد اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي لإتخاذ قرار بشأن المشاركة أو المقاطعة.

حسم مواقف الأحزاب بالمقاطعة أو المشاركة:

قررت اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي مقاطعة الإنتخابات بعد نقاش وجدل استمر ثلاثة أيام بين المؤيدين للمشاركة والمؤيدين للمقاطعة ، وصولاً إلى التصويت على المشاركة أو المقاطعة يوم ٩٧/٣/٥م حيث صوت للمشاركة في الإنتخابات ٣٢ من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية«١٣» بينما صوت للمقاطعة ٥٧ عضواً «١٤» ، وبذلك تم اتخاذ قرار المقاطعة بالأغلبية واصدر الحزب بلاغاً بمقاطعة الإنتخابات في ٩٧/٣/٦م.

وعقدت اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري دورة إستثنائية في ٧-٩٧/٣/٨م حيث إتخذ التنظيم قراره بالمشاركة في الإنتخابات ، وكذلك أعلن حزب البعث العربي الإشتراكي القومي وحزب الحق مشاركتهما في الإنتخابات ، بينما إتخذ إتحاد القوى الشعبية قراراً - فيما بعد - بعدم المشاركة .

وبذلك بلغ عدد الأحزاب التي إتخذت موقف المقاطعة أربعة أحزاب ، هي الحزب الإشتراكي - الرابطة (رأي) - التجمع الوحدوي - إتحاد القوى الشعبية ، وبلغ عدد الأحزاب التي واصلت السير في طريق المشاركة ١٢ حزباً وتنظيماً سياسياً ، فانطلقت ثاني إنتخابات نيابية متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن .

١٣- كان من ابرز المؤيدين للمشاركة من اعضاء المكتب السياسي واللجنة المكزية للحزب الاشتراكي كل من الاخوة جارالله عمر - د.سيف صائل - محمد احمد غالب - يحيى الشامي - صالح مثنى - عبدالباري طاهر - عبدالغني عبدالقادر - احمد علي السلامي - د.محمد قاسم الثور - يحيى منصور ابو اصبع - احمد حيدره سعيد - منى باشراحيل - احمد العطاس - عبدالله مجيديع.

١٤- كان على راس الذين مع القاطعة كل من الاخوة علي صالح عباد (مقبل) الامين العام - محمد حيدره مسدوس، عبدالواحد المرادي.

ثالثاً: مرحلة الترشيح والإنتخابات:

تشكيل اللجان الإنتخابية

الأحزاب والتنظيمات السياسية التي خاضت إنتخابات ١٩٩٧ النيابية ورموزها وعدد مرشحيها			
م	الحزب او التنظيم السياسي	الرمز الانتخابي	عدد المرشحين
١	المؤتمر الشعبي العام	الحصان	٢٢٣
٢	التجمع اليمني للاصلاح	الشمس	١٨٩
٣	التنظيم الوحدوي الناصري	الهلال والنجمة	٨٠
٤	حزب البعث العربي القومي	نسر	٤٦
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	نخلة	٢٥
٦	حزب الحق	كتاب	٢٦
٧	الحزب الديمقراطي الناصري	ميزان	٣٠
٨	التصحيح الشعبي الناصري	جمل	١٥
٩	الجبهة الوطنية الديمقراطية	حمامة	٤١
١٠	الحزب القومي الاجتماعي	هدهد	١٤
١١	حزب جبهة التحرير	تصافح كفين	١٢
١٢	حزب الرابطة اليمنية	جنبية	١٥
	المرشحون بصفة مستقلين	ــــ	١٣٩٩
	اجمالي عدد المرشحين	ــــ	٢١٢٥

تميزت مرحلة الترشيح وتوزيع البطاقة الإنتخابية وإدارة الإنتخابات بتشكيل اللجان الإنتخابية من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الإنتخابات.. وقد بلغ عددها (١٤٥١٢) لجنة تضم (٤٣٥٣٦) مشرفاً ومشرفة.. فكان ذلك من أبرز الإيجابيات والضمانات لنزاهة الإنتخابات ، وتشمل تلك اللجان:

- اللجان الإشرافية للمحافظات وعددها ١٨ لجنة.
- اللجان الأصلية لمهام الترشيح وإدارة الإنتخابات وعددها ٣٠١ لجنة أصلية بواقع لجنة واحدة لكل دائرة إنتخابية .
- اللجان الفرعية الرجالية لتوزيع البطاقة الإنتخابية وإدارة الإنتخابات في المراكز الإنتخابية وكان عددها ٢٠١٨ لجنة.
- اللجان الفرعية النسائية لتوزيع البطاقة الإنتخابية وإدارة الإنتخابات في المراكز الإنتخابية التي بها ما لا يقل عن (١٠٠) إمراة مسجلة ، وقد بلغ عددها (١٧٥٣) لجنة نسائية.
- اللجان الفرعية الرجالية والنسائية الإضافية لصناديق الإقتراع بالمراكز الإنتخابية ، وعددها (١٠٧٤١) لجنة.

وقد بدأت اللجان الأصلية في الدوائر الإنتخابية بمهمة إستقبال طلبات الترشيح في ٢٠ مارس ، وبدأت اللجان الفرعية في المراكز الإنتخابية مهامها بمنح وتوزيع البطاقة الإنتخابية من أواخر مارس إلى ٢٥ إبريل ، ثم إنضمت إلى اللجان الأصلية والفرعية اللجان الإضافية لصناديق الإقتراع وإدارة الإنتخابات وأخذت مكانها - منذ أواسط إبريل - في كافة المراكز الإنتخابية بالجمهورية.

الترشيح لعضوية مجلس النواب:

تم فتح باب الترشيح وإستقبال طلبات الترشيح لمدة عشرة أيام (٢٠-٢٩ مارس) وتميزت إنتخابات ٩٧م بأن لكل حزب رمز إنتخابي وكذلك لكل مرشح بصفة مستقل رمزه الإنتخابي ، وبلغ عدد المرشحين الذين تم إعلان قبول ترشيحهم ٣٨١٥ مرشحاً ، ثم إنسحب في فترة الإنسحاب القانونية (إلى ٢٠/٤/٩٧م) عدد ١٦٦٥ من المرشحين المقبولين ، بحيث أصبح عدد المرشحين الذين استمروا في الترشيح (٢١٥٠) مرشحاً:

- منهم (٧٢٦) مرشحاً بإسم الأحزاب والتنظيمات السياسية.. و(١٣٩٩) مرشحاً بصفة مستقلين.

والواقع ان المرشحين بصفة مستقلين كان من بينهم (٤٦) من الحزب الإشتراكي ترشحوا بصفة مستقلين لأن الحزب قاطع الإنتخابات رسمياً ، و(٦٦) مرشحاً اساسياً من الإصلاح قام الإصلاح بترشيحهم بصفة مستقلين في دوائر التنسيق مع المؤتمر الشعبي ، و(٤٣) مرشحاً أساسياً من المؤتمر قام المؤتمر بترشيحهم بصفة مستقلين في دوائر التنسيق مع الإصلاح.

إجراء الإنتخابات .. وعدد الناخبين .. ونسبة المشاركة:

في ٢٧ ابريل ١٩٩٧م جرت الإنتخابات النيابية في أرجاء الجمهورية ، باشراف اللجان الإنتخابية الـ (١٤٥١٢) المشكلة من سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية .. مع وجود مندوبين للمرشحين في كل لجنة وكل صندوق إقتراع .. كما شاركت في الرقابة على الإنتخابات لجان محلية وعربية ودولية .. بالاضافة إلى وجود ممثلين للصحف ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام العربية والدولية ، كما نقلت الفضائيات وقائع الإنتخابات إلى كل أرجاء العالم .

وقد تم تأجيل الإنتخابات في الدائرة رقم ٢٠٤ بمحافظة ذمار والدائرة رقم ٢٨٣ بمحافظة حجة بينما جرت الإنتخابات بنجاح في ٢٩٩ دائرة إنتخابية بأرجاء الجمهورية ، حيث بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٢,٨٢٧,٣٦٩ ناخباً وناخبة .. فما هي نسبة المشاركة ؟ .. وما هو معيار نسبة المشاركة ؟

المعيار الأول:- عدد الناخبين المقترعين من إجمالي عدد المسجلين عامي ٩٣ و ٩٦م الذين بلغ عددهم في جداول قيد الناخبين (٤,٦٣٧,٧٠١) بما في ذلك بالدائرتين المؤجلتين ، وبدونهما (٤,٦٠٦,٩٣٣) بينما عدد الناخبين المقترعين الذين أدلوا بأصواتهم (٢,٨٢٧,٣٦٩) فتكون نسبة المشاركة (٦١,٤٪) ، وذلك كما يلي على مستوى كل محافظة :-

المحافظة	عدد الدوائر	عدد المسجلين عامي٩٣و٩٦م	عدد الناخبين المقترعين في٢٧/٤/٩٧م	النسبة المئوية	المحافظة	عدد الدوائر	عدد المسجلين عامي٩٣و٩٦م	عدد الناخبين المقترعين في٢٧/٤/٩٧م	النسبة المئوية
العاصمة	١٨	٣٦٩٦١٨	٢٠٢٩٨١	٪٥٥	الحديدة	٢٤	٤٨٣٢٨٢	٣٠٦٢٨٧	٪٦٣
عدن	١١	١٨٤٤٠٩	٩٤٦٤٥	٪٥١,٣	ذمار	٢٠	٣٢٣٦٤٣	١٩٦٨٨٢	٪٦١
تعز	٤٣	٧٢٣٢١٦	٤٩٣٦٣٦	٪٦٨	صنعاء	٣٦	٤٧٥٣٦٥	٢٩١٠٣٣	٪٦١
لحج	١٢	١٩٤٩٢٨	٨٧٨٤٠	٪٤٥	المحويت	٨	١١٨٠٠٥	٧٦٩٣٧	٪٦٥
إب	٢٨	٦١٠٣٤٤	٤٢٧٣٢٢	٪٧٠	حجة	٢٢	٣٠٨٥٥٧	٢٠٨٠٢١	٪٦٧
أبين	٨	١٢٤٢٢٢	٦٦٠٤١	٪٥٣	صعدة	٩	١١٣٨٦٩	٦٧٩٢١	٪٦٠
البيضاء	١٠	١٣٥٧٥٦	٨٤٧٣٠	٪٦٢	الجوف	٢	٢٧٧٨٨	١٥٨٧٩	٪٥٧
شبوة	٦	١٠٥٤٧٢	٥٨٨٨٩	٪٥٦	مأرب	٣	٦٠٦٢٧	٣٤٢٩٨	٪٥٧
حضرموت	١٧	٢٢٤٣٣٥	١٠٢١٢٨	٪٤٦	المهرة	٢	٢٤٤٩٧	١٠٧٨٩	٪٤٤
الإجمـــــــــالي						٢٩٩	٤٦٠٦٩٣٣	٢٨٢٧٣٦٩	٪٦١,٤
الدائرة(٢٠٤) المؤجلة (٢٠١٤١) والدائرة (٢٨٣) المؤجلة (١٠٦٢٧)						٢	٣٠٧٦٨	ـــــــ	ـــــــ
الإجمـــــــــالي						٣٠١	٤٦٣٧٧٠١	٢٨٢٧٣٦٩	٪٦١

وقد اعتبرت الأحزاب التي قاطعت الإنتخابات أن نسبة المشاركة هذه ضئيلة بالمقارنة بإنتخابات ١٩٩٣م التي شارك فيها الحزب الإشتراكي حيث كانت النسبة (٨٤,٥٪) وانخفضت إلى (٦١٪) وان نسبة المشاركة في عدن ولحج وحضرموت والمهرة ضئيلة بالمقارنة بنسبة المشاركة في إنتخابات ٩٣م مما يدل على فعالية وتأثير المقاطعة ، ونرى ان ذلك يعود إلى عدم حذف الذين إنتقل موطنهم الإنتخابي وسجلوا من جديد عام ٩٦م مما أدى إلى ظهور نسبة المشاركة أقل من عام ٩٣م في سائر المحافظات ، ومع ذلك فان نسبة المشاركة (٦١٪) هي نسبة جيدة .

المعيار الثاني:- أن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم عام ٩٣م كان (٢,٢٧١,١٨٥) بينما إرتفع عدد الناخبين عام ٩٧م إلى (٢,٨٢٧,٣٦٩) وبالتالي فان المشاركين عام ٩٧م أكثر من عام ٩٣م بزيادة (٥٥٦١٨٤) ناخباً وناخبة.

نتائج الفوز بالدوائر الإنتخابية والمقاعد النيابية «١٥»

وقد أسفرت نتائج الإنتخابات عن فوز مرشحي الأحزاب والتنظيمات السياسية والمرشحين المستقلين بالدوائر الإنتخابية والمقاعد النيابية - بصفة رسمية كما يلي :-

	المؤتمر الشعبي	الاصلاح	الوحدوي الناصري	البعث العربي	المرشحون المستقلون
عدد المقاعد	١٨٧	٥٣	٣	٢	٥٤
النسبة المئوية	٦٢,٥٪	١٨٪	١٪	٠,٦٪	١٨٪

ولكن اغلب الفائزين بصفة مستقلين كانوا ينتمون في الواقع إلى المؤتمر الشعبي والإصلاح وهم الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر النيابية وعددهم (٣٤) عضواً والذين انضموا إلى كتلة الإصلاح النيابية وعددهم (١١) عضواً ، كما فاز (٢) من المرشحين المستقلين المنتمين إلى الحزب الإشتراكي ومتعاطف واحد ، ونظراً لعدم مشاركة الحزب الإشتراكي في الإنتخابات فقد انضموا إلى كتلة المستقلين.

وعلى ضوء ذلك فان النتيجة الواقعية للفوز بالمقاعد النيابية كانت كما يلي:-

الحزب او التنظيم السياسي	رسمياً	من المستقلين	الإجمالي	النسبة المئوية
المؤتمر الشعبي	١٨٧	٣٤	٢٢١	٧٤٪
الإصلاح	٥٣	١١	٦٤	٢١,٤٪
الوحدوي الناصري	٣	—	٣	١٪
البعث العربي	٢	—	٢	٠,٦٪
كتلة المستقلين	—	٩	٩	٣٪

١٥-اوردنا تحليلاً كاملاً وتفصيلاً لنتائج الانتخابات على مستوى الدوائر والمحافظات والاحزاب في كتاب (الانتخابات النيابية متعددة الاحزاب عام ١٩٩٧م.

اما نتائج الفوز بعدد الدوائر على مستوى كل محافظة فكانت كما يلي:-

المحافظة	عدد الدوائر	مؤتمر	إصلاح	وحدوي ناصري	بعث عربي	المستقلون		
						مؤتمر	إصلاح	مستقل
العاصمة	١٨	١٥	١	-	-	٢	-	-
عدن	١١	٦	٢	-	-	١	-	٢
تعز	٤٣	١٩	١٦	٢	١	٢	٢	١
لحج	١٢	٦	٢	-	-	٢	٢	-
إب	٣٨	٢٨	٢	-	-	٦	-	٢
ابين	٨	٦	١	١	-	-	-	-
البيضاء	١٠	٤	٣	-	-	٢	-	١
شبوة	٦	٢	١	-	-	٢	-	١
حضرموت	١٧	٦	٨	-	-	١	١	١
المهرة	٢	١	-	-	-	١	-	-
الحديدة	٣٤	٢٥	٢	-	-	٥	١	١
ذمار	٢٠	١٤	١	-	-	٥	-	-
صنعاء	٣٦	٢٣	٥	-	١	٣	٤	-
المحويت	٨	٨	-	-	-	-	-	-
حجة	٢٢	١٧	٥	-	-	-	-	-
صعدة	٩	٦	-	-	-	٢	١	-
الجوف	٢	-	٢	-	-	-	-	-
مأرب	٣	١	٢	-	-	-	-	-

وفيما يلي أسماء الفائزين من مرشحي المؤتمر الشعبي العام بإسم المؤتمر وبرمزه الإنتخابي (الحصان) - العدد (١٨٧)

اسماء الفائزين من مرشحي المؤتمر الشعبي العام باسم المؤتمر وبرمزه الانتخابي (الحصان) - العدد (١٨٧)

م	الاسم	الدائرة	م	الاسم	الدائرة	م	الاسم	الدائرة	م	الاسم	الدائرة
	امانة العاصمة (١٥)			إب (٢٨)			المهرة (١)			صنعاء (٢٢)	
١	احمد الرقيحي	١	٤٧	مقبل مرشد الكدهي	٨٦	٩٣	محمد علي ياسر	١٦٤	١٤١	احمد الزهيري	٢٣٥
٢	عبدالملك الوزير	٢	٤٨	احمد عبدالله محمد عبدالواحد	٨٧		الحديدة (٢٥)		١٤٢	حسن المطري	٢٣٨
٣	احمد محمد الآنسي	٣	٤٩	محمد درموش	٨٨	٩٤	عبدالله خيرات	١٦٦	١٤٣	محمد شرده	٢٣٩
٤	عبدالله حميد	٤	٥٠	عبدالله حمود سلام	٩١	٩٥	عبدالواسع هائل	١٦٧	١٤٤	عبدالله الكبسي	٢٤٠
٥	احمد الكحلاني	٥	٥١	عبدالله حسن الدعيس	٩٢	٩٦	عبدالجليل ردمان	١٦٨	١٤٥	عبده محمد بشر	٢٤١
٦	احمد علي السنيدار	٧	٥٢	محمود نعمان راجح	٩٣	٩٧	عبدالجليل ثابت	١٦٩	١٤٦	احمد الضبيبي	٢٤٣
٧	عبدالرحمن الاكوع	٨	٥٣	سيف العماري	٩٤	٩٨	عبدالله الضحوي	١٧٠	١٤٧	علي القبصنيع	٢٤٥
٨	محسن ابو لحوم	٩	٥٤	محمد احمد الصبري	٩٥	٩٩	اسامة محمد قاسم	١٧١	١٤٨	مهدي الجعدي	٢٤٦
٩	محمد احمد دويد	١٠	٥٥	حسن علي عنان	٩٦	١٠٠	محمد عبدالله قاصره	١٧٢	١٤٩	محمد مهدي الكويتي	٢٤٧
١٠	احمد علي عبدالله صالح	١١	٥٦	علي ابو حليقة	٩٧	١٠١	محمد صالح علي محمد	١٧٣	١٥٠	علي شعلان	٢٥٠
١١	علي علي عاطف	١٣	٥٧	احمد محمد النزيلي	٩٨	١٠٢	علي محمد عطيه	١٧٤	١٥١	حسين القاضي	٢٥١
١٢	علي محمد عثرب	١٤	٥٨	محمد نجيب احمد سيف	٩٩	١٠٣	احمد ابراهيم البحر	١٧٥	١٥٢	احمد القيفري	٢٥٢
١٣	د.محمد علي مقبل	١٥	٥٩	حسن العدوفي	١٠٠	١٠٤	هبة الله شريم	١٧٦	١٥٣	احمد اسماعيل	٢٥٤
١٤	عبدالوهاب الروحاني	١٦	٦٠	محمد امين باشا	١٠١	١٠٥	شعيب الفاشق	١٧٨	١٥٤	محمد عبدالله الشريف	٢٥٥
١٥	راجح حتيش	١٨	٦١	محمد حمود الحذيفي	١٠٢	١٠٦	علي فتيني غلاب	١٨٠	١٥٥	ناجي محمد جمعان	٢٥٦
	عدن (٦)		٦٢	نبيل صادق باشا	١٠٣	١٠٧	عبدالله اهيف	١٨٣		المحويت (٨)	
١٦	الوف باخبيره	٢٠	٦٣	رشاد الشعوري	١٠٤	١٠٨	صخر الوجيه	١٨٤			
١٧	اوراس سلطان ناجي	٢١	٦٤	يحيى محمد الجنيد	١٠٥	١٠٩	منصور علي واصل	١٨٥	١٥٦	علي احمد حبيش	٢٥٧
١٨	حسين جاوي	٢٢	٦٥	محمد احمد منصور	١٠٧	١١٠	عبده محمد ردمان	١٨٦	١٥٧	محمد بكير صلاح	٢٥٨
١٩	عبده عبدالله رشيد	٢٤	٦٦	عبدالعزيز الوائلي	١٠٩	١١١	محمود الدباسي	١٨٨	١٥٨	محمد علي الزريقي	٢٥٩
٢٠	احمد قحطبي	٢٦	٦٧	محمد ناجي الرويشان	١١١	١١٢	حسن بورجي	١٨٩	١٥٩	محمد عثمان النزيلي	٢٦٠
٢١	ناصر عمر شيخ	٢٨	٦٨	نعمان علي البرح	١١٢	١١٣	محمد القرني	١٩٠	١٦٠	عبدالرحمن العشبي	٢٦١
	تعز (١٩)		٦٩	علي راشد الوادعي	١١٣	١١٤	الحسن علي محمد طاهر	١٩١	١٦١	محمد يحيى الشرقي	٢٦٢
٢٢	سمير خيري رضا	٣١	٧٠	محمد عبدالوهاب الزبيري	١١٤	١١٥	عبدالباري جيلان	١٩٥	١٦٢	زيد ابو علي	٢٦٣
٢٣	اسماعيل محمد صلاح	٣٣	٧١	عادل ذمران	١١٥	١١٦	اسحاق القحم	١٩٦	١٦٣	حسين خميس	٢٦٤
٢٤	احمد العشاري	٣٤	٧٢	عبدالقدوس الحجري	١١٧	١١٧	علي بغوي اصلع	١٩٧		حجة (١٧)	
٢٥	حمود خالد الصوفي	٣٧	٧٣	عبده علي العودي	١١٨	١١٨	ابراهيم الصوفي	١٩٩	١٦٤	احمد علي درهم الشومي	٢٦٦
٢٦	أحمد عبدالرب الدخين	٣٨	٧٤	حزام فاضل	١٢٢		ذمار (١٤)		١٦٥	احمد محمد صوفان	٢٦٧
٢٧	احمد علي حيدر	٣٩		ابين (٦)		١١٩	محمد علي عمران	٢٠٢	١٦٦	محمد مشلي الرضي	٢٦٨
٢٨	محمد عبده سعيد انعم	٤٤	٧٥	محمد علي الشدادي	١٢٣	١٢٠	عبداللطيف الشغدري	٢٠٣	١٦٧	حميد الجبرتي	٢٦٩
٢٩	محسن علي البحر	٤٧	٧٦	صالح محمد شعثل	١٢٤	١٢١	حمود مسعد زياد	٢٠٥	١٦٨	حسن حمود هتج	٢٧٠
٣٠	محمد قائد عامر	٤٩	٧٧	علي زيد علي حيدر	١٢٦	١٢٢	ناجي القوسي	٢٠٦	١٦٩	يحيى سهيل الحرجوج	٢٧١
٣١	عبدالله امير	٥٣	٧٨	الخضر علي القفيش	١٢٧	١٢٣	يحيى الراعي	٢٠٨	١٧٠	احمد محمد الهارب	٢٧٣
٣٢	صادق الضباب	٥٤	٧٩	سالم الوحيشي	١٢٨	١٢٤	محمد القداد	٢٠٩	١٧١	محمد علي شعبين	٢٧٤
٣٣	عبدالعزيز الجنيد	٥٥	٨٠	علوي المشهور	١٣٠	١٢٥	مجاهد غشيم	٢١١	١٧٢	محمد يحيى ابوهادي	٢٧٥
٣٤	عبدالواحد المخلافي	٥٨		البيضاء (٤)		١٢٦	يحيى البارق	٢١٢	١٧٣	محمد علي قواره	٢٧٦
٣٥	علي قائد الواقي	٦١	٨١	الخضر العزاني	١٣٢	١٢٧	اسماعيل السماوي	٢١٣	١٧٤	يحيى ناصر الاسدي	٢٧٧
٣٦	سلطان مهيوب	٦٢	٨٢	علي أحمد العمراني	١٣٤	١٢٨	عبده الهاملي	٢١٥	١٧٥	زيدان دهشوش	٢٨١
٣٧	عبدالكريم الرفاعي	٦٣	٨٣	ياسر العواضي	١٣٥	١٢٩	محمد صالح الناصية	٢١٧	١٧٦	محمد منصور البكري	٢٨٢
٣٨	شوقي عبدالسلام	٦٥	٨٤	احمد الجبري	١٣٦	١٣٠	هلال عفيف	٢١٨	١٧٧	علي عايض مشهل	٢٨٤
٣٩	سلطان البركاني	٦٧		شبوة (٢)		١٣١	عبده العلوي	٢١٩	١٧٨	محمد محمد الرزوم	٢٨٥
٤٠	عبده ناجي مقبل	٦٨	٨٥	محمد صالح الحميري	١٤٥	١٣٢	محمد الخادم الوجيه	٢٢٠	١٧٩	حسين محمد الجماعي	٢٨٦
	لحج (٦)		٨٦	علي باهيصمي	١٤٦		صنعاء (٢٢)		١٨٠	محمد صبار الجماعي	٢٨٧
٤١	نجيب قحطان الشعبي	٧٤		حضرموت (٦)		١٣٣	ناجي ابوراس	٢٢١		صعدة (٦)	
٤٢	علي محمد عوض	٧٥				١٣٤	محمد ناجي الشائف	٢٢٢	١٨١	فيصل مناع	٢٨٩
٤٣	احمد محمد الحنشي	٧٦	٨٧	جعفر باصالح	١٥١	١٣٥	صغير حمود عزيز	٢٢٤	١٨٢	حسن مقيت	٢٩٠
٤٤	فيصل محمود حسن	٧٧	٨٨	مسلم العجيلي	١٥٣	١٣٦	علي حزام الدوحمي	٢٢٦	١٨٣	حسن محمد ميسر	٢٩٢
٤٥	هيثم احمد هيثم	٧٨	٨٩	سعد بن طالب	١٥٤	١٣٧	جبران ابو شوارب	٢٢٩	١٨٤	علي حسن جيلان	٢٩٣
٤٦	سعيد مقبل طاهر	٨٢	٩٠	صالح العامري	١٥٨	١٣٨	احمد العقاري	٢٣٠	١٨٥	صالح صالح دغسان	٢٩٥
			٩١	يسلم الصيعري	١٦٠	١٣٩	عبدالله بدر الدين	٢٣١	١٨٦	احمد حمدان ابو مشعف	٢٩٦
			٩٢	محمد العمودي	١٦٣	١٤٠	عزام صلاح	٢٣٤		مأرب (١)	
									١٨٧	سلطان العرادة	٢٩٩

اسماء الفائزين بصفة مستقلين الذين انضموا الى كتلة المؤتمر الشعبي - العدد (٢٤)

م	الاسم	الرمز	الدائرة	المحافظة	م	الاسم	الرمز	الدائرة	المحافظة
١٨٨	حميد ناصر المطري	سفينة	١٢	الامانة	٢٠٥	احمد سعيد الحمدي	وعل	١٥٠	حضرموت
١٨٩	محمد صالح الجروش	صقر	٦	الامانة	٢٠٦	محمد احمد الزويدي	جبل	١٦٥	المهرة
١٩٠	جمال محمد عبدالرسول	كرة	٢٧	عدن	٢٠٧	اكرم عبدالله عطية	كف	١٨١	الحديدة
١٩١	جابر عبدالله غالب	جبل	٧٠	تعز	٢٠٨	نصر زيد أمين	أسد	١٨٧	//
١٩٢	صالح قاسم الجنيد	قلم	٧٢	تعز	٢٠٩	عبدالواحد الواحدي	فانوس	١٩٣	//
١٩٣	عبدالعزيز كرو	قطن	٧٣	لحج	٢١٠	علي محمد الخبال	سيف	١٩٤	//
١٩٤	شائف الدكام	مظلة	٨٣	لحج	٢١١	محمد علي مزرية	صقر	١٩٩	//
١٩٥	علي محمد الصباحي	شجرة	٨٥	إب	٢١٢	عبدالكريم ذعفان	سيف	٢٠٠	ذمار
١٩٦	محمد عبدالكريم ابو راس	جبل	١٠٦	//	٢١٣	محمد احمد السيقل	سيف	٢٠١	//
١٩٧	محمد علي الحاشدي	ساعة	١٠٨	//	٢١٤	علي محمد القوسي	حراثة	٢٠٧	//
١٩٨	صالح قائد الشرجبي	قلم	١١٩	//	٢١٥	محمد عبدالولي النهمي	مفتاح	٢١٠	//
١٩٩	د.مامون الشامي	هلال	١٢٠	//	٢١٦	أحمد مرشد الحميري	سيف	٢١٦	//
٢٠٠	حمود التويتي	قلم	١٢١	//	٢١٧	صالح صالح الغشمي	البن	٢٢٨	صنعاء
٢٠١	احمد حسين جرعون	جنبية	١٢٧	البيضاء	٢١٨	محمد علي سوار	جبل	٢٣٧	//
٢٠٢	محمد يحيى ابو الرجال	مفتاح	١٢٨	البيضاء	٢١٩	مسجود الصعدي	قلم	٢٤٨	//
٢٠٣	محمد حيدر يسلم	عنب	١٤٣	شبوة	٢٢٠	عثمان حسين مجلي	قلعة	٢٨٨	صعدة
٢٠٤	حسين احمد عبدالقادر	جبل	١٤٤	شبوة	٢٢١	علي حسين المنبهي	تركتر	٢٩١	صعدة

أسماء الفائزين من مرشحي الإصلاح وبالرمز الإنتخابي (الشمس) - العدد (٥٣)

م	الإسم	الدائرة	المحافظة	م	الإسم	الدائرة	المحافظة
١	عبدالله حسين الأحمر	٢٢٢	صنعاء	٣٨	خالد علي المفلحي	١٤٠	البيضاء
٢	احمد احمد شرف الدين	١٧	الامانة	٣٩	فهد العليمي	١٤١	شبوة
٣	انصاف علي مايو	١٩	عدن	٣٠	عوض محمد بانجار	١٤٩	حضرموت
٤	صالح قاسم محمد	٢٩	//	٣١	عبدالله علوي المفدي	١٥٣	//
٥	عبدالله سنان الجلال	٣٠	تعز	٣٢	سعيد مبارك	١٥٥	//
٦	محمد يحيى مطهر	٣٢	//	٣٣	د.عوض باوزير	١٥٦	//
٧	عبدالله العديني	٣٥	//	٣٤	محسن باصرة	١٤٧	//
٨	ديوان هزير خالد	٣٦	//	٣٥	د.عبدالرحمن بافضل	١٥٩	//
٩	احمد صالح الفقيه	٤٠	//	٣٦	عمر صالح الجميدي	١٦١	//
١٠	محمود احمد الجمهوري	٤١	//	٣٧	يحيى سالم باقطمي	١٦٣	//
١١	احمد حمود مفلح	٤٢	//	٣٨	يحيى محمد منصر	١٧٩	الحديدة
١٢	احمد حمود طاهر حسن	٤٦	//	٣٩	علي صغير شامي	١٩٢	الحديدة
١٣	حيدر ثابت شمسان	٤٨	//	٤٠	عبدالوهاب معوضه	٢١٤	ذمار
١٤	محمد سيف حسام	٥٠	//	٤١	حزام الصعر	٢٣٢	صنعاء
١٥	عبداللطيف هائل ثابت	٥١	//	٤٢	فيصل الضلعي	٢٣٣	صنعاء
١٦	مارش عبدالجليل	٥٦	//	٤٣	علي وهبان العليمي	٢٤٣	//
١٧	عبدالحميد محمد فرحان	٥٧	//	٤٥	منصور علي الحنق	٢٤٩	//
١٨	د.يحيى محمد الاهدل	٦٠	//	٤٦	مهدي الهساتف	٢٦٥	حجة
١٩	أحمد عبدالملك المقرمي	٦٤	//	٤٧	عبدالكريم الاسلمي	٢٧٢	حجة
٢٠	عبدالرقيب عبدالحميد	٧١	//	٤٨	عبدالرزاق قطران	٢٧٨	//
٢١	عبدالخالق شيهون	٧٩	لحج	٤٩	عبدالله الحظا	٢٧٩	//
٢٢	سالم احمد سالم طالب	٨٠	//	٥٠	حميد عبدالله الاحمر	٢٨٠	//
٢٣	محمد حمود الزهري	١١٠	إب	٥١	علي صالح شطيف	٢٩٧	الجوف
٢٤	عبدالرحمن العماد	١١٦	//	٥٢	امين علي العكيمي	٢٩٨	الجوف
٢٥	عبدالله سعيد عشال	١٢٩	ابين	٥٣	جعبل طعيمان	٣٠٠	مأرب
٢٦	محمد صالح العمري	١٣٢	البيضاء	٥٤	عامر العجي طالب	٣٠١	مأرب
٢٧	محمد ناجي علاو	١٣٩	//				

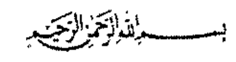
ويمكن القول ان أبرز دلالات النتائج على صعيد الأحزاب والتنظيمات السياسية هي :-

١- تأكيد المرتبة الأولى للمؤتمر الشعبي العام وحصوله على أغلبية كبيرة ومريحة تتيح له تشكيل الحكومة وبالتالي خروج الإصلاح من الائتلاف الحكومي وهو ما كان يرغب فيه المؤتمر وبذل في سبيله كل جهد لكي يتمكن المؤتمر من تنفيذ برنامجه الإنتخابي وقيادة البلاد بدون أزمات سياسية إئتلافية.

٢- تأكيد المرتبة الثانية للإصلاح وحصوله على ٦٤ مقعداً نيابياً - إنتزع بعضها إنتزاعاً - ويؤكد عدد الأصوات التي حصل عليها النمو الكبير للإصلاح مقارنة بنتائج عام ٩٣م.

٣- صعود التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري إلى المرتبة الثالثة وتأكيد انه التعبير الحقيقي والوحيد للحركة الناصرية في اليمن ، كما أنه التنظيم الوحيد من أحزاب مجلس التنسيق الذي فاز بمقاعد نيابية وحصل على أصوات جيدة .

ويبين الجدول التالي عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب بكل محافظة وعلى مستوى الجمهورية .



بيانات تفصيلية عن نتائج انتخابات ١٩٩٧م النيابية العامة في الجمهورية اليمنية

المحافظة	عدد الدوائر	عدد المسجلين عام ٩٢م وعام ٩٦م: ذكور	إناث	إجمالي	عدد الناخبين المقترعين في ٩٧/٤/٢٧م	النسبة المئوية	عدد الأصوات الباطلة	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المرشحين	عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتنظيم سياسي والمستقلون بحسب الانتماء السياسي: المؤتمر الشعبي	تجمع الإصلاح	المرشحون المستقلون، بحسب الانتماء: مؤتمر	إصلاح	اشتراكي	بقية المستقلين	الوحدوي الناصري	البعث العربي	البعث القومي	الديمقراطي الناصري	حزب الحق	التصحيح الناصري	الجبهة الوطنية	جبهة التحرير	الرابطة «ق.ش»	الحزب القومي الاجتماعي
أمانة العاصمة	١٨	٢٨٨٦٦١	٨٠٩٥٧	٣٦٩,٦١٨	٢٠٣,٩٨١	٥٥٪	٨٩٨٠	١٩٥,٠٠١	١٧٠	١٠٥,٩١٤	٤٩,٢٨٨	١٧,٩٨٤	٢,٠٣٣	٦١	٩,٥٤٨	٢,٣٩٨	٢٠٥	٢٣٩	٦٥	٨٨٩	٤٩٤	٨٣	٠	٣٣١	٢٢٨
عدن	١١	١٢٥٠١٤	٥٩٣٩٥	١٨٤,٤٠٩	٩٤,٦٥٥	٥١,٣٪	٨٠٠٢	٨٦,٦٥٣	٩٩	٣٢,١٩٩	١٤,٠٩٧	١٢,٤٥٦	١٩,٣٠٤	٢٧٠	٩,٧٣١	١,٠٦٢	٧٥	٢٤٩	٩٥٥	٠	١,١٤١	٢٢٤	١,٠٥٣	٠	١٩٦
تعز	٤٣	٤٩٤٩١٧	٢٢٨٢٩٩	٧٢٣,٢١٦	٤٩٣,٦٣٦	٦٨٪	١٤٠٦٣	٤٧٩,٥٧٣	٣٠٥	١٦٥,٦٩٤	١٦٢,١٥٧	٥١,٠٧٧	٢٤,٨٩٥	٧,٢٨٩	١٦,٨٥١	٢١,٣٠١	١١,٤٢٧	١,٦٢٤	٥,٧١٦	٧٤٣	٢٧٠	١٠١	٠	١٠٢	١٩٧
لحج	١٢	١٥٨٣٩٢	٣٦٥٣٦	١٩٤,٩٢٨	٨٧,٨٤٠	٤٥٪	٤٠٢١	٨٣,٨١٩	٨٤	٢٣,٩٥١	١٨,١٣٢	١١,١٧٢	١١,٦٦٦	٢,٤٣٠	١٣,٨٢٧	١,٨٨٥	٠	٩٧	٠	٠	٤٧٦	٠	١٨٣	٠	٠
إب	٢٨	٤١٧٩٣٣	١٩٢٤١١	٦١٠,٣٤٤	٤٢٣,٣٢٣	٧٠٪	١٠٢٨٩	٤١٣,٠٣٣	٣٣٠	١٨١,٦٠٨	٩٧,١٤١	٦٦,١٢٨	١٧,٢٩١	١٣,٦٣٠	١٠,٦١٧	١,٩٨٣	٦٦٦	٢,٣٣٣	١٨٤	١٥٥	٥٩	٢٧١	-	١٤٧	٠
أبين	٨	٨٨١٦٤	٣٦٠٥٨	١٢٤,٢٢٢	٦٦,٠٤١	٥٣٪	٢٨٨٢	٦٣,١٥٩	٥٣	٣٣,٩٢٩	٩,١١٨	-	٣,١٥٠	-	١٢,٠١٨	٢,٧٩٠	٦٦٩	٣٢٤	-	٠	٠	٣٥١	٣٨	٤٩	٠
البيضاء	١٠	٩٣٢٨٧	٤٢٤٦٩	١٣٥,٧٥٦	٨٤,٧٣٠	٦٢٪	٣٣٦٦	٨١,١٦٤	٦١	٢٠,٠٠٢	٣٣,٤١٢	١١,١٨٧	١,٥٤٠	٣,٩٦٠	٦,٦٥٢	١,٩٦٩	٤,٣٣٥	٥٨	٣٨٦	٠	٠	٣٠	٠	٠	٣٢
شبوة	٦	٦٦٨٩٦	٣٨٥٧٦	١٠٥,٤٧٢	٥٨,٨٨٩	٥٦٪	٢٣٣٥	٥٦,٥٥٤	٥٧	٨,٨٣٣	١٢,٦٨٤	٨,٩٥٧	٢,٧٢٤	٢,٩٦٤	١٩,٣٤١	٣٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٤	-
حضرموت	١٧	١٥٥٩١٠	٦٨٤٢٥	٢٢٤,٣٣٥	١٠٢,١٣٨	٤٦٪	٤٧٥٥	٩٧,٣٨٣	٩٢	٢٨,٢٤٣	٢٧,٩٨٣	١٦,٢٨٨	٧,٦١٢	١,٧٧٢	١٤,٥٥٥	٢١٩	٠	١٥٩	٢٩٤	٠	٠	٠	١٥٧	٠	٠
المهرة	٢	٢٤٤٩٧	مشترك	٢٤,٤٩٧	١٠,٧٨٩	٤٤٪	٢٦٤	١٠,٥٢٥	٧	٥,٢٢٩	١,٩٩٨	٢,٢٥٢	-	-	١,٠٤٦	-	-	-	-	-	٠	٠	٠	٠	٠
الحديدة	٣٤	٣٥٥٦٧٣	١٢٧٦١٠	٤٨٣,٢٨٣	٣٠٦,٣٨٧	٦٣٪	١٣٧٤٢	٢٩٢,٦٤٥	١٥١	١٦١,٣٨٦	٤٥,٤٥٧	٣٥,٥٨١	٢٠,١٩٥	١٠١	٣٣,٠٢٥	٥,١٢٣	٠	٥٧٨	١,٠٩٩	٠	٠	٤١٠	٠	٠	٠
ذمار (بدون الدائرة ٢٠٤)	٢٠	٣١٤٩١٩	١٠٧٧٢٤	٤٢٢,٦٤٣	١٩٦,٨٨٢	٦١٪	٦١٨٣	١٩٠,٦٩٩	١٨٣	٨٩,١٤١	٤٠,٥٥٥	٣٦,١١٧	٤,٨٣٦	-	٢٥,٧٩١	١,٠٠٦	٦٨	٤٣٣	٠	٤٠٦	١٠٨	٣٠٤	٠	٠	٠
صنعاء	٣٦	٣٧٤٠٩١	١٠١٢٧٤	٤٧٥,٣٦٥	٢٩١,٠٣٣	٦١٪	١٠٢٨٦	٢٨٠,٧٤٧	٢٧٥	١٢٨,٧٥٣	٥١,٧٠٩	٥١,٧٥١	١٤,٢٨٧	٤٥٠	٣٦,٤٤٨	١,٨٨٨	٩,٩٠٣	٥٤٤	٠	٦١٠	٤٣	٥٩	٠	١٣٦	٣١
المحويت	٨	٨٣٦٨٤	٣٤٣٢١	١١٨,٠٠٥	٧٦,٩٣٧	٦٥٪	٢٨٢٧	٧٤,١١٠	٤٧	٤٦,٣٧٤	١٩,٨٩١	٤,٤٧٧	٢,٦٥٤	-	٤٩٦	١٢٢	٠	٩	٠	٠	٠	٨٧	٠	٠	٠
حجة (بدون الدائرة ٢٢٨)	٢٢	٢٣٠٥٦٣	٧٧٩٩٤	٣٠٨,٥٥٧	٢٠٨,٠٢١	٦٧٪	٥٥٩٣	٢٠٢,٤٢٨	١٣١	١٠٧,٠٧٧	٤٦,٧٨٥	١٣,٠٢٥	١٢,٥٧١	-	٢٢,٦٨٩	٢,٩٥٥	١٠١	١,٥٤٠	٧٩	٣٦٠	٠	٧٢	٠	١٣٢	٠
صعدة	٩	١٠٠٩٣٠	٣٢٥٣٩	١٣٣,٤٦٩	٦٧,٩٢١	٦٠٪	٢٦٤٥	٦٥,٢٧٦	٥٣	٣٨,٣٢١	٤,٦٣٦	١٠,٣٥٤	٥,٥٤٧	-	١٤,٢٠٢	-	-	-	-	٢,٦٦٠	٦٤	٠	٠	٠	٠
الجوف	٣	٢٢٧٤٩	٥٠٣٩	٢٧,٧٨٨	١٥,٨٧٩	٥٧٪	٢٥٩	١٥,٦٢٠	١٧	٢,٧٦٥	٨,٥٠٩	٢,٩٧٥	١٩	-	٨٧٢	٩٠	٠	٠	٠	٢٧٢	٠	١٢٠	٠	٠	٠
مأرب	٣	٤٨١٩٥	١٢٤٣٢	٦٠,٦٢٧	٣٤,٢٩٨	٥٧٪	١٠١٥	٣٣,٢٨٣	١٩	١٣,٦٠٤	٩,٣٩٧	٢,٤١١	١٢٤	٥,١٢٣	١,٨٦٠	-	٠	١,٠٦٣	٨٤١	٠	٠	٨١	٠	٠	٠
الإجمالي	٢٩٩	٣,٣٤٤,٤٧٤	١,٢٦٢,٤٥٩	٤,٦٠٦,٩٣٣	٢,٨١٧,٣٩٩	٦١,٢٪	١٠٠,٤٠٨	٢,٧٢٦,٩٩١	٢١٢٥	١,١٩٥,٣٤٣	٦٣٧,٧٢٨	٣٤٩,٣٣٥	١١٧,٥٦١	٢٨,٣١٩	٢٧٠,٥٢١	٥٥٤٢٨	٢٠,٤٠٩	٩,٣٣٩	٩,٦٠١	٥,٥٨٧	٢,٧٥٥	٢,١٩٥	١,٤٣١	٩٣٤	٦٦٥

	ذكور	إناث	إجمالي
الدائرة المؤجلة، ٢٠٤	١٣,٦٠٦	٦,٥٣٥	٢٠,١٤١
الدائرة المؤجلة، ٢٨٣	٦,٥٤٨	٤,٠٧٩	١٠,٦٢٧
إجمالي المسجلين	٣,٣٦٤,٦٢٨	١,٢٧٣,٠٧٣	٤,٦٣٧,٧٠١

إجمالي المستقلين ٨٠٥,٦٣٦

رابعاً: ما بعد إنتخابات ١٩٩٧م:

في ٦ مايو ١٩٩٧م أصدر الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قرار دعوة مجلس النواب المنتخب إلى الإجتماع يوم ١٨ مايو ، وقال الرئيس في مقابلة صحفية يوم ٧ مايو بان كتلة المؤتمر في مجلس النواب ستنتخب الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً لمجلس النواب ، وقال الرئيس: (ان المؤتمر الشعبي لا يمانع من مشاركة قوى حزبية ومستقلة في الحكومة -(التي سيشكلها المؤتمر) - شريطة الالتزام بالبرنامج الإنتخابي للمؤتمر) .

الفائزون من التنظيم الوحدوي الناصري - العدد (٣)	
الاســـــم	الدائرة
عبدالله محمد المقطري	٤٥تعز
سلطان حزام العتواني	//٦٩
علي محمد اليزيدي	١٢٥ابين
الفائزون من حزب البعث العربي الاشتراكي- العدد (٢)	
الاســـــم	الدائرة
د.عبدالوهاب محمود	٥٢تعز
محمد عبدالله الكبسي	٢٥٢صنعا
الفائزون المستقلون (كتلة المستقلين) العدد(٩)	
الاســـــم	الدائرة
يحيى منصور ابو اصبع	٩٠إب
احمد علي الشهاري	//٨٩
محمد مرشد ناجي	٢٥عدن
سالم طاهر الارضي	//٢٢
طاهر علي سيف	٤٢تعز
ناصر عبده عرمان	١٢١البيضاء
صالح فريد العولقي	١٤٢شبود
فيصل بن شملان	١٥٧حضرموت
عبدالله مهدي عبده	١٧٧الحديدة

وقد جاءت تصريحات الرئيس بشأن إنتخاب رئيس مجلس النواب والإستعداد لمشاركة قوى حزبية ومستقلة في الحكومة - والمقصود الإصلاح بصفة أساسية - وقرار دعوة مجلس النواب للإنعقاد، جاء كل ذلك في أجواء حملة حادة شنتها قيادات وقواعد وصحف الإصلاح ضد المؤتمر الشعبي متهمة المؤتمر باتهامات - إنفعالية - بتزوير الإنتخابات وبإستخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإسقاط العديد من رموز وقيادات الإصلاح ومرشحي الإصلاح ، بحيث بدى وسط تلك الحملة الشديدة ان الإصلاح لن يقبل بنتائج الإنتخابات ولن يشارك في مجلس النواب الذي صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوته إلى الإنعقاد يوم ١٨ مايو ، ولن يقبل المشاركة في الحكومة التي أشار اليها الرئيس في ٧ مايو ، وكان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر قال في مؤتمر صحفي يوم ٤ مايو (ان التعمد والاصرار من قيادة المؤتمر على تحجيم الإصلاح وارد ، وقد عملوا المستحيل والذي يجوز ولا يجوز من الأساليب والممارسات ..) وقال عن المقاعد التي فاز بها الإصلاح (اننا انتزعنا تلك المقاعد من بين مخالب الوحوش) .. ثم اظهر حكمته قائلاً (على كل حال الإنتخابات تمت .. وسمعة اليمن تهمنا وحريصون عليها) ولكن مثل تلك الحكمة لم تكن موجودة عند اغلب قيادات وقواعد الإصلاح التي أفقدها سقوط قياداتها ورموزها في الإنتخابات قدراً كبيراً من الحكمة والمرونة لأن البديل لعدم قبول النتائج وعدم المشاركة في البرلمان والحكومة سيؤدي إلى مضاعفات سيئة . ونظراً لوجود إتجاهين في الإصلاح تم عقد دورة إستثنائية لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح (وهو بمثابة اللجنة المركزية) وناقش مجلس شورى الإصلاح على

مدى ثلاثة ايام (٧-٩ مايو) مسألة الإنتخابات ونتائجها والموقف الذي يتم إتخاذه من المشاركة في البرلمان وكذلك فكرة المشاركة في الحكومة ، وانتهت الدورة الإستثنائية بالبيان الختامي الذي يهمنا منه هنا إيراد نقطتين:-

أ- (القبول بنتائج الإنتخابات .. يعتبر سلوكاً حضارياً ينسجم مع قيم ومبادئ الإصلاح) فالمقصود هنا قبول النتائج والمشاركة في مجلس النواب.

ب- (ان الإنتخابات قد أفرزت وضعاً جعل المؤتمر الشعبي ذا اغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة ، وان وجود الإصلاح في المعارضة لن يخرجه عن نهجه في تأييد الصواب والإعتراض على الخطأ) (أهـ) وهكذا قرر الإصلاح عدم المشاركة في الحكومة وان موقعه أصبح في المعارضة .

انعقاد مجلس النواب الثالث وإنتخاب الأحمر:

وفي ١٨ مايو ١٩٩٧م إنعقد أول إجتماع لمجلس النواب الثالث للجمهورية اليمنية ، وتم إنتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للمجلس والاخ يحي الراعي نائباً لرئيس مجلس النواب«١٦» وعضوين لهيئة رئاسة المجلس هما د.عبدالوهاب محمود (أمين عام حزب البعث العربي) ود.جعفر باصالح (مؤتمر وكان إشتراكياً سابقاً) .

ومن الملفت للإنتباه ان مجلس النواب الأول برئاسة د.ياسين سعيد نعمان ، وعضوي هيئة الرئاسة على مقبل غثيم ويوسف الشحاري كان أفضل وأكفأ مجلس نيابي ، وان مجلس النواب الثاني المنتخب في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م والذي تولى رئاسته الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر كان دون مستوى المجلس الأول ولكنه مارس دوراً تشريعياً ودوراً رقابياً يمكن اعتباره جيداً ، أما مجلس النواب الثالث المنتخب في ٢٧ ابريل ١٩٩٧م فهو دون المجلسين، حيث كما قال الأستاذ محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح في ورقته بندوة الأحزاب والديمقراطية في ٩٧/١٢/١٩م (.. لدينا مجلس نواب دوره التشريعي منتقص ، ودوره الرقابي مقيد بقيود تحد من قدرته .. والاغلبية السمينة كفيلة بابتلاع أي محاولة للإصلاح القانوني) .. واياً كان الأمر فان هذا المجلس سيكون أطول مجلس نيابي زمنياً ، وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة بان تكون مدة مجلس النواب ست سنوات«١٧» بحيث سيستمر هذا المجلس إلى ٢٧ إبريل عام ٢٠٠٣م.

١٦-التقيت قبل ذلك بأيام بالاخ يحيى الراعي في دار الرئاسة، وكان يقول مخاطباً الاخ عبدربه منصور نائب رئيس الجمهورية: سوف ينتخب المؤتمر الدكتوره اوراس سلطان ناجي نائباً لرئيس مجلس النواب، فابدى عبدربه منصور اعتراضات على تلك الفكرة ربما اقتنع بها الرئيس ايضاً.

١٧- رسالة رئيس الجمهورية الى مجلس النواب في ٢٠٠٠/٨/١٩م بشأن تعديل ١٥مادة من الدستور، وإقر مجلس النواب مبدأ التعديلات لتلك المواد وسيتم إقرارها في ٢٠٠٠/١٠/٢٥م ثم إجراء الاستفتاء الشعبي عليها في اوائل عام ٢٠٠١م.

الحكومة الرابعة للجمهورية اليمنية:

اتاحت نتائج الإنتخابات النيابية للمؤتمر الشعبي ان ينفرد بتشكيل الحكومة ولكن قيادة المؤتمر حرصت على اسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية مستقلة هو (د.فرج بن غانم) وكان وزيراً في الشطر الجنوبي قبل الوحدة ووزيراً للتخطيط والتنمية في الحكومة الأولى بعد الوحدة (من جانب الوزراء المرشحين من الحزب الإشتراكي) فصدر قرار جمهوري بتكليف د.فرج بن غانم بتشكيل الحكومة ، وكان ذلك تجسيداً لتصريح الرئيس علي عبدالله صالح بان (المؤتمر لايمانع من مشاركة قوى حزبية ومستقلة في الحكومة شريطة الالتزام بالبرنامج الإنتخابي للمؤتمر الشعبي) فتم في ٢٥ مايو ١٩٩٧م تشكيل الحكومة برئاسة د. فرج بن غانم وهي حكومة المؤتمر - او بتعبير ادق حكومة برنامج المؤتمر - لأن رئيس الحكومة شخصية مستقلة كما ان احد أعضاء الحكومة ينتمي إلى حزب آخر وهو القاضي أحمد الشامي أمين عام حزب الحق الذي تولى حقيبة الاوقاف بالاضافة إلى وجود احد الوزراء المستقلين غير المنتمين إلى المؤتمر .

في ما يلي أسماء الحكومة الرابعة للجمهورية اليمنية (حكومة برنامج المؤتمر الشعبي)

د.فرج بن غانم	رئيس الوزراء	حسين محمد عرب	وزير الداخلية	عبدالملك منصور	وزير الثقافة
د.عبدالكريم الارياني	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	محمد البطاني	وزير التأمينات والشئون الإجتماعية	أحمد صوفان	وزير الصناعة
عبدالقادر باجمال	وزير التخطيط والتنمية	عبدالله أحمد غانم	الشئون القانونية	أحمد الجبلي	وزير الزراعة
صادق أمين أبو راس	وزير الإدارة المحلية	أحمد مساعد	الثروة السمكية	محمد الطيب	وزير العمل
عبدالرحمن الاكوع	وزير الإعلام	عبدالله سبعه	المغتربين	محمد ضيف الله	وزير الدفاع
إسماعيل الوزير	وزير العدل	يحيى الشعيبي	التربية والتعليم	د.عبدالله عبدالولي ناشر	وزير الصحة
محمد الجنيد	وزير الخدمة المدنية	محمد الخادم الوجيه	وزير النفط	أحمد محمد الشامي	وزير الاوقاف
أحمد الآنسي	وزير المواصلات	عبدالوهاب راوح	الشباب والرياضة	عبدالله الدفعي	وزير الإنشاءات
عبدالملك السياني	وزير النقل	عبدالرحمن محمد عثمان	التموين والتجارة	أحمد البشاري	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
علوي السلامي	وزير المالية	علي حميد شرف	الكهرباء		

ولقد كان من المفترض ومن المتوقع ان الحكومة سوف تستمر حتى الإنتخابات النيابية القادمة ، وان رئاسة د. فرج بن غانم للحكومة ستؤدي إلى تحقيق برنامج الحكومة والبرنامج الإنتخابي للمؤتمر الشعبي في التنمية الإقتصادية والإصلاح المالي والإداري وبناء الدولة اليمنية الحديثة وترسيخ الأمن والاستقرار وغير ذلك من الأهداف والآمال التي سرعان ماتبخرت ، وما لبثت ان أخذت الأخبار تنتشر عن اعتكاف د. فرج بن غانم ولم يمض سوى أقل من سنة على تشكيل الحكومة حتى تقدم د. فرج بن غانم باستقالته ، وأصر على الإستقالة فتم إعلان قبول استقالته رسمياً وتكليف د. عبدالكريم الارياني بتشكيل الحكومة – (في مايو ١٩٩٨م) وبالرغم من ان استقالة فرج بن غانم يمكن تفسيرها بالفشل والهروب من مواجهة المسؤلية، فقد فسرت الجماهير واحزاب المعارضة إستقالته بتفسيرات كلها لصالحه.

الحكومة الخامسة (حكومة المؤتمر الشعبي):

ان الحكومة الخامسة التي تشكلت برئاسة د. عبدالكريم الارياني (في مايو ٩٨م) هي نفس الحكومة الرابعة، باستثناء تعديل طفيف لايتجاوز اربع حقائب ، ولكنها لم تعد حكومة برنامج المؤتمر ، وانما أصبحت حكومة المؤتمر لأن رئيسها د. عبدالكريم الارياني هو الأمين العام للمؤتمر الشعبي ، ولم يدخل في الحكومة عبدالله سبعة (المستقل) بحيث لم يبق من خارج المؤتمر في هذه الحكومة سوى (أحمد الشامي وزير الاوقاف – أمين عام حزب الحق) ولكنه مالبث ان تقدم باستقالته وتم تعيين ناصر الشيباني وزيراً للاوقاف (في اوائل ٩٩م) وبذلك أصبحت الحكومة بأكملها من المؤتمر الشعبي .

ولقد كان من سوء حظ هذه الحكومة برئاسة د.عبدالكريم الارياني انها استهلت عهدها بإعلان قرارات رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية الأساسية (الجرعة الثانية) وزيادة ومضاعفة اسعار البترول – وايا كانت المبررات الموضوعية والإقتصادية وارادة ورغبة البنك الدولي التي استوجبت ذلك الرفع للدعم عن المواد الغذائية والارتفاع لأسعار البترول ، فقد ادى ذلك إلى اندلاع مظاهرات يونيو ١٩٩٨م الاحتجاجية الجماهيرية في العاصمة صنعاء وفي عمران وخمر ومأرب وحجة وذمار ورداع وإب والبيضاء وتعز وغيرها ، واستهدفت بعض هتافات

اعضاء الحكومة الخامسة للجمهورية اليمنية مايو ١٩٩٨ - ٢٠٠١م	
الاســـم	الوزارة
د.عبدالكريم الارياني	رئيس الوزراء
عبدالقادر باجمال	نائباً، ووزيراً للخارجية
صادق أمين ابو راس	الادارة المحلية
اسماعيل أحمد الوزير	العدل
عبدالرحمن محمد الاكوع	الاعلام
محمد أحمد الجنيد	الخدمة المدنية
أحمد محمد الآنسي	المواصلات
علوي أحمد السلامي	المالية
عبدالملك السياني	النقل
حسين محمد عرب	الداخلية
محمد عبدالله البطاني	التأمينات
عبدالله احمد غانم	الشئون القانونية وشئون مجلس النواب
يحيى الشعيبي	التربية والتعليم
محمد الخادم الوجيه	النفط
عبدالوهاب راوح	الشباب والرياضة
علي حميد شرف	الكهرباء والمياه
عبدالملك منصور	الثقافة
أحمد الجبلي	الزراعة
عبدالرحمن محمد علي عثمان	الصناعة
أحمد محمد صوفان	التخطيط والتنمية
محمد محمد الطيب	العمل
محمد ضيف الله	الدفاع
د.عبدالله عبدالولي ناشر	الصحة
عبدالله الدفعي	الانشاءات
أحمد مساعد	الثروة السمكية
أحمد البشاري	المغتربين
مطهر السعيدي	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
ناصر الشيباني	الاوقاف
عبدالعزيز الكميم	وزير التموين والتجارة
فيصل محمود حسن علي	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء

المتظاهرين رئيس الحكومة ووقعت بعض أعمال الشغب والنهب ، وتمكنت قوات الأمن والجيش من اخماد المظاهرات في يومها الثالث او الرابع ، وتم اتهام (المتطرفين في الإصلاح) بتدبير المظاهرات ، ثم أخذت اصابع الاتهام تشير إلى جهات خارجية ، ولكن الأمر لم يتجاوز ذلك ، واستتب الأمر للحكومة ، فسارت - ومازال تسير - على طريق تحقيق برنامج الإصلاح المالي والإداري وتنفيذ البرنامج الإنتخابي للمؤتمر الشعبي ، واعطى صدور قرار هيئة التحكيم الدولية الصادر في ٩٨/١٠/٩م بعودة جزيرة حنيش الكبرى إلى السيادة اليمنية رصيداً شعبياً واسعاً لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

أحزاب المعارضة ومسيرة الديمقراطية:

لقد شهدت الفترة مابين إنتخابات ٩٧م النيابية والبدء في الإعداد لإنتخابات ٩٩م الرئاسية ، تطورات هامة في مجال الديمقراطية والأحزاب والتنظيمات السياسية - المعارضة- كان من أبرزها:-

على صعيد مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة:

ادى تباين موقف أحزاب مجلس التنسيق من إنتخابات ابريل ٩٧م النيابية إلى شل فعالية المجلس وركود نشاطه زهاء سنة انقسمت خلالها أحزاب المجلس إلى إتجاهين :

الإتجاه الأول: ويتمثل في أحزاب المجلس الثلاثة التي شاركت في الإنتخابات وهي كل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الإشتراكي القومي وحزب الحق ، وقد تعرضت تلك الأحزاب - وخاصة التنظيم الوحدوي الناصري - إلى حملات واتهامات عنيفة من أحزاب المقاطعة ، بينما - كما اكد الاخ عبدالملك المخلافي - أمين عام التنظيم (لقد إنطلق التنظيم في مشاركته من ايمانه الذي لايتزعزع بالديمقراطية ، كخيار للتنظيم وللعمل السياسي في البلاد ، ومن حرص مسئول على التجربة الديمقراطية) وقد اثبتت الايام - فيما بعد - صواب خيار التنظيم ، فحصوله على ٣ مقاعد نيابية وصيرورة أمينه العام عبدالملك المخلافي عضواً في المجلس الإستشاري وكذلك د. قاسم سلام أمين البعث القومي وعدد من قيادات الإشتراكي«١٨» كان مكسباً أكيداً للمعارضة ، وقد واصلت الأحزاب الثلاثة دورها كأحزاب معارضة وتمسكت بإستمرار مجلس التنسيق ودعوة بقية أحزاب المجلس إلى تغليب القواسم المشتركة واعتبار الخلاف حول الإنتخابات موقفاً انتهى منذ انتهاء الإنتخابات .

١٨-تتم تشكيل المجلس الإستشاري برئاسة الإستاذ عبدالعزيز عبدالغني - في مايو ٩٧م- وقد ضم المجلس كفاءات عالية وشخصيات من كافة القوى السياسية والإجتماعية أمثال محسن العيني - عبدالحميد سيف الحدي - علي عبدالله السلال - علي أحمد السلامي - عبدالملك المخلافي - قاسم سلام - يحيى المتوكل - احمد علي السلامي - عبدالله البار - محمد أحمد منصور - عبداللطيف ضيف الله - حمود بيدر.

الإتجاه الثاني : ويتمثل في أحزاب المجلس الثلاثة التي قاطعت الإنتخابات وهي الحزب الإشتراكي اليمني وإتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي اليمني ، وباتت مقاطعة الإنتخابات وعدم الاعتراف بنتائجها قاسماً مشتركاً بين تلك الأحزاب من جهة وبين جماعة رابطة اليمن (رأي) ذات الإرتباط بجماعة (موج) التي يديرها (الجفري) في الخارج ، وكان ذلك الإتجاه يسعى إلى انهاء اية امكانية لإستمرار مجلس التنسيق حتى قبل أن يقع الخلاف حول الإنتخابات.. ثم عمل على استغلال ذلك لتعميق الخلاف وتحويله إلى قطيعة وعداء ، وتكوين صيغة بديلة للمجلس تقوم على اساس عدم شرعية النظام السياسي برمته ، فقاموا بتشكيل صيغة بإسم أحزاب المعارضة الستة (سما) في حوالي اغسطس ٩٧م حيث ضمت صيغة (سما) أحزاب المجلس الثلاثة التي قاطعت الإنتخابات وثلاث جماعات ذات ارتباط بـ (موج) هي الرابطة (رأي) وجماعة بإسم تنظيم التصحيح ترتبط بمجاهد القهالي وجماعة بإسم (التكتل الوطني الإجتماعي المستقل) يضم عدة أشخاص ليس الا .

وقد اعطت البيانات التي كانت تصدر بإسم (سما) انطباعاً بأنها تمثل إتجاه (موج) التي كانت تسعى إلى قيادة المعارضة في الداخل والخارج ، واقتصرت (سما) على الاهتمام حول ما يتصل بالمحافظات الجنوبية ، وعدم الاعتراف بالإنتخابات ونتائجها، وعدم شرعية البرلمان والسلطة والنظام السياسي للجمهورية اليمنية .

ولكن الوعي داخل الحزب الإشتراكي اخذ ينمو بعدم صواب ذلك الإتجاه ، وإظهار عدم قبول البيانات التي تصدر بإسم (سما) وتكذيبها في بعض الاحيان ، ثم تجاوبت قيادات الإشتراكي مع جهود التنظيم الوحدوي الناصري لتفعيل مجلس التنسيق منذ اوائل ٩٨م فتلاشت وانتهت (سما) .

إعادة تفعيل وتنظيم مجلس التنسيق:

وقد تم إعادة تفعيل وتنظيم مجلس التنسيق في أواسط عام ١٩٩٨م واخذ نشاطه يتصاعد في مجال الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان وتنشيط الحياة السياسية التي كان قد اصابها شئ من الركود ، واعطى المجلس اهتماماً خاصاً لقضية الحكم المحلي وقانون السلطة المحلية ، وإنتقد قيام الحكومة بسحب مشروع قانون السلطة المحلية من مجلس النواب في ٩٨/٨/٣١م وقيامها بإعادة مناقشته وصياغته وتقديمه إلى مجلس النواب بإسم مشروع قانون الإدارة المحلية في سبتمبر ٩٨م بعد أن تم إستبعاد أغلب إختصاصات وصلاحيات المجالس المحلية بالإضافة إلى تعيين المحافظين ومديري المديريات وتشديد المركزية ، وقام مجلس التنسيق بصياغة ورقة رؤية مجلس التنسيق لنظام

ومقومات ومبادئ الحكم المحلي وقانون السلطة المحلية وتوجيه رسالة مرفقة بورقة الرؤية إلى الأخ رئيس الجمهورية (٨/١٠/٩٨م) وإلى رئيس مجلس النواب (٣٠/١٠/٩٨م) وهيئة رئاسة المجلس ، كما تم نشر الورقة في العديد من الصحف ، وكان ذلك من الشواهد على ان المعارضة لا تكتفي بالإنتقاد وإنما تطرح أيضاً البديل وهو ما حدث في العديد من المجالات.

وقام المجلس منذ سبتمبر ٩٨م بإعداد مشروع برنامج عمل مجلس التنسيق إلى الفترة حتى نهاية عام ٩٩م وإستمر إعداد الصيغة النهائية لبرنامج العمل إلى ديسمبر ٩٨م - أو بالأصح - إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الإشتراكي (٢٨-٣٠ نوفمبر ٩٨م) لأن بعض شخصيات الإشتراكي كان لهم موقف من مجلس التنسيق ، بينما كان التنظيم الوحدوي الناصري ومعه شخصيات من الإشتراكي وبقية أحزاب المجلس يعملون على دفع وتطوير نشاط المجلس ، وقد أوضح الأخ عبدالملك المخلافي أمين عام التنظيم الوحدوي الناصري في كلمته بالمؤتمر الرابع للحزب الإشتراكي (٢٨ نوفمبر ٩٨م) أن أحزاب المجلس (يمدون أيديهم إلى الحزب الإشتراكي لصنع علاقة شراكة مصيرية قائمة على وحدة المشروع والهدف لبناء مجتمع الديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية والدولة الحديثة ..) وقد حسم البيان الختامي للمؤتمر الرابع للحزب الإشتراكي موقف الحزب حيث نص على (.. تمسك الحزب الإشتراكي بمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة وتفعيله وتطويره نحو مستويات أرقى من العمل المشترك ، وتمتين العلاقة مع أحزاب المجلس لرفع مستوى الأداء السياسي للمعارضة الوطنية لتشكل أحد المعطيات الرئيسية في الخارطة السياسية للبلاد).

وتم في ديسمبر ٩٨م إستكمال الصيغة النهائية لبرنامج العمل ثم إقراره ونشره في مطلع يناير ٩٩م كما تم تثبيت وتحديد أسماء الهيئة العليا لمجلس التنسيق بواقع ثلاثة ممثلين لكل حزب في الهيئة العليا وهم كل من :-

الوحدوي الناصري	عبدالملك المخلافي (الأمين العام)	عبدالقدوس المضواحي (أمين الدائرة السياسية)	علي سيف حسن (عضو الأمانة العامة)
الحزب الإشتراكي	علي صالح عباد-مقبل (الأمين العام)	جارالله عمر (سكرتير الدائرة السياسية)	سيف صائل (عضو المكتب السياسي)
حزب البعث	د.قاسم سلام (الأمين العام)	عبدالواحد هواش (نائب أمين السر)	عبدالله بكير (عضو القيادة القطرية)
إتحاد القوى الشعبية	طارق الشامي (الأمين المساعد)	خالد الشيباني (عضو الأمانة العامة)	محمد عبدالرحمن (عضو مجلس الشورى)
حزب الحق	القاضي أحمد الشامي (الأمين العام)	حسن محمد زيد (عضو اللجنة التنفيذية)	عبدالكريم الخيواني (رئيس الدائرة السياسية)

واقر المجلس إستمرار أمانة سر المجلس المكونة من الأخ علي صالح عباد (مقبل) أمين السر ، ود. قاسم سلام نائب أمين السر ، وإستمرار محمد حسين الفرح مقرراً لمجلس التنسيق«١٩» وتشكلت فروع المجلس في ارجاء الجمهورية .

على صعيد التجمع اليمني للإصلاح:

أدت نتائج إنتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٧م النيابية إلى إنتهاء إئتلاف المؤتمر الشعبي والإصلاح، وحدد البيان الختامي للدورة الإستثنائية لمجلس شورى الإصلاح في ٩ مايو ١٩٩٧م إنتقال الإصلاح إلى المعارضة ، وأن (وجود الإصلاح في المعارضة لن يخرجه عن نهجه في تأييد الصواب والإعتراض على الخطأ والزلل).

ومنذ ذلك الحين إستعصى على المراقبين تكييف موقع الإصلاح في الحياة السياسية ، فبالرغم من انه لم يعد في السلطة فان صيرورته في المعارضة محل شك ، ولكنه بات إلى المعارضة أقرب وربما نالته بعض المعاناة بسبب مواقفه المناهضة لبعض سياسات الحكومة داخل وخارج مجلس النواب ، وكانت معارضة الإصلاح لقرار الحكومة برفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وزيادة أسعار البترول معارضة صاخبة ، وحين إندلعت المظاهرات الاحتجاجية ضد قرار الحكومة برفع الأسعار (في يونيو ٩٨م) صدر تصريح حكومي بإتهام (المتطرفين في الإصلاح) بتدبير المظاهرات التي تم وصفها بأنها (أعمال الشغب والنهب) وقامت جهات في الحكومة والمؤتمر الشعبي بطبع وتوزيع نص خطبة ألقاها الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح في يوم الجمعة السابق للمظاهرات ، حيث شن الزنداني في الخطبة هجوماً حاداً على السلطة متهماً إياها بالفساد المالي والإداري وبانهيار الوضع الإقتصادي والقضاء على الطبقة الوسطى وتسخير الأموال العامة وغيرها لفئة معينة وزيادة معاناة المواطنين والرضوخ لسياسة وإرادة البنك الدولي الذي يديره يهود صهاينة، كما إنتقد ممارسات المسئولين والقادة العسكريين في المحافظات الجنوبية والشرقية ومجمل السياسات الداخلية والخارجية للسلطة ، ولكن الأهم في ذلك الخطاب هو دعوته للمواطنين بالتعبير عن إحتجاجهم على قرار الحكومة برفع الأسعار من خلال مسيرات سلمية ، وضرب الزنداني المثل بمسيرات ومظاهرات إحتجاجية في فرنسا ، حيث تراجعت الحكومة عن قرارات إحتج عليها المواطنون في تلك المظاهرات السلمية . ولم يَمضِ سوى أقل من أسبوع على خطاب الزنداني حتى إندلعت المظاهرات ، كما أن هتافات المتظاهرين ضد د.عبدالكريم الارياني رئيس الوزراء كانت في سياق موقف الإصلاح من

١٩- توليت مهمة مقرر مجلس التنسيق في الفترة (يوليو ٩٨ - إبريل ١٩٩٩م).

الدكتور الارياني ، ولكن تلك القرائن والإتهامات للإصلاح يمكن نقضها بان المظاهرات كانت أقل بكثير من حجم الإصلاح ، فأخذت اتهامات السلطة تتجه إلى جهات في الخارج واختفت الاتهامات للإصلاح ، ولكن الإصلاح لم يتراجع في الاعتراض على الخطأ ولم يندفع في تأييد الصواب ، ولكن تحديد موقعه في الخارطة السياسية – مع السلطة أو في المعارضة – كان وما يزال عصياً .

وفي ٦-٨ أكتوبر ١٩٩٨م إنعقد المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح ، فكان ذلك من الشواهد على ديمقراطية العهد ، وان الذي يسميه مجلس تنسيق المعارضة وكذلك الإصلاح بانه مجرد (هامش ديمقراطي) هو في الواقع أكبر من ان يكون (هامش) فالتعددية الحزبية والديمقراطية وحرية الصحافة قد أصبحت واقعاً يزداد رسوخاً ، بل ان المؤتمر العام الثاني للإصلاح يدل على وقوع تطورات ديمقراطية هامة داخل الإصلاح نفسه ، فقد تم في المؤتمر إلقاء كلمة بإسم مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ، ونادى البيان الختامي بحوار كافة القوى السياسية وتعزيز الهامش الديمقراطي وإستقلالية النقابات ، وتم إنتخاب نساء في مجلس شورى الإصلاح ، وهو تطور هام يحدث لأول مرة ، وقد إنتخب المؤتمر الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيساً لمجلس الشورى (وهو بمثابة اللجنة المركزية) والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا ، كما تم إنتخاب الأخ محمد عبدالله اليدومي أميناً عاماً والأستاذ عبدالوهاب الانسي أميناً عاماً مساعداً للتجمع اليمني للإصلاح .

انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب الإشتراكي اليمني:

يمكن إعتبار إنعقاد المؤتمر الثاني للتجمع اليمني للإصلاح في أكتوبر ٩٨م فعالية سياسية وديمقراطية هامة على صعيد الإصلاح والتعددية الحزبية ، ولكن ذلك لايقاس بما حدث في ٢٨ نوفمبر ٩٨م فقد انعقد المؤتمر العام الرابع للحزب الإشتراكي اليمني ، وهو اهم حدث سياسي وديمقراطي امتدت اليه الانظار داخل الجمهورية اليمنية وخارجها في تلك الفترة ، فقد ظن كثير من خصوم واصدقاء الحزب الإشتراكي بانه انتهى في الحرب ومحاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤م ولن تقوم له قائمة ، وان ما تبقى من الحزب هو بعض القيادات والشخصيات التي لاذت بالخارج وبعض القيادات التي إنكفأت في الداخل ، ولكن المؤتمر العام الرابع اعطى اليقين بان حزباً عريقاً مثل الحزب الإشتراكي يستطيع ان يتجاوز النكسات والعوارض الطارئة وان يستعيد صلابته ووحدته وبنيانه«٢٠» ، وان يساهم في تعزيز وترسيخ مسيرة

٢٠- انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الرابع للحزب الإشتراكي اليمني في ٣٠-٨/٩-٢٠٠٠م بمشاركة وحضور (٢٤٢٨) مندوباً يمثلون فروع ومنظمات الحزب في أرجاء الجمهورية، وقد انتخب المؤتمر اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي (٣١) عضواً، وتم إنتخاب كل من الإخوة:
- علي صالح عباد (مقبل) أميناً عاماً للحزب الإشتراكي.
- جار الله عمر الكهالي أميناً عاماً مساعداً للشئون.
- الكتور/سيف صائل أميناً عاماً مساعداً للشئون.
كما انتخبت اللجنة المركزية أعضاء المكتب السياسي (٣٦ عضواً).

الديمقراطية والوحدة التي كان له دوراً اساسياً في إعادة تحقيقها ثم كان لبعض قياداته الدور الاساسي في محاولة فصمها والانقضاض عليها ، ومن هنا فقد كان الأخ عبدالملك المخلافي صادقاً في كلمته بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر الرابع حيث قال (إن على الحزب الإشتراكي ربط وحدته بوحدة الوطن ، فكلما حافظ على وحدة الوطن فإنه يحافظ على وحدته وكلما حافظ على وحدته أسهم في المحافظة على وحدة الوطن) وقد أكد المؤتمر الرابع للحزب الإشتراكي وبيانه الختامي - الصادر في ٣٠ نوفمبر ٩٨م - ما يلي نصه (إدانة الحرب والانفصال ، وتجديد تمسك الحزب الإشتراكي المبدئي والثابت بالوحدة والديمقراطية) .

إن انعقاد تلك الدورة الأولى للمؤتمر الرابع للحزب الإشتراكي (٢٨-٣٠ نوفمبر) في العاصمة صنعاء لم يكن إنجازاً ومكسباً للحزب الإشتراكي فحسب وإنما كان أيضاً من أبرز الشواهد على واقع الديمقراطية ومدى رسوخها في ظل حكومة المؤتمر الشعبي وقيادة الرئيس علي عبدالله صالح ، ولكن بعض خصوم الإشتراكي، اخذوا في التأليب ضده، وإستغلوا في ذلك بعض ما جاء في كلمة أمين عام الحزب الإشتراكي في الجلسة الافتتاحية وبعض ما ورد في البيان الختامي ، مما ادى إلى شن حملات صحفية ضد الإشتراكي، وتواصلت الحملات عبر الصحف ووسائل الاعلام مما أساء إلى المناخ الديمقراطي لفترة من الوقت ، ولكن واقع الديمقراطية مالبث ان تجلى بانعقاد المؤتمر العام للناصريين .

إنعقاد المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ١٨ - ٢٢ ابريل ٩٩م:

في ١٨ ابريل ٩٩م إنعقد المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، وهو ثاني مؤتمرعام للناصريين بعد الوحدة، وقد تميز المؤتمر بحضور قيادات قومية عربية من أرجاء الوطن العربي، وحضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر قيادات وممثلو المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب المعارضة وألقيت كلمات ممتازة من الأخ عبدالملك منصور الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي وزير الثقافة والأخ علي صالح عباد (مقبل) أمين عام الحزب الإشتراكي، وغيرهما من رؤساء الوفود وممثلي التنظيمات ، وتم نقل وقائع المؤتمر في التلفزيون ووسائل الاعلام.

الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المنتخبة في المؤتمر التاسع (ابريل ٩٩م)	
عبدالملك المخلافي	الأمين العام
علي سيف حسن	الأمين العام المساعد
هاشم علي عابد	أمين دائرة الثقافة
عبدالغني ثابت محمد	مساعد أمين الدائرة السياسية
د.عبدالقدوس المضواحي	أمين الدائرة السياسية
محمد سعيد ظافر	مساعد أمين دائرة التخطيط
عبدالله محمد المقطري	أمين دائرة التخطيط
سلطان حزام العتواني	أمين الدائرة المالية
علي محمد اليزيدي	أمين الدائرة العامة
د.محمد ابوبكر محسن	مساعد أمين دائرة الثقافة
عبدالمجيد ياسين نعمان	أمين الدائرة القانونية
عبدالعزيز سلطان طاهر	رئيس تحرير الوحدوي
درهم علي احمد	أمين الدائرة الإعلامية
عبدالرقيب سيف فتح	أمين الدائرة التنظيمية
همدان زيد مهفل	مساعد أمين الدائرة التنظيمية

وكان من الظواهر الإيجابية ان قيادة التجمع اليمني للإصلاح أقامت حفل غداء ومقيل لقيادة التنظيم الناصري وضيوف التنظيم ، وحضر حفل الغداء أمين عام الإصلاح محمد اليدومي والأمين المساعد عبدالوهاب الانسي وغيرهما، وكذلك المقيل بمنزل وحضور الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح رئيس مجلس النواب ، كما اقام المؤتمر الشعبي العام حفل غداء لقيادة وضيوف التنظيم وكذلك حزب البعث القومي ، فكان ذلك الموقف - خاصة من المؤتمر والإصلاح - ظاهرة ديمقراطية اثارت اهتمام وارتياح القيادات القومية العربية التي حضرت المؤتمر ونالت احترام وترحيب التنظيم ، كما خص د.عبدالعزيز المقالح رئيس جامعة صنعاء المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الناصري بقصيدة نالت اعجاباً واسعاً وتصفيقاً حاداً من أعضاء وضيوف المؤتمر.

وقد تواصلت أعمال المؤتمر إلى ٩٩/٤/٢٢م وتكللت بإنتخاب اللجنة المركزية للتنظيم (٧٥ عضواً) ثم إنتخبت اللجنة المركزية الأخ عبدالملك المخلافي أميناً عاماً والاخ علي سيف حسن الضالعي أميناً عاماً مساعداً وأعضاء الأمانة العامة للتنظيم للفترة التي ستستمر حتى المؤتمر العام العاشر للتنظيم ٢٠٠٤م.

انعقاد المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام وترشيح علي عبدالله صالح للإنتخابات الرئاسية:

وفي ٤ يوليو ١٩٩٩م انعقد المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام ، بعد فترة من التكهنات التي

قيادة المؤتمر الشعبي العام المنتخبة في المؤتمر العام السادس (يوليو ١٩٩٩م)	
علي عبدالله صالح	رئيساً للمؤتمر
عبدربه منصور هادي	نائباً لرئيس المؤتمر
د.عبدالكريم الارياني	أميناً عاماً
صادق امين ابو راس	أميناً عاماً مساعداً للشئون التنظيمية
يحيى محمد المتوكل	أميناً عاماً مساعداً للشئون السياسية
محمد حسين العيدروس	أميناً عاماً مساعداً للفكر والثقافة
يحيى علي الراعي	أميناً عاماً مساعداً
أحمد يحيى العماد	رئيساً لهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش

أثارها تصريح سابق من قيادة المؤتمر بأن المؤتمر السادس سينعقد في سبتمبر ٩٩م مما يعني تأجيل موعد الإنتخابات الرئاسية ، وكان الرئيس علي عبدالله صالح أجرى مقابلة تلفزيونية مع القناة الفضائية اللبنانية «L.B.C» مساء ٩٩/٥/٢٣م قال فيها (ان المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي سينعقد في شهر سبتمبر القادم وسيختار مرشحه للإنتخابات الرئاسية) وأكد الرئيس في المقابلة انه لن يرشح نفسه وأنه (يجب على المؤتمر الشعبي ان يبحث عن مرشح آخر).

وفي ٩٩/٥/٢٥م عقد مركز دراسات المستقبل (ندوة عن الإنتخابات الرئاسية) وأكدت (ورقة آفاق الإنتخابات الرئاسية) المقدمة من (محمد حسين الفرح) في الندوة (ان فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لا بد أن يكون في ما بين ٢-١١ يوليو وان الإنتخابات في ٢٣ سبتمبر) مما يعني ان المؤتمر الشعبي لابد ان يعقد مؤتمره السادس ويختار مرشحه للإنتخابات الرئاسية في أوائل يوليو ٩٩م ، بينما أكدت ورقة د. محمد علي السقاف في تلك الندوة ، ان الإنتخابات الرئاسية ستؤجل وان تصريح الرئيس بان المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي سينعقد في سبتمبر ويختار مرشحه للإنتخابات الرئاسية يعني تأجيل الإنتخابات الرئاسية وان التأجيل مخالف للدستور وان الإنتخابات الرئاسية لن تتم في موعدها على الاقل ، بينما اكدت في تعقيبي بنفس الندوة ان الإنتخابات ستتم في موعدها وان موعد المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي لا بد ان يكون قبل فتح باب الترشيح في أوائل يوليو وليس في سبتمبر ، وقد سألني الرئيس علي عبدالله صالح في مكالمة هاتفية - مساء اليوم

التالي للندوة – عن اساس هذا التحديد الزمني لفترة الترشيح بينما اللجنة العليا للإنتخابات صرحت بان الإنتخابات في أكتوبر مما يعني ان الترشيح في سبتمبر ، فاوضحت للأخ الرئيس عدم صواب تصريح اللجنة العليا لأن الدستور ينص على فتح باب الترشيح قبل تسعين يوماً من نهاية مدة ولاية الرئيس ، وأن ولاية الرئيس تنتهي في ٢ أكتوبر ٩٩م مما يعني أن يتم فتح باب الترشيح في الفترة (٢-١١يوليو) وأن المؤتمر الشعبي لا بد أن يعقد مؤتمره السادس ويختار مرشحه للإنتخابات الرئاسية قبل ١٠ يوليو ، ثم إتصل الاخ الرئيس بوزير الشئون القانونية والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي فتأكد من صواب ذلك ، فقامت قيادة المؤتمر بتعديل مواعيد المؤتمرات الفرعية وتحديد يوم ٤ يوليو موعداً لانعقاد المؤتمر .

وفي ٤ يوليو ٩٩م انعقد المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام ، وكان انعقاده تتويجاً للممارسات الديمقراطية وترسيخ التعددية الحزبية ، وقام المؤتمر السادس بتجديد إنتخاب الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي وعبدربه منصور نائباً للرئيس ود.عبدالكريم الارياني أميناً عاماً وأحمد العماد رئيساً لهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش ، وإنتخاب اللجنة الدائمة (وهي بمثابة اللجنة المركزية) ثم قامت اللجنة الدائمة بإنتخاب الأمناء العامين المساعدين الاربعة وأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام«٢١».

ترشيح علي عبدالله صالح للإنتخابات الرئاسية:

وكان الرئيس علي عبدالله صالح قد أكد في كلمته بالجلسة الإفتتاحية للمؤتمر العام السادس انه لن يرشح نفسه ولن يقبل الترشيح للإنتخابات الرئاسية قائلاً (.. أنا سأسلم السلطة لمن يرغب ان يتحمل المسئولية وان يقود المسيرة ... فأنا لست مرشحاً ولن أقبل الترشيح) وقد كان من أبرز شخصيات المؤتمر التي تداول الناس ترشيحها د. عبدالكريم الارياني أمين عام المؤتمر والأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس المجلس الإستشاري ولكنهما رفضا الترشيح.

وقد فتح المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام – صباح الخميس ٩٩/٧/٧م – أمام أعضائه باب الترشيح لإنتخاب مرشح عن المؤتمر الشعبي في الإنتخابات الرئاسية .. وقد وقف أعضاء المؤتمر بجدية أمام قضية اختيار مرشح للمؤتمر .. وتداولوا في نقاشات ضافية مسألة رفض الأخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام قبول الترشيح للإنتخابات الرئاسية ، وإصراره على إفساح المجال لآخرين من أبناء الوطن تجسيداً

٢١- الامناء العامون المساعدون هم كل من الاخ صادق امين ابو راس الامين العام المساعد الشئون التنظيمية والاخ يحيى محمد المتوكل الامين العام المساعد للشئون السياسية والاخ يحيى علي الراعي الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية والمالية والاخ محمد العيدروس الامين العام المساعد لشئون الفكر والثقافة والاعلام.

للمفهوم الديمقراطي الذي أسسه ، وتأكيداً لحرصه على تعميق مفهوم التداول السلمي للسلطة . ووقف أعضاء المؤتمر العام السادس بصوت واحد ورأي واحد مناشدين الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ، ومؤكدين عليه ضرورة تحمله المسئولية الوطنية ، وقبوله قرار المؤتمر الشعبي العام ليصبح مرشحاً عنه في الإنتخابات الرئاسية ..) - وبعد استجابته (أقر المؤتمر العام السادس (اعلى هيئة قيادية في المؤتمر الشعبي العام) وبإجماع كل اعضائه ، اعتبار الاخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً عنه لخوض الإنتخابات الرئاسية ..)«٢٢»

وكان من اهم ما جاء في بيان المؤتمر الشعبي قوله في خاتمة البيان مايلي نصه :-

(ان المؤتمر الشعبي العام وهو يعلن عن مرشحه للإنتخابات الرئاسية، يهيب بالأحزاب والتنظيمات السياسية وكافة القوى الفاعلة في البلاد ان تعمل على اختيار مرشحيها للإنتخابات الرئاسية إعمالاً للنصوص الدستورية والقانونية وتأصيلاً للمنهجية الديمقراطية التي ارتضتها بلادنا ، سيراً بإتجاه خلق وبناء تجربة ديمقراطية مسئولة تسهم في تنمية بناء يمن الديمقراطية والوحدة وتساعد على تجاوز معوقات البناء والتحديث ، سيما وان الحياة الديمقراطية التي اختارها شعبنا هي الطريق الوحيد إلى مجتمع المدنية والنماء وبناء اليمن الجديد القوي المزدهر باذن الله).

وبذلك يتبين ان المؤتمر الشعبي تجاهل القرار الذي اعلنه التجمع اليمني للإصلاح بانه سيرشح علي عبدالله صالح ، بل ان خاتمة بيان المؤتمر الشعبي قد تضمنت رسالة واضحة إلى التجمع اليمني للإصلاح - بصفة خاصة - وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية - بصفة عامة- بان تختار مرشحيها للإنتخابات الرئاسية وان تخوض الإنتخابات بمرشحين من صفوفها وقياداتها ، وان علي عبدالله صالح هو مرشح المؤتمر الشعبي ليس إلا .

٢٢- بيان المؤتمر العام السادس بإنتخاب مرشح المؤتمر الشعبي لخوض إنتخابات رئاسة الجمهورية.

القسم الثاني

إنتخابات ١٩٩٩م الرئاسية الأولى في تاريخ اليمن

الفصل الأول:

مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحـــرير جـــداول الناخـــبين

تكتسب مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين أهمية كبيرة وأساسية في توفير وتحقيق سلامة ونزاهة الإنتخابات الرئاسية، بإعتبارها المرحلة الأولى في مسيرة الإنتخابات ولا بد ان تتوفر لها الضمانات الأساسية والرئيسية التي أدى عدم حرص اللجنة العليا للإنتخابات على توفيرها الى جدل واسع بين الاحزاب والتنظيمات السياسية وبين اللجنة العليا إمتد من فبراير الى ابريل ١٩٩٩م.

المبحث الأول:

الضمانات الأساسية والصراع من أجل توفيرها

إن لسلامة مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين ضمانات رئيسية وأساسية من أهمها:-

١- تشكيل لجان القيد والتسجيل لكافة المراكز الإنتخابية بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز إنتخابي، وأن يتم القيد لمدة ثلاثين يوماً في كل مركز، نساءاً ورجالاً، كما ينص على ذلك القانون، وكما حدث في مرحلة القيد والتسجيل لانتخابات ١٩٩٣م النيابية، وهو ما أوجبته أيضاً الأحكام القضائية في عام ١٩٩٧م.

٢- أن يتم تشكيل كافة اللجان الاشرافية والأساسية والفرعية من أعضاء يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً لمعايير سليمة وعادلة، وبما يضمن حيادية اللجان.

٣- تصحيح جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣و٩٦م بما يضمن حذف الأموات والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية والأسماء المكررة من الجداول.

٤- الإلتزام بالإجراءات القانونية ومنها توزيع ومنح البطاقة الإنتخابية الدائمة بموجب القانون للذين يصبح قيدهم نهائياً في جداول الناخبين.

موقف اللجنة العليا للإنتخابات:

في ١٥فبراير ٩٩م إستدعت اللجنة العليا للإنتخابات أمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية، وأبلغتهم أنها أكملت الترتيبات الخاصة بالإعداد لمرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين، وحددت حصة كل حزب في اللجان الأساسية واللجان الفرعية للقيد والتسجيل، وان على كل حزب موافاة اللجنة العليا بأسماء مرشحيه

في اللجان خلال مدة اسبوع - تقريباً - وبمراجعة البيانات والأوليات من جانب الأحزاب خلال اليومين التاليين، وبالذات في التنظيم الوحدوي الناصري ومجلس التنسيق من جهة والتجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى، إتضحت معالم موقف وقرارات اللجنة العليا للإنتخابات كما يلي:-

١- عدم تشكيل اللجان الفرعية الرجالية والنسائية، وهي لجان القيد والتسجيل، لكافة المراكز الإنتخابية البالغ عددها آنذاك (٢٠١٩) مركزاً إنتخابياً تستوجب تشكيل (٤٠٣٨) لجنة - بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز - فقد أقرت اللجنة العليا:-

-الإكتفاء بتشكيل -٩٢٤- لجنة رجالية (بدلاً عن -٢٠٢٠-لجنة).

- الإكتفاء بتشكيل - ١٠٩٥- لجنة نسائية (بدلاً عن - ٢٠١٨- لجنة).

وأن تتنقل اللجان بحيث يتم التسجيل بواقع ١٥ يوماً للجان النسائية و١٥يوماً للجان الرجالية في مراكز كل دائرة - بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركزين - وبالتالي يتحقق الألتزام لمدة الثلاثين يوماً، إما اللجان الإشرافية للمحافظات (٢٠ لجنة) واللجان الأساسية للدوائر الإنتخابية (٣٠١ لجنة) فلاخلاف على تشكيلها.

٢- وبالنسبة للضمانة الأساسية الثانية وهي تشكيل اللجان من الأحزاب وتمثيلها في اللجان بمعايير سليمة وعادلة، كان موقف وقرار اللجنة العليا يتمثل في أن يتم تكوين اللجان على أساس:-

أ- حصة أعضاء اللجنة العليا: وتشمل كل اللجان الإشرافية (٢٠×٣=٦٠) وواحد من كل لجنة أساسية (٣٠١) وواحد من كل لجنة فرعية (٢٠١٩) - فاولئك جميعاً (٢٣٨٠ شخصاً) يقوم أعضاء اللجنة العليا بتعيينهم، وكانت تلك الحصة تصل الى نحو ٤٠٪ من قوام اللجان.

ب - حصة الأحزاب والتنظيمات السياسية: وتتمثل في بقية أعضاء اللجان، وتحديد حصة كل حزب وفقاً لعدد المقاعد التي حصل عليها في الإنتخابات النيابية، وعدد الأصوات التي حصل عليها في الإنتخابات، وبذلك لا تتجاوز حصة أغلب الأحزاب والتنظيمات نحو (٣٠) شخصاً أو (٤٠) نصفهم من النساء، بينما تتكون غالبية اللجان من حزب واحد.

٣- وبالنسبة للضمانة الأساسية الثالثة وهي تصحيح جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣و٩٦م وحذف المتوفين والمكررين والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية، فكان إتجاه وموقف اللجنة العليا هو إعتبار تلك الجداول نهائية لا يجوز الطعن فيها أو الحذف

منها، حيث تم النص في دليل مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين الصادر من اللجنة العليا بأن يتم نشر جداول المسجلين الجدد عام ٩٩م، وتقديم الطعون بالحذف والإدراج فيها فقط، مما يعني عدم تصحيح جداول المسجلين عامي ٩٣و٩٦م وإعتبارها نهائية.

٤- وبالنسبة للبطاقة الإنتخابية الدائمة والتي من المفروض منحها للذين لم يتم منحهم البطاقة عام ٩٦-٩٧م وللمسجلين الجدد عام ٩٩م، فقد اقرت اللجنة العليا إلغاء البطاقة الإنتخابية الممنوحة عام ٩٦-٩٧م وإصدار بطاقة إنتخابية جديدة يتم منحها لكافة المسجلين أعوام ٩٣و٩٦و٩٩م، وقد أتضح إن تلك الفكرة غير قابلة للتطبيق».

وقد أخذ الجدل والصراع من أجل توفير تلك الضمانات الأساسية بشأن تلك القضايا المسار التالي:-

أولاً: قضية وضمانة تشكيل اللجان لكافة المراكز الإنتخابية:

إعترض مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة في رسالته إلى اللجنة العليا للإنتخابات في ١٩٩٩/٢/١٨م على عدم تشكيل اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الإنتخابية، كما أعترض على المعايير التي حددتها اللجنة العليا لتمثيل الأحزاب في اللجان، وما سُميَّ حصة اللجنة العليا، وأعتبر مجلس التنسيق موقف اللجنة العليا مخالفاً للقانون وانتهاكاً لضمانات وأسس نزاهة الإنتخابات، ومؤشراً على عدم حيادية وعدم كفاءة اللجنة العليا.

وأكدت رسالة أحزاب مجلس التنسيق الخمسة (وهي التنظيم الوحدوي الناصري - الحزب الاشتراكي اليمني - حزب البعث العربي القومي - إتحاد القوى الشعبية - حزب الحق) أن تشكيل كافة اللجان للمراكز الإنتخابية وقيام اللجنة الرجالية والنسائية لكل مركز بالقيد والتسجيل لمدة ٣٠ يوماً هو ضمانة أساسية ورئيسية لا بد من توفيرها.«١»

وفي ٢٢ فبراير إلتقت اللجنة العليا بأمناء عموم وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية - بموجب الموعد المحدد من اللقاء الأول لتقديم أسماء اللجان المطلوبة من كل حزب فلم يتم تقديم الأسماء من أي حزب، بما في ذلك المؤتمر الشعبي، بينما أكد ممثلو التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق -الخمسة - وأحزاب المجلس الوطني - العشرة - وجوب تشكيل كافة اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الإنتخابية، وأن يتم

١- بناءاً على اقتراح امين عام الوحدوي الناصري الاخ/عبدالملك المخلافي قام محمد حسين الفرح عضو الدائرة السياسية للتنظيم باتصالات هاتفية مع كل من الاخ محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية للاصلاح والاخ عبدالملك المعلمي رئيس اللجنة الفنية عضو الامانة العامة للمؤتمر الشعبي العام والاخ يحيى شجاع من المجلس الوطني للمعارضة، مما ساهم في وجود موقف شبه موحد في فبراير ومارس ٩٩م.

تشكيل اللجان من الأحزاب وفقاً لمعايير سليمة تضمن حيادية اللجان وعدم الموافقة على ما سمي حصة اللجنة العليا، وإزاء ذلك الاجماع من الأحزاب على التمسك بالقانون وعدم قبول ما قررته اللجنة العليا، وعدت اللجنة بأنها ستعيد دراسة تلك القضايا وستبلغ الأحزاب بما سيتقرر.

وفي ١٠ مارس وجهت اللجنة العليا رسالة لكل حزب بالعدد المحدد له في اللجان، وان على كل حزب موافاة اللجنة بأسماء العدد المحدد له في اللجان خلال إسبوع، وكان الجديد في رسالة اللجنة العليا تعديل معايير تمثيل الأحزاب في اللجان وزيادة حصة كل حزب، وإستبدال (حصة اللجنة العليا) بما سمي (حصة المستقلين ٢٠٪) بينما ظل موقف اللجنة العليا من قضية عدم تشكيل كافة اللجان ثابتاً، وقد قوبلت رسالة وقرارات اللجنة العليا بالرفض من الأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث جاء في رسالة أمين عام التجمع اليمني للإصلاح إلى اللجنة العليا في ١٩٩٩/٣/١٦م (ضرورة إلتزام اللجنة العليا بقانون الإنتخابات الذي ينص على تشكيل اللجان الأساسية والفرعية والرجالية والنسائية في كافة مراكز الدوائر الإنتخابية، وإستمرار عملية القيد وتحرير جداول الناخبين شهراً كاملاً في كل مركز، نساءاً ورجالاً وفقاً للقانون، خاصة وان اللجنة السابقة وقعت في نفس الخطأ وصدرت الأحكام القضائية ضدها، واي سير في نفس الاتجاه يعطي مؤشراً يسيء إلى اللجنة العليا وإلى العملية الإنتخابية وإلى التجربة برمتها).«٢»

وجاء في رسالة مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة إلى اللجنة العليا- في ١٩٩٩/٣/١٥م - ان على اللجنة العليا تشكيل اللجان بكافة المراكز الإنتخابية (.. كما نص على ذلك قانون الإنتخابات، وكما أكدت ذلك الاحكام القضائية ومنها حكم محكمة الإستئناف في ١٩٩٦/٩/٢٧م بوجوب تشكيل اللجان الفرعية الرجالية والنسائية لكافة المراكز الإنتخابية، بينما إكتفت اللجنة العليا بتشكيل نصف اللجان الفرعية فقط، وهذا مخالف للقانون وأحكام القضاء والتقاليد الانتخابية السابقة، ويمثل انتهاكاً للقانون ولضمانات نزاهة الإنتخابات).«٣»

وكذلك رفضت أحزاب المجلس الوطني تقديم أسماء العدد المحدد لها في اللجان، وطالبت في رسالتها إلى اللجنة العليا بتشكيل اللجان لكافة المراكز الانتخابية، وبالرغم من أن الرسائل إلى اللجنة العليا كانت من كل جهة على حدة - اي من المجلس الوطني ومن

٢- رسالة أمين عام الاصلاح إلى اللجنة العليا للإنتخابات في ٢/١٦، صحيفة الصحوة ، عدد ٩٩/٢/١٨م.
٣- رسالة مجلس التنسيق الى اللجنة العليا للانتخابات في ٣/١٥ ، صحيفة الشورى وصحيفة الوحدوي.

مجلس التنسيق ومن الإصلاح - فقد جسدت موقفاً موحداً من ١٧حزباً وتنظيماً بضرورة إلتزام اللجنة العليا بتشكيل كافة اللجان للمراكز الانتخابية من جهة، وأن يتم تشكيل اللجان من الأحزاب وفقاً لمعايير سليمة وعادلة تضمن حيادية اللجان من جهة أخرى.

وإزاء ذلك قامت اللجنة العليا بدعوة كل من الإصلاح ومجلس التنسيق إلى إجتماع باللجنة العليا- مع كل منهما على حدة - لمناقشة القضايا الثلاث التي تضمنتها كل من رسالة مجلس التنسيق في ٣/١٥ ورسالة الإصلاح في ٣/١٦ وهي :- تشكيل كافة اللجان - معايير تمثيل الأحزاب في اللجان - تصحيح جداول الناخبين، وكانت كل من الرسالتين صريحة في عدم المشاركة ما لم تتوفر تلك الضمانات الأساسية، فأجتمعت اللجنة العليا مع الإصلاح في ٣/٢٢ ومع ممثلي احزاب مجلس التنسيق في ٣/٢٣، وفي ذلك اللقاء أوضحت اللجنة العليا موقفها وتم الرد عليها كما يلي:-

١- ان اللجنة العليا هي صاحبة تقدير مدى الحاجة إلى تشكيل اللجان بموجب المادة (٢٩) من قانون الإنتخابات ولا توجد فقرة في القانون تنص بصراحة بأن اللجان تتشكل لكل مركز إنتخابي وأن اللجان التي قررت اللجنة العليا تشكيلها ٩٢٤ لجنة رجالية و١٠٩٥ لجنة نسائية يتحقق بها الغرض المطلوب وتطبيق القانون.

وقد رد ممثلو أحزاب مجلس التنسيق بتوضيح:

(أ) إن المادة الخامسة من قانون الإنتخابات تنص على تشكيل اللجان الفرعية للمراكز الإنتخابية وهو ماحدث في إنتخابات ٩٣م حيث قامت اللجنة العليا بتشكيل اللجان لكافة المراكز الإنتخابية بواقع لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركز وتم القيد والتسجيل لمدة ٣٠ يوماً في كل مركز بموجب القانون.

(ب) إن إستدلال اللجنة العليا بالمادة «٢٩» غير صائب ، لأن المادة «٢٩» إنما تتحدث عن تكثيف اللجان في الدوائر الواسعة المساحة - أي تشكيل لجان إضافية إلى جانب لجان المراكز الإنتخابية - حيث تنص المادة «٢٩» على أنه (يجب على اللجنة العليا تكثيف عدد مراكز التسجيل والإقتراع في الدوائر الإنتخابية الواسعة المساحة تمكيناً لأكبر عدد من الناخبين والناخبات من المشاركة في الانتخابات).

(جـ) أن النصوص القانونية يمكن أن تكون محل إختلاف وإجتهاد اذا لم ترفع إلى القضاء، بينما هذه المسألة قد تم رفعها إلى القضاء عام ٩٦م وصدر حكم محكمة جنوب غرب صنعاء في ١٩٩٦/٧/٢٩م وحكم محكمة الاستئناف في ١٩٩٦/٩/٢٧م بوجوب تشكيل اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الإنتخابية، وبذلك حسم القضاء هذه المسألة ولا مجال للإجتهاد.

٢- ثم أوضحت اللجنة العليا ان عدد اللجان التي سيتم تشكيلها (٩٢٤ لجنة رجالية و١٠٩٥لجنة نسائية) لا يعني تخفيض المدة القانونية للقيد والتسجيل وهي ٣٠ يوماً، لأن اللجان سوف تتنقل ويتم التسجيل بواقع ١٥ يوماً للجان الرجالية ثم ١٥يوماً للجان النسائية في كل مركز - أي لجنة رجالية ولجنة نسائية لكل مركزين وبالتالي ٣٠ يوماً.

وتم الرد على ذلك بان القانون ينص على التسجيل لمدة ٣٠ يوماً في كل مركز للرجال والنساء، وأن واجب اللجنة العليا هو تطبيق القانون وليس التحايل على القانون، كما ان تنقل اللجان من مراكز إلى مراكز يؤدي إلى ضياع عدة أيام في التنقلات، وبما ان بعض الدوائر فيها من ٧-١٩ مركز انتخابي فإن مدة التسجيل في كل مركز ستكون أقل من خمسة أيام، فتخفيض اللجان وتخفيض المدة يؤدي إلى شرخ في الإنتخابات الرئاسية وعدم شرعيتها لمخالفتها للقانون.. وهنا أيد أحد أعضاء اللجنة العيا وهو الأخ خالد عبدالعزيز رئيس اللجنة القانونية وجوب تشكيل اللجان لكافة المراكز الإنتخابية.

٣- ثم أوضحت اللجنة العليا أن ميزانيتها لا تكفي إلا لتشكيل نصف اللجان، وتم الرد والتوضيح بأن المادة «٣٢» من القانون أوجت على الحكومة أن توفر وتعتمد الميزانية الكافية للجنة العليا بما يمكنها من أداء عملها على الوجه الأكمل، وأن على اللجنة العليا ان تتصل بالحكومة والقيادة السياسية لإعتماد الميزانية الكافية.

وكان التجمع اليمني للإصلاح اكد نفس الموقف في لقائه باللجنة العليا ثم في لقاء اخر بحضور مسئولين من الحكومة أو من المؤتمر الشعبي، تم فيه التلويح بأن اللجنة العليا ستقوم بتشكيل اللجان بدون مشاركة الأحزاب لأنها جهة الإختصاص، بينما أكد ممثلو الإصلاح على أن توفير الضمانات الأساسية الثلاث هو أمر لن يستطيع الإصلاح بدونه المشاركة في اللجان ومرحلة القيد والتسجيل، وربما إنتهى اللقاء بإنسحاب ممثلي الإصلاح، والواقع أن بعض المختصين في الأمانة العامة و المؤتمر الشعبي وقيادة المؤتمر كانوا مع ضرورة تشكيل كافة اللجان بالرغم من ان اللجنة العليا ظهرت وكأنها تمثل رأي المؤتمر الشعبي .«٤»

وفي ١٩٩٩/٤/٦م إجتمع الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع أمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية ورئيس وأعضاء اللجنة العليا للإنتخابات، وفي ذلك الإجتماع نوقش موضوع تشكيل كافة اللجان، وأُعيدت الحجج والمبررات، فأيد الأخ

٤- كان من ممثلي احزاب المجلس في اللقاء الدكتور مصطفى عبدالخالق عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي نائب وزير الشئون القانونية سابقاً وعلي سيف حسن عضو الامانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري ومحمد حسين الفرح عضو الدائرة السياسية للتنظيم رئيس الفريق الفني باللجنة العليا للانتخابات عامي ٩٣-٩٧م وعبدالواحد هواش نائب أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وطارق الشامي الامين العام المساعد لاتحاد القوى الشعبية وممثل عن حزب الحق

الرئيس علي عبدالله صالح الألتزام بالقانون ووجوب تشكيل كافة اللجان الرجالية والنسائية لكافة المراكز الإنتخابية والألتزام بالمدة القانونية للقيد والتسجيل، وكذلك إلتزمت الحكومة باعتماد التكاليف المالية اللازمة بموجب المادة «٣٢» من قانون الإنتخابات، فتوفرت بذلك الضمانة الأساسية الاولى لسلامة مرحلة القيد والتسجيل وهي تشكيل كافة اللجان الفرعية والأساسية والإشرافية، وبالتالي الألتزام بسائر المدد الزمنية والإجراءات لكافة فعاليات مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين، وقد بلغ عدد اللجان كما يلي:-

التصنيف	عدد اللجان	عدد الأشخاص
اللجان الفرعية (الرجالية) للمراكز الإنتخابية	٢٠٢٠	٦٠٦٠=٣×
ناجان الفرعية (النسائية) للمراكز الإنتخابية	٢٠١٨	٦٠٥٤=٣×
اللجان الأساسية للدوائر الانتخابية	٢٠١	٩٠٣=٣×
اللجان الإشرافية للمحافظات	٢٠	٦٠=٣×
الاجمالي	٤٢٥٩	١٢,٠٧٧=٣×

ثانياً: قضية وضمانة تشكيل اللجان من الأحزاب.. وبمعايير سليمة وعادلة:

إن تشكيل اللجان الإنتخابية من الأحزاب والتنظيمات السياسية وتحديد عدد المشاركين من كل حزب وفقاً لمعايير سليمة وعادلة تتناسب مع حجم الأحزاب ومع تحقيق حيادية وتوازن اللجان هو من اهم الضمانات التي صممت الأحزاب على توفيرها حيث رفضت كافة الأحزاب في لقائها باللجنة العليا يوم ١٩٩٩/٢/٢٢م ما كانت اللجنة العليا قد قررته من تكوين اللجان على أساس حصة لأعضاء اللجنة العليا (نحو ٤٠٪) وحصة للأحزاب وفقاً لمعايير تمثيلها في مجلس النواب والأصوات التي حصل عليها كل حزب في الإنتخابات.

ثم قامت اللجنة العليا بإقرار معايير بديلة وابلاغ كل حزب بالعدد المحدد له من اللجان وفقاً لتلك المعايير في ٩٩/٣/١٠م وتتمثل في تشكيل اللجان على أساس نسبة ٢٠٪ للمستقلين (والمقصود اللجنة العليا بحيث يقوم أعضاء اللجنة بتعيين تلك النسبة وذلك من العدد الاجمالي، اي من الرأس) ويتم توزيع وتكوين العدد المتبقي من اللجان على أساس ٢٠٪ بالتساوي بين الأحزاب المسجلة في لجنة شئون الأحزاب وعددها ١٨حزباً وتنظيماً، وبنسبة ٤٠٪ بحسب المقاعد النيابية ونسبة ٤٠٪ بحسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في الإنتخابات النيابية.. وقد إجمعت كل من احزاب مجلس التنسيق والتجمع

اليمني للإصلاح وأحزاب المجلس الوطني على عدم قبول المشاركة وفقاً للمعايير والعداد التي حددتها اللجنة العليا، وأكدت رسالة مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة الى اللجنة العليا في ٩٩/٣/١٥م (أن اللجنة العليا اعتمدت في توزيع اللجان على معايير تتنافى مع المعايير السليمة التي تؤدي الى حيادية اللجان.. فالتوزيع الذي إعتمدته اللجنة يؤدي الى إحتكار السلطة لأغلبية اللجان ويتنافى مع ضمانات نزاهة وحرية الإنتخابات.. ولضمانة ذلك لابد أن توزع النسب بما يضمن عدم حصول حزب واحد على أكثر من ممثل واحد في لجنة واحدة) وإقترح مجلس التنسيق أن يتم تحديد النسب على أساس ٥٠٪ بالتساوي بين كافة الأحزاب المسجلة في لجنة شئون الأحزب و٣٠٪ بحسب المقاعد النيابية و٢٠٪ بحسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في إنتخابات ٩٧م النيابية، أما الأحزاب التي لم تشارك في إنتخابات ٩٧م فيحتسب لها عدد المقاعد والأصوات التي حصلت عليها في إنتخابات ١٩٩٣م .

وكذلك جاء في رسالة أمين عام التجمع اليمني للاصلاح إلى اللجنة العليا في ٩٩/٣/١٦م أن (..مقترح اللجنة العليا لا يوفر توازناً في تشكيل اللجان كإحدى أهم ضمانات حياديتها، ويفتح الباب على مصراعيه للهيمنة والإستحواذ عليها، لذلك نرى ضرورة أن تكون مشاركة جميع الأحزاب في اللجان على أساس أن لا يكون هنالك أكثر من عضو واحد من أي حزب في اللجنة الواحدة.. وهذا هو الضابط القانوني الذي يجب أن تصاغ في ضوئه معايير تحديد نسب المشاركة في اللجان)«أهـ».

وأثناء لقاء الإصلاح باللجنة العليا في ٣/٢٢ تبلور مقترح الإصلاح في أن تكون المعايير ٥٠٪ بالتساوي بين كافة الأحزاب و٥٠٪ بحسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب إما في إنتخابات ١٩٩٧م أو في إنتخابات ١٩٩٣م - بمعنى عدم قبول معاملة بعض الأحزاب بنتائج ٩٧م وبعضها بنتائج ٩٣م وإنما يتم معاملة الجميع إما بنتائج ٩٣م أو نتائج ٩٧م ولا شيء بحسب المقاعد وإنما بحسب الأصوات - ولم يوافق الإصلاح وكذلك ممثلو مجلس التنسيق في اجتماعهم في اللجنة العليا يوم ٣/٢٣ على أن تكون حصة أو نسبة أعضاء اللجنة العليا او باسم مستقلين تقوم اللجنة بتعيينهم، وكان رأي اللجنة العليا أن تعيين اللجان من إختصاصها بموجب القانون وأن القانون لم ينص على تشكيل اللجان من الأحزاب، فرد ممثلو مجلس التنسيق على ذلك بتوضيح أن المادة «٢٦» من قانون الإنتخابات تنص على أنه (لا يجوز تشكيل اي لجنة من حزب واحد) ومؤدى هذا النص أن اللجان تتشكل من الأحزاب، وأن اللجنة العليا تقوم بتعيين اللجان من الاسماء المقدمة من الأحزاب والتأكد من توفر الشروط القانونية في الأسماء المقدمة من الأحزاب لرئاسة وأعضاء اللجان، ولا شك أن أعضاء اللجنة العليا يتعرضون - بحكم عملهم وموقعهم - للاحراج في

طلبات تعيين اشخاص او اقارب في اللجان ويستوجب ذلك أن تخصص لهم الأحزاب التي ينتمون إليها عدداً من الأعضاء من النسبة المقررة لتلك الأحزاب كما حدث في إنتخابات ٩٣و٩٧م وبطريقة تفاهم جانبي وغير علني على ذلك بينهم، ويمكن القول أن موقف احزاب المجلس الوطني للمعارضة كان قريباً من موقف مجلس التنسيق والإصلاح من حيث أن يتم تشكيل اللجان على أساس ٥٠٪ بالتساوي بين كافة الأحزاب ، اما البقية (٥٠٪) فيكون أغلبها بحسب المقاعد النيابية وهو ما كان يميل إليه المؤتمر الشعبي، بينما استمر موقف اللجنة العليا كما هو عليه، ووصلت الأمور الى اليقين بأن الأحزاب والتنظيمات السياسية لن تشارك في مرحلة القيد والتسجيل مالم تتوفر الضمانتان الاساسيتان، تشكيل كافة اللجان لكافة المراكز الإنتخابية وإن تتكون اللجان من الأحزاب وفقاً لمعايير سليمة تضمن حيادية وتوازن اللجان، وهو ماتحقق في إجتماع الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا للإنتخابات وأمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية يوم ٩٩/٤/٦م حيث تم الاتفاق على تشكيل كافة اللجان للمراكز الإنتخابية - كما تقدم - وأن يتم تكوين اللجان من الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً للمعايير والأسس التي إقترحها الأخ رئيس الجمهورية وهي معايير تتضمن الأسس التي لا بد أن يمتد الالتزام بها الى المستقبل وبصفة خاصة:

أ- أن تتشكل اللجان من الأحزاب والتنظيمات السياسية المسجلة في لجنة شئون الأحزاب، فليس هناك ما يسمى حصة اعضاء اللجنة العليا او المستقلين وأنما تقوم الأحزاب بترشيح وتقديم أسماء ممثليها في اللجان - وفقاً للعدد المحدد لها- وتتأكد اللجنة من توفر الشروط فيهم وتقوم بتوزيع وتعيين اللجان.

ب - عدم جواز تشكيل أي لجنة من حزب واحد وعدم وجود اكثر من عضو واحد في اللجنة الواحدة من حزب واحد.

أما المعايير التي اقترحها الرئيس وتم تمثيل الأحزاب بموجبها في اللجان فكانت كما يلي:

٢٠٪بالتساوي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية غير الممثلة في مجلس النواب فقط، وهي (١٤)حزباً.

٢٠٪بالتساوي بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، وهي (المؤتمر - الإصلاح - الوحدوي الناصري - البعث العربي).

٤٠٪ يتم توزيعها بحسب أصوات الناخبين التي حصلت عليها الأحزاب في إنتخابات ٩٧م النيابية.«٥»

٥- قالت أطراف من المؤتمر الشعبي بعد الإجتماع ان (٤٠٪) بحسب المقاعد وليس بحسب الاصوات.

٢٠٪ يتم توزيعها بنظر الاخ رئيس الجمهورية لمعالجة وضع بعض الأحزاب التي لم تشارك في إنتخابات ٩٧م وخاصة الحزب الاشتراكي، وكذلك سائر الأحزاب غير الممثلة في مجلس النواب.

ونظراً لموضوعية تلك المعايير اعلن عبدالملك المخلافي أمين عام الوحدوي الناصري الموافقة عليها في نفس الإجتماع وكذلك وافقت عليها أغلب الأحزاب، بينما اعلن محمد اليدومي أمين عام الإصلاح أنه متحفظ وسيعود الى حزبه لدراسة الموضوع وتحديد الموقف، واعلن علي صالح عباد امين عام الحزب الإشتراكي عدم الموافقة وأنه سيعود الى حزبه، فحدد رئيس الجمهورية موعداً للقاء مع المتحفظين (الاشتراكي والإصلاح) وتم اللقاء في ٩٩/٤/١٠م حيث وافق كل من الإصلاح والاشتراكي على العدد الذي تحدد لكل منهما في اللجان، بموجب المعايير سالفة الذكر والتي بموجبها تم توفير الضمانة الأساسية الثانية لسلامة ونزاهة الإنتخابات ومرحلة القيد ومراجعة جداول الناخبين بمشاركة كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وأنفرد حزب البعث العربي الاشتراكي القومي باتخاذ قرار بعدم المشاركة في اللجان لأن العدد المحدد له في اللجان (٢٩٩ شخصاً) هو عدد قليل ولا يتناسب مع حجم الحزب ولا يتيح له القيام بدور ايجابي، وربما كان من اسباب موقف حزب البعث القومي وامين سره الدكتور قاسم سلام، أن العدد المحدد لحزب البعث العربي الذي امينه الدكتور عبدالوهاب محمود في اللجان بلغ (٦٩٦شخصاً) بينما البعث القومي (٢٩٩) فقط، والواقع أن ذلك يعود الى أن للبعث العربي مقعدين في مجلس النواب وإنه حصل على اصوات اكثر من البعث القومي في إنتخابات ٩٧م النيابية، ولكن - الواقع ايضاً- أن المقاعد والأصوات التي حصل عليها البعث العربي انذاك كانت بدعم مباشر من المؤتمر الشعبي ومن اصوات المؤتمر- وان قيادة المؤتمر، التي لا تجهل ذلك - كان يمكن ان تعالج نسبة المشاركين من البعث القومي في اللجان بشكل أفضل، وقد اكد امين سر البعث القومي ان عدم المشاركة يقتصر على اللجان فقط وإن الحزب سيشارك في كافة فعاليات مرحلة القيد والتسجيل وصولاً الى الانتخابات الرئاسية. «٦»

ويبُين الجدول التالي عدد المشاركين من كل حزب وتنظيم سياسي في اللجان الاشرافية للمحافظات واللجان الاساسية للدوائر الانتخابية واللجان الفرعية الرجالية والنسائية للمراكز الانتخابية، بالنسبة المئوية العامة لمشاركة كل حزب في اللجان، وكذلك

٦- قام اعضاء اللجنة العليا للانتخابات بتعيين العدد المحدد للبعث القومي في اللجان من جانب اعضاء اللجنة العليا.

النسبة المئوية والعدد الاجمالي من الاحزاب والتكتلات الرئيسية الاربعة (المؤتمر – الاصلاح – مجلس التنسيق – المجلس الوطني) في اللجان.

عدد المشاركين من كل حزب في اللجان الإشرافية والأساسية والفرعية.								
أسم الحــزب أو التنظيم السياسي	العدد في اللجان الإشرافية	العدد في اللجان الأساسية	العدد في اللجان الفرعية			إجمالي العدد من كل حزب في اللجان	النسبة المئوية	ملاحظات
			رجال	نساء	إجمالي			
المؤتمر الشعبي	١٩	٢٨٤	١٩٠٧	١٩٠٦	٢٨١٣	٤١١٦	%٢١	
الإصلاح	١١	١٦٦	١١١٢	١١١١	٢٢٢٣	٢٤٠٠	%١٨	
الإشتراكي	٦	٩٠	٦٠٢	٦٠٢	١٢٠٤	١٣٠٠	%١٠	أحــزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة (٢٩٠٦)) ٢٢٪
الوحدوي الناصري	٤	٥٥	٣٧٤	٣٧٢	٧٤٦	٨٠٥	%٦	
البعث القومي	٢	١٩	١٣٩	١٣٩	٢٧٨	٢٩٩	%٢	
القوى الشعبية	١	٢٢	١٣٩	١٣٩	٢٧٨	٣٠١	%٢	
حزب الحق	١	٢٢	١٣٩	١٣٩	٢٧٨	٣٠١	%٢	
البعث العربي	٣	٤٨	٣٢٣	٣٢٢	٦٤٥	٦٩٦	%٥	أحــزاب المجلس الوطني لأحزاب المعارضة (٣٢٦٨)) ٢٥٪
الديمقراطي الناصري	٢	١٨	١٣٣	١٣٢	٢٦٥	٢٨٥	%٢	
التصحيح الناصري	٢	١٨	١٣٣	١٣٢	٢٦٥	٢٨٥	%٢	
الجبهة الوطنية	٢	١٨	١٣٣	١٣٢	٢٦٥	٢٨٥	%٢	
جبهة التحرير	١	٢١	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	%٢	
الرابطة اليمنية	١	٢١	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	%٢	
القومي الإجتماعي	١	٢٠	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	%٢	
الوحدة الشعبية	١	٢٠	١٣٣	١٣٢	٢٦٥	٢٨٦	%٢	
الشعب الديمقراطي	١	٢٠	١٣٢	١٣٤	٢٦٦	٢٨٧	%٢	
التحرير الشعبي	١	٢١	١٣٢	١٣٢	٢٦٤	٢٨٦	%٢	
الرابطة (رأي)	١	٢٠	١٣٣	١٣٣	٢٦٦	٢٨٧	%٢	غير منضوي في اي مجلس
الاجمـــــالي	٦٠	٩٠٣	٦٠٦٠	٦٠٥٤	١٢,١١٤	١٢,٠٧٧	—	

ثالثاً: قضية وضمانة تصحيح جداول الناخبين:

إن صحة جداول الناخبين وخلوها من اسماء الاموات والمكررين والذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية وصدرت قرارات واحكام بحذفهم، هو من الضمانات الأساسية الهامة لسلامة ونزاهة الإنتخابات، لذلك نص قانون الإنتخابات على أن (يتم مراجعة وتحرير جداول الناخبين او تعديلها خلال ٣٠ يوماً مرة كل سنتين ومرة قبل شهرين على الأقل من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين لكل أنتخابات عامة..) ونصت الفقرة «ب» من المادة (١١) على أنه (يجب أن يشتمل التعديل على) خمسة اشياء منها (حذف اسماء المتوفين - حذف اسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة او من كانت اسماؤهم قد ادرجت بغير حق مع بيأن سبب الحذف، حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة الإنتخابية..). «٧» ويتم ذلك من خلال نشر جداول الناخبين وتقديم طلبات وطعون الحذف والادراج الى اللجان الأساسية ثم المحاكم الإبتدائية والاستئنافية كما هو منصوص عليه في القانون، ولكن اللجنة العليا للإنتخابات السابقة لم تلتزم بذلك في مرحلة القيد والتسجيل عام ١٩٩٦م التي واكبها قصور وأخطاء تمثلت في التالي:-

أولاً: عدم تشكيل اللجان الفرعية للمراكز الإنتخابية وأنتهاج أسلوب تنقل اللجان في المراكز مما أدى إلى أن مدة القيد والتسجيل في كل مركز كانت نحو خمسة أيام فقط، ووقوع ضغط شديد على اللجان استلزم عدم التحري في اجراءات التسجيل والغاء الصورة الفوتوغرافية لشهادة القيد، والتساهل في التأكد من البيانات والسن القانونية للمسجلين الجدد، بالاضافة إلى أن عدداً غير قليل من المسجلين عام ١٩٩٣م الذين أنتقل موطنهم الإنتخابي من دوائر كانوا مسجلين فيها إلى دوائر اخرى بعدة مدن ومحافظات (ما بين عام ٩٤و٩٦م) قاموا بتسجيل أنفسهم من جديد في المراكز والدوائر التي إنتقل موطنهم إليها، بدلاً عن القيام باجراءات نقل الموطن الإنتخابي التي تستلزم وقتاً أطول وإستمارات وبيانات، فكان الأسهل التسجيل من جديد بل سرعة التسجيل لأن مدة التسجيل لا تتجاوز خمسة ايام في المركز، مما ادى الى تكرار التسجيل في جداول عام ٩٣ وعام ٩٦م وخاصة العسكريين الذين تغيرت مناطق تموضع وحداتهم وألويتهم بعد عام ٩٤م بشكل كامل ولم يعودوا في الأماكن التي سجلوا بها عام ٩٣م بكل تأكيد.

٧- القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن الانتخابات العامة - المادة «١١» .

ثانياً: ان تلك اللجنة العليا ذهبت إلى (أن المسجلين عام ٩٣م صارت أسماؤهم ثابتة نهائية في جداول الناخبين قبل إنتخابات ٩٣م النيابية) وبالتالي لم يتم نشر جداول المسجلين عام ٩٣م لحذف الاموات والذين انتقل موطنهم الإنتخابي من تلك الجداول، وكان ذلك يتنافى مع القانون، مما ادى الى صدور احكام قضائية بالزام اللجنة العليا بنشر جداول المسجلين عام ٩٣وعام ٩٦م - وليس ٩٦م فقط - وحذف الاموات والذين أنتقل موطنهم الأنتخابي من جداول عام ٩٣م وقد صدر حكم محكمة جنوب غرب صنعاء بذلك في ٢٩/٧/٩٦م ثم حكم محكمة الاستئناف برئاسة القاضي حمود الهتاري في ٢٧/٩/٩٦م وأنعقد اجماع الاحزاب على وجوب ذلك، وتم النص عليه في بيان الاتفاق بشأن ضمانات نزاهة الإنتخابات الموقع بين قيادتي المؤتمر الشعبي والإصلاح في ٢٥يناير ١٩٩٧م وبينهما وبين احزاب مجلس التنسيق في ٩ مارس ١٩٩٧م حيث نص البيان على (نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣و٩٦م والتعاون باتخاذ كافة الوسائل التي تضمن صحتها وحذف ما قد يوجد من الاسماء المكررة والوهمية والمتوفين وفقاً للقانون) ولكن الوقت لم يكن كافياً آنذلك لتنفيذ ذلك الإتفاق قبل إنتخابات إبريل ٩٧م النيابية.

ثالثاً: إن اللجنة العليا السابقة إنتهت مدتها بعد إنتخابات ٢٧ ابريل ٩٧م بحيث لم يتم - أيضاً - حذف الذين صدرت قرارات واحكام بحذفهم من المسجلين في عام ٩٦م وأنما بقت أسمائهم في الجداول، كما أن الذين قاموا بإجراءات نقل الموطن الإنتخابي في عام ٩٦م تم اضافة اسماؤهم في جداول الدوائر التي إنتقل موطنهم اليها ولم يتم حذفهم من جداول الدوائر التي إنتقل موطنهم منها، وقد إتضح أن اللجنة العليا الحالية أيضاً لم تقم بتنفيذ ذلك.

لقد أدى ذلك كله إلى تضخيم عدد المسجلين في الجداول بحيث تجاوزت نسبة المسجلين من الذكور في العديد من المحافظات (١٠٠٪) من المواطنين في سن الانتخاب، وهو ما يتبين من الجدول الإحصائي التالي: «٨»

جدول احصائي بعدد المواطنين في سن الانتخاب وعدد المسجلين في جداول الناخبين الى نهاية عام ٩٦م

المحافظة	عدد الدوائر	المواطنون في سن الانتخاب الى نهاية عام ١٩٩٦م			إجمالي المسجلين عام ٩٢ و٩٦م في جداول الناخبين					
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	الإجمالي	النسبة
أمانة العاصمة	١٨	٢١٨٩٥٢	٢٠٢٩٧٨	٥٢١٩٣٠	٢٨٨٦٦١	٪٩١	٨٠٩٥٧	٪٤٠	٣٦٩٦١٨	٪٧١
عدن	١١	١٤٧٢١٩	١٢٧٠٦١	٢٧٤٢٨٠	١٢٥٠١٤	٪٨٥	٥٩٣٩٥	٪٤٧	١٨٤٤٠٩	٪٦٧
تعز	٤٣	٤٢٢٠٠١	٤٩٩٢١١	٩٢١٢١٢	٤٩٤٩١٧	٪١١٧	٢٢٨٢٩٩	٪٤٦	٧٢٣٢١٦	٪٧٨
لحج	١٢	١٤٧٠٦٥	١٤٩٧٦٠	٢٩٦٨٢٥	١٥٨٣٩٢	٪١٠٨	٣٦٥٣٦	٪٢٤	١٩٤٩٢٨	٪٦٦
إب	٢٨	٣٦٩٩٩٠	٤٠٢٢٢٨	٧٧٢٣١٨	٤١٧٩٣٣	٪١١٣	١٩٢٤١١	٪٤٨	٦١٠٢٤٤	٪٧٩
أبين	٨	١٠٠٤٠٨	١٠٠١٤٨	٢٠٠٥٥٦	٨٨١٦٤	٪٨٨	٣٦٠٥٨	٪٣٦	١٢٤٢٢٢	٪٦٣
البيضاء	١٠	٩٦٠٣٣	١٠٣١٩٦	١٩٩٢٢٩	٩٣٢٨٧	٪٩٧	٤٢٤٦٩	٪٤١	١٣٥٧٥٦	٪٦٨
شبوة	٦	٨١٨٨٢	٨٣٧٥٢	١٦٥٦٣٤	٦٦٨٩٦	٪٨٢	٣٨٥٧٦	٪٤٦	١٠٥٤٧٢	٪٦٤
حضرموت	١٧	١٩٥٠٨٤	١٩٩٠٨٣	٣٩٤١٦٧	١٥٥٩١٠	٪٨٠	٦٨٤٢٥	٪٣٤	٢٢٤٣٣٥	٪٥٧
المهرة	٢	١٦٠٩١	١٤٢١١	٣٠٣٠٢	٢٤٧٩٤	—	مشترك	—	٢٤٤٩٧	٪٨١
الحديدة	٣٢	٣٩٨٥٦٦	٣٨٤٧٢١	٧٨٣٢٨٧	٣٥٥٦٧٢	٪٨٩	١٢٧٦١٠	٪٣٣	٤٨٣٢٨٢	٪٦٢
ذمار	٢١	٢١٤٦٥٥	٢٣٧٢٨٦	٤٥١٩٤١	٢٨٨٥٢٥	٪١٠٦	١١٤٢٥٩	٪٤٨	٣٤٢٧٨٤	٪٧٦
صنعاء	٣٦	٤٠٧٧٩٥	٤٢٤٤٥٣	٨٣٢٢٤٨	٣٧٤٠٩١	٪٩٢	١٠١٢٧٤	٪٢٤	٤٧٥٣٦٥	٪٥٧
المحويت	٨	٨٦٦٦٣	٩٠٩٠٢	١٧٧٥٦٥	٨٣٦٨٤	٪٩٧	٣٤٣٢١	٪٣٨	١١٨٠٠٥	٪٦٦
حجة	٢٣	٢٧٤٢٩٢	٢٦٦٢٤٠	٥٤٠٥٣٢	٢٣٧١١١	٪٨٦	٨٢٠٧٣	٪٣١	٣١٩١٨٤	٪٥٩
صعدة	٩	١١٤٦٦٩	١٠٨٢١٦	٢٢٢٨٨٥	١٠٠٩٣٠	٪٨٨	١٢٩٣٩	٪١٢	١١٣٨٦٩	٪٥١
الجوف	٢	٣١٠٨١	٢٦٧٤٥	٧٥٨٢٦	٢٢٧٤٩	٪٧٣	٥٠٣٩	٪١٩	٢٧٧٨٨	٪٤٨
مأرب	٣	٤٢١٢٤	٣٦٧٠١	٧٨٧٢٥	٤٨١٩٥	٪١١٤	١٢٤٣٢	٪٣٤	٦٠٦٢٧	٪٧٧
الإجمالي	٣٠١	٣٤٦٤٥٧٠	٣٤٥٦٩٩٢	٦٩٢١٥٦٢	٣٣٦٤٦٢٨	٪٩٧	١٢٧٣٠٧٣	٪٣٧	٤٦٣٧٧٠١	٪٦٧

٨- عن كتاب الإنتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن عام ١٩٩٧م، محمد حسين الفرح، ص٤٤، الطبعة الأولى، مركز دراسات المستقبل ١٩٩٨م.

مسار قضية تصحيح جداول الناخبين:

لم تأخذ اللجنة العليا للأنتخابات بعين الاعتبار تصحيح جداول الناخبين وتطبيق المادة (١١) من القانون بوجوب أن يشمل التعديل حذف اسماء المتوفين والذين فقدوا الصفات المطلوبة والذين نقلوا موطنهم الأنتخابي من جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣و٩٦م، فقد اكتفت اللجنة العليا بالنص على نشر جداول المسجلين الجدد بعد إنتهاء فترة القيد والتسجيل عام ٩٩م والحذف والإدراج فيها بموجب الإجراءات، مما يعني أن جداول ٩٣-٩٦م نهائية.

بينما أكد التجمع اليمني للإصلاح بأن تصحيح جداول الناخبين قضية وضمانة أساسية لا بد من توفيرها، وناقشت الدائرة السياسية للتنظيم الوحدوي الناصري في فبراير٩٩م ورقة مقدمة من محمد حسين الفرح حول تصحيح جداول الناخبين كشرط وضمانة رئيسية لنزاهة وسلامة الإنتخابات الرئاسية والمحلية والنيابية القادمة، وأقرت الامانة العامة للتنظيم نشر الورقة في صحيفة الوحدوي وتقديم ورقة الى مجلس التنسيق لاتخاذ موقف موحد بوجوب تصحيح الجداول، وقد تجلى ذلك في رسالة مجلس التنسيق الى اللجنة العليا للإنتخابات في ١٩٩٩/٢/١٨م، كما طرح كل من الأمين العام المساعد للإصلاح وامين عام الوحدوي الناصري أهمية تصحيح الجداول في اللقاء مع اللجنة العليا في ٩٩/٢/٢٢م ثم اتضح في اوائل مارس أن القضية لم تلق أي إهتمام وأن وسيلة وآلية التصحيح غير واضحة، وبادر الاخ عبدالوهاب الآنسي الأمين العام المساعد للإصلاح بالاتصال بالاخ عبدالملك المخلافي امين عام الوحدوي الناصري لعقد لقاء مع المجلس او مع التنظيم، ولم يتم ذلك، وتم - بناء على اقتراح الأستاذ عبدالوهاب - لقاء ثانوي بين ممثلين فنيين من الإصلاح والوحدوي الناصري لبحث آلية تصحيح جداول الناخبين «٩» وتم التوافق على آلية التصحيح المركزي والتصحيح الميداني للجداول، وقد تبلور موقف الإصلاح وموقف مجلس التنسيق بشكل اكثر وضوحاً في رسالتيهما الى اللجنة العليا في ١٥و١٩٩٩/٣/١٦م حيث جاءت قضية وضمانة تصحيح الجداول في المرتبة الاولى برسالة امين عام الإصلاح الى اللجنة العليا - في ٣/١٦ - بينما جاءت في الترتيب الثالث برسالة مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة في ٣/١٥ والتي بدأت بقضية وضمانة تشكيل كافة اللجان للمراكز الإنتخابية ثم تمثيل الأحزاب في اللجان، ثم -في البند الثالث - ما يلي نصه:-

«التمسك بتصحيح جداول الناخبين التي تم التأكيد عليها في رسالة المجلس السابقة وبما يتيح تصحيح الخروقات والمخالفات التي وقعت في التسجيل السابق عام ٩٦م وحذف

٩- حضر اللقاء محمد حسين الفرح - شيخان الحبشي - عبد القادر القيري - ثم محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية للاصلاح.

اسماء المكررين والموتى والأطفال من الجداول، وهو شرط أساسي نصت عليه الأحكام القضائية وأجمعت عليه القوى السياسية بما في ذلك حزبا الإئتلاف الحاكم في الاتفاق الموقع بينهما وبين احزاب مجلس التنسيق في ٩ مارس ١٩٩٧م، فلاصحة ولا قانونية للقيد والتسجيل بدون تصحيح جداول الناخبين» «١٠»

بينما جاء في البند الأول من رسالة امين عام التجمع اليمني للإصلاح:-

«ضرورة الغاء او تصحيح سجلات وجداول قيد الناخبين، فقد استفاضت وتضافرت الدلائل على خطورة ما احتوت عليه من خروقات ومخالفات وأخطاء وتجاوزات، ومن ذلك ما اثبتته الأحكام القضائية والصادرة بهذا الخصوص بالاضافة الى إجماع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الحكم، وفي المعارضة بلا استثناء على تصحيح جداول الناخبين كما دلت على ذلك الاتفاقيات الموقعة بشأن ضمان نزاهة إنتخابات إبريل ٩٧م. ولذلك فإن هذه المهمة ينبغي أن تكون لها الأولوية في أداء اللجنة، خاصة وان السجلات تمثل بنية اساسية مؤثرة على كل الإنتخابات والاستفتاءات القادمة».

وبالنسبة لوسائل وآلية التصحيح جاء في رسالة الإصلاح أن يتم تصحيح الجداول:-

أ- مركزياً: بواسطة لجنة فنية تشارك فيها جميع القوى السياسية بحيث يتم تنفيذ الأحكام القضائية وشطب الأسماء المكررة وإسقاطها من الجداول قبل نزول اللجان الى الميدان.

ب - ميدانياً: بواسطة اللجان الأساسية والفرعية بحيث يتم تنفيذ الأحكام القضائية وشطب أسماء المتوفين وصغار السن والذين نقلوا مواطنهم الإنتخابية بحسب القانون.

جـ - إصدار بطاقة إنتخابية جديدة وإلغاء البطاقة السابقة: بحيث يتم التأكد اثناء منح البطاقة الجديدة من شطب أسماء المتوفين وصغار السن وغير ذلك من إجراءات التصحيح والقيد وفقاً للقانون «١١»

بينما لم تتضمن رسالة مجلس التنسيق وسائل وآلية التصحيح، إلا أن الدائرة السياسية للتنظيم الوحدوي الناصري برئاسة الدكتور عبدالقدوس المضواحي، ناقشت آلية التصحيح على ضوء ورقة مقدمة من محمد حسين الفرح، عضو الدائرة الأساسية، وتم إقرار رؤية التنظيم لآلية التصحيح ونشرها في صحيفة الوحدوي، وتشمل:-

---

١٠- رسالة مجلس التنسيق الى اللجنة العليا في ٣/١٥- وتم تسليمها في ٣/١٦ ونشرها في صحيفة الشورى، ومقالات الوحدوي.
١١- رسالة امين عام الاصلاح الى اللجنة العليا - صحيفة الصحوة - ٩٩/٣/١٨م.

١- ان يتم فرز أسماء المكررين بالكمبيوتر مركزياً في اللجنة العليا «وبمعرفة الأحزاب» ويتم حذف التكرار بحيث يبقى اسم الناخب مسجلاً في آخر مركز انتخابي سُجل فيه ويحذف التسجيل السابق.

٢- يتم - بعد ذلك - نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣و٩٦م في كافة المراكز والدوائر اثناء فترة القيد والتسجيل القادمة ومنذ اليوم الأول لفتح باب القيد للمسجلين الجدد، وإستلام طلبات وطعون الحذف لأسماء الموتى والذين انتقل موطنهم الإنتخابي والذين لم يبلغوا السن القانونية، والبت فيها بموجب الاجراءات المنصوص عليها في المواد «١١-١٧» من قانون الإنتخابات سواء في ذلك المسجلين في عام ٩٣و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م.

٣- يتم أثناء منح البطاقة الانتخابية الدائمة التأكد من السن القانونية، وحذف من يتضح انه دون السن القانونية، وبذلك تكتمل ضمانة مراجعة وتصحيح جداول الناخبين.

وكانت هذه هي الآلية التي طرحها ممثلو مجلس التنسيق في اللقاء الثنائي مع اللجنة العليا يوم ٢٣ مارس والذي تم فيه مناقشة موضوع تشكيل اللجان وتمثيل الأحزاب - كما تقدم - وتصحيح الجداول.«١٢»

وكان موقف ورأي اللجنة العليا في ذلك اللقاء يتلخص في التالي:-

١- عدم الموافقة على التصحيح المركزي بفرز وحذف المكررين بالكمبيوتر في اللجنة العليا، لأن القانون لم ينص على هذه الوسيلة، وان اللجوء إلى وسائل إستثنائية لا يتفق مع القانون خاصة وان امكانيات الكمبيوتر في اللجنة العليا لا تستطيع إدخال وفرز أسماء المسجلين في كافة مراكز ودوائر الجمهورية.

٢- الاقتناع بما تم توضيحه من جانب ممثلي مجلس التنسيق وكذلك الإصلاح، حول وجوب نشر جداول المسجلين عام ٩٣و٩٦م وإستلام طلبات وطعون الحذف والبت فيها من جانب اللجان الأساسية والمحاكم سواء المسجلين عام ٩٣و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م، وستدرس اللجان ذلك وتتخذ ما تراه مناسباً، وكذلك بالنسبة لنشر الجداول منذ اليوم الاول للتسجيل.

٣- تم التطرق في اللقاء الى الذين صدرت أحكام وقرارات نهائية من اللجان والمحاكم بحذفهم من جداول الناخبين بعد فترة القيد والتسجيل عام ١٩٩٦م وكذلك الذين قاموا باجراءات نقل الموطن الإنتخابي أنذاك ويجب حذفهم من جداول الدوائر التي نقلوا موطنهم منها، فأوضحت اللجنة العليا أن حذفهم لم يتم.

١٢- محضر اجتماع ممثلي التنسيق واللجنة العليا - سكرتارية مجلس التنسيق - ٩٩/٣/٢٣م.

٤- أكدت اللجنة أنها ستقوم بطبع ومنح البطاقة الإنتخابية الدائمة للناخبين، وأنها قد قررت إصدار بطاقة جديدة لكافة المسجلين في جداول الناخبين.

وقد جرى مساء ذلك اليوم تبادل وجهات النظر بيني وبين الأستاذ محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية للاصلاح - هاتفياً - ثم أكد محمد قحطان في مكالمة هاتفية لاحقة عدم صحة ماقالته اللجنة العليا حول إستحالة برمجة أسماء المسجلين في كمبيوترات اللجنة وفرز المكررين، وأن جميع المسجلين في جداول الناخبين مبرمجون في وحدة الكمبيوتر في اللجنة العليا بالفعل ولا يستلزم الأمر سوى «ديسك» لفرز المكررين، كما أن مسألة موافقة اللجنة على نشر الجداول وحذف من تصدر قرارات واحكام بحذفهم - أي التصحيح الميداني - محل شك طالما أن الذين صدرت قرارات واحكام نهائية بحذفهم من الجداول عام ٩٦م لم يتم حذفهم في اللجنة العليا.

وقد أخذت قضية تصحيح الجداول طابعاً تصعيدياً، فبينما نشرت صحيفة الوحدوي الناصري مقالات عن وجود مئات الآلاف من الأسماء المكررة وغير القانونية في الجداول، اعلن التجمع اليمني للاصلاح وجود خمسمائة الف إسم مكرر وغير قانوني في الجداول، واخذت صحيفة الصحوة في نشر نماذج من الجداول وأسماء المكررين، وأنتقدت صحيفة الثورة - الحكومية- ما اسمته خوف اللجنة العليا للإنتخابات من التعامل مع الكمبيوتر، واتخذت قيادة التجمع اليمني للإصلاح قراراً بعدم المشاركة ما لم تتوفر ضمانة تصحيح جداول الناخبين، وما لبث أن اتضح أن قيادة المؤتمر الشعبي - أيضاً - مع تصحيح الجداول، وقد تجلى ذلك بشكل حاسم في اجتماع الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باللجنة العليا وامناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية يوم ٩٩/٤/٦م حيث أيد الرئيس تصحيح الجداول مركزياً وميدانياً، وأنعقد الإتفاق على توفير الضمانات الرئيسية الثلاث - تشكيل اللجان لكافة المراكز - تمثيل الأحزاب في اللجان بمعايير سليمة - تصحيح جداول الناخبين مركزياً وميدانياً.

وتنفيذاً لذلك قامت وحدة الكمبيوتر في القطاع الفني للجنة العليا، خلال الفترة إلى ٩٩/٤/١٥م - بإدخال وفرز أسماء المسجلين في كافة المراكز والدوائر بالجمهورية والبالغ عددهم «٤,٦٣٧,٧٠١» وأسفر الفرز عن وجود «٥٧٤,٠٠٠» إسم مكرر ومتشابه في الجداول.

وفي ٩٩/٤/٢٠م دعت اللجنة العليا امناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى إجتماع استهله الدكتور عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا بإنتقاد عدم تقديم أسماء المشاركين في اللجان من الأحزاب وفقاً للعدد المحدد لكل حزب على ضوء الاتفاق الذي تم

بالاجتماع مع رئيس الجمهورية - وأنتقد وأتهم د/بركات التجمع اليمني للاصلاح بعرقلة الامور وأنهم يشترطون حذف الأسماء المتشابهة والمتماثلة من جداول الناخبين، بينما أسماء العديد من الناس في اليمن متشابهة، وأن ما أسفر عنه الفرز الكمبيوتري هو أسماء متشابهة.. واثناء النقاش في ذلك الاجتماع أيد ممثل التنظيم الوحدوي الناصري «١٣» موقف الاصلاح بضرورة حذف أسماء المكررين وليس المتشابهين، لأن الاصلاح لا يطالب بحذف المتشابهين وإنما المكررين وتصحيح الجداول، وقام الأخ محمد اليدومي امين عام الإصلاح بشرح ممتاز لموقف الإصلاح، ووافقت اللجنة العليا على اقتراح بأن يتم بحث الموضوع في اجتماع مصغر يمثل فيه كل تكتل من الأحزاب بشخص واحد، يتولى ايضاً المسألة المتصلة بتشكيل اللجان، -أي واحد عن مجلس تنسيق احزاب المعارضة وواحد عن احزاب المجلس الوطني وواحد عن الإصلاح وواحد عن المؤتمر- فاجتمع ممثلو التكتلات والأحزاب الاربعة «١٤» مع اللجنة العليا بعد ظهر يومي ٢٠-٤/٢١ وتم التوصل إلى الاتفاق الذي على ضوئه ناقشت واقرت اللجنة العليا للإنتخابات آلية تصحيح جداول الناخبين، واصدرت مساء ٩٩/٤/٢٤م القرار والبيان الذي تم نشره في وسائل الإعلام وصحيفة الثورة - الرسمية - وينص على أنه:-

(نظراً لتطابق وتماثل عدد كبير من اسماء المسجلين في جداول الناخبين لعامي ٩٣-٩٦م مما اوجد شكاً في صحة الاسماء والبيانات. وبناء على نتائج اجتماع الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا للإنتخابات والأحزاب حول تصحيح جداول الناخبين مركزياً ولامركزياً، فقد اقرت اللجنة العليا للإنتخابات الآتي:-

أولاً: التصحيح مركزياً:

١- كل من تم تسجيلهم في جداول الناخبين لعامي ٩٣و٩٦م وتطابقت اسماؤهم وبياناتهم يتم شطبهم مركزياً من جداول قيد الناخبين وتبقى اسماؤهم في الموطن الأنتخابي الأخير.

٢- كل شخص صدر بشأنه حكم نهائي يشطب من سجلات الناخبين.

٣- تشطب كل ارقام القيد من سجلات الناخبين التي لم ترد امامها اسماء الناخبين.

١٣- كان ممثل التنظيم في الاجتماع محمد حسين الفرح نيابة عن الامين العام نظراً لانعقاد المؤتمر التاسع للتنظيم آنذاك «١٨- ٩٩/٤/٢٢م».

١٤- وهم محمد حسين الفرح عن مجلس التنسيق وعبد العزيز البكير عن احزاب المجلس الوطني وشيخان الدبعي عن التجمع اليمني للاصلاح وعبدالملك المعلمي عن المؤتمر الشعبي كما حضر د/مصطفى عبدالخالق عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

ثانياً: تصحيح الجداول لا مركزياً:

١- يعتبر مشطوباً من قوائم الناخبين كل اسم متطابق ومكرر في القوائم مالم يؤكد الشخص المعني بياناته وازالة اللبس حسب النموذج المعد لذلك والمتوفر لدى لجان القيد والتسجيل، وسيتم إنزال قوائم الاسماء المتطابقة والمكررة إلى جميع المراكز الأنتخابية التي تضمنت جداول القيد فيها تلك الاسماء وعلى جميع الناخبين المتطابقة اسماؤهم التوجه إلى الدوائر والمراكز التي بها مواطنهم الأنتخابية لتصحيح اوضاعهم.

٢- ستقوم اللجنة العليا بنشر قوائم الناخبين لعامي ٩٣و٩٦م في دوائر ومراكز قيد الناخبين...

وسيستمر نشر جداول الناخبين المسجلين عام ٩٣و٩٦م لمدة ٣٥يوماً، من اول يوم تعمل فيه اللجان لتحرير جداول الناخبين الجدد لعام ٩٩م.. «١٥»

وبذلك اكتمل توفير الضمانات الأساسية لسلامة مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين، وتم تشكيل اللجان الاشرافية والأساسية واللجان الفرعية الرجالية والنسائية لكافة المراكز الأنتخابية من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، ولم يكن ذلك إنتصاراً للإصلاح والوحدوي الناصري ومجلس التنسيق فحسب وانما كان إنتصاراً لترسيخ الديمقراطية وللتطبيق السليم لقانون الإنتخابات والحرية ونزاهة المرحلة الأولى من ثالث إنتخابات عامة متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن.. وهي الإنتخابات الرئاسية.

١٥- صحيفة الثورة - العدد ١٢٥٨٣ - في ١٩٩٩/٤/٢٥م.

المبحث الثاني:

تنفيذ مرحلة القيد والتسجيل
على طريق الإنتخابات الرئاسية
(الإيجابيات والسلبيات والنتائج)

أولاً: قيد المسجلين الجدد في جداول الناخبين:

في ٩٩/٥/١٦م بدأت فترة القيد والتسجيل التي دامت ٣٠ يوماً بموجب القانون - من ٥/١٦ - ٩٩/٦/١٥م في كافة المراكز الإنتخابية - التي بلغ عددها ٢٠٢٥ مركزاً إنتخابياً - في سائر الدوائر الإنتخابية لمحافظات الجمهورية، وقامت اللجان بقيد المسجلين الجدد لمدة ٣٠ يوماً في كافة المراكز، فكان ذلك الإلتزام بالقانون من الإيجابيات الهامة. وقد تشكلت لجان المراكز الإنتخابية واللجان الأساسية للدوائر واللجان الإشرافية للمحافظات من سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية - كما سلف التبيين - فكان ذلك ثاني الإيجابيات الهامة وتجسيداً لواقع التعدديه الحزبية وترسيخاً لدور الأحزاب في العمل السياسي والديمقراطي، وتوفيراً لضمانة أساسية لسلامة ونزاهة الإنتخابات.

فقد كان رؤساء وأعضاء اللجان البالغ عددهم «١٣٠٧٧» مشرفاً ومشرفة ينتمون الى ١٨ حزباً

م	الأحزاب والتنظيمات السياسية التي شاركت في فعاليات المرحلة الأولى للإنتخابات الرئاسية	
م	الاسم	ملاحظات
١	المؤتمر الشعبي العام	
٢	التجمع اليمني للإصلاح	
٣	التنظيم الوحدوي الناصري	مجلس التنسيق
٤	الحزب الإشتراكي اليمني	مجلس التنسيق
٥	إتحاد القوى الشعبية	مجلس التنسيق
٦	حزب الحق	مجلس التنسيق
٧	حزب البعث العربي القومي	لم يشارك في اللجان فقط
٨	التجمع الوحدوي اليمني	تم التصريح له في ٩٩/٦م
٩	رابطة ابناء اليمن (رأي)	
١٠	حزب البعث العربي الإشتراكي	المجلس الوطني
١١	الحزب الديمقراطي الناصري	المجلس الوطني
١٢	الحزب القومي الإجتماعي	المجلس الوطني
١٣	التصحيح الشعبي الناصري	المجلس الوطني
١٤	حزب جبهة التحرير	المجلس الوطني
١٥	الجبهة الوطنية الديمقراطية	المجلس الوطني
١٦	حزب الرابطة اليمنية	المجلس الوطني
١٧	حزب الوحدة الشعبية	المجلس الوطني، حزب جديد
١٨	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)	المجلس الوطني، حزب جديد
١٩	حزب التحرير الشعبي الوحدوي	المجلس الوطني، حزب جديد
٢٠	التنظيم الديمقراطي السبتمبري	تم التصريح له في ٩٩/٦م

وتنظيماً سياسياً، وبتقسيم آخر ينتمون الى الكتل الرئيسية الأربع وكما يلي :

- من المؤتمر الشعبي العام	٤١١٦	٣١٪
- من التجمع اليمني للإصلاح	٢٤٠٠	١٨٪
- من أحزاب مجلس التنسيق	٢٩٠٦	٢٢٪
- من أحزاب المجلس الوطني	٣٢٦٨	٢٥٪
- رابطة أبناء اليمن (رأي)	٢٨٧	٢٪

وقد روعي في تشكيل كل لجنة المعيار الذي تم طرحه من ممثل الوحدوي الناصري ومجلس التنسيق في اجتماع ممثلي الأحزاب في اللجنة العليا ووافق عليه الأخ علي السعيدي رئيس القطاع الفني، بحيث كان هناك نوع من التوافق بين مجلس التنسيق والإصلاح واللجنة العليا ممثلة برئيس القطاع الفني، على الا يكون هناك اكثر من واحد من أحزاب المجلس في اي لجنة بما يضمن تواجد أحزاب المجلس في ٢٩٠٦ لجنة -بواقع واحد في كل لجنة - وإن أي لجنة ليس فيها واحد من أحزاب المجلس لا بد ان يكون فيها واحد من الإصلاح، واي لجنة ليس فيها واحد من الإصلاح لابد ان يكون فيها واحد من الوحدوي الناصري او من الحزب الإشتراكي، وبذلك كانت نسبة التواجد في اللجان البالغ مجموعها ٤٠٢٨ لجنة:

- إن أحزاب مجلس التنسيق متواجدة في ٢٩٠٦ لجنة ويمثل ذلك التواجد نسبة ٧٢٪ من اللجان.
- إن التجمع اليمني للاصلاح متواجد في ٢٤٠٠ لجنة ويمثل ذلك التواجد في ٥٩٪ من اللجان.
- إن المؤتمر الشعبي العام متواجد في ٤١١٦ لجنة ويمثل ذلك التواجد في ٩٨٪ من اللجان.

كما قام المختصون في القطاع الفني بتوزيع العدد المحدد لكل حزب من أحزاب المجلس الوطني والرابطة في اللجان.

وقد أدى ذلك المعيار الى وجود رئيس أو عضو من الإصلاح ومجلس التنسيق في كافة اللجان، فكان هناك توازن في سائر اللجان الإشرافية واللجان الأساسية ولجان المراكز الإنتخابية في أرجاء الجمهورية، كما إن الأحزاب الثلاثة التي لم تشارك في اللجان وهي: البعث القومي - التجمع الوحدوي - التنظيم السبتمبري - شاركت مع سائر تلك الأحزاب في فعاليات مرحلة القيد والتسجيل من خلال دفع وحث المواطنين الذين لم يسبق لهم التسجيل الى تسجيل انفسهم، ومن خلال الدفع الى إستكمال بيانات الموطن الإنتخابي، او القيام بإجراءات نقل الموطن الإنتخابي، أو تصحيح أوضاع الذين تتشابه أسماؤهم، وغير ذلك من الفعاليات بحيث يمكن القول ان فترة القيد والتسجيل كانت حافلة بالإيجابيات.

اما على صعيد السلبيات وجوانب القصور:

فقد كان أبرزها ان اللجنة العليا للإنتخابات قررت وأبلغت لجان القيد والتسجيل بان يتم (إعطاء الناخب - الذي يسجل نفسه - شهادة القيد بعد اخذ بصمته في إستمارة الطلب وشهادة القيد في مكان الصورة) «١٦» وقد تم ذلك بالرغم من ان استمارة طلب القيد وشهادة القيد الصادرة من اللجنة العيا والتي تم تسليمها للجان القيد والتسجيل، تتضمن مكاناً خاصاً للصورة الفوتوغرافية، بحيث لم يخطر

بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية اليمنية
اللجنة العليا للانتخابات
المحافظة ( )
الدائرة ( )
المركز ( )
استمارة طلب قيد في جدول الناخبين
الاسم:..................
محل الميلاد:.... تاريخ الميلاد: / / ١٩م
الوطن الانتخابي:مديرية ( ) عزلة ( ) قرية ( )
رقم البطاقة الانتخابية(ان وجدت):( )
نوعها:..........
تاريخ وجهة اصدارها: / / ١٩م ( )
الاخ/رئيس لجنة إعداد الجداول بالمركز الانتخابي ( ) بالدائرة رقم ( )
بعد التحية:
نتقدم اليكم بطلب قيد اسمي في جداول قيد الناخبين بهذا المركز، مع العلم انه لم يسبق ان قيدت اسمي في اي مركز انتخابي آخر.. واتعهد بصحة البيانات الواردة اعلاه.
مقدم الطلب:..................
الاسم:..................
التوقيع:..................
التاريخ:..................
ملحوظة:
على لجنة القيد في حالة شكها من السن القانونية لطالب القيد حتى في وجود بطاقة ان تتاكد من ذلك بواسطة شخصين موثوقاً بهما من المسجلين بجداول القيد في المركز على ان يثبت كل منهما اسمه وتوقيعه خلف هذه الاستمارة.

بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية اليمنية
اللجنة العليا للانتخابات
المحافظة
الدائرة ( )
المركز ( )
شهادة قيد مؤقتة في جداول الناخبين
الاسم رباعياً:..................
تاريخ الميلاد: / / ١٩م
مقدم الطلب:..................
المهنة:..................
الوطن الانتخابي:..................
الصورة ٤×٦
الختم
رقم القيد في جدول الناخبين
تاريخ القيد في الجدول: / / ١٩م
عضو اللجنة عضو اللجنة عضو اللجنة
الاسم:...... الاسم:...... الاسم:......
التوقيع:...... التوقيع:...... التوقيع:......
ملحوظة:
على صاحب هذه الشهادة الاحتفاظ بها وإعادتها الى اللجنة عند استبدالها بالبطاقة الانتخابية الدائمة ما لم يتم الاعلان من قبل اللجنة العليا للانتخابات باستخدامها بدلاً عن البطاقة الانتخابية فعليه الاحتفاظ بها وتقديمها الى لجنة استقبال الناخبين عند الاقتراع ليتم التأشير عليها من قبل اللجنة بما يدل على ان الناخب قد ادلى بصوته لديها.

الجمهورية اليمنية
اللجنة العليا للانتخابات
المحافظة ( ) الدائرة ( ) المركز ( )
استمارة خاصة ببيانات الناخب
الاسم رباعياً..................
الوطن الانتخابي..................
تاريخ الميلاد: / / ١٩م
رقم القيد في الجدول ( )
تاريخ القيد في الجدول:
/ / ١٩م

نموذج استمارة طلب القيد وشهادة القيد المؤقتة ومكان الصورة

على البال ان اللجنة العليا قررت وابلغت اللجان بالاكتفاء بـ(البصمة) مكان «الصورة» وحين اتضح ذلك بعد ان بدأت فترة القيد والتسجيل كان انتقاد صحف الاصلاح واحزاب المعارضة لتلك المخالفة مشفوعاً بقدر من الاستغراب.

وقد أسفرت إتصالات بين الدوائر السياسية والفنية لكل من الإصلاح والوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني عن توجيه رسالة مشتركة للجنة العليا للانتخابات، وقعت عليها أيضاً بقية أحزاب مجلس التنسيق، وشملت تلك الرسالة المؤرخة في ٩٩/٦/٦م عدة قضايا، وجاء فيها عن صورة شهادة القيد ما يلي:-

(ان ما تقوم به لجان القيد والتسجيل في المراكز الانتخابية من إجراء القيد ومنح شهادة القيد للمسجلين بدون الصورة الفوتوغرافية اللازمة لشهادة القيد يخالف الأجراءات الصحيحة التي يلزم إتباعها والمتمثلة في ضرورة وجود صورتين فوتوغرافيتين لكل من يتقدم بطلب القيد والتسجيل، توضع احداهما على شهادة القيد في المكان الخاص بالصورة في الشهادة، وتحفظ الأخرى مع استمارة طلب القيد «١٧» كما حدث في إنتخابات ١٩٩٣م.. وقد أكد وجوب ذلك الحكم الصادر ضد اللجنة العليا للإنتخابات السابقة من محكمة جنوب غرب صنعاء في ١٩٩٦/٧/٢٩م والذي إيدته محكمة الإستئناف بإلزام اللجنة العليا بتوفير

١٦- الدليل الارشادي الصادر من اللجنة العليا - ص ٤٢ ف ٨ .

١٧- الهدف من الصورة الفوتوغرافية الثانية التي تحفظ مع استمارة طلب القيد هو لكي يتم وضعها على البطاقة الانتخابية الدائمة التي تمنح بعد صيرورة القيد نهائياً للمسجلين، بحيث تقوم اللجان الاسسية بكتابة البيانات على البطاقة نقلاً من استمارة طلب القيد ووضع الصورة على البطاقة وختمها.

وسائل وأفلام التصوير الشمسية اللازمة لتصوير المسجلين، الصور المطلوبة لشهادة القيد والبطاقة الإنتخابية ..)

وأختتم التجمع اليمني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة هذه القضية في رسالته قائلاً: (وإستناداً إلى ما تقدم نؤكد على ضرورة الصور لشهادة القيد، وان على اللجنة العليا للإنتخابات توفير وسائل وأفلام التصوير اللازمة لأن ذلك من إجراءات وضمانات سلامة القيد والتسجيل) «١٨».

ولكن موقف مجلس التنسيق والإصلاح إزاء هذه القضية لم يجد آذاناً صاغية في اللجنة العليا ولا في قيادة وحكومة المؤتمر الشعبي - كما حدث في القضايا والضمانات الاساسية الثلاث التي نجح الإصلاح ومجلس التنسيق في تحقيقها وتوفيرها قبل بدء فترة القيد والتسجيل - بينما لم ينجح بصدد هذه القضية لعدة إعتبارات منها:-

- إن موقف ورسالة الإصلاح والمجلس كانت في ٦/٦ وتم تسليمها إلى رئيس اللجنة العليا في ٦/٧ بينما القيد والتسجيل بدأ في ٥/١٦ - أي قبل اكثر من ٢٠ يوماً ولم يتبق سوى أقل من ١٠ أيام - وقد أصبحت شهادة القيد بالبصمة مكان الصورة امراً واقعاً، بينما كان محل المطالبة بالإلتزام بالصور الفوتوغرافية هو قبل ان تبدأ فترة القيد والتسجيل وليس بعد أن أوشكت على الإنتهاء، بعدم المعرفة بما أقرته اللجنة منذ وقت مبكر أدى إلى ذلك التجاوز.

-إن موقف المؤتمر والحكومة لم يكن منسجماً مع ما قامت به اللجنة العليا، فقد أتضح ان المؤتمر كان يتوقع ويرغب في ان تقوم لجان القيد والتسجيل بتصوير المسجلين الصور المطلوبة لشهادة القيد والبطاقة، بل ان الحكومة قد اعتمدت التكلفة المالية لوسائل وأفلام التصوير في ميزانية اللجنة العليا لمرحلة القيد والتسجيل، ولذلك فإن الجهات المختصة بالمؤتمر كانت أشد إستغراباً من أحزاب المعارضة حين قررت اللجنة إحلال (البصمة محل الصورة)، وقد تعامل المؤتمر مع هذا الموضوع كأمر واقع مثله في ذلك مثل سائر الأحزاب.

- ان شهادة القيد المؤقتة سيتم استبدالها بالبطاقة الانتخابية الدائمة بعد صيرورة القيد نهائياً وستقوم لجان منح وتوزيع البطاقة الانتخابية بتصوير الناخبين ومنحهم البطاقة كما أكدت اللجنة العليا وكما ينص القانون، وطالما أن البطاقة هي الحجة القانونية، فقد تعامل الجميع مع قضية شهادة القيد كأمر واقع لأن فترة القيد والتسجيل التي كانت قد أوشكت على الإنتهاء في ٦/٧ ما لبثت ان انتهت بالفعل في ١٩٩٩/٦/١٥م.

١٨- رسالة الاصلاح والحزب الاشتراكي والوحدوي الناصري والبعث القومي واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق الى اللجنة العليا في ٩٩/٦/٦م.

النتيجة العامة للقيد والتسجيل:

لقد أثارت صحف الإصلاح واحزاب المعارضة ظلالاً من الشك حول عدد المسجلين الجدد الذين تم تسجيلهم في فترة القيد والتسجيل حيث جاء في تقييم وبيانات المعارضة عن ذلك ما يلي نصه:-

(ان رقم المسجلين الذي أبلغت به المعارضة من قبل اللجنة العليا للإنتخابات بعد إنتهاء مرحلة القيد والتسجيل في ١٦/٦/١٩٩٩م كان (٧٦٧٠٠٠) ناخباً وناخبة، ولكن هذا الرقم إرتفع في اليوم التالي إلى (٩٢٥٠٠٠) ناخباً وناخبة، ثم اصبح بعد ذلك (١,٠٦٥,٠٠٠) نخبٍ وناخبة.

مما يدل على ان الرقم الأخير مبالغ فيه، ويبرهن على أن التزوير كان قائماً على قدمٍ وساق لاسيما وان الجميع يعرف بان الاقبال الجماهيري على مراكز القيد والتسجيل كان ضئيلاً، بل ان اللجنة العليا كانت قبل ذلك تتوقع في تصريحاتها بان يقل الرقم الحقيقي للمسجلين عن الرقم المعلن وليس العكس) «١٩»

وقد ادى التزام اللجنة العليا الصمت ازاء ما تنشره صحيفة الصحوة وبعض صحف المعارضة من اتهامات ووقائع عن وقوع مخالفات وتزوير - على قدم وساق - إلى تفسير ذلك الصمت بتفسيرات ليست لصالح أعضاء اللجنة العليا، فبالرغم من ان خمسة منهم ينتمون إلى المؤتمر الشعبي، واثنين من قيادات الإصلاح، فان اداء اللجنة ومدى كفاءتها او معرفتها بشئون الإنتخابات لم يكن محل تشكيك من الإصلاح فحسب وانما كان موضع شك وانتقاد أخذ يتسرب إلى قيادات في المؤتمر ايضاً، وبما انني عينت كمستشار في اللجنة العليا ومساعد لرئيس اللجنة الفنية في تلك الفترة «٢٠» يمكنني تأكيد التالي:-

أ- ان رقم المسجلين الذي كان(٧٦٧٠٠٠) عند إنتهاء فترة القيد والتسجيل ، لم يشمل نتائج وعدد المسجلين خلال الأيام الأخيرة في أغلب المراكز الإنتخابية الممتدة في أرجاء الجمهورية، فلم تكن هناك آلية تواصل مع المراكز والدوائر الإنتخابية بطريقة سريعة وإنما تصل البلاغات من لجان المراكز إلى لجان الدوائر ويتم تجميعها ثم إبلاغ اللجان الاشرافية ثم غرفة العمليات واللجنة الفنية باللجنة العليا، ويستغرق ذلك عدة أيام بطبيعة الحال.

ب - ان عدد المسجلين بموجب البلاغات التي وصلت من اللجان الأساسية والإشرافية حتى صباح ٦/١٧ كان (٩٢٥٠٠٠) وهو الرقم الذي تضمنته احصائية اللجنة الفنية يوم

١٩- البيان التقييمي لمرحلة القيد والتسجيل.

٢٠- بناء على توجيه رئاسي باشرت العمل في اللجنة العليا في ٦/٧ وصدر قرار من اللجنة بتعييني مساعداً لرئيس اللجنة الفنية في ٩٩/٦/١٤م ثم اصدر الرئيس علي عبدالله صالح القرار الجمهوري رقم (٢٨٣) في ٩٩/٨/٨م بتعييني مستشاراً للجنة العليا للانتخابات ومساعداً لرئيس اللجنة الفنية وقطاع التخطيط والاحصاء بدرجة وزير.

٦/١٧ ثم وصلت بلاغات من بقية اللجان المتأخرة إلى ٦/١٩ وبموجبها بلغ العدد (٩٣٧٢١١) كما في الإحصائية الموقعة من رئيس اللجنة الفنية ومساعد رئيس اللجنة الفنية والمؤرخة في ٦/١٩ وتم إبلاغ الرئاسة بنسخة منها بالفاكس في ٦/١٩ وإعطاء الأحزاب نسخة منها، وهي أول إحصائية من اللجنة الفنية بصفة شبه مكتملة، وموقعة من رئاسة اللجنة الفنية، وكان ذلك الرقم هو النتيجة الأولية بموجب البلاغات التي وصلت بالفاكس.

جـ – تم تحديد وضبط النتيجة النهائية لعدد المسجلين بموجب التقارير النهائية الموقعة من رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية واللجان الأساسية في كافة المراكز والدوائر الإنتخابية بالجمهورية، وبموجب سجلات القيد للمسجلين عام ٩٩م الموقعة من كافة رؤساء وأعضاء اللجان المذكورة، ومن بينهم (٢٤٠٠) رئيساً وعضواً من الإصلاح، و(٢٩٠٦) رئيساً وعضواً من الحزب الإشتراكي والوحدوي الناصري وإتحاد القوى الشعبية وحزب الحق والرابطة، و(٦٩٦) رئيساً وعضواً من حزب البعث العربي الإشتراكي، فاولئك جميعاً وعددهم (٦٠٠٢) رئيساً وعضواً ينتمون إلى تلك الأحزاب المعارضة، بل ان منهم أعضاء في اللجان المركزية لتلك الأحزاب وقيادات فروع تلك الأحزاب بالمحافظات والمديريات، وأفضل الكفاءات والكوادر التنظيمية لكل من تلك الأحزاب، ولم تكن هناك أي لجنة ليس فيها رئيس او عضو من الإصلاح ومجلس التنسيق وبالتالي فإن الظن – مجرد الظن – بأن أولئك جميعاً يمكن ان يقوموا بالتزوير ويوقعوا على جداول وسجلات وتقارير فيها أدنى تزوير، إنما يسيء إلى تلك الأحزاب وقيادتها وكوادرها على قدم وساق، بل انه يتنافى مع ادنى قدر من الموضوعية، لذلك يمكن القول بان الصحف والبيانات التي شككت في نتائج القيد والتسجيل لم تكن جادة، وان مرحلة القيد والتسجيل قد توفرت لها ضمانات تتيح الوثوق بنتائجها النهائية.

وقد قامت اللجنة الفنية ومعها القطاع القانوني بضبط النتائج النهائية على ضوء ما تقدم، حيث بلغت النتيجة العامة النهائية لعدد المسجلين الجدد عام ٩٩م على مستوى الجمهورية (٩٧٨,٠٣٩ ناخباً وناخبة) وعدد الذين نقلوا موطنهم الانتخابي وتم تسجيلهم في الجداول (٨٧٨١٢) والعدد الإجمالي (١,٠٦٥,٨٥١) ناخباً وناخبة «٢١»

٢١– تقرير اللجنة الفنية المرفوع الى اللجنة العليا، وقد تم اعلان هذا الرقم في البيان الصادر باسم اللجنة العليا عن نتائج القيد والتسجيل.

ثانياً: مراجعة وتصحيح جداول الناخبين:

لقد سلف تبيين المسار الذي اتخذته قضية توفير ضمانة تصحيح جداول الناخبين وصولاً إلى نتائج إجتماع رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا للإنتخابات وأمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية في ١٩٩٩/٤/٦م والإتفاق على التصحيح المركزي والتصحيح الميداني لجداول الناخبين، ثم قرار وبيان اللجنة العليا بالإلتزام بتصحيح الجداول وآلية التصحيح المركزي والتصحيح اللامركزي للجداول - الصادر في ١٩٩٩/٤/٢٤م - وتشمل مراجعة وتصحيح الجداول - بالإضافة إلى ذلك - نشر جداول المسجلين الجدد بعد إنتهاء فترة القيد ومراجعتها وتعديلها بموجب قرارات وأحكام الحذف والإدراج التي تصدر في طلبات وطعون الحذف والإدراج كما هو منصوص عليه في القانون، وكان المفهوم لدى كافة الأحزاب أن اللجنة العليا إستكملت الترتيب لذلك حين إنعقدت الدورة التدريبية للجان مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين.

وفي ٩٩/٥/٦م عقدت اللجنة العليا حفلاً إختتامياً للدورة التدريبية للجان الاساسية بحضور اللجنة العليا ورؤساء وأعضاء اللجان وممثلي وقادة الأحزاب، حيث ألقى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح كلمة نقلتها وسائل الإعلام والقناة الفضائية قال فيها:-

(.. إن إستجابة اللجنة العليا لطلب الأحزاب تصحيح سجلات قيد الناخبين مركزياً ولامركزياً تعتبر خطوة عملية في إتجاه ترسيخ العمل الديمقراطي.. ولهذا فإن على اللجنة العليا للإنتخابات الإلتزام بكافة ما أعلنته من وعود طبقاً لما تم الإتفاق عليه مع الأحزاب ، إذ أن أي محاولة للتقليل من أهمية تصحيح سجلات قيد الناخبين سيكون لها انعكاسات سلبية على العمل الديمقراطي، وسوف تفقد اللجنة العليا للإنتخابات مصداقيتها أمام أبناء الشعب والأحزاب السياسية في البلاد) «٢٢»

إن قضية تصحيح جداول الناخبين لا تنتهي بالتنفيذ أو عدم التنفيذ عام ٩٩م وإنما تمتد أهميتها إلى المستقبل وإلى كل الإنتخابات القادمة،لذلك نرى أهمية ما يلي:-

---

٢٢- صحيفة الثورة - العدد (١٢٥٩٥) - ٧ مايو ١٩٩٩م.

إخفاق اللجنة العليا وتراجع المؤتمر الشعبي

عن التصحيح المركزي لجـــداول ٩٣-٩٦م

قد تأبى اللجنة العليا تحميلها مسئولية الإخفاق في التصحيح المركزي لجداول الناخبين، وتؤكد أنها إلتزمت بما جاء في بيانها الصادر في ١٩٩٩/٤/٢٤م عن التصحيح المركزي وتم إنزال ونشر قوائم الأسماء المتطابقة والمكررة في جميع المراكز الإنتخابية التي تضمنت جداول القيد والتسجيل فيها تلك الأسماء، وإنها كانت بصدد شطب كل اسم متطابق ومكرر في القوائم لم يؤكد الشخص المعني بياناته وإزالة اللبس لدى لجان القيد والتسجيل خلال فترة الثلاثين يوماً الخاصة بالقيد والتسجيل (١٦/٥- ١٥/٦/٩٩م) ولكن تغيير موقف المؤتمر الشعبي وإعتراضه هو الذي أدى إلى عدم التنفيذ وإلى الإخفاق فقد وجه أمين عام المؤتمر الشعبي د/عبدالكريم الإرياني رسالة الى اللجنة العليا للإنتخابات إعترض فيها المؤتمر على حذف الأسماء المتطابقة او ارقام القيد التي بدون بيانات، واعتبر قرار اللجنة العليا مخالفاً للقانون «٢٣» وقامت الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي - خلال الايام التالية - بإثارة الموضوع - في مجلس النواب واتهام اللجنة العليا بمخالفة القانون، فتم تشكيل لجنة من مجلس النواب لتقصي الحقائق كان فيها ممثل من كتلة الإصلاح وممثل من الوحدوي الناصري، فأنسحب ممثل الإصلاح وممثل الوحدوي الناصري من اللجنة البرلمانية، وأصدرت الكتلة البرلمانية للإصلاح وللوحدوي الناصري بياناً مشتركاً ضد تشكيل اللجنة البرلمانية وأن ذلك يعتبر تدخلاً في إختصاصات اللجنة العليا، تم بضغط وارادة كتلة المؤتمر الشعبي التي تمتلك الغالبية للضغط على اللجنة العليا بهدف عدم تصحيح جداول الناخبين.. كما قام المؤتمر بدفع عدد من المحامين الى تقديم دعوى قضائية ضد اللجنة العليا والمطالبة بإلغاء قرارها بحذف الأسماء المتطابقة وغيرها، فصدر حكم قضائي بعدم قانونية قرار وإجراءات اللجنة العليا، فأدى ذلك التحرك الواسع من المؤتمر الشعبي رسمياً ونيابياً وقضائياً- الى إلغاء قرار واجراءات التصحيح المركزي لجداول الناخبين، وقد اعتبر التجمع اليمني للإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة أن ما حدث هو إنقلاب من المؤتمر ضد إتفاق تصحيح الجداول، وأن المؤتمر الشعبي تراجع عن إتفاق تصحيح جداول الناخبين الذي تم برعاية رئيس الجمهورية. «٢٤»

بينما كان الرأي الأساسي في قيادة المؤتمر الشعبي وبعض المراقبين المحايدين هو أن المؤتمر لم يتراجع، وأن اللجنة العليا هي التي أخفقت منذُ البداية في تمثيل التصحيح

٢٣- صحيفة الميثاق - العدد (٨٨٧) - ٦/٧/ ١٩٩٩م.
٢٤- صحيفة الصحوة - العدد (٦٧٧) - ١٧/٦/٩٩م.

المركزي للجداول إستناداً الى ما يلي:-

١- إن التصحيح المركزي الذي تم الإتفاق عليه برعاية رئيس الجمهورية والذي طالبت به الاحزاب هو (أن يتم فرز أسماء المكررين بالكمبيوتر) وكما جاء في رسالة الإصلاح «بحيث يتم شطب الأسماء المكررة وإسقاطها من الجداول قبل نزول اللجان إلى الميدان» وكذلك «تنفيذ الأحكام القضائية بالحذف التي صدرت عام ١٩٩٦م » وقد تضمنت الفقرة «١» و«٢» من قرار اللجنة العليا بشأن التصحيح المركزي ما تم الإتفاق عليه وما كان يجب أن يتم بالفعل، ولكن اللجنة العليا أخفقت في الألتزام بذلك لا قبل نزول اللجان ولا بعد نزولها، فالتصحيح المركزي لم يتم نهائياً كما تم الإتفاق عليه وكما كان يجب أن يتم.

٢- إن ما قامت به اللجنة العليا كان فرز كل أسماء الناخبين المتطابقة والمتشابهة رباعياً، بحيث بلغ عددهم (٥٧٤,٠٠٠ ناخب وناخبة) وقامت بتزويد لجان القيد والتسجيل بقوائم بتلك الأسماء تم نشرها في المراكز والدوائر الإنتخابية، كما أصدرت اللجنة العليا تعميماً برقم «٤» في ٩٩/٥/١٥م يتضمن ان يتم حذف جميع تلك الأسماء المتطابقة والمتشابهة في الكشوف إذ لم يتقدم أصحابها الى اللجان لتأكيد شخصياتهم خلال فترة الـ٣٠ يوماً، بينما التصحيح المركزي الذي طالبت به الأحزاب وتم الإتفاق عليه برعاية رئيس الجمهورية كان حذف المكررين الذين سجلوا مرتين عام ٩٣و٩٦م أو عام ١٩٩٦م وليس حذف الأسماء المتطابقة والمتشابهة رباعياً، فبالرغم من أن المكررين يدخلون ضمن الأسماء المتطابقة إلا ان هناك فارقاً كبيراً بين تشابه الإسم وبين تكرار التسجيل لشخص واحد.

- لذلك فان ما قامت به اللجنة العليا أثار جدلاً واسعاً لأن تشابه وتطابق كثير من الأسماء الرباعية للناس هو أمر شائع في اليمن، كما ان قوائم الأسماء المتطابقة التي نشرتها اللجنة العليا في المراكز والدوائر الإنتخابية كانت بالأسماء فقط دون أي بيانات بينما التكرار يستوجب تطابق إسم وبيانات الشخص تطابقاً تاماً، اما حذف (٥٧٤٠٠٠) اسم لمجرد التشابه، فيتنافى مع مطلب وإتفاق تصحيح الجداول.

٣- إن الفقرة «٣» من قرار اللجنة العليا للإنتخابات كان ينقصها التفسير والتبرير فقد نصت على ان:

(تشطب كل أرقام القيد من سجلات الناخبين التي لم ترد أمامها أسماء الناخبين) ولم تتمكن اللجنة العليا من تفسير سبب وجود أرقام قيد بدون بيانات، فكان من المحتمل ان

لجان القيد والتسجيل في عام ٩٦م أعطت تلك الارقام لناخبين في شهادة القيد ثم لم تكتب البيانات في السجلات، وكان من المحتمل أيضاً أن تكون اللجان حذفت البيانات بعد صدور قرارات وأحكام بحذف أولئك الأشخاص، وقد أخذ المؤتمر بالتفسير والإحتمال الأول فأعترض على حذف تلك الأرقام بإعتبارها تخص أشخاصاً لديهم شهادات قيد وبطاقات إنتخابية، بينما لوكانت اللجنة العليا أوضحت إن الأرقام تخص أسماء تم حذفها بناء على قرارات وأحكام اللجان والمحاكم عام ١٩٩٦م لما اعترض المؤتمر على ذلك.

٤- إن اللجنة العليا بالرغم من إنها أصدرت قراراً بإجراءات تصحيح الجداول مركزياً ولا مركزياً- في ٩٩/٤/٢٤م - والتعميم التنفيذي إلى لجان القيد والتسجيل- في ٩٩/٥/١٥م - فان بعض أعضاء اللجنة العليا كان لهم موقف مضاد للتصحيح منذ البداية، بل أنه حين تم رفع دعوى قضائية من محامين - (يمثلون توجه المؤتمر) - ضد قرار اللجنة العليا سالف الذكر، فان الذين مثلوا اللجنة العليا في الدفاع عن قرارها كانوا مناهضين لمبدأ تصحيح الجداول، وكانوا منسجمين مع موقف لجنة ١٩٩٦م بأن جداول ٩٣و٩٦م أصبحت نهائية، بل وربما كان لهم دور أساسي في تحريك تراجع وإعتراض المؤتمر الشعبي ضد قرار اللجنة العليا بالتصحيح المركزي لجداول الناخبين.

٥- إن البعض في اللجنة العليا والبعض في المؤتمر الشعبي نظروا إلى قضية تصحيح الجداول من منظور علاقة ذلك بإنتخابات ١٩٩٧م النيابية وان ثبوت وجود نصف مليون إسم مكرر أو غير قانوني في الجداول يمس بنزاهة وسلامة الإنتخابات، ويتفق مع ما كان يطرحه التجمع اليمني للإصلاح بعد إنتخابات ٩٧م عن خروقات أدت إلى حصول المؤتمر على الأغلبية في تلك الإنتخابات. وقد أثيرت هذه النقطة في الحوار مع اللجنة العليا قبل التوصل الى إتفاق تصحيح الجداول، حيث أكد ممثلو الإصلاح والوحدوي الناصري ومجلس التنسيق أنهم لا ينطلقون من أي خلفية تتصل بإنتخابات ١٩٩٧م وان وجود أسماء مكررة وأسماء أموات في الجداول لا يعني أنهم صوتوا لصالح المؤتمر آنذاك ، لأن الذين صوتوا كانوا نسبة (٦١٪) من المسجلين فقط، فالذين سجلوا عام ٩٣م ثم سجلوا عام ٩٦م انتخبوا في آخر موطن سجلوا فيه عام ٩٦م فقط، فلا يوجد أي هدف بالتشكيك في إنتخابات ١٩٩٧م النيابية وإنما ينطلق الإصلاح ومجلس التنسيق من الحرص على صحة الجداول في الإنتخابات الرئاسية والإنتخابات النيابية والمحلية والإستفتاءات القادمة، بل إن وجود مئات الآلاف من الأسماء المكررة وأسماء الأموات في الجداول سيؤثر - اذا لم يتم حذفهم - على نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية حيث سيتم إعتبارهم لم يشاركوا أو مقاطعين بينما هم مكررون وأموات ليس إلا، ويمكن القول ان حرص المؤتمر على عدم حدوث ذلك في الإنتخابات الرئاسية إقترن بحرصه على عدم التشكيك في إنتخابات ٩٧م النيابية،

وأن إخفاق اللجنة العليا في التطبيق السليم بإتفاق التصحيح المركزي للجداول «كما تقدم» أدى الى تراجع المؤتمر وأعتراضه على التصحيح بالطريقة التي قررتها اللجنة العليا، ثم صدور حكم قضائي - مؤيداً لموقف المؤتمر الشعبي - بإلغاء قرار واجراءات اللجنة العليا بالتصحيح المركزي لجداول الناخبين.

ردود الفعل على إلغاء التصحيح المركزي لجداول الناخبين:

لقد كان الشيخ/عبدالله حسين الأحمر جاداً وصادقاً حين أعلن في ٩٩/٥/٦م (أن على اللجنة العليا للإنتخابات الإلتزام بكافة ما أعلنته من وعود طبقاً لما تم الإتفاق عليه مع الأحزاب - بتصحيح سجلات قيد الناخبين مركزياً ولا مركزياً - إذ أن أي محاولة للتقليل من اهمية تصحيح سجلات قيد الناخبين سيكون لها إنعكاسات سلبية على العمل الديمقراطي، وسوف تفقد اللجنة العليا مصداقيتها امام ابناء الشعب والأحزاب السياسية في البلاد).

وحين اتضح في اواسط يونيو موقف اللجنة العليا والمؤتمر الشعبي الذي أفضى الى التراجع والالغاء للتصحيح المركزي لجداول الناخبين، إتخذت الأمانة العامة والدائرة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح قراراً بالإتصال بأحزاب المعارضة والانسحاب المشترك من اللجان وصولاً الى مقاطعة الإنتخابات اذا استدعى الامر ذلك، وحين اتصل رئيس الدائرة السياسية للإصلاح بالدائرة السياسية للوحدوي الناصري والدائرة السياسية للحزب الإشتراكي «٢٥» تبلور موقف التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الإشتراكي في النقاط التالية:-

- عدم صواب الانسحاب من اللجان، خاصة وان فترة القيد والتسجيل أنتهت - او لم يبق منها سوى يومين- وبالتالي أنتهت فترة عمل اللجان الفرعية للمراكز الإنتخابية - وهي الغالبية العظمى من اللجان- ولن تبقى سوى اللجان الاساسية والاشرافية (٣٢١ لجنة) وليس للإنسحاب منها تأثير، وبصفة عامة فان الوحدوي الناصري والحزب الإشتراكي ليسا مع الانسحاب ولا مقاطعة الإنتخابات، مما يعني إن ذلك سيكون موقف مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة.

- إن إخفاق اللجنة العليا وتراجع المؤتمر الشعبي عن التصحيح المركزي للجداول، يمكن الإستعاضة عنه بتقديم طلبات وطعون بحذف أسماء المكررين في جداول ٩٣ و٩٦م - الذين تم نشر اسمائهم في قوائم الأسماء المتطابقة بكافة المراكز والدوائر الانتخابية، بحيث

٢٥- شملت الاتصالات من الإصلاح (محمد قحطان من الأمانة العامة) ومن الوحدوي الناصري (محمد حسين الفرح عضو الدائرة السياسية وعبدالقدوس المضواحي رئيس الدائرة السياسية وعلي سيف الامين العام المساعد) ومن الحزب الاشتراكي (جارالله عمر رئيس الدائرة السياسية ومحمد غالب احمد مسئول الإنتخابات في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي) آنذاك.

تقوم فروع الإصلاح وفروع أحزاب مجلس التنسيق بتقديم طلبات وطعون بحذف تلك الأسماء، وكذلك أسماء الأموات وأي أسماء أخرى غير قانونية في جداول ٩٣ - ٩٦م وذلك خلال فترة تقديم طلبات وطعون الحذف والإدراج في جداول المسجلين عامي ٩٣و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م وفقاً للقانون، فاذا لم تلتزم اللجنة العليا واللجان الأساسية باستلام طلبات وطعون الحذف في جداول ٩٣و٩٦م والحذف بموجب القرارات والأحكام، فإن مسألة الإنسحاب والمقاطعة تكون واردة.

- الموافقة على إصدار بيانات مشتركة من الإصلاح ومجلس التنسيق ، وإدانة التراجع والإلغاء لعملية التصحيح المركزي للجداول بشتى الوسائل.

وبالفعل فقد شنت صحف وبيانات الإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق حملة واسعة ضد التراجع عن التصحيح المركزي لجداول الناخبين وعرقلة تصحيح جداول الناخبين.

ويمكن القول بشيء من الثقة أن نية التجمع اليمني للاصلاح في خوض الإنتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح شهدت تراجعاً اكيداً منذ ذلك الإخفاق والتراجع عن التصحيح المركزي لجداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣و٩٦م، فقد كان الشيخ عبدالله الأحمر جاداً حين قال (أن أي محاولة للتقليل من أهمية تصحيح سجلات قيد الناخبين سيكون لها إنعكاسات سلبية على العمل الديمقراطي، وسوف تفقد اللجنة العليا للإنتخابات مصداقيتها..) ولكن البعض داخل وخارج اللجنة العليا لم ينتبهوا إلى مدى جدية تلك الكلمات وإلى تلك الانعكاسات السلبية على العمل الديمقراطي آنذاك وفي المستقبل.

التصحيح اللامركزي.. ومراجعة وتحرير جداول الناخبين النهائية:

لقد كان من إيجابيات مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين، الالتزام بما تم الاتفاق عليه مع الأحزاب والتنظيمات السياسية في نشر جداول أسماء الناخبين المسجلين عامي ٩٣و٩٦م حيث تم نشرها في فترة قيد المسجلين الجدد (٣٠ يوماً) وأستمر نشرها في فترة نشر جداول المسجلين الجدد في المراكز والدوائر الإنتخابية وذلك لمدة خمسة أيام بموجب قانون الإنتخابات، بحيث تم نشر الجداول في الفتره ٦/١٧- ١٩٩٩/٩/٢١م.

وتلى ذلك تقديم طلبات وطعون الحذف أو الإدراج في جداول الناخبين المسجلين عامي ٩٣و٩٦م والمسجلين الجدد عام ٩٩م حيث بلغ عدد طلبات وطعون الحذف التي تم تقديمها زهاء ثلاثمائة الف طلب بحذف اسماء بسبب الوفاه أو تكرار التسجيل او إنتقال الموطن الإنتخابي أو عدم بلوغ السن القانونية.

وقد تم النظر في طلبات وطعون الحذف والبت فيها وفقاً للمستويات المنصوص عليها في القانون وهي:-

أ- من جانب اللجان الأساسية للدوائر الإنتخابية (١٩/٦-٢٦/٦/٩٩م).

ب - من جانب المحاكم الإبتدائية في الطعون المقدمة اليها بشأن قرارات اللجان الأساسية التي لم تقبل أغلب طلبات الحذف، فقامت المحاكم الإبتدائية بنظر الطعون وألفصل فيها ونشرها في الفتره (٢٧/٦-١٢/٧/٩٩م) .

جـ - من جانب محاكم الإستئناف في الطعون المقدمة اليها بشأن قرارات المحاكم الإبتدائية - التي تم تقديم طعون بشأنها - فقامت محاكم الإستئناف بالفصل في الطعون وإصدار الأحكام النهائية في الفتره (١٨/٧-٢٤/٧/٩٩م).

● وقد بلغ إجمالي عدد الذين يجب حذفهم من جداول الناخبين كما يلي «٢٦»:-

١٠٢٣٢٤	صدرت قرارات وأحكام نهائية بحذفهم من اللجان الأساسية والمحاكم الإبتدائية ومحاكم الإستئناف
٨٧,٨١٢	نقلوا موطنهم الإنتخابي عام ٩٩م وتم اضافتهم في جداول الدوائر التي نقلوا اليها ويجب حذفهم من جداول الدوائر التي انتقل موطنهم منها.
١٩٠,١٣٦	اجمالي عدد الذين يجب حذفهم من جداول المسجلين اعوام ٩٣و٩٦و٩٩م.

ولكن اللجان الأساسية لمراجعة وتحرير جداول الناخبين في الدوائر الإنتخابية لم تقم بتنفيذ الحذف في الجداول وفقاً للقرارات والأحكام التي نصت عليها المواد (١١ -١٦) من قانون الإنتخابات والمادة (١٧) التي تنص على أن (تعدل جداول الناخبين وفق القرارات النهائية التي تصدر بالتطبيق للمواد السابقة) «٢٧».

ويعود عدم قيام اللجان بتنفيذ الحذف إلى ان الدليل الارشادي لمرحلة ومراجعة وتحرير جداول الناخبين الصادر من اللجنة العليا والذي تعمل اللجان بموجبه كان خالياً من التعليمات والتوجيهات عن كيفية التنفيذ وعن الجداول والسجلات التي يتم التنفيذ فيها، وكانت بعض اللجان تتصل بالمختصين في اللجنة العليا وتسأل عن كيفية الحذف فيتم الرد عليها بعدم التعرض للجداول - تارة - أو بالعمل بموجب القانون والدليل الارشادي - تارة أخرى - مما يعني الاخفاق في تطبيق سبع مواد أساسية من قانون الإنتخابات، وان اللجنة العليا لم تأخذ تنفيذ تلك المواد بعين الإعتبار، وقد عادت اللجان الأساسية إلى اللجنة العليا بعد إنتهاء مدة عملها - دون تنفيذ الحذف - ولكن الواقع ان القول بأن الذين صدرت

٢٦- تقرير اللجنة الفنية والبيان الصادر باسم اللجنة العليا في ٢٠/٨/٩٩م.
٢٧- القانون رقم ٢٧ بشأن الانتخابات العامة.

قرارات وأحكام بحذفهم عام ٩٩م لم يتم حذفهم نهائياً، ليس دقيقاً، وبما أنني كنت قد عينت آنذك مساعداً لرئيس اللجنة الفنية فقد ناقشت الموضوع مع الاخ علي السعيدي رئيس اللجنة الفنية والدكتور عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا، فانعقد في ٢٠/٧/٩٩م اجتماع مشترك للجنة الفنية والقطاع القانوني ورئيس اللجنة العليا، حيث تم لأول مرة تحديد كيفية تنفيذ الحذف وتحديد السجلات والجداول التي يتم التأشير فيها بالحذف، وتحديد آلية متكاملة للمراجعة والتأكد من الحذف - والقيام بتنفيذ او استكمال ما لم يتم تنفيذه من جانب اللجان الأساسية- في اللجنة الفنية والقطاع القانوني باللجنة العليا.

وبالفعل فقد بذلت اللجنة الفنية والقطاع القانوني وبقية اللجان الأساسية جهوداً مكثفة تواصلت إلى ٢٠/٨ تم خلالها تنفيذ الحذف في جداول المراكز والسجلات العامة للدوائر بموجب القرارات والأحكام النهائية الصادرة من اللجان الأساسية والمحاكم القضائية، وعلى ضوء ذلك فقد نص البيان الصادر بإسم اللجنة العليا للإنتخابات في ٢١/٨/٩٩م انه تم حذف الذين صدرت قرارات وأحكام بحذفهم وعددهم (١٠٢,٣٢٤) من جداول الناخبين، كما تم حذف الذين نقلوا موطنهم الإنتخابي من الدوائر التي إنتقلوا منها وعددهم (٨٧,٨١٢) بحيث بلغ إجمالي عدد الذين تم حذفهم (١٩٠,١٣٦) من المسجلين أعوام ٩٣و٩٦و٩٩م .

ولكن ذلك الحذف لم ينعكس على جداول الناخبين النهائية التي كان يجري تجهيزها وطبعها بالكمبيوتر منذ بداية عودة اللجان الأساسية في ٧-١٥/٧/١٩٩٩م، بحيث اتضح ان الجهد الذي بذلته اللجنة الفنية والقطاع القانوني كان خارج الزمن الذي يجب ان يتم فيه، فلم ينعكس الحذف على جداول الكمبيوتر النهائية التي تم الإعتماد عليها في الإنتخابات الرئاسية.

وغني عن البيان ان إلغاء التصحيح المركزي للجداول وعدم تنفيذ التصحيح اللامركزي - قبل إنتخابات ١٩٩٩م الرئاسية - لا يعني ان قضية تصحيح جداول الناخبين انتهت وانما يعني انها تأجلت، فسوف يبقى تصحيح الجداول من الضمانات الأساسية المطلوبة لسلامة ونزاهة كل إنتخابات عامة قادمة.

ثالثاً: النتائج والأرقام النهائية للمسجلين في جداول الناخبين.. ودلالاتها:

لقد حدد بيان اللجنة العليا للإنتخابات الصادر في ٩٩/٨/٢١م عن النتائج النهائية لفترة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين، ان الرقم النهائي لعدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣و٩٦و٩٩م هو (٥,٥١٣,٤١٦ ناخباً وناخبة) وذلك بعد حذف الـ(١٩٠,١٣٦) إسماً الذين صدرت قرارات وأحكام بحذفهم والذين نقلوا موطنهم الإنتخابي عام ٩٩م.

بينما بلغ العدد النهائي للمسجلين في الجداول النهائية الكمبيوترية التي تمت الإنتخابات الرئاسية بموجبها (٥,٦٠٠,١١٩ ناخباً وناخبة) وتصنيفهم كما يلي:-

العدد الاجمالي للمسجلين في جداول الناخبين		
رجـــال	نســـــاء	اجمـــالـــي
٣,٨٩٧,٣٤٦	١,٧٠٢,٧٧٣	٥,٦٠٠,١١٩

ويعـود الفـارق بين الرقم المعلن من اللجنة العليـا في ٨/٢١ وبين الرقم في جداول الكمبيوتر النهائية إلى عدم تنفيذ الحذف في جداول الكمبيوتر كما سلف التبيين بالاضافة إلى عوامل اخرى، والمهم هو ان العدد والرقم النهائي المعتمد هو رقم الجداول الكمبيوترية (٥,٦٠٠,١١٩ ناخباً وناخبة) وبما ان عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٣و٩٦م هو (٤,٦٣٧,٧٠١) فان عدد المسجلين الجدد عام ٩٩م يكون (٩٦٢,٤٢٨) ناخباً وناخبة بما في ذلك الذين نقلوا موطنهم الإنتخابي عام ٩٩م وتم إعتبارهم كالمسجلين الجدد في جداول الدوائر التي إنتقلوا اليها وتم إضافتهم إلى جداولها بطبيعة الحال، بصرف النظر عن عدم حذفهم من الجداول التي إنتقل موطنهم منها.. ويضعنا ذلك أمام العدد التالي للمسجلين عامي ٩٣و٩٦م والمسجلين عام ٩٩م على مستوى الجمهورية:-

	رجـــال	نســـــاء	اجمـــالـــي
المسجلون عام ٩٣و٩٦م	٣,٣٦٤,٦٢٨	١,٢٧٣,٠٧٣	٤,٦٣٧,٧٠١
المسجلون الجدد عام ١٩٩٩م	٥٣٢,٧١٨	٤٢٩,٧٠٠	٩٦٢,٤٢٨
اجمالي المسجلين عام ٩٣و٩٦و٩٩م	٣,٨٩٧,٣٤٦	١,٧٠٢,٧٧٣	٥,٦٠٠,١١٩

وغني عن البيان ان إرتفاع عدد المسجلين عن عام ١٩٩٣م يرتبط بإرتفاع عدد السكان وإرتفاع عدد الذين في سن الانتخاب من المواطنين(١٨سنة فاكثر) حيث يمثل المواطنون في سن الانتخاب نسبة ٤٤٪ من إجمالي عدد السكان، وقد كان عدد السكان في الانتخاب من إجمالي عدد سكان الجمهورية في كل من انتخابات ٩٣و٩٧و٩٩م كما يلي:-

	إجمالي تعداد سكان الجمهورية	عدد المواطنين في سن الإنتخاب (٤٤٪ من السكان)		
		رجـال	نسـاء	إجمـالـي
في إنتخابات ١٩٩٣م	١٤,٢٥٦,٧٢٤	٣,٠٧٦,٠٥٦	٣,٢٠٦,٨٣٣	٦,٢٨٢,٩٣٩
في إنتخابات ١٩٩٦م	١٥,٧٣٠,٨٢٠	٣,٤٦٤,٥٧٠	٣,٤٥٦,٩٩٢	٦,٩٢١,٥٦١
في إنتخابات ١٩٩٩م	١٧,٦٩٠,٠٠٠	٣,٨٧٢,٥١١	٣,٩١٢,٢٨٩	٧,٧٨٤,٨٠٠

ويتبن من ذلك ان عدد المواطنين في سن الإنتخاب عام ٩٩م أكثر من عام ٩٣م بنحو مليون ونصف مليون ناخب وناخبة نصفهم من الرجال والنصف الآخر من النساء.. فارتفاع عدد المواطنين في سن الإنتخاب من عوامل إرتفاع عدد المسجلين في جداول الناخبين عام ٩٦م ثم عام ١٩٩٩م .

وعلى صعيدٍ آخر فقد كان من الإيجابيات إرتفاع نسبة المسجلات من النساء في سن الإنتخاب، فقد كانت النسبة ١٥٪ فقط عام٩٣م بسبب القلق من الصورة الفوتوغرافية ولأنها اول انتخابات عامة واول تسجيل للناخبين آنذاك، ثم ارتفعت نسبة المسجلات من النساء إلى ٣٧٪ عام ٩٦م بسبب الإعتياد وزوال القلق من الصورة الفوتوغرافية التي كانت الشائعات في عام ٩٣م تزعم بأن الصورة التي تبقى لدى اللجنة العليا ستتسرب إلى الصحف وغيرها، فاتضح عدم صحة تلك الشائعات وان الصورة الفوتوغرافية للبطاقة الإنتخابية عام ٩٦م تم وضعها على البطاقة وتسليمها للناخبات، مما ادى إلى ازدياد نسبة المسجلات بسبب ذلك وبسبب الاعتياد على الإنتخابات ونمو الوعي الانتخابي بحيث بلغت نسبة المسجلات ٤٤٪ في عام ١٩٩٩م وذلك كما يلي:-

عدد ونسبة المسجلين من الرجال والنساء عام ٩٣و٩٦و٩٩م						
	نســاء	النسبة	رجـال	النسبة	الإجمـالي	النسبة
عام ١٩٩٣م	٤٧٨,٣٧٩	١٥٪	٢,٢٠٩,٩٤٤	٧٢٪	٢,٦٨٨,٣٢٣	٤٣٪
عام ٩٣و٩٦م	١,٢٧٣,٠٧٣	٣٧٪	٣,٣٦٤,٦٢٨	٩٧٪	٤,٦٣٧,٧٠١	٦٧٪
عام ٩٣و٩٦و٩٩م	١,٧٠٢,٧٧٣	٤٤٪	٣,٨٩٧,٣٤٦	١٠١٪	٥,٦٠٠,١١٩	٧٢٪

أما إرتفاع نسبة المسجلين من الرجال إلى ١٠١٪ فيعود إلى الإخفاق في تصحيح جداول الناخبن.

ونختتم هذا المبحث بالجدول الإحصائي التالي لعدد المواطنين في سن الإنتخاب بموجب بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء تم تقديمها إلى الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي عام ٩٩م.. وعدد ونسبة المسجلين في كل محافظة بموجب الجداول الكمبيوترية التي اعتمدتها اللجنة العليا في الإنتخابات الرئاسية «٢٨».

جدول إحصائي بعدد المواطنين في سن الإنتخاب الى عام ١٩٩٩م وعدد المسجلين في جداول الناخبين النهائية التي تم إعتمادها في الإنتخابات الرئاسية على مستوى كل محافظة:

م	المحافظة	عدد الدوائر	المواطنون في سن الإنتخاب			المسجلون في جداول الناخبين					
			رجال	نساء	الإجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الاجمالي	النسبة
١	امانة العاصمة	١٨	٣٥٦٧٠٣	٢٢٨٠٥٧	٥٨٤٧٦٠	٢٧٥٧٨٢	%١٠٥	١١٢٧٣٨	%٤٩	٤٨٨٥٢٠	%٨٣,٥
٢	عدن	١٠	١١٣٠٩٧	٩٦٣٤٣	٢٠٩٤٤٠	١٣٢٠٦٨	%١١٧	٥٩٩١٩	%٦٢	١٩١٩٨٧	%٩١,٦
٣	تعز	٣٩	٤٤٠٤٢٢	٥١٧٠١٨	٩٥٧٤٤٠	٥١٣٠٢٤	%١١٦	٢٨٤٣٩٢	%٥٥	٧٩٧٤١٦	%٨٣,٣
٤	لحج	١٢	١٣٦١٢٥	١٣٨٨٧٥	٢٧٥٠٠٠	١٣٧٩٤٩	%١٠١	٧٢٢٣١	%٥٢	٢١٠١٨٠	%٧٦,٤
٥	اب	٣٦	٤٠٤٨٧٠	٤٣٨٦١٠	٨٤٣٤٨٠	٤٤٥٨٠١	%١١٠	٢١٣٨٣٧	%٤٩	٦٥٩٦٣٨	%٧٨
٦	ابين	٧	٨٩٥٤٠	٨٩٥٤٠	١٧٩٠٨٠	٨٥٥٥٨	%٩٦	٤٦٣٢٨	%٥٢	١٣١٨٨٦	%٧٣,٦
٧	البيضاء	١٠	١١٧٤٢٧	١٢٧٢١٣	٢٤٤٦٤٠	١٠٩٢٦٩	%٩٣	٥٠٠٠٨	%٣٩	١٥٩٢٧٧	%٦٥
٨	شبوة	٦	١٠٨٨٧٨	١١٣٣٢٢	٢٢٢٢٠٠	٨٠٥٥٤	%٧٤	٤٥٢٦٧	%٤٠	١٢٥٨٢١	%٥٧
٩	حضرموت	١٨	١٨٧٣٥٦	١٩٥٠٠٤	٣٨٢٣٦٠	١٧٥٥٣٢	%٩٤	٩١٧٠١	%٤٧	٢٦٧٢٣٣	%٧٠
١٠	المهرة	٢	١٩٦٩١	١٨٠٢٩	٣٧٧٢٠	٢١٠٥٤	%١٠٧	٩٩٦٤	%٥٥	٣١٠١٨	%٨٢
١١	الحديدة	٣٤	٤٤٤٣٣٦	٤٢٨٦٢٤	٨٧٢٩٦٠	٤٠٤٠٧١	%٩١	١٥٤٨٩٦	%٣٦	٥٥٨٩٦٧	%٦٤
١٢	ذمار	٢١	٢٣٤٠٨٠	٢٥٨٧٢٠	٤٩٢٨٠٠	٢٦٤٩٧٦	%١١٣	١٤٨٣٣٣	%٥٧	٤١٣٣٠٩	%٨٤
١٣	صنعاء	٢١	٢٧٠٧٩٣	٢٨١٨٤٧	٥٥٢٦٤٠	٢٩٥٢٠٤	%١٠٩	١٠٧١٧٣	%٣٨	٤٠٢٣٧٧	%٧٣
١٤	المحويت	٨	٩٢٧٥٩	٩٧٣٢١	١٩٠٠٨٠	٩٦٩٩٧	%١٠٤	٤٤٢٨٤	%٤٥	١٤١٢٥١	%٧٤
١٥	حجة	٢٠	٣١٠٣٠٤	٣٠١٧٣٦	٦١٢٠٤٠	٢٥٩٥٤٦	%٨٤	١٠٣١٨٨	%٣٤	٣٦٢٧٣٤	%٥٩
١٦	صعدة	٩	١٣٠٤٩٤	١٢٢٣٨٦	٢٥٢٨٨٠	١٢٧١٥٣	%٩٧	٢٣٣٤٣	%١٩	١٥٠٤٩٦	%٥٩
١٧	الجوف	٥	٨٦٧٧٢	١٢٤٨٦٨	٢١١٦٤٠	٥٢٢٣١	%٦٠	١٨٢٧٩	%١٥	٧٠٥١٠	%٣٣
١٨	مارب	٣	٥٥٢٦٨	٤٩٠١٢	١٠٤٢٨٠	٥٨٣٣٦	%١٠٥	١٧٠٨٩	%٢٥	٧٥٤٢٥	%٧٢
١٩	الضالع	٧	٨٢٣٥٩	٨٥٧٢١	١٦٨٠٨٠	٩٤٠٦٣	%١١٤	٤٩٢٨٦	%٥٧	١٤٣٣٤٩	%٨٥
٢٠	عمران	١٥	١٩١٢٣٧	١٩٩٠٤٣	٣٩٠٢٨٠	١٦٨٢٠٨	%٨٨	٥٠٥١٧	%٢٥	٢١٨٧٢٥	%٥٦
	الإجمالي	٣٠١	٢٨٧٢٥١١	٣٩١٢٢٨٩	٧٧٨٤٨٠٠	٢٨٩٧٣٤٦	%١٠١	١٧٠٢٧٧٣	%٤٤	٥٦٠٠١١٩	%٧٢

٢٨- يتبين من النسبة المئوية لعدد المسجلين من الرجل في العديد من المحافظات الاثر السلبي لاخفاق اللجنة العليا في تصحيح جداول الناخبين، وصواب موقف الاصلاح ومجلس التنسيق الاعلى لاحزاب المعارضة بوجوب تصحيح الجداول قبل اي انتخابات عامة قادمة.

المبحث الثالث:

إخفاق اللجنة العليا في منح البطاقة الإنتخابية الدائمة

{إرشـــــادات}

١- هذه البطاقة شخصية ولايجوز لغير صاحبها استخدامها ويجب ابرازها في حالة الانتخابات او الاستفتاء.
٢- تعتبر هذه البطاقة صالحة للعمليات الانتخابية او الاستفتاء. مالم تغير او تستبدل لأسباب قانونية.
٣- كل من استخدم هذه البطاقة على خلاف احكام القانون يعرض نفسه للمساءلة القانونية.
٤- في حالة فقدان البطاقة يجب ابلاغ اللجنة العليا للانتخابات او احد فروعها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
اللجنة العليا للانتخابات

بطاقة انتخابية
طبقاً لأحكام القانـــــون

الاسم رباعيــــــاً:..............................
المحـــــافظة:..............................
الـــدائـــرة:..............................
المركـــــــز:..............................

في ندوة عن الإنتخابات الرئاسية قال المحامي محمد ناجي علاو عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح عضو مجلس النواب(ان عدم صرف البطاقة الإنتخابية من الإجراءات التي تعطل مشروعية الإنتخابات الرئاسية) «٢٩» بينما جاء في مقال تحليلي للكاتب المعارض محمد محمد المقالح بصحيفة الوحدوي ان (من المخالفات الإجرائية - الهامة - أن اللجنة العليا لم تقم بصرف البطاقة الإنتخابية للذين سجلوا اسماءهم في جداول الناخبين عام ١٩٩٩م بحجة عدم وجود مبالغ مالية لطباعة بطائق جديدة. وبذلك الغت اللجنة العليا للانتخابات اساساً آخر من الاسس الإنتخابية وهو البطاقة) «٣٠».

لقد اعطى بعض اعضاء اللجنة العليا انطباعات لصحف المعارضة وغيرها بأن عدم منح وتوزيع البطاقة الإنتخابية الدائمة يعود الى عدم وجود مبالغ مالية لطباعة بطائق جديدة وتكاليف توزيع البطاقة الإنتخابية، سواء من جهات خارجية او من الحكومة التي يجب عليها توفير الميزانية المالية اللازمة للجنة العليا بما يمكنها من اداء عملها على الوجه الاكمل كما تنص على ذلك المادة (٣٢) من قانون الإنتخابات، وبما انني كنت طرفاً في مناقشات واتصالات داخل اللجنة العليا وخارجها في يونيو ويوليو ٩٩م ، وحتى لايكون ماحدث عام ٩٩م سابقة يتم تكرارها في المستقبل، فان قضية البطاقة تستلزم توضيح الحقائق التالية:-

---

٢٩- ندوة مجلة القسطاس عن الانتخابات الرئاسية - صحيفة الثوري -- العدد(١٥٨٨).
٣٠- صحيفة الوحدوي - تحليل عن الانتخابات الرئاسية - محمد المقالح - العدد(٢٩٥).

أولاً: تنفيذاً للمواد (١٨و٦٣و٦٤) من قانون الإنتخابات قامت اللجنة العليا السابقة – في عام ١٩٩٦م – بطبع وتجهيز عدد (٦,٠٠٠,٠٠٠) بطاقة، وفقاً للمواصفات المنصوص عليها في القانون، وبحيث تكون صالحة لعشرة انتخابات واستفتاءات عامة (مالم تغير البطاقة او تستبدل لأسباب قانونية) كما تنص المادة (١٨) من القانون، وقد قامت تلك اللجنة العليا بأداء واجبها – فيما يتصل بالبطاقة- على اكمل وجه، فتم طبع (٦,٠٠٠,٠٠٠بطاقة) وتوفير وسائل وافلام التصوير وتشكيل اللجان التي قامت بتوزيع ومنح البطاقة الإنتخابية الدائمة بدلاً عن شهادة القيد المؤقتة، حيث تم في عام ٩٦- ٩٧م منح البطاقة لعدد (٣,٦٢١,٦٣٦) من المسجلين في جداول الناخبين عامي ٩٣و٩٦م وبالتالي تبقت في مخازن اللجنة العليا (٢,٣٧٨,٣٦٤) بطاقة إنتخابية دائمة.

ثانياً: إن ما كان يجب أن تقوم به اللجنة العليا للانتخابات – التي أشرفت على الإنتخابات الرئاسية – هو بموجب أحكام المادة (١٨) من قانون الإنتخابات: منح البطاقة الإنتخابية للمسجلين الجدد عام ٩٩م بعد صيرورة قيدهم نهائياً – وذلك بدلاً عن شهادة القيد المؤقتة- ولا يتجاوز عددهم مليون ناخب وناخبة، وكذلك منح البطاقة الإنتخابية للذين فقدوا او تلفت بطائقهم الممنوحة عام ٩٦ – ٩٧م بموجب أحكام نفس المادة (١٨) بالاضافة الى الذين يتقدمون لطلب البطاقة من الذين لم يستلموها آنذاك، بحيث ان عدد البطاقات التي يلزم تجهيزها لا يتجاوز (٣,٥٠٠,٠٠٠) بطاقة – كحد أقصى – منها (٢,٣٠٠,٠٠٠) بطاقة موجودة في مخازن اللجنة العليا بحيث يتم طبع (٢,٠٠٠,٠٠٠) بطاقة اضافية – كحد أقصى – لا تتجاوز تكلفتها المالية مبلغ(٨,٥٠٠,٠٠٠ ريال فقط) وتوجد الكاميرات الكافية في مخازن اللجنة العليا منذ عام ١٩٩٧م وهي كاميرات سليمة وصالحة للإستعمال.

ولكن اللجنة العليا أتخذت قراراً لا سند له من القانون حيث قررت – منذ وقت مبكر – الغاء البطاقة الإنتخابية الدائمة التي تم منحها عام ٩٦-٩٧م وطبع بطاقة انتخابية ذات مظهر افضل بحيث تكون البطاقة مغلفة تغليفاً بلاستيكياً (مثل البطاقة الشخصية وغيرها) ويتم طبعها في الخارج. وقد حددت اللجنة العليا في الموازنة التقديرية لمرحلة توزيع البطاقة الإنتخابية وإدارة الإنتخابات الرئاسية تكلفة البطاقة الإنتخابية ولجان توزيع البطاقة بنحو ثلاثة مليارات ريال موزعة كما يلي:-

البند	طبع(٥,٦٠٠,٠٠٠) بطاقة جديدة	شراء٢٠٨٠كاميرا	أفلام التصوير	لجان توزيع البطاقة	تكلفة اللجان الأمنية	تكاليف
المبلغ	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠ريال	٢٦١,٠٠٠,٠٠٠	٦٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٦,٥٩٦,٥٠٠	٧٥٤,٠٦١,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠

وقدمت اللجنة العليا مشروع الميزانية إلى ممثل الامم المتحدة لتوفير المبلغ من دول مانحة خارجية، فأتضح عدم إستعداد الجهات الخارجية لتوفير ذلك المبلغ الباهض الذي تضمنته الموازنة التقديرية بصفة عامة وتكلفة البطاقة بصفة خاصة، وأن على الحكومة أن تتحمل تكلفة الإنتخابات، ثم قامت اللجنة العليا بطرح بديلين على الحكومة اما توفير ثلاثة مليارات ريال لطبع وتوزيع البطاقة واما الاكتفاء بجداول الناخبين وشهادة القيد المؤقتة لعدم وجوب البطاقة الإنتخابية - حسب رأي اللجنة العليا - فأكدت الحكومة عدم إمكانية توفير مبلغ ثلاثة مليارات للبطاقة، وطالما ان اللجنة ترى عدم وجوب البطاقة فلها ان تقرر ما تراه لأن تطبيق القانون من إختصاصها، وهكذا أتجهت اللجنة الى القول بعدم الحاجة الى البطاقة الإنتخابية.

ثالثاً: أستجاب رئيس اللجنة الفنية ورئيس اللجنة العليا للتوضيح المقدم من محمد الفرح مساعد رئيس اللجنة الفنية بوجوب منح البطاقة الإنتخابية بموجب المواد (١٨و٦٣و٦٤) من قانون الإنتخابات، وان البطاقة التي يجب منحها هي نفس البطاقة التي تم منح (٣,٦٢١,٦٣٦) بطاقة منها عام ٩٦-٩٧م وتوجد منها كمية كبيرة في مخازن اللجنة العليا، بل انه لا يجوز (تغيير او الغاء البطاقة إلا بأسباب قانونية) كما تنص على ذلك المادة(١٨) من القانون، كما ان فكرة البطاقة (المغلفة بالبلاستيك) غير صالحة، لأن القانون ينص على وجوب (ان يوقع رئيس اللجنة الإنتخابية على البطاقة بعد ان يدلي الناخب بصوته) وان عدم منح البطاقة، بالإضافة الى انه مخالف للقانون، سيكون ثغرة في الإنتخابات الرئاسية.

وعلى ضوء ذلك قامت اللجنة الفنية باعادة دراسة الموضوع واقتنعت اللجنة العليا بوجوب منح البطاقة، وأتضح أن التكلفة المالية ستنخفض من ثلاثة مليار ريال إلى أقل من خمسمائة مليون ريال فقط، حيث أصدر الدكتور عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا توجيهاته بتكليف مساعد رئيس اللجنة الفنية والمختصين في القطاع المالي بوضع موازنة لتكلفة البطاقة الإنتخابية وتوزيعها، فتم وضع الموازنة التي بلغت (٥٨٢,٢٣٢,٣٥٠ ريالاً فقط) موزعة في البنود كما يلي:-

البند	بطاقة إضافية	أفلام تصوير	لجان توزيع البطاقة	اللجان الأمنية	تدريب وتنقلات	تكاليف متفرقة	الإجمــالي
المبلغ	٨,٥٠٠,٠٠٠	١٢٧,٤٣٠,٠٠٠	١٢٦,٣٩٠,٠٠٠	١١١,٠٧٢,٠٠٠	١٠٥,٨٩٥,٠٠٠	١٠٢,٩٤٥,٢٥٠	٥٨٢,٢٣٢,٢٥٠

وبما إن تكلفة أفلام التصوير ومقدارها (١٢٧,٤٣٠,٠٠٠) ريال كانت موجودة ومعتمدة في ميزانية ومرحلة القيد والتسجيل، فان التكلفة المالية المطلوب اعتمادها كانت في حدود مبلغ (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) فقط، وتم وضع وإقرار برنامج زمني لتوزيع البطاقة الإنتخابية والتوجيه بطبع الكمية الاضافية المطلوبة من البطاقة، وفرز وتجهيز الكمية

الموجودة في المخازن من البطاقات والكاميرات، بل واعلن رئيس اللجنة العليا موعد منح وتوزيع البطاقة الإنتخابية، وتم نشر ذلك في الصحف واتخاذ كافة الترتيبات.

وعند تجهيز مشروع الموازنة المالية لتوزيع البطاقة وإدارة الإنتخابات الرئاسية، قام بعض أعضاء اللجنة العليا بزيادة عدد لجان توزيع البطاقة الإنتخابية وعدد اللجان الامنية المرافقة لهم بحيث ارتفعت التكلفة الى اكثر من (مليار ريال) بدلاً عن (أربعمائة وخمسين مليون ريال) وحين قامت اللجنة العليا بتقديم مشروع الموازنة الى رئيس الوزراء في ٩٩/٧/٢٤ لم يوافق رئيس الوزراء على تلك التكلفة الباهضة وعاد بعض أعضاء اللجنة الى ترديد مقولة عدم وجوب البطاقة والاكتفاء بشهادة القيد المؤقتة، الخالية حتى من الصورة بموجب قرار اللجنة بالإكتفاء بـ(البصمة) مكان الصورة في مرحلة القيد والتسجيل!

وفي مساء نفس اليوم ٧/٢٤ كان رأي الاخ رئيس الجمهورية هو ضرورة الإلتزام بالقانون وصرف البطاقة الإنتخابية، وأصدر الرئيس توجيهاً شفوياً الى رئيس الوزراء بضرورة(سد هذه الثغرة) وبالاتصال برئيس الوزراء الدكتور عبدالكريم الارياني ابدى الموافقة على اعتماد المبلغ المحدد في مشروع التكلفة المالية المقترحة من المختصين في اللجنة الفنية والقطاع القانوني ورئيس اللجنة العليا- في حدود ٥٠٠مليون ريال - وبذلك تم حل مسألة التكلفة المالية وقام رئيس اللجنة العليا بتقديم مذكرة إلى أعضاء اللجنة في ٩٩/٧/٢٥م تضمنت موافقة الحكومة على المبلغ المشار اليه، وطلب رئيس اللجنة العليا من الأعضاء الموافقة على مشروع التكلفة المالية المقدمة من المختصين في القطاع المالي واللجنة الفنية حرصاً على الإلتزام بتنفيذ المواد(١٨و٦٣و٦٤) من القانون، ولكن اثنين من أعضاء اللجنة العليا بينهما - رئيس قطاع السكرتارية- ابديا اعتراضاً شديداً على اي تخفيض عن المبلغ الذي طلبته اللجنة في مشروعها المقدم الى رئيس الوزراء في ٧/٢٤ حتى لا تظهر اللجنة بمظهر عدم الحرص على المال العام او التناقض، وتبلورت مناقشة اللجنة العليا الى ميل الأعضاء الى رأي العضوين بالاصرار على التكلفة المالية الكبيرة ورفض التكلفة المالية المعقولة والمقبولة من رئيس الحكومة، وبالتالي تم الغاء منح وتوزيع البطاقة الإنتخابية لأن اللجنة العليا - وبسبب عضوين - انصب اهتمامها على ان تكون تكلفة البطاقة الإنتخابية (٣مليار ريال) بموجب مشروعها الأول، ثم (أكثر من مليار ريال) بموجب المشروع الأخير، وبالتالي أخفقت اللجنة العليا في تطبيق المواد(١٨و٦٣و٦٤) من قانون الإنتخابات بشأن منح البطاقة الإنتخابية الدائمة، كما أخفقت في تصحيح جداول الناخبين، ولكن مسيرة الإنتخابات الرئاسية واصلت إنطلاقها بالرغم من الذين حاولوا خلق ثغرات لعرقلتها وتعطيل مشروعيتها.



الفصل الثاني

فعاليات وقضايا مرحلة الترشيح للإنتخابات الرئاسية

المبحث الأول:

من يجرؤ على الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية؟!

يمكن القول أن الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وخوض الإنتخابات الرئاسية ليس مجرد رغبة من أي حزب أو تنظيم سياسي أو من أي شخصية، وانما يجب أن يمتلك الحزب او الشخص حجماً ووزناً يؤهله لخوض الإنتخابات الرئاسية والفوز فيها او الحصول على نتيجة معقولة في الإنتخابات، ناهيك عن ما تنص عليه المادة (١٠٧) من الدستور بوجوب حصول المرشح على تزكية نسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب. «١»

ولقد كان هناك - في الواقع- إتجاه سياسي وقانوني وديمقراطي واسع بضرورة اجراء تعديل دستوري يتضمن الغاء أو تعديل شرط التزكية من مجلس النواب، بل ان الرئيس علي عبدالله صالح اكد في خطاب ألقاه في عدن - في ٣٠ نوفمبر ٩٨م - على أهمية تعديل شرط التزكية بما يتيح للأحزاب والتنظيمات السياسية عقد مؤتمراتها واختيار مرشحيها للإنتخابات الرئاسية، وقد إستمر الرئيس في التأكيد على ذلك في العديد من المقابلات الصحفية والتلفزيونية حتى شهري ابريل ومايو ٩٩م بحيث كان التعديل الدستوري شبه مؤكد، ولكن - وبصرف النظر عن شرط التزكية - من الذي يمكن أن يخوض الإنتخابات الرئاسية؟

في ٢٥ مايو ١٩٩٩م عقد مركز دراسات المستقبل ندوة عن الإنتخابات الرئاسية، وجاء في (ورقة آفاق الإنتخابات الرئاسية) المقدمة الى الندوة أن ميزان القوى السياسية يتيح إدراك أن الأحزاب التي يمكن أن تخوض الإنتخابات الرئاسية هي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة الذي أعلن منذ وقت مبكر انه سوف يخوض الإنتخابات بمرشح واحد.

أولاً: المؤتمر الشعبي العام:

لم يكن خوض الإنتخابات الرئاسية من جانب المؤتمر الشعبي محل شك، فهو أكبر تنظيم سياسي في البلاد، وهو حزب الغالبية الحاكم، فقد حصل المؤتمر في إنتخابات ٩٧م النيابية على غالبية المقاعد النيابية وغالبية الأصوات، حيث بلغت المقاعد النيابية لكتلة المؤتمر الشعبي (٢٢٣) مقعداً وتمثل نسبة ٧٤٪ من المقاعد النيابية، وبلغ العدد الواقعي للأصوات التي حصل عليها المؤتمر (١,٥٢٤,٦٧٨) صوتاً، ويمثل ذلك نسبة ٥٦٪ من

١- دستور الجمهورية اليمنية - المادة(١٠٧) - الفقرة «هـ».

الأصوات، وعلى ضوء ذلك رجحنا في ورقة آفاق الإنتخابات الرئاسية ان مرشح المؤتمر يمكن أن يفوز بأغلبية مطلقة وكبيرة إذا كان المرشح هو الرئيس علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي - اما اذا كان مرشح المؤتمر غيره فان حصوله على الاغلبية (أكثر من ٥٠٪) مستبعد بل ومستحيل تماماً. «٢»

وكانت المشكلة - على صعيد المؤتمر الشعبي - آنذاك - هي أن الرئيس علي عبدالله صالح أعلن وأكد مراراً انه لن يرشح نفسه للإنتخابات الرئاسية، وقال في مقابلة مع القناة الفضائية اللبنانية «L.B.C» في ٩٩/٥/٢٣م (يجب أن يبحث المؤتمر عن مرشح آخر) ولم يقف الرئيس عند مجرد رفض أن يرشح لمنصب رئيس الجمهورية وانما طرح - في عدة مناسبات وفي أوساط المؤتمر - أن يرشح المؤتمر الشعبي للإنتخابات الرئاسية شخصية محددة، وقد طرح الرئيس ثلاثة اسماء:-

١- الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني وهو من أبرز الشخصيات السياسية والإجتماعية وكان رئيساً للوزراء وعضواً لمجلس القيادة عام ٧٥-١٩٧٨م ثم تولى رئاسة الوزراء كما تولى منصب نائب رئيس الجمهورية بعد ذلك، وكان له إسهامه الوافر في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وتم إنتخابه عضواً لمجلس رئاسة الجمهورية اليمنية بعد الوحدة من ٢٢مايو ١٩٩٠م إلى سبتمبر ١٩٩٤م ثم تولى رئاسة الوزراء إلى ٢٧ ابريل ١٩٩٧م ثم رئاسة المجلس الإستشاري ١٩٩٧ - ١٩٩٩م بالإضافة الى إنه كان أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر الشعبي إلى يوليو ١٩٩٥م ثم عضواً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي، فذلك الرصيد الوطني والسياسي والإجتماعي للأستاذ عبدالعزيز عبدالغني كان يجعله جديراً بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، ولكنه رفض ترشيح نفسه، مقتنعاً بأن الرئيس علي عبدالله صالح هو الشخصية المناسبة لقيادة البلاد ولخوض الإنتخابات كمرشح للمؤتمر الشعبي.

٢- الدكتور عبدالكريم الإرياني رئيس الوزراء الأمين العام للمؤتمر الشعبي، وهو من أبرز الشخصيات السياسية الوطنية وقد تقلد عدة حقائب وزارية منذ عام ٧٥م وتولى رئاسة الحكومة مرتين وكان من مؤسسي المؤتمر الشعبي منذ تأسيسه عام ١٩٨٢م وكان له إسهامه الوافر في إعادة تحقيق الوحدة، وكان من أعضاء الحكومات الأولى والثانية والثالثة والرابعة بعد الوحدة (١٩٩٠-١٩٩٨م) ثم رئيساً للحكومة بالإضافة إلى إنتخابه أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي في المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي (يوليو ١٩٩٥م) بإجماع المؤتمر، وقيادته للمؤتمر بنجاح في إنتخابات ٩٧م النيابية، ولكن د عبدالكريم الإرياني لم يقبل فكرة ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية نهائياً.

٢- ورقة آفاق الانتخابات الرئاسية - محمد حسين الفرح - ندوة مركز دراسات المستقبل - ٢٥مايو ١٩٩٩م.

٣- النائب عبد ربه منصور هادي - وكان من المسئولين القياديين والعسكريين للحزب الإشتراكي اليمني في عهد رئاسة علي ناصر محمد لجمهورية اليمن الديمقراطية (١٩٨٠-١٩٨٦م) ثم كان من الذين إنتقلوا مع علي ناصر محمد بعد احداث يناير ١٩٨٦م والذين اعتبروا أنفسهم (القيادة الشرعية للحزب الاشتراكي) ثم عين وزيراً للدفاع أثناء فتنة محاولة الإنفصال والحرب في مايو ١٩٩٤م ثم عينه الرئيس علي عبدالله صالح نائباً لرئيس الجمهورية في ١٩٩٤/١٠/٢م وأصبح نائباً لرئيس المؤتمر الشعبي في المؤتمر العام الخامس(يوليو١٩٩٥م) وقد أدلى بعدة تصريحات قبل إنعقاد المؤتمر السادس - بأن الرئيس علي عبدالله صالح هو مرشح المؤتمر الشعبي - وكان ذلك تعبيراً عن أستبعاد أي فكرة لترشيحه من جانب المؤتمر للإنتخابات الرئاسية.

وقد أكد الرئيس علي عبدالله صالح في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي في ٤ يوليو ٩٩م موقفه الحاسم قائلاً (.. أنا سأسلم السلطة للوطن ولمن يرغب أن يقود المسيرة ويتحمل المسئولية.. فأنا لست مرشحاً ولا أقبل الترشيح) ثم في ٩٩/٧/٧م ناقش المؤتمر العام السادس قضية إختيار مرشح المؤتمر للإنتخابات الرئاسية، وأجمع أعضاء المؤتمر على ضرورة أن يتحمل الرئيس علي عبدالله صالح المسئولية الوطنية وأن يقبل قرار المؤتمر العام السادس ليصبح مرشح المؤتمر الشعبي في الإنتخابات الرئاسية، فأستجاب الرئيس علي عبدالله صالح لذلك ووافق على أن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية عن المؤتمر الشعبي العام.

ثانياً: التجمع اليمني للاصلاح:

إن التجمع اليمني للإصلاح هو ثاني أكبر قوة سياسية في البلاد، وقد حصل في إنتخابات ٩٧م النيابية على ٦٤مقعداً نيابياً ويمثل ذلك نسبة ٢١,٣٪ من المقاعد النيابية، وحصل على ٧٨٥,٢٨٩صوتاً، ويمثل ذلك نسبة ٢٩٪ من أصوات الناخبين، بالإضافة الى ان الإصلاح ساهم في فوز(٤٨) عضواً من المرشحين بإسم المؤتمر الشعبي آنذاك، وكذلك (٣) من الفائزين المستقلين غير المنتمين، وبالتالي (٥١) عضواً كان لأصوات الإصلاح دور في فوزهم، كما ان (١٠) من مرشحي المؤتمر الفائزين كانوا من كوادر الإصلاح السابقين. «٣» وقد إستمر النمو التنظيمي للإصلاح في سائر محافظات الجمهورية وبات القوة الحزبية المنظمة الرئيسية في البلاد ، كما شهدت علاقات الإصلاح بأحزاب المعارضة تطوراً ايجابياً، وأصبح الإصلاح - بحكم وزنه السياسي - هو وحده القادر على خوض إنتخابات رئاسية تنافسية متكافئة في مواجهة المؤتمر الشعبي.

٣- الإنتخابات النيابية متعددة الاحزاب في اليمن عام١٩٩٧م ، محمد حسين الفرح ، ص(١٨٦- ٢٠٢).

ولقد شهدت مرحلة القيد والتسجيل - منذ بداية الإعداد لها - إتصالات واسعة بين الإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة بمبادرة من الإصلاح، وأتخذ الإصلاح ومجلس التنسيق سلسلة من المواقف الموحدة قبل واثناء مرحلة القيد والتسجيل في مواجهة المؤتمر الشعبي، سواء من خلال الرسائل والبيانات والصحف - مركزياً - أو على مستوى المحافظات والفروع في مايو ويونيو ٩٩م وكان كل ذلك من المؤشرات على وجود إتجاه وتفاعل واسع في الإصلاح لخوض الإنتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح بالرغم من ميل وتصريح بعض قيادات الإصلاح بانه سيرشح الرئيس علي عبدالله صالح، مما يعني عدم خوض الإنتخابات الرئاسية التنافسية.

لقد كانت هناك، في أواسط مايو ٩٩م، ثلاثة خيارات أو إتجاهات في الإصلاح بشأن الإنتخابات الرئاسية تم طرحها في ندوة الإنتخابات الرئاسية في ٩٩/٥/٢٥م وهي: «٤»

الخيار أو الإتجاه الأول: إن الأفضل والأسلم ترشيح وإنتخاب الرئيس علي عبدالله صالح.

الخيار أو الإتجاه الثاني: أن يخوض الإصلاح الإنتخابات الرئاسية بمرشح من قيادات الإصلاح.

الخيار أو الإتجاه الثالث: أن يقوم الإصلاح بتزكية وتدعيم ترشيح شخص مستقل - من خارج الإصلاح - يتمتع بوزن إجتماعي وسياسي مناسب لمنافسة الرئيس ويكون مقبولاً من الإصلاح والمعارضة. وكان هذا الخيار يمتد الى امكانية اتفاق الإصلاح ومجلس تنسيق المعارضة على مرشح من الإصلاح أو مستقل أو توفير التزكية لمرشح المعارضة، علماً بأن الإصلاح يعتبر نفسه منذ عام٩٧م في المعارضة ، وقد تضمن البيان الختامي لمؤتمر التجمع اليمني للإصلاح بمحافظة إب - في أواسط مايو ٩٩م - (ترحيب الإصلاح بقرار مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة خوض الإنتخابات الرئاسية بمرشح واحد للمعارضة).

وقد علق الأخ سعيد ثابت عضو الدائرة السياسية على تلك الخيارات التي وردت في ورقته قائلاً: بنفس الندوة - يوم ٢٥ مايو (إن في داخل الإصلاح ثلاثة آراء وليست اتجاهات أو تيارات، فهناك رأي يقول انه افضل واسلم ان ننتخب الرئيس على عبدالله صالح ونزكيه. وهناك رأي آخر مؤيد بشكل كامل يقول لا بأس ننتخب الرئيس ولكن نزكي أي شخص يرشح نفسه للرئاسة من خارج الإصلاح).

٤- ورقة افاق الانتخابات الرئاسية - ندوة مركز دراسات المستقبل - ٩٩/٥/٢٥م.

والرأي الثالث: (إن من حق الكتلة البرلمانية للإصلاح أن ترشح أو تنتخب - لمنصب رئيس الجمهورية - من أرادت). «٥» وينطبق ذلك على حالة وجود مرشح من الإصلاح كما أكد قيادي بارز في الإصلاح في يوم لاحق لأعمال الندوة، وأضاف قائلاً لصاحب الورقة يوجد خيار رابع للإصلاح هو مقاطعة الإنتخابات الرئاسية، والواقع ان ذلك يمكن ان يندرج في الخيار الأول كما قال الأخ علي سيف حسن الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري (عندما يعلن الإصلاح ترشيحه للرئيس علي عبدالله صالح فهذه مقاطعة للإنتخابات الرئاسية، ولكنها مقاطعة من نوع آخر غير مقاطعة الإصلاح للإستفتاء على الدستور عام ٩١م ومقاطعة الإشتراكي لانتخابات ٩٧م) «٦».

ويمكن هنا تأكيد أن قيادة المؤتمر الشعبي والرئيس علي عبدالله صالح شخصياً كان يرغب في ان يخوض الإصلاح الإنتخابات الرئاسية بمرشح من قيادات الإصلاح او بمرشح من الإصلاح يتفق عليه الإصلاح والمعارضة، وفي هذا الصدد قالت صحيفة (المستقلة) - استناداً الى مصادر قيادية في الإصلاح - (لقد كان واضحاً منذ ماقبل فتح باب الترشيح رغبة قيادة المؤتمر في تقدم الإصلاح بمرشح لأن الاخير وحده هو القادر على الحصول على نسبة الـ١٠٪ تحت قبة البرلمان لامتلاكه كتلة من ٦٤عضواً) «٧» والواقع أن الامر يتجاوز مجرد قدرة الإصلاح على تزكية المرشح، فالتكيف الأصوب يتمثل في أن الإصلاح هو وحده قادر على أن يخوض إنتخابات رئاسية تنافسية، بل أن من واجبه خوض الإنتخابات الرئاسية وإلا ستفقد الإنتخابات طابعها التنافسي اذا لم تكن بين اكبر حزبين في البلاد، وكانت الأسماء المطروحة للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قيادات الإصلاح (او من خارج الإصلاح وفقاً للخيار الثالث للإصلاح) - تشمل الشخصيات التالية:-

١- الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، وهو من الشخصيات الوطنية والإجتماعية البارزة منذ قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م، الى رئاسته للإصلاح ورئاسته للبرلمان منذ عام ١٩٩٣م - الى وقت الترشيح للإنتخابات الرئاسية - عام ١٩٩٩م - وقد طرح الرئيس علي عبدالله صالح بنفسه في اتصالات جانبية في مايو ٩٩م أن يترشح الشيخ عبدالله الأحمر للإنتخابات الرئاسية ولكن الشيخ عبدالله لم يقبل فكرة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية نهائياً.

٢- الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، وكان عضو مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية (٩٣-٩٤م) وهو من كبار علماء وشخصيات الإصلاح

٥- صحيفة الايام - العدد (٥٨١) - ٢٦/٥/٩٩م.
٦- ندوة الانتخابات الرئاسية وتصريحات في صحيفة الوحدوي.
٧- صحيفة المستقلة - لندن - العدد (٢٧٢) - ٣/٨/٩٩م.

والأخوان المسلمين في اليمن والوطن العربي، وله مواقف قوية ضد بعض سياسات حكومة المؤتمر الشعبي كما في شريط مظاهرات يونيو ٩٨م وكان أسمه كمرشح للإنتخابات مطروح بشكل واسع في أوساط الإصلاح، بل أن الرئيس علي عبدالله صالح استفسر في مكالمة هاتفية يوم ٢٨ مايو قائلاً (لماذا لايتفق الإصلاح والمعارضة على ترشيح عبدالمجيد الزنداني؟) وغني عن البيان أن مجلس تنسيق المعارضة لا يمكن أن يتفق مع الإصلاح على ترشيح الزنداني، ولكن الإصلاح لم يكن بحاجة الى مثل ذلك الاتفاق اذا قرر ترشيح الزنداني، وقد ظل إحتمال ترشيح الزنداني قائماً الى ماقبل فتح باب الترشيح كأحد الاتجاهات في الإصلاح.

كما ظهرت أسماء كل من الأستاذ عبدالرحمن بافضل رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح والاستاذ ياسين عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا وهو احد اقدم مؤسسي حزب الاخوان المسلمين في اليمن والاستاذ عبدالملك الطيب سفير اليمن السابق في باكستان وله عدة مؤلفات، وكان همزة وصل في باكستان للمجاهدين اليمنيين في افغانستان، ولكن أياً من تلك الأسماء لم يتم تأكيدها من جانب الإصلاح، باستثناء الأسماء التي صرح الرئيس علي عبدالله صالح بأنه كان يرغب في أن يرشحها الإصلاح وهم كل من الشيخ/عبدالله الأحمر وياسين عبدالعزيز، بالإضافة الى الشيخ عبدالمجيد الزنداني، وربما أيضاً د.عبدالرحمن بافضل.

٣- العميد مجاهد أبو شوارب، تطبيقاً لخيار وتزكية ودعم ترشيح شخص مستقل من خارج الإصلاح، يتمتع بوزن إجتماعي مناسب ويكون مقبولاً من الإصلاح والمعارضة، قامت قيادات كبيرة في الإصلاح بطرح ومخاطبة العميد مجاهد أبو شوارب بأن يرشح نفسه وأن الإصلاح سيقوم بتزكيته والتصويت له في الإنتخابات، ولكنه لم يوافق، وكان أسم مجاهد أبو شوارب من الأسماء المطروحة اثناء بعض مداولات مجلس التنسيق بإعتباره من الشخصيات الوطنية المستقلة وذات الوزن الاجتماعي والسياسي لخوض الإنتخابات الرئاسية، وحين قام احد القياديين في الوحدوي الناصري بطرح الفكرة على العميد مجاهد أبوشوارب في لقاء بالمصادفة - في اواخر ابريل ٩٩م - او ضح مجاهد بأن أكبر أثنين في الهيئة العليا والأمانة العامة للإصلاح طرحا عليه هذه الفكرة وإنه لم يوافق لأن امكانية منافسة الرئيس والفوز في الإنتخابات مستحيلة، ولا يقبل أن يكون (محلل) وبالتالي رفض مجاهد أبو شوارب أن يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، وكان يرى ايضاً أن الإصلاح يجب أن يخوض الإنتخابات بمرشح من قيادات الإصلاح اذا اراد خوض الإنتخابات الرئاسية.

ولقد أسلفنا القول أن خيار الإصلاح بخوض الإنتخابات بمرشح من قيادات الإصلاح ظل قائماً وأن الزنداني كان أبرز من يمكن أن يرشحه الإصلاح، وسواء كان الزنداني او غيره فأن رغبة المؤتمر الشعبي والرئيس علي عبدالله صالح في أن يخوض الإصلاح

الإنتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح كانت قوية، فلماذا لم يجرؤ الإصلاح على خوض الإنتخابات الرئاسية ورأى أن: الأفضل والاسلم ترشيح وتزكية الرئيس علي عبدالله صالح؟

لقد وردت في معرض الرد على اتهامات وإنتقادات المعارضة للإصلاح بشأن عدم خوض الإنتخابات بمرشح من الإصلاح وعدم تزكيته لمرشح المعارضة ، نقطتان هامتان، تقول النقطة الاولى (كان واضحاً منذ ما قبل فتح باب الترشيح رغبة قيادة المؤتمر في أن يتقدم الإصلاح بمرشح لأنه القادر على الحصول على تزكية نسبة الـ١٠٪ تحت قبة البرلمان..) – ولم يكن مرشح المعارضة سيحصل على التزكية وحينئذ (يتحول برنامج مرشح المؤتمر الشعبي وبدعم خفي من المعارضة كبرنامج للقوى الحداثية ضد قوى الظلامية والرجعية المتمثلة في حزب الإصلاح) «٨»

وتقول النقطة الرئيسية الثانية (يبقى امامنا الجانب المتعلق بالخارج وبالذات الولايات المتحدة الامريكية التي لم تخف سفيرتها في صنعاء امتعاضها من قرار الإصلاح دعم الرئيس علي عبدالله صالح في الإنتخابات، ولعل هذا الحرص الامريكي المعلن على ضرورة خوض الإصلاح غمار التنافس ادى الى شيء من الشك والقلق لدى هذا الأخير، خصوصاً إذا أصبح دخول الإصلاح الإنتخابات من خلال مرشح قوي مبرراً لاشاعة الخوف من امتدادات الاصولية ومخاطرها على اليمن ومحيطه الإقليمي. ولما أصر الإصلاح على عدم خوض الإنتخابات.. عاد الامريكان يشجعون الحزب الإشتراكي على خوضها..) «٩» وهذه العبارة تجعلنا ننتقل الى مجلس التنسيق والحزب الإشتراكي.

ثالثاً: مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة:

منذ وقت مبكر وسابق على إصرار الإصلاح على عدم خوض الإنتخابات الرئاسية بمرشح من الإصلاح، كان مجلس التنسيق قد اقر مبدأ خوض الإنتخابات الرئاسية، وذلك في برنامج عمل مجلس التنسيق لعام ١٩٩٩م الذي تم اقراره من الهيئة العليا للمجلس في يناير ٩٩م حيث جاء فيه مايلي:-

(خوض الإنتخابات الرئاسية بصورة مشتركة، والتقدم بمرشح واحد لأحزاب المعارضة، والإتفاق على المواصفات والوسائل اللازمة لذلك..) «١٠» وقد شاركت أحزاب مجلس التنسيق الخمسة – (الحزب الإشتراكي – الوحدوي الناصري – البعث القومي – إتحاد القوى الشعبية – حزب الحق) – في فعاليات الإعداد لمرحلة القيد والتسجيل وتوفير

٨– صحيفة المستقلة – العدد (٢٧٢) – ٣/٨/٩٩م.
٩– قراءة في موقف الاصلاح من الانتخابات الرئاسية – نصر طه مصطفى – صحيفة الشاهد الدولي – لندن – العدد (٩١) – ٢/٨/٩٩م.
١٠– برنامج عمل مجلس التنسيق لعام ١٩٩٩م وقد نشرته صحف احزاب المجلس ومنها صحيفة الوحدوي – العدد (٣٥٧) – ٢ فبراير ٩٩م.

الضمانات لها وصولاً إلى الإتفاق الذي تم برعاية رئيس الجمهورية في ٦و٩٩/٤/١٠م وفي لجان مرحلة القيد والتسجيل ومراجعة وتحرير جداول الناخبين. وخلال ذلك أنعقد المؤتمر العام التاسع للتنظيم الوحدوي الناصري في ١٨-٩٩/٤/٢٢م حيث اقر خوض الإنتخابات الرئاسية بمرشح واحد للمعارضة تتفق عليه أحزاب مجلس التنسيق.

وعلى صعيد الحزب الإشتراكي ناقشت الدورة الثانية للجنة المركزية للحزب الإشتراكي مسألة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية مناقشة ضافية امتدت زهاء اسبوع - في مايو٩٩م - واصدرت الدورة بلاغاً يتضمن قراراً من اللجنة المركزية بشأن المشاركة في الإنتخابات الرئاسية، وقد كتب احد اصدقاء الحزب الاشتراكي وهو الأخ محمد محمد المقالح قائلاً ان البلاغ لا يتيح للمرء (ان يستجلي او يتبين ما إذا كان الاشتراكي قد قرر المشاركة في الإنتخابات ام قرر مقاطعتها وبالتالي وضع تلك الشروط والمطالب العديدة والمكررة التي تضمنها البلاغ للتغطية على قرار المقاطعة) «١١».

ويمكن القول ان الحزب الاشتراكي والوحدوي الناصري ومعهما بقية أحزاب مجلس التنسيق تجاوزوا مسألة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية بمرشح واحد للمعارضة بحيث بات ذلك امراً محسوماً، واصبحت القضية المطروحة هي تحديد المرشح، حيث عقدت هيئة مجلس التنسيق سلسلة من الاجتماعات خلال الفترة الممتدة إلى اواخر يونيو ٩٩م لتحديد (المواصفات التي يجب ان تتوفر في مرشح المعارضة) وان يكون المرشح شخصية مستقلة ذات وزن سياسي واجتماعي ووطني ينال القبول ويتم الاتفاق عليه كمرشح لمنصب رئيس الجمهورية، مالم فيتم الترشيح من امناء عموم وقيادات أحزاب المجلس، وقد تم طرح اسماء عدد من الشخصيات المستقلة وذات الوزن السياسي والاجتماعي من جانب الاشتراكي ومجلس التنسيق، وكان بين الاسماء المطروحة داخل المجلس وخارجه ثلاثة اسماء وشخصيات بارزة يتمتع كل منهم بالوزن السياسي والاجتماعي المقبول لخوض الإنتخابات الرئاسية التنافسية كمرشح للمعارضة وهم كل من :-

١- د/فرج بن غانم رئيس الوزراء السابق (مايو٩٧-مارس ٩٨م) وهو شخصية مستقلة، وكان هو ابرز اسم مطروح في مجلس التنسيق وخارج المجلس بأنه سيكون مرشح المعارضة لمنصب رئيس الجمهورية ثم اتضح انه لم يتجاوب مع فكرة الترشيح وسافر إلى سويسرا.

١١- البلاغ الاكثر غموضاً - محمد المقالح - صحيفة الثوري - ٩٩/٥/٢٧م.

٢- الرئيس الأسبق علي ناصر محمد - الموجود في دمشق - وقد سألته صحيفة الخليج عن ترشيح الحزب الاشتراكي إياه، فقال (لقد عُرض عليّ بالفعل العودة إلى الامانة العامة للحزب الاشتراكي وان اكون مرشحه لرئاسة الجمهورية في الإنتخابات المقبلة، لكنني رفضت، وقلت لهم انني قد اساعدهم اكثر وانا خارج الحزب) «١٢».

بل ان الرئيس علي عبدالله صالح دعا في مقابلات صحفية - خلال شهر يونيو - الأخ علي ناصر محمد إلى ان يرشح نفسه للإنتخابات الرئاسية، ولكنه لم يوافق، فكان بذلك ثامن ثمان شخصيات مناسبة لخوض الإنتخابات الرئاسية، تم طرح أسمائهم فلم يقبلوا الترشيح وهم كل من الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني - الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر - علي ناصر محمد - مجاهد ابو شوارب - د فرج بن غانم - د عبدالكريم الإرياني - الشيخ عبدالمجيد الزنداني - النائب عبدربه منصور، فمن سيجرؤ على الترشيح إذاً ؟

٣- د/ ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية (١٩٩٠-١٩٩٣م) وهو من ابرز شخصيات الاشتراكي في الخارج وينال قدراً كبيراً من احترام المجتمع والقوى السياسية ومايزال عهد رئاسته لمجلس النواب مضرباً للأمثال، وقد استقر في الامارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٩٤م، فأجمع مجلس التنسيق وعدد من المستقلين على ترشيحه للإنتخابات الرئاسية، وقد توجه الأخ الدكتور فارس السقاف والأخ محمد المقالح إلى الامارات العربية المتحدة لإقناعه بترشيح نفسه «١٣» وكذلك اتصل به الأخ عبدالملك المخلافي امين عام الوحدوي الناصري، فاعتذر د/ ياسين للجميع، فكان تاسع تسع شخصيات ذات وزن اجتماعي وسياسي يرفضون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، بل عاشر عشرة لأن الرئيس علي عبدالله صالح ظل متمسكاً بعدم الترشيح إلى ان اضطر إلى القبول في المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي العام في ٧يوليو٩٩م.

الإشتراكي يرشح (مقبل) والناصري يرشح د/المضواحي:

في اواخر يونيو ٩٩م اقرت اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي ترشيح الأخ علي صالح عباد (مقبل) امين عام الحزب الإشتراكي كمرشح للإنتخابات الرئاسية، بعد جدل واسع اشار اليه الأخ جارالله عمر - فيما بعد- قائلاً (لقد خضنا صراعاً فكرياً وسياسياً ومناقشات كبيرة داخل الحزب الإشتراكي حتى وصلنا الى قرار المشاركة) «١٤» ولقد كان هناك ايضاً اصرار وضغط الى أن وافق (مقبل) على ترشيح نفسه، وكان من المفترض طرح اسمه على مجلس التنسيق للموافقة على ترشيحه بأسم المجلس، ولكنه سافر الى لندن للعلاج، وكان

١٢- صحيفة الايام - العدد (٥٨١) - ٩٩/٥/٢٦م.
١٣- بيان فارس السقاف ومحمد المقالح - صحيفة الايام - ٩٩/٧/٥م.
١٤- مقابلة مع جار الله عمر - صحيفة الشرق الاوسط ٩٩/٩/٢٦م.

يقال أنه سيقوم باجراء عملية جراحية، مما اثار القلق ليس على صحته وإنما على مدى امكانية عودته قبل أنتهاء فترة الترشيح التي بدأت في ٩٩/٧/٤م وستنتهي في ٩٩/٧/١٣م ويجب على الشخص أن يقدم طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بنفسه الى هيئة رئاسة مجلس النواب.

بينما على صعيد التنظيم الوحدوي الناصري عقدت اللجنة المركزية إجتماعاً استثنائياً في ٥-٩٩/٧/٦م برئاسة الامين العام عبد الملك المخلافي، حيث جرى نقاش مستفيض لموضوع المرشح للإنتخابات الرئاسية والموقف الصحيح الذي يجب أن يتخذه التنظيم، وإنتخبت اللجنة المركزية الدكتور عبدالقدوس المضواحي امين الدائرة السياسية كمرشح لمنصب رئيس الجمهورية في التنظيم على أن يتم تقديم اسمه كمرشح الى مجلس التنسيق.

ولم يقبل د/ عبدالقدوس الترشيح الا بعد جهد جهيد واستجابة لقرار اللجنة المركزية للتنظيم التي أنطلقت من حرص مسئول على المشاركة في الإنتخابات الرئاسية بروح المسئولية والديمقراطية، كما أن مسألة غياب (مقبل) للعلاج في لندن وما اثير من احتمالات عدم عودته قبل أنتهاء فترة الترشيح وأنه سينسحب بعد قبول الترشيح بالاضافة الى عدم تقديم اسمه الى مجلس التنسيق كان مأخوذاً بعين الاعتبار، فقام التنظيم بترشيح الدكتور عبدالقدوس المضواحي وهو امين عام سابق للتنظيم وعضو في الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي الإسلامي ومن الشخصيات القومية القيادية على مستوى الوطن العربي فكان ترشيحه محل استحسان وإرتياح شخصيات واوساط عديدة بما في ذلك الأخ رئيس الجمهورية حين علم بذلك.

وقد عقدت هيئة مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة إجتماعاً في ٩٩/٧/٩م لإختيار مرشح بأسم المجلس للإنتخابات الرئاسية حيث تم تقديم اربعة اسماء: علي صالح عباد (مقبل) من الحزب الإشتراكي - د.عبدالقدوس المضواحي من الوحدوي الناصري - الاستاذ محمد الرباعي، مستقل تم تقديم اسمه من اتحاد القوى الشعبية بالرغم من أنه اكد عدم ترشيح نفسه - صالح فليته من حزب الحق. وفي ذلك الإجتماع جرى نقاش مستفيض اكد فيه ممثلو الحزب الإشتراكي أن (مقبل) سيعود من لندن قبل أنتهاء فترة تقديم طلبات الترشيح الى هيئة رئاسة مجلس النواب والتي تنتهي في ٩٩/٧/١٣م وأنه يتعهد بعدم الإنسحاب من الترشيح او المنافسة.

وقد ذكر الأخ جارالله عمر - فيما بعد - أنه (كان هناك حوار طويل ومساومات كثيرة داخل مجلس تنسيق المعارضة حتى ابرمت اتفاقية حزبية، اكشف عنها لأول مرة وهي من اربع نقاط، وتقضي بأن ينسحب المرشحون الثلاثة الذين قدمتهم احزاب المعارضة لصالح

مرشح الإشتراكي ويكون هناك مرشح واحد للمعارضة هو مرشح الحزب، ومقابل ذلك يكون هناك تنسيق بين هذه الأحزاب في الإنتخابات المحلية والبرلمانية المقبلة، والا يخوض الإشتراكي حملة الإنتخابات بأسمه ولكن بأسم احزاب المجلس في اطار برنامج إنتخابي مشترك، كما يقضي الاتفاق بأن لا يتخذ اي حزب قراراً منفرداً في الإنتخابات المحلية او البرلمانية المقبلة بمعنى أن لا ينسحب حزب إلا في إطار جماعي وأن يكون القرار في هذه الإنتخابات لهيئة التنسيق بين احزاب المعارضة)

إتفاق مجلس التنسيق على ترشيح مقبل:

وفي ٩٩/٧/١٠م تم الإتفاق على ترشيح مقبل ووقعت احزاب المجلس الخمسة (ورقة بالضمانات التي يجب أن يلتزم بها مرشح المجلس والحزب الإشتراكي) وكانت ورقة الإتفاق والضمانات مقدمة من التنظيم الوحدوي الناصري، وقد تضمنت سبع نقاط – وليس اربع – ، وتنص الأولى على أن الاخ علي صالح عباد (مقبل) مرشح مجلس التنسيق للإنتخابات الرئاسية، وتنص النقطة السابقة على التنسيق في الإنتخابات النيابية والمحلية التي اشار اليها جار الله عمر، وتنص النقاط الخمس الباقية على التالي:-

(-يكون البرنامج الإنتخابي للمرشح برنامجاً لمجلس التنسيق، ويعبر عن وجهة نظر احزابه، ويلتزم المرشح بذلك البرنامج.

– أن تدار الحملة الإنتخابية بالكامل من قبل مجلس التنسيق وبمشاركة احزاب المجلس.

– تُسخر الإمكانيات المالية المخصصة للحملة الإنتخابية - بما في ذلك الدعم القانوني من مصادره المختلفة – ووضعها تحت تصرف وإدارة هيئات المجلس.

– يتعهد المرشح بعدم الإنسحاب والتراجع عن الترشيح والمنافسة إلا بموافقة جميع احزاب المجلس.

– إذا رفض مجلس النواب مرشح مجلس التنسيق لسبب او لآخر، على مجلس التنسيق أن يتخذ موقفاً موحداً إزاء ذلك). «١٥»

١٥– نص الاتفاق – الدائرة السياسية للوحدوي الناصري – وقد عاد (مقبل) الى صنعاء في ٩٩/٧/١٢م.

المبحث الثاني:

تقديم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

تنص المادة (١٠٧) من الدستور والمادة (٧٣) من قانون الإنتخابات العامة على أن (تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب قبل تسعين يوماً من نهاية المدة الدستورية لرئيس الجمهورية باعلأن فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية) وأن (تقدم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس النواب خلال الايام العشرة التالية لاعلأن فتح باب الترشيح).

وتطبيقاً لذلك اصدرت هيئة رئاسة مجلس النواب بيـانـاً - في ٩٩/٧/٣م - بفتح باب الترشيح وشروط واجراءات تقديم طلب الترشيح، وتحديد فترة تقديم طلبات الترشيح إعتباراً من يوم ٧/٤ الى نهاية الدوام الرسمي ليوم ١٩٩٩/٧/١٣م .

طالبو الترشيح في التسعة أيـام الأولى:

وقد تقدم بطلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية خلال التسعة أيام الاولى (٤ -٧/١٢) نحو «٣٨» شخصاً ولكن بعضهم لم يتمكن من استيفاء الوثائق اللازمة لطلب الترشيح، فرفض المجلس استلام طلباتهم، كما رفضت هيئة رئاسة المجلس استلام طلب ترشيح لمنصب

	إجراءات وشروط طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وفقاً لمواد الدستور وقانون الإنتخابات العامة وبيان مجلس النواب الصادر في ٢٠ربيع الأول ١٤٢٠هـ الموافق ٢يوليو ١٩٩٩م.
١	يقدم طالب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية طلبه بنفسه كتابة الى رئيس مجلس النواب خلال الأيام العشرة المحددة لذلك(٩٩/٧/٤م - ٩٩/٧/١٢م) وإذا كان طالب الترشيح مرشحاً من قبل أحد الأحزاب والتنظيمات السياسية وجب عليه أن يرفق مع طلبه ما يثبت ذلك. ولاتقبل الوكالة ولا الانابة في تقديم طلب الترشيح لأي سبب كان.
٢	يجب على طالب الترشيح أن يرفق مع طلبه ما يؤكد توفر الشروط التالية لديه:- أ- أن لا يقل سنه عن ٤٠ سنة. ب - أن يكون من والدين يمنيين. جـ - أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية. وأن يكون حائزاً على البطاقة الانتخابية. د - أن يكون مستقيم الأخلاق والسلوك محافظاً على الشعائر الاسلامية، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره. هـ - أن لا يكون متزوجاً من اجنبية سواء في داخل اليمن او خارجها وأن لايتزوج أثناء مدة ولايته من اجنبية.
٣	يجب أن يتضمن طلب الترشيح الاسم الرباعي مع اللقب لطالب الترشيح وحالته الاجتماعية ومقر سكنه والأعمال السابقة التي شغلها.. وأن يرفق بذلك أربع صور شخصية.
٤	يجب أن يرفق مع طلب الترشيح ما يفيد كتابيا بأنه قد إطلع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى قانون الإنتخابات وتعديلاته، وانه ملتزم بكل ما جاء بذلك.
٥	على طالب الترشيح ان يرفق مع طلبه اربع نسخ من برنامجه الإنتخابي، او أربع نسخ من برنامج حزبه للإنتخابات الرئاسية اذا لم يكن لديه برنامج خاص.
٦	تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بفحص طلبات الترشيح للتأكد من إنطباق الشروط الدستورية على طالبي الترشيح خلال مدة اقصاها سبعة أيام من انتهاء موعد تقديم طلبات الترشيح. اي خلال الفترة ١٤-٧/٢٠ كحد أقصى .
٧	يحق لكل من قدم طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ان يطلب سحب ترشيحه قبل عرض أسماء طالبي الترشيح على مجلس النواب، للتزكية، أي قبل ٩٩/٧/٢٠م.
٨	تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بعرض أسماء طالبي الترشيح الذين تتوفر فيهم الشروط الدستورية على أعضاء مجلس النواب للتزكية خلال مدة اقصاها أسبوع من إنتهاء فترة فحص طلبات الترشيح.

رئيس الجمهورية تقدمت به امرأة هي الاخت ثريا منقوش «١» ويبدو أن الشروط التي نص عليها الدستور توحي بأن يكون المرشح (رجل) مثل شرط (أن لا يكون متزوجاً من اجنبية..).

وكان من الملفت للإنتباه أن الذين تقدموا بطلب الترشيح وتم استلام وتسجيل طلباتهم ليس بينهم شخصية ذات وزن سياسي واجتماعي يتناسب مع الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، بل إن صاحب طلب الترشيح المقيد برقم (١) وهو الأخ علي الصبيحي أحضر رسالة تعريف من المؤسسة العامة للتجارة ومواد البناء!

وكان من الذين تقدموا بطلب الترشيح وتم قبول وتسجيل طلباتهم اثنان من الشخصيات القيادية لأحزاب (المجلس الوطني للمعارضة) أَحَدَهُماَ عبدالقوي علي الشويع الذي ترشح باسم (حزب الشعب الديمقراطي) وتم تسجيل طلبه للترشيح باسم حزبه المذكور برقم القيد(٦) وحين نشرت احدى الصحف أسمه بين طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، اصدرت (مجموعة السواري الصناعية) بياناً في ٧/١٠ وزعته على الصحف بأنها تبحث عن عبد القوي الشويع هذا منذ فترة لأنه مدين لها بمبلغ خمسمائة الف ريال كقرض وانها عجزت عن العثور عليه إلى ان قرأت الخبر عن ترشيحه. وتعليقاً على ذلك قال مصدر في هيئة رئاسة مجلس النواب: ان الهيئة لاتستطيع رفض طلب الترشيح الذي تقدم به الشويع ما لم يكن عليه حكم قضائي يلزمه باعادة المبلغ الذي يدين به لمجموعة السواري الصناعية وسوف يعرض طلب ترشيحه على مجلس النواب للتزكية «٢».

اما الحزب الثاني من أحزاب المجلس الوطني الذي تقدم امينه العام بطلب الترشيح باسم حزبه فهو (حزب الوحدة الشعبية اليمنية) حيث ترشح بأسمه الأخ الحوباني محمد عبدالملك وتم قبول وتسجيل طلبه برقم (١٣) في سجل القيد بهيئة رئاسة مجلس النواب، وكان الحوباني محمد عبدالملك هذا قد ترشح بصفة مستقل في انتخابات اعضاء مجلس النواب عام ٩٧م في الدائرة رقم (٨) بامانة العاصمة وكان عدد الناخبين في تلك الدائرة (١٢٤٢٥) حيث حصل المرشح الفائز وهو الأخ عبدالرحمن محمد الاكوع على (٨٥٠٠) صوت وجاء الحوباني محمد عبدالملك في الترتيب الأخير حيث حصل على (٢١) صوتاً فقط. «٣»

وبصفة عامة فان اسماء الذين تقدموا بطلبات الترشيح في الأيام التسعة الاولى تكاد تكون مجهولة ولاتتناسب مع الحجم والوزن الأدنى لمن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

١- صحيفة الوحدة - عدد ٩٩/٧/١٤م وثريا منقوش هي الزوجة السابقة للمرحوم الاستاذ عمر الجاوي رئيس اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين وامين عام التجمع الوحدوي اليمني حتى وفاته عام ١٩٩٨م.
٢- صحيفة الحق- رابطة ابناء اليمن - العدد (١٦٩) - ٩٩/٧/١٢م.
٣- الانتخابات النيابية متعددة الاحزاب في اليمن عام ٩٧م - محمد حسين الفرح - ملحق النتائج التفصيلية - الدائرة (٨).

المرشحون البارزون في اليوم العاشر:

وفي ١٣يوليو٩٩م وهو اليوم العاشر والأخير تقدم بطلب الترشيح سبعة اشخاص كان من بينهم ثلاث شخصيات ذات وزن سياسي وإجتماعي يتناسب مع حجم الإنتخابات الرئاسية وقد كانوا آخر ثلاثة اشخاص في سجل قيد طالبي الترشيح او محضر مجلس النواب بالترتيب وبالارقام (٢٢و٢٣و٢٤) وهم كل من:-

١- علي صالح عباد (مقبل) - مرشح وامين عام الحزب الاشتراكي اليمني ومجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة وقد جاء ترتيبه في محضر مجلس النواب برقم (٢٢) وكان (مقبل) قد عاد من لندن في ٧/١٢ كما جاء في صحيفة الوحدوي (عاد مقبل إلى صنعاء يوم ٧/١٢ بعد زيارته العلاجية في لندن) «٤» وقال (مقبل) في تصريح نشرته صحيفة (الخليج) الاماراتية (ان عودته من لندن إلى صنعاء يوم امس الاثنين كانت اضطرارية بعد قطع الرحلة العلاجية.. وانه سيتقدم صباح هذا اليوم ٧/١٣ إلى البرلمان لتقديم طلب الترشيح، وذلك بعدما تعذر ايصال الطلب ظهر امس حيث وصل إلى البرلمان متأخراً عن موعد التسجيل)«٥» وبالفعل توجه (مقبل) ومعه قياديون من أحزاب مجلس التنسيق إلى مجلس النواب حيث قدم طلب وملف الترشيح إلى هيئة رئاسة مجلس النواب - علماً بأن (مقبل) كان عضواً في هيئة رئاسة مجلس النواب السابق (٩٣-١٩٩٧م) - وكان وصوله من لندن قبل إنتهاء فترة الترشيح وتقديمه لطلب الترشيح محل ارتياح اكيد ليس من المعارضة فحسب وانما ايضاً في اوساط عديدة بما في ذلك قيادة المؤتمر الشعبي، مع الأخذ بعين الإعتبار وجود إحتمال شائع أشارت إليه صحيفة (المجتمع) في ٧/١٢ بقولها (يتوقع مراقبون سياسيون بأنه اذا قبل طلب امين عام الحزب الاشتراكي علي صالح عباد(مقبل) ترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية -أي تزكيته - ان ينسحب في وقت مناسب من حلبة المنافسة) «٦».

والواقع ان ذلك الإحتمال كان مطروحاً حتى داخل قيادات الوحدوي الناصري ومجلس التنسيق فتم تبديده بالنص في ورقة الاتفاق على ترشيح مقبل بانه (يتعهد المرشح بعدم الانسحاب اوالتراجع عن الترشيح والمنافسة).

٢- نجيب قحطان الشعبي، وقد جاء ترتيبه برقم (٢٣) في محضر مجلس النواب باسماء طالبي الترشيح، وصفته في الترشيح (مستقل) وغني عن البيان انه نجل الرئيس قحطان محمد الشعبي امين عام الجبهة القومية والرئيس الأول للشطر الجنوبي بعد

٤- صحيفة الوحدوي - العدد(٢٧٩) - ١٣/٧/٩٩م.
٥- صحيفة الطريق - العدد (١٢٧) - ١٣/٧/٩٩م.
٦- صحيفة المجتمع - العدد (٢٥٦) -١٢/٧/٩٩م.

الإستقلال (١٩٦٧-١٩٦٩م) وقد تلقى نجيب قحطان تعليمه العالي في مصر حيث حصل على ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية، وكان من الاعضاء الذين تم تعيينهم في مجلس النواب الأول بالجمهورية اليمنية بموجب قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) في ٢٤مايو١٩٩٠م ثم فاز بعضوية مجلس النواب في انتخابات ٩٧م النيابية في الدائرة (٧٤) بمحافظة لحج، وبالرغم من انه كان مرشحاً باسم المؤتمر الشعبي إلا ان الفوز آنذاك يعود الى المكانة الاجتماعية والسياسية ولانه نجل قحطان الشعبي، كما هو الحال في ترشيحه لنفسه بصفة (مستقل) في الإنتخابات الرئاسية.

٣- علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، وهو آخر المرشحين حيث قدم طلب الترشيح وملف وثائق الترشيح الى رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله حسين الاحمر واعضاء هيئة رئاسة المجلس وادلى بتصريح وكلمة لممثلي الصحف ووكالات الأنباء قال فيها(.. لم اكن اريد ان اكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية ولكن نزولاً عند رغبة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة والعلماء والمثقفين والشخصيات الاجتماعية من ابناء الوطن قبلت الترشيح لإنتخابات رئيس الجمهورية، وسيكون هذا البرنامج هو برنامجي الإنتخابي «٧» باسم الشعب اليمني كله - ان من الأولويات التي سأسعى الى انجازها: مواصلة العمل من اجل تعزيز بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة المؤسسات والنظام والقانون والديمقراطية والعدالة وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الانسان وبما يصون كرامة الانسان اليمني ودمه وماله وعرضه. والعمل من اجل انهاء حالة الفوضى وترسيخ الامن والإستقرار والطمأنينة في المجتمع.. ومكافحة الفساد. والعمل من اجل احداث تنمية شاملة في مختلف المجالات ومواصلة جهود الإصلاح الاداري.. والاهتمام بالتعليم وتحسين الاحوال المعيشية للمواطنين واحترام الدستور والقوانين النافذة، والحفاظ على السيادة الوطنية وترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية الأراضي والمياه والاجواء اليمنية من اي اعتداء خارجي. والعمل على حل مشكلة الحدود مع الجيران بالطرق السلمية والودية وبما يكفل الحقوق القانونية والتاريخية للبلدين.. وقال الرئيس: ان المشوار طويل والمهام كبيرة.. ونحن نستعين بالله سبحانه وتعالى ان يعيننا ويمدنا بعونه). «٨»

وقد انتهت فترة تقديم طلبات الترشيح بنهاية الدوام الرسمي ليوم ٩٩/٧/١٣م، ثم قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بفحص طلبات ووثائق الترشيح، وكان عددها (٣٠) طلباً،

٧- كان البرنامج الانتخابي الذي قدمه الرئيس في ملف وثائق طلب الترشيح هو (برنامج مرشح المؤتمر الشعبي العام لمنصب رئيس الجمهورية).
٨- وكالة «سبأ» للانباء - ٩٩/٧/١٣م.

فلم تتوفر الشروط في ثلاثة اشخاص، كما انسحب ثلاثة اشخاص في فترة فحص الطلبات واصبح عدد طالبي الترشيح المعتمدين (٢٤) شخصاً تتوفر فيهم الشروط القانونية والدستورية، بحيث قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بعرض أسمائهم على مجلس النواب للتزكية بعد انتهاء فترة فحص الطلبات، وهم - كما في ترتيب القيد ومحضر اجتماع مجلس النواب «٩» - كل من الأخوة التالية اسماؤهم:-

أسماء طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الذين أقرت هيئة مجلس النواب عرض اسمائهم للتزكية					
م	الاســـم الرباعـي	صفة الترشيح	م	الاســـم الرباعـي	صفة الترشيح
١	علي علي أحمد محمد الصبيحي	مستقل	١٤	عبد الوهاب قناف شايف دغيش	مستقل
٢	محمدمحمد أحمد حزام اليمني	مستقل	١٥	محمد علي محسن السري	مستقل
٣	محمد عائض قائد يحى العثيملي	مستقل	١٦	فيصل علي احمد غيثان الطويل	مستقل
٤	على صالح محمد عبده الحوري	مستقل	١٧	صالح حسن عبدالله العزاني	مستقل
٥	محمد عبدالرحمن محمد حسن المزوني	مستقل	١٨	مصلح علي ناجي عياش	مستقل
٦	عبدالقوي علي أحمد الشويع	حزب الشعب الديمقراطي	١٩	صالح احمد بن احمد جويح	مستقل
٧	عبدالوهاب محمد حسن الكريدي	مستقل	٢٠	احمد علي حسين يحى العمري	مستقل
٨	أحمد مصلح محمد البرطي	مستقل	٢١	معاذ عبدالله علي عبدالوهاب الشهابي	مستقل
٩	محمد أحمد سعد محسن الظفاري	مستقل	٢٢	علي صالح عباد سنان (مقبل)	الحزب الإشتراكي اليمني مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة
١٠	أحمد عبده أحمد الرميم	مستقل			
١١	إسكندر علي محمد النظاري	مستقل			
١٢	خالد أحمد علي الزارقه	مستقل	٢٣	نجيب قحطان محمد ناصر الشعبي	مستقل
١٣	الحوباني محمد عبدالملك العبسي	حزب الوحدة الشعبية	٢٤	علي عبدالله صالح	المؤتمر الشعبي العام

وقد نقلت صحيفة الحق إنطباعاً واسعاً عن الذين تقدموا بطلب الترشيح بقولها(سادت الساحة السياسية اليمنية والمهتمين الأجانب بالشأن الديمقراطي في اليمن خيبة أمل لغياب الفرصة الحقيقية للمنافسة الجادة بسبب عدم تقدم مرشحين كبار في مقابل الرئيس علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي) «١٠».

٩- محضر جلسة مجلس النواب في ٩٩/٧/٢١م.
١٠- صحيفة الحق - العدد (١٦٩) - ٩٩/٧/١٣م.

المبحث الثالث:

تزكية المرشحين.. وحجب التزكية عن مرشح المعارضة

لقد كان هناك منذ وقت مبكر اتجاه سياسي وديمقراطي واسع بضرورة تعديل شرط تزكية المرشح لمنصب رئيس الجمهورية من نسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب والمنصوص عليه في المادة(١٠٧) من الدستور، إلا أن الامل في التعديل الدستوري تلاشى حين صدر - في ١٨/٤/٩٩م - القانون رقم (٢٧) بتعديل بعض احكام قانون الإنتخابات العامة حيث تم التأكيد على التزكية وتقنينها- لأول مرة- في المادة (٧٣ مكرر) من قانون الإنتخابات العامة، وقد اجاب الأخ عبدالله غانم وزير الشئون القانونية على تساؤل عن سبب عدم تعديل الدستور والغاء شرط التزكية قائلاً (ان التعديلات لم تلق تجاوباً من كل القوى السياسية)«١» وقد يكون المقصود في جواب(غانم) هو الإصلاح لأن المؤتمر الشعبي بل رئيس المؤتمر الشعبي كان يتبنى التعديل للدستور وأعلن ذلك في عدة خطابات ومقابلات، والواقع - فيما ارى - ان السبب الرئيسي هو إن

النصوص الدستورية والقانونية عن تزكية طالبي الترشيح وخلاصة وقائع تزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية في مجلس النواب يوم ٢١/٧/٩٩م.	
النصوص الدستورية والقانونية	•(تعرض أسماء طالبي الترشيح.. على أعضاء مجلس النواب للتزكية خلال مدة اقصاها أسبوع من إنتهاء فترة الفحص). • (لايجوز لعضو مجلس النواب أن يزكي أكثر من مرشح واحد من بين اسماء طالبي الترشيح..) •(يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية بنسبة ١٠٪ من عدد اعضاء مجلس النواب) •(يكون مجلس النواب ملزماً ان يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الاقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية)
جلسة التزكية	•- تم عرض أسماء طالبي الترشيح على اعضاء مجلس النواب في جلسة المجلس رقم(١١/١/٢/٢) يوم ٢١/٧/٩٩م وقد حضر الجلسة (٢٥٤) عضواً وغاب (٤٧) عضواً. •- بلغ عدد طالبي الترشيح الذين تم عرض أسمائهم للتزكية (٢٤) شخصاً.
نتيجة التزكية	•- اسفرت نتيجة التزكية عن حصول أربعة من طالبي الترشيح على اصوات الأعضاء كما يلي:- ١- علي عبدالله صالح تزكية (١٨٢) عضواً ٢- نجيب قحطان الشعبي تزكية (٢٩) عضواً ٣- خالد أحمد الزارقه تزكية (٢٥) عضواً ٤- علي صالح عباد(مقبل) تزكية (٧) اعضاء • وأمتنع عضو واحد عن التزكية.
	حاز على التزكية شخصان هما:- ١- علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي ٢- نجيب قحطان الشعبي مستقل

١- برنامج قناة (M.B.C) الفضائية عن الانتخابات الرئاسية - ١٢/١١/٩٩م.

تعديل أي مادة من الدستور يستلزم اجراء (إستفتاء شعبي) ونظراً لأن الإستفتاء يتطلب تكلفة مالية باهضة واجراءات تضاهي الإنتخابات تم صرف النظر عن تعديل الدستور آنذاك، وقد اكدت تصريحات قيادات المؤتمر الشعبي ومنهم الأمين العام د/ عبدالكريم الإرياني - في أوائل يوليو- ان (كتلة المؤتمر الشعبي البرلمانية ستزكي مرشح المعارضة) ولقد وصل التأكيد الى القول (إن تزكية مرشح المعارضة - ليس سلفة او منحة - وإنما هو واجب ديمقراطي وطني ودستوري) وكان المقصود بمرشح المعارضة هو(مقبل) بالتحديد لأن تلك التصريحات كانت في فترت الترشيح «٢» وقد حدث أنني التقيت بالأخ/رئيس الجمهورية يوم٧/١٤ -اي بعد أنتهاء فترت الترشيح - حيث دار حديث عن الجدول الزمني حتى فترة الدعاية والمهرجانات الإنتخابية وكان الرئيس واضحاً في أن المنافس في الإنتخابات سيكون (مقبل) مما يؤكد أن مسألة حصوله على التزكية كانت محسومة وكان ذلك هو الموقف والإتجاه الاساسي إلى ما بعد يومين.

ثم شهدت الايام التالية نمواً لإتجاه مضاد - داخل قيادات المؤتمر وكذلك الاصلاح - يتبنى عدم تزكية (مقبل) وقد اتضح - فيما بعد- أن الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي عقدت إجتماعاً في ٩٩/٧/١٨م بحضور الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس المؤتمر نائب رئيس الجمهورية «٣» والدكتور عبدالكريم الارياني امين عام المؤتمر الشعبي - رئيس الوزراء - والأمناء المساعدين، وفي ذلك الإجتماع كان هناك إتجاه او جناح ضد تزكية مرشح الاشتراكي والمعارضة (مقبل) وكان هناك إتجاه اوجناح مع قيام كتلة المؤتمر بتزكية مرشح المعارضة وكان على رأس هذا الإتجاه د/ عبدالكريم الارياني الذي بذل جهوداً لاقناع كتلة المؤتمر بتزكية مرشح المعارضة «٤» وكان ذلك هو رأي عدد من الامناء المساعدين ومن الكتلة البرلمانية للمؤتمر بما في ذلك رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر سلطان البركاني، ولكن الإتجاه المضاد لتزكية (مقبل) تمكن من حسم الإجتماع لصالح عدم تزكية مقبل، وقد كتب الأخ علي الصراري سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي مقالاً تحليلياً عن وجود جناحين في البرلمان وقيادة المؤتمر الشعبي يرفض احدهما تزكية مرشح المعارضة (مقبل) ويؤيد احدهما التزكية، ثم قال مايلي نصه:(وبما أن رئيس الجمهورية ظل يحرص على امكانية التنافس، ولكن استناداً إلى إتفاق مع المعارضة بشأن تحديد المستوى الذي لاينبغي أن تتجاوزه الدعاية الإنتخابية للمعارضة.. وبما أن إتفاقاً من هذا النوع لم يتحقق، فقد تمكن الجناح الرافض لتزكية مرشح المعارضة من اقناع الرئيس بموقف استبعاد «مرشح» المعارضة من التنافس) «٥» ويضيف تقرير تحليلي في الدائرة السياسية للتنظيم الناصري

٢- صحيفة الميثاق ومقابلات صحفية الى ٩٩/٧/١٥م.
٣- كان الرئيس علي عبدالله صالح في زيارة لدول المغرب العربي، وتمت جلسة مجلس النواب للتزكية في ٧/٢١ قبل عودته.
٤- صحيفة الوحدوي - عدد ٩٩/٩/٧م - عن رسالة منسوبة الى د/عبدالكريم الارياني.
٥- صحيفة الثوري الناطقة باسم الحزب الاشتراكي - العدد (١٥٨٥) - ٩٩/٨/١٢م.

(أن الاصلاح لعب دوراً مهماً في الوصول إلى إتفاق عدم تزكية مرشح المعارضة حتى لا تكبر المعارضة على حساب الاصلاح).

وأياً كان الأمر، فإن ما حدث في إجتماع كتلة المؤتمر الشعبي في ٧/١٨ ثم الإتفاق بين قيادات من المؤتمر ومن الاصلاح - في ١٩-٧/٢٠ على عدم تزكية (مقبل) لم يكن معروفاً ولا كانت اسبابه ودوافعه واضحة، ولم تكن المعارضة تتوقع عدم التزكية، وإنما كانت واثقة من التزكية، بل أن الثقة بالتزكية كانت اكثر مما ينبغي بحيث ادت الثقة الزائدة إلى تقصير واخطاء ساهمت في ترجيح وتبرير عدم التزكية بل وادت إلى قرار وعمل جاد من اجل حجب التزكية عن مرشح المعارضة من خلال إنتهاج طريقة غير مسبوقة في اسلوب التزكية تؤدي إلى تقييد حرية أعضاء مجلس النواب من كتلتي المؤتمر والاصلاح في جلسة التزكية، لأن الإتفاق بين القياديين في المؤتمر والاصلاح لم يكن يمثل ضماناً كافياً بعدم حصول(مقبل) على التزكية طالما أن جناحاً هاماً في المؤتمر كان متمسكاً بأهمية تزكيته لتوفير الطابع التنافسي الحزبي للإنتخابات الرئاسية وكان امين عام المؤتمر الشعبي ورئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر على رأس ذلك الإتجاه، كما أن رئيس الجمهورية كان في الخارج وكان مع تزكية مرشح المعارضة قبل سفره على الاقل، بينما تم إتخاذ قرار عدم التزكية - وأنعقدت جلسة التزكية - قبل عودته، ولذلك كله وضماناً لإحتمالات قيام العدد الكافي من كتلة المؤتمر بتزكية (مقبل) قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بانتهاج طريقة غير مسبوقة في اسلوب وطريقة التزكية كان لها اثرها الفعال في حجب التزكية عن مرشح المعارضة في جلسة مجلس النواب لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

لقد عقد مجلس النواب جلسته رقم (١١) - ٣/٢/١- في يوم ٩٩/٧/٢١م لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وفقاً للمادة (١٠٧) من الدستور وأحكام قانون الإنتخابات العامة، والتي تنص على التالي:-

- تعرض أسماء طالبي الترشيح الذين تتوفر فيهم الشروط الدستورية على أعضاء مجلس النواب للتزكية خلال مدة أقصاها أسبوع من إنتهاء فترة الفحص.

- لا يجوز لعضو مجلس النواب تزكية أكثر من مرشح واحد من بين أسماء طالبي الترشيح المعروضة من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب.

- يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب..

- يكون مجلس النواب ملزماً بأن يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الأقل تنفيذاً لعرض المرشحين على الشعب في إنتخابات تنافسية «٦».

وقد حضر جلسة التزكية (٢٥٤) عضواً وتمت التزكية بطريقة غير مسبوقة وتتمثل في إستمارة - اي ورقة تصويت - لا يكتب فيها النائب أسم من يزكيه فقط وإنما يكتب ايضاً أسمه - اي أسم النائب - ورقم دائرته، ويوقع عليها ايضاً. وبما إن الدستور والقانون لم ينص على طريقة وإسلوب التصويت للتزكية فلا وجه لما ذهب اليه بعض القانونيين وشخصيات المعارضة بأن طريقة التزكية تخالف الدستور والقانون ولائحة مجلس النواب، وإنما يمكن القول أنها طريقة غير مسبوقة تؤثر على إرادة وحرية أعضاء كتلتي المؤتمر والاصلاح لأن ورقة التصويت المكتوب عليها أسمه وتوقيعه ستكون وثيقة ضده بمخالفة قرارات الحزب الذي ينتمي اليه على الاقل. ولم يمتنع عن التصويت والتزكية سوى عضواً واحد من الحاضرين وهو (عائض الشائف) من الاصلاح، وقام بالتصويت للتزكية (٢٥٣) عضو يمثلون ٨٤٪ من أعضاء مجلس النواب - وقد تقدم ذكر أسماء طالبي الترشيح الذين تم عرض أسمائهم للتزكية وعددهم (٢٤) شخصاً، وتم تشكيل لجنة لفرز الاصوات من ثمانية أعضاء كان من بينهم:-

- سلطان حزام العتواني من كتلة الوحدوي الناصري.
- سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر الشعبي.
- احمد شرف الدين نائب رئيس كتلة الإصلاح «٧».
- محمد عبدالله الكبسي من كتلة البعث العربي.
- عبدالله مهدي من كتلة المستقلين.

وقد أسفرت نتيجة الفرز عن عدم حصول(عشرين) من طالبي الترشيح على التزكية حتى من عضو واحد بينما حصل (اربعة) من طالبي الترشيح على العدد التالي من الأصوات لكل منهم وفقاً لمحضر جلسة مجلس النواب«٨».

- علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام (١٨٢) صوتاً (نسبة ٦٠٪ من الأعضاء)

- نجيب قحطان الشعبي مستقــــل (٣٩) صوتاً (نسبة ١٣٪ من الأعضاء)

٦- المادة (١٠٧) من الدستور وفقرات المادة (٧٣مكرر) من القانون رقم (٢٧) لسنة ٩٩م بتعديل بعض احكام قانون الانتخابات العامة.
٧- غاب عن حضور جلسة التزكية د/عبدالرحمن بافضل رئيس كتلة الاصلاح - بدون عذر كما جاء في محضر الجلسة.
٨- محضر جلسة مجلس النواب رقم (٢/٢/١/١١) - في ٩٩/٧/٢١م. وقد أضفنا نسبة الاصوات من عدد اعضاء مجلس النواب البالغ (٣٠١) عضو.

- خالد احمد الزارقة مستقـــــل (٢٥) صوتاً (نسبة ٨,٣٪ من الأعضاء)

- علي صالح عباد(مقبل) الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق(٧)اصوات (نسبة ٢,٣٪ من الأعضاء)

وبما ان الدستور ينص على ان يحصل المرشح على (نسبة١٠٪) من أعضاء مجلس النواب، فقد حصل على التزكية كمرشح لمنصب رئيس الجمهورية كل من:-

- علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام (تزكية ٦٠٪).

- نجيب قحطان الشعبي مستـــقـــــل (تزكية ١٣٪).

وكانت الأوساط القيادية في المؤتمر ترغب في تزكية مرشح ثالث كاحتياط - ربما لحالة وقوع إي طارئ يؤدي الى عدم مواصلة المرشح الثاني للمنافسة قبل يوم الإنتخابات بما في ذلك إحتمال إنسحابه من حلبة المنافسة - وكان المرشح الثالث الذي تقرر تزكيته وهو خالد الزارقة - وهو محامٍ شاب، كان مديراً في وزارة الشئون الإجتماعية ثم اصبح محامياً.. ويبدو ان التعليمات التي صدرت بتزكيته الى كتلة المؤتمر كانت متأخرة ولم يتم الترتيب لتنفيذها بدقة بحيث حصل على تزكية ٢٥عضواً (اي نسبة ٨,٣٪) فقط، وتم اعلان حصول المرشحين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي على التزكية لخوض الإنتخابات الرئاسية.

هوامش على التزكية.. وعلى عدم تزكية مرشح المعارضة:

ومن المهم هنا الاشارة الى ما يلي:-

١- ان صفة المرشح علي عبدالله صالح هي (مرشح المؤتمر الشعبي العام) - فقط - وذلك في كافة وثائق الترشيح وهي:-

أ- رسالة امين عام المؤتمر الشعبي - برقم (٣٠٦) في ٩٩/٧/١٢م الى - رئيس مجلس النواب بتسمية واعتماد الأخ علي عبدالله صالح مرشحاً باسم المؤتمر الشعبي لخوض الإنتخابات الرئاسية، وهي من وثائق طلب وقبول الترشيح الأساسية.

ب - ان البرنامج الإنتخابي المقدم من المرشح علي عبدالله صالح في ملف طلب الترشيح هو (برنامج مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية)، وكان البرنامج من وثائق طلب الترشيح الاساسية. «٩»

٩- نص البرنامج في الملحق الوثائقي.

جـ - إن إستمارة أسماء طالبي الترشيح التي تم عرضها من هيئة رئاسة مجلس النواب على أعضاء المجلس في جلسة التزكية، وتمت التزكية بموجبها، جاء فيها الاسم والصفة لطالب الترشيح - رقم (٢٤) - كمايلي:(علي عبدالله صالح «الأحمر» المؤتمر الشعبي العام.) وكذلك في محضر جلسة مجلس النواب التي تمت فيها التزكية يوم ٧/٢١ حيث جاءت صفته بإنه (مرشح المؤتمر الشعبي العام) «١٠»

وقد تم في (٨/٣١) اعتباره مرشحاً للمؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني وتغيير البرنامج الإنتخابي - كما سيأتي- والمهم هنا ان صفته في وثائق طلب الترشيح وفي التزكية البرلمانية هي (مرشح المؤتمر الشعبي العام).

٢- ان صفة المرشح نجيب قحطان الشعبي هي(مستقل) وذلك في كافة وثائق الترشيح، وله برنامجه الإنتخابي كمرشح مستقل «١١» فتمت تزكيته وخاض الإنتخابات بصفة مستقل، بينما:-

أ- إنتقدت بيانات وصحف المعارضة تزكيته وترشيحه لأنه عضو المؤتمر الشعبي العام بل عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وقالت المعارضة في ذلك ما يليق وما لايليق.

ب - ان انتماء نجيب قحطان إلى المؤتمر الشعبي - (وبالرغم من انه ترشح بصفة مستقل) - وتزكيته من مجلس النواب لا يتعارض مع الدستور، لان الدستور لم ينص على وجوب أن يزكي المجلس شخصين من حزبين مختلفين، وانما نص على (ان يزكي - المجلس - شخصين لمنصب رئيس الجمهورية على الاقل).

٣- إن الاخ علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الإشتراكي اليمني مرشح مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة، حصل على تزكية (٧) اعضاء وقد قيل إن ذلك يمثل الحجم الحقيقي للحزب الإشتراكي والمعارضة، بينما الواقع:-

- ان الذين قاموا بتزكيته هم الاعضاء الثلاثة للتنظيم الوحدوي الناصري (سلطان حزام - عبدالله المقطري - علي اليزيدي) وثلاثة من المستقلين غير المنتمين (سالم الارضي - طاهر علي سيف - ناصر عرمان) وواحد من الحزب الإشتراكي في كتلة المستقلين ترشح بصفة مستقل عام ٩٧م وهو (يحيى منصور ابو اصبع) عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي (اما العضو الثاني المنتمي إلى الإشتراكي في كتلة المستقلين وهو (احمد الشهاري)عضو اللجنة المركزية فلم يزكِ (مقبل).

١٠- نص المحضر في الملحق الوثائقي .
١١- نص البرنامج في الملحق الوثائقي.

- أن عدم تمثيل تلك الأصوات لحجم الحزب الإشتراكي يعود ايضاً إلى ان الحزب الإشتراكي قاطع إنتخابات ١٩٩٧م النيابية، وكانت تلك المقاطعة من اخطاء الحزب الإشتراكي فلو انه خاض تلك الإنتخابات لفاز باكثر من (٣٠) عضواً ولكن غالبية اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي آنذاك اختارت المقاطعة وافشلت خيار المشاركة الذي كانت تتبناه نخبة من قيادات الإشتراكي بزعامة جار الله عمر.

- ان الأصوات السبعة لا تمثل ايضاً الحجم الحقيقي للمعارضة في مجلس النواب لأن حزب التجمع اليمني للاصلاح قد اصبح في المعارضة منذ انتخابات ١٩٩٧م ولديه (٦٤) عضواً في مجلس النواب، ولكن الإصلاح بدلاً من ان يساهم بتزكية مرشح المعارضة ساهم بدور فعال في حجب التزكية عنه، مما اثار جدلاً واسعاً حول موقف الإصلاح، وتضاربت الآراء والتحليلات لأسباب موقف الإصلاح، ويمكن القول ان من اصوبها :-

أ- عدم قيام الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق باي اتصال مع الإصلاح من اجل مساهمة الإصلاح في التزكية، فكان ذلك تقصيراً وخطأ من الإشتراكي ومجلس التنسيق ادت اليه ثقة متزايدة بالنفس او بالغير في حصول المرشح (مقبل) على التزكية دون حاجة إلى الاتصال او التنسيق مع الإصلاح.

ب - ان تلك الثقة المتزايدة بالحصول على التزكية ربما كانت من أسباب ما اشار اليه قياديون اصلاحيون في مقال نشرته صحيفة المستقلة عن أسباب عدم مساهمة كتلة الإصلاح في توفير التزكية لمرشح الإشتراكي والمعارضة حيث جاء في المقال ان من أسباب ذلك (الانتقادات التي تعرض لها حزب الإصلاح من قيادات مجلس التنسيق عامة والإشتراكي خاصة ومنها تصوير(مقبل) لمحاولات الإصلاح التواصل مع مجلس التنسيق بانه أستجداء اصلاحي، واكد (مقبل) في مرات عدة ان الإصلاح اطال طرق الباب على المعارضة التي قبلت بمجرد الأستماع) «١٢» والمقصود هنا اتصال الإصلاح بمجلس التنسيق خلال فترة الاعداد والتنفيذ لمرحلة القيد والتسجيل (فبراير - يونيو ٩٩م) والواقع ان ما جاء في (المستقلة) عن موقف (مقبل) وبعض قيادات مجلس التنسيق آنذاك يتجاهل ما شهدته تلك الفترة من لقاءات ومواقف وبيانات مشتركة من الإصلاح ومجلس التنسيق، ومثال ذلك انه في يوم ٩٩/٦/٦م وإستجابة لطلب الإصلاح إصدار بيان مشترك حضر إلى مقر الإصلاح ثلاثة من ابرز قادة الإشتراكي والمجلس (جارالله عمر - محمد غالب احمد - مصطفى عبدالخالق) ومن قادة الوحدوي الناصري والمجلس ايضاً (علي سيف حسن - د/عبدالقدوس المضواحي - محمد حسين) وتم صياغة البيان المشترك، وقد كانت هناك ايضاً العديد من البيانات

١٢- صحيفة المستقلة - العدد (٢٧٢) - ٩٩/٨/٢م

والمواقف المشتركة إلى اواخر ٩٩/٦م.

جـ - ان القول بـ(ان الإصلاح لعب دوراً مهماً في الوصول إلى اتفاق عدم تزكية مرشح المعارضة حتى لاتكبر المعارضة على حساب الإصلاح) «١٣» يتفق مع انه ليس من مصلحة الإصلاح ان يخوض الإشتراكي ومجلس التنسيق الإنتخابات التنافسية التي رفض الإصلاح ان يخوضها، ولكن ذلك ليس السبب الرئيسي ولا هو السبب الوحيد.

فماهي الاسباب التي أدت إلى تغيير موقف المؤتمر الشعبي من العزم الأكيد على تزكية مقبل إلى حجب التزكية؟

دوافع المؤتمر الشعبي إلى حجب التزكية:

لقد كان هناك اتجاه وعزم أكيد في قيادة المؤتمر الشعبي على تزكية (مقبل) بصفته مرشح الإشتراكي والمعارضة، ولعدم وجود مرشح غيره لا من الإصلاح ولا من أحزاب المعارضة لمنافسة مرشح المؤتمر، ولان تزكيته تحقق ما ينص عليه الدستور من اجراء (انتخابات تنافسية لمنصب رئيس الجمهورية) وغني عن البيان انه لاتوجد اي مقارنة بين مرشح المؤتمر «الرئيس علي عبدالله صالح» وبين مرشح الإشتراكي ومجلس التنسيق «مقبل» فالجميع - بما فيهم الإشتراكي - يدركون ان الإنتخابات ستسفر عن فوز كبير للرئيس علي عبدالله صالح، ومؤدى ذلك ان تزكية (مقبل) ومنافسته للرئيس في الإنتخابات كانت ستحقق مصلحة اكيدة للمؤتمر ويعطي الإنتخابات نكهتها وحرارتها التنافسية الحقيقية داخلياً وخارجياً، وبالتالي فإن قرار المؤتمر بعدم تزكية مقبل وحجب التزكية عنه لابد ان تكون له دوافع اقوى، فماهي تلك الدوافع من وجهة نظر قيادة المؤتمر الشعبي؟.

أولاً ما اعلنه واكده - فيما بعد- الرئيس علي عبدالله صالح بقوله (ان «مقبل» مرشح من لندن، وأن الإتفاق الأساسي على ترشيحه تم في لندن) «١٤» - وبالتالي فان مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة اتفق على ترشيحه بعد ان تم الاتفاق الاساسي على ترشيحه في لندن من جانب قيادات الإشتراكي وغيرهم الموجودين في لندن والخارج منذ الحرب وفشل محاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤م، والدليل على كلام الرئيس بل ومصدر معرفته بذلك هو تصريحات الاخ سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة السابق والأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي سابقاً، فقد كان المعروف لدى الرئيس والمؤتمر الشعبي حين سافر (مقبل) إلى لندن ومكث إلى ٧/١١ بإنه سافر للعلاج وان الاطباء قرروا له عملية

١٢- من تحليل وتقييم الوحدوي الناصري.
١٤- صرح الرئيس بذلك في عدة مقابلات ومناسبات من اولها المؤتمر الصحفي للرئيس في ٩٩/٨/٢٢م.

جراحية، وإنه - كما صرح بنفسه للصحافة حين عاد في ٧/١٢ - قطع العلاج وعاد إلى صنعاء «١٥» ثم اتضح ان سالم صالح محمد صرح لصحيفة «الزمان» اللندنية تصريحاً نشرته في ٧/٣ ثم نقلته ونشرته صحيفة «الايام» - قبل التزكية بعدة أيام حيث جاء فيه مايلي نصه (صرح الاخ سالم صالح محمد.. ان أمين عام الحزب الإشتراكي علي صالح عباد (مقبل) سيكون مرشح قيادات الداخل والخارج للحزب الإشتراكي ومجلس تنسيق المعارضة، وان اللقاءات الاخيرة التي عقدت في لندن لقياديي الحزب الإشتراكي وضعت برنامجاً للانقاذ الوطني تخوض بموجبه السباق الرئاسي. واوضح سالم صالح محمد لـ«الزمان» بان قيادات الإشتراكي التي اجتمعت هنا الخميس الماضي (٧/١ في لندن) اتفقت - ايضاً - على إعادة القادة السابقين الى الحزب واسقاط قرارات فصلهم التي كانت إتخذت وذلك خلال المؤتمر القادم للحزب، ودون اي شرط، وعودتهم الى مراكزهم الحزبية التي كانوا يشغلونها في اللجنة المركزية والمكتب السياسي. وان المباحثات مع الأمين العام (مقبل) تضمنت (ايضاً - تدارس سبل ضمان عودة اعضاء الحزب من غير الذين صدرت أحكام بحقهم الى اليمن قبل الإنتخابات للمساهمة فيها) «أهـ» «١٦» ومقتضى ذلك:-

- ان رحلة مقبل الى لندن لم تكن للعلاج، او لم تكن للعلاج فقط.

- ان لقاءات ومباحثات جرت في لندن تم الإتفاق فيها على ان يكون مقبل (مرشح قيادات الداخل والخارج للحزب الإشتراكي ومجلس تنسيق المعارضة) وكان ذلك في ٧/١ بينما قرار وإتفاقات مجلس التنسيق على ترشيحه كان في ٧/٩ ومؤدى ذلك كما قال الرئيس - (إن الإتفاق الأساسي على ترشيحه تم في لندن).

٣- إن لقاءات لندن تم فيها - كما قال سالم صالح - وضع (برنامج للانقاذ الوطني) سيتم خوض (السباق الرئاسي) بموجبه، وان اعضاء الحزب المتواجدين في الخارج سيعودون قبل الإنتخابات للمساهمة في الحملة الإنتخابية، ومؤدى ذلك إن الحزب الإشتراكي سيخوض الحملة والدعاية الإنتخابية ليس بموجب برنامج مرشح مجلس التنسيق للإنتخابات الرئاسية وانما بموجب ما سُميَ (برنامج الإنقاذ الوطني) مما قد يعني ان المسألة ليست مسألة تنافس في إنتخابات رئاسية.

ويمكن القول إن لقاءات لندن وإتفاق الإشتراكيين في الداخل والخارج وعودة غير الذين صدرت أحكام بحقهم الى اليمن للمساهمة في الحملة الإنتخابية، كل ذلك كان يمكن أن يكون محل ترحيب وقبول قيادة المؤتمر، فليس هناك ما يمنع من ذلك ولكن طابع (السرية)

١٥- صحيفة الخليج ٧/١٢ وصحيفة الطريق العدد(١٢٧) - ٩٩/٧/١٢م.
١٦- صحيفة الزمان لندن - ٧/٣ وصحيفة الايام - العدد(٥٩٨) - ٩٩/٧/٥م.

وما يمكن أن تعنيه إجتماعات لندن من احتمال وجود إطراف أخرى وما يمكن إن يحمله (برنامج الانقاذ الوطني) من اشياء ومضاعفات، كل ذلك أدى الى قناعة قيادة المؤتمر بضرورة إجراء لقاء وإتفاق مع (مقبل) والامانة العامة للحزب الإشتراكي لوضع ضوابط للدعاية والحملة الإنتخابية والإلتزام بالبرنامج الإنتخابي للمرشح. ولكن الثقة المتزايدة لدى قيادة الإشتراكي بحصول المرشح على التزكية أدت الى عدم تجاوبه مع تقديم أي توضيح ومع إجراء أي لقاء او إتفاق مع قيادة المؤتمر، مما أدى الى توسيع مساحة الشك والارتياب.

ثانياً: ما أعلنه الرئيس علي عبدالله صالح أيضاً من إنه (حتى لو تم تزكية مرشح المعارضة فانه كان يريدها لعبة مكشوفة فهو جاء من لندن مدفوعاً الى ذلك وينسحب في نهاية المطاف) «١٧».

والواقع إن هذا الرأي والاحتمال كان شائعاً من خارج اوساط المؤتمر، وقد أشارت إليه صحيفة (المجتمع) في ٧/١٢ بقولها (يتوقع مراقبون سياسيون اذا قبل طلب أمين عام الحزب الإشتراكي (مقبل) ترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية، أن ينسحب في الوقت المناسب من حلبة المنافسة) «١٨» وقد ساهم على شيوع ذلك الرأي والإحتمال وجود اتجاه علني بين بعض قيادات وأعضاء الحزب الإشتراكي ضد المشاركة في الإنتخابات الرئاسية ويصدرون تصريحات وبيانات بمقاطعة الإنتخابات، مما ادى الى الظن بان الإشتراكي ومرشح الإشتراكي ليس جاداً في خوض الإنتخابات وسوف ينسحب في وقت ما. بعد الاستفادة من الحملة والدعاية والمهرجانات الإنتخابية لترويج افكار ومطالب وقضايا معينة، بل إن الرأي والاحتمال بإنسحاب المرشح كان موجوداً في اوساط بعض قيادات وأحزاب مجلس التنسيق، ولم يتم تبديده إلا بالنص في ورقة الإتفاق والضمانات الموقعة في ٧/١٠ بأن (يتعهد المرشح بعدم الإنسحاب أو التراجع عن الترشيح والمنافسة) ولقد كان ذلك الإتفاق داخلياً سرياً، وقد كانت حاجة قيادة المؤتمر الى مثل ذلك التأكيد او الضمان اكثر من حاجة أحزاب مجلس التنسيق، وبما ان الإشتراكي لم يتجاوب مع اجراء اي لقاء او اتفاق مع قيادة المؤتمر فان إحتمال إنسحاب المرشح بعد الإستفادة من الحملة الإنتخابية كان لا بد ان يتعزز في اوساط قيادة المؤتمر.

ثالثاً: إن (مقبل) منذ قيامه بتقديم طلب الترشيح الى مجلس النواب (في ٧/١٣) كان يدلي بتصريحات ومقابلات صحفية فيها قدر من التحدي والهجوم على أعضاء مجلس النواب وعلى النظام مما ساهم في توسيع وتقوية الإتجاه والجناح المضاد لتزكيته من خلال تصريحاته ذات الصلة بإنتخابات ٩٧م النيابية وترديد مقولات التزوير والمخالفات

١٧- مقابلة مع رئيس الجمهورية - مجلة الوطن - العدد(٤٠) سبتمبر ١٩٩٩م.
١٨- صحيفة المجتمع - العدد (٣٥٦) - ٩٩/٧/١٢م.

والخروقات في تلك الإنتخابات وإنتقاداته الحادة لأعضاء مجلس النواب، بحيث قال الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي (إن مقبل هو الذي إستعدى أعضاء البرلمان وتحدى عدم تزكيته لهم مهدداً ببسط الأوراق السوداء) «١٩» ولا شك ان وصف (مقبل) لأعضاء مجلس النواب بانهم (كباش) او (نعاج) «٢٠» كان كفيلاً بإثارة قدر من الإستياء، كما أن تصريحاته الانتقادية والهجومية لسياسات وممارسات النظام وأجهزة الدولة وما يتصل باثار حرب ١٩٩٤م في المحافظات الجنوبية والفساد وغير ذلك من الأمور كان فيها قدر من عدم الموضوعية والتطرف من وجهة نظر المؤتمر، بحيث أضاف إستياء البرلمان والمؤتمر من تلك التصريحات والمقابلات سبباً ودافعاً إضافياً لعدم تزكيته ما لم يتم إجراء لقاء وإتفاق مع قيادة الإشتراكي حول الإلتزام بالبرنامج الإنتخابي وتأكيد عدم الإنسحاب من المنافسة ووضع ضوابط للحفاظ على مستوى من الاحترام المتبادل في أثناء الدعاية والمناظرات والمهرجانات الإنتخابية، وهنا نعيد التأكيد الى ان عدم تجاوب قيادة الإشتراكي مع اجراء اي اتصال مع قيادة المؤتمر بشأن توفير التزكية والإتفاق على ضوابط ومستوى الدعاية الإنتخابية في الحملة الإنتخابية وتأكيد عدم الإنسحاب، إنما كان بسبب الثقة المطلقة لدى الإشتراكي ومعه مجلس التنسيق بأن مرشح الإشتراكي والمعارضة (مقبل) سيحصل على التزكية، وبالتالي لا حاجة للدخول في أي تفاوض ومساومة أو إتفاق مع المؤتمر، وهو أمر أثار العديد من التساؤلات حول مصدر وسبب تلك الثقة التي تجاوزت الحدود.

رابعاً: إن قيادة الحزب الإشتراكي أعتمدت على تأكيدات ووعود من السفارة الامريكية بأن مرشحها سيحصل على التزكية، ونشير في هذا الصدد الى انه:-

إنطلاقاً من الأهتمام المعروف للولايات المتحدة الأمريكية بدعم وتشجيع الديمقراطية والتعددية الحزبية فقد قام المسئولون في السفارة الأمريكية بإتصالات ولقاءات حول الإنتخابات الرئاسية - ومنذ وقت مبكر- مع كل من المؤتمر الشعبي والإصلاح والحزب الإشتراكي والوحدوي الناصري، بإعتبارها الأحزاب الرئيسية في اليمن، وقد بذل الامريكيون جهداً لاقناع الإصلاح بخوض الإنتخابات الرئاسية بإعتباره الحزب الرئيسي الثاني في اليمن، وكانت تلك أيضاً هي رغبة الرئيس وقيادة المؤتمر في ان يخوض الإصلاح إنتخابات الرئاسة بمرشح من الإصلاح - بحيث - كما قال الأخ نصر طه مصطفى (لم تخف سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء إمتعاضها من قرار الإصلاح دعم الرئيس صالح في الإنتخابات، ولعل هذا الحرص الأمريكي المعلن على ضرورة خوض الإصلاح غمار التنافس أدى الى شيء من الشك والقلق لدى هذا الأخير.. ولما اصر الإصلاح على عدم

١٩- مقابلة مع محمد العيدروس الامين العام المساعد لشئون الفكر والاعلام.
٢٠- مقابلة قناة الجزيرة الفضائية مع (مقبل) ومداخلة سلطان البركاني - ١/٩/٩٩م.

خوض الإنتخابات مباشرة، عاد الامريكان يشجعون الحزب الإشتراكي على خوضها حتى ظن الحزب وحلفاؤه ان هذا التشجيع كفيل بارغام الحزب الحاكم على توفير النسبة الدستورية المطلوبة للتزكية وهي نسبة ١٠٪ من عدد أعضاء مجلس النواب، ولا يستبعد المراقبون السياسيون ان يكون هذا هو السبب الذي جعل أحزاب المعارضة لا تهتم بعملية التفاوض مع المؤتمر اوالإصلاح على ضمان هذه النسبة التي لا يمتلكها الا هذان الحزبان) «٢١»

والواقع ان اتصال وتشجيع الامريكان للحزب الإشتراكي لم يكن بعد اصرار الإصلاح على عدم خوض الإنتخابات - وربما كان لهذا الظن من جانب الإصلاح تأثير في مساهمة الإصلاح بدور اساسي في عملية حجب التزكية - بينما الواقع ان اتصال وتشجيع الامريكان للحزب الإشتراكي وكذلك الوحدوي الناصري كان منذ بداية فترة الإعداد لمرحلة القيد والتسجيل، وكان هناك تشجيع وترحيب امريكي بقرار كل من الإشتراكي والوحدوي الناصري خوض الإنتخابات الرئاسية والذي تبلور في قرار خوض الإنتخابات بمرشح واحد لمجلس التنسيق، وإنما يمكن القول بأن قرار الإصلاح بعدم خوض الإنتخابات وإعلان انه سيزكي أو يرشح الرئيس علي عبدالله صالح (في أواسط يونيو ٩٩م) أدى الى المزيد من التشجيع الامريكي للحزب الإشتراكي على خوض الإنتخابات الرئاسية، بينما سار الإشتراكي ومجلس التنسيق في طريق الاتفاق على المرشح وصولاً الى تقديمه لطلب الترشيح في ٧/١٣ وقد تلت ذلك بكل تأكيد اتصالات بين قيادة الإشتراكي والسفارة الأمريكية، أكد فيها الأمريكيون بأن تزكية مرشح المعارضة ستتم، وكان ذلك أيضاً هو ما اعلنته قيادة المؤتمر - كما سلف التبيين - ولكن ذلك لا يبرر عدم تجاوب قيادة الإشتراكي مع إجراء أي إتصال أو لقاء مع قيادة المؤتمر، فقد تم تفسير ذلك بأن الحزب الإشتراكي يظن بأن السفارة الأمريكية بمثابة بديل عن التفاهم مع القيادة السياسية، وكان ذلك هو التفسير المنطقي لعدم قيام الإشتراكي بأي اتصال مع المؤتمر لتوفير التزكية كما عرفت في مكالمة هاتفية مع رئيس الجمهورية - فيما بعد- أخبرني فيها الرئيس ان قيادة الإشتراكي كانوا عند السفيرة الأمريكية في اليوم السابق للتزكية ثم في صباح يوم التزكية بينما لم يتجاوبوا مع إجراء إتصال او لقاء و اتفاق مع الرئيس وقيادة المؤتمر على امتداد الايام الماضية بالرغم من ان الرئيس شخصياً طلب ذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة.. واضاف الرئيس قائلاً (أنا لست مدير ناحية عند الأمريكان).

ان مسألة اعتماد الإشتراكي على وعود السفارة الأمريكية خرجت الى حيز العلن منذ اول مؤتمر صحفي للرئيس في اليوم التالي لصدور قرار دعوة الناخبين - أي في ٩٩/٨/٢٣م

٢١- قراءة في موقف الاصلاح من الانتخابات الرئاسية - نصر طه مصطفى - الشاهد الدولي - العدد (٩١) - ٩٩/٨/٢م.

- وتم إعتبار ذلك من بين دوافع عدم تزكية مقبل ، ونظراً لأهمية معرفة رأى ووجهة نظر الحزب الإشتراكي حول مدى صحة اتصالاته بالسفارة الأمريكية وإعتماده على وعود أمريكية، فقد وجهت صحيفة (الشرق الأوسط) سؤالاً الى الأخ جارالله عمر عضو المكتب السياسي رئيس الدائرة السياسية للحزب الإشتراكي، وفيما يلي نص السؤال:-

(تردد أن قيادة الإشتراكي تلقت وعوداً أمريكية لنيل التزكية لمرشح المعارضة، ثم ان الرئيس- علي عبدالله صالح - أعاب على الحزب الإشتراكي انه عندما كان مجلس النواب يجري عملية التزكية للمرشحين كان البعض من قادة حزبكم في السفارة الأمريكية في لقاء مع السفيرة باربارا بودين. ماحقيقة ذلك؟)

فقال الأخ جارالله عمر ما يلي نصه:-

(الإتهامات لم تعد لها جاذبية ولهذا فلست معها، لكن أريد أن أقول ما الذي حدث. قبل التزكية في مجلس النواب، إلتقينا مع السفيرة الأمريكية، وبناء على طلبها عقد لقاء في السفارة الأمريكية بحضور أربعة من أعضاء المكتب السياسي هم د/ سيف صائل وعبد الغني عبدالقادر وعلي منصر وجارالله عمر، وجرى الحديث، وكانت السفيرة مهتمة بالإنتخابات وتسأل عن البرنامج الإنتخابي للمعارضة وأعطيناها لمحة عن البرنامج ورحبت بمشاركة المعارضة في الإنتخابات، وفي نهاية إللقاء جرى حديث عن التزكية وعدمها، وسأل احد الأخوان رأيها، فقالت معبرة عن إعتقادها بأن التزكية ستعطى لمرشح المعارضة وليس لديها شك في ذلك. وفي اليوم الثاني إقترع البرلمان على عدم التزكية)«٢٢»

معالم ختامية لإنتهاء مرحلة الترشيح والتزكية:

إنتهت مرحلة طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وتزكية طالبي الترشيح بالنتيجة سالفة الذكر، وهي تزكية كل من المرشح علي عبدالله صالح والمرشح نجيب قحطان الشعبي لخوض الإنتخابات التنافسية على منصب رئيس الجمهورية، وبالتالي تم تطبيق نص المادة (١٠٧) من الدستور والمادة (٧٣) من قانون الإنتخابات بان (يكون مجلس النواب ملزماً ان يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الاقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية) ولكن حجب التزكية عن مرشح الإشتراكي والمعارضة ادى الى شعور واسع بان الصفة الحقيقية للانتخابات التنافسية لن تتحقق وان الإنتخابات فقدت النكهة والحرارة التي كان سيوفرها تزكية المرشحين الثلاثة - اي مرشح المؤتمر الشعبي (علي عبدالله صالح)ومرشح الإشتراكي ومجلس التنسيق (مقبل) والمرشح المستقل

٢٢- صحيفة الشرق الاوسط - لندن - العدد (٧٦٠٧) - ٢٦/٩/٩٩م.

(نجيب قحطان) فقد ادى عدم تزكية مرشح المعارضة الى فتور الحماس للانتخابات حتى في اوساط المؤتمر الشعبي والإصلاح.

وقد صادف وقوع حفل عشاء في السفارة الأمريكية مساء يوم التزكية بمناسبة وداع المسئولة السياسية بالسفارة الأمريكية، وكان المدعوون لحفل العشاء من اليمنيين ستة اشخاص فقط من بينهم الأخ علي سيف حسن الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري، وتطرق الحديث مع السفيرة الأمريكية والمسئولين الأميريكان في ذلك الحفل الى نتيجة التزكية وعدم تزكية مرشح المعارضة، حيث - كما اخبرني الأخ علي سيف = (كان رأي السفيرة الأمريكية ان على أحزاب المعارضة ان تشارك في الإنتخابات وتدعم المرشح نجيب قحطان) ويعود مثل هذا الرأي الى ان اجراء انتخابات رئاسية لأول مرة في تاريخ اليمن والجزيرة العربية يعتبر خطوة ديموقراطية لاشك في اهميتها وان الممكن خطوة في طريق المطلوب.

وقد شن الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق - منذ اليوم التالي للتزكية - حملة واسعة ضد حجب التزكية عن مرشح المعارضة وضد مجلس النواب والمؤتمر والإصلاح، وذلك من خلال المؤتمرات الصحفية والبيانات والصحف الداخلية والخارجية، ولكن الملفت للانتباه هو رأي الإصلاح وفقاً لما جاء في قراءة نصر طه مصطفى عضو الهيئة العليا للاصلاح حيث قال (.. ان انصراف الإصلاح عن التنافس، وحجب التزكية عن مرشح المعارضة انهى المعركة الإنتخابية قبل ان تبدأ، ولعل الحزب الحاكم فضل أن تتم أول انتخابات رئاسية يشهدها اليمن في أجواء هادئة بعيداً عن ضجيج التنافس الحاد، وذلك بهدف تقويم التجربة ومتابعة ثغراتها الدستورية والقانونية خارج اطار الضغوط النفسية والسياسية التي ستنتج عن سخونة التنافس الإنتخابي.. فبالطريقة التي انتهت اليها المرحلة المتمثلة في تزكية المرشحين.. ستصبح مسألة مشاركة الإصلاح والإشتراكي وبقية أحزاب المعارضة فيما تبقى من العملية الإنتخابية لامعنى لها ولا قيمة، فالمؤتمر لم يعد بحاجة لمساندة الإصلاح له، والإشتراكي وحلفاؤه لم يعد الأمر يشكل بالنسبة لهم اي حافز او دافع. ولذلك فمن الممكن ان ينتهي دور اولئك جميعاً الى حالة من السلبية واللا مبالاة تجاه هذه الإنتخابات) «٢٣»

ولكن قرار مجلس التنسيق والحزب الإشتراكي بالمقاطعة ادى إلى بعث الحماس للإنتخابات الرئاسية بشكل غير متوقع.

٢٣ - قراءة في موقف الاصلاح من الانتخابات الرئاسية - نصر طه مصطفى - الشاهد الدولي - ٢/٨/٩٩م.

قرار مجلس التنسيق والحزب الإشتراكي بمقاطعة الإنتخابات:

لقد صدر في ٩٩/٨/٧م بيان باسم (بيان مجلس التنسيق حول حجب التزكية عن مرشحه والغاء المنافسة الديمقراطية) ومما جاء في البيان: (ان السلطة أقدمت على اقصاء المعارضة عن المشاركة في الإنتخابات الرئاسية بحجب التزكية عن مرشح مجلس التنسيق في مجلس النواب الذي تسيطر عليه السلطة وتملى على اعضائه اوامرها لتلغي بهذ الاجراء مبدأ المنافسة الديمقراطية من حيث الأصل، ولتنفي الهدف من اقامتها بانتفاء طابع المنافسة الديمقراطية بعد أن حصرت فيها المنافسة على رئيس الحزب الحاكم وعضو آخر في نفس الحزب وبرنامج غير مختلف «٢٤» وهو ما يتعارض مع روح الدستور) واعلن البيان قرار المقاطعة او عدم المشاركة في الإنتخابات بالصيغة التالية:

(- يعلن المجلس عدم المشاركة في الإنتخابات الرئاسية.

- ويدعو جماهير الناخبين إلى عدم المشاركة اوالتفاعل معها.

- يهيب المجلس بكافة اعضائه المشاركين في اللجان الإنتخابية الانسحاب الفوري من اللجان احتجاجاً على التزوير والمخالفات واقصاء المعارضة). «٢٥»

وقد لوحظ وقوع تسرع في اصدار البيان مساء يوم ٩٩/٨/٧م وعدم انتظار التئام الهيئة العليا لمجلس التنسيق لمناقشة الموضوع والموافقة عليه وإصدار البيان، حيث تم اجتماع هيئة المجلس في غياب ممثلي حزب البعث العربي القومي في الهيئة العليا للمجلس وهم كل من امين سر حزب البعث الدكتور قاسم سلام ونائب امين السر عبدالواحد هواش والعضو الثالث، وغياب اثنين من ممثلي الوحدوي الناصري الثلاثة في هيئة المجلس وهما الامين العام عبدالملك المخلافي وامين الدائرة السياسية د.عبدالقدوس المضواحي وكانوا مع قاسم سلام وعبدالواحد هواش وغيرهما في العراق للمشاركة في المؤتمر القومي العربي الاسلامي، وكذلك غياب أمين عام حزب الحق القاضي احمد الشامي وآخرين، ويبدو ان عدم انتظار التئام الهيئة العليا للمجلس والمسارعة باصدار البيان والقرار يرتبط بان اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي ستنعقد في اليوم التالي!

وقد انعقدت الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب الإشتراكي في مدينة صنعاء من ٨-٩٩/٨/١٠م برئاسة الاخ علي صالح عباد (مقبل) الامين العام للحزب، واعلن البيان

٢٤- اثبت نجيب قحطان في عدة مقابلات صحيفة لاحقة ان برنامجه الانتخابي يختلف عن برنامج الرئيس في نقاط جوهرية.
٢٥- بيان مجلس التنسيق في ٩٩/٨/٧م - صحيفة الثوري ٩٩/٨/١٢م.

الختامي للجنة المركزية قرار المقاطعة وعدم المشاركة في الإنتخابات بالصيغة التالية:-

(- تحث اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي اليمني كل اعضاء الحزب وانصاره على التمسك بوحدة موقف المعارضة الوطنية وتوطيده، وتؤكد التزام الحزب الإشتراكي اليمني بالموقف الموحد للمعارضة الوطنية الداعي إلى عدم المشاركة في الإنتخابات الرئاسية..

- كلفت اللجنة المركزية مكتبها السياسي وسكرتاريتها التواصل مع أحزاب مجلس التنسيق لإعداد وتنفيذ برنامج فعاليات سياسية وإعلامية مشتركة انسجاماً مع قرار عدم المشاركة في الإنتخابات الرئاسية.

- كما تدعو اللجنة المركزية أحزاب المعارضة الوطنية الى ضرورة القيام معاً بحملات دعائية جماهيرية واسعة على صعيد الداخل وتفعيل نشاطها الخارجي.. وضرورة التواصل مع الهيئات والمنظمات والأحزاب والدول ومطالبتها بعدم الإعتراف بالإجراءات المتبعة للإنتخابات الرئاسية وعدم إرسال مراقبين للإشراف عليها..

- كما تدعو أعضاء الحزب الى الانسحاب من اللجان الإنتخابية اتساقاً مع الموقف العام لأحزاب مجلس التنسيق) «٢٦»

ولقد كان من الملفت للانتباه خلال الأيام والأسابيع التالية ان رؤساء وأعضاء اللجان الإنتخابية المنتمين الى الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق لم ينسحبوا من اللجان وانما واصلوا المشاركة في اللجان الإنتخابية لمرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية، وظهرت في أوساط الحزب الإشتراكي وغيره من أحزاب المجلس اصوات عالية ضد المقاطعة وعدم المشاركة في الإنتخابات، بينما اخذ نشاط الإشتراكي ومجلس التنسيق ضد المشاركة في الإنتخابات اشكالاً عديدة في الداخل والخارج مما ادى الى عودة الحماس للإنتخابات الرئاسية بالشكل الذي بلغ ذروته في المهرجانات الإنتخابية التي - كما سيأتي - فاقت أقصى التوقعات، فقد اصبحت المقاطعة والمشاركة هي المحور الرئيسي للمعركة التي شهدتها مرحلة الدعاية الإنتخابية وإدارة الإنتخابات.

٢٦- البيان الختامي للدورة الرابعة للجنة المركزية ٨-٩٩/٨/١٠م - صحيفة الثوري ٩٩/٨/١٢م.

تعديل صفة الترشيح والبرنامج والرمز الإنتخابي

للمرشح علي عبدالله صالح

إستناداً الى المادة (٧٤) من قانون الإنتخابات العامة بأن (تقوم هيئة رئاسة مجلس النواب بموافاة اللجنة العليا للإنتخابات باسماء المرشحين الذين تم تزكيتهم كمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية) تلقت اللجنة العليا مذكرة من رئيس مجلس النواب الى رئيس اللجنة العليا برقم (١١٢) وتاريخ ٩٩/٧/٢٢م تتضمن اسماء المرشحين ومحضر جلسة التزكية، ثم وصلت - في ٧/٢٤ - نسخة كاملة من ملف وثائق الترشيح لكل من المرشحين اللذين تم تزكيتهما، فاقرت اللجنة العليا في إجتماعها رقم (٨٦) في ٧/٢٥ تشكيل لجنة لمراجعة ملفات المرشحين وتحديد اي وثائق ومواضيع يلزم استيفاؤها، وكانت اللجنة برئاسة محمد حسين الفرح مساعد رئيس اللجنة الفنية وعضوية الاخ الاستاذ حسن العلفي من القطاع الإعلامي والاخ علي مارش من القطاع القانوني، وقد لاحظت اللجنة اثناء مراجعتها لملف وثائق المرشح علي عبدالله صالح ان رسالة ترشيحه في الملف هي من أمين عام المؤتمر الشعبي كمرشح للمؤتمر الشعبي - فقط - وان برنامجه الإنتخابي في الملف هو (البرنامج الإنتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي) وان محضر التزكية في مجلس النواب ينص على انه (مرشح المؤتمر الشعبي) بينما استمارة طلب الترشيح الموقعة منه لم تحدد الصفة. وكذلك لم تتضمن وثائق المرشحين الإثنين الرمز الإنتخابي، وقامت لجنة المراجعة برفع تقريرها الى اللجنة العليا في ٧/٢٧ عن الوثائق والأشياء المطلوب استيفاؤها، ومنها:

- إن إستمارة طلب الترشح الخاصة بالمرشح علي عبدالله صالح لم تتضمن صفة الترشيح، ويلزم تحديد صفة الترشيح.

- الرمز الإنتخابي لكل من المرشحين.

وقد تحدثت مع الرئيس علي عبدالله صالح في مكالمة هاتفية - مساء ٧/٢٩ - وبما ان الإصلاح والمجلس الوطني لأحزب المعارضة كانا قد قررا واعلنا ترشيحهما اياه لمنصب رئيس الجمهورية، وبما ان الرئيس في كلمته يوم تقديم طلب الترشيح قال انه ترشح (استجابة لرغبة المؤتمر الشعبي والإصلاح والمجلس الوطني والعلماء والمثقفين والشخصيات الاجتماعية) وبما أن الإكتفاء في مرحلة الدعاية والإنتخابات بإنه مرشح المؤتمر الشعبي سيؤدي إلى موقف سلبي من الإصلاح، فقد أبدى الرئيس إقتناعه بأن تكون صفة الترشيح باسم المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني، وأن يتم الإتصال بالدكتور

الارياني - أمين عام المؤتمر - أما الرمز الانتخابي فكان جواب الرئيس حاسماً بانه (الحصان) وكذلك كان جواب د/ الارياني عند اتصالي به حيث ابدى الإقتناع والموافقة بان تكون صفة الترشيح باسم المؤتمر الشعبي والإصلاح والمجلس الوطني، اما الرمز الانتخابي فهو الحصان، وتم ابلاغ رئيس اللجنة العليا بذلك في ٩٩/٨/١م.

ثم اخذ الموقف يتبلور بشكل اوضح بعد بيان مجلس التنسيق في ٨/٧ وبيان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ٨/١٠ بعدم المشاركة في الإنتخابات والقيام بحملة واسعة في دعوة الناخبين الى عدم المشاركة في الإنتخابات اوالتفاعل معها، وما تلى ذلك من بيانات وانشطة الإشتراكي ومجلس التنسيق ومن معهما تحت لواء المقاطعة او عدم المشاركة في الإنتخابات سواء بشكل علني - مثل مجلس التنسيق - او بشكل غير علني - مثل بعض قيادات وقواعد الإصلاح - حيث تم في تلك الاجواء ما يلي:-

١- بالنسبة لصفة الترشيح: تم حسم وتأكيد ان علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة، وتم تشكيل (اللجنة الإنتخابية المشتركة العليا) من الاطراف الثلاثة (المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني).

٢- بالنسبة للبرنامج الانتخابي: لم يقتصر الأمر بالنسبة للبرنامج الإنتخابي على تعديل عنوان البرنامج من صيغة (البرنامج الإنتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام) الى صيغة (البرنامج الإنتخابي لمرشح المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني) فقد طالب الإصلاح بإعادة صياغة برنامج انتخابي موحد، وادلى الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح بتصريح قال فيه (اننا نشترط على مرشح الرئاسة ان تتوفر في برنامجه الإنتخابي عدة شروط الإلتزام الاكيد بالكتاب والسنة - الغاء الربا وأذونات الخزانة - اصلاح اجهزة الإعلام - إيقاف الجرعات..) «٢٧»

بينما(جرت حوارات مطولة بين اعضاء اللجنة الإنتخابية المشتركة للتوصل الى برنامج إنتخابي موحد للاخ علي عبدالله صالح بما انه محل اتفاق الجميع) «٢٨» وتم - بالفعل - صياغة (البرنامج الإنتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني لأحزاب المعارضة) وموافاة اللجنة العليا للانتخابات بالنسخ المطلوبة من البرنامج.

٢٧- كان تصريح الزنداني في ٨/٢٦ ونشرته صحيفة الايام في عددها(٦٢١) في ٩٩/٨/٢٨م.
٢٨- صحيفة الصحوة العدد (٦٨٨) - ٩٩/٩/٢م.

٣- بالنسبة للرمز الانتخابي: لم يوافق الإصلاح على ان يكون الرمز الانتخابي هو (الحصان) لأن الحصان هو الرمز الإنتخابي للمؤتمر الشعبي، وقالت مصادر إصلاحية لصحيفة الشاهد الدولي (إن خلافاً نشب بين المؤتمر الشعبي والإصلاح حول الرمز الإنتخابي للرئيس علي عبدالله صالح، حيث تصر أركان قيادية في حزب المؤتمر على أن يكون شعار الرئيس هو الحصان، بينما ذهب الإصلاح إلى ضرورة أختيار رمز آخر على إعتبار ان الرئيس علي عبدالله صالح ليس مرشحاً من المؤتمر فقط بل هو مرشح الإصلاح أيضاً) «٢٩».

ولقد كنت من أول من عرفوا الرمز الإنتخابي حيث أخبرني الرئيس بأن رمزه الإنتخابي سيضم - داخل إطار صغير - وبالترتيب صورة الرئيس ثم الحصان (رمز المؤتمر) ثم الشمس (رمز الإصلاح) ثم الشعلة (شعار المجلس الوطني) وفي ٨/٣١ اتفقت اللجنة الإنتخابية المشتركة على ذلك الرمز الإنتخابي وتمت طباعة نموذج الرمز الإنتخابي وموافاة اللجنة العليا بالنموذج، فاكتمل بذلك تعديل وإستكمال وثائق الترشيح.

ولم يكن هناك مثل ذلك الجدل والجهد بالنسبة للمرشح المستقل نجيب قحطان الشعبي فقد اختار أن يكون رمزه الإنتخابي هو (الميزان) الى جانب صورته، وكذلك كان.

٢٩- الشاهد الدولي - العدد (٩٣) - ٩٩/٨/٣١م.

الفصل الثالث:

معالم وقضايا مرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية

المبحث الأول:

أبـرز المعـالـم في التهـيئة والإعداد لمرحلة الإنتخابات

أولاً: إستحداث الإنتخابات بنظام الجمهورية «دائرة واحدة».

نص المادة التي أضيفت الى قانون الانتخابات العامة باعتبار الجمهورية دائرة انتخابية واحدة
(لأغراض الانتخابات الرئاسية والاستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة انتخابية واحدة، ويحق لكل ناخب مقيد أسمه في جداول الناخبين ان يدلي بصوته يوم الاقتراع في غير المركز الانتخابي المقيد اسمه فيه، وذلك وفقاً للترتيبات التي تقرها اللجنة العليا للانتخابات) - أقر مجلس النواب هذه المادة في ٩٩/٧/٢٢م.

لقد كان من أبرز المعالم التي ميزت الإنتخابات الرئاسية - وأثارت في ذات الوقت كثيراً من الجدل - إعتبار الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة، وهو نظام جديد يمثل تطويراً وإضافة إلى النظام الإنتخابي، وقد أثير حوله جدل واختلاف، وثارت بسببه وحول كيفية تطبيقه تباينات، وتراصت معه وضده صفوف، مما يستلزم إلقاء الضوء - بكل صراحة ووضوح - على موضوع ونظام الدائرة الواحدة.

فكرة وأهداف نظام الدائرة الواحدة:

لاشك في ان فكرة اعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الإنتخابات الرئاسية لم تأت من أعضاء اللجنة العليا للإنتخابات، وما كان لها أن تأتي منهم، ولكنها لم تأت أيضاً من السلطة كما قال وظن البعض، وإنما أتت الفكرة من شخص له خبرة عريقة في مجال الإنتخابات منذ أيام هيئات التعاون والمجالس المحلية في السبعينات والثمانينات، وكان له دور أساسي في الإعداد والتنفيذ السليم والناجح لإنتخابات ١٩٩٣م النيابية حيث كان رئيس اللجنة الفنية باللجنة العليا للإنتخابات آنذاك وهو الأخ الأستاذ صادق أمين أبو راس وزير الإدارة المحلية الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، ولقد أستمعت إلى الخطوط العامة للفكرة ومبرراتها وأهدافها من الأخ صادق مساء يوم ٩٩/٧/١٤م فأيدت الفكرة وتحدثنا عن بعض التفاصيل، وكانت تلك هي نقطة البداية.

ثم في اليوم التالي جرى لقاء تشاوري ضم الأخ صادق أبو راس و د/عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا وعلي السعيدي رئيس اللجنة الفنية وخالد محمد عبد العزيز رئيس

اللجنة القانونية ومحمد الفرح مساعد رئيس اللجنة الفنية، وانضم إلى اللقاء في اليوم الثالث (٧/١٦) الأخ سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي والأخ عبدالملك المعلمي رئيس اللجنة الفنية الإنتخابية للمؤتمر الشعبي، وكان مجلس تنسيق المعارضة في الصورة بطريقة غير مباشرة حيث إنني إتصلت هاتفياً - مساء ٧/١٥ - بكل من الأخ عبدالملك المخلافي والأخ جارالله عمر والأخ عبدالقدوس المضواحي والأخ محمد غالب أحمد، فأيدوا جميعاً الفكرة، وأخبرت الأخ صادق بذلك، فكان حصول الفكرة ومبرراتها لتأييد اللجنة العليا والمؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي والوحدوي الناصري محل إرتياح عميق، وقد جرى في لقاء يومي ١٦ -٧/١٧ نقاش مستفيض تم فيه توضيح

النقاط والمبررات والأهداف التالية والإتفاق عليها «١» وهي:-

- إن إعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام لايتعارض مع المادة الدستورية بتقسيم الجمهورية اليمنية إلى (٣٠١) دائرة إنتخابية لأن ذلك خاص بإنتخابات اعضاء مجلس النواب بواقع عضو واحد عن كل دائرة، بينما في الإنتخابات الرئاسية يتم إنتخاب شخص واحد لمنصب رئيس الجمهورية.

- إن طبيعة الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام هي إن الناخبين يقترعون لمرشحي الرئاسة من كل ارجاء الجمهورية أو أنهم يدلون برأيهم على موضوع محدد يهم كل ابناء الوطن في حالة الإستفتاء العام، بينما طبيعة الإنتخابات النيابية هي ان الناخبين في مراكز كل دائرة إنتخابية يقترعون لإنتخاب نائب واحد عن كل دائرة، مما استوجب النص في قانون الإنتخابات العامة بعدم جواز ان يمارس الناخب حق الإنتخاب إلا في المركز الإنتخابي المقيد اسمه فيه، لذلك لا بد من إضافة مادة إلى قانون الإنتخابات باعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام أن يدلي الناخب بصوته في أي مركز إنتخابي.

- إن اعتبار الجمهورية دائرة واحدة يحقق العديد من المزايا والإيجابيات ، وأهمها إتاحة وتسهيل المشاركة في الإنتخابات لعدد كبير من الناخبين غير المتواجدين في المراكز التي قيدوا أسماءهم فيها، وخاصة المتواجدين في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات بحيث يكون من حقهم الإدلاء بأصواتهم في العواصم والمدن التي يكونون متواجدين فيها يوم الإقتراع، ويخفف ذلك عليهم مشقة وتكلفة واعباء السفر، ويوسع قاعدة المشاركة في الإنتخابات.

١- ابدى الاخ عبدالله غانم وزير الشئون القانونية اعتراضه على حضور اللقاء بمنزل الاخ صادق يوم ٧/١٧ وقال: ان اعتبار الجمهورية دائرة واحدة يتعارض مع الدستور لأن الدستور ينص على تقسيم الجمهورية الى (٣٠١) دائرة ولذلك رفض عبدالله غانم حضور اللقاء وقد تبنى ذلك الرأي ايضاً الاخ سلطان البركاني الذي حضر اللقاء ولكنه اقتنع بأن ذلك لايتعارض مع الدستور.

- إن نظام الدائرة الواحدة يتيح أيضاً مشاركة أعضاء لجان الإنتخابات في الإدلاء بأصواتهم في المراكز والدوائر التي يتواجدون فيها وتأدية مهامهم في نفس الوقت، كما يتيح للمغتربين اليمنيين - مستقبلاً - ممارسة حقهم في الإنتخابات وفقاً لنظام الدائرة الواحدة.

- إن مقتضى هذا النظام باعتبار الجمهورية دائرة واحدة، هو أن تتم الإنتخابات الرئاسية وفقاً للنظام الإنتخابي النيابي في المراكز الإنتخابية وذلك بالنسبة للمتواجدين في المراكز المقيدين فيها، ووفقاً لنظام الدائرة الواحدة بالنسبة لغير المتواجدين في المراكز المقيدين فيها بحيث يدلي الناخب بصوته في أي مركز إنتخابي يتواجد فيه يوم الإقتراع.

- إن مبدأ وحق الإنتخابات بنظام إعتبار الجمهورية دائرة واحدة يمثل تجربة جديدة وتطويراً للنظام الإنتخابي في مسيرة الديمقراطية والإنتخابات العامة في بلادنا، وسيكون تطبيقها في الإنتخابات الرئاسية خطوة هامة تفتح آفاقاً واسعة لتطوير النظام الإنتخابي في المستقبل.

- أما كيفية الإقتراع بنظام الدائرة الواحدة ، فيتم إما (أ) بموجب البطاقة الإنتخابية الدائمة لأنها دليل على ان الشخص مقيد في جداول الناخبين وتتضمن كافة بيانات القيد في جداول الناخبين. وإما (ب) بتوفير نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية في كل مركز إنتخابي ليتم الإقتراع بموجبها. ونظراً لصعوبة وإستحالة توفير نسخة من جداول الجمهورية لكل مركز إنتخابي، تم الإتفاق على الإقتراع بالبطاقة الإنتخابية الدائمة. «٢»

وعلى ضوء ذلك تم الإتفاق على إن يقدم الذين حضروا اللقاء في اللجنة العليا مقترحاً إلى اللجنة العليا بشأن إعتبار الجمهورية دائرة واحدة وإضافة مادة إلى قانون الإنتخابات العامة بشأن ذلك وان يتم إقرار ذلك من اللجنة العليا ورفع مذكرة إلى مجلس الوزراء بحيث يوافق مجلس الوزراء على المادة - يوم الاربعاء التالي- ويحيلها إلى مجلس النواب وأن يتولى الأخ سلطان الإتصالات اللازمة لتحقيق الموافقة البرلمانية.

وقد ناقشت وأقرت اللجنة العليا - في ٧/١٨ - مذكرة ومقترح اللجنة الفنية بان تعتبر الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة، وأقرت اللجنة العليا ان تكون المادة المقترح إضافتها إلى قانون الإنتخابات العامة كما يلي:

(لأغراض الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة إنتخابية

٢- محضر اللقاء يومي ١٦-١٧ / ٧ ومذكرة اللجنة الفنية في ٩٩/٧/١٨م.

واحدة ويحق لكل ناخب يوم الاقتراع أن يدلي بصوته في غير المركز الإنتخابي المقيد أسمه فيه وذلك بموجب بطاقته الإنتخابية).

وتم رفع المقترح مع مذكرة تفسيرية إلى مجلس الوزراء - في ٧/١٩ - بحيث ناقش مجلس الوزراء في جلسته يوم ٧/٢١ برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني مذكرة اللجنة العليا ومبدأ إعتبار الجمهورية دائرة واحدة والمادة المقترح إضافتها إلى قانون الإنتخابات، وأقر مجلس الوزراء إعتبار الجمهورية دائرة واحدة في الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام، إلا انه اعتبر الإنتخاب بالبطاقة الإنتخابية - فقط - يتعارض مع القانون وان وجود جداول الناخبين قد نص عليه القانون ولا بد من الإنتخاب بموجب جداول الناخبين، والإكتفاء بتوفير نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية في المدن الرئيسية وعواصم المحافظات (٢٠مدينة) لأن المتواجدين في غير المراكز والمحافظات المسجلين فيها يتركزون في أمانة العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات بالإضافة إلى مدينة سيئون.. وأقر مجلس الوزراء في - ٧/٢١ - إقتراح إضافة المادة إلى قانون الإنتخابات بالصيغة التي تم إحالتها إلى مجلس النواب في نفس اليوم، بحيث ناقش وأقر مجلس النواب في ٩٩/٧/٢٢م إضافة المادة التالي نصها إلى قانون الإنتخابات العامة:-

(لأغراض الإنتخابات الرئاسية والإستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة، ويحق لكل ناخب مقيد أسمه في جداول الناخبين أن يدلي بصوته يوم الاقتراع في غير المركز الإنتخابي المقيد أسمه فيه، وذلك وفقاً للترتيبات التي تقرها اللجنة العليا للإنتخابات..). «أهـ»

وقد أصبحت تلك المادة جزءاً من قانون الإنتخابات العامة بمرور ٣٠ يوماً على إقرارها من مجلس النواب دون إعتراض رئيس الجمهورية عليها، فأصبحت نافذة بموجب الدستور منذ يوم ٩٩/٨/٢٢م.

المعارضة تنتقد إعتبار الجمهورية دائرة واحدة:

إنتقد الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق إعتبار الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة، حيث تم الربط بين عدم حصول مرشح الإشتراكي ومجلس التنسيق (مقبل) على التزكية في ٧/٢١ وبين إقرار مجلس النواب للمادة القانونية بإعتبار الجمهورية دائرة واحدة في ٧/٢٢ وان إضافة المادة يهدف إلى إمتصاص الآثار المتوقعة لعدم تزكية مرشح المعارضة ولعدم المشاركة في الإنتخابات، وبصفة خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية، ،بينما الواقع ان

فكرة إعتبار الجمهورية دائرة واحدة ومبرراتها وأهدافها وإقتراح المادة القانونية كان في ظل وجود قناعة كاملة في قيادة المؤتمر وأمانته العامة وكتلته البرلمانية بتزكية (مقبل) ولقد إتصلت أنا شخصياً في ٧/١٥ بكل من الأخ جار الله عمر والأخ محمد غالب أحمد (وهما المختصان بالإنتخابات في قيادة الحزب الإشتراكي) والأخ عبدالملك المخلافي ود/ عبدالقدوس المضواحي (في قيادة الوحدوي الناصري ومجلس التنسيق) فكانت فكرة الدائرة الواحدة محل ترحيبهم جميعاً، وكان رأي جارالله عمر يوم ذاك أن يدلي الناخب بصوته بموجب البطاقة الإنتخابية لصعوبة توفير الجداول في كل المراكز، وأكد محمد غالب أحمد إن إعتبار الجمهورية دائرة واحدة لمصلحة المعارضة لأن اغلبهم متواجدون في صنعاء، وكذلك كان رأي الناصريين وأن طبيعة الإنتخابات الرئاسية تقتضي ذلك، وان نظام الدائرة الواحدة خطوة في طريق نظام الإنتخابات بالقائمة وتعديل وتطوير النظام الإنتخابي.

ولكن عدم حصول مرشح المعارضة على تزكية مجلس النواب (في ٧/٢١) وإقرار المادة المضافة إلى قانون الإنتخابات (في ٧/٢٢) أدى إلى القيام بتفسير آخر لمبررات وهدف إعتبار الجمهورية دائرة واحدة، حيث تبلورت وجهة نظر الحزب الإشتراكي في خطاب أمين عام الحزب (مقبل) بالدورة الرابعة للجنة المركزية (يوم ٨/٨) - حيث قال ما يلي نصه:-

(إن الإنتخابات الرئاسية لا يمكن لها ان تعتبر انتخابات حرة ونزيهة ولكنها أصبحت عبارة عن إستفتاء على مرشح المؤتمر الشعبي العام، وهو ما نجم عنه إقتناع اللجنة العليا للإنتخابات وبعدها مجلس الوزراء ثم مجلس النواب - بمن حضر وخارج الإجراءات القانونية - في إطار أنغام متوالية السرعة والعجلة، بتحويل الجمهورية اليمنية إلى دائرة انتخابية واحدة أثناء الإنتخابات الرئاسية مما ينطوي على التبشير برغبة رسمية في تزييف إرادة الناخبين حيث تعطي الناخب حرية الإدلاء بصوته خارج المركز الإنتخابي المقيد أسمه فيه.. فالمادة المضافة إلى قانون الإنتخابات - التي تجيز للناخب ان يقترع ببطاقته الإنتخابية في أي مركز إنتخابي - جاءت لكي:-

- تُفسح المجال أمام أكبر قدر ممكن من عمليات التزوير أثناء القيام بإجراءات الإقتراع.

- ولتتيح للسلطة الحاكمة إمكانية التحكم بتوزيع أصوات الناخبين في مختلف أنحاء الجمهورية.

- وكذا الدفع بمجاميع هائلة من الناخبين صوب الاقتراع في محافظات بعينها) «٣»

٣- خطاب إفتتاح الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي - صحيفة الثوري - العدد (١٥٨٥) - في ٩٩/٨/١٢م.

وعلى ضوء ذلك التفسير الإشتراكي، وتمشياً مع قرار الإشتراكي ومجلس التنسيق بعدم المشاركة في الإنتخابات ودعوة المواطنين إلى عدم المشاركة فيها والتفاعل معها- وبما ان نظام الدائرة الواحدة يتيح الفرصة لأكبر عدد من الناخبين للمشاركة ويقلل من حجم عدم المشاركة - فقد شن الحزب الإشتراكي والذين معه حملة واسعة ضد مادة إعتبار الجمهورية دائرة واحدة، وذلك من خلال الصحف والبيانات والتصريحات والندوات والكاريكاتور في صحف المعارضة، ليس في إطار التشكيك بنزاهة الإنتخابات فحسب، وانما - أيضاً - لكي تتراجع اللجنة العليا للإنتخابات والأجهزة الرسمية ذات العلاقة عن تطبيق وتنفيذ نظام الدائرة الواحدة.

اللجنة العليا تتراجع.. وتتناقض:

في أجواء حملة الحزب الإشتراكي ومن معه ضد إعتبار الجمهورية دائرة واحدة والتشكيك في أن ذلك سيؤدي إلى تكرار التصويت، أخذت تظهر في اللجنة العليا للإنتخابات آراء معارضة لإعتبار الجمهورية دائرة واحدة، وأن اللجنة العليا لا تستطيع تطبيق وتنفيذ نظام الدائرة الواحدة، ثم تبلور موقف اللجنة العليا في تحرير رسالة إلى رئيس الجمهورية بمبررات تراجع اللجنة العليا وعدم قدرتها على تطبيق نظام الدائرة الواحدة.. و(أن اللجنة العليا تقترح إعادة النظر في المادة المذكورة..) وإنه (لا ضرورة لإصدار المادة الجديدة المراد إضافتها إلى قانون الإنتخابات).

وقد لوحظ آنذاك - خاصة في أوساط قيادية وفنية بالمؤتمر الشعبي - أن إتجاه المعارضة والتراجع في اللجنة العليا بدأ من جانب أحد أعضاء اللجنة العليا الذي بالرغم من أنه مُعين من المؤتمر فقد كان عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي سابقاً وكذلك عضو آخر كان مسنوداً من الحزب الإشتراكي في إنتخابات ٩٣م النيابية ومتعاطفاً مع الإشتراكي في البرلمان السابق (٩٣-٩٧م) وترشح كمستقل في إنتخابات ٩٧م ولم ينجح فقام المؤتمر بتعيينه في اللجنة العليا«٤» ومن الممكن تفسير موقفهما بإنه متأثر بموقف رغبة الإشتراكي في تحقيق أكبر قدر من عدم المشاركة في الإنتخابات وعرقلة تطبيق نظام الدائرة الواحدة، بينما كان هناك - في الأوساط القيادية والفنية بالمؤتمر - من يربط موقف التراجع الذي مثلته رسالة اللجنة العليا بإفتقارها إلى القدرة والخبرة كما حدث في إخفاقها بتصحيح جداول الناخبين وإخفاقها في تطبيق المواد القانونية بمنح البطاقة الإنتخابية، وإخفاقها في المبادرة بإتخاذ الترتيبات والإجراءات لمشاركة المغتربين في الإنتخابات الرئاسية، وكذلك الحال بالنسبة لتطبيق الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات، حيث جاء في رسالة اللجنة إلى رئيس الجمهورية ما يلي:-

٤- يبدو ان المقصود أحمد حيدره رئيس قطاع السكرتارية ومنصور احمد سيف رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا للإنتخابات.

(إن اللجنة العليا ناقشت – مقترح إنزال نسخة كاملة من جداول الناخبين إلى المدن الرئيسية للأعتماد عليها لمن يريد الإقتراع في غير المركز الإنتخابي المسجل أسمه فيه، وتوصلت اللجنة العليا إلى عدم إمكانية تطبيق ذلك، لعدة أسباب أهمها:–

– عدم معرفة عدد الناخبين الذين يتواجدون في المحافظة والذين هم من محافظات أخرى، وهذا أمر جوهري وأساسي لينبني عليه تحديد عدد اللجان ومستلزماتها من صناديق وكبائن ووثائق وقرطاسية ومطبوعات.. الخ.

– إذا طبعنا لكل محافظة نسخة كاملة من جداول الناخبين في الجمهورية ثم جعلنا في كل محافظة مركزاً (للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة) يكون في كل مركز عدد من اللجان.. إلخ. فإن تنفيذ هذا المقترح تبلغ تكلفته الإضافية نسبة ٧٠٪ من تكلفة الإنتخابات كاملة. (اي أكثر من إثنين مليار ونصف مليار ريال) «٥».

– هذه الطريقة ستفتح الباب واسعاً لآلاف الناخبين للإقتراع أكثر من مرة لاسيما في المحافظات المتقاربة.. وإن الاستدلال على أن الناخب قد مارس حقه في الإنتخاب سيكون بالحبر الذي يوضع على إبهام الناخب وهذا الحبر يمكن إزالته بالمواد الكيماوية الأخرى، وهو ماقد تلجأ إليه بعض الجهات والأشخاص بهدف التأثير على النتيجة او الإساءة للإنتخابات.

– إن الوقت المتبقي إلى الموعد المحدد للإنتخابات لا يكفي للإعداد لتنفيذ هذه الفكرة وتوفير مستلزماتها.

وأنتهت الرسالة إلى القول (إن اللجنة العليا تقترح إعادة النظر في المادة المذكورة..) وإنه (لا ضرورة لإصدار المادة الجديدة المراد إضافتها إلى قانون الإنتخابات – بإعتبار الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة) «٦».

وقد أحال رئيس الجمهورية رسالة اللجنة العليا إلى رئيس الوزراء، فقام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة متخصصة للتأكد مما جاء في رسالة اللجنة العليا، وقد أخذت اللجنة المتخصصة التي شكلها رئيس الوزراء بعين الإعتبار تقرير لجنة فنية متخصصة في اللجنة العليا كان قد شكلها رئيس اللجنة العليا ورفعت تقريراً إليه في ٧/٢٩ عن آلية تنفيذ الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة من خلال:–

(– توفير عشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية، بواقع نسخة في كل من

٥– كانت التكلفة المالية الكاملة للانتخابات ثلاثة مليار وسبعمائة مليون ريال حسب تصريح رئيس القطاع المالي باللجنة العليا في ٩٩/٩/٢٦م.
٦– رسالة اللجنة العليا الى رئيس الجمهورية – في اغسطس ٩٩م.

العواصم والمدن الرئيسية العشرين، وتكوين مقرات للإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في كل من المدن العشرين، يكون في كل منها لجان إنتخابية وفقاً لتقدير عدد الناخبين المتواجدين فيها من محافظات أخرى).

– إن التكلفة المالية المطلوبة تقتصر على تكلفة طبع عشرين نسخة من جداول الناخبين، أما تكلفة لجان الإقتراع الإضافية فان لدينا إحتياطاً في عدد اللجان المعتمدة لمرحلة الإقتراع وإدارة الإنتخابات الرئاسية، وبالتالي لا يلزم أي تكلفة مالية إضافية للجان الإقتراع بنظام الدائرة لأن التكلفة موجودة ومعتمدة للعدد المطلوب من اللجان الإضافية لمقرات الدائرة الواحدة مع سائر مستلزماتها من الصناديق والكبائن والقرطاسية والحراسة الأمنية وكافة المستلزمات، وذلك في بند اللجان الإحتياطية بالموازنة المعتمدة من الحكومة لمرحلة الإنتخابات). «٧»

ولكن تقرير تلك اللجنة الفنية المتخصصة لم يجد آذاناً صاغية بين أعضاء اللجنة العليا الذين إندفعوا إلى تحرير رسالة التراجع إلى رئيس الجمهورية الذي أحال الرسالة إلى رئيس الوزراء فقام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة متخصصة من اللجنة الفنية للمؤتمر الشعبي والجهاز المركزي للإحصاء «٨» فقامت تلك اللجنة بدراسة الموضوع من كافة جوانبه، فاتضح إمكانية تطبيق الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات، وتم تحديد الحد الأقصى لعدد الذين يتواجدون في المحافظات من أبناء المحافظات الأخرى، وتحديد تكلفة طبع عشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية بمبلغ عشرين مليون ريال فقط، وتحديد عدد لجان الإقتراع الإضافية لمقرات ومراكز الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في المدن والعواصم العشرين بمحافظات الجمهورية، وقامت تلك اللجنة برفع تقريرها إلى رئيس الوزراء، وبناء على توجيهاته تم طباعة التقرير بعنوان (الإجراءات التنفيذية لتطبيق المادة الخاصة بإعتبار الجمهورية دائرة إنتخابية واحدة) وقام الأخ عبدالملك المعلمي باللقاء مع رئيس اللجنة العليا ورئيس اللجنة الفنية ومساعد رئيس اللجنة الفنية باللجنة العليا ،حيث تم استعراض تقرير (الإجراءات التنفيذية) والإتفاق عليه، وأن يتم طرحه كمقترح من اللجنة الفنية ورئيس اللجنة العليا على أعضاء اللجنة العليا.

وقد أثار تقرير ومقترح (الإجراءات التنفيذية لتطبيق المادة الخاصة بإعتبار الجمهورية دائرة واحدة) إحتجاج وإنتقاد بعض أعضاء اللجنة العليا حين تم عرضه ومناقشته في إجتماع اللجنة بعد ظهر ومساء ذلك اليوم، حيث كان رئيس اللجنة العليا صريحاً في أن التقرير جاء من خارج اللجنة العليا، فرأى بعض اعضاء اللجنة:-

---

٧- كانت اللاجنة مكونة من محمد حسين الفرح مساعد رئيس اللجنة الفنية - احمد شكري مدير عام السكرتارية عضو اللجنة الفنية - محمد الزوقري مدير عام الشئون القانونية عضو اللجنة الفنية.

٨- كانت اللاجنة التي شكلها رئيس الوزراء برئاسة الأخ عبدالملك المعلمي رئيس اللجنة الفنية للإنتخابات بالمؤتمر الشعبي نائب وزير التربية والتعليم.

- أن التقرير بمثابة رد على رسالة اللجنة العليا إلى رئيس الجمهورية - والتي تضمنت إستحالة تطبيق المادة القانونية وفقاً للطريقة المقترحة - وأن مجيئ المقترح والتقرير من خارج اللجنة إنما يعني عجز وعدم قدرة اللجنة العليا وإنها تفتقر إلى الكفاءة والخبرة للقيام بمهامها.

- إن التكلفة المالية - وفقاً لمقترح وتقرير (الإجراءات التنفيذية) لا تتجاوز عشرين مليون ريال لطبع عشرين نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية، بينما قالت اللجنة العليا في رسالتها إلى الأخ رئيس الجمهورية بأن التكلفة المالية الإضافية تصل إلى نسبة ٧٠٪ من تكلفة الإنتخابات كاملة (أي أكثر من مليارين وخمسمائة الف ريال) ويجب تفادي تأكيد الانطباع بعدم حرص اللجنة العليا على المال العام.

- عاد إثنان من أعضاء اللجنة إلى ترديد هواجس التزوير وتكرار التصويت في حالة تطبيق نظام الدائرة الواحدة.

بينما أوضح مساعد رئيس اللجنة الفنية أن أساس ماجاء في تقرير ومقترح (الإجراءات التنفيذية) هو تقرير ومقترح اللجنة الفنية المتخصصة المرفوع إلى رئيس اللجنة العليا في ٧/٢٩ بموجب تكليف رئيس اللجنة العليا آنذاك وإن ما جاء في تقرير (الإجراءات التنفيذية) من اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء فيه العديد من جوانب القصور، مثل عدم تشكيل لجان نسائية، وعدم تحديد الضوابط لعمل اللجان الإضافية ومقراتها وضوابط عدم تكرار التصويت، وأن قيام اللجنة الفنية بدراسة ذلك وتقديم مقترح جديد ومتكامل الى اللجنة العليا هو الأصوب، وأيد ذلك رئيس اللجنة الفنية، وتم الإتفاق على دراسة الإجراءات في اللجنة الفنية ليتم إتخاذ القرار المناسب على ضوء ذلك.

وقد تبلور الموقف خلال الأيام الثلاثة التالية - (إلى ٨/١٥) - في وجود إتجاهين أو مقترحين في اللجنة العليا:-

أ- مقترح يتمثل في أن (يحق لكل ناخب أن يدلي بصوته في غير المركز المقيد أسمه فيه، وذلك إما بالبطاقة الإنتخابية «الممنوحة عام ٩٧م» وإما بشهادة القيد المؤقتة « الممنوحة للمسجلين الجدد عام ٩٩م والتي تم الاكتفاء فيها بالبصمة بدلاً عن الصورة» ومن ليس لديه بطاقة أو شهادة قيد يقترع في المركز المقيد أسمه فيه فقط.. « لأن جداول الناخبين المقيدين في كل مركز ستكون موجودة في كل مركز إنتخابي» وتم تبرير هذا المقترح بصعوبة وإستحالة تطبيق نظام الدائرة الواحدة وتوفير نسخة من جداول الناخبين في كافة المراكز أو في عواصم المحافظات، وما يستلزمه ذلك من تكلفة مالية باهضة وغير ذلك مما جاء في

رسالة اللجنة العليا بهذا المقترح - الى رئيس الوزراء - وبالرغم من أن ذلك يتناقض مع رسالة اللجنة الى رئيس الجمهورية تناقضاً تاماً، إلا أنه يتفق مع حرص بعض أعضاء اللجنة على عدم تطبيق مقترح الإجراءات التنفيذية للإنتخابات بنظام الدائرة الواحدة وفقاً لجداول الناخبين في عواصم المحافظات، لأن ذلك المقترح الذي تم إعتباره من خارج اللجنة يتضمن تكلفة مالية محددة قياساً بالتكلفة الضخمة في رسالة اللجنة العليا كما يجعل قدرتها محل شك.

ب - مقترح اللجنة الفنية - الموقع من مساعد رئيس اللجنة الفنية والمؤرخ في ٩٩/٨/١٥م - وقد تم مناقشته مساء يوم ٨/١٥ في إجتماع مع الأخ رئيس الوزراء بحضور كل من الأخ د/ عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا والأخ علي السعيدي رئيس اللجنة الفنية ومحمد الفرح مساعد رئيس اللجنة الفنية، وحضر الإجتماع أيضاً الأخ العميد يحيى المتوكل والأخ عبدالملك المعلمي والأخ عبدربه جراده رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، وتم الاتفاق في الإجتماع على ما جاء في ورقة المقترح حول:-

(- إن الدافع والهدف الرئيسي من المادة المضافة الى قانون الإنتخابات بإعتبار الجمهورية دائرة واحدة.. هو إتاحة المشاركة وتسهيلها للناخبين المسجلين في مراكز إنتخابية بمديريات ومحافظات الجمهورية ولكنهم متواجدون في المدن العشرين التي حددها مجلس الوزراء في إجتماعه الذي أقر فيه المادة - يوم ٧/٢١ - وهي أمانة العاصمة وعواصم المحافظات ومدينة سيئون.. وإن مبدأ وأسلوب الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة هو تجربة جديدة وسيكون تطبيقها في عواصم المحافظات خطوة هامة تفتح آفاقاً واسعة في المستقبل لتجاوز أي قصور وسلبيات قد تحدث هذه المرة وتنمية وتطوير الايجابيات المؤكدة لهذه التجربة الجديدة.

- إن العشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية سيتم تجهيزها بدون صعوبة في فترة لا تتجاوز يوم ٩٩/٩/١٤م حيث سيتم طبعها في الجهات الموضحة بالورقة وبتقرير الإجراءات التنفيذية.. كما أن التكلفة المالية لطبع وتجهيز العشرين نسخة من الجداول هي مبلغ عشرين مليون ريال فقط.

- إن عدد اللجان الإضافية للإقتراع بنظام الدائرة الواحدة في مقرات العواصم والمدن العشرين هو (٢٢٧١) لجنة إقتراع - تم توضيح توزيعها في الورقة - ويوجد إعتماد في ميزانية اللجنة العليا لعدد (١٧٥٠٠ لجنة إقتراع) بكافة مستلزماتها، بينما عدد لجان الإقتراع في المراكز الإنتخابية بالجمهورية لن يتجاوز (١٥٠٠٠ لجنة) وبالتالي فأن التكلفة المالية للجان مقرات الدائرة الواحدة بعواصم المحافظات - وكافة مستلزماتها - موجودة في

الموازنة المالية المعتمدة من الحكومة لمرحلة الإقتراع وإدارة الإنتخابات الرئاسية دون الحاجة إلى أي إضافة وإعتمادات مالية جديدة).

إقرار الآلية التنفيذية للإنتخابات بنظام الدائرة الواحدة:

إقترن الإتفاق في الإجتماع مع رئيس الوزراء يوم ٨/١٥ على تطبيق الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات وفقاً لورقة مقترح اللجنة الفنية وبموجب جداول الناخبين، بالإتفاق أيضاً على أن مقترح الإنتخاب بالبطاقة أو شهادة القيد المؤقتة بدون جداول الناخبين يتعارض مع قانون الإنتخابات ويخالف المواد (١٩) و(٦٣) من قانون الإنتخابات ويفتح ثغرة للتشكيك في الإنتخابات وتكرار التصويت، فيتم إلغاء مقترح الإنتخاب بالبطاقة والشهادة فقط لمخالفته القانونية.

وقد ناقشت اللجنة العليا في ١٦و٨/١٧ آلية تطبيق نظام الدائرة الواحدة، وأقرّت – في ٨/١٧ – تطبيق النظام في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات من خلال تكوين مقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في العواصم والمدن العشرين وتوفير نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية في مقرات كل عاصمة وتشكيل اللجان الإضافية لمقرات الدائرة الواحدة وفقاً لورقة ومقترح اللجنة الفنية.

ويبدو أن أعضاء اللجنة العليا قد إستمروا في الإعتقاد بإستحالة الإعداد لذلك في الفترة المتبقية – من جهة – والظن بإن ذلك المقترح جاء من خارج اللجنة العليا وأن تطبيقه وتنفيذه بتكلفة عشرين مليون ريال فقط يعني عدم سلامة ما جاء في رسالة اللجنة العليا من أن التكلفة تتجاوز إثنين مليار ريال، ويؤدي إلى تأكيد الانطباع بعدم حرص أعضاء اللجنة على المال العام وعدم الخبرة – من جهة اخرى –

وفي صباح يوم الخميس ٨/١٩ حضر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية إلى مقر اللجنة العليا، كما حضر الأخ إسماعيل الوزير – وزير العدل – والأخ صادق أبو راس – وهو مصدر فكرة الدائرة الواحده منذ البداية – وتم عقد إجتماع بينهم وبين رئيس وأعضاء اللجنة العليا حيث حضرتُ الإجتماع بصفتي مستشار اللجنة العليا ومساعد رئيس اللجنة الفنية وقطاع التخطيط والإحصاء «٩» وفي ذلك الإجتماع أوضح الأخ عبدربه منصور بأنه حضر لمناقشة الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة، ونريد مساعدة اللجنة العليا لأن هذه الإنتخابات جديدة، وأنه يوجد محضران ومقترحان من اللجنة العليا، وإنه

٩– صدر القرار الجمهوري رقم (٢٨٣) في ٨/٨ بتعييني مستشاراً للجنة العليا للإنتخابات ومساعد لرئيس اللجنة الفنية وقطاع التخطيط والاحصاء، وقد اثار ذلك ارتياحاً واسعاً بسبب خبرتي في مجال الانتخابات، إلا ان الارتياح في اللجنة العليا إقتصر على رئيس اللجنة العليا.

تشاور مع رئيس الوزراء ونرى دمج المقترحين «١٠» وأثناء المناقشة تبنى الأخ وزير العدل قانونية الإنتخاب بالبطاقة أو شهادة القيد في أي مركز إنتخابي بدون جداول الناخبين وايد الأخ صادق أبو راس إن البطاقة الإنتخابية دليل على أن الشخص مقيد في جداول قيد الناخبين، والواقع أن ذلك الرأي يعود إلى بداية فكرة الدائرة الواحدة واجتماعي مع الأخ صادق في ٧/١٤ ثم اللقاء التشاوري يومي ١٥و٧/١٦ - كما سلف التبيين - ولكن مجلس الوزراء لم يوافق على ذلك حين ناقش وأقر المادة التي تضاف إلى القانون - في ٧/٢١ - كما تقدم - بالإضافة إلى أن فكرة الإنتخاب بالبطاقة كانت آنذاك على أساس ان اللجنة العليا ستقوم بمنح البطاقة الإنتخابية بدلاً عن شهادة القيد المؤقتة التي تم وضع (البصمة) فيها مكان (الصورة) بينما لم يتم منح البطاقة الإنتخابية مما ضاعف من وجوب جداول الناخبين«١١»، ولكن تأييد وزير العدل للإكتفاء بالبطاقة أو الشهادة - بدون جداول - ساهم في موافقة اللجنة العليا في ذلك الإجتماع على مقترح النائب بتطبيق نظام الدائرة الواحدة وفقاً للاسلوبين:-

أ- إسلوب الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات ومدينة سيئون، من خلال تكوين مقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة وتوفير عشرين نسخة من جداول الناخبين في الجمهورية بتلك المقرات، بحيث يحق للناخب - المقيد في أي مركز بالجمهورية - أن يدلي بصوته في تلك المقرات بموجب جداول الناخبين.

ب - اسلوب الإنتخاب بالبطاقة او شهادة القيد المؤقتة في أي مركز إنتخابي - غير المركز المقيد فيه إسمه - وبدون وجود جداول الناخبين والعودة إليها، لأن البطاقة أو شهادة القيد دليل على أنه مقيد في جداول الناخبين.

وفي مساء ٨/١٩ وافق وأعتمد رئيس اللجنة العليا قراراً بـ(تشكيل فريق خاص يتولى كافة المهام المرتبطة بالإعداد والتنفيذ للمادة الجديدة المتعلقة بنظام الدائرة الواحدة) من الأخوة: محمد حسين الفرح - أحمد علي شكري - محمد الجبوبي - علي مجسن جياش - عبدالله العولقي.. وقد نص قرار تشكيل الفريق بأن:-

(يتفرغ الفريق لانجاز كل المهام المتصلة بنظام الدائرة الواحدة ومنها:-

- استكمال التصورات لجميع الإجراءات اللازمة للإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة.

١٠- إستغرب رئيس الوزراء - في مكالمة هاتفية - مساء ذلك اليوم من كلام النائب وأكد انه لم يتفق معه على دمج المقترحين.

١١- استغرب رئيس الوزراء من ذلك لانه يتنافى مع إجتماع مجلس الوزراء في ٧/٢١ ومع النصوص القانونية بشأن الجداول، وقد كان رئيس الوزراء حريصاً على الالتزام بالقانون وعلى عدم وقوع أي تجاوزات وخروقات في الإنتخابات الرئاسية.

- إدخال التعديلات اللازمة لوثائق اللجان الأصلية والفرعية الإضافية.

- إعداد كشوفات باللجان وأسماء وتوزيعات اللجان، وتجهيز المستلزمات والقرطاسية والوثائق الخاصة بالآلية المذكورة.

- ترتيب المقرات الإنتخابية للجان نظام الدائرة الواحدة بأمانة العاصمة وعواصم محافظات الجمهورية، والترتيب لكل ما يتعلق بنظام الدائرة الواحدة من آلية تنفيذ.

- متابعة تجهيز النسخ المحددة لجداول الناخبين لدى الجهات التي ستتولى طباعتها، ونقلها الى المقرات الإنتخابية في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات).

وبذلك تم حصر مسئولية الإعداد والترتيب للآلية التنفيذية للإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في فريق من خمسة أشخاص بدلاً من أن يكون ذلك مسئولية اللجنة العليا واللجنة الفنية وجهاز اللجنة العليا- بحيث يتحمل الفريق مسئولية الإخفاق بسبب عدم كفاية الوقت المتبقي من وجهة نظر بعض أعضاء اللجنة، أو لأن الفريق - برئاسة محمد الفرح - محل ثقة رئيس اللجنة العليا وثقة الذين يريدون تنفيذ نظام الدائرة الواحدة « في القيادة السياسية ورئيس الوزراء والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي».

ولقد كان الفريق عند مستوى التحدي وعند مستوى الثقة، حيث تم إنجاز كافة الترتيبات، ومنها:-

- تحديد عدد ومواقع مقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات ومدينة سيئون وتخصيص المقرات واللجان التي يحق للناخبين من كل محافظة الإقتراع فيها بالمقرات التي بلغ عددها (٥٢) مقراً لنظام الدائرة الواحدة.

- تحديد عدد اللجان الرجالية واللجان النسائية للإقتراع في مقرات الدائرة الواحدة، بواقع لجنة رجالية وصندوق إقتراع لكل (٥٠٠) من المسجلين ولجنة نسائية وصندوق إقتراع لكل (٣٥٠) من النساء المسجلات في جداول الناخبين، وقد روعي في تحديد اللجان إستيعاب الحد الأقصى المحتمل من الناخبين وإمكانية توزيع جداول الناخبين في كل محافظة على اللجان المخصصة لها في مقرات نظام الدائرة الواحدة بامانة العاصمة وبالعواصم والمدن العشرين بشكل تفصيلي ودقيق.

- إعداد وطباعة كافة وثائق الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة وتخصيص صناديق الإقتراع وكافة مستلزمات لجان الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة التي بلغ عددها (٥٢) لجنة أصلية و(١٤٩٧) لجنة إقتراع رجالية و(٧٨٨) لجنة نسائية، وبلغ مجموع اللجان لمقرات نظام الدائرة الواحدة (٢٣٣٧) لجنة تضم (٧١١١) مشرفاً ومشرفة، وقد تزامن ذلك مع إنجاز وثائق

ومستلزمات لجان المراكز الإنتخابية بالنظام العام في أرجاء الجمهورية بإعتبار عملية الإعداد للإنتخابات متكاملة.

- المساهمة في الدورة التدريبية للجان الإشرافية ومدربي اللجان الأصلية في الفترة من ٨/٢٧ - ٩٩/٨/٣٠م وصياغة البيان الصادر من اللجنة العليا في ٨/٣١ بإعلان المقرات الإنتخابية لنظام الدائرة الواحدة وترتيبات وضوابط الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة حيث تم توفير كافة الضمانات القانونية والعملية لنزاهة الإنتخابات بنظام الدائرة الواحدة. «١٢»

- متابعة طباعة وتجهيز عشرين نسخة من جداول الناخبين بالجمهورية، وقد تظافرت من أجل طباعتها وتجهيزها جهود كثيرة من اللجنة العليا ومن الجهات التي تولت طباعة الجداول، وكان تجهيز الجداول هو العمل الذي إستلزم جهوداً مكثفة تواصلت إلى أوساط سبتمبر، وتتوجت بالنجاح الكامل. «١٣» بحيث إكتمل الاعداد للإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة إلى جانب الإعداد للإنتخاب بالنظام العام في سائر أرجاء الجمهورية.

١٢- البيان الصادر في ٩٩/٨/٣٠م وقد تم إذاعته ونشره في الصحف ووسائل الاعلام - نص البيان في الملحق الوثائقي.
١٣- بلغت تكلفة طباعه وتجهيز الجداول مبلغ ثلاثين مليون ريال فقط بما في ذلك تكاليف التجهيزات وشراء بعض الآلات.

ثانياً: صدور القرار الجمهوري بدعوة الناخبين:

كان موعدصدور قرار دعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات الرئاسية من القضايا التي أثارت قدراً من الجدل يعود إلى أن المادة (٤/٧٣) من قانون الإنتخابات العامة وتعديلاته الصادرة في ٩٩/٤/١٨م قد نصت في المادة (٧٣) على إجراءات تزكية المرشحين من مجلس النواب ثم نصت المادة (٤/٧٣) أن (يُصدر رئيس الجمهورية قراراً يدعو فيه الناخبين لإنتخاب رئيس الجمهورية، وذلك بعد إستكمال الإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة) - أي بعد تزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية من مجلس النواب - وبما أن التزكية تمت في ٧/٢١ فإن مؤدى ذلك أن يصدر قرار دعوة الناخبين في اليوم التالي، أو خلال الأيام القليلة التالية، وبما إن القرار لم يصدر آنذاك، فقد ذهب بعض أطراف المعارضة والقانونيين إلى إعتبار ذلك عدم إلتزام بالقانون، بينما اطلق البعض التكهنات بأنه سيتم تأجيل الإنتخابات الرئاسية.«١٤»

قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩م بدعوة الناخبين للإقتراع العام في الإنتخابات العامة لإنتخاب رئيساً للجمهورية

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور..

وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن الإنتخابات العامة وتعديلاته..

قــــرر:

مادة (١) يدعى المواطنون المسجلون في جداول الناخبين العامة في جميع الدوائر الإنتخابية للإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات العامة لإنتخاب رئيساً للجمهورية ابتداءاً من الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس بتاريخ ١٤جمادي الثاني ١٤٢٠هـ الموافق ٢٣سبتمبر ١٩٩٩م.

مادة (٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريده الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ١١ جمادي الأولى ١٤٢٠هـ
الموافق ٢٢ أغسطس ١٩٩٩م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

والواقع أن المادة (١١) من قانون الإنتخابات العامة بشأن اجراءات ومواعيد مراجعة وتعديل وتحرير جداول الناخبين تنص على أنه (.. لا يجوز إجراء أي تعديل في الجداول بعد صدور قرار دعوة الناخبين للإنتخاب).

ويستلزم ذلك عدم صدور قرار دعوة الناخبين إلا بعد إستكمال مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين النهائية والتي تستمر إلى أواسط ٩٩/٨م وإلا فان صدور القرار يؤدي إلى إيقاف عمل اللجان والمحاكم قبل ان تنتهي مرحلة وتحرير جداول الناخبين، وقد قمت بطرح ذلك لأول مرة على الأخ رئيس الجمهورية في ٧/١٤ ثم بعد تزكية المرشحين حيث تفهم الرئيس صواب قانونية عدم صدور القرار إلا بعد إنتهاء تحرير الجداول وصدور بيان اللجنة العليا عن إكتمال تحرير الجداول، وقامت اللجنة الفنية بالإشتراك مع رئيس اللجنة

١٤- كان د/محمد علي السقاف ابرز من كتب مقالات عن ذلك في صحف المعارضة دون ان يتنبه الى المادة (١١) من القانون.

العليا بوضع برنامج زمني يتضمن إنتهاء مرحلة تحرير جداول الناخبين وصدور بيان اللجنة العليا في ٨/٢١ وبالفعل صدر بيان اللجنة العليا بإكتمال مراجعة وتحرير جداول الناخبين ونتائج مرحلة القيد والتسجيل مساء ٩٩/٨/٢١م وتم إذاعته عبر وسائل الاعلام. «١٥»

وصدر في اليوم التالي ٨/٢٢ قرار رئيس الجمهورية برقم (٢٠) لسنة ٩٩م بدعوة المواطنين المسجلين في جداول الناخبين للإقتراع في الإنتخابات العامة لإنتخاب رئيس الجمهورية يوم الخميس ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م، وقد علقت صحيفة المستقلة - التي تصدر في لندن - بقولها إن قرار دعوة الناخبين (أغلق الباب أمام كل التكهنات التي ظلت تتحدث عن إمكانية تأجيل الإنتخابات) «١٦» والواقع إن قرار دعوة الناخبين صدر في موعده القانوني والصحيح بعد إنتهاء مرحلة تحرير جداول الناخبين، وبصدور القرار في ٨/٢٢ بدأ العد التنازلي لمرحلة الدعاية الإنتخابية وإدارة الإنتخابات الرئاسية بعزم لا يلين على تنفيذ الإنتخابات الرئاسية.

١٥- بيان اللجنة العليا باكتمال مراجعة تحرير جداول الناخبين ونتائج مرحلة القيد والتسجيل - صحيفة الثورة ٩٩/٨/٢٢م.
١٦- صحيفة المستقلة - لندن - العدد (٢٧٦) - ٩٩/٨/٢١م.

ثالثاً: تشكيل لجان إدارة الإنتخابات الرئاسية:

عدد لجان إدارة الإنتخابات الرئاسية		
نوع اللجان	عدد اللجان	عدد الاشخاص
اللجان الإشرافية للمحافظات	٢٠	٦٠
اللجان الأصلية للدوائر الإنتخابية	٣٠١	٩٠٣
اللجان الفرعية (الرجالية) للمراكز الإنتخابية	٩٥٧٢	٢٨٧١٦
اللجان الفرعية (النسائية) للمراكز الإنتخابية	٥٣٥٨	١٦٠٧٤
اللجان الأصلية لمقرات الدائرة الواحدة	٥٢	١٥٦
اللجان الفرعية (رجال) لمقرات الدائرة الواحدة	١٥٠٣	٤٥٠٩
اللجان الفرعية (نساء) لمقرات الدائرة الواحدة	٧٨٨	٢٣٦٤
إجمـــالي اللجان	١٧٥٩٤	٥٢٧٨٢

كـــانت الخطوة التي رافـقت صدور قرار دعوة الناخبين هي تشكيل اللجـان الإنتـخـابيـة لمرحلة إدارة الإنتـخـابات الرئاسـيـة، وقـد اتخـذ تشكيل اللجـان ثلاث طرق أثار أولهـا جدلاً وأسعاً، ونتطرق اليها فيما يلي:-

١- اللجـــان التـي تشكلت من الاحزاب:

كان تشكيل اللجان الانتخابية من أعـــضـــاء يمثلون الأحـــزاب والتنظيـمـات السـيـاسـيـة من أبرز الضـمـانات التي توفـرت منذ مرحلة القيد والتسجيل وتحرير جداول الناخبين، حيث يبلغ عدد اللجان التي تشكلت من الأحزاب والتنظيمات السياسية (٤٣٥٩) لجنة، وهي:-

- اللـجـان الإشـرافـيـة	٢٠×٣=٦٠شـخـصـاً
- اللـجـان الأسـاسـيـة	٣٠١×٣=٩٠٣شـخـصـاً
- اللـجـان الـفـرعـيـة	٤٠٣٨×٣=١٢١١٤شخصاً
الإجـمـالـي	٤٣٥٩ لجنة = ١٣٠٧٧ شخصاً

وبما أن تشكيل تلك اللجان وتحديد نسبة وعدد المشاركين فيها تم بموجب الإتفاق في إجتماع الأخ رئيس الجمهورية مع اللجنة العليا وقادة الأحزاب والتنظيمات السياسية قبل مرحلة القيد والتسجيل - في ٦/٤/٩٩م - وقامت تلك اللجان بمهام مرحلة القيد والتسجيل وتحرير جداول الناخبين إلى يوليو وأغسطس ٩٩م كان من المنطقي أن تستمر تلك اللجان في مرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية بإعتبار ذلك ضمانة هامة لنزاهة الإنتخابات وتجسيداً لواقع التعددية السياسية.

وكانت اللجنة العليا للإنتخابات قد بحثت موضوع إعادة تشكيل اللجان في العديد من الإجتماعات، وكان من الطبيعي ان يمتد بحث الموضوع إلى خارج اللجنة العليا نظراً لما يترتب على تمثيل أو إستبعاد الأحزاب من تاثيرات، وكان الإتجاه الغالب في اللجنة العليا هو إعادة تشكيل اللجان الفرعية البالغ عددها (٤٣٥٩) لجنة فرعية رجالية ونسائية بحيث يتم تشكيلها من أشخاص تعينهم اللجنة العليا للإنتخابات (بدلاً عن ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية - وقد أدى قرار إتخذته اللجنة العليا بذلك إلى ردود فعل حادة كان أبرزها رسالة أحزاب المجلس الوطني للمعارضة إلى اللجنة العليا في ٩٩/٨/١٤م والتي حملت اللجنة (مسئولية ماقد ينجم عن قرارها من ردود أفعال تُعرض حرية ونزاهة العملية الإنتخابية للتشكيك... وان هذا القرار يتنافى مع ماتم الإتفاق عليه بين الأحزاب واللجنة العليا بحضور الأخ رئيس الجمهورية - (في ٩٩/٤/٦م) - كما انه يحرم هذه الأحزاب من حق المشاركة ويدفع إلى تغليب خيار المقاطعة على خيار المشاركة وإستبدال الأساليب المباشرة بالأساليب غير المباشرة) «١٧»

وكانت رغبة اللجنة العليا تشمل إعادة تشكيل اللجان الاساسية (الاصلية) للدوائر الإنتخابية، وكذلك اللجان الإشرافية، بحيث يتم تشكيل كافة اللجان من أشخاص يعينهم أعضاء اللجنة العليا للإنتخابات بواقع حصة لكل منهم، ولكن ذلك الإتجاه لم يلق تجاوباً من جهات ذات علاقة خارج اللجنة العليا - غالباً - بحيث أقرت اللجنة العليا -(في ٩٩/٨/٢م)- مبدأ ان تكون اللجان الأصلية واللجان الإشرافية لمرحلة القيد والتسجيل هي نفسها اللجان الأصلية والإشرافية لمرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية مع إستبعاد من تقرر اللجنة إستبعادهم من اللجان لأسباب تستوجب ذلك، وقد شمل نطاق المرغوب في أستبعادهم - فيما بعد - أعضاء اللجان المنتمين إلى مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة.

بينما كان هناك رأي في اللجنة العليا بإستمرار كافة اللجان الفرعية والأصلية والإشرافية، وأكدت مذكرة مستشار اللجنة العليا إلى رئيس اللجنة العليا ورئيس اللجنة الفنية - في ٩٩/٨/٣م - على (..أهمية إستمرار اللجان الفرعية بحيث تكون كل من اللجنة رقم (١) من لجان الإقتراع في كل مركز إنتخابي، سواء في ذلك اللجان الرجالية والنسائية، وتتمثل أهم إيجابيات ذلك في أن تلك اللجان تم تشكيلها من سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية، كما هو الحال في اللجان الإشرافية والأصلية، وفقاً للنسب التي إنعقد عليها الإتفاق برعاية رئيس الجمهورية، كما أن تلك اللجان إكتسبت خبرة هامة في مرحلة القيد والتسجيل وتحرير جداول الناخبين، وبالتالي فإن تمثيل ومشاركة الأحزاب من جهة

١٧- رسالة المجلس الوطني لأحزاب المعارضة الى اللجنة العليا في ٩٩/٨/١٤م.

والخبرة من جهة أخرى هي مزايا بالغة الأهمية لا ينبغي التفريط بها) «أهـ» ولكن ذلك الرأي لم يلق آذاناً صاغية بين أعضاء اللجنة الذين شمل بعضهم الظن بأن موقف واتجاه اللجنة هو انعكاس لموقف وإتجاه بعض قيادة المؤتمر الشعبي أو القيادة السياسية.

والواقع ان موقف رئيس الجمهورية وأمين عام المؤتمر الشعبي - كما أتضح من إتصالاتي الشخصية خلال الفترة إلى ٩٩/٨/١٤م - كان مع إستمرار اللجان الفرعية والأصلية والإشرافية التي تم تشكيلها من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقد تجلى ذلك الموقف بشكل واضح في إجتماع مع د/عبدالكريم الارياني رئيس الوزراء أمين عام المؤتمر الشعبي - يوم ٩٩/٨/١٥م - حيث تطرق الإجتماع إلى موضوع تشكيل اللجان الفرعية وكان موقف رئيس الوزراء واضحاً في أن تستمر اللجان الفرعية التي تم تشكيلها من الأحزاب والتنظيمات السياسية وعدم وجود مبرر لمخاوف وقلق بعض أعضاء اللجنة العليا من تواجد أعضاء من حزب مجلس تنسيق المعارضة في اللجان الفرعية لأن الغالبية من المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني، كما أن اللجنة الفرعية لكل مركز إنتخابي ستكون لجنة صندوق اقتراع واحد فقط في المركز (صندوق إقتراع رجال وصندوق إقتراع نساء) ولايمكن لأي عضو في أي لجنة أن يؤثر على سير عملية الاقتراع، وكان ذلك هو أيضاً رأي وموقف الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي (العميد يحيى المتوكل) وعضو اللجنة العامة للمؤتمر (عبدالملك المعلمي) وكان ذلك الإجتماع بحضور رئيس اللجنة العليا (عبدالله بركات) ورئيس اللجنة الفنية (علي السعيدي) ومستشار اللجنة (محمد الفرح) - في ٩٩/٨/١٥م - ويتبين من ذلك أن موقف وإتجاه اللجنة العليا بإعادة تشكيل اللجان وإستبعاد ممثلي الأحزاب من اللجان لم يكن تعبيراً عن موقف ورغبة قيادة المؤتمر الشعبي، وقد جاء في صحيفة الجماهير يوم ٨/١٨ - (أن موقف اللجنة العليا - باقصاء الاحزاب والتنظيمات السياسية من اللجان - هو موقف عدائي من الديمقراطية والاحزاب والتنظيمات السياسية، كما يعبر عن إتجاه خطير لأعضاء اللجنة العليا للإنتخابات الذين ينتمون إلى المؤتمر الشعبي او التجمع اليمني للإصلاح أو الحزب الإشتراكي اليمني... لتشويه الإنتخابات الرئاسية بغياب إحدى الضمانات الأساسية وهي مشاركة الأحزاب في اللجان) «أهـ»

وقد(تراجعت اللجنة العليا عن قرارها بشأن إقصاء الأحزاب والتنظيمات السياسية عن المشاركة في اللجان الفرعية، واعلنت في بيان لها يوم الأحد ٨/٢٢ إستمرار تلك اللجان الفرعية - المشكلة من الأحزاب والتنظيمات السياسية) «١٨» ولكن ذلك التراجع الذي ربما ساهم في وقوعه موقف أحزاب المجلس الوطني للمعارضة قد إقترن بنوع من الإتفاق على إقصاء المنتمين إلى أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة من اللجان الفرعية والأصلية

١٨- صحيفة الجماهير - العدد (٢٤٦) - ٩٩/٨/٢٥م.

والإشرافية (لأن مجلس التنسيق أعلن عدم المشاركة في الإنتخابات ودعا المنتمين إلى أحزاب المجلس إلى الإنسحاب من اللجان) وقد دعت اللجنة العليا رؤساء اللجان الإشرافية إلى إجتماع بمقر اللجنة العليا يوم ٨/٢٣، فحضر الجميع بما في ذلك (رؤساء اللجان الإشرافية المنتمين إلى أحزاب مجلس التنسيق والذين دعاهم المجلس في بيان له الشهر الماضي إلى الإنسحاب من اللجان) وبالرغم من أن ذلك يلغي مبرر إستبعادهم من اللجان إلا ان اللجنة العليا اجلت منحهم بطاقات المشاركة في اللجان الإشرافية، ثم اتخذت قراراً – بعد التشاور مع أحد القياديين في المؤتمر الشعبي – بإستبعاد الذين من احزاب مجلس التنسيق في اللجان الإشرافية وأن يقوم أعضاء اللجنة العليا بتعيين بديل عنهم، وهو ماحدث مساء ٨/٢٤ حيث قررت اللجنة إستبعاد رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية المنتمين إلى أحزاب المجلس وعددهم ١٢شخصاً فقط وتعيين بدل عنهم من جانب أعضاء اللجنة العليا (بالتقاسم) وهو ماكان سيحدث أيضاً في اللجان الأصلية واللجان الفرعية التي كانت العيون عليها.

رئيس الجمهورية يؤيد إستمرار اللجان من كافة الأحزاب:

وحين علم الأخ الرئيس علي عبدالله صالح – في مكالمة هاتفية صباح ٨/٢٥ – بقيام اللجنة العليا بإستبعاد رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية المنتمين إلى أحزاب مجلس التنسيق، بالرغم من أنهم حضروا وأكدوا أنهم لن ينسحبوا، وكان رأي الأخ الرئيس ان الحضور تأكيد عدم الإنسحاب يلغي مبرر الإستبعاد وأن الصواب إستمرار مشاركة الذين من أحزاب مجلس التنسيق في كافة اللجان إلا من ينسحب أو لا يحضر فيتم تعيين بديل له باعتباره غائباً سواء كان من مجلس التنسيق أوغيره من الأحزاب لأن مشاركة الأحزاب في اللجان هو من الضمانات الهامة لنزاهة الإنتخابات وعدم التشكيك فيها أو محاولة تشويهها فيما بعد.

وبناء على توجيه رئيس الجمهورية جاء الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وطرح إستمرار المنتمين إلى أحزاب مجلس التنسيق في اللجان الإشرافية، وذلك في إجتماعه باللجنة العليا للإنتخابات يوم ٩٩/٨/٢٥م ولكن إثنين من أعضاء اللجنة العليا أبديا جملة من الإعتراضات على إستمرار المنتمين إلى مجلس التنسيق في اللجان الإشرافية ووجود مخاوف جدية مما يمكن إن يفعلوه في عرقلة عمل اللجان ثم الإنسحاب وأن من الضروري تنفيذ قرار اللجنة العليا، وبما أن العضوين كان أحدهما من قادة الإشتراكي سابقاً وثانيهما من المتعاطفين مع الإشتراكي لم يؤثر رأيهما، ثم تجاوب معهما عضو ثالث ينتمي إلى الإصلاح وأفاض في الحديث عن المخاوف، فأيد نائب رئيس الجمهورية تنفيذ

قرار اللجنة العليا بإستبعادهم من اللجان الإشرافية وبادرت اللجنة العليا بإعلان أسماء اللجان الاشرافية في نفس اليوم - بعد تغيير المنتمين إلى مجلس التنسيق - بحيث أصبح ذلك أمراً واقعاً، بالرغم من عدم أرتياح رئيس الجمهورية والأمين العام للمؤتمر الشعبي لما حدث، ولكن ذلك أدى إلى حسم إستمرار المشاركين من مجلس التنسيق وكافة الأحزاب في اللجان الأصلية والفرعية حيث كان ذلك هو الأهم لأن (٢٦٩٥) من رؤساء وأعضاء اللجان الأصلية والفرعية كانوامن أحزاب مجلس تنسيق المعارضة، وقالت صحيفة الشورى ان اللجنة العليا للإنتخابات (تلقت توجيهات عليا بإستبقاء الأعضاء المشاركين في اللجان الإنتخابية - الأصلية والفرعية من كافة الأحزاب - وإبقاء الوضع على ماهو عليه.. وكانت اللجنة في وقت سابق شرعت في استبعاد بعض الأعضاء المشاركين من احزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة). «١٩»

مستوى تمثيل الأحزاب في لجان إدارة الإنتخابات:

وبناء على مجمل ما تقدم، تشكلت اللجان الإشرافية لإدارة الإنتخابات الرئاسية (والبالغ عددها ٢٠ لجنة تضم ٦٠ شخصاً) من الأحزاب والتكتلات السياسية التالية:-

الحزب	المؤتمر	الإصلاح	المجلس الوطني	الرابطة (رأي)	(اللجنة العليا)	الاجمالي
العدد	١٩	١١	١٥	١	١٤	٦٠

وتشكلت اللجان الأصلية لإدارة الإنتخابات الرئاسية في الدوائر الإنتخابية بكافة محافظات الجمهورية (وعددها ٣٠١ لجنة تضم ٩٠٣ أشخاص) من الأحزاب والتكتلات السياسية كما يلي:-

الحزب أو التكتل	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	أحزاب مجلس التنسيق (٤)	أحزاب المجلس الوطني (١٠)	الرابطة (رأي)	مستقلون	الإجمالي
العدد	٢٨٤	١٦٦	١٨٩	٢٢٥	٢٠	١٩	٩٠٣

وتشكلت اللجان الفرعية الرجالية والنسائية (٤٠٣٨ لجنة) في المراكز الإنتخابية من الأحزاب والتكتلات السياسية كما يلي:-

الحزب أو التكتل	المؤتمر الشعبي	الإصلاح	أحزاب مجلس التنسيق (٤)	أحزاب المجلس الوطني (١٠)	الرابطة (رأي)	مستقلون	الإجمالي
العدد	٣٨١٣	٢٢٢٣	٢٧٠٧	٢٨٣٧	٢٦٦	٢٧٨	١٢١١٤

١٩- صحيفة الشورى العدد (٣٢٩) - في ٢٩/٨/٩٩م.

٢- اللجان التي تشكلت من التربويين:

بالإضافة إلى اللجان الفرعية الـ(٤٠٣٨)التي تشكلت من الأحزاب والتنظيمات السياسية في مرحلة القيد والتسجيل، وستكون من لجان الإقتراع في مرحلة إدارة الإنتخابات، بلغ عدد اللجان الفرعية (الإضافية) التي يلزم تشكيلها كلجان للإقتراع في المراكز الإنتخابية (١٠٨٩٢) لجنة رجالية ونسائية تضم (٣٢٦٧٦) شخصاً، وكذلك بلغ عدد اللجان الأصلية والفرعية (الإضافية) لمقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة (٢٣٤٣) لجنة إنتخابية.

ونظراً لكثافة عدد أعضاء تلك اللجان، وضيق الوقت، وغير ذلك من العوامل، فقد ترجح التوجيه بتشكيل تلك اللجان من طلاب وطالبات الجامعات السبع في الجمهورية لأنهم (ينتمون إلى سائر الإتجاهات السياسية والإجتماعية وإلى مختلف المناطق والمحافظات ويتمتعون بمستوى تعليمي ممتاز) وكان من المتوقع أن أسماء وبيانات الطلاب سيتم تقديمها من الجامعات فور طلب ذلك منها، ولكن ذلك لم يتحقق بالشكل المطلوب، مما ادى إلى ترجيح أن يتم تشكيل اللجان من المدرسين والمدرسات وفقاً لكشوفات وزارة التربية والتعليم «٢٠» فتشكلت لجان الإقتراع اللازمة للمراكز الإنتخابية (وعددها ١٠٨٩٢ لجنة) من المدرسين والمدرسات بارجاء الجمهورية وبالرغم من أن ذلك الأسلوب لا يتفق مع القانون وكانت له سلبيات فقد أتاح سرعة تشكيل اللجان وإعلانها في الوقت المناسب.

٣- اللجان الإضافية لمقرات الدائرة الواحدة:

تم تشكيل اللجان الفرعية والأصلية لمقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة - وعددها (٢٣٤٣) لجنة - بطريقة ثالثة وهي طريقة الإختيار والتعيين من جانب أعضاء اللجنة العليا للإنتخابات، وبذلك حصلت اللجنة على (حصة) في اللجان كما كانت تحاول منذ مرحلة القيد والتسجيل.

وبما أن تشكيل اللجان من جانب أعضاء اللجنة العليا يخالف القانون والعرف بتشكيل اللجان من الأحزاب، فقد حرصت اللجنة العليا على تشكيل لجان مقرات الدائرة الواحدة بعيداً عن الأضواء وبعيداً عن الإعتراضات، وبذلك إكتمل تشكيل لجان إدارة الإنتخابات الرئاسية.

٢٠- تم الإتفاق على ذلك في الإجتماع مع رئيس اوزراء ونائب زير التربية والتعليم في ٨/١٥ بشأن آلية تطبيق نظام الدائرة الواحدة.

اللجان الإنتخابية تباشر مهامها.

وفقاً للبرنامج الزمني لمهام وفعاليات مرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية والمعتمد بموجب محضر إجتماع اللجنة الفنية ورئيس اللجنة العليا في ٩٩/٨/١٩م فقد تم إعلان اسماء اللجان الاشرافية ثم اللجان الأصلية ثم اللجان الفرعية عبر وسائل الإعلام في المواعيد المحددة لذلك.

كما إنعقدت الدورات التدريبية في مواعيدها إبتداء بالدورة التدريبية للجان الإشرافية (٢٧-٢٩/٨/٩٩م) والتي كانت تمثل البداية لفعاليات مرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية، ثم الدورة التدريبية للجان الأصلية (٣-٥/٩) في عواصم المحافظات، وتدريب اللجان الأصلية في مقرات الدوائر (١٩-٩/٩/٢٠ ٩٩م).

البرنامج الزمني لمهام لجان إدارة الانتخابات الرئاسية	
اليــوم	المهـام والفعاليـات
٨/٢٥	إعلان أسماء اللجان الإشرافية للمحافظات.
٨/٢٦	ستقبال اللجان الإشرافية وسكرتاريتها ومدربي اللجان الأصلية
٢٧-٨/٢٩	الدورة التدريبية للجان الإشرافية وسكرتاريتها وللمدربين الذين سيدربون اللجان الأصلية.
٨/٣٠	- إختتام الدورة التدريبية للجان الإشرافية. - إعلان اسماء رؤساء وأعضاء اللجان الأصلية.
٨/٣١	تسليم اللجان الإشرافية وثائق ومستلزمات عملها وتتوجه الى المحافظات مع مدربي اللجان الأصلية.
١-٩/٢	إستقبال اللجان الأصلية من قبل اللجان الإشرافية في عواصم المحافظات وإستبدال الغياب.
٣-٩/٥	- الدورة التدريبية للجان الأصلية. - وصول وثائق اللجان الفرعية إلى المحافظات.
٦-٩/٧	- تسليم اللجان الأصلية الوثائق والمستلزمات الخاصة بها وباللجان الفرعية والتوجه الى مقرات الدوائر.
٨-٩/١٥	إعلان اسماء رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية.
١٦-٩/١٨	إستقبال اللجان الفرعية من قبل اللجان الأصلية في مقرات الدوائر بأرجاء الجمهورية.
١٩-٩/٢٠	- تدريب اللجان الفرعية من قبل اللجان الاصلية. - إكتمال وصول وثائق ومستلزمات الإقتراع الى الدوائر.
٩/٢١	- تسليم اللجان وثائق عملها وتتوجه الى المراكز المحددة لها.
٩/٢٢	- إعتماد مندوبي المرشحين والتهيئة ليوم الإقتراع.
٩/٢٣	- يوم الإقتراع للإنتخابات الرئاسية.

وتم تجهيز صناديق الإقتراع وكافة الوثائق والمطبوعات والمستلزمات للإنتخابات بشكل جيد، وكان للجنة الأمنية برئاسة العميد علي محمد صلاح دور إيجابي في نقل الصناديق والوثائق براً وجواً إلى كافة المراكز والدوائر في أرجاء الجمهورية، وقد توافدت كافة اللجان الإشرافية والأصلية والفرعية الى مقرات عملها في المواعيد المحددة دون غياب يذكر حيث شارك في اللجان الأصلية والفرعية كل المنتمين إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية بما في ذلك الحزب الإشتراكي ومجلس تنسيق المعارضة.

المبحث الثاني:

معالم الحملة بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة في الإنتخابات وفعاليات الدعاية والمهرجانات الإنتخابية التنافسية للمرشحين

أولاً: الحملة والدعاية بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة في الإنتخابات:

تميزت الإنتخابات الرئاسية بان الحملة والدعاية والمعركة التنافسية الأساسية - لم تكن بين المرشحين اللذين تمت تزكيتهما من مجلس النواب لمنصب رئيس الجمهورية (علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي) - وإنما كانت الحملة والدعاية والمعركة الأساسية هي بين إتجاه المشاركة في الإنتخابات وإتجاه ودعوة عدم المشاركة ومقاطعة الإنتخابات الرئاسية، فالحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق الذي تم حجب التزكية عن مرشحه في مجلس النواب لم يقبل تلك النتيجة وينكفئ بأعتبار الإنتخابات لم تعد تعنيه - كما كان متوقعاً - وإنما إقتحم الميدان رافعاً لواء عدم المشاركة في الإنتخابات الرئاسية ودعوة وتحريض المواطنين على عدم المشاركة فيها أو التفاعل معها، وقام بشن حملة دعائية داخلية وخارجية واسعة ضد الإنتخابات، وخاصة بعد صدور القرار الجمهوري في ٨/٢٢ بدعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات الرئاسية يوم ٩٩/٩/٢٣م، حيث قرر الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق التصدي للإنتخابات وقام بوضع وإقرار برنامج متكامل لتحقيق عدم المشاركة في الإنتخابات وهو(برنامج عمل مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة لمواجهة قرار إجراء انتخابات غير تنافسية لمنصب رئيس الجمهورية) «١»

بينما قاد الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي وسائر المقتنعين باجراء الإنتخابات حملة ودعاية وانشطة واسعة في إطار إتجاه المشاركة في الإنتخابات والتصدي لحملة ودعاية الإتجاه المضاد للإنتخابات والداعي إلى عدم المشاركة فيها والتفاعل معها.

وكان من أبرز معالم الحملة والمعركة بين الإتجاهين مايلي:

المؤتمر الصحفي للرئيس في ٩٩/٨/٢٣م:

في اليوم التالي لصدور قرار دعوة الناخبين - وهو يوم ٨/٢٣ - عقد الرئيس علي عبدالله صالح مؤتمراً صحفياً بالقصر الجمهوري حضره ممثلو الصحف المحلية والعربية

١- برنامج مجلس التنسيق لمواجهة الانتخابات - الملحق الوثائقي.

ووكالات الأنباء، وقد ركزت صحيفة القدس العربي التي تصدر في لندن «٢» على قول الرئيس في المؤتمر الصحفي:-

(إن الإنتخابات الرئاسية المقبلة خطوة إيجابية على طريق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة كونها تجرى لأول مرة في تاريخ اليمن عبر الإنتخاب المباشر من الشعب.

- وإتهم الرئيس أحزاب المعارضة بأنها وراء تعكير صفو الإنتخابات الرئاسية، وان مرشحها (مقبل) مدفوع من عناصر المعارضة في لندن، وكان يعتزم الانسحاب من الإنتخابات في اللحظات الاخيرة، وقال: أنا متأكد بأن (مقبل) لوحصل على النسبة المطلوبة للتزكية في البرلمان لن يحصل على أصوات إنتخابية كثيرة، وكان يهدف إلى عرقلة العملية الإنتخابية بالإنسحاب في اللحظات الأخيرة. وقال: ان أحزاب المعارضة لم تستفد من الماضي لبناء نفسها، وإنها لا زالت (رقماً صحافياً وليست رقماً حقيقياً مؤثراً.. ولازالت مثقلة بموروث الماضي) وقد تضمن المؤتمر الصحفي للرئيس هجوماً ونقداً حاداً لأحزاب مجلس التنسيق، وإتهامات بالعداء للوطن وللوحدة والديمقراطية منذ عام ٩٤م وان أحزاب المعارضة قاطعت الإنتخابات النيابية عام ٩٧م (والمقصود الحزب الإشتراكي بصفة أساسية لأن الوحدوي الناصري والبعث القومي وحزب الحق شاركوا في إنتخابات ٩٧م ولكن الهجوم شمل الجميع) وقالت صحيفة (المستقلة) إن الرئيس (هاجم أحزاب مجلس التنسيق لان مرشحها جاء قرار ترشيحه من لندن، وأن عدم تزكيته من البرلمان كان قراراً صائباً وفي محله) «٣» بينما اشاد الرئيس بالتجمع اليمني للإصلاح ووصف (التنسيق بين المؤتمر والإصلاح في هذه الإنتخابات أو غيرها بإنه تحالف كبير ومصيري ومبدئي) «٤» وأن (علاقة المؤتمر والإصلاح لا تنفصم) «٥».

تصريحات رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح في ٩٩/٨/٢٣م:

وقد أثارت تصريحات د/عبدالرحمن بافضل رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح تساؤلات في تقييم موقف الإصلاح، حيث صرح لصحيفة الأيام في ٨/٢٣ قائلاً:-

(إن الإنتخابات الرئاسية تُعتبر - لقلة المتنافسين - إستفتاء للمواطنين على رئاسة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للبلاد) «٦» وهذا القول والتكييف بان الإنتخابات

٢- القدس العربي - لندن - العدد (٢٢٠٢) - في ٩٩/٨/٢٤م.
٣- صحيفة المستقلة - لندن العدد (٢٧٦) ٩٩/٨/٢١م.
٤- صحيفة القدس - لندن - العدد (٢٢٠٢) - ٩٩/٨/٢٤م.
٥- صحيفة الوحدة - صنعاء - العدد (٤٦٠) - ٩٩/٨/٢٥م.
٦- صحيفة الأيام - صنعاء - العدد (٦١٩) - ٩٩/٨/٢٢م.

مجرد إستفتاء على الرئيس هو نفس منطق حملة الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق الداعية إلى عدم المشاركة في الإنتخابات وإنها مجرد إستفتاء. وعلق الدكتور بافضل على عدد المسجلين في جداول الناخبين الذي أعلنته اللجنة العليا في ٨/٢١ قائلاً (لاشك أنه عدد وهمي، ويشمل الكثير من الأسماء الوهمية والمكررة بل وحتى المتوفين) وهو نفس منطق بيان اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي وحملته مع مجلس التنسيق ضد الإنتخابات!

بيان مجلس التنسيق رداً على المؤتمر الصحفي للرئيس:

وقد أصدر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة بياناً في ٨/٢٥ تناقلته العديد من الصحف الخليجية والعربية والخارجية وصحف المعارضة، وهاجم وأستنكر البيان ما جاء في المؤتمر الصحفي لرئيس الجمهورية يوم ٨/٢٣ من هجوم على أحزاب المعارضة وإستخدام (مفردات العمالة والخيانة.. الخ) وكان أبرز ما جاء في البيان:-

-(إن أحزاب المعارضة على العكس من كل ما قيل مارست حقها المشروع وخيارها الوطني في خوض المنافسة الرئاسية، ولكن السلطة منعتها من المشاركه.. ودون مبرر سوى ما هو عالق في المخيلات من أوهام تعود إلى الماضي وليست من الحاضر أو المستقبل في شيء.

- وأكد البيان (أن المجلس يعتبر ان الإنتخابات الرئاسية مسرحية هزلية إفتقدت لأبسط الشروط الدستورية والقانونية، شرط التنافس الحقيقي بين البرامج والرؤى، وشرط تنقية الجداول الإنتخابية من الأسماء المكررة والوهمية) «٧»

تقييم مسدوس لموقف الإشتراكي ومجلس التنسيق:

وقد كان موقف الحزب الإشتراكي ومجلس التنسيق لأحزاب المعارضة محل انتقاد يلفت الإنتباه من بعض رجالات الحزب الإشتراكي وكان من أبرزهم محمد حيدره مسدوس عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي حيث قال في مقابلة صحفية:

(ان سياسة مجلس التنسيق الخاطئة قد جعلته يعلن عن المشاركة في الإنتخابات بمرشح ينافس الرئيس وهو يعلم علم اليقين بأن الرئيس قد أصبح ضرورة وطنية تحول بيننا وبين صوملة البلاد، ثم جعلته مرة ثانية يرتكب الخطأ ويرفض نتيجة التزكية في

٧- صحيفة الحياة - لندن - العدد (١٣٣١٨) في ٨/٢٥ والشرق الاوسط - العدد (٧٥٧٦) في ٩٩/٨/٢٦م وصحيفة الثوري - صنعاء - العدد (١٥٨٧) في ٩٩/٨/٢٦م.

مجلس النواب، ثم جعلته مرة ثالثة يرتكب الخطأ ويعلل رفضه للمشاركة في الإنتخابات بحجب التزكية عن مرشحه، والحقيقة إنه بعد ان سلم بالمشاركة في الإنتخابات ليس أمامه غير القبول بالنتيجة والسير في الإنتخابات وفقاً لمبدأ المشاركة الذي سلم به.. أما القول بأن سقوط مرشح المعارضة قد أسقط الديمقراطية.. فأن هذا أمر غريب وغير مفهوم.. أما قراره برفض المشاركة الذي علله بحجب التزكية عن مرشحه فليست له أي قيمة سياسية ولا أعتقد بأنها ستكون له قيمة عملية أيضاً) «٨»

تصريحات الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح:

بينما على صعيد التجمع اليمني للإصلاح الذي قال الرئيس في المؤتمر الصحفي يوم ٨/٢٣ أن (التنسيق بين المؤتمر والإصلاح في هذه الإنتخابات أو غيرها، تحالف كبير ومصيري ومبدئي) فإلى جانب تصريحات د/بافضل رئيس كتلة الإصلاح البرلمانية - سالفة الذكر - أدلى الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح بتصريح صحفي في ٨/٢٦ حيث قال:-

-(إن الإنتخابات السليمة لابد أن تُبنى على جداول صحيحة للإنتخابات، وان بقاء الجداول غير الصحيحة يؤثر على الموقف من هذه الإنتخابات ويشوش عليها ولا يجعلها معبرة عن إرادة الأمة)

- وأبدى الزنداني إعتراضاً علنياً على البرنامج الإنتخابي للرئيس قائلاً:(إننا نشترط على مرشح الرئاسة أن تتوفر في برنامجه الإنتخابي عدة شروط: الإلتزام الأكيد بالكتاب والسنة - إلغاء الربا واذونات الخزانة - إصلاح أجهزة الاعلام - إيقاف الجرعات) «٩»

وبالرغم من ان اللجنة الإنتخابية المشتركة من المؤتمر والإصلاح والمجلس الوطني قامت بإعادة صياغة البرنامج الإنتخابي للرئيس، وتم الإتفاق في ٨/٣١ على البرنامج الإنتخابي الموحد، فان تحفظات وإعتراضات الزنداني على البرنامج الإنتخابي للرئيس استمرت ووصلت الى حد إمتناعه عن المشاركة في الحملة الدعائية للرئيس، ويؤكد كل ذلك ان فريقاً من قيادات وقواعد الإصلاح كانوا في جبهة عدم المشاركة ولكن بالإسلوب الذي أشار اليه محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية ذات مرة قائلاً (إن الإصلاح مع المعارضة ولكننا لا نريد أن تكون ألسنتنا أطول من أفعالنا).

٨- مقابلة مع مسدوس الأيام - العدد (٦١٩) - ٩٩/٨/٢٢م.
٩- تصريحات هامة للزنداني في ٨/٢٦ - الأيام - العدد (٦٢١) - ٩٩/٨/٢٨م.

الحلقة النقاشية لمشاركة المرأة في الإنتخابات:

وفي إطار حملة وانشطة إتجاه المشاركة في الإنتخابات، إنعقدت يومي ٢٨-٨/٢٩ (الحلقة النقاشية لتعزيز مشاركة المرأة في الإنتخابات) وقد شارك في الحلقة عدد من المنظمات الجماهيرية والفعاليات النسائية والمنظمات الخارجية ومنها (مؤسسة فريديشن إيبرت) الألمانية التي نظمت الحلقة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، وقد حضر الأخ رئيس الجمهورية إفتتاح الحلقة بما دل على الإهتمام بمشاركة المرأة في الإنتخابات الرئاسية بفعالية لأن عدد النساء المسجلات في جداول الناخبين يتجاوز مليون ونصف مليون إمرأة - وبالتحديد (١,٧٠٢,٧٧٣) إمرأة - وقالت الاخت أمة العليم السوسوة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية (إن عقد هذه الحلقة متزامناً مع إقتراب موعد الإنتخابات الرئاسية التي تتم لأول مرة في تاريخ اليمن يمثل منعطفاً هاماً وشاهداً على الخطى الحثيثة التي تخطوها اليمن نحو تعميق المسار الديمقراطي) «١٠»

ندوات مضادة للمشاركة في الإنتخابات:

وفي ذات الفترة تواصلت فعاليات وندوات المعارضة في إطار حملة وبرنامج مواجهة الإنتخابات الرئاسية، حيث إنعقدت في ٩٩/٨/٢٩م حلقة نقاشية عن (مدى قانونية اجراءات التزكية وحجب التزكية عن مرشح المعارضة) شارك فيها العديد من السياسيين والقانونيين والمعارضين الذين أعلنوا (إن الإنتخابات الرئاسية التي يجري الإعداد لها باطلة وجميع إجراءاتها خالفت الدستور والقوانين) وقال الأخ جارالله عمر في مداخلة بالحلقة (إن قرار حجب التزكية نتيجة منطقية لقرار حرب ٩٤م وإدراج شرط تزكية ١٠٪ من أعضاء مجلس النواب في التعديلات الدستورية بعد حرب ٩٤م) وتم التركيز في الندوة على (إن التزكية تمت بطريقة غير قانونية.. وإن السلطة منعت المعارضة من المشاركة في الإنتخابات) بينما قدم الأخ علي سيف حسن تحليلاً اكد فيه ان حجب التزكية (كان الخيار الاقل ضرراً بالنسبة للسلطة) «١١»

كما عقدت مجلة «القسطاس» ندوة عن إجراءات الإنتخابات الرئاسية شارك فيها عدد من الشخصيات كان من أبرزهم الأخ المحامي محمد ناجي علاو عضو مجلس النواب - وهو من القياديين في التجمع اليمني للإصلاح - حيث إنتقد (علاو) :- (الإجراءات والمخالفات التي يتم من خلالها التحضير للإنتخابات الرئاسية، بدءاً من اللجنة العليا للإنتخابات، وعدم تنفيذها للأحكام القضائية والإتفاقات السياسية التي تمت أثناء لقاء الأحزاب مع

١٠- الحلقة النقاشية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية - صحيفة الثورة - العدد (١٢٧١٠) - ٩٩/٨/٣٠م.
١١- الحلقة النقاشية عن إجراءات التزكية وحجب التزكية عن مرشح المعارضة - صحيفة الثوري - العدد (١٥٨٨) - ٩٩/٩/٢م

رئيس الجمهورية والخاصة بشطب (٥٠٠,٠٠٠) من جداول الناخبين، وإنتهاءً بالاجراءات المتعلقة بالتزكية في مجلس النواب، كما ان عدم صرف البطاقة الإنتخابية من الاجراءات التي تعطل مشروعية من سيكون رئيساً للجمهورية) «١٢» وقد تقدم النبأ اليقين عن عدم منح وصرف البطاقة الإنتخابية، ومما يلفت الإنتباه إن موقف (علاو) بالإضافة إلى تصريحات (الزنداني) و(بافضل) تلتقي مع موقف وإتجاه عدم المشاركة في الإنتخابات..

تصريح متميز لنائب أمين البعث القومي:

وفي ٨/٣٠ نشرت صحيفة الإحياء العربي - الناطقة بإسم حزب البعث العربي الإشتراكي القومي - تصريحاً يشير إلى موقف متميز عن الموقف المعلن باسم مجلس تنسيق أحزاب المعارضة منذ بيان ٨/٧ بعدم المشاركة في الإنتخابات ودعوة المواطنين إلى عدم المشاركة فيها أو التفاعل معها.. بينما صرح الأخ عبدالواحد هواش نائب أمين سر حزب البعث القومي عضو الهيئة العليا لمجلس التنسيق بـ(أن لا صحة لما يتردد عن مقاطعة أحزاب مجلس التنسيق للإنتخابات الرئاسية.. وأكد أن أحزاب المجلس أعلنت عن عدم وجود مرشح لها في هذه الدورة الإنتخابية، وإنها تترك لجماهير الشعب حرية الإختيار في المشاركة من عدمه، وحرية التصويت لمن تختار) «١٣» والواقع ان هذا التصريح مغاير تماماً للبيان الصادر بإسم أحزاب مجلس التنسيق في ٨/٧ وللنشاط الذي جرى ويجري بإسم مجلس التنسيق، ولكن الواقع أيضاً أن أمانة البعث القومي وممثليه الثلاثة في هيئة المجلس ومنهم د/ قاسم سلام وعبدالواحد هواش كانا في بغداد للمشاركة في المؤتمر القومي، وتم إتخاذ وإصدار ذلك القرار والبيان في غياب البعث القومي وكذلك في غياب إثنين من الممثلين الثلاثة للوحدوي الناصري في هيئة مجلس التنسيق، ولكن صدور بيان المجلس في ٨/٧ وقرار اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي في ٨/١٠ والفعاليات والأنشطة التي تواصلت إلى ٨/٣٠ ثم بعد ذلك أدت إلى تكريس إتجاه محدد لمجلس التنسيق لم يكن من الممكن للبعث القومي إلا أن يمضي معه وهو إتجاه عدم المشاركة..

دورة اللجان الإشرافية لإدارة الإنتخابات:

كان انعقاد الدورة التدريبية للجان الاشرافية من ٢٧-٨/٢٩ يمثل بداية انطلاق فعاليات مرحلة إدارة الإنتخابات الرئاسية، وكان من الطبيعي ان يتم تدشين الدورة بحفل خطابي إفتتاحي - يصب في إطار فعاليات إتجاه المشاركة في الإنتخابات - وتم إعداد

١٢- ندوة مجلة القسطاس عن الانتخابات الرئاسية - صحيفة الثوري - ٩٩/٩/٢م.
١٢- الإحياء العربي - العدد (٧٦) - ٩٩/٨/٣٠م.

وتقديم مقترح بالحفل الافتتاحي وبرنامج الحفل من اللجنة الفنية في صباح اليوم السابق للدورة «١٤» وكان من الطبيعي أن ينال المقترح والبرنامج إستحسان رئيس وأعضاء اللجنة العليا، وإستمرت مناقشته حتى المساء، وبما أن برنامج الحفل يتضمن مشاركة نائب رئيس الجمهورية والحكومة وقادة الأحزاب والمنظمات وكذلك السلك الدبلوماسي، قام رئيس اللجنة بإرسال نسخة من برنامج الحفل إلى رئيس الجمهورية للإستئذان، فجاء رد الرئيس بالموافقة مع عدم دعوة السلك الدبلوماسي لأن السلك الدوبلوماسي لا يدعى إلا في مناسبات معينة يحضرها رئيس الجمهورية ولكن يتم دعوة المنظمات الأجنبية المهتمة بالديمقراطية فقط، وكذلك تلقى رئيس اللجنة موافقة نائب رئيس الجمهورية على حضور الحفل صباح يوم ٨/٢٧، ولكن اللجنة العليا واصلت المناقشة حتى الساعة العاشرة مساء وقررت أن يكون الحفل صباح يوم ٨/٢٨ لعدم كفاية الوقت، وكان من الطبيعي إحاطة رئيس الجمهورية بذلك التعديل - في مكالمة هاتفية - ولكن اللجنة العليا غيرت رأيها بعد نصف ساعة وقررت ان يكون الحفل ختامياً - يوم ٨/٣٠ - وحين علم رئيس الجمهورية بذلك في مكالمة هاتفية لاحقة قال (هذه لجنة متناقضة في كل أعمالها) «١٥» فكان الرئيس أول من وصف اللجنة العليا بأنها (لجنة متناقضة) وهو وصف نابع من مواقف متناقضة عديدة.

وقد تحول حفل الإفتتاح إلى حفل إختتام في صباح يوم الاثنين ٨/٣٠ وإندرجت خطابات الحفل في إطار حملة إتجاه المشاركة والتوعية بأهمية المشاركة من جهة والحملة ضد الحزب الإشتراكي ودعاة المقاطعة، وقال نائب رئيس الجمهورية (.. إن الإنتخابات الرئاسية تؤكد إننا نسير على النهج الديمقراطي، وهانحن ندخل إنتخابات رئاسية هي الاولى من نوعها في اليمن وفي الكثير من البلدان على مستوى العالم، وأن عملاً عظيماً كهذا لابد أن يغيض البعض فيثيرون المتاعب هنا وهناك..) «١٦»

مقابلة (مقبل) في قناة الجزيرة الفضائية:

في مساء الأربعاء ٩٩/٩/١م بث تلفزيون قناة الجزيرة الفضائية - في دولة قطر - مقابلة مباشرة مع علي صالح عباد (مقبل) أمين عام الحزب الإشتراكي الذي حجب البرلمان تزكيته كمرشح للمعارضة في الإنتخابات الرئاسية، وكان من المتوقع أن تكون تلك المقابلة ذروة الحملة الداخلية والخارجية ضد إجراء الإنتخابات، وشرح موقف المعارضة من جوانبه المختلفة، ولاشك أن المقابلة حققت شيئاً من ذلك، ولكن الأخ احمد منصور مذيع قناة الجزيرة الذي أدار الحوار والمقابلة مع (مقبل) نجح في جر (مقبل) إلى دروب فرعية بحيث تحولت

١٤- كان مقترح وبرنامج الحفل مقدم من عضو اللجنة الفنية عبده البازلي ومساعد رئيس اللجنة الفنية الى رئيس اللجنة الفنية.
١٥- كانت مكالمتي الهاتفية مع الرئيس عند منتصف الليل.
١٦- صحيفة الثورة - العدد (١٢٧١١) - ٩٩/٨/٣١م.

المقابلة إلى شبه محاكمة للحزب الإشتراكي وممارساته السلبية منذ بداية حكمه في الشطر الجنوبي إلى مقاطعته لإنتخابات ١٩٩٧م النيابية ومسئوليته عن عدم حصول (مقبل) على تزكية مجلس النواب، فكانت المقابلة بصفة عامة لغير صالح (مقبل) والإشتراكي والمعارضة، وأثارت استياءاً واسعاً في قيادات وأوساط الإشتراكي والمعارضة بحيث كانت عبارة (استياء واسع من تحيز قناة الجزيرة في مقابلتها مع مقبل) هو العنوان الرئيسي لصحيفة «الثوري» في عددها الصادر بعد المقابلة، وصبت عشرات المقالات في «الثوري» وغيرها من صحف المعارضية جام غضبها على (أحمد منصور) الذي أجرى المقابلة في (برنامج بلا حدود) وعلى العكس من ذلك كانت المقابلة محل ارتياح واسع من الرئيس على عبدالله صالح واتجاه المشاركة في الإنتخابات بحيث قام التلفزيون اليمني بخطوة غير متوقعة حيث تم إعادة بث المقابلة مع (مقبل) في التلفزيون والقناة الفضائية اليمنية يومي ٣و٩٩/٩/٤م وتم إعتبارها ضربة لا يستهان بها للحزب الإشتراكي وأطراف عدم المشاركة في الإنتخابات.

وقد تلقى د/عبدالقدوس المضواحي مكالمة هاتفية من د/خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عضو قيادة المؤتمر القومي العربي الإسلامي حيث عبر د/خير الدين حسيب عن خيبة المقابلة وإنها تقنع المواطن العربي بإنتخاب علي عبدالله صالح، وقد أطارت المقابلة النوم من عين جارالله عمر - أبرز قادة الإشتراكي في الداخل - حيث لم ينم بعد مشاهدته المقابلة حتى اليوم التالي، وكذلك من عين سالم صالح محمد - أبرز رموز الإشتراكي في الخارج - حيث عكف سالم صالح محمد بعد مشاهدته المقابلة على تحرير رسالة إحتجاج وعتاب إلى مدير عام قناة الجزيرة الفضائية في دولة قطر وقام بإرسالها في اليوم التالي، ومما جاء في رسالة سالم صالح محمد إلى مدير قناة الجزيرة نقتطف الفقرة التالية (.. إن ما شاهدناه يوم أمس في برنامج بلا حدود للأستاذ أحمد منصور في حواره مع الأستاذ علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الإشتراكي اليمني كان مؤسفاً للغاية لأنه عبارة عن إستجواب أمني من مقدم البرنامج، والسماح لشهود تحدثوا من طرف واحد رتبوا بعناية ليس لوضع وجهة النظر الأخرى التي ينبغي طرحها واحترامه.. ومع ما أظهره الأستاذ عباد (مقبل) من مقدرة في إمتصاص التهجمات والرد على هذا الإستجواب، فالمُقدِم أحمد منصور بدت على ملامحه علامات الضيق والتهجم عند إدارته للحديث مع ضيفكم الذي جاءكم ناشداً إظهار حقيقة موقف حزبه والأحزاب الأخرى المعارضة والتي إتخذت موقف المقاطعة من إنتخابات الرئاسة اليمنية) «١٧» وهنا نلاحظ أن سالم صالح محمد وصف موقف الإشتراكي والمعارضة بأنه (مقاطعة الإنتخابات).

١٧- رسالة سالم صالح محمد إلى قناة الجزيرة في ٩٩/٩/٢م.

مقابلة قناة الجزيرة مع الأمين العام المساعد للإصلاح:

وفي الأربعاء التالي لمقابلة (مقبل) - أي في ٩٩/٩/٨م - أجرى برنامج (بلا حدود) في قناة الجزيرة مقابلة كان قد سبقها إتصالات من قناة الجزيرة لتحديد من سيمثل إتجاه المشاركة والمؤتمر والإصلاح، وتم الإتفاق على شخصيتين عبدالوهاب الآنسي الأمين العام المساعد للإصلاح وعبدالملك منصور الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي، وكنتُ ممن سمع بذلك فأبديت ملاحظة بأن الجمع بين الشخصيتين في المقابلة يمكن أن يعطي إنطباعات سلبية، وكان رد الرئيس على الملاحظة أنه لا يعلم عن الموضوع، أما د/ عبدالكريم الارياني فرد على الملاحظة بانه كان يظن أن المقابلة مع عبدالملك منصور فقط، فتم إعادة النظر والإكتفاء بأن تكون المقابلة مع عبدالوهاب الآنسي.

وفي مساء ٩/٨ بثت قناة الجزيرة المقابلة مع الأستاذ عبدالوهاب الآنسي الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح، وقد تعرض الآنسي لسلسلة من الأسئلة الإستجوابية من (أحمد منصور) - كما حدث لمقبل- مما دلَّ على صحة أن أحمد منصور لم يكن متحيزاً في مقابلته مع (مقبل) بقدر ما كان يمثل وجهة النظر الأخرى، وهو ماحدث مع الآنسي أيضاً، وأستطاع الآنسي تبرير عدم تزكية مقبل وتبرير قرار الإصلاح بترشيح علي عبدالله صالح وعدم تقديم مرشح من الإصلاح فكانت المقابلة على قدر جيد من التوفيق.

وقد أتاحت المقابلة مع الآنسي فرصة جيدة لطرح وجهة نظر المعارضة حول حجب التزكية عن (مقبل) وإتجاه عدم المشاركة - بشكل أفضل مما حدث في المقابلة مع مقبل - وذلك من خلال عدة إتصالات هاتفية تم بثها مباشرة أثناء البرنامج كان من أبرزها الإتصال الهاتفي من سلطان حزام عضو مجلس النواب وعبدالله المقطري عضو مجلس النواب - وهما من الوحدوي الناصري - والأخ محمد المقالح الكاتب المعارض المستقل الذي إنتقد عدم خوض الإصلاح الإنتخابات بمرشح من الإصلاح.

وقد أعيد بث المقابلة في قناة الجزيرة وفي التلفزيون والقناة الفضائية اليمنية - يومي ٩و٩٩/٩/١٠م - ودلت المقابلتان - مع مقبل والآنسي - على أن الحملة والدعاية والمعركة الأساسية في الإنتخابات الرئاسية هي بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة ومقاطعة الإنتخابات، فبالرغم من إن فعاليات الحملة والدعاية والمهرجانات الإنتخابية للمرشحين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان بدأت وتواصلت من ١-٩/٢٢ فإن حملة وأنشطة إتجاه عدم المشاركة وإتجاه المشاركة كانت هي الأبرز في الصحف ووسائل الاعلام المحلية والخارجية والندوات والمؤتمرات والفعاليات الحزبية والجماهيرية.

الزنداني يرفض المشاركة في الحملة الإنتخابية للرئيس:

وقد رفض الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح المشاركة في الحملة والمهرجانات الإنتخابية للرئيس علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي والإصلاح.. حيث بدأت المهرجانات الإنتخابية في عواصم المحافظات يوم ٩/٣ ويجب على كل مرشح أن يعقد مهرجاناً إنتخابياً في عاصمة كل محافظة من المحافظات العشرين بحضور المرشح - أو من يمثله في بعض المهرجانات - وكان الرئيس يرغب في أن يمثله الزنداني في مهرجان محافظة أو محافظتين، أو أن يحضر على الأقل المهرجانات مع الرئيس، ولكنه رفض هذا وذاك، مما أثار تساؤلات جادة عن موقف الزنداني والإصلاح.. وقالت صحيفة الوحدوي (إن إمتناع الزنداني عن المشاركة في الحملة الدعائية للرئيس علي عبدالله صالح يؤكد الانباء التي تحدثت عن إنقسام داخل الإصلاح إزاء الإنتخابات الرئاسية.. وأكدت مصادر موثوقة أن الرئيس شخصياً حاول إثناء الشيخ الزنداني عن موقفه الحالي، طالباً منه، في حديث هاتفي، المشاركة في دعايته الإنتخابية، إلا أن الزنداني أحتفظ برأيه، مجيباً على الرئيس «أنتم قلتم ديمقراطية، فأتركوا كل فرد يعبر عن قناعاته» ويجيء موقف الزنداني متسقاً مع آراء أعلنها في وقت سابق وتحفظاته حيال عدد من القضايا التي تضمنها البرنامج الإنتخابي للرئيس، ويحظى موقف الزنداني بقبول داخل الإصلاح وخصوصاً وسط الكوادر الشابة والعقائدية)«١٨» وقالت صحيفة المستقلة - التي تمثل إتجاه الأخوان المسلمين - (.. إن عدم مشاركة الزنداني في الحملة الإنتخابية مرده إعتراض الزنداني على إغفال ذكر - إلغاء - أذون الخزانة والنظام الربوي الذي تقوم عليه البنوك الرسمية في اليمن في البرنامج الإنتخابي للرئيس.. وقالت مصادر مطلعة انه في احدى الاتصالات بين الرئيس صالح والشيخ الزنداني، سأل الثاني الأول: إن كان سيقبل ان يقوم بالتعقيب على كلماته في المهرجانات، وهو أمر بالطبع قوبل بالرفض، وبدا وكأن الزنداني إنما طرحه بغرض التملص من المشاركة.. لأن طبيعة المهرجانات تتطلب الإقتصار على كلمات ذات رسائل بإتجاه الحشد للإنتخابات دون التطرق الى الكثير من القضايا التي قد تثير الخلاف بين الاطراف..) وقالت «المستقلة» ان (أوساطاً قيادية في الإصلاح تنفي نفياً قاطعاً ان يكون - موقف الزنداني - بسبب رغبته «اي الزنداني» في الترشيح، ولا بسبب تحفظه على شخصية علي عبدالله صالح.. وقد حرص قيادي من الإصلاح مقرب من الزنداني على نفي ان يكون الرئيس شعر بالغضب من موقف الزنداني الذي يلتقي مع مواقف احزاب مجلس التنسيق) «١٩» ولكن - وكما قالت صحيفة الوحدوي - (في مقابل موقف الزنداني والقيادات الوسطية في الإصلاح هناك تيار آخر يحظى بأغلبية داخل الهيئة العليا للإصلاح

١٨- الزنداني يرفض المشاركة في الدعاية لمرشح الحزب الحاكم - صحيفة الوحدوي - العدد (٢٨٩) - ٢١/١٠/٩٩م.
١٩- الزنداني والانتخابات الرئاسية - صحيفة المستقلة - لندن - العدد (٢٧٩) - ٥/١٠/٩٩م.

يتحمس لدعم الرئيس علي عبدالله صالح) وقد أكد الشيخ عبدالله حسين الأحمر في عدد من المقابلات الصحفية قناعة ودعم الإصلاح لترشيح علي عبدالله صالح والمشاركة في الإنتخابات، وقال الأحمر في مقابلة مع صحيفة «الحياة» إن (فوز الرئيس علي عبدالله صالح بالرئاسة أكيد، ليس بسبب غياب المنافسة كما يقال، حتى لوكان هناك أكثر من منافس من الإشتراكي ومن الإصلاح، سيفوز علي عبدالله صالح لأنه صاحب خبرة طويلة، قدم أشياء كثيره منها الوحدة) وقال الشيخ الأحمر عن مقاطعة المعارضة (.. ما كان يحسن أن تقاطع لأن ذلك يضرها أكثر مما ينفعها وأكثر مما يضر علي عبدالله صالح، لأنها تعزل نفسها، وهي جربت في الإنتخابات البرلمانية عام ٩٧م، جرب الإشتراكي بمقاطعته الإقتراع، الإنتخابات اجريت وكان هو الخاسر) وقد سألت صحيفة «الشرق الأوسط» الشيخ عبدالله الأحمر (مامدى صحة الشائعات بأن عبدالمجيد الزنداني طرح أن يرشحه الإصلاح مرشحاً له للرئاسة، وانه لايشارك في الحملات الإنتخابية للرئيس - «بسبب ذلك» - فرد الشيخ الأحمر على هذا السؤال رافعاً يده وهو يقول: والله العظيم هذا لم يحدث) «٢٠» ويبدو أن موقف تيار الزنداني ذهب الى أبعد من موقف الزنداني حيث نقلت الوحدوي قول مصادر موثوقة (أن قيادات في الاصلاح أعادت توزيع أشرطة كاسيت تحوي خطباً ومحاضرات للزنداني، تتضمن موقفاً سلبياً حيال مرشح الحزب الحاكم، وتركز على مهاجمة الفساد الإداري والمالي، ومخططات التطبيع، واحتمالات وجود عسكري أمريكي في اليمن) فتوزيع الأشرطة على قواعد الإصلاح يدفعها لعدم المشاركة.

علماء اليمن يؤيدون المشاركة في الإنتخابات:

وفي ٩/٧ عقدت جمعية علماء اليمن إجتماعاً موسعاً ضم عدداً من كبار العلماء وأعضاء الجمعية من أرجاء الجمهورية لمناقشة القضية الرئيسية في الساحة اليمنية آنذاك وهي المشاركة في الإنتخابات أو مقاطعتها بعدم المشاركة، وأصدر علماء اليمن في ختام الإجتماع بياناً إلى الشعب وجاء في البيان انه:-

(يؤكد العلماء مشروعية الإنتخابات آخذاً بقوله تعالى «وشاورهم في الأمر» وقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» ويوضحون إن من يدعو إلى مقاطعة الإنتخابات إنما يدعو إلى التفرقة التي هي أساس الفتنة..

ويدعو العلماء الأخوة المواطنين إلى التفاعل مع هذه الإنتخابات وممارسة حقهم الدستوري والقانوني من خلال مشاركتهم في الإدلاء بأصواتهم لإنتخاب من يرغبون ليكون رئيساً للجمهورية للفترة القادمة..

٢٠- مقابلة مع الشيخ عبدالله الاحمر - صحيفة الحياة وصحيفة الشرق الاوسط - لندن.

ويحث العلماء الأخوة المواطنين على رفض كل دعوات التفرقة والمقاطعة التي ينطلق أصحابها من مصالح حزبية ضيقة لاتخدم إلا أعداء الوطن) «٢١»

الوحدوي الناصري يؤيد موقف مجلس التنسيق بعدم المشاركة:

كانت اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري قد أقرت في ٩٩/٧/٧م ترشيح د/ عبدالقدوس المضواحي وتقديم إسمه إلى مجلس التنسيق كمرشح للإنتخابات الرئاسية وخوض الإنتخابات بمرشح واحد لأحزاب المجلس - وفي حالة وقوع تطورات - مثل عدم حصول مرشح المعارضة على التزكية وظهور خيار عدم المشاركة - يتم دعوة اللجنة المركزية لمناقشة الموضوع وإتخاذ وتحديد موقف التنظيم، وكان من المتوقع بعد صدور بيان مجلس التنسيق بعدم المشاركة في ٩٩/٨/٧ وقرار اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي في ٨/١٠، أن تنعقد اللجنة المركزية للوحدوي الناصري لمناقشة وتحديد الموقف من الإنتخابات الرئاسية، ولكن انشغال الأمين العام وعدد من القياديين في مهام خارج الوطن وغير ذلك من الظروف، قد جعل انعقاد اللجنة المركزية غير متاح إلا في ١٥-٩٩/٩/١٧م حيث عقدت اللجنة المركزية دورتها الثالثة برئاسة الأمين العام الأخ عبدالملك المخلافي وجرى نقاش مستفيض إنتهى إلى تحديد الموقف الذي تضمنه البيان الختامي للجنة المركزية في ٩٩/٩/١٧م حيث جاء فيه ما يلي:-

(وإذ ترى اللجنة المركزية أن قرار حجب التزكية يُمثل كبحاً قسرياً.. فإنها تؤكد على موقف مجلس التنسيق في عدم المشاركة في هذه الإنتخابات بعد أن فقدت الخيارات التنافسية.. وإنها إذ تعبر عن رفضها القاطع للموقف العدائي والدعائي للسلطة تجاه التنظيم وبقية أحزاب المجلس في أعقاب إتخاذ قرار عدم المشاركة الذي جاء كمحصلة طبيعية لمنع المعارضة من المشاركة في الإنتخابات من خلال حجب التزكية عن مرشحها..، تؤكد على ان أحزاب المعارضة قد مارست حقاً دستورياً مكفولاً في التعبير عن موقفها) «٢٢»

ندوة مع الإنتخابات وندوة لمقاطعة الإنتخابات

في إطار الحملة والدعاية للمشاركة في الإنتخابات والحملة والدعاية لمقاطعة الإنتخابات، كان من خواتم الندوات والحملات بين الإتجاهين ندوتان:-

أ- ندوة الإنتخابات الرئاسية ودلالاتها الوطنية والديمقراطية:

وقد نظمها المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار في ٨-٩ سبتمبر ٩٩م وحضر الجلسة الإفتتاحية الدكتور عبدالكريم الإرياني رئيس الوزراء الأمين العام للمؤتمر الشعبي

٢١- بيان جمعية علماء اليمن - صحيفة ١٤اكتوبر - العدد (١١٠١٤) في ٩٩/٩/٨م.
٢٢- بيان اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري - صحيفة الوحدوي - العدد (٣٨٩) - ٩٩/٩/٢١م.

العام الذي أكد في كلمته (إن الإنتخابات الرئاسية التي تعيش اليمن مخاضها لأول مرة في تاريخها تشكل ملمحاً حيوياً يؤكد عمق الإلتزام بالخيار الديمقراطي، وهي بما تثيره من جدل وما تعتمل به من حيوية ونشاط، خير دليل على سلامة الوجهة التي أختارها شعبنا.. ومن هنا فان الواجب الوطني يقتضي منا جميعاً المساهمة وتجذير التقاليد الديمقراطية وتعهدها بالرعاية وصيانتها عبر الممارسات السليمة التي تخلو من حسابات الربح والخسارة ورهانات الإسقاط السياسي الذي يعتبر الديمقراطية مدخلاً للمساومات وبوابة للمقايضات التي لاسبيل للتعامل معها لأن مصلحة الوطن فوق وقبل وأهم من رغبات الأفراد.. وليكن واضحاً أن التنافس في الإنتخابات الرئاسية أو إنتخابات أخرى محكوم بقواعد دستورية وقانونية لايمكن لأحد في السلطة أو المعارضة تجاوزها.. وأن مايثير الدهشة أن تتحول التباينات المشروعة بين الأحزاب إلى ذرائع وأهية لقصف المبادئ والأعتراض على حيثية الشعب..)«٢٣»

وقد شارك في الندوة العديد من السياسيين والأكاديميين والمسئولين وتم تقديم ومناقشة أوراق العمل التي إنصبت في إتجاه المشاركة في الإنتخابات.

ب - ندوة صحيفة (عكاظ) و(منتدى اليمن):

بينما نظمت صحيفة «عكاظ» السعودية بالتعاون مع (منتدى اليمن) ندوة في ٩٩/٩/١٨م حول (علاقات القوى السياسية في ضوء الإنتخابات الرئاسية - الحاضر والمستقبل) شارك فيها العديد من الشخصيات القيادية في الحزب الإشتراكي ومن الكتلة البرلمانية للتنظيم الوحدوي الناصري وشخصيات من المستقلين ومن الإصلاح، وأكد المشاركون إلى (أن مايجري الآن من إنتخابات هو إنتخابات المرشح الواحد للغياب الكامل للعنصر التنافسي فيها) وقال جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي (ان مايحدث لا علاقة له بالعمل الحزبي، وان الأحزاب لادخل لها بمايقوم به الجهاز الاداري للدولة الذي نزل إلى المهرجانات الإنتخابية مستخدماً وسائل عديدة لإجبار الناس على حضور المهرجانات، وقال ان المعارضة لم تبذل اي جهد فعلي لمقاطعة الإنتخابات، تجنباً للدخول في صدام مع القوى المسموح لها بالحركة) «٢٤»

ولكن ذلك التعبير والتفسير - من جانب جارالله عمر - لايبدو كافياً لتبرير الزخم الجماهيري الهائل في المهرجانات الإنتخابية التي إليها ننتقل.

٢٣- ندوة الانتخابات الرئاسية - ٩٩/٩/٨م.
٢٤- صحيفة الوحدوي - ٩٩/٩/٢١م.

ثانياً: المهرجانات الإنتخابية للمرشحين المتنافسين

علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي

إنعقدت مهرجانات الدعاية الإنتخابية في عواصم المحافظات وأمانة العاصمة منذ يوم ٩/٣-٩٩/٩/٢٢م بحضور ومشاركة مئات الآلاف من المواطنين في عاصمة كل محافظة، ولم يشهد اليمن عبر التاريخ مثل تلك الحشود الجماهيرية الهائلة التي شاركت في المهرجانات الإنتخابية للمرشحين المتنافسين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي، فقد كانت المهرجانات من أبرز المعالم الإيجابية للإنتخابات الرئاسية كما يؤكد ذلك تقييم المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشئون الدولية (N.D.I) في البرقية المرفوعة من (كينث والك) رئيس المعهد إلى الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة فوزه في الإنتخابات حيث جاء في برقية رئيس المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشئون الدولية ما يلي نصه:-

(..ورغم ان الإنتخابات لم تسلم من الجدل، إلا ان ذلك من وجهة نظر المعهد الوطني الديمقراطي الأميركي (N.D.I) يعكس في صورة مختلفة القوة التي تتمتع بها الديمقراطية اليمنية، فلأول مرة في التاريخ يدعى المواطنون اليمنيون لإنتخاب رئيسهم، ولقد إستجاب الناس بحماس واضح وبأعداد كبيرة تنظر إلى المستقبل بتفاؤل، ولقد قمتم أنتم ومنافسكم في الإنتخابات بحملة إنتخابية مكثفة، وأعلنتم عن برامجكما في وسائل الإعلام وتعهد كل منكما بتنفيذ مبادرات وسياسات محددة، ولقد منحت كل هذه الفعاليات المواطن اليمني الفرصة لتقييم البرامج الإنتخابية المختلفة بإسلوب منفتح.) «٢٥»

وقد تم تدشين المهرجانات الإنتخابية بمهرجان جماهيري كبير في مدينة البيضاء – عاصمة محافظة البيضاء – يوم ٩/٣ بحضور الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني ممثلاً للمرشح علي عبدالله صالح، ثم مهرجان مدينة الضالع – عاصمة محافظة الضالع – يوم ٩/٤ بحضور د/ عبدالكريم الارياني أمين عام المؤتمر الشعبي ممثلاً للمرشح علي عبدالله صالح، بينما شهدت مدينة الحديدة – يوم ٩/٥ – مهرجاناً حضره مئات الآلاف من أبناء محافظة الحديدة، وهو أول مهرجان حضره المرشح الرئيس علي عبدالله صالح ولم تشهد الحديدة مثل ذلك الحشد الجماهيري من قبل، إلا ان ذلك لايقاس بالمهرجان الإنتخابي الذي شهدته مدينة تعز) (يوم ٩/٨) – حيث كما قالت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» (أحتشدت منذ الصباح الباكر جموع غفيرة تقدر بنصف مليون شخص في ساحة المهرجان وفي الشوارع، تدفقوا من كل أرجاء مديريات محافظة تعز) وقد نقلت العديد من الصحف ووكالات الأنباء

٢٥- برقية رئيس المعهد الوطني الديمقراطي الاميركي – صحيفة الجمهورية – ١٩٩٩/٨/١٠م.

والقنوات الفضائية العربية والعالمية فقرات من المهرجان ومن كلمة المرشح الرئيس علي عبدالله صالح في المهرجان والتي قال فيها (.. لقد إختلف الوضع تماماً منذ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وحتى اليوم فالحاكم لا يأتي عبر الكهنة وسدنة الأئمة وسيوف الإسلام ليكون الخليفة أو ذلك الإمام الطاغوت ولكن يأتي الحاكم من الشعب لأننا من الشعب وإلى الشعب، واليوم من حق الشعب أن يمارس حقوقه الدستورية والقانونية بارادة حرة وديمقراطية.. وهذه هي ارادة الشعب اليمني كله التي يعبر عنها دون إكراه أو إجبار، ولا تستطيع أي قوة مهما كانت سواء قوة حزب أو شخص أو جهة ان تحشد مثل هذه الجماهير التي أحتشدت لتعبر عما تريده بقناعتها التامة).

وقد شهد إستاد الظرافي بمدينة صنعاء في نفس اليوم ٩/٨ المهرجان الإنتخابي للمرشح نجيب قحطان الشعبي الذي قال في كلمته بالمهرجان:-

(.. إن الحضور الكبير للجماهير في هذا المهرجان يعد تصويتاً للديمقراطية وضد من يدعون الى مقاطعة الإنتخابات.. وقال: كم أنا سعيد اليوم بأن أرى هذه الجماهير المحتشدة وأود أن يراها من قالوا وزعموا بأن الشعب اليمني لن يذهب إلى صناديق الإقتراع، فالشعب سيذهب إلى صناديق الإقتراع وسيقول نعم للديمقراطية، ليس شرطاً أن يصوت لي، يمكنه أن يصوت لي ويمكنه أن يصوت لمنافسي الأخ علي عبدالله صالح فالمهم أن يمارس الشعب حقه في الإنتخابات)

وتشير تلك العبارات وأمثالها وأعنف منها في خطابات نجيب قحطان والرئيس علي عبدالله صالح وغيرهما في المهرجانات الإنتخابية إلى إستمرار وتصعيد الحملات ضد إتجاه وأحزاب عدم المشاركة في الإنتخابات، بل إن تلك المهرجانات والحشود كانت ذروة المواجهة والمعركة بين إتجاه المشاركة وإتجاه عدم المشاركة ومقاطعة الإنتخابات الذي قاده الحزب الاشتراكي ومجلس التنسيق وبعض الشخصيات من المستقلين أمثال محمد المقالح ود/ فارس السقاف ود/ محمد علي السقاف ود /محمد عبدالملك المتوكل من خلال الندوات والمقالات الصحفية التي إستهدف بعضها نجيب قحطان، فرد عليهم في مهرجانه الإنتخابي بحضرموت أشرس رد، بينما تميز المهرجان الإنتخابي للرئيس علي عبدالله صالح في عدن - يوم ٩/١١ - والمكلا - يوم ٩/١٤ - بحملة دعائية قوية ضد الحزب الإشتراكي.

وفي يوم ٩/١٧ أصاب الذهول العديد من المشاهدين في اليمن وأرجاء الوطن العربي وهم يشاهدون عبر القنوات التلفزيونية الفضائية وقائع المهرجان الإنتخابي للرئيس علي عبدالله صالح في مدينة إب - عاصمة محافظة إب، حيث إكتضت ساحة المهرجان وشوارع المدينة بمئات الآلاف من الرجال والنساء والشباب الذين حضروا من كل قرى وعزل

ومديريات محافظة إب (اللواء الاخضر) وقد شبه الشاعر الشيخ محمد أحمد منصور ذلك اليوم بيوم الحشر في قصيدته التي ألقاها بالمهرجان، ومنها قوله:-

لمن المواكب في العديد الأكبر ... حشرت فجاءت قبل يوم المحشر
لمن الجموع الهادرات كأنها ... إعصار ريح في خضم الأبحر
لمن الحشود وهل ترى قامت بنا ... يوم القيامة في اللواء الأخضر
أسمعت نفخ الصور؟ لا، لا، ... إنه صوت إنتخاب القائد المتحرر

وكان مئات الآلاف من المواطنين في إب يرددون وينشدون بصوت واحد خلال فقرات وفعاليات المهرجان إنشودة مطلعها:

هلل الشعب وكبر قائلاً: الله أكبر ... .. الله أكبر.. لإنتخابك ياعلي
والجماهير أقبلت من كل بندر ... .. كل بندر.. لإنتخابك ياعلي

وتعهد الرئيس علي عبدالله صالح في كلمته بالمهرجان أن يبادل أبناء محافظة إب هذا الوفاء العظيم بالوفاء.

وكان يوم المهرجان الإنتخابي للرئيس في محافظة ذمار - يوم ٩/٢٠ - من الأيام التي لم يشهد اليمن مثيلاً لها من قبل، فقد احتشد أبناء محافظة ذمار وتدفقوا كالأمواج في بحر هادر، وركزت صحيفة(الحياة) التي تصدر في لندن - على قول الرئيس في مهرجان ذمار عن الذين دعوا الى المقاطعة: (فليشربوا من البحر، ومن لم يؤمنو بالديمقراطية فليموتوا بغيظهم)«٢٦» بينما قالت صحيفة (الشرق الأوسط) في ٩٩/٩/٢١م ان (.. المرشحين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي طافا - خلال الأسابيع الثلاثة الماضية - على المحافظات ونظما المهرجانات الإنتخابية حيث عرضا قضايا البلاد ورؤيتهما حيالها على المدى المنظور والمستقبل البعيد، وشملت جولات الرئيس علي عبدالله صالح محافظة الحديدة بغرب البلاد، فمحافظة تعز وعدن - جنوباً - فحضرموت - شرقاً - ومحافظة إب وأخيراً محافظة ذمار، وإزاء هذا التوجه فقد ذهب البعض من السياسيين الى القول ان الرئيس عمد الى الرد على أحزاب المعارضة في مقاطعتها للإنتخابات في عمق المناطق أو المحافظات التي تعتقد إنها موجودة فيها) «٢٧»

وقد شهدت أمانة العاصمة صنعاء في ٩/٢٢ المهرجان الإنتخابي الختامي برعاية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي كان قد مثل المرشح علي عبدالله صالح في مهرجانات صعدة وعمران وحجة تمثيلاً ممتازاً.

٢٦- الحياة - العدد (١٣٣٤٥) - ٩٩/٩/٢١م.
٢٧- الشرق الأوسط - العدد (٧٦٠٢) - ٩٩/٩/٢١م.

وقد وصفت صحيفة (القدس العربي) - التي تصدر في لندن - مهرجان أمانة العاصمة بقولها (كان هذا المهرجان هو الأكبر من نوعه منذ بدء الحملات الإنتخابية.. وقد حضره مئات الآلاف.. ورفع المشاركون في المهرجان أعلاماً وصوراً للرئيس زُينت بالورود بعد أن وصل معظمهم قبل ساعات من الموعد المحدد للحصول على مقاعد، وبقى آلاف آخرون خارج الأستاد، ويظهر الرئيس صالح في بعض الصور يمتطي حصاناً ويرتدي البزة العسكرية ويرفع العلم اليمني في وضع يشبه إحدى اللوحات التي رسمت لنابليون بونابرت.. وكان موكب الرئيس المرشح علي عبدالله صالح (٥٧عاماً) آخر الذين وصلوا مثيراً سحابة من الغبار، وقد لقي إستقبالاً حاراً بينما علت الهتافات تعبيراً عن الفرح وأطلق الحمام الأبيض ونُثرت الورود، ونزل علي عبدالله صالح الذي كان يرتدي بزة زرقاء من سيارته الفاخرة وسط أناشيد وصفير الجموع التي بشكل الرجال غالبيتها.. وأنتشرت قوات أمنية كبيرة لهذا التجمع وإنتشر مئات الجنود بأسلحتهم في المكان بينما خضع المشاركون فيه لتفتيش دقيق قبل دخول الإستاد، وحلقت مروحيات عسكريه فوق الإستاد.. وقد إفتتح الأحتفال بالنشيد الوطني اليمني ثم تلاوة من الآيات القرآنية تلتها كلمات أبرز مؤيدي الرئيس، وألقى الرئيس صالح كلمة مقتضبة وسط هتافات الجموع التي كانت تصفق طويلاً لكل جملة.. واكدت اللافتات والشعارات التي حملتها الجماهير الى إستاد مدينة الثورة الرياضية بطرف صنعاء منذ الصباح الباكر على تأكيد العزم لإنجاح التجربة الديمقراطية في البلاد للدفع بها نحو الدخول في مرحلة جديدة وإنطلاقة كبرى بإتجاه تجسيد آمال وتطلعات الشعب اليمني في التنمية والنهوض الحضاري الشامل) «٢٨»

٢٨- القدس العربي - العدد (٣٢٢٨) - ٩٩/٩/٢٣م.

المبحث الثالث:

تنفيذ الإنتخابات الرئاسية.. ونتائجها:

في يوم الخميس ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م تم تنفيذ الإنتخابات في كافة المراكز والمقرات والدوائر الإنتخابية بأرجاء الجمهورية اليمنية، وكان إجراء الإنتخابات خطوة إيجابية في مسيرة الديمقراطية لأنها أول إنتخابات رئاسية مباشرة يتم فيها إنتخاب رئيس الدولة من الشعب في تاريخ اليمن والجزيرة العربية وأرجاء واسعة من الوطن العربي.

إن تلك الحقيقة لاتمنع من الإشارة إلى الجدل الذي دار حول عدد ونسبة الذين ادلوا بأصواتهم في الإنتخابات، وعن وقوع خروقات واسعة من جانب العديد من اللجان الإنتخابية واللجان الأمنية وبعض أعضاء مجلس النواب والمسئولين، أدت إلى رفع عدد الذين أدلوا بأصواتهم ونسبة المشاركة والإساءة إلى سلامة تنفيذ الإنتخابات، كما أكدت ذلك أحزاب المعارضة، بينما نفت اللجنة العليا للإنتخابات وقوع ذلك، ولا ريب أن من الصعب التعويل في هذه المسألة على تأكيد المعارضة، ومن الأصعب التعويل على نفي اللجنة العليا للإنتخابات، لأن حيادية ومصداقية كليهما محل شك.

ولكن الأمر قد لايكون كذلك بالنسبة للجهات الخارجية التي راقبت أو تابعت الإنتخابات الرئاسية، مثل المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشئون الدولية (N.D.I) أو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء في برقية (كينث والك) رئيس المعهد الأمريكي مايلي:-

(.. وبرغم ان الإنتخابات لم تسلم من الجدل، إلا ان ذلك من وجهة نظر المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي (N.D.I) يعكس في صور مختلفة القوة التي تتمتع بها الديمقراطية اليمنية، فلأول مرة في التاريخ يدعى المواطنون اليمنيون لإنتخاب رئيسهم، ولقد أستجاب الناس بحماس واضح وبأعداد كبيرة تنظر إلى المستقبل بتفاؤل) «١» أما الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فقال في برقيته إلى الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة نجاح الإنتخابات وفوزه فيها.. قال كلينتون:-

(إن إرتفاع نسبة المشاركين في الإنتخابات، رجالاً ونساءاً، هو دليل على أن الشعب اليمني مصمم على ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية) «٢»

١- برقية رئيس المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشئون الدولية.
٢- برقية الرئيس الامريكي بيل كلينتون - وكالة الانباء اليمنية «سبأ».

النتيجة الأولية للإنتخابات:

وقد عقدت اللجنة العليا للإنتخابات مؤتمراً صحفياً مساء يوم ٢٥سبتمبر - (ليلة الإحتفال بعيد الثورة اليمنية) - أعلنت فيه نتيجة الإنتخابات الرئاسية بأنها كما يلي:-

- عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم (٣,٥٧٧,٩٦٠) ويمثلون نسبة (٦٦٪) من المسجلين في جداول الناخبين.

- عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح علي عبدالله صالح (٣,٤٤٥,٦٠٨) أصوات ويمثلون نسبة (٩٦,٣٪) من الأصوات.

- عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح نجيب قحطان الشعبي (١٣٢,٣٥٢) صوتاً ويمثلون نسبة (٣,٧٪) من الأصوات.

- وتوجد أصوات باطلة (١٪) تقريباً.

- فوز الرئيس علي عبدالله صالح بحصوله على (٩٦,٣٪) من الأصوات.

وقد تعرض ذلك المؤتمر الصحفي للجنة العليا إلى انتقادات حادة ليس -فقط- بسبب إرتباك اللجنة في الرد على أسئلة الصحفيين وإجوبتها المتناقضة وغير الموفقة في بعض الأحيان، وإنما - أيضاً - لوجود أخطاء حسابية وقانونية في النتيجة لاحظها المراقبون وأدت إلى توسيع حملة المعارضة ضد النتيجة وإلقاء ظلال من الشك حولها، وكان من أبرزها:-

١- ان عدد الناخبين الذي أعلنته اللجنة هو (٣,٥٧٧,٩٦٠) من المسجلين البالغ عددهم (٥,٦٠٠,١١٩) ومؤدى ذلك أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم هو (٦٣,٨٪) وليس (٦٦٪) كما جاء في إعلان اللجنة بالمؤتمر الصحفي، والواقع إن اللجنة العليا لم تخطئ في إحتساب النسبة بقدر ما أخطأت في كتابة وإعلان الرقم، فقد كان عدد الناخبين في كشف اللجنة الفنية الذي تم إبلاغ اللجنة العليا به مساء يوم ٢٥سبتمبر هو ٣,٧١٧,٩٦٠ وكانت النسبة (٦٦,٤٪) ويمكنني تأكيد أن اللجنة العليا اخطأت في نقل وكتابة الرقم وإحتساب النسبة وهو خطأ ما كان يجب الوقوع فيه ولم يكن في الأمر شيء من التزوير الذي نسبته المعارضة إلى اللجنة العليا.

٢- إن اللجنة أعلنت حصول المرشح علي عبدالله صالح على نسبة (٩٦,٣٪) من الأصوات ونجيب قحطان على (٣,٧٪) من الأصوات ووجود أصوات باطلة نحو (١٪) فاذا

جمعنا ذلك (٩٦,٣٪ + ٣,٧٪ + ١٪) يكون المجموع (١٠١٪) وهو خطأ حسابي وخطأ قانوني من جانب اللجنة العليا، لأن المادة (٧٦) من قانون الإنتخابات تنص على إنه (يعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين أدلوا بأصواتهم في الإنتخابات الرئاسية) ومقتضى هذا النص القانوني إحتساب النسبة من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم، سواء في ذلك الأصوات الصحيحة والأصوات الباطلة، وليس الأصوات الصحيحة فقط، وقد تطرق الأخ رئيس الجمهورية إلى هذه النقطة في مؤتمره الصحفي بالقصر الجمهوري يوم ٢٦ سبتمبر حيث قال الأخ الرئيس (إن النتيجة أولية، وإن اللجنة لم تحسب الأصوات الباطله) «٣»

وقد أسفرت عملية مراجعة وضبط نتائج فرز الأصوات التي وصلت في تقارير اللجان الإشرافية المرفوعة إلى اللجنة الفنية باللجنة العليا وأكتمل وصولها ومراجعتها يوم ٢٩و٣٠ سبتمبر عن معرفة ان نسبة الأصوات الباطلة (١,٢٦٪) والأصوات التي حصل عليها نجيب قحطان (٣,٧٥٪) وكان من الممكن على ضوء ذلك صياغة النسبة التي فاز بها الرئيس في شهادة الفوز ولكن اللجنة العليا رأت عدم الحاجة إلى الإستعجال في ضبط وإعلان النتيجة النهائية، وعدم إحتساب الأصوات الباطلة.

فقام د/ عبدالله بركات رئيس اللجنة العليا بتسليم شهادة الفوز إلى الرئيس علي عبدالله صالح في القصر الجمهوري - بحضور أعضاء اللجنة - يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩م حيث جاء في الشهادة إنه:-

(.. إستناداً إلى النتيجة العامة للإنتخابات التي أُعلنت في مساء يوم السبت ٢٥ سبتمبر ٩٩م فأن اللجنة العليا للإنتخابات يشرفها أن تصدر هذه الشهادة بفوز الاخ علي عبدالله صالح بمنصب رئيس الجمهورية وذلك في الإنتخابات التنافسية الحرة والمباشرة التي نال فيها ثقة الشعب اليمني بالأغلبية الدستورية كرئيس للجمهورية حيث حصل على نسبة (٩٦,٣٪) من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الإنتخابات الرئاسية) «٤»

بينما وفقاً للنتيجة النهائية فإن النسبة التي حصل عليها وفاز بها الرئيس هي (٩٤,٩٩٪) من الذين أدلوا بأصواتهم ونسبة (٩٦,٣٪) من الأصوات الصحيحة، فلم يكن صائباً وجود خطأ في شهادة الفوز.

٣- صحيفة الثورة - ٩٩/٩/٢٧م.
٤- الثورة - العدد (١٢٧٤٢) - ٩٩/١٠/١م.

النتيجة العامة النهائية للإنتخابات الرئاسية:

وتتمثل خلاصة النتيجة العامة النهائية المعتمدة في اللجنة العليا للإنتخابات على ضوء تقارير اللجان الفرعية والأصلية والإشرافية التي أشرفت على الإنتخابات الرئاسية «٥» في التالي:-

أولاً: بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم (٣,٧٧٢,٩٤١) ناخباً وناخبة ويمثلون نسبة (٦٧,٣٧٪) من المسجلين في جداول الناخبين.. وبالتفصيل العام التالي على مستوى الجمهورية:

المسجلون في جداول الناخبين			عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الإنتخابات الرئاسية					
رجال	نساء	اجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الاجمالي	النسبة
٣,٨٩٧,٣٤٦	١,٧٠٢,٧٧٣	٥,٦٠٠,١١٩	٢,٧١٦,٢٢٤	٪٦٩,٦٩	١,٠٥٦,٧٠٧	٪٦٢	٣,٧٧٢,٩٤١	٪٦٧,٣٧

ثانياً: بلغ عدد الأصوات الصحيحة والأصوات الباطلة للذين أدلوا بأصواتهم كما يلي:-

	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الإجمالي	النسبة
الأصوات الصحيحة	٢,٦٧٦,٠٩٢	٪٩٨,٥٢	١,٠٤٩,١٣٦	٪٩٩,٢٨	٣,٧٢٥,٢٢٨	٪٩٨,٧٤
الأصوات الباطلة	٤٠,١٤٢	٪١,٤٨	٧٥٧١	٪٠,٧٢	٤٧,٧١٣	٪١,٢٦

ثالثاً: حصل المرشح علي عبدالله صالح على العدد التالي من الأصوات:-

عدد الذين صوتوا لـ(علي عبدالله صالح)		النسبة من الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة من الأصوات الصحيحة
رجال	٢,٥٥٤,٧٧٧	٪٩٤,٠٦	٪٩٥,٤٧
نساء	١,٠٢٩,٠١٨	٪٩٧,٣٨	٪٩٨,٠٨
إجمالي	٣,٥٨٣,٧٩٥	٪٩٤,٩٩	٪٩٦,٢٠

رابعاً: حصل المرشح نجيب قحطان الشعبي على العدد التالي من الأصوات:-

عدد الذين صوتوا لـ(نجيب قحطان الشعبي)		النسبة من الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة من الأصوات الصحيحة
رجال	١٢١,٣١٥	٪٤,٤٧	٪٤,٥٣
نساء	٢٠,١١٨	٪١,٩٠	٪١,٩٢
إجمالي	١٤١,٤٣٣	٪٣,٧٥	٪٣,٨٠

٥- بلاغ اللجنة العليا عن النتائج النهائية - صحيفة ٢٦سبتمبر - ٩٩/١٠/١٣م وصحيفة الميثاق - العدد (٩٢٢) - ٩٩/١٠/١٨م وقد اسلفنا الاشارة الى ما أكدته المعارضة ونفته اللجنة العليا وافتقار كليهما الى الحيادية.. وهذه هي النتيجة الرسمية.

أداء اليمين الدستورية:

وقد أدى الرئيس علي عبدالله صالح - يوم ٢/١٠/٩٩م - اليمين الدستورية في مجلس النواب، وكان من أبرز مالفت انتباه وإهتمام المراقبين وممثلي الصحف ووكالات الأنباء حضور مقبل والمخلافي جلسة أداء اليمين بما يمثله ذلك من قبول لنتائج الإنتخابات، فقد كان العنوان الرئيسي لصحيفة «الشرق الأوسط» - في اليوم التالي - هو (صالح أدى اليمين الدستورية في البرلمان بحضور زعيمي الحزبين المقاطعين للإنتخابات الرئاسية) وقالت الشرق الأوسط في تغطيتها لنبأ اداء الرئيس علي عبدالله صالح لليمين الدستورية إنه (لفت أنظار المراقبين حضور الأمين العام للحزب الإشتراكي علي صالح عباد (مقبل) وعبدالملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري وهما الحزبان الرئيسيان اللذان قاطعا الإنتخابات الرئاسية)

بينما قالت صحيفة «الحياة» التي تصدر أيضاً في لندن إنه (لوحظ حضور قادة أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة التي قاطعت الإنتخابات الرئاسية في ٢٣ سبتمبر مراسم أداء اليمين، وفي مقدمة هؤلاء علي صالح عباد (مقبل) أمين عام الحزب الإشتراكي الذي كان مجلس النواب رفض تزكيته لخوض الإنتخابات وعبدالملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري)

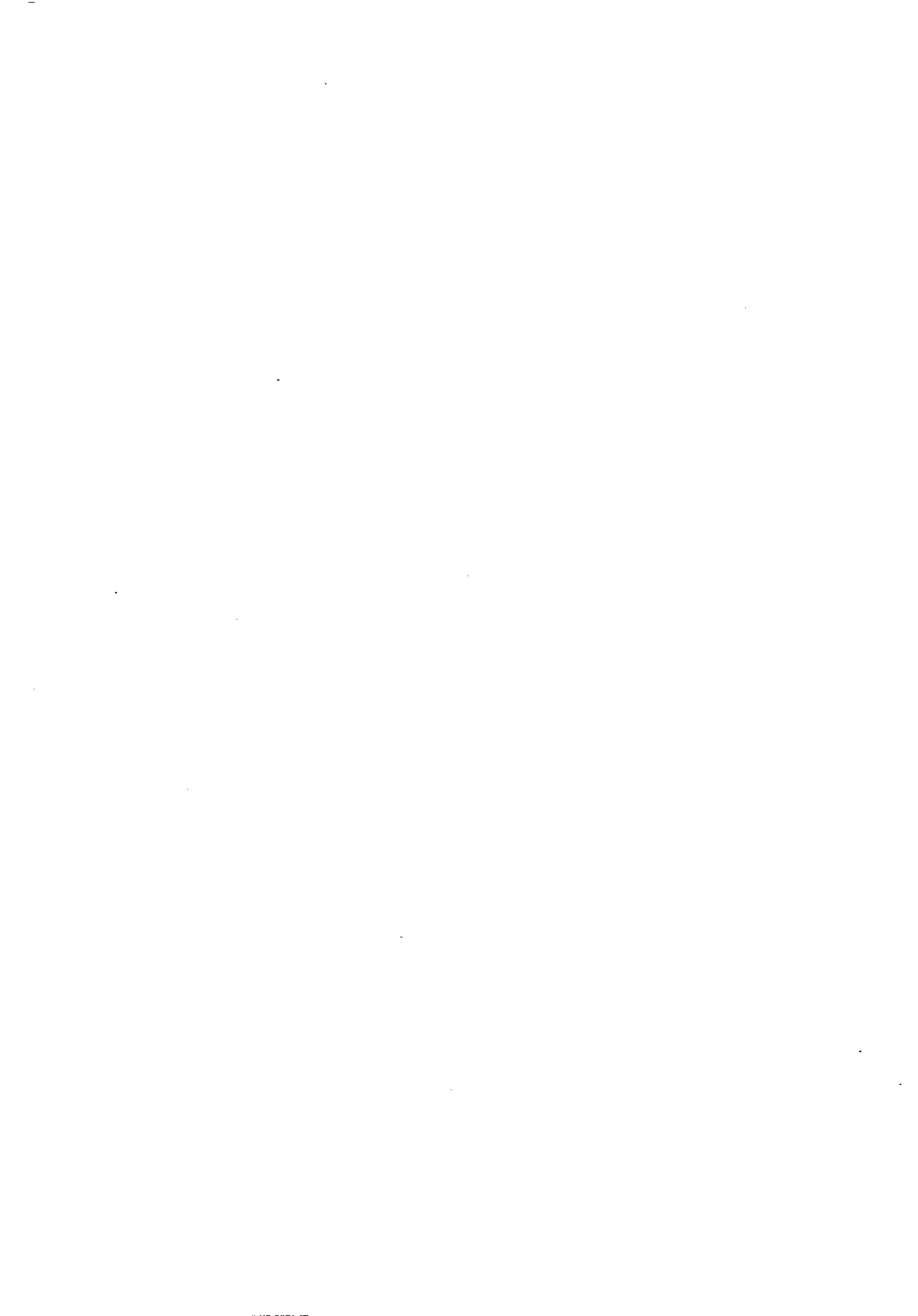
ودعا الرئيس علي عبدالله صالح في الكلمة التي ألقاها بعد أداء اليمين الدستوريه أحزاب المعارضة إلى إعداد نفسها الإعداد السليم لخوض الإنتخابات الرئاسية المقبلة بجدارة.. وقال: (أطالب القوى السياسية بأن تهيئ نفسها لخوض الإنتخابات المقبلة بشكل تنافسي.) وأكد الرئيس:(أن عجلة التقدم والديمقراطية والوحدة دارت إلى الأمام ولن تعود إلى الخلف أبداً)

وبأداء اليمين الدستورية يوم ٢/١٠/٩٩م بدأت دورة رئاسة علي عبدالله صالح للجمهورية اليمنية التي تستمر إلى ١/١٠/٢٠٠٤م بموجب الدستور، إلا ان مجلس النواب أقر في ٢٣/٨/٢٠٠٠م مبدأ التعديلات الدستورية لعدد (١٥) مادة من الدستور تشمل تعديل مدة مجلس النواب من اربع سنوات إلى ست سنوات، ومن المتوقع أن يمتد التعديل إلى مدة رئيس الجمهورية بحيث تكون سبع سنوات كما أقترح مجلس النواب، وسيناقش مجلس النواب التعديلات الدستورية في أواخر أكتوبر، ويتم إجراء إستفتاء شعبي عليها في أواسط فبراير ٢٠٠١م مما قد يؤدي إلى تعديل مدة هذه الدورة لرئيس الجمهورية بحيث تنتهي في ١/١٠/٢٠٠٦م.

والله الموفق..

محمد حسين الفرح

صنعاء ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠م



الملاحق
الوثائقية

جدول مقارن بعدد المسجلين في جداول الناخبين وعدد الذين ادلوا بأصواتهم في كل من إنتخابات ٩٣م النيابية العامة وإنتخابات ٩٧م النيابية العامة والإنتخابات الرئاسية في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م

المحافظة	في إنتخابات ٩٣ النيابية العامة			في إنتخابات ٩٧ النيابية العامة			في إنتخابات ٩٩ الرئاسية العامة		
	المسجلون في جداول الناخبين	الناخبون الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة المئوية	المسجلون في جداول الناخبين	الناخبون الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة المئوية	المسجلون في جداول الناخبين	الناخبون الذين ادلوا بأصواتهم	النسبة المئوية
الأمانة	٢٠٥٦٢٦	١٦٥٤٠٨	٪٨٠	٣٦٩٦١٨	٢٠٣٩٨١	٪٥٥	٤٨٨٥٢٠	٢٨٥١٢٢	٪٥٨,٣
عدن	١٣٣٢١٦	١١٣٦١٠	٪٨٥	١٨٤٤٠٩	٩٤٦٤٥	٪٥١	١٩١٩٨٧	٧٨٩٢٤	٪٤١
تعز	٤٢١٩٧٣	٣٧٢١٧٢	٪٨٨	٧٢٢٢١٦	٤٩٣٦٣٦	٪٦٨	٧٩٧٤١٦	٤٥٨٣٢٨	٪٥٧,٤
لحج	١٢٦٢٨٨	١٠١٢٠٠	٪٨٠	١٩٤٩٢٨	٨٧٨٤٠	٪٤٥	٢١٠١٨٠	٧٥٠٨٥	٪٢٥,٧
الضالع	—	—	—	—	—	—	١٤٣٢٤٩	٨٣٨٤٠	٪٥٨,٥
إب	٢١٤٤٨٢	٢٧٨٦٨٤	٪٨٩	٦١٠٣٤٤	٤٢٧٣٣٢	٪٧٠	٦٥٩٦٣٨	٥٣٩١٢٥	٪٨١,٧
أبين	٨٣٤٢٣	٦٩٦٥٢	٪٨٣	١٢٤٢٢٢	٦٦٠٤١	٪٥٣	١٣١٨٨٦	٧٦٥٤٧	٪٥٨
البيضاء	٧٠٩٨٦	٥٩٦٤٨	٪٨٤	١٢٥٧٥٦	٨٤٧٣٠	٪٦٢	١٥٩٢٧٧	١٠٤٠٩٣	٪٦٥,٣
شبوة	٥٢٦٦٣	٤٢٥٨١	٪٨١	١٠٥٤٧٢	٥٨٨٨٩	٪٥٦	١٢٥٨٢١	٨٧٠٢٩	٪٦٩
حضرموت	١٦٠٢٩٧	١٣٨١٩٥	٪٨٦	٢٢٤٢٥٣	١٠٢١٣٨	٪٤٦	٢٦٧٢٣٣	٨٧٢٢٧	٪٣٢,٧
المهرة	١٤٥٤٠	١١١٩١	٪٧٧	٢٤٤٩٧	١٠٧٨٩	٪٤٤	٣١٠١٨	١٢٢١٦	٪٣٩,٤
الحديدة	٣١١٣٢٦	٢٦١١٢٥	٪٨٤	٤٨٣٢٨٢	٣٠٦٣٨٧	٪٦٣	٥٥٨٩٦٧	٤٧٣٦٨٢	٪٨٤,٧
ذمار	١٦٢٢٥٥	١٣٤٠٤١	٪٨٢	٣٢٢٦٤٣	١٩٦٨٨٢	٪٦١	٤١٣٣٠٩	٢٦٩٦٨٩	٪٦٥,٢
صنعاء	٢٨٨٩٢٨	٢٣٦٦٢٤١	٪٨٢	٤٧٥٣٦٥	٢٩١٠٣٣	٪٦١	٤٠٢٣٧٧	٢٦٢٩١٤	٪٦٥,٢
عمران	—	—	—	—	—	—	٢١٨٧٢٥	١٦٠١٨٠	٪٧٣,٢
المحويت	٦٠٣٩٦	٥١٨٥٢	٪٨٦	١١٨٠٠٥	٧٦٩٣٧	٪٦٥	١٤١٢٥١	١٢٧٤٣٢	٪٩٠,٢
حجة	١٦٨٧٤٢	١٤٤٣٩٨	٪٨٦	٣٠٨٥٥٧	٢٠٨٠٢١	٪٦٧	٣٦٢٧٣٤	٣٢٢١٣١	٪٨٨,٨
صعدة	٦٦١٢١	٥٤٢١٠	٪٨٢	١١٢٨٦٩	٦٧٩٢١	٪٦٠	١٥٠٤٩٦	١٤٠٩٦٦	٪٩٣,٧
الجوف	١٤٧٩٧	١١٥٣٣	٪٧٨	٢٧٧٨٨	١٥٨٧٩	٪٥٧	٧٠٥١٠	٦٧٢٢٤	٪٩٥,٣
مأرب	٣٢٠٦٢	٢٥٣٤٤	٪٧٩	٦٠٦٢٧	٣٤٢٩٨	٪٥٧	٧٥٤٢٥	٦١٠٧٨	٪٨١
الإجمالي	٢,٦٨٨,٣٢٢	٢,٢٧١,١٨٥	٪٨٤	٤,٦٣٧,٧٠١	٢,٨٣٧,٢٦٩	٪٦١	٥,٦٠٠,١١٩	٣,٧٧٢,٩٤١	٪٦٧,٣٧

جدول يُبين عدد السكان وعدد المواطنين في سن الإنتخاب وعدد المسجلين في جداول الناخبين وعدد الذين أدلوا بأصواتهم في الإنتخابات الرئاسية على مستوى محافظات الجمهورية (بدون مقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة)

م	المحافظة	عدد الدوائر	تعداد السكان عام ٩٩م	المواطنون في سن الإنتخابات	المسجلون في جداول الناخبين				الناخبون الذين ادلوا بأصواتهم					
					رجال	نساء	إجمالي	النسبة	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة
١	الأمانة	١٨	١,٢٢٩,٠٠٠	٥٨٤٧٦٠	٢٧٥٧٨٢	١١٢٧٣٨	٤٨٨٥٢٠	%٨٤	١٨٩١٨٠	%٥٠	٥٧٢٣٩	%٥١	٢٤٦٤١٩	%٥٠
٢	عدن	١٠	٤٧٦,٠٠٠	٢٠٩٤٤٠	١٢٢٠٦٨	٥٩٩١٩	١٩١٩٨٧	%٩٢	٥٤٠٤٠	%٤١	١٧٠٧٤	%٢٩	٧١١١٤	%٣٧
٣	تعز	٢٩	٢,١٧٦,٠٠٠	٩٥٧٤٤٠	٥١٢٠٢٤	٢٨٤٣٩٢	٧٩٧٤١٦	%٨٣	٢٩٢٢٥٦	%٥٧	١٥٢٤٤٠	%٥٤	٤٤٦٦٩٦	%٥٦
٤	لحج	١٢	٦٢٥,٠٠٠	٤٧٥٠٠٠	١٢٧٩٤٩	٧٢٢٢١	٢١٠١٨٥	%٧٦	٥٧٦٥٢	%٤٢	١٥٩٨٥	%٢٢	٧٢٦٣٨	%٣٥
٥	إب	٣٦	١,٩١٧,٠٠٠	٨٤٢٤٨٠	٤٥٤٨٠١	٢١٢٨٣٧	٦٥٩٦٣٨	%٧٨	٣٥٥٣٠٥	%٨٠	١٦٧٢٥٥	%٧٨	٥٢٢٠٦٠	%٧٩
٦	أبين	٧	٤٠٧,٠٠٠	١٧٩٠٨٠	٨٥٥٥٨	٤٦٣٢٨	١٢١٨٨٦	%٧٤	٥١٤٨٨	%٦٠	٢٣٦٢	%٥١	٧٥١٠٩	%٥٧
٧	البيضاء	١٠	٥٥٦,٠٠٠	٢٤٤٦٤٠	١٠٩٢٦٩	٥٠٠٠٨	١٥٩٢٧٧	%٦٥	٧١٩٢٢	%٦٦	٢٨٤٨٩	%٥٧	١٠٠٤١٢	%٦٣
٨	شبوة	٦	٥٠٥,٠٠٠	٢٢٢٢٠٠	٨٠٥٥٤	٤٥٢٦٧	١٢٥٨٢١	%٥٧	٥٨٠٨١	%٧٢	٢٦٩٥٩	%٥٩	٨٥٠٤٠	%٦٨
٩	حضرموت	١٨	٨٦٩,٠٠٠	٣٨٢٣٦٠	١٧٥٥٢٢	٩١٧٠١	٢٦٧٢٢٣	%٧٠	٦٣٨١٨	%٣٦	١٨٦٦٨	%٢٠	٨٢٤٨٦	%٣١
١٠	المهرة	٢	٨٢,٠٠٠	٣٧٧٢٠	٢١٠٥٤	٩٩٦٤	٣١٠١٨	%٨٢	٧٨٠٩	%٣٧	٣١٨٣	%٣٢	١٠٩٩٢	%٢٥٥
١١	الحديدة	٢٤	١,٩٨٤,٠٠٠	٨٧٢٩٦٠	٤٠٤٠٧١	١٥٤٨٩٦	٥٥٨٩٦٧	%٦٤	٣١٩٤٦٤	%٧٩	١١٦٢٧٣	%٧٥	٤٣٥٧٢٧	%٧٨
١٢	ذمار	٢١	١,١٢٠,٠٠٠	٣٩٢٨٠٠	٢٦٤٩٧٦	١٤٨٢٣٣	٤١٣٢٠٩	%٨٤	١٧١٤٥٣	%٦٥	٩٤٣٠٧	%٦٣	٢٦٥٧٦٠	%٦٤
١٣	صنعاء	٢١	١,٢٥٦,٠٠٠	٥٥٢٦٤٠	٢٩٥٠٤	١٠٧١٧٣	٤٠٢٢٧٧	%٧٣	١٩٣٦٢٣	%٦٦	٦٩٢٩١	%٦٤	٢٦٢٩١٤	%٦٥
١٤	المحويت	٨	٤٢٢,٠٠٠	١٩٠٠٨٠	٩٦٩٦٧	٤٤٢٨٤	١٤١٢٥١	%٧٤	٨٤٥٥٦	%٨٧	٣٧١٦٤	%٨٤	١٢١٧٢٠	%٨٦
١٥	حجة	٢٠	١,٣٩١,٠٠٠	٦١٢٠٤٠	٢٥٩٥٤٦	١٠٣١٨٨	٣٦٢٧٣٤	%٥٩	٢٥٢٤٢٠	%٨٧	٨٦٣٩٤	%٨٤	٣١١٨١٤	%٨٦
١٦	صعدة	٩	٥٧٧,٠٠٠	٢٥٣٨٨٠	١٢٧١٥٣	٢٣٣٤٣	١٥٠٤٩٦	%٥٩	١١٥١٢٨	%٩١	١٩٨٨٩	%٨٥	١٣٥٠٢٧	%٩٠
١٧	الجوف	٥	٤٨١,٠٠٠	٢١١٦٤٠	٢٥٢٣١	١٨٢٧٩	٧٠٥١٠	%٣٣	٤٥٥٨٩	%٨٧	١٤٩٦١	%٨٢	٦٠٥٥٠	%٨٦
١٨	مأرب	٣	٢٣٧,٠٠٠	١٠٤٢٨٠	٥٨٣٣٦	١٧٠٨٩	٧٥٤٢٥	%٧٢	٤٠٨٣٢	%٨٠	١٢٠٦٠	%٧٦	٥٢٨٩٢	%٧١
١٩	الضالع	٧	٣٨٢,٠٠٠	١٦٨٠٨٠	٩٤٠٦٣	٤٩٢٨٦	١٤٣٣٤٩	%٨٥	٥٨٢٥٠	%٦٢	٢٤٢٤٣	%٢٤	٨٢٤٩٣	%٥٧
٢٠	عمران	١٥	٨٨٧,٠٠٠	٣٩٠٢٨٠	١٦٨٢٠٨	٥٠٥١٧	٢١٨٧٢٥	%٥٦	١٢٠٦٠٤	%٧٢	٣٢٤١٧	%٦٤	١٥٣٠٢١	%٧٠
	الإجمالي	٢٠١	١٧,٦٩٠,٠٠٠	٧,٧٨٤,٨٠٠	٣,٨٩٧,٣٤٦	١,٧٠٢,٧٧٣	٥,٦٠٠,١١٩	%٧٢	٢,٥٧٧,٤٨٢	%٦٦	١,٠١٩,٨١٢	%٦٠	٢,٥٩٧,٢٩٤	%٦٤
	المقرات	٥٠	إجمالي مقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات						١٣٨٧٥٢	%٣	٣٦٧٧٩٥	%٢	١٧٥٥٤٧	%٣
			الإجمالي العام						٢,٧١٦,٢٣٤		١,٠٥٦,٧٠٧		٢,٧٧٢,٩٤١	
			النسبة المئوية						%٦٩,٧		%٦٢		%٧٦,٢٧	

النتيجة العامة لتجميع وضبط نتائج انتخابات 23 سبتمبر 1999م الرئاسية على مستوى كل محافظة وعلى مستوى الجمهورية

م	المحافظة	عدد الدوائر والمقرات	عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم			عدد الأصوات الباطلة			عدد الأصوات الصحيحة			عدد أصوات الناخبين التي حصل عليها المرشح: علي عبدالله صالح				نجيب قحطان الشعبي			
			ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	رجال	نساء	الاجمالي	النسبة	رجال	نساء	الاجمالي	النسبة
1	الامانة	26	226,811	58,311	285,122	7,497	1,335	8,832	219,314	56,976	276,290	203,183	54,586	257,769	90.41	16,131	2,390	18,521	6.50
2	عدن	14	60,308	18,616	78,924	3,639	771	4,410	56,669	17,845	74,514	48,449	15,618	64,067	81.18	8,220	2,227	10,447	13.24
3	تعز	43	304,044	154,284	458,328	6,118	1,235	7,353	297,926	153,049	450,975	276,133	148,817	424,950	92.72	21,793	4,232	26,025	5.68
4	لحج	14	58,984	16,101	75,065	2,581	281	2,862	56,403	15,820	72,223	47,540	14,833	62,373	83.07	8,863	987	9,850	13.12
5	اب	39	367,361	171,764	539,125	3,845	617	4,462	363,516	171,147	534,663	350,274	169,759	520,033	96.46	13,242	1,388	14,630	2.71
6	ابين	9	52,833	23,714	76,547	740	125	865	52,093	23,589	75,682	44,924	21,813	66,737	87.18	7,169	1,776	8,945	11.69
7	البيضاء	12	75,576	28,517	104,093	815	130	945	74,761	28,387	103,148	72,073	28,138	100,211	96.27	2,688	249	2,937	2.82
8	شبوة	8	59,985	27,044	87,029	1,368	159	1,527	58,617	26,885	85,502	53,691	25,784	79,475	91.32	4,926	1,101	6,027	6.93
9	حضرموت	24	68,546	18,781	87,327	2,305	225	2,530	66,241	18,556	84,797	58,011	17,107	75,118	86.02	8,230	1,449	9,679	11.08
10	المهرة	3	8,990	3,226	12,216	124	10	134	8,866	3,216	12,082	7,763	2,887	10,650	87.18	1,103	329	1,432	11.72
11	الحديدة	38	343,263	130,419	473,682	2,054	524	2,578	341,209	129,895	471,104	335,782	128,866	464,648	98.09	5,427	1,029	6,456	1.36
12	ذمار	23	175,031	94,658	269,689	1,138	258	1,396	173,893	94,400	268,293	170,701	93,678	264,579	98.11	3,192	522	3,714	1.38
13	صنعاء	21	193,623	69,291	262,914	1,435	315	1,750	192,188	68,976	261,164	188,534	68,536	257,070	97.78	3,654	440	4,094	1.56
14	المحويت	9	87,935	39,497	127,432	386	77	463	87,549	39,420	126,969	86,346	39,149	125,495	98.48	1,203	271	1,474	1.16
15	حجة	22	231,876	90,255	322,131	1,250	1,042	2,292	230,626	89,213	319,839	226,916	88,851	315,767	98.02	3,710	362	4,072	1.26
16	صعدة	11	119,070	21,896	140,966	869	40	909	118,201	21,856	140,057	116,056	21,736	137,792	97.75	2,145	120	2,265	1.61
17	الجوف	6	50,752	16,472	67,224	677	93	770	50,075	16,379	66,454	48,235	15,871	64,106	95.36	1,840	508	2,348	3.49
18	مارب	4	46,741	14,346	61,087	984	89	1,073	45,757	14,257	60,014	43,695	14,104	57,799	94.62	2,062	153	2,215	3.63
19	عمران	17	124,955	35,225	160,180	1,589	183	1,772	123,366	35,042	158,408	120,905	34,710	155,615	97.15	2,461	332	2,793	1.74
20	الضالع	8	59,550	24,290	83,840	728	62	790	58,822	24,228	83,050	55,566	23,975	79,541	94.87	3,256	253	3,509	4.19
	الاجمالي	351	2,716,234	1,056,707	3,772,941	40,142	7,571	47,713	2,676,092	1,049,136	3,725,228	2,554,777	1,029,018	3,583,795	94.99	121,315	20,118	141,433	3.75

أولا : خلاصة النتيجة العامة النهائية

المسجلون في الجداول			الناخبون الذين أدلوا بأصواتهم					
رجال	نساء	اجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الاجمالي	النسبة
3,897,346	1,702,773	5,600,119	2,716,234	69.69	1,056,707	62.06	3,772,941	67.37

ثانيا : الأصوات الباطلة والأصوات الصحيحة

	رجال	النسبة	نساء	النسبة	الاجمالي	النسبة
أصوات باطلة	40,142	1.48	7,571	.72	47,713	1.26
أصوات صحيحة	2,676,092	98.52	1,049,136	99.28	3,725,228	98.74

ثالثا : الأصوات التي فاز بها الرئيس
علي عبدالله صالح

	عدد الأصوات	النسبة من الذين أدلوا بأصواتهم	النسبة من الأصوات الصحيحة
رجال	2,554,777	94.06	95.47
نساء	1,029,018	97.38	98.08
اجمالي	3,583,795	94.99	96.20

رابعا : الأصوات التي حصل عليها المرشح
نجيب قحطان الشعبي

	عدد الأصوات	النسبة من الذين أدلوا بأصواتهم	النسبة من الأصوات الصحيحة
رجال	121,315	4.47	4.53
نساء	20,118	1.90	1.92
اجمالي	141,433	3.75	3.80

المرفقات :
١- التقارير التجميعية التفصيلية على مستوى دوائر كل محافظة (٢٠ صفحة)
٢- التقرير التجميعي الاجمالي لدوائر ومقرات كل محافظة (٣ صفحات)

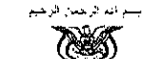
احمد علي شكري
عضو اللجنة الفنية

عبده احمد البازلي
عضو اللجنة الفنية

محمد حسين الفرح
مساعد رئيس اللجنة الفنية

يعتمد
علي محمد السعيدي
رئيس قطاع التخطيط والاحصاء
رئيس اللجنة الفنية

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية اليمنية
اللجنة العليا للانتخابات

النتيجة على مستوى المحافظات

م	المحافظة	إجمالي المسجلين في جداول الناخبين: ذكور	إناث	إجمالي	الدوائر والمقرات	عدد الذين أدلوا بأصواتهم: ذكور	إناث	إجمالي	عدد الأصوات الباطلة: ذكور	إناث	إجمالي	عدد الأصوات الصحيحة: ذكور	إناث	إجمالي	ما حصل عليه كل مرشح من الأصوات الصحيحة — المرشح/ علي عبدالله صالح: رجال	نساء	الإجمالي	النسبة	المرشح/ نجيب قحطان الشعبي: رجال	نساء	الإجمالي	النسبة	نسبة الأصوات الباطلة	نسبة الذين أدلوا بأصواتهم من المسجلين في جداول الناخبين: ذكور	إناث	إجمالي
1	الأمانة	375,782	112,738	488,520	دوائر	189,180	57,239	246,419	6,230	1,301	7,531	182,950	55,938	238,888	170,134	53,601	223,735	90.79	12,816	2,337	15,153	6.15	3.06	60.36	51.72	58.36
					مقرات	37,631	1,072	38,703	1,267	34	1,301	36,364	1,038	37,402	33,049	985	34,034	87.94	3,315	53	3,368	8.70	3.36			
					إجمالي	226,811	58,311	285,122	7,497	1,335	8,832	219,314	56,976	276,290	203,183	54,586	257,769	90.41	16,131	2,390	18,521	6.50	3.10			
2	عدن	132,068	59,919	191,987	دوائر	54,802	17,317	72,119	3,489	765	4,254	51,313	16,552	67,865	43,572	14,365	57,937	80.34	7,741	2,187	9,928	13.77	5.90	45.66	31.07	41.11
					مقرات	5,506	1,299	6,805	150	6	156	5,356	1,293	6,649	4,877	1,253	6,130	90.08	479	40	519	7.63	2.29			
					إجمالي	60,308	18,616	78,924	3,639	771	4,410	56,669	17,845	74,514	48,449	15,618	64,067	81.18	8,220	2,227	10,447	13.24	5.59			
3	تعز	513,024	284,392	797,416	دوائر	293,256	153,440	446,696	5,669	1,210	6,879	287,587	152,230	439,817	257,201	146,083	415,284	92.87	20,386	4,147	24,533	5.49	1.54	59.27	54.25	57.48
					مقرات	10,788	844	11,832	449	25	474	10,339	819	11,158	8,932	734	9,666	83.10	1,407	85	1,492	12.63	4.07			
					إجمالي	304,044	154,284	458,328	6,118	1,235	7,353	297,926	153,049	450,975	276,133	146,817	424,950	92.72	21,793	4,232	26,025	5.68	1.60			
4	لحج	137,949	72,231	210,180	دوائر	57,653	15,985	73,638	2,543	273	2,816	55,110	15,712	70,822	46,421	14,740	61,161	83.06	8,689	972	9,661	13.12	3.82	42.76	22.29	35.72
					مقرات	1,331	116	1,447	38	8	46	1,293	108	1,401	1,119	93	1,212	83.76	174	15	189	13.06	3.18			
					إجمالي	58,984	16,101	75,085	2,581	281	2,862	56,403	15,820	72,223	47,540	14,833	62,373	83.07	8,863	987	9,850	13.12	3.81			
5	إب	445,801	213,837	659,638	دوائر	355,305	167,255	522,560	3,666	600	4,266	351,639	166,655	518,294	339,043	165,308	504,351	96.52	12,596	1,347	13,943	2.67	.82	82.40	80.32	81.73
					مقرات	12,056	4,509	16,565	179	17	196	11,877	4,492	16,369	11,231	4,451	15,682	94.67	646	41	687	4.15	1.18			
					إجمالي	367,361	171,764	539,125	3,845	617	4,462	363,516	171,147	534,663	350,274	169,759	520,033	96.46	13,242	1,388	14,630	2.71	.83			
6	أبين	85,558	46,328	131,886	دوائر	51,488	23,621	75,109	725	122	847	50,763	23,499	74,262	43,671	21,738	65,409	87.09	7,092	1,761	8,853	11.79	1.13	61.75	51.19	58.04
					مقرات	1,345	93	1,438	15	3	18	1,330	90	1,420	1,253	75	1,328	92.35	77	15	92	6.40	1.25			
					إجمالي	52,833	23,714	76,547	740	125	865	52,093	23,589	75,682	44,924	21,813	66,737	87.18	7,169	1,776	8,945	11.69	1.13			
7	البيضاء	109,269	50,008	159,277	دوائر	71,923	28,489	100,412	776	125	901	71,147	28,364	99,511	68,557	28,115	96,672	96.28	2,590	249	2,839	2.83	.90	69.17	57.02	65.35
					مقرات	3,653	28	3,681	39	5	44	3,614	23	3,637	3,516	23	3,539	96.14	98		98	2.66	1.20			
					إجمالي	75,576	28,517	104,093	815	130	945	74,761	28,387	103,148	72,073	28,138	100,211	96.27	2,688	249	2,937	2.82	.91			
8	شبوة	80,554	45,267	125,821	دوائر	58,081	26,959	85,040	1,319	159	1,478	56,762	26,800	83,562	52,000	25,703	77,703	91.37	4,762	1,097	5,859	6.89	1.74	74.47	59.74	69.17
					مقرات	1,904	85	1,989	49		49	1,855	85	1,940	1,691	81	1,772	89.09	164	4	168	8.45	2.46			
					إجمالي	59,985	27,044	87,029	1,368	159	1,527	58,617	26,885	85,502	53,691	25,784	79,475	91.32	4,926	1,101	6,027	6.93	1.76			

الجمهورية اليمنية
اللجنة العليا للانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

النتيجة على مستوى المحافظات

م	المحافظة	إجمالي المسجلين في جداول الناخبين			الدوائر والمقرات	عدد الذين أدلوا بأصواتهم			عدد الأصوات الباطلة			عدد الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه كل مرشح من الأصوات الصحيحة: المرشح / علي عبدالله صالح			النسبة	المرشح / نجيب قحطان الشعبي			النسبة	نسبة الأصوات الباطلة	نسبة الذين أدلوا بأصواتهم من المسجلين في جداول الناخبين		
		ذكور	اناث	اجمالي		ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	رجال	نساء	الاجمالي		رجال	نساء	الاجمالي			ذكور	اناث	اجمالي
					دوائر	7,809	3,183	10,992	95	10	105	7,714	3,173	10,887	6,768	2,848	9,636	87.66	926	325	1,251	11.38	.96			
9	المهرة	21,054	9,964	31,018	مقرات	1,181	43	1,224	29		29	1,152	43	1,195	975	39	1,014	82.84	177	4	181	14.79	2.37	42.70	32.38	39.38
					إجمالي	8,990	3,226	12,216	124	10	134	8,866	3,216	12,082	7,783	2,887	10,650	87.18	1,103	329	1,432	11.72	1.10			
					دوائر	63,818	18,668	82,486	2,232	220	2,452	61,586	18,448	80,034	53,606	17,035	70,641	85.64	7,980	1,413	9,393	11.39	2.97			
10	حضرموت	175,532	91,701	267,233	مقرات	4,728	113	4,841	73	5	78	4,655	108	4,763	4,405	72	4,477	92.48	250	36	286	5.91	1.61	39.05	20.48	32.68
					إجمالي	68,546	18,781	87,327	2,305	225	2,530	66,241	18,556	84,797	58,011	17,107	75,118	86.02	8,230	1,449	9,679	11.08	2.90			
					دوائر	319,464	116,273	435,737	1,923	520	2,443	317,541	115,753	433,294	312,689	114,784	427,473	98.10	4,852	969	5,821	1.34	.56			
11	الحديدة	404,071	154,896	558,967	مقرات	23,799	14,146	37,945	131	4	135	23,668	14,142	37,810	23,093	14,082	37,175	97.97	575	60	635	1.67	.36	84.95	84.20	84.74
					إجمالي	343,263	130,419	473,682	2,054	524	2,578	341,209	129,895	471,104	335,782	128,866	464,648	98.09	5,427	1,029	6,456	1.36	.54			
					دوائر	171,453	94,307	265,760	1,090	251	1,341	170,363	94,056	264,419	167,366	93,548	260,914	98.18	2,997	508	3,505	1.32	.50			
12	ذمار	264,976	148,333	413,309	مقرات	3,578	351	3,929	48	7	55	3,530	344	3,874	3,335	330	3,665	93.28	195	14	209	5.32	1.40	66.06	63.81	65.25
					إجمالي	175,031	94,658	269,689	1,138	258	1,396	173,893	94,400	268,293	170,701	93,878	264,579	98.11	3,192	522	3,714	1.38	.52			
					دوائر	193,623	69,291	262,914	1,435	315	1,750	192,188	68,976	261,164	188,534	68,536	257,070	98	3,654	440	4,094	1.56	.67			
13	صنعاء	295,204	107,173	402,377	مقرات																			65.59	64.65	65.34
					إجمالي	193,623	69,291	262,914	1,435	315	1,750	192,188	68,976	261,164	188,534	68,536	257,070	98	3,654	440	4,094	1.56	.67			
					دوائر	84,556	37,164	121,720	378	76	454	84,178	37,088	121,266	83,047	36,847	119,894	98.50	1,131	241	1,372	1.13	.37			
14	المحويت	96,967	44,284	141,251	مقرات	3,379	2,333	5,712	8	1	9	3,371	2,332	5,703	3,299	2,302	5,601	98.06	72	30	102	1.79	.16	90.69	89.19	90.22
					إجمالي	87,935	39,497	127,432	386	77	463	87,549	39,420	126,969	86,346	39,149	125,495	98.48	1,203	271	1,474	1.16	.36			
					دوائر	225,420	86,394	311,814	1,204	1,037	2,241	224,216	85,357	309,573	220,611	85,008	305,619	98.01	3,605	349	3,954	1.27	.72			
15	حجة	259,546	103,188	362,734	مقرات	6,456	3,861	10,317	46	5	51	6,410	3,856	10,266	6,305	3,843	10,148	98.36	105	13	118	1.14	.49	89.34	87.47	88.61
					إجمالي	231,876	90,255	322,131	1,250	1,042	2,292	230,626	89,213	319,839	226,916	88,851	315,767	98.02	3,710	362	4,072	1.26	.71			
					دوائر	115,138	19,889	135,027	845	40	885	114,293	19,849	134,142	112,237	19,733	131,970	97.74	2,056	116	2,172	1.61	.66			
16	صعدة	127,153	23,343	150,496	مقرات	3,932	2,007	5,939	24		24	3,908	2,007	5,915	3,819	2,003	5,822	98.03	89	4	93	1.57	.40	93.64	93.80	93.67
					إجمالي	119,070	21,896	140,966	869	40	909	118,201	21,856	140,057	116,056	21,736	137,792	97.75	2,145	120	2,265	1.61	.64			

بسم الله الرحمن الرحيم

النتيجة على مستوى المحافظات

م	المحافظة	إجمالي المسجلين في جداول الناخبين – ذكور	إناث	اجمالي	الدوائر والمقرات	عدد الذين ادلوا بأصواتهم – ذكور	اناث	اجمالي	عدد الأصوات الباطلة – ذكور	اناث	اجمالي	عدد الأصوات الصحيحة – ذكور	اناث	اجمالي	ما حصل عليه كل مرشح من الأصوات الصحيحة: المرشح / علي عبدالله صالح – رجال	نساء	الاجمالي	النسبة	المرشح / نجيب قحطان الشعبي – رجال	نساء	الاجمالي	النسبة	نسبة الأصوات الباطلة	نسبة الذين ادلوا بأصواتهم من المسجلين في جداول الناخبين – ذكور	اناث	اجمالي
17	الجوف	52,231	18,279	70,510	دوائر	45,589	14,961	60,550	652	93	745	44,937	14,868	59,805	43,178	14,381	57,559	95.06	1,759	487	2,246	3.71	1.23	97.17	90.11	95.34
					مقرات	5,163	1,511	6,674	25		25	5,138	1,511	6,649	5,057	1,490	6,547	98.10	81	21	102	1.53	.37			
					إجمالي	50,752	16,472	67,224	677	93	770	50,075	16,379	66,454	48,235	15,871	64,106	95.36	1,840	508	2,348	3.49	1.15			
18	مأرب	58,336	17,089	75,425	دوائر	40,832	13,060	53,892	717	78	795	40,115	12,982	53,097	38,438	12,879	51,317	95.22	1,677	103	1,780	3.30	1.48	80.12	83.95	80.99
					مقرات	5,909	1,286	7,195	267	11	278	5,642	1,275	6,917	5,257	1,225	6,482	90.09	385	50	435	6.05	3.86			
					إجمالي	46,741	14,346	61,087	984	89	1,073	45,757	14,257	60,014	43,695	14,104	57,799	94.62	2,062	153	2,215	3.63	1.76			
19	عمران	168,208	50,517	218,725	دوائر	120,604	32,417	153,021	1,522	178	1,700	119,082	32,239	151,321	116,743	31,941	148,684	97.17	2,339	298	2,637	1.72	1.11	74.29	69.73	73.23
					مقرات	4,351	2,808	7,159	67	5	72	4,284	2,803	7,087	4,162	2,769	6,931	96.82	122	34	156	2.18	1.01			
					إجمالي	124,955	35,225	160,180	1,589	183	1,772	123,366	35,042	156,408	120,905	34,710	155,615	97.15	2,461	332	2,793	1.74	1.11			
20	الضالع	94,063	49,286	143,349	دوائر	58,250	24,243	82,493	697	61	758	57,553	24,182	81,735	54,364	23,929	78,293	94.91	3,189	253	3,442	4.17	.92	63.31	49.28	58.49
					مقرات	1,300	47	1,347	31	1	32	1,269	46	1,315	1,202	46	1,248	92.65	67		67	4.97	2.38			
					إجمالي	59,550	24,290	83,840	728	62	790	58,822	24,228	83,050	55,566	23,975	79,541	94.87	3,256	253	3,509	4.19	.94			
	الإجمالي	3,897,346	1,702,773	5,600,119	إجمالي الدوائر	2,578,244	1,020,155	3,598,399	37,207	7,434	44,641	2,541,037	1,012,721	3,553,758	2,428,200	993,122	3,421,322	95.08	112,837	19,599	132,436	3.68	1.24	69.69	62.06	67.37
					إجمالي المقرات	137,990	36,552	174,542	2,935	137	3,072	135,055	36,415	171,470	126,577	35,896	162,473	93.09	8,478	519	8,997	5.15	1.76			
					الإجمالي العام في الجمهورية	2,716,234	1,056,707	3,772,941	40,142	7,571	47,713	2,676,092	1,049,136	3,725,228	2,554,777	1,029,018	3,583,795	94.99	121,315	20,118	141,433	3.75	1.26			

بيان انتخاب مرشح المؤتمر
لخوض إنتخابات رئاسة الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه الكريم

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا)

صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على خير خلقه المبعوث رحمة للعالمين رسوله الصادق الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ٠

في ظل أجواء مفعمة بالحرية والديمقراطية وتجسيدا للشعار الذي انعقد في ظله المؤتمر العام السادس / معاً على طريق التنمية وترسيخ الوحدة الوطنية والممارسة الديمقراطية / وعملاً بنصوص النظام الداخلي ولوائح وأنظمة المؤتمر الشعبي العام فتح المؤتمر العام السادس صباح اليوم الخميس الموافق ٩٩/٧/٧م أمام أعضائه باب الترشيح لانتخاب مرشح عن المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية القادمة استناداً إلى المادة /١٠٧/ من الدستور وإلى البيان الصادر عن مجلس النواب بتاريخ ٤ / ٧ / ٩٩م الذي قضى بفتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية أمام أبناء الشعب.

وبناء على قاعدة الممارسة الديمقراطية التي يحتكم إليها المؤتمر الشعبي العام في تعامله مع مختلف القضايا فقد وقف أعضاء المؤتمر بجدية أمام قضية اختيار مرشح للمؤتمر في انتخابات رئاسة الجمهورية وتداولوا في نقاشات ضافية مسألة رفض الاخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام قبول الترشيح للانتخابات الرئاسية وإصراره على إفساح المجال لآخرين من أبناء الوطن تجسيداً للمفهوم الديمقراطي الذي اسسه وتأكيداً لحرصه على تعميق مفهوم التداول السلمي للسلطة ووقف أعضاء المؤتمر العام السادس بصوت واحد ورأى واحد مناشدين الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ومؤكدين عليه ضرورة تحمله المسئولية الوطنية وقبوله قرار المؤتمر الشعبي العام ليصبح مرشحاً عنه في الانتخابات الرئاسية حرصاً على المصلحة العليا للوطن وحفاظاً على المكاسب الوطنية العملاقة التي تحققت على يديه خلال أكثر من عشرين عاماً بدءاً باستخراج الثروة النفطية

وإعادة بناء السدود وإنعاش الحياة الاقتصادية والتنموية وتحقيق نهضة تنموية شاملة وإعادة تحقيق وحدة الوطن والدفاع عنها ضد كل المحاولات والمؤامرات التي استهدفت تمزيق الوطن وإعادة عجلة التاريخ للوراء وإنتهاءاً بترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان ومبدأ التداول السلمي للسلطة مما ساعد اليمن على استعادة أمجادها الحضارية واكتسابها موقعاً مرموقاً تحظى بالدعم والتقدير والاحترام من الدول الشقيقة والصديقة .

لقد تمكن الاخ الرئيس القائد الوطني الفذ/ على عبدالله صالح خلال الحقبة الماضية من قيادته لبلد الإيمان والحكمة بأن يقدم نموذجاً رائعاً في تحمل المسئولية الوطنية بكفاءة وتفان واقتدار وان يحقق للشعب تطلعاته في التنمية الشاملة وبناء الدولة اليمنية الحديثة التي ترتكز على المؤسسات الدستورية وقواعد الحرية والديمقراطية والعدالة والنظام والقانون ومؤسسات المجتمع المدني الحديث وبناء القوات المسلحة والأمن القادرة على أداء واجباتها الوطنية في الذود عن حياض الوطن وأمنه وسيادته واستقلاله واستقراره وإنجازات الشعب ومكاسبه السياسية والديمقراطية والتنموية والاجتماعية واعتماداً على الحيثيات السابقة اقر المؤتمر العام السادس /أعلى هيئة قيادية في المؤتمر الشعبي العام/ وبإجماع كل أعضائه اعتبار الاخ/ على عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً عنه لخوض الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في أكتوبر المقبل ١٩٩٩م ويطيب للمؤتمر الشعبي العام بهذه المناسبة أن يقدم لأبناء الشعب اليمنى الأفذاذ رجالاً ونساءاً ، شيوخاً وشباباً علماً بارزاً من أعلام الوطن اليمني، ومناضلاً جسوراً وقائداً محنكاً.. استطاع خلال مسيرته الكفاحية السياسية أن يعيد لليمن أرضاً وإنساناً مجده التليد وان يستحضر من تاريخه المشرق قيم الخير والعطاء والوفاء ويتعلم من حاضره حكمة التسامح وقيم التعامل الخلاق مع معطيات العصر وروح الحداثة ويستلهم من المستقبل طموحات شعب يرنو إلى صنع حياة مليئة بمقومات السعادة والعيش الآمن الرغد لكل أبناء الشعب اليمني الذين يناضلون بشموخ نادر وإباء وقوة أصيلة من أجل أن يظل اليمن وطناً حراً مالكاً لناصية قراره ومدافعاً صلباً عن كرامته وسيادته.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يقدم الاخ/ على عبدالله صالح مرشحاً للإنتخابات الرئاسية إنما يقدم رمزاً للعزة والكرامة الوطنية ويقدم عنواناً لاستمرارية العطاء التنموي اللا متناهي فقد تحققت على يديه أغلى أمنيات الشعب اليمني وأعظم إنجازاته وبه ومن خلاله ستتمكن اليمن من استكمال بناء الدولة الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون لتكون قادرة على مواجهة التحديات والدخول المتمكن والواثق إلى رحاب القرن الجديد ..

القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة لأن الأخ المناضل الوحدوي/ على عبدالله صالح استطاع بثقة واقتدار أن يواجه المحن ويقضي على التآمرات التي حيكت وتحاك ضد يمن الديمقراطية والوحدة كما استطاع أن يجعل من اليمن محطة إشعاع ديمقراطي وملتقى للآراء والأفكار الحرة وأصبحت اليمن بفضل القيادة الحكيمة لعلي عبدالله صالح نقطة مضيئة في الخارطة السياسية على المستويات القومية والإقليمية والدولية.

لقد عرف اليمنيون على عبدالله صالح قائداً وطنياً متحملاً بكفاءة وإخلاص مسئوليات قيادة مسيرة الوطن صوب شواطئ الأمن والأمان ومثابراً رائداً وحكيماً ساهراً على مصالح الشعب مؤمناً بالقيم والثوابت الوطنية والإسلامية ومدافعاً بصلابة عن سيادة الوطن وشرف المواطن صائناً لدمه وعرضه وماله دأبه السعي من أجل السلام والمحبة والتسامح وتحقيق توازن المصالح بين الأفراد والجماعات وإقامة العدل الاجتماعي وإزالة المظالم والبغضاء والأحقاد بين الناس .

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يعلن عن مرشحه للإنتخابات الرئاسية يهيب بالأحزاب والتنظيمات السياسية وكافة القوى الفاعلة في البلاد أن تعمل على اختيار مرشحيها للإنتخابات الرئاسية إعمالاً للنصوص الدستورية والقانونية وتأصيلاً للمنهجية الديمقراطية التي ارتضتها بلادنا سيراً باتجاه خلق وبناء تجربة ديمقراطية مسؤولة تسهم في تنمية بناء يمن الديمقراطية والوحدة وتساعد على تجاوز معوقات البناء والتحديث سيما وان الحياة الديمقراطية التي اختارها شعبنا هي الطريق الوحيد إلى مجتمع المدنية والنماء وبناء اليمن الجديد القوي المزدهر بإذن الله

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

صادر عن المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام

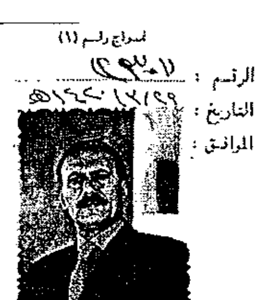
صنعاء ٧ يوليو ١٩٩٩م

نموذج رقم (١)

الرقم : ١٠٩٦

التاريخ : ٢٩/١٢/١٤٢٠هـ

الموافق :





بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنيـــة
مجلس النواب

إستمارة طلب ترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

الاسم رباعياً مع اللقب : علي عبدالله صالح (الأحمر)

مكان وتاريخ الميلاد : بيت الأحمر [illegible]م العمر : [illegible] سنة

رقم البطاقة العائلية : (١) تاريخ ومكان صدورها : [illegible]

إســم الأم : نواصة محمد صلاح [illegible] محل ميلادها : بيت الأحمر محافظة صنعاء

إسم الزوجه : [illegible] عبدالله الأحمر محل ميلادها : صنعاء

العمـــل : رئيس الجمهورية محل العمل : رئاسة الجمهورية

المؤهـــل : ماجستير (علوم عسكرية) + دورات تخصصية متعددة

عنوان طالب الترشيح : صنعاء - الصافية

الأخ/ رئيس مجلس النواب المحترم

بعد التحية:-

طبقاً لأحكام الدستور وقانون الانتخابات وتعديلاته أتقدم إليكم بطلب ترشيح نفسي لمنصب رئيس الجمهوريـــة وذلك كمرشح مستقل/ من الحزب أو التنظيم :

وأتعهد بصحة البيانات المذكورة أعلاه والوثائق المؤيدة لها المرفقة بهذا وعددها (٨)

وشكـــــراً ...

ت : المنزل : [illegible] ت : العمل : [illegible]

الاســم : علي عبدالله صالح

التوقيع : [signature]

التاريخ :

المرفقات المؤيدة للبيانات المذكورة أعلاه :

١- صورتان من البطاقة العائلية .

٢- صورتان للمؤهل العلمي اذا كان حاصلاً على مؤهل علمي

٣- وثيقة تعميد الترشيح من قبل الحزب أو التنظيم السياسي اذا كان مرشحاً بإسم حزب أو تنظيم سياسي مع صورة لها.

١- على طالب الترشيح تقديم ٦ صور فوتوغرافية مقاس ٤×٦

٢- تحرر هذه الاستمارة من أصل وثلاث صور.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر

رئيس مجلس النواب

الإخوة / هيئة رئاسة مجلس النواب المحترمون

تحية وبعد :

إستناداً إلى أحكام المواد (١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١١١ و١١٢ من الدستور وإلى أحكام قانون الانتخابات العامة رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦) والمواد (٧٢) مكرر و(٧٢ مكرر/١) و(٧٢ مكرر/٢) و(٧٢ مكرر/٣) من القانون المعدل رقم (٧) لسنة ١٩٩٩) بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وعلى أحكام المواد (٢١١) و(٢١٢) و(٢١٣) من اللائحة الداخلية للمجلس وبناء على المحضر التقريري لمجلس النواب رقم (١٤/٢/١/٢) بتاريخ ٢/١٠/٩٤ فإنني أؤكد إطلاعي على دستور الجمهورية اليمنية وعلى قانون الانتخابات رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦) وتعديلاته وملتزم بكل ما جاء بذلك .

والله على ما أقول شهيد

علي عبدالله صالح

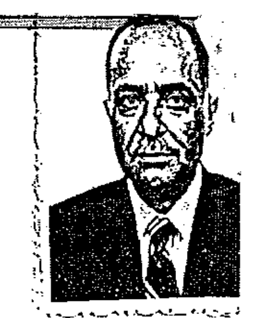
نموذج رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ....

التاريخ : ٢٩ ربيع أول ١٤٢٠

الموافق : ١٢/٧/١٩٩٩



إستمارة طلب ترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

الاسم رباعياً مع اللقب : نجيب قحطان محمد ناصر الشعبي

مكان وتاريخ الميلاد : لحج ١٩٥٣م العمر : ٤٥ عاماً

رقم البطاقة الشخصية : ٦٤٠٧٧٢٨ تاريخ ومكان صدورها : ٩٣/١٢/٦

إسم الأم : زينب عبداللطيف الشعبي محل ميلادها : شعب ... لحج

إسم الزوجة : ... محل ميلادها : ... الجنيد

العمل : عضو مجلس النواب محل العمل : مجلس النواب صنعاء

المؤهل : ماجستير الاقتصاد والعلوم السياسية

عنوان طالب الترشيح : صنعاء - حدة ... - عمارات علي ...

الأخ/ رئيس مجلس النواب المحترم

بعد التحية:-

طبقاً لأحكام الدستور وقانون الانتخابات وتعديلاته أتقدم اليكم بطلب ترشيح نفسي لمنصب رئيس الجمهوريـــة ،

وذلك كمرشح مستقل/ من الحزب أو التنظيم :

وأتعهد بصحة البيانات المذكورة أعلاه والوثائق المؤيدة لها المرفقة بهذا وعددها (٥)

وشكــــراً ...

ت : المنزل : ٢١٥٠٩٦ ت : العمل :

الاســم : نجيب قحطان الشعبي

التوقيع : نجيب قحطان

التاريخ : ١٣/٧/٩٩م

إفادة

أفيد بالاطلاع على الدستور وقانون الانتخابات العامة رقم ٢٧ لعام ٩٦م وتعديلاته لعام ٩٩م والتزم بما جاء بهما من أحكام

[illegible]

نجيبة [illegible] محمد ناصر الشعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ رئيس مجلس النواب .. المحترم

تحية طيبة

اتقدم اليكم بهذا الطلب لترشيح نفسي لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية المقبلة (لعام ١٩٩٩) . وارفق بهذا الطلب المستندات المطلوبة .... المرشح المستقل :

مع خالص الشكر

نجيب قحطان محمد الشعبي

[توقيع]

١٢/٧/٩٩م

نبذة شخصية عن
الأخ / نجيب قحطان الشعبي

● ولد بقرية شعب بمحافظة لحج عام ١٩٥٣م واطلق عليه والدة اسم نجيب وذلك تقديراً للواء محمد نجيب الذي اتى على راس السلطة في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .

● تلقى دراسته الابتدائية والاعدادية والثانويه بعدن والقاهرة.

● تلقى الدراسة الجامعية في مصر حيث تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٦م .

● نال درجة الماجستير في عام ١٩٨٣م من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وذلك عن رسالة العلمية التي كان موضوعها هو الحركة الثورية والصراع السياسي في جنوب اليمن .

● وفي عام ١٩٨٣م سجل بنفس الكلية لنيل درجة الدكتوراه وأعد رسالة علمية موضوعها هو " الاندماج السياسي بين جنوب اليمن وشمالها" .

● وفي عام ١٩٥٩ توجه نجيب الى مصر مع اشقائه ووالدته للألتحاق بوالده الذي كان احد قادة حزب رابطة ابناء الجنوب وهرب من جنوب اليمن الى شمالها (المملكة المتوكلية اليمنية) ومنها الى مصر وذلك عندما لاحقته السلطات البريطانية لاعتقاله بسبب نشاطة السياسي .

● والد نجيب قحطان الشعبي عين عقب قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢م مستشاراً لرئيس الجمهورية ووزيراً لشئون الجنوب اليمني المحتل وقد ترك مواقعه هذة ليتفرغ لتأسيس وقيادة الجبهة القومية التي خاضت منذ ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م حرب تحرير ثورية ضد الاستعمار البريطاني لعدن وجنوب اليمن حتى تحقق استقلال الوطن في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦م حيث اصبح قحطان الشعبي رئيساً للجمهورية " جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية).

● في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م استقال والد نجيب بعد صراع من الجناح الماركسي في الجبهة القومية ومنذ ذلك التاريخ وضعته السلطة الماركسية الجديدة في معتقل انفرادي

بعدن دون محاكمة او تحقيق او تهمة حتى اعلنت عن وفاته في عام ١٩٨١م وتحت قسوة المعاملة من جانب السلطة الماركسية اضطر نجيب واشقاوءه ووالدته الى الهروب من اليمن الجنوبي واحداًتلو الاخر وذلك ابتداء من ١٩٧٦م حيث استقر بهم المقام في القاهرة وعقب الاعلان من عدن عن وفاه قحطان الشعبي انتقل نجيب وأشقائه ووالدته الى صنعاء حيث استقروابها .

● خال نجيب " شقيق والدته " هو فيصل عبد اللطيف الشعبي الذي اسس في عام ١٩٥٦م فرع حركة القوميين العرب في اليمن والذي كان الرجل الثاني في قيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل وبوصف بأنه رائد حرب التحرير "ثورة ١٤ اكتوبر" والذي اصبح بعد الاستقلال رئيساً للحكومة واستقال مع قحطان الشعبي في يونيو ١٩٦٩م ووضعته السلطة الماركسية هو ايضاً في المعتقل حيث جرت تصفيته جسدياً في معتقل فتح الشهير بعدن وذلك بأطلاق النار عليه في زنزانته بعد بضعة اشهر من اعتقاله " أغتيل في عام ١٩٧٠م .

● جدة لامة هو الشيخ عبد اللطيف الشعبي شيخ وادي شعب وقد بويع وكان شيخاً لمشائخ قبائل الصبيحة وكان الوحيد المثقف في منطقته وماجاورها وكان يجيد عدة لغات وكان رجلاً فاضلاً وشجاعاً وحكيماً فبلغ صيته الى مقر الخلافة العثمانية ووجهت اليه الدعوة للزيارة حيث التقى بالسلطان العثماني وجرى اعتماده كممثل للمنطقة الجنوبية من اليمن وقد رغبت السلطات البريطانية في عدن في الثلاثينيات من هذا القرن في تعيينه حاكماص على عدن لكنه رفض فأتجهت نيه الانجليز لتنصيبه سلطناً على لحج لكن جرى اغتياله باطلاق النار عليه في منزله في وادي شعب فتولى شقيقه الشيخ محمد رشاد الشعبي المشيخة ادار حرباً قبليه طويله للثار لمقتل أخيه بعد وفاته انتقلت المشيخه ولاتزال في ابنه عبد القوي محمد رشاد خال نجيب وهو حالياً عضو مجلس ادارة المنطقة الحرة وكان النظام الشيوعي بعدن قد اعتقله مع عدد من المناضلين منهم علي عبد العليم الكندي وسجن عبد القوي مع آخرين لاكثر من عشر سنوات .

● عند تحقيق الوحدة اليمنية ١٩٩٠م اصبح نجيب عضواً في اول مجلس نواب بالجمهورية اليمنية .

● في عام ٩٥م انضم للمؤتمر الشعبي العام وفي نفس العام انتخبه المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام عضواً في اللجنة الدائمة " القيادة المركزية".

● عين في الهيئة الاستشارية لرئيس الجمهورية لشئون إنتخابات مجلس النواب

لعام ١٩٩٧م والمكونة من ستة اعضاء يمثلون اهم القوى السياسية في البلاد وقد استقال نجيب منها لغرض ترشيح نفسه في الإنتخابات .

- في عام ٩٧م انتخب عضوا في مجلس النواب (الحالي) وهو عضو في لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بالمجلس .

- وقف الى جانب الوحدةاليمنية اثناء ازمة الانفصال في عام ١٩٩٤م وقلده الرئيس علي عبدالله صالح وسام الوحدة .

- له كتابات سياسية عديدة نشرت في كثير من الصحف اليمنية المعروفة .

- متزوج ولديه اربعة أبناء (ولدين وبنتين).

البرنامج الإنتخابي للأخ / علي عبد الله صالح *

مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني للمعارضة لرئاسة الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه الكريم ((واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا)) والقائل سبحانه وعلا ((إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان انه كان ظلوماً جهولا)) صدق الله العظيم .

والصلاة والسلام على خير خلقه المبعوث رحمة للعالمين ورسوله الصادق الأمين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله صحبه أجمعين .

أما بعد :-

فإن وطننا اليمني يشهد في هذا العام حدثاً من أهم أحداثه التاريخية السياسية،والذي يمثل انعطافاً نوعياً بارزاً في مسار تعميق نهجه الوحدوي الديمقراطي .. انه إنتخاب الشعب الحر المباشر الذي سيجرى لأول مرة في تاريخنا الوطني وبعد أن حددت في الدستور فترة الرئاسة بدورتين إنتخابيتين مدة كل منهما خمس سنوات مسجلاً بذلك نقطة تحول وانطلاقة جديدة ذات أهمية كبرى نحو تعزيز النهج الديمقراطي .. وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة والانطلاق بمسيرة الشعب وهو يخطو نحو القرن الواحد والعشرين بكل ثقة واقتدار وبأمل مشرق وإرادة وإيمان راسخين بان الغد اليماني سيكون اكثر نماء وحداثة واكثر اندماجاً مع متغيرات العصر وتحدياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .

وإذا كانت الإنتخابات الحرة العامة والمباشرة على كافة المستويات تمثل تجسيدا للإرادة الحرة للشعب وتحقيقاً للمبدأ الدستوري الذي يؤكد على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها فان الارتقاء بهذه العملية إلى مستوى الإنتخابات المباشرة والتنافسية لرئاسة الجمهورية إنما يبين بصورة واضحة لا تقبل الجدل أو المكابرة على أن مبدأ التداول السلمي

---

* صحيفة الثورة ، العدد-(١٢٧٢٥) ، الثلاثاء ١٤/٩/١٩٩٩م.

للسلطة وهو أعلى مستويات النهج الديمقراطي قد اصبح أمراً حقيقياً وواقعياً ليس ضرباً من الأماني والأحلام والتخيلات .

إن ذلك كله ليبرهن على أن حلقات النظام السياسي العام في اليمن قد نضجت ثمارها وازدهرت شجرتها الثابتة في الأرض والمتسامقة فروعها إلى السماء ليفسح هذا الحدث الهام والنوعي في تاريخ اليمن الحديث المجال أمام عملية استكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة .. دولة المؤسسات والنظام والقانون دولة الإنسان اليمني المتطلع إلى الارتقاء إلى مصاف المجتمعات الحديثة ذات التكوينات والعلاقات السياسية المعاصرة .

أن الشعب اليمني اليوم بخوضه هذه التجربة والانطلاقة الجديدة يؤكد على أن الشورى والديمقراطية وعياً وممارسة هي امتداد أصيل لتراث حضاري عريق أكدته ونادت به الشريعة الإسلامية السمحاء بقيمها الأصيلة والثابتة .

ويبرهن المسار التاريخي لحركة الحياة السياسية في اليمن منذ عهد السبئيين حتى عهد الوحدة المباركة في نهاية الألفية الثانية من هذا العصر أن نهج الشورى والديمقراطية هو الذي ميز الشعب اليمني بامتلاكه روح الرفض للتسلط والتفرد والطغيان في الحكم وأكدت كل مراحل النضال الوطني الشعبي بان مرتكز هذا النضال يتحدد بامتلاك الحرية كحق أصيل وجوهري ولصيق بالقيم الحياتية للإنسان ذلك لان الحرية فطرة الله التي فطر الناس عليها .

لقد ظل الأخ/ علي عبدالله صالح يبرهن في كل مواقفه والتزاماته وتعهداته المبدئية بأنه لا يحيد عن مسار الشعب المؤمن بعقيدته الإسلامية وشريعته السمحاء والمدافع عن الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والمكافح من اجل التمسك بالديمقراطية والحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان والمثابر من اجل الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي .

إن حرص الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام على ترسيخ النهج الديمقراطي وإرساء مبدأ التداول السلمي للسلطة قد تجسد من خلال تبنيه للتعديلات الدستورية بتحديد مدة الرئاسة بفترتين إنتخابيتين والتزامه بإجراء الإنتخابات العامة النيابية والرئاسية المباشرة في مواعيدها المحددة في الدستور والقانون ويأتي ذلك تأكيداً بان التزامه بالدستور ليس مجرد التزام شكلي وإنما هو إيمان حقيقي وقاطع بأن الديمقراطية منظومة متكاملة من القيم والحقوق والواجبات والآليات في دولة تنبثق فيها السلطة من الشعب وتسود علاقات أفراده ومنظماته وقواه الاجتماعية

والسياسية مبادئ الحرية والمساواة والعدل بين الناس وتكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي جنباً إلى جنب مع مبادئ التعاون والسلام الاجتماعي .

ويتصل كل هذا النهج بحماية الوحدة الوطنية وفي إطار التزام جميع الأفراد والجماعات بالدستور والقانون والنظام العام وان هذا النهج سيوفر دون شك إحساساً ورقياً وتنامياً للمسئولية الوطنية وثقة واطمئناناً لدى جميع أفراد الشعب والمنظمات الاجتماعية والتنظيمات السياسية بمستقبل الوطن ونظامه السياسي الاجتماعي والاقتصادي .

هكذا يفكر الأخ/ علي عبدالله صالح وهكذا يعمل وعلى هذا الطريق يسير من اجل ترسيخ أسس الحياة والممارسة الديمقراطية والبناء المؤسسي للدولة الحديثة وتمتين الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة .

لقد أنجز في ظل قيادة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وعلى مدى الـ٢١ عاما الماضية بفضل الله وبفضل تعاون كافة القوى الوطنية الخيرة في الوطن الكثير من المنجزات التاريخية العظيمة وتحققت الكثير من الخطوات الهامة والاستراتيجية على كافة الصعد الوطنية والسياسية والاقتصادية والتنموية الشاملة والتي من أبرزها :-

أولاً- إعادة تحقيق الوحدة اليمنية كمنجز تاريخي عظيم عانق حلم الأجيال اليمنية وجسد طموحها الوطني والاجتماعي وتطلعاتها لمستقبل آمن ومستقر وزاخر بالعطاء والنماء والتقدم والدفاع عن الوحدة والشرعية الدستورية في مواجهة مؤامرة الحرب والانفصال والتي أشعلها الخونة في الداخل وخطط لها أعداء الشعب اليمني في الخارج وذلك في ظل الالتفاف الشعبي حول قيادته الحكيمة والاصطفاف الوطني الواسع لكافة القوى الخيرة الوطنية في الوطن لمواجهة تلك المؤامرات وإفشالها .

ثانياً- إرساء قواعد الأمن والاستقرار في الوطن والخروج الآمن بالوطن من كافة المؤامرات والمخاطر والأزمات التي كان يعاني منها الشعب اليمني والتي استهدفت إعاقة مسيرته الحضارية والنيل من استقلاله ووحدته ومكاسبه الوطنية .

ثالثاً- اعتماد الحوار الأخوي وسيلة حضارية مثلى لتجاوز العديد من الأزمات والتحديات التي واجهها الوطن قبل وأثناء توليه مسؤولية القيادة والتي أدى تجاوزها بذلك الأسلوب الحضاري إلى تعزيز الوحدة الوطنية وإحداث تحولات نوعية في تاريخ اليمن المعاصر .

رابعاً :- تبني الخيار الشوروي الديمقراطي قبل تحقيق الوحدة وبعدها وإشاعة قيمه في الممارسات العملية وتأصيله دستورياً وقانونياً كأحد الثوابت الوطنية اللازمة لصيانة حقوق الإنسان وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة .

خامساً:- إيجاد البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون وتحقيق الكثير من الإنجازات التنموية والاستراتيجية الهامة في كافة المجالات السياسية والديمقراطية والتعليمية والاجتماعية والإدارية والقضائية وغيرها ومن أبرزها :-

اكتشاف واستغلال النفط والغاز

بناء القاعدة الأساسية للمنطقة الحرة بعدن .

إنشاء العديد من الطرق والموانئ والمطارات باعتبارها أساس البنية التحتية للاقتصاد .

تطوير الخدمات الاجتماعية في المجال التربوي والتعليم العام والجامعي والخدمات الصحية والبناء الفكري والثقافي .

النهوض بخدمات النقل والمواصلات والإعلام والثقافة والتجارة .

إقامة منشآت الكهرباء والمياه والصرف الصحي وصحة البيئة وخدمات البلديات .

وضع السياسات السكانية المناسبة والعناية بالأمومة والطفولة والاهتمام بقضية الأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع .

إقامة شبكة الأمان الاجتماعي لتوفير فرص العمل وتحقيق التكافل الاجتماعي ورفع مستوى معيشة السكان وتحقيق شروط مشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الاهتمام بالسياحة وخدمات الفندقة وإعطاء التسهيلات اللازمة للنهوض بالسياحة .

تشجيع المرأة والدفع بها كشريكة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

سادساً:- إعادة بناء الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الهيكلية والمالية كمنطلق هام للنهوض وتحقيق التنمية المستديمة .

تحقيق نجاحات ملموسة في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي وإعادة الهيكلة ، وتوفير فرص اكثر للاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية وزيادة الثقة في الاقتصاد اليمني .

إيقاف التدهور الاقتصادي وإيجاد التوازن المالي والنقدي وحماية العملة من الانهيار.

تحقيق مبدأ الحرية الاقتصادية وزيادة فرص التنافس ومحاربة الاحتكار بكل أنواعه ، والعمل على سد منافذ الفساد المالي والإداري .

تطوير قوانين الاستثمار ونظم التعامل مع القطاع الخاص من اجل جذب المزيد من رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية للاستثمار في كافة القطاعات .

سابعاً:- الانطلاق نحو تحقيق الإصلاح الإداري كمدخل هام لتعزيز البناء المؤسسي للدولة الحديثة من خلال :-

تأكيد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية والعمل على تحقيق نظام السلطة المحلية .

إصلاح جهاز الخدمة المدنية وإبعاد الوظيفة العامة عن أي تأثيرات حزبية أو فئوية سياسية والربط الوثيق بين الحق والواجب ومبدأ توازن السلطة مع المسؤولية .

العمل على تأكيد احترام القوانين والنظم ومبادئ العدل والمساواة بين المواطنين وترسيخ قاعدة الثواب والعقاب في عملية تقييم الأداء والممارسة والتطبيق العملي .

تأكيد الشفافية والوضوح في المعاملات وزيادة فاعلية دور الرقابة والمحاسبة على كافة المستويات .

ثامناً:- وضع الأسس والاتجاهات المبدئية من اجل تحقيق الإصلاح القضائي والنظام العدلي تحقيقاً للعدل والسلام الاجتماعي وتوفير الأمن والاستقرار الحياتي وتثبيت مبدأ سيادة القانون والنظام .

وضع البرنامج الشامل للإصلاح القضائي .

ضبط الأمن العام ومحاربة السلوكيات الخارجة عن التعاليم الإسلامية والتقاليد الاجتماعية ومبادئ التسامح والوفاق الإنساني .

محاربة الإرهاب بكل أنواعه وأشكاله وأياً كان مصدره ورفض التطرف والتعصب المذهبي والدعوة المستمرة للحوار والتفاهم الأخوي والحضاري .

حماية حقوق الإنسان الأساسية ووضع الضمانات القانونية لها .

توفير مبدأ الاستقلالية القضائية وسلامة ونزاهة القضاء وحماية المواطنين من الظلم

أو الضيم والفساد القضائي فالعدل أساس الحكم وعنوان الاستقرار في المعاملات المختلفة .

تاسعاً- بناء القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية سلمية وضمان ولائها للثوابت العقيدية والوطنية وحمايتها الشرعية الدستورية وتأكيد دورها في حماية السيادة الوطنية والقانون والنظام .

عاشراً- تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على الوضوح والصراحة والصدق والتكافؤ وتحقيق المصالح المتبادلة وتوفير فرص السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم من خلال :-

انطلاق السياسة الخارجية من الثوابت الوطنية والقومية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والإرادة الشعبية في اختيار النظم السياسية .

رفض اللجوء إلى القوة أو التلويح بها في معالجة قضايا الخلاف والاحتكام لقواعد الحوار والحلول الودية والسلمية وتأكيد القوانين واحترام الشرعية الدولية .

دعم الحقوق الوطنية والقومية المشروعة للشعوب العربية من اجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة .

المساهمة الجادة في تأمين شروط الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة .

الانطلاق من مبدأ تحقيق المنافع والتنمية المتوازنة وزيادة فرص الشراكة المتكافئة والمثمرة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

دعم حركة عدم الانحياز والمنظمات الإقليمية والدولية الساعية نحو مؤازرة جهد التنمية الوطنية وتحسين شروط الاندماج الدولي وتعزيز الحوار الإيجابي بين الدول .

تأكيد التوجهات الجادة للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة ومكافحة الإرهاب ومحاربة تجارة المخدرات وإزالة أسلحة الدمار الشامل ومناهضة الجريمة المنظمة ، ورفض العصبية الدينية والعرقية والتمييز العنصري بكل أشكاله وألوانه .

الانحياز التام لقضايا حقوق الإنسان وتأكيد الحريات العامة وحرية الصحافة والدعم المستمر لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية .

تعزيز بناء الدولة اليمنية الحديثة والوحدة الوطنية والديمقراطية والتنمية الشاملة سبيلنا إلى التقدم .

إن هذا البرنامج الذي نقدمه لجماهير الشعب في رؤيته للمستقبل هو خلاصة التجربة العميقة الناضجة التي خاضها الأخ/ علي عبدالله صالح في مضمار العمل الوطني الوحدوي والديمقراطي والتنموي والمستشرف لآفاق الغد المشرق وضمان مستقبل الأجيال اليمنية القادمة التي ينبغي أن تحيا حياة مليئة بالاستقرار والأمان الاقتصادي والاجتماعي ومفعمة بالحب والتآلف وثرية بالعطاء الفكري والإنتاجي .. وغنية بالقيم الأصيلة ومثابرة على تحقيق التقدم المتمثل روح العصر .

انه برنامج العمل الوطني في المرحلة القادمة والداعي إلى الحق والعدل والنماء والتقدم والازدهار . قال تعالى ((فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)) صدق الله العظيم .

وذلك لن يتم إلا بخطوات جادة تنطلق في الأساس من :-

أولاً: ليتعزز البناء المؤسسي للدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة دولة النظام والقانون و العدل والتكافل الاجتماعي .

١- إعطاء الأولوية للاهتمام بالإنسان اليمني والارتقاء بمستواه معيشياً وفكرياً وثقافياً والحفاظ على هويته العربية والإسلامية وغرس وتنمية القيم المنبثقة من عقيدته الإسلامية ومبادئه وأخلاقياته والقائمة على العدل والحرية والمساواة والتسامح وباعتبار الإنسان هو هدف ووسيلة البناء والتنمية والتغيير الحضاري المنشود .

٢- تعميق النهج الديمقراطي في الحياة السياسية للبلاد وفي مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الأوساط الشعبية وذلك بهدف زيادة مشاركتها وتجسيد القيم الديمقراطية في الممارسات الحياتية ومن اجل تحقيق تطور نوعي للمجتمع المدني الحديث .

٣- التمسك بحقوق الإنسان والحريات العامة واعتبار ذلك نهجاً ثابتاً في الممارسة العملية والعلاقات الاجتماعية والإنسانية وفي علاقة الدولة بالأفراد والجماعات وذلك حماية لكرامة الإنسان اليمني وصيانة لدمه وعرضه وماله .

٤- تأكيد المشاركة الشعبية في الحكم عن طريق تطبيق نظام السلطة المحلية القائم على اللامركزية الإدارية والمالية من خلال إعطاء صلاحيات أوسع لأجهزة السلطة المحلية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في الممارسة الديمقراطية والبناء التنموي تحقيقاً للتنمية المتوازنة لجميع المناطق .

٥- مواصلة برنامج الإصلاح الإداري وتطبيق قانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بالوظيفة العامة وضمان الحيادية وتكافؤ الفرص وتطبيق الأسس والمعايير العملية في الإدارة ورفع الكفاءة النوعية للعاملين في الجهاز الإداري للدولة على المستوى المركزي والمحلي .

٦- إعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية والعامة بما يضمن تحقيق كفاءة اكبر في الأداء وإزالة المعوقات والممارسات الفاسدة وتعميق القيم الإدارية الرفيعة والنزيهة وتأكيد هيبة الدولة دولة النظام والقانون في جميع المرافق والتطبيق المستمر لمبدأ الثواب والعقاب وتحقيق الربط الوثيق بين الحق والواجب .

٧- إيجاد التوافق والتوازن اللازمين بين السلطة والمسؤولية ووضع المعايير السليمة لتقييم الأداء على كافة المستويات والتوسع في منح الصلاحيات مع إيجاد نظام رقابي صارم يتمتع بالمرونة والدقة والمتابعة الديناميكية والشفافية .

٨- إعطاء النشاط الشعبي غير الحكومي اهتماماً خاصاً لكي يكون رافداً شعبياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وعنصراً هاماً من عناصر التكافل الاجتماعي وبناء المجتمع المدني الحديث ومساهماً نشطاً في تمتين الوحدة الوطنية والاندماج والتكامل التنموي .

٩- منح النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية الحرية الكاملة في التشكيل والعمل وعلى الأسس الطوعية والديمقراطية ومساعدتها على أداء مهامها الاجتماعية والإنسانية .

١٠- دعم وحماية حرية الصحافة وكفالة حرية التعبير طبقاً للدستور والقوانين النافذة والإسهام في الارتقاء بمهنة الصحافة وبما يكفل لها أداء رسالتها والرقي بها إلى أسمى معانيها وأهدافها النبيلة .

١١- إيلاء عناية خاصة بالأسرة والطفولة والمرأة وحقوقها المشروعة التي كفلها لها الدستور والقوانين النافذة وتأمين مشاركتها في الإدارة وكافة مجالات العمل الوطني بكل مستوياته .

١٢- تنفيذ وثيقة خطة الإصلاح القضائي والنظام العدلي ودعم وتعزيز التفتيش القضائي للقيام بدوره بكفاءة وفاعلية وتطوير وتحديث جميع المحاكم والنيابات العامة بما يعزز استقلالية وهيبة القضاء وبما يحقق العدل والاستقرار في المعاملة وتأكيد مبدأ الحياد

والاستقلالية ومنع التداخل أو الازدواج وجعل القضاء عنصراً من العناصر الأساسية للبناء المؤسسي للدولة وذلك من خلال إيجاد التنسيق وثبات العلاقات بين أجهزة القضاء والأجهزة الأمنية وتسهيل إجراءات التقاضي وتطوير نظم القضاء التجاري وأساليبه من اجل استقرار المعاملات وتعزيز الثقة به.

١٣- تحسين وتطوير وضع السجون وأماكن الاحتجاز ودور الإصلاح باعتبارها مؤسسات للتربية والإصلاح وتقويم السلوك وتهذيب النفوس وإعادة تأهيل المنحرفين عن الطريق السوي ليصبحوا مواطنين صالحين لأنفسهم وأهلهم ووطنهم .

١٤- الاهتمام بمواصلة الجهود من اجل تطوير البناء النوعي للقوات المسلحة والأمن وبما يعزز القدرة الدفاعية للوطن والعمل على الارتقاء بمستوى حياة منتسبي القوات المسلحة والأمن معيشياً وعسكرياً وتعزيز الوحدة الوطنية في أوساط القوات المسلحة والأمن والالتزام الصارم بحماية الشرعية الدستورية وتحريم العمل الحزبي لمنتسبيها ضماناً لجعل القوات المسلحة والأمن درع الوطن وحامية ترابه والمدافع عن استقلاله وسيادته بقوة العقيدة والولاء لله والوطن والثورة وشموخ الانتماء الوطني الوحدوي .

١٥- رفع مستوى التأهيل والتدريب وإدخال التقنيات الحديثة في القطاع العسكري والأمني بما يلبي متطلبات التطور في التسليح والتجهيز الحديث .

١٦- تعزيز الإجراءات وتفعيل القوانين المتصلة بترسيخ جوانب الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع وتنظيم حيازة السلاح ومكافحة الجريمة والإهاب أينما كان وتفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من الإخلال بأمن المواطنين والسياح وضيوف اليمن باعتبار ذلك عملاً مشيناً لا تقره شريعة الله السمحاء ولا التقاليد اليمنية الأصيلة ولا الأعراف والأخلاق الإنسانية الراسخة في عقل ووجدان الإنسان اليمني .

ثانياً: لنجعل من التنمية الشاملة والمستديمة نضالاً وطنياً متواصلاً وشراكة حقيقية بين الوطن والمواطن في الداخل والخارج وبين اليمن والعالم .

١- تكريس جهد التنمية من اجل رفع المستوى المعيشي للإنسان اليمني كهدف أساسي ليتحقق له الاستقرار الحياتي سواء كان موظفاً أو جندياً أو عاملاً أو مزارعاً أو حرفياً أو صاحب مهنة حرة أو نشاط خاص و حشد الطاقات والإمكانيات المالية والمادية واستخدامها بصورة مثلى وإيجاد قاعدة واسعة للاستثمارات الصغيرة وخلق سوق للأوراق المالية لتطوير نظام الاقتصاد الحر في البلاد .

٢- توسيع وتقوية الهياكل الأساسية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص بناء الطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة الكهربائية ومنشئات المياه والري والمناطق الصناعية والتخزينية ومراكز الخدمات الساحلية والاصطياد السمكي وخدمات النقل الجوي والبحري والاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير التبادل التجاري الداخلي والخارجي .

٣- الاهتمام بالتعليم العام والتدريب والتأهيل الفني والمهني وإصلاح التعليم من خلال تبني استراتيجية وطنية للتعليم بما يلبي متطلبات العصر ومقتضيات التحديث والعلم ويلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفع مستوى الأجيال علمياً ومهنياً .

٤- إعطاء مسألة السكان والبيئة أهمية خاصة باعتبارها قضية حيوية ذات بعد اقتصادي واجتماعي وإنساني واعتماد برامج عملية ذات تأثير مباشر من اجل تصحيح الوضع السكاني والبيئي في البلاد .

٥- المواجهة الجادة لقضية المياه وشحة الموارد المائية ووضع استراتيجية وطنية شاملة لإدارة المياه تشتمل على وضع الضوابط القانونية والنظامية والفنية والتعبوية والإرشادية المتكاملة والاستمرار في بناء السدود والحواجز المائية وعبر تكامل الجهود الرسمية والشعبية.

٦- وضع الأولويات الوطنية لتطوير الموارد الاقتصادية الهامة المتمثلة في النفط والغاز والسياحة والثروة السمكية والزراعة وتوسيع نظام المناطق الحرة وتنمية الجزر اليمنية .

٧- الاهتمام بالبرامج الصحية العامة والعناية بالأمومة والطفولة وبرامج الوقاية وتطوير الوعي الصحي للسكان والتوسع في بناء المستشفيات التخصصية واستقطاب الكفاءات الطبية الوطنية والأجنبية للعمل فيها وبما يحد من عمليات العلاج في الخارج والعمل على انتشار الوحدات والمراكز الصحية والخدمات الصحية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد .

٨- العمل على إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥م) في إطار رؤية شاملة واستراتيجية طويلة المدى تسعى إلى تحقيق أهم الأهداف التنموية الضرورية :

-رفع مستوى النمو المستدام لقطاعات الإنتاج والخدمات وإيجاد تناسق وتكامل

وثيق بين عمليات الإنتاجية والتوزيع والتسويق الداخلي والخارجي وإزالة جميع المعوقات أمام تصدير المنتجات المحلية وذلك من اجل تحقيق معدلات نمو مستديمة في الدخل الوطني.

- جعل عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية عملية مستمرة لتنظيم الأداء ومعالجة أي إختلالات في الأوضاع الاقتصادية والإدارية وتصويب الأخطاء والاستمرار في عملية الهيكلة لكافة القطاعات وتقويم الوظيفة الاقتصادية للدولة في ضوء الدستور وإعطاء الأولوية للجوانب الإنتاجية .

- توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي والمشاريع المرتبطة بها وإيجاد فرص العمل للتخفيف من البطالة وبما يوسع قاعدة المستفيدين خاصة الفئات من ذوي الدخل المحدود في المجتمع وبما يساعدهم على تنويع مصادر الدخل من اجل حياة شريفة وكريمة .

- توسيع وتشجيع الاستثمار وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في عمليات الإنتاج والتشغيل وزيادة مساهمته في توليد الفائض وزيادة النمو في الدخل القومي والمراجعة المستمرة لقوانين تشجيع الاستثمار وإنشاء المناطق الحرة وهياكلها الإدارية والتنظيمية وبرامجها العملية لترويج وجذب المستثمرين ووضع الدراسات الأولية والتفصيلية وإيجاد قاعدة معلوماتية متسقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل رجال المال والأعمال.

- الاهتمام بالزراعة والعمل على وضع استراتيجية طويلة المدى للأمن الغذائي في اليمن وعلى وجه الخصوص اتخاذ سياسات مائية صارمة وإدخال نظم الري الحديث والميكنة الزراعية .

- تشجيع المزارعين وتوجيههم نحو إنتاج المحاصيل التي تضمنتها استراتيجية الأمن الغذائي والمحاصيل القابلة للتصدير أو التصنيع والاستمرار في تشجيع دعم المنتجين وزيادة الإنتاجية في المجال الزراعي ودعم التسويق الزراعي .

- إيلاء عناية مستمرة للثروة السمكية وحماية الثروة المائية والبيئة البحرية من النهب والتخريب والعبث ووضع التشريعات والرقابة الصارمة للقضاء على الاستغلال العشوائي للثروة السمكية وضمان الحفاظ على تجددها وعطائها الطبيعي المستمر .

- تطوير نظم الاستثمار في القطاع السمكي وربطه بعملية الأمن الغذائي عن طريق التسويق الداخلي والتصنيع والتصدير المنظم وتشجيع القطاع التعاوني والوحدات الإنتاجية الصغيرة والشركات المساهمة ذات الطابع الشعبي من اجل توسيع قاعدة

المساهمين في عملية الإنتاج والتصنيع والتوزيع والتصدير .

- تنفيذ مشروع استغلال الغاز الطبيعي لأغراض التسييل والتصدير وتوليد الطاقة واستغلاله في مجال الصناعات البتروكيماوية والتحويلية والاستهلاك المحلي .

- توسيع قاعدة الاستثمار والاستكشاف للثروات النفطية والمعدنية ومواد البناء وزيادة المسوحات الميدانية وإيجاد الطاقات المحلية وتشجيعها للعمل في هذا المجال الحيوي والهام .

- رعاية الصناعات الوطنية وإنشاء المناطق الصناعية المتخصصة والمتعددة الأغراض وخلق بيئة صناعية وطنية متنامية والدخول في شراكة استراتيجية تكفل نقل التكنولوجيا الملائمة واستخدام المواد الخام المحلية بكل أنواعها وتشجيع ورعاية الصناعات الحرفية والصغيرة ورفع مستوى وتنظيم عمل الأسرة المنتجة .

- إيجاد القاعدة المادية والتنظيمية لجعل السياحة رافداً أساسياً وهاماً من روافد التنمية الاقتصادية ومصدراً من مصادر الدخل للنقد الأجنبي .

- مواصلة الاهتمام بإنشاء وتحديث وتوسيع نطاق خدمات الاتصالات والبريد في جميع أنحاء الجمهورية وتنظيم وسائل النقل بما يحقق حل مشكلات التوزيع الداخلي والخارجي وانسياب البضاعة وعمليات التصدير للمنتجات .

- زيادة الطاقة الكهربائية المولدة وإنشاء شبكات التوزيع وتحديثها وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في هذا المجال .

- استمرار تنفيذ المشاريع الخاصة بالصرف الصحي للمدن الرئيسية والثانوية والاهتمام بالبيئة والنظافة وزيادة الوعي والثقافة الشعبية في هذا المجال الحيوي والاستمرار في برامج الاهتمام بالمناطق النائية وعلى وجه الخصوص توفير مياه الشرف النقية وإيجاد عوامل الاستقرار لحياة المواطنين في تلك المناطق وذلك عن طريق التوسع في برامج التوطن الحضري .

- التطوير المستمر لرفع قيم وثقافة العمل والإنتاج ورفع مستوى القدرة الذاتية للشباب للدخول في مجالات العمل الحر وإعطائهم فرصة الاستثمار الزراعي والحرفي والخدمي والسياحي وتشجيع المبادرات الذاتية والعطاءات الإبداعية .

- دعم مجالات التنمية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص تطوير برنامج تأهيل

المعوقين ورعاية المسنين وتشجيع التعاون الأهلي والاهتمام باستثمار صندوق المعاشات والضمان الاجتماعي .

- مواصلة الاهتمام بالشباب وتبني استراتيجية إعداد النشء ودعم النشاط الرياضي بكل أنواعه ودعم مؤسساته الحكومية والأهلية والاستمرار في بناء المنشآت الرياضية والشبابية في جميع المحافظات وبما يكفل للشباب الإسهام بدوره في خدمة الوطن.

- دعم العمل الإعلامي بكل مرافقه ومؤسساته ليواكب جهود البناء للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية وتكريس التوجهات الوطنية الوحدوية واتسام مضامينه بالصراحة والوضوح والمصداقية إلى جانب الاهتمام بالإعلام الخارجي ليعكس صورة حقيقية عن واقع ومجريات الحياة في اليمن ولمواجهة التشوهات والتخرصات التي يواجهها وطننا وشعبنا وتجربته الديمقراطية ومسيرته التنموية من قبل أعداء الوطن .

- توسيع نطاق الأنشطة الثقافية وتشجيع الفنون والآداب والعلوم بمختلف فروعها والاهتمام بالإبداع الفكري وبثقافة الطفل والشباب والأسرة .

- إيلاء اهتمام أكبر للنشاط الوعظي والإرشادي وتعزيز دوره في توعية الناس بمبادئ وقيم وأخلاقيات الدين الإسلامي الحنيف وتعميق روح الاخوة والتسامح والوحدة الوطنية والتطبيق الصارم لقانون الوقف الشرعي والمحافظة على حقوق وممتلكات الأوقاف وحمايتها والاهتمام بتنظيم عملية بناء المساجد لتقوم بأداء رسالتها التربوية والإرشادية .

ثالثاً: فليتعاظم دور اليمن في الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم بما يعزز العلاقات القائمة على المنافع والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل .

١- تأكيد مبدأ احترام السيادة الوطنية لجميع الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية ورفض استخدام القوة أو التلويح بها في فض المنازعات واحترام القوانين والشرعية الدولية واعتماد مبدأ الحوار والتفاهم والحلول الودية والسلمية والعادلة وإيجاد التوازن في المصالح والحقوق بين الدول وعدم تكريس المعايير المزدوجة في المفاهيم والعلاقات الدولية وتحقيق أسس العدل والسلام العالمي والأمن والاستقرار .

٢- استمرار العمل في السياسة الخارجية الهادفة إلى تمتين علاقات اليمن بالدول الشقيقة في الجزيرة والخليج وتطوير التعاون معها لإيجاد علاقات تكاملية ومتكافئة في جميع المجالات .

٣- مواصلة الالتزام بنهج التفاوض والحوار السلمي والأخوي لحل قضية الحدود مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية على قاعدة ((لا ضرر ولا ضرار)) .

٤- الدعم المستمر للشعب الفلسطيني لاستعادة كافة حقوقه المشروعة ودعم كافة خياراته وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ومساندة نضال الشعبين السوري واللبناني في تحرير أراضيهما المحتلة والاستمرار في الدعوة والعمل من اجل استعادة التضامن العربي وتعزيز دور الجامعة العربية وانتظام انعقاد القمة وبذل الجهود من اجل مصالحة عربية شاملة لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالأمة العربية وإيجاد آليات ووسائل نشطة ومتطورة للنهوض بالعمل العربي المشترك على كافة الأصعدة .

٥- تعزيز العلاقات بدول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا والمساهمة في إيجاد مبادرات عملية وواقعية من اجل تحقيق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة بما في ذلك الحفاظ على آمن وسلامة واستقرار البحر الأحمر وحماية بيئته وسواحله وثروته الطبيعية .

٦- تمتين التعاون والتضامن بين كافة الدول الإسلامية وشعوبها وتشجيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي فيما بينها وتعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في مناصرة قضايا الأمة الإسلامية وتعزيز اتجاهات الحوار بين الحضارات والأديان من اجل خدمة السلام العالمي وحماية حقوق الأقليات الإسلامية ورفع الظلم والمعاناة عنها .

٧- التأكيد المبدئي على موقف اليمن الرافض للعنف والإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومصادره ولكل أنواع التمييز العنصري أو العرقي أو الديني أو الإستقواء على الأقليات وحجب حقوقها الإنسانية المشروعة .

٨- تعزيز ودعم التوجهات لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات والوكالات التابعة لها وإيجاد مفاهيم جديدة وعادلة وقوانين ونظم تكون أساساً للتنمية المستديمة والشراكة المتكافئة لجميع الشعوب .

٩- تعزيز الدعوة نحو زيادة دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة الجهود من اجل الاستفادة القصوى من أنشطة وبرامج هذه المؤسسات لصالح البناء المؤسسي والتنمية الشاملة في اليمن .

١٠- التطوير المستمر لعلاقة اليمن مع الدول الشقيقة والصديقة المساهمة والداعمة

لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد والدفع لإيجاد شراكة مثمرة وتعاون إيجابي مع الأشقاء والأصدقاء وتحقيق منافع متبادلة عبر المؤسسات والشركات اليمنية لإقامة المشاريع المشتركة تعزيزاً للعلاقات بين اليمن وأشقاءها وأصدقاءها .

١١- تأييد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة ومحاربة الأنشطة المرتبطة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بها والتعاون في مكافحة الأمراض القابلة للانتقال ومخاطر التلوث البيئي ونزع وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل وفق أسس عادلة تتجنب ازدواجية المعايير أو الانتقائية في تطبيق قرارات الشرعية الدولية .

١٢- تعزيز دور حركة عدم الانحياز والعمل على الارتقاء بها لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الدول النامية لكي تقوم الحركة بدور مهم في تشكيل التوجهات الجديدة لإقامة نظام دولي جديد يقوم على التعدد والتكافؤ واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية وزيادة وتوطيد علاقات اليمن مع كافة المنظمات الدولية ((الحكومية وغير الحكومية)) المعنية بحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة وتحقيق العدل والمساواة بين الشعوب .

علي عبدالله صالح: مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح .. والمجلس الوطني للمعارضة مرشح الشعب والوطن معاً إلى مشارف القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة

- أيها اليمنيون .. رجالاً ونساءً شباباً وشيوخاً حاملو لواء الوطن والثورة والجمهورية والوحدة وصانعوا الانتصارات العظيمة من اجل الحرية والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والتنمية الشاملة .

- أيها العلماء الإجلاء والمعلمون والطلاب والباحثون عن زاد المعرفة العلمية والمجددون للقيم الحضارية الوطنية والإسلامية والعربية والإنسانية والحاملون مشاعل الفكر والثقافة والتربية والإرشاد والتنوير المعرفي .

-أيها العاملون والعاملات في شتى مرافق وحقول العمل والإنتاج والخدمات والصامدون في خنادق الدفاع عن الوطن وأمنه وسيادته واستقراره .

- والى رجال الأعمال والعاملين المثابرين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نتوجه إليكم جميعاً..

في المدن والأرياف وفي السهول والصحاري وفي الوديان والشعاب والجبال الشامخة وفي الشواطئ والجزر لنقدم إليكم برنامج المسيرة الوطنية الوحدوية الديمقراطية والتنمية الشاملة ومن أجل ترسيخ قيم التسامح والوفاء وتحقيق الاستمرارية والتواصل والعطاء المخلص الدافق ومن اجل عزة الوطن والمواطن والنماء والبناء ومن اجل الأمن والأمان والسلام الاجتماعي والتقدم الاقتصادي .

فمن خلال الأخ/ علي عبدالله صالح وهذا البرنامج سوف نسير معاً:-

من اجل خوض معركة البناء والاستقرار والنهوض الحضاري وتعزيز الوحدة الوطنية صوناً لكرامتنا ودفاعاً عن مبادئنا وقيمنا الأصيلة وترسيخ مسيرتنا الديمقراطية ومواجهة كل التحديات الوطنية الكبرى لاستكمال بناء دولتنا الحديثة دولة المؤسسات الدستورية والنظام والقانون وتحقيق النهضة التنموية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبهذا البرنامج نرتقي باليمن الميمون إلى المكانة اللائقة به بين الأمم والدخول باقتدار إلى رحاب القرن الواحد والعشرين لكي ننتصر لقضايا الوطن وامتنا العربية والإسلامية ونعاضد الحق وأهله أينما كان تجسيداً لقيمنا العقيدية السمحاء ومبادئنا الوطنية الراسخة وشيمنا الإنسانية النبيلة .

أيها اليمنيون في كل مكان

لقد منحتم صفة الأيمان والحكمة .. وانتم أهل الخير والبركة والسلام .. والمجبولون على الخلق القويم والحب والوفاء والسماحة .

ولذا فنحن مدعوون جميعا لمنح ثقتنا للأخ/ المناضل علي عبد الله صالح وإعطاء كل تأييدنا المطلق له كمرشح لرئاسة الجمهورية وقائداً لمسيرتنا الوحدوية الديمقراطية والتنموية خلال الفترة المقبلة من اجل الحفاظ على كل المنجزات والمكاسب التي تحققت في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة وترجمة كافة الأهداف والغايات المنشودة وفي إطار عهد عقدناه معاً من اجل تحقيق الأهداف الوطنية والقومية الرائعة والسامية والنبيلة ولنسر معاً على طريق واضح المعالم مشرق الرؤى وبخطى واثقة وعزيمة ثابتة وبعقول وقلوب مستنيرة يهديها إيمانها العميق بالله والوطن إلى سواء السبيل والى طريق الحق العزم على تحقيق برنامج الوطن اليمني على عتبات القرن الواحد والعشرين .

انه برنامج تعزيز بناء الدولة اليمنية الحديثة والوحدة الوطنية والديمقراطية والتنمية باعتبارها سبيلنا إلى التقدم .

انه برنامج الشعب والوطن كله

قال تعالى ((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

صدق الله العظيم

البرنامج الإنتخابي للمرشح المستقل
نجيب قحطان الشعبي *

منذ زمن بعيد تطلع اليمنيون في مختلف أرجاء بلادهم المجزأة إلى تحقيق الوحدة اليمنية حتى تحقق هذا الهدف في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م ليلتحم أبناء الشعب اليمني في دولتهم الموحدة والكبيرة في الجمهورية اليمنية.

وقد قامت الوحدة على أسس تكفل الحريات السياسية والحقوق الإنسانية وذلك من خلال دستور حضاري يضمن تلك الحريات والحقوق ويضمن التداول السلمي للسلطة عبر الإنتخابات .

إن حق الترشيح والإنتخاب المكفول للمواطن اليمني قانونياً وممارسة إنما هو تطور سياسي حضاري نقل بلادنا الى مكانة عالية في المجتمع الدولي.

وقد خاض الشعب إنتخابين نيابيين وهو الآن يستعد لأول إنتخابات مباشرة لإختيار رئيس الجمهورية وستمثل هذه الانتخابات دفعة قوية للنهج الديمقراطي.

إن ايمان الشعب بالديمقراطية وتمسكه بها يمثل ضمانة حقيقية لتطوره على كل الاصعدة.

إننا واثقون بأن الشعب لن يتنازل عن حقوقه المكتسبة والمتمثلة في حرية التعبير والترشيح والإنتخاب وسيسعى الى انتظامها وترسيخها حتى نصل الى مجتمع متقدم يسوده العدل وينعم أفراده بالسعادة .

وعلى طريق ترسيخ المبادئ الديمقراطية وعلى طريق الوصول الى مجتمع العدالة والسعادة أترشح لرئاسة الجمهورية في إنتخابات ١٩٩٩م متقدماً للناخبين ببرنامجي:

وفقنا الله جميعاً لتحقيق ما فيه تقدم بلادنا وسعادة شعبنا.

---

* صحيفة ٢٦ سبتمبر ، العدد (٨٧١) ، الخميس ١٦ سبتمبر ١٩٩٩م.

المبادئ العامة

١- الالتزام بالعقيدة الإسلامية.

٢- وحدة الشعب اليمني ، وتعميق الوحدة الوطنية وترسيخها على اسس ديمقراطية.

٣- المواطنة المتساوية.

٤- سيادة القانون.

٥- الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

٦- الفصل بين السلطات الثلاث وتوازنها.

السياسية الاجتماعية

١- كفالة الحريات الشخصية وبما لا يمس مصالح المجتمع أو مبادئ الدين الإسلامي.

٢- تحقيق إلزامية التعليم في مراحله الأساسية ومجانيته في جميع مراحله .

٣- إقامة مراكز بحوث علمية متخصصة وحقيقية .

٤- إنشاء مظلة علاجية متطورة لكافة المواطنين .

٥- الاهتمام بالصحة العامة للشعب بتقديم خدمة صحية متكاملة ورعاية المعاقين ودعم الهيئات المخصصة لخدمتهم ورعايتهم .

٦- تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية دون أي انتقاص من تلك الحقوق .

٧- تشييد وحدات سكنية لتمليكها لمحدودي الدخل بشروط ميسرة .

٨- إيجاد فرص عمل للأيدي العاطلة وفتح الأبواب أمام الشباب .

٩- محاربة العادات السيئة المنتشرة في المجتمع كتعاطي القات والعصبيات الضيقة والثأر ، وإصدار التشريعات المحققة لذلك .

السياسية الاقتصادية

١- كفالة حرية الفرد الاقتصادية بما لا يضر بمصلحة المجتمع .

٢- اتخاذ دور قوي للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي .

٣- حماية المجتمع من الهزات الاقتصادية الناتجة عن أسباب داخلية أو خارجية عبر تنويع مجالات النشاط الاقتصادي واستغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة .

٤- اتخاذ سياسية اقتصادية تحقق التنمية الدائمة للوصول بالمجتمع إلى الكفاية والكفاءة والقدرة على التطور والتقدم .

٥- انتهاج سياسية تمويل خارجي للتنمية والإصلاح الاقتصادي بما لا يمس السيادة الوطنية أو المستوى المعيشي للمواطن وبما لا ينتج أعباء على الأجيال القادمة.

٦- انتهاج سياسة اقتصادية مستقلة .

٧- عدم السماح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو غيرهما من منظمات التمويل الدولية بفرض شروط لا تراعي مصلحة المواطن اليمني .

٨- تفادي الآثار السلبية التي قد تنتج عن سياسة الإصلاح الاقتصادي .

٩- قيام الخصخصة على أساس منع الاحتكار لأي نشاط اقتصادي وان لا تؤدي إلى نشوء طبقة طفيلية .

١٠- قيام الخصخصة على أساس محافظة الدولة على الخدمات والمنشآت التي تؤدي خدمة استراتيجية " كالنقل ومصافي النفط" والتي تؤدي خدمة عامة " كالكهرباء والمياه والاتصالات".

١١- إعداد الجمهورية إدارياً واقتصادياً لاستقبال سياسات العولمة .

١٢- تشجيع النشاطات الاقتصادية التي تزاولها قطاعات عريضة من الشعب كالزراعة وصيد الأسماك .

١٣- تطوير مصادر الدخل غير التقليدية كالسياحة واستثمارات المغتربين واستغلال موقع اليمن الاستراتيجي في النقل البحري والجوي.

١٤- وضع رؤية اقتصادية مستقبلية يسعى المجتمع لتحقيقها عبر خطط تنمية حقيقية.

السياسة الخارجية

١- وضع ثوابت للسياسة الخارجية .

٢- أن تكون دوائر السياسة الخارجية متدرجة على النحو الذي يجسد تلك الثوابت.

٣- تقليص نفقات التمثيل الدبلوماسي وإغلاق كل سفارات صنعاء لدى العواصم الأخرى التي لا لزوم لها وتقليص عدد العاملين في السفارات.

٤- تنظيم السلك الدبلوماسي بأن يقوم على الاحتراف وعدم اختراقه من خارجه حتى يكون مشرفاً لتمثيل اليمن .

٥- حل الخلافات مع الدول الأخرى عبر الأساليب السلمية وقواعد القانون الدولي وبما يحفظ لليمن سيادتها وحقوقها .

السياسة الإعلامية

١- عدم المساس بحرية الصحافة.

٢- عدم احتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيري من إذاعة وتلفزة.

٣- ضمان حصول الصحافة على المعلومات للوصول إلى الحقيقية ونشرها .

٤- إتاحة الفرص المتكافئة أمام الصحف الرسمية والحزبية والمستقلة للحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية .

٥- التعامل مع الكتاب الصحفيين بشكل يحافظ على حرياتهم وكرامتهم .

السياسة الأمنية والدفاعية .

١- تفعيل دور أجهزة الأمن لتؤدي وظيفتها الأصلية وهي توفير الأمان للمواطنين والأملاك العامة والخاصة وحماية سيادة القانون .

٢- صيانة أجهزة الأمن لكرامة المواطنين واحترام حقوقهم الدستورية .

٣- تعامل أجهزة الأمن مع الخارجين عن القانون بشكل متساوي .

٤- تحديث القوات المسلحة بتحويلها إلى مؤسسة تتمثل فيها الوحدة الوطنية لتعمل على حماية الدستور وحدود الوطن .

٥- منع منتسبي القوات المسلحة من التدخل في الشئون السياسية والإدارية للدولة.

مكافحة الفساد

١- محاسبة مرتكبي الفساد بكل أشكاله في جميع دوائر الدولة .

٢- إقامة الهيئات الرقابية المستقلة والفاعلة للقضاء على هذا الداء المستشري وان يكون قادة العمل السياسي والإداري مثلاً أعلى للنزاهة والكفاءة وان يمنعوا من ممارسة الأنشطة التجارية أثناء مدة توليهم المسئولية.

٣- وضع التشريعات التي تحقق الغايات المذكورة أعلاه وتطبيقها تطبيقاً صارماً.

السلطة القضائية وأجهزتها

١- إقامة أجهزة قضائية لا تخضع إلا لسلطان القانون لتؤدي الهدف من إقامتها وهو تحقيق العدالة وضمان الأمن والسلام للمواطنين وممتلكاتهم .

٢- تخليص الأجهزة القضائية من كل أشكال الفساد ومرتكبيه .

٣- إقامة جهاز تفتيش قضائي نشط ونزيه وكفء .

٤- تحديد مخصصات مالية تليق بحاملي أمانة القضاء ومحاسبة كل من يسيء إلى وظيفة القضاء .

٥- ضمان استقلالية القضاء وان يكون تعيين وعزل ومحاسبة العاملين به من صلاحيات السلطة القضائية وحدها .

السلطات التشريعية

١- تشجيع مجلس النواب على ممارسة دوره التشريعي بالكامل والحد من دور السلطة التشريعية الأخرى " السلطة التنفيذية "

٢- تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب وتمكين أعضائه من ممارسة حقهم الدستوري في استجواب رئيس الحكومة وأعضاءها .

٣- تحقيق مبدأ سيادة القانون بمنع مجلس النواب من الخروج على أحكام دستور الدولة واللائحة الداخلية للمجلس .

٤- العمل على حل مجلس النواب عند عدم تقيده باحترام دستور الدولة .

السلطة التنفيذية وأجهزتها

١- تنفيذ نظام حكم محلي حقيقي.

٢- تقليص عدد الوزارات وترشيد إنفاقها الجاري .

٣- اختيار أعضاء الحكومة على أساس شرطي الكفاءة والنزاهة.

٤- تحقيق حيادية الوظيفة العامة وتطبيق الإصلاح الإداري المؤدي إلى رفع كفاءتها.

٥- إرساء مبادئ الكفاءة والنزاهة والمنافسة للحصول على الوظيفة العامة والاستمرار فيها .

٦- تحقيق مبدأي الشفافية والمسئولية في جميع مرافق السلطة التنفيذية وإجراء المحاسبة القانونية في حالات المخالفة أو التقصير .

٧- منع السلطة التنفيذية من التدخل في وظائف واختصاصات السلطتين القضائية والتشريعية.

والله ولي التوفيق،،

نجيب قحطان الشعبي

البرنامج الإنتخابي لمرشح أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة

علي صالح عباد (مقبل)*

الآن بوسعنا جميعاً ان نقرر الوجهة التي نريدها لوطننا الغالي، وحينما نذهب الى صناديق الاقتراع لندلي بأصواتنا في أول إنتخابات رئاسية مباشرة تشهدها بلادنا فإننا في واقع الأمر سنكون أول جيل في تاريخ اليمن المعاصر تتهيأ له الظروف لممارسة هذا الحق الذي يكفله الدستور وان ممارسة هذا الحق تترتب عليه مسئولية الاختيار.

ولئن شرفتني أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة حينما اختارتني مرشحاً للإنتخابات الرئاسية فإنني وافقت على أداء المهمة من وحي ثقتي بالإرادة الشعبية وإيماني بحتمية التغيير وقناعتي الراسخة بأن التجديد في القمة هو المدخل الواقعي لتنامي قوة مجتمعنا وتماسكه وتجاوزه للأحزان والخرائب والأزمات التي خلفتها سنوات طويلة من القسر والعنف والحرمان.

وان نداء المسئولية وهو نداء غلاب ليس في مستطاعي تجاهله ليحتم على أن أكون أميناً وصادقاً وأنا أتقدم إليكم ببرنامجي الإنتخابي آملاً أن يحوز ثقتكم ويلبي تطلعاتكم وتوقكم الذي أشارككم إياه في أن يكون بلدنا وطناً حراً لشعب عظيم مقتدر.

إن موقع رئيس الجمهورية من حيث كونه رئيس الدولة ومجدد الإرادة الشعبية لا يجيز لي أن اعمل من غير أن استشير واقرر من غير أن أفسر وأحسم من دون أن أكون قد قمت بكل ما ينبغي في سبيل الوفاق وإنني أتعهد بان التزم حرفياً بالدستور والقوانين وان احترم إختصاصات المؤسسات الدستورية وأتمثل إرادة مواطني عند كل قرار واجهد ما أمكنني لان يكون اجتهادي منصباً في مصلحة الشعب وان اقدم القدوة في مسلكي وعملي ارتفاعاً إلى مستوى الموقع الذي سأشغله في حال فوزي بإذن الله ومجسداً في المقام الأول أصول الإدارة الحديثة وألا أضع ثقتي إلا فيمن هو جدير بالمسئولية وتتوفر فيه معايير الكفاءة والنزاهة.

وإنني لا أرى أن حدود التغيير لا تتوقف عند الأشخاص بل تمتد إلى المناخات

---

* صحيفة الثوري، العدد (١٥٨٢)، الخميس ٢٩/٧/١٩٩٩م.

والظروف القائمة التي تعكس نفسها في تفشي الفساد وانتشار المحسوبية وهدر الحقوق ورسوخ الامتيازات غير المشروعة وشيوع الفلتان الأمني وتفاقم العنف وعلاوة على تطبيق القانون فإنني لعلى يقين بأن تغيير تلك الظروف والمناخات يستلزم إعلاء قيم الحوار والتسامح وتغليب المصلحة الوطنية والترفع عن المكايدات الصغيرة والمصالح الضيقة والنأي عن استخدام وسائل العنف الإكراه المادي والمعنوي في فرض أفكارنا ووجهات نظرنا ، ذلك أن الحور بين أطراف المنظومة السياسية والمدنية لا يقوم إلا على احترام مبدأ التعدد ولا ينطلق إلا في رحاب فسيحة من الحرية ولا يبلغ غايته من دون أن يكون قد رسخ في وعي أطرافه مفهوم الشراكة في الانتماء للوطن الذي يكفل وحدة لنظامنا السياسي أن يطيق الجدل والتفاعل الخلاق بين الأفكار والبرامج مهما تعددت وتباينت أو احتدت.

وإني إذ أتعهد بالدفاع عن الجمهورية اليمنية ووحدة وسلامة أراضيها باعتبارها خيار الشعب النهائي الذي لا رجعة عنه والتصدي لكل ما يمس كيانها الموحد والسيادة الوطنية فإني سوف اعمل من اجل تصحيح كافة السياسيات والممارسات الخاطئة التي تسيء إلى الوحدة الوطنية للشعب وتوفير كافة الشروط التي تعزز دعائم الكيان اليمني الموحد وتقوي الروابط بين أبنائه.

النظام السياسي وبناء الدولة والديمقراطية الحديثة

لا شك أن غياب الدولة المؤسسية الحديثة يمثل العائق الرئيسي أمام تقدم المجتمع اليمني ونهضته وبقائه أسيراً للتخلف والفقر وعرضة للعنف وعدم الاستقرار ولا يمكن لبلادنا أن تغدو بلداً آمناً ومزدهراً وجزءاً من العالم المعاصر إلا إذا أنجزنا مهمة بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية ومن اجل تحقيق هذه الغاية وفي حال فوزي بمنصب رئيس الجمهورية سوف اعمل من خلال مؤسسات الدولة الدستورية وهيئاتها وبدعم شعبي مباشر على :

١-توفير كافة الشروط اللازمة لاستكمال عملية التحول الديمقراطي والسير به إلى غايته المنشودة وإزالة كل المعوقات والإجراءات التي أدت إلى إضعاف الديمقراطية وتراجعها وتوفير كافة الشروط لاستئناف المسيرة الديمقراطية وضمان النزاهة والتكافؤ بين الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة وكفالة الحريات العامة .

وسوف أكرس جهودي حال فوزي بمنصب رئيس الجمهورية وقيادتي للدولة من اجل الانتقال بالحياة السياسية في اليمن من وضعها الشكلي والإقرار النظري (أن الشعب مالك السلطة ومصدرها) إلى ميدان التطبيق والممارسة الفعلية ، وخلق مناخات سياسية

واجتماعيه ملائمة تعيد الحيوية المفقودة إلى الساحة السياسية والحزبية وتوفير كافة الشروط القانونية اللازمة لتحقيق هذا الهدف وان المهمة الكبرى التي يتوجب علينا إنجازها كي نتأهل لدخول الألفية الثالثة التي تحل علينا بعد شهور هي تحقيق مصالحة وطنية شاملة تمكن شعبنا من تجاوز آثار الماضي ومخلفات الصراعات والحروب السياسية والاجتماعية العنيفة وبالذات حرب صيف ١٩٩٤م المأساوية ، بما يتناسب وروح العصر ، والمصالحة الحقيقة في معناها العميق هي المصالحة بين الدولة وأكثرية المجتمع لتصبح الدولة انعكاساً حقيقياً لقيمه وتحقيقاً لمصالحه الأمر الذي يقتضي إعادة الاعتبار لكل ضحايا الصراع السياسي والاجتماعي خلال السنوات الماضية وإلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية وتسهيل عودة جميع اليمنيين المشردين في الخارج وكذا إلغاء الأحكام السياسية التي أصدرتها المحاكم منذ الحرب وحتى اليوم وإعادة المبعدين من المدنيين والعسكريين إلى أعمالهم والتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالمنظمات والأشخاص جراء دورات العنف والصراعات السياسية الماضية

٢-أتعهد بدعوة القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية إلى إعلان التزامها بسيادة الدستور والقانون وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة بصورة فعليه والتصدي لثقافة العنف وتحريم استخدام القوة أو التلويح بها لأغراض سياسية أو اجتماعية أو من اجل الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها وعدم استخدام المقدسات والثوابت الدينية والوطنية والقومية المجمع عليها في الصراعات والمكايدات السياسية والحزبية .

٣-دعوة كافة الأحزاب والقوى السياسية لعقد مؤتمر وطني عام لتحقيق المصالحة الوطنية المنشودة والإعلان عن الالتزام بتحقيق كل تلك المبادئ والدفاع عنها وتحويلها إلى ميادين التطبيق العملي ووضع الآليات المناسبة لتطوير النظام السياسي بصورة جوهرية تؤدي إلى إعادة بناء الثقة والعلاقة بين السلطة والشعب على أساس العقد الاجتماعي والمواطنة المتساوية وإقامة مجلس شورى تأسيسي ينبثق عن مؤتمر المصالحة يتولى الإشراف على إجراء إصلاح سياسي شامل .

٤-العمل على إجراء إصلاح دستوري وسياسي يلبي متطلبات بناء الدولة الجديدة والتنمية السياسية ويحقق نظاماً تمثيلياً عادلاً يعبر عن الأوزان الحقيقية لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلاد وتعديل النظام الإنتخابي من نظام الدائرة الفردية إلى نظام القوائم الإنتخابية والتمثيل النسبي الذي يمكن الناخب من التصويت للبرنامج الإنتخابي الذي يحبذه بحيث يتمكن الحزب أو الائتلاف أو القائمة الحاصلة على الأغلبية في مجلس النواب من تشكيل الحكومة وتطبيق البرنامج الإنتخابي الذي فاز على أساسه في

الإنتخابات .

٥-إناطة كافة الصلاحيات التنفيذية بالحكومة ويتولى رئيس الجمهورية ضمان قيام المؤسسات بوظائفها الدستورية وممارسة كل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لصلاحياتها دون تداخل .

٦-تحقيق الفصل التام بين الوظيفة العامة للدولة وأي حزب يأتي إلى السلطة عبر الإنتخابات وحصر التداول السلمي للسلطة في المناصب السياسية وتوفير الضمانات السياسية والقانونية لحرية ونزاهة الإنتخابات وعدم تكرار الاختراقات والمخالفات التي جرت في إنتخابات ١٩٩٧م .

٧-إقامة حكم محلي ديمقراطي واسع الصلاحيات من خلال مجالس محلية ذات شخصية اعتبارية مستقلة على قاعدة الإنتخابات المباشرة والحرة والمتساوية لهيئاته بما في ذلك المحافظ ومدير الناحية واعتباره المرتكز الأساسي لبناء الدولة اليمنية الحديثة وأداة ترسيخ نهجها السياسي والمؤسسي الذي يعزز الوحدة اليمنية والوطنية ويوطد الاندماج الاجتماعي ويسرع بعملية التنمية ويؤمن حق المواطنين في المشاركة السياسية والاختيار الطوعي لمن يدير شئون حياتهم اليومية.

٨-التقيد بأحكام الدستور والقوانين والعمل على تطبيقها واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من يخالف ذلك بصرف النظر عن منصبه الرسمي أو الحزبي أو مركزه الاجتماعي .

واستحداث آلية مناسبة لمراقبة مدى تقيد مسئولي الدولة بأجهزتها المختلفة بنصوص الدستور والقوانين وتحديد حجم المخالفات .

٩-الالتزام بالأحكام الدستورية التي تقضي بالفصل بين سلطات الدولة الثلاث ووضع حد حاسم لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ومنع أي تدخل في شئون السلطة القضائية بأي طريقة كانت وإلغاء شغل رئيس الجمهورية لمنصب رئيس مجلس القضاء الأعلى .

١٠-العمل على تفعيل دور الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا وهيئة التفتيش القضائي والنيابة العامة والإدارية بما يؤدي إلى إصلاح كافة الأجهزة ذات الصلة بعمل القضاء لتصبح أداة حقيقية للعمل بموجب الدستور والقانون ومراقبة تطبيقهما ونشر العدل بين الناس وحماية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان .

ويمكن تلخيص سياستنا في مجال القضاء على النحو التالي :

١-استقلال القضاء واحترامه ومنع هيمنة السلطة التنفيذية عليه أو التدخل في شؤونه وتوفير شروط استقلالية القضاة ونزاهتهم .

٢-رفع السلطة الإدارية ممثلة بوزارة العدل عن المحاكم والقضاة ومجالس السلطة القضائية بحيث يتحقق الاستقلال المنشود دستورياً وربط السلطة الإدارية للمحاكم بمجلس القضاء الأعلى .

٣-توفير الحماية الكاملة للقضاة ورفع مستواهم المعيشي بتوفير المستلزمات المادية ضماناً لقيامهم بواجبهم على اكمل وجه .

٤-إنشاء وتأهيل الشرطة القضائية وربطها بالقضاء لتنفيذ قراراته وأحكامه .

٥- تنظيم النيابة العامة والاعتناء بأعضائها حقوقاً وتعليماً وتدريباً وتطبيق مالها من سلطات تمكنها من الدفاع عن حقوق المجتمع دون الإضرار بالقضاء أو التدخل في سلطاته .

٦-إعادة تنظيم المعهد العالي للقضاء بما يضمن قدرته على رفد السلطة القضائية بالعناصر الكفؤة وتوفير الإمكانات الكافية لذلك .

٧- العمل على تطهير القضاء من الفساد والالتزام الصارم بمعايير النزاهة والكفاءة في التعيين في مجال القضاء والعمل على تسهيل الإجراءات وسرعة البت في القضايا تحقيقاً للعدل وحفظاً للحقوق وحماية للمواطنين من اللجوء إلى حل قضاياهم بالقوة والعنف بعيداً عن جهاز الدولة والإشراف على تنفيذ الأحكام مباشرة من قبل السلطة القضائية .

٨-العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للفصل بين الإدارة الرسمية والحزب الحاكم وكذا اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من يخالف نصوص القانون التي تقضي بحياد أجهزة الدولة المركزية والمحلية تجاه التنافس بين الأحزاب .

٩-أتعهد بالتخلي عن انتمائي الحزبي شكلا وموضوعاً أثناء فترة شغل منصب رئيس الجمهورية الأمر الذي يضمن إعادة التوازن إلى الحياة السياسية في البلاد وفتح المجال لتطور النظام الحزبي وتحقيق التنمية السياسية على طريق التحول إلى النظام الديمقراطي الأكثر نضجاً .

١٠-إعلام الشعب بكافة الحقائق والمعلومات عن شاغلي الوظيفة العامة بما في ذلك

رئيس الجمهورية والإسراع بإصدار قانون الذمة المالية .

١١- سوف اعمل على منع الجمع بين الوظيفة العامة والأعمال التجارية والمالية لشاغلي الوظائف العليا في الدولة .

١٢-إلغاء كل الإجراءات والقيود الماسة بالحقوق والحريات العامة وضمان تنفيذ التزامات اليمن بالمواثيق والأعراف الدولية الموقعة عليها والمعترف بها بهذا الخصوص وإلغاء الأجهزة الأمنية السرية الموجهة ضد المواطنين وممارستهم لحقوقهم السياسية حيثما وجدت وإصدار قانون يحدد مهام وصلاحيات الأمن السياسي واعتباره احد الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية يختص بمتابعة ومكافحة التجسس الخارجي وحماية السيادة الوطنية وتحريم التدخل في شئون الأحزاب والكف عن مراقبة البريد والهاتف ومنازل المواطنين والتدخل في الوظيفة العامة .

١٣- كفالة حق منظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية واستقلالية تامة ودونما تدخل أو هيمنة من أجهزة الدولة أو غيرها .

١٤- إلغاء وزارة الإعلام وإنشاء هيئة وطنية مستقلة بدلاً عنها بهدف وضع حد فوري لاحتكار وسائل الإعلام الرسمية من قبل السلطة وحزبها وحرمان القوى والأحزاب السياسية الأخرى من ذلك وتوفير الشروط القانونية والإدارية التي تكفل حق القوى والأحزاب السياسية المختلفة في مخاطبة الرأي العام وطرح وجهة نظرها وبدائلها البرنامجية على المجتمع ومنع استغلالها من قبل طرف سياسي أو حزبي بعينه لتكوين الرأي العام من طرف واحد وإعلام الشعب بالمعلومات والحقائق عن الأوضاع العامة في البلاد والحيلولة دون تسخير تلك الوسائل الهامة لتضليل الرأي العام وتشويه وعيه تجاه ما يجري في الحياة لان الإعلام الرسمي حق عام يمول من الشعب (دافع الضرائب) وتمكين الصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة من أداء مهمتها في نشر المعلومات وتنوير الشعب ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تعدديتها واستقلاليتها عن أية سلطة .

ضمان تحقيق الأمن والاستقرار بالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد خلال السنوات الأخيرة مما الحق البلاد خلال السنوات الأخيرة الضرر الكبير بمصالح الوطن والمواطنين وشوه سمعة البلاد في الخارج أتعهد بالعمل على إشاعة الحياة المدنية الآمنة ، وإعلاء صوت القانون وإعادة البسمة إلى الوجوه وزرع الطمأنينة في النفوس وصون الأرواح والحفاظ على الممتلكات وخلق المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الخارجية وعودة السياحة وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية والاستقرار بشكل عام وذلك من خلال :

١- التطبيق الصارم للدستور والقانون واتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة للقضاء على ظاهرة التسيب الأمني وانتشار جرائم القتل والاختطاف والحروب اليومية التي تجري في مختلف محافظات الجمهورية بما في ذلك أمانة العاصمة.

٢- منع حمل السلاح في المدن والأسواق العامة كخطوة أولى وحظر الاتجار به نهائياً من خلال إصدار قانون ينظم ذلك .

٣- إقامة العدل بين الناس بسرعة البت في القضايا المحالة على النيابة العامة والتطبيق الفوري لأحكام القضاء .

٤- منع احتجاز أو اعتقال أو تقييد حرية أي مواطن خلافاً للقانون.

٥- اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة تجاه من يمارس أعمال الاختطاف ومنع المساومة مع المختطفين أو مكافأتهم .

٦- تحسين المستوى المعيشي لمنتسبي الشرطة والأمن العام وتأهيلهم ورفع درجة وعيهم الثقافي والقانوني بطبيعة وظيفتهم (الشرطة في خدمة الشعب) والوقاية من الجريمة .

٧- إزالة جميع النقاط العسكرية داخل المدن وخارجها غير المبررة وإلغاء التنافيذ والقيود والسجون الخاصة ومنع إيواء المتهمين بجرائم القتل من خلال إصدار قانون خاص بذلك .

٨- السعي إلى تحسين أوضاع السجون الرسمية القائمة والعمل على فصل سجون النساء والأحداث عن السجون الخاصة بالرجال والاهتمام بتوفير ظروف لائقة لحياة نزلائها المحكومين والعمل على تحويل هذه السجون الرسمية من مرافق عقابية إلى مؤسسة تربوية وتعليمية تعمل على إعادة تأهيل وتدريب نزلائها خلال فترة قضاء مدة الأحكام الصادرة بحقهم ليعودا إلى أسرهم والمجتمع ككل وقد استفادوا من برامج محو الأمية لتعليم الكبار واكتسبوا حرفاً ومهارات مهنية تفيدهم في حياتهم الجديدة . والاهتمام بإصلاحيات الأحداث وتكثيف برامج التوعية بين أوساطهم وتقويم السلوكيات الخاطئة .

٩- إنهاء ظاهرة الثأر ويتم ذلك من خلال الدعوة إلى عقد صلح عام بين القبائل يستهدف حقن دماء المواطنين واعتبار كل من يمارس أعمال الثأر بعد ذلك خارجاً عن القانون وتتخذ ضده العقوبات القانونية من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني عام يشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء يتم فيه عقد هذا الصلح والتوقيع عليه وإعلان الجميع الالتزام بتنفيذه .

١٠- مكافحة القيم الثقافية والعادات الاجتماعية التي تمجد الحروب وأعمال العنف وكل مظاهر التطرف والإرهاب ومقاومة التمييز في المجتمع على أساس اللون أو المهنة أو المذهب أو الانتماء الاجتماعي أو الحزبي أو السياسي ومعاقبة كل من يمارس جريمة التعذيب الجسدي أو النفسي .

القوات المسلحة

في هذا المجال أتعهد بالعمل على تحويل القوات المسلحة إلى مؤسسة دفاعية محترفة والفصل بين السلطة المدنية والعسكرية وإعادة تأهيلها وبناء عقيدتها العسكرية بما يمكنها من القيام بمهامها الدفاعية لحماية سيادة البلاد وضمان حدود الدولة والخضوع التام للإدارة المدنية وضمان حيادها تجاه الصراعات السياسية والحزبية وتحريم استخدام وسائطها المادية والمعنوية لدعم أي جهة سياسية أو حزبية كانت وتنفيذ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة والأمن وضبط موازنة وزارة الدفاع وفي هذا المضمار سيتم اتباع السياسات التالية :

١- بناء جيش وطني محترف على اسس علمية ووطنية بحيث تكون عقيدته القتالية نابعة من إيمانه بصون السيادة الوطنية وحماية الشعب والدفاع عن قضايا أمته العربية والإسلامية بعيداً عن التدخل في الحياة السياسية وعدم الزج به في الصراع السياسي لصالح أي طرف كان .

٢- الاهتمام بالتثقيف لأفراد القوات المسلحة والأمن ورفع مستواهم التعليمي وغرس مبادئ التربية الإسلامية والوطنية والقومية البعيدة عن التعصب .

٣- رفع المستوى المعيشي لأفراد القوات المسلحة والأمن وتقرير ما يكفيهم والوفاء بهذه الحقوق في مواعيدها دون تأخير وإعطاءهم حقهم في الإجازات بصفة دورية منتظمة ومنحهم العلاوات والمكافآت المادية والمعنوية والترقيات المستحقة بالصورة القانونية وضمان الطبابة لهم ولعائلاتهم .

٤- إعادة النظر في مستحقات الشهداء والمعوقين في المؤسسة العسكرية والامنية ومنح عائلاتهم المرتبات المستحقة في مواعيدها ، وإعطاء أولويات الالتحاق بالكليات العسكرية والمدنية لأبنائهم وذويهم وفق معايير علمية ووطنية .

٥- العمل على إعادة الذين تضرروا من الحرب إلى وحداتهم ومواقعهم والالتزام بمعايير الكفاءة والمؤهل لشغل المراكز المختلفة في القوات المسلحة والأمن.

٦- إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن للانخراط في صفوف القوات المسلحة والأمن وفقاً لمعايير علمية دقيقة وتحريم ممارسة أية مظاهر أو إجراءات من شأنها أن توحي بالتمايز في التعامل بين أفراد القوات المسلحة والأمن .

بناء إدارة فعالة وكفؤة .

بدون إدارة فعالة وكفؤة يستحيل أن تتحقق التنمية أو يستقيم العدل أو يسود الأمن والإدارة الفعالة هي التي تبنى على اسس علمية في البناء الهيكلي والإجراءات الإدارية واختيار العاملين والإدارة في بلادنا بنيت هيكلياً بقرارات مزاجية وبإجراءات وأساليب لا تحكمها الأنظمة والقوانين وإنما تحكمها الاجتهادات الشخصية لذوي النفوذ واختيار الموظف يقوم على إن الإدارة أداء للإرضاء والمغانم لا أداة للإنجاز فأصبح (الخَبرة قبل الخبرة) وفقدت الوظيفة العامة حياديتها وأصبحت أداة في يد الحزب الحاكم والقوى المهيمنة تستخدمها لمصالحها، ولهذا انهارت الإدارة وفشلت التنمية وانهار الأمن وغاب العدل وعم الفساد والإفساد.

ولهذا فإن الأولويات لدينا هو إصلاح الوضع الإداري لإعادة الهيكلية على أسس علمية وتطبيق الأنظمة والقوانين وان يتم اختيار الموظف على أساس الكفاءة والقدرة والخبرة والنزاهة وتحقيق حيادية الوظيفة العامة بوضع الخدمة المدنية تحت إدارة مجلس وطني محايد إلى جانب تقوية أجهزة الرقابة وإنشاء المحكمة الإدارية وتقديم الذين اثروا على حساب الشعب وبطرق غير مشروعه إلى المحاكمة ، وعدم القبول بإعادة أي مسئول إلى موقع قيادي ما لم يثبت براءة ذمته المالية .

ويجب ضمان تطبيق العدالة والمساواة بين موظفي الدولة في الجهازين المدني والعسكري ، لا سيما في مجال العلاوات والترقيات والتقاعد وتأمين التعاقب والتجديد بين الأجيال وعدم السماح لأي شخص كان في البقاء في المنصب المدني أو العسكري مدة أطول مما يسمح به القانون .

الجانب الاقتصادي

١- انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تتسم بالشفافية بما يكفل إسهام مختلف الأنماط والأشكال الاقتصادية والإنتاجية في تنمية موارد الاقتصاد ويلبي الاحتياجات المتزايدة للمواطنين وبما يضمن الاستثمار الأمثل لمدخراتنا الوطنية ويحقق حياة معيشية مناسبة للمواطنين كافة .

٢- توفير مناخ مناسب ينهي حالة الركود القائمة وينعش اقتصادنا الوطني ويؤدي إلى إصلاح النظام النقدي والمالي واتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف الغلاء الفاحش، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وبما يوفر فرصاً جديدة للعمل للحد من ظاهرة البطالة والفقر والتسول.

٣- القضاء على الفساد بتجفيف منابعه وإزالة بؤره وكل مسبباته ومكافحة الرشوة والتسيب الإداري ومكافحة التهريب والتهرب الضريبي والجمركي والكشف عن المهربين ومحاسبتهم، وضمان حق الدولة وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإحالة الفاسدين إلى القضاء طبقاً للقانون.

٤- إعادة النظر في هيكلية وتبويب الموازنة العامة للدولة على أسس علمية وعملية حديثة بما ينسجم والأهداف الاستراتيجية العامة لخطة التنمية الشاملة، ويحقق التوازن المطلوب بين الإيرادات والنفقات لتجاوز العجز وتحقيق النمو.

٥- تشجيع الرأسمال الوطني على الاستثمار وإزالة المعوقات أمام استثماراتهم وخلق مناخات سياسية وقانونية ملائمة ومشجعة لجلب رأس المال العربي في البلاد والأجنبي للاستثمار في البلاد وحمايته، ومنع تدخل المتنفذين في شؤونهم كتجميد أموالهم المودعة أو المحولة، والحيلولة دون فرض الإتاوات والشراكة القسرية مع المستثمرين وبما يزيل مخاوف الاستثمار في البلاد ويضمن زيادة الإنتاج والصادرات.

٦- إجراء مراجعة شاملة لسياسة الاقتراض والمساعدات والمعونات والأغراض المخصصة لمنحها وترشيد الاقتراض وضمان الاستخدام الأمثل للقروض والمساعدات والمعونات، وتحديث وتطوير النظام المصرفي وضمان استقلالية البنك المركزي اليمني.

٧- تنويع وتطوير طرق الإنتاج الزراعي والسمكي وضمان التوازن بين البيئة والاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي ووضع معالجات علمية وعملية سريعة لمواجهة مشكلة المياه باعتبارها من أهم مشكلات بلادنا والعمل على تشكيل لجنة وطنية من ذوي الاختصاص والكفاءة لوضع تلك المعالجات موضع التنفيذ والبدء الفوري بحل مشكلة المياه بمحافظتي صنعاء وتعز ومن ثم باقي المحافظات.

٨- تمكين ذوي الاختصاص والمقدرة والكفاءة من سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي الأمثل لتغليب المعايير الاقتصادية في اتخاذ القرار.

مجال الأوقاف

١- إحياء رسالة المسجد بعيداً عن التعصب والانحراف وإثارة الخلافات المذهبية والتأكيد على أن المسجد مكان للعلم والعبادة والأمن والإخاء .

٢- إلغاء وزارة الأوقاف وإجراء مراجعة لقانون الأوقاف بما يحقق تنظيم الأوقاف عن طريق إشراف هيئة شرعية مستقلة واستقلال واردات ومصروفات وممتلكات الأوقاف وعدم ضمها للموازنة العامة للدولة .

٣- ترميم وصيانة المساجد التاريخية باعتبارها جزء من التراث والثقافة الإسلامية في اليمن وحصر أراضي وأموال الأوقاف وحمايتها من العبث والاستيلاء والمتاجرة بها دون وازع من دين ولا ضمير .

٤- دعم الدولة "للهجر" العلمية وإحيائها والقيام بما تقتضيه تكاليف إسكان الطلبة المهاجرين ومعيشتهم والاعتراف بالمستويات التعليمية لهذه الهجر والمدارس والاعتراف بشهاداتها في أجهزة الدولة ومعالجة أوضاع الخريجين السابقين لهذه "الهجر" والمدارس وتحديد مستوياتهم التعليمية .

٥- الحفاظ على المكتبات الخاصة بالأوقاف وحصر محتوياتها وفهرستها ليسهل للباحثين الاستفادة منها واستعادة ما تم تهريبه إلى الخارج .

المجال الاجتماعي :

وفي هذا المضمار يسرني أن أؤكد على أهمية القضايا الاجتماعية لصلتها المباشرة بمستوى استقرار وحياة المواطنين ومستقبل أطفالهم ولذلك سأعمل فور الفوز في الإنتخابات الرئاسية على ما يلي :

١- تحقيق مجانية التعليم وإلزاميته في المرحلة الأساسية وتنظيم حملات وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار للقضاء على الأمية الأبجدية وتطبيق قانون التعليم بما يضمن توحيد التعليم منهجاً وإدارة مع تصحيح الاختلالات وإزالة التشوهات القائمة بالمنهج أو الإدارة ، والالتزام بسياسة تربوية وتعليمية تستهدف تطوير التعليم الثانوي وإعطاء عناية خاصة للتعليم المهني والفني وتحديث التعليم الجامعي وتشجيع البحث العلمي والدراسات العليا وربط السياسة التعليمية بخطط التنمية الشاملة بحيث تتناسب مخرجات التعليم مع احتياجات ومتطلبات التنمية ، والعمل على إعداد جيل مشبع بالروح الوطنية والديمقراطية والقومية والإنسانية .

٢- تحقيق العدالة في توزيع المشاريع والخدمات التعليمية في عموم محافظات

الجمهورية والتوسع في نشر شبكة المدارس بمختلف مراحلها وإعطاء اهتمام خاص في ذلك للمناطق النائية والقيام بترميم وصيانة المدارس القائمة .

٣- إيجاد الحلول المناسبة لتدني المستوى التعليمي والعمل على رفع كفاءة الإدارة التعليمية والتربوية ورعاية المعلمين والمعلمات والتربويين اليمنيين عامة وزيادة تأهيلهم وتحسين أوضاعهم المعيشية بصورة شاملة .

٤- تشجيع ودعم الفتاة اليمنية في الحصول على حقها من التعليم .

٥- إخضاع الرسوم المدرسية للقانون والعمل على تخفيضها مراعاة لقدرات محدودي الدخل وإعانة الفقراء المبرزين في التعليم الأساسي ومساعدتهم على مواصلة الدراسة بتخصيص منح وإعانات مناسبة.

٦- العناية والاهتمام بالبناء العلمي والثقافي للأجيال والعمل على ترسيخ قيم الثقافة الوطنية المعاصرة والإنسانية النبيلة والتمسك بالعقيدة الإسلامية وإعادة الاعتبار للمضامين الحقيقة للدين الإسلامي الحنيف في نصرة المستضعفين وتحقيق النهضة اليمنية وإحقاق العدل والمساواة وإرساء قيم التسامح وحب العلم والعمل في أذهانهم وتربيتهم على حب الإبداع والاعتزاز بالكرامة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرص على سيادة القانون ..ورفض الظلم والقهر والاستبداد والطغيان والثأر.

٧- تقديم الثقافة المناسبة للطفل اليمني في مختلف المجالات بما يكفل تكوين الشخصية السوية وينمي لدى الطفل قيم الخير والحب والإخاء والتسامح والاستعداد لخدمة الوطن والمجتمع ككل ، والعمل على حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وفرض العقوبات القانونية على من يقوم باستخدامهم في أعمال تلحق الضرر بأخلاقهم أو صحتهم .

٨- رعاية المبدعين والعاملين في مجالات الثقافة والفكر والفنون المختلفة وتحسين معيشتهم وضمان تأهيلهم لزيادة مداركهم العلمية وتبني أعمالهم الإبداعية وتشجيعها .

٩- الحفاظ على الآثار والمخطوطات والمتاحف الوطنية وحمايتها من أعمال النهب والتدمير باعتبارها ثروة وطنية مرتبطة بتاريخ اليمن وأجياله المتعاقبة.

١٠- مكافحة أي مساس بحقوق المرأة أو الانتقاص من إنسانيتها والعمل على تهيئة المناخ الملائم لتطوير مهارتها وإكسابها الخبرات اللازمة في مختلف ميادين الحياة وتعزيز دورها وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها الدستورية والقانونية وتشجيعها ومساعدتها في

المساهمة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإتاحة المجال لها لشغل المناصب القيادية والمشاركة المباشرة في صنع واتخاذ القرار السياسي تجسيداً لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل ، والعمل على دراسة إمكانية تخصيص نسبة محددة من مقاعد مجلسي النواب والشورى للمرأة .

١١- رفع مستوى الشباب والطلاب باعتبارهم عماد المستقبل والقوة الحيوية في المجتمع من خلال تشجيعهم على تنظيم أنفسهم في منظمات شبابية وطلابية ديمقراطية مستقلة تعبر عن همومهم وتطلعاتهم وكذا السعي لتوفير فرص العلم والعمل لضمان مشاركتهم في عملية البناء وفي تنمية وتحديث المجتمع والدولة المدنية العصرية والعمل على تسهيل تحقيق رغباتهم في الزواج من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تخفف من أعباء المهور .

١٢- تطوير الحركة الرياضية اليمنية بكل فنونها وأنواعها والعمل من اجل دعم الرياضيين وتأهيلهم فنياً وبناء الملاعب الرياضية الحديثة وإعادة الاعتبار للرياضة المدرسية كونها تشكل القاعدة الأساسية للنشاط الرياضي العام في المجتمع.

١٣- ربط المغتربون بالوطن باعتبارهم شريحة هامة ومؤثرة في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر أنشطة ووسائل مختلفة تعزز ارتباطهم بوطنهم وتتيح الفرصة للقادرين منهم على الاستثمار في وطنهم وتبسيط الإجراءات الخاصة بهذا الشان ،ومنع الابتزاز والمضايقات التي يتعرض لها المغتربون عند عودتهم في الموانئ والمطارات أو المداخل البرية وقبل ذلك تأمين ممارسة حقهم في الاقتراع في الإنتخابات في أماكن تواجدهم .

١٤- سأطبق أحكام الدستور فيما يتعلق بمجانية العلاج والاهتمام بالصحة الوقائية والخبرات الوطنية المتخصصة والبحث العلمي وتطوير المستشفيات القائمة وتشجيع إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية التخصصية لمعالجة الأمراض المستعصية من أجل التخفيف على المواطنين من اللجوء للعلاج في الخارج ، وإصدار قانون ينظم مساهمة المواطنين في تحسين الخدمات الصحية بدلاً عن الفوضى في الرسوم المفروضة على الخدمات التشخيصية والعلاجية واستحداث نظام للتأمين الصحي وللخدمات الإسعافية المجانية وتوفير الأدوية للأمراض المزمنة والمستعصية وصرفها مجاناً والعمل على تشديد الرقابة على استيراد وتصنيع الأدوية محلياً والاهتمام بصحة البيئة والأمومة والطفولة .

١٥- إيقاف العبث والاستيلاء والنهب لأراضي الدولة وممتلكات الأوقاف بمختلف

أنواعها، وحصر ممتلكات الوقف وتسخير عائداته لكل ما هو موقوف من اجله وتنميته.

١٦- اتباع أسلوب التخطيط العلمي والعادل في توزيع المشروعات والخدمات العامة على عموم محافظات الجمهورية مع مراعاة الاحتياجات الضرورية والأولوية عند تنفيذ المشروعات .

١٧- الحد من ظاهرة الفقر والبطالة والتسول من خلال استحداث برامج اكثر فاعلية تحقق هذه الغاية وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي لاستيعاب هذه الظواهر وتوصيل المساعدات إلى مستحقيها ، وتوسيع مظلة التأمين ضد العجز والبطالة ليشمل كل القوى العاملة .

١٨- تشجيع قيام مشروعات سكنية لذوي الدخل المحدود .

١٩- إيلاء اسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية العناية الكافية بما يتناسب والدور الوطني والنضالي الذي قدموه من اجل انتصار الثورة ومبادئها ، والاهتمام بالجرحى والمعوقين من خلال وضع معايير دقيقة تحد من العشوائية القائمة في اعتماد المخصصات اللازمة لهم .

٢٠- تفعيل قانون حماية البيئة وتجديد الطاقة والثروات الطبيعية من اجل حماية الأراضي والمياه الإقليمية للبلاد من التلوث البيئي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصين المجتمع من أي خطر بيئي وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال .

٢١- تقليص العمالة الأجنبية غير المطلوبة ، وإحلال العمالة المحلية مكانها.

٢٢- تطبيق قانون التقاعد بشأن من بلغ احد الأجلين دون استثناء ،سواء في المؤسسات العسكرية أو القضائية أو المدنية أو السلك الدبلوماسي لإتاحة الفرصة للخريجين العاطلين عن العمل .

٢٣- تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من خلال إصدار قانون خاص بذلك يتوخى العدالة ويهدف إلى تحقيق الاستقرار للمستأجرين .

السياسية الخارجية

إن السياسية الخارجية لبلادنا يجب أن تكون انعكاساً أميناً لسياستنا الداخلية ، والسياسة الخارجية لابد أن تبتنى على أساس من ثوابت نضالنا الوطني الملتزم بالمصالح الوطنية والقومية والإسلامية وعليه فإن الأولوية ستعطى لـ

١- العمل على تطوير وتوثيق علاقة اليمن باشقائها وبشكل خاص في الجزيرة والخليج ، وحل القضايا المعلقة مع المملكة العربية السعودية بما يخدم مصلحة البلدين الجارين والشقيقين وبما يدعم الثقة في مصداقية ما يتم الاتفاق عليه سعياً وراء علاقات اكبر تخدم مصالح الأمة العربية وتعزز سيادتها واستقلالها وتطورها .

٢- تعزيز العلاقات مع دول الجوار بما يحقق المصالح المشتركة ، وصيانة أمن البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والقرن الأفريقي بالتعاون مع كل الدول من اجل أن تكون منطقة سلام خالية من أي تواجد عسكري .

٣- إزالة كل الشوائب التي علقت بعلاقات بلادنا بدول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز دور جامعة الدول العربية ، ودعم التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي ، بين شعوب الأمة العربية ، وتشجيع ودعم العلاقات الشعبية العربية والعمل من اجل رفع الحصار على العراق وليبيا والسودان ورفض مبدأ سياسية الحصار والعقاب الجماعي ، وتأييد تحرير الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان ، وتأييد كفاح الشعب العربي الفلسطيني من اجل استعادة كافة الأراضي والمقدسات وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .

٤- تعزيز العلاقات الأخوية مع الدول والشعوب الإسلامية ، من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ،كإطار جامع للدول الإسلامية .

٥- تعزيز العلاقات والروابط مع الشعوب الأفريقية ودول العالم الثالث وتطوير ، وتجديد دور حركة عدم الانحياز ، بما يتناسب والمتغيرات العالمية .

٦- الدعوة لوضع مبادرة التعاون بين دول الجنوب موضع التنفيذ والعمل من أجل نظام عالمي جديد يحقق التعاون بين الشعوب على أساس من قيم الحق والخير والعدل والسلام للإنسانية جمعاء ، والالتزام بسياسة تضمن المصالح والمنافع المتبادلة بين بلادنا وبلدان العالم، واحترام السيادة والاستقلال ومبادئ القانون الدولي وإحلال السلام والعدالة والتكافؤ في العالم بأسره .

٧- تفعيل دور ووظيفة التمثيل الدبلوماسي وتقليص حجمه وتكاليفه بما يعزز علاقاتنا مع دول العالم ورعاية مصالح البلاد والمغتربين ، والطلاب الذين يعيشون خارج اليمن.

محضر جلسة مجلس النواب في ٢١ يوليو ١٩٩٩م لتزكية طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية *

محضر تقريري للجلسة ٣/٢/١/١١

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشر من الفترة الأولى للدورة الثانية من دور الأنعقاد السنوي الثالث وذلك في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الإربعاء تاريخ: ١٤٢٠/٤/٨ هـ الموافق :١٩٩٩/٧/٢١ م برئاسة الشيخ/عبد الله بن حسين الأحمر- رئيس المجلس، وحضر الجلسة من الأخوة الأعضاء : (٢٥٤)، وغاب بعذر : (٢٠)، وغاب بدون عذر الإخوة التالية أسماؤهم :-

١- أحمد أحمد أبو مشعف
٢- أحمد محمد الكحلاني
٣- أمين علي العكيمي
٤- جابر عبدالله غالب
٥- حسن سود هفج
٦- حسين أحمد القاضي
٧- خالد علي المفلحي
٨- سلطان علي العراده
٩- صالح سالم العامري
١٠- صالح صالح دغسان
١١- صالح فريد العولقي
١٢- صغير حمود عزيز
١٣- عبدالرحمن عبدالقادر بافضل
١٤- عبدالرقيب عبدالحميد علي سالم
١٥- عبدالقدوس عبدالله الحجري
١٦- عبداللطيف هائل ثابت سيف
١٧- عبده هاشم العلوي
١٨- عثمان حسين مجلي
١٩- علي أحمد حبيش
٢٠- علي حسن جيلان
٢١- علي صالح شطيف
٢٢- علي محمد الخبال
٢٣- محمد عبدالله الشريف
٢٤- محمد علي مزرية
٢٥- محمد محمد الرزوم
٢٦- محمد ناجي الشايف
٢٧- مسلم عوض العجيلي

---

* مجلس النواب، هيئة الرئاسة، الإدارة العامة للجلسات.

وبعد أن أفتتح الأخ الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم ..ثم بإسم الشعب) استعرض المجلس المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه .

ثم أجرى المجلس التصويت عبر جهاز الكمبيوتر على القرار الجمهوري بالقانون رقم(٢٨) لسنة ١٩٩٢م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني .. وكانت على النحو التالي :-

الموافقون : ١٦١ عضواً .

الممتنعون : ١ عضواً .

غير الموافقين: لا يوجد

وبذا فقد حاز القرار الجمهوري بالقانون على موافقة المجلس بالأغلبية المطلوبة .. وكلف المجلس اللجنة المختصة بسرعة إعداد مشروع تعديل للقرار بالقانون وعرضه على المجلس .

بعد ذلك إستمع المجلس إلى قائمة أسماء طالبي الترشيح لإنتخابات رئاسة الجمهورية حيث أوضح الأخ نائب رئيس المجلس أن عدد الذين تقدموا بطلب الترشيح ثلاثون شخصاً إنسحب منهم ثلاثة أشخاص، ولم تتوفر الشروط القانونية لطلب الترشيح في ثلاثة أشخاص .. وبهذا فإن المتقدمين بطلب الترشيح والمعروضة على المجلس أسماؤهم في القائمة الموزعة على الأعضاء والذين أكتملت فيهم الشروط القانونية لطلب الترشيح وعرضهم على المجلس للتزكية أربعة وعشرون شخصاً وهم :-

١- علي بن علي أحمد محمد الصبيحي مستقل
٢- محمد محمد أحمد حزام اليمني مستقل
٣- محمد عائض قائد يحيى العميثلي مستقل
٤- علي صالح محمد عبده الحوري مستقل
٥- محمد عبدالرحمن محمد حسن المروني مستقل
٦- عبدالقوي علي أحمد حمود الشويع - حزب الشعب الديمقراطي
٧- عبدالوهاب محمد حسن عبدالله الكريدي مستقل
٨- أحمد مصلح محمد علي البرطي مستقل
٩- محمد أحمد سعد محسن الظفاري مستقل
١٠- أحمد عبده أحمد عبده الرميم مستقل
١١- إسكندر علي محمد علي مرشد النظاري مستقل
١٢- خالد أحمد علي علي الزارقة مستقل
١٣- الحوباني محمد عبدالملك نعمان العبسي حزب الوحدة الشعبية اليمني
١٤- عبدالوهاب قناف شايف عامر دغيش مستقل
١٥- محمد علي محسن علي السري مستقل
١٦- فيصل علي أحمد غيثان الطويل مستقل
١٧- صالح حسن عبدالله علي العزاني مستقل
١٨- مصلح علي ناجي محمد عياش مستقل
١٩- صالح أحمد بن أحمد ناصر جوبح مستقل
٢٠- أحمد علي حسين يحيى العمري مستقل
٢١- معاذ عبدالله علي عبدالوهاب الشهابي مستقل
٢٢- علي صالح عباد سنان (مقبل) الحزب الإشتراكي اليمني مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة
٢٣- نجيب قحطان محمد ناصر الشعبي مستقل
٢٤- علي عبدالله صالح الأحمر المؤتمر الشعبي العام

بعد ذلك فتحت هيئة رئاسة المجلس إجراءات التزكية وتم النداء على الأخوة أعضاء المجلس ومنح كل عضو بطاقة التزكية لإختيار إسم واحد فقط من قائمة المرشحين .. وقد بلغ عدد الأعضاء الذين شاركوا في إجراءات التزكية (٢٥٤) عضواً .

وقد شُكلت لجنة فرز الأصوات من الأخوة الأعضاء التالية أسماؤهم :-

١- أحمد أحمد شرف الدين	٢- عبدالله مهدي عبده
٣- محمد عبدالله الكبسي	٤ - محمد عبده سعيد
٥- عبدالحميد محمد فرحان	٦- محسن علي البحر
٧- سلطان حزام العتواني	٨ - سلطان سعيد البركاني

وبعد إستكمال إجراءات الفرز أعلن الأخ رئيس المجلس نتيجة التزكية،التي كانت على النحو التالي :-

١- علي عبدالله صالح الأحمر	حصل على تزكية (١٨٢) عضواً.
٢- نجيب قحطان الشعبي	حصل على تزكية (٣٩) عضواً.
٣- خالد أحمد علي الزارقة	حصل على تزكية (٢٥) عضواً.
٤- علي صالح عباد سنان (مقبل)	حصل على تزكية (٧) أعضاء.

فيما إمتنع عضو واحد عن التزكية .

وبذا فقد حاز بثقة الأخوة الأعضاء الأخوين : -

١- علي عبدالله صالح الأحمر .

٢- نجيب قحطان الشعبي .

ليصبحوا بهذه النتيجة المرشحين لخوض المنافسة الحرة في الإنتخابات الرئاسية المقبلة .

وقد انتهت الجلسة في تمام الساعة الواحدة ظهراً ..

والله الموفق،،،

كشف الغياب بعذر

١- أحمد علي عبدالله صالح
٢- جبران مجاهد أبو شوارب
٣- حسن علي عنان
٤- حسين محمد الجماعي
٥- حميد عبدالله الأحمر
٦- زيد محمد أبو علي
٧- شاكر الهتاري
٨- صالح محمد شعتل
٩- عبدالملك أحمد الوزير
١٠- علي حسين المنبهي
١١- علي عبدالله أبو حليقة
١٢- علي علي شعلان
١٣- فيصل عثمان بن شملان
١٤- محمد أحمد دويد
١٥- محمد علي المقرني
١٦- محمد صالح علي محمد
١٧- محمد علي ياسر أحمد
١٨- محمد مهدي الكويتي
١٩- مرشد مقبل الكدهي
٢٠- ياسر أحمد العواضي

موقف وبرنامج عمل مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة لمواجهة قرار إجراء انتخابات غير تنافسية لمنصب رئيس الجمهورية

ان منع تزكية مرشح المعارضة بمصادرة حق النواب في الاختيار ووجود شرط تعجيزي تحول دون ترشيحه الا بموافقة السلطة الحاكمة يكشف خلل جوهري في الآلية السياسية القائمة يعيق تطور التجربة الديمقراطية في البلاد ويحافظ على هيمنة حكم الحزب الواحد عبر وسائل غير ديمقراطية قد كشف هذا الحدث عم مصداقية التجربة الديمقراطية في اليمن وغياب امكانية تنافس الاحزاب بشكل متكافئ ووفق ضوابط موضوعية..

وعليه فإن هناك ضرورة وطنية لمعالجة عيوب التجربة الديمقراطية في البلاد بغرض تصحيحها وتطويرها وتجاوز الاخطاء والتجاوزات التي رافقت هذه التجربة.

البرنامج

أولاً : الشعار والاهداف

الشعار :

سوف تخوض احزاب المجلس معركة الدفاع عن الديمقراطية وحماية الدستور وتحقيق اهداف ومهام هذا البرنامج تحت شعار:

من اجل انتخابات رئاسية تنافسية - حرة ونزيهة.

الأهداف:

يستهدف برنامج العمل هذا الى تحقيق أهداف متفرعة تصب في تحقيق الهدف العام للديمقراطية وغايتها النهائية.

الهدف العام :

الوصول الى توفير السياسية والقانونية لانتخابات تنافسية-حرة ونزيهة تكون الوسيلة الآمنة لتداول السلطة سلمياً ، وتحقيق الوحدة الوطنية والتقدم.

الأهداف الفرعية:

١- إحداث إصلاح سياسي شامل يحقق:

- الفصل بين السلطات والتوازن بين هيئات الدولة.
- إصلاح وتطوير النظام الانتخابي وآلياته.
- الحكم المحلي الديمقراطي واسع الصلاحيات.
- ضمان حرية واستقلال منظمات المجتمع المدني والعمل النقابي.
- حياد واستقلالية القضاء واجهزة الدولة المعنية بحماية الديمقراطية ومشروعية الحكم كالقوات المسلحة والأمن، والإعلام الرسمي، الخدمة المدنية والعسكرية، اللجنة العليا للانتخابات واللجان المتفرعة عنها، لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية وغيرها.
- استقلال البنك المركزي وجهاز الرقابة والمحاسبة عن السلطة التنفيذية.
- ضمان عدم تسخير المال العام والوظيفة العامة ومشروعات التنمية لصالح الحزب الحاكم أو في التنافس السياسي، بما في ذلك الكسب الانتخابي.
- تمسك الجميع بالممارسة الديمقراطية باعتبارها توفر شروط انهاء دورات العنف واسباب اعاده انتاجه.
- إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية والاحكام السياسية المنافية لمبدأ عدالة القضاء الصادرة ضد الخصوم السياسيين خلال الفترة السابقة كلها.

٢- خلق رأي عام فاعل في المجتمع اليمني وترسيخ اليقين لديه ان الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة- هي خيار المعارضة وحق دستوري لكل مواطن وليست هبة السلطة، وانها الوسيلة الفعالة للتعبير عن الارادة الوطنية الحرة والتغيير.

ثانياً: المهـــام

في المجال السياسي:

١- العمل على تعديل الدستور بما يحقق الاهداف المشار اليها اعلاه، وبما يمكن اليمنيين من الدخول الى رحاب الالفية الثالثة، ولديهم ما يجعلهم شركاء للعالم في الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان.

٢- العمل على ازالة التعديلات غير الدستورية في قانون الانتخابات التي استهدفت تشكيل قيود كابحة امام احزاب المعارضة في ممارسة حقوقها او بهدف تزوير العملية الانتخابية، ومنها القيود الاضافية على تزكية مجلس النواب للمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية ، إعتماد نسبة فوز رئيس الجمهورية من الاصوات خلاف النسبة المحددة في الدستور، واستحداث نظام انتخابي لا يقره الدستور.. نظام الدائرة الواحدة ، والعمل على تعديل النظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية والفوز بالاغلبية العددية واستبداله بنظام القائمة النسبية في كل من الدستور وقانون الانتخابات.

٣- العمل على اصدار قانون حكم محلي ديمقراطي بصلاحيات واسعة.

٤- ابلاغ موقف المجلس لكل الجهات الرسمية والحزبية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الديمقراطية وحقوق الانسان في الداخل والخارج وتقديم المعلومات والتفسيرات لقرار المجلس.

٥- دعوة الاحزاب والفعاليات للدفاع عن الديمقراطية.

٦- السعي لدى السلطة لقبول البدائل الديمقراطية لاخراج اليمن من ازمتها وتوفير الشروط السياسية والقانونية للتعايش والتنافس السلمي.

في الجانب القانوني:

١- رفع الدعاوي القضائية المتعلقة بعدم قانونية العملية الانتخابية في مختلف مراحله، وعدم دستورية التعديلات المختلفة لقانون الانتخابات.

٢- اللجوء الى القضاء لإلزام اللجنة العليا بتنفيذ احكام القضاء التي قضت بالغاء جداول القيد والتسجيل المتعلقة بانتخابات مجلس النواب وانتخاب رئيس الجمهورية وانعدام ما ترتب عليها من نتائج.

في المجال الإعلامي :

١- نشر شرح وتفسير البرنامج الانتخابي لمرشح المجلس لمنصب رئيس الجمهورية وعلى اوسع نطاق.

٢- ايصال المعلومات والبيانات المتعلقة بالانتخابات وقرارات ورؤية المجلس بصورة منتظمة الى كل الجهات والافراد والمنظمات المعنية بالعملية الانتخابية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان في الداخل والخارج.

٣- تنسيق سياسات صحف احزاب المجلس ومواعيد اصدارها بما يمكن المجلس من ايصال كل مستجد من معلومات وبما يجعل منها الوسيلة الرئيسية واليومية للتواصل مع المواطنين وكل المهنيين.

٤- تصنيف كل ما ينشر حول الانتخابات الرئاسية في ألداخل والخارج وتنظيمه بما يسهل الاستخدام.

٥- اقامة الصلات المباشرة مع الصحف ووكالات الانباء وموافاتها بكل ما لدى المجلس من جديد.

٦- لفت عناية رؤساء تحرير بعض الصحف العربية والناشرين الى خروج بعض مراسليها المحليين عن مبدأ الحيدة والموضوعية في تغطية اخبار الانتخابات بشكل خاص واخبار المعارضة بشكل عام وخضوعهم لابتزاز الاجهزة الرسمية.

٧- ترتيب مقابلات صحفية لقيادات المجلس.

٨- الاهتمام بالصحف الاهلية المستقلة وتطوير العلاقة والتواصل معها.

٩- إعداد ونشر الملصقات.

في المجال الجماهيري:

١- تقوية الصلات المباشرة مع التجمعات السكانية في المدن والارياف وفي المناطق الحضرية.

ثالثاً: الوسائل والآليات

الوسائل:

سوف يستخدم المجلس كل الوسائل المشروعة والمكفولة في الدستور والقانون لتحقيق مهام البرنامج واهدافه وخاصة:

١- الحوار مع كل الاحزاب السياسية والقوى والشخصيات الاجتماعية وصولاً لعقد مؤتمر وطني تشارك فيه كل القوى دونما استثناء في الداخل والخارج ، والعمل على اقناع الجماعة الحاكمة بالحوار باشخاصهم او عن طريق اطارهم السياسي المؤتمر الشعبي العام وقبولها بالمشاركة في مؤتمر وطني للإصلاح السياسي الشامل والمصالحة الوطنية .

٢- استخدام كل وسائل التعبير عن الرأي مثل الرسائل الاعلام والتجمعات السلمية: مهرجانات ، مؤتمرات جماهيرية ، ندوات علمية ، المظاهرات والمسيرات والاعتصامات.

٣- الاتصال بالرأي العام العالمي المناصر للديمقراطية ودراسة امكانية ارسال الوفود للخارج لخلق رأي عام دولي دائم لحماية الديمقراطية في اليمن.

الآليات:

١- تكون هيئات مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة على المستوى المركزي والمحلي: المحافظات، المديريات والدوائر الانتخابية، والفروع في الخارج المسئولة عن تنفيذ هذا البرنامج والمشرفة على اعمال الفرق المتخصصة.

٢- يتم تشكيل فرق عمل مركزية وفرعية حيثما كان ذلك ضروريا للانشطة التالية: السياسية، القانونية، الاعلامية، الجماهيرية، والسكرتارية.

٣- يتم اختيار رئيس ومساعد لكل فريق عمل من قبل هيئة مجلس التنسيق ولرئيس كل فريق إختيار اعضاء الفريق.

تفصل المهام الواردة في البرنامج في برامج تنفيذية ويتولى كل فريق إعداد البرنامج التنفيذي الخاص به لتفصيل المهام الموكلة اليه، وتحديد الحد الأدنى للمتطلبات المالية لتنفيذ برنامجه وتقديمه الى هيئة رئاسة المجلس من قبل رئيس كل فريق خلال مدة اقصاها اسبوع من تشكيل الفريق.

٤- تعزيز عمل مجالس التنسيق في المحافظات وتكليفها بتنفيذ البرنامج مع تفعيل الاشراف في المركز .

بيان من اللجنة العليا للانتخابات

بشأن المقرات الانتخابية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم محافظات الجمهورية *

تنفيذاً للتعديل القانوني على القانون رقم (٢٧) لسنة ٩٦م الذي قضى بإضافة المادة التالي نصها :

(لأغراض الانتخابات الرئاسية والاستفتاء العام تعتبر الجمهورية دائرة انتخابية واحدة ويحق لكل ناخب مقيد اسمه في جدول الناخبين ان يدلي بصوته يوم الاقتراع في غير المركز الانتخابي المقيد اسمه فيه وذلك وفقاً للترتيبات التي تقرها اللجنة العليا للانتخابات) وعلى ضوء هذه المادة ومواد قانون الانتخابات أقرت اللجنة العليا في اجتماعها يوم ٩٩/٨/٣١م ما يلي:-

أولاً-في حالة تواجد الناخب يوم الاقتراع في موطنه الانتخابي او قريباً منه عليه التوجه الى المركز الانتخابي المقيد أسمه فيه للادلاء بصوته وفي حالة عدم وجود بطاقة إنتخابية أو شهادة قيد مؤقتة لديه يقدم للجنة الإنتخابية بطاقته الشخصية او أي وثيقة رسمية اخرى تثبت شخصيته .

ثانياً-في حالة تواجد الناخب يوم الاقتراع خارج موطنه الانتخابي يحق له الادلاء بصوته في اقرب مركز انتخابي ويجب في هذه الحالة ان يقدم الى اللجنة الانتخابية في المركز بطاقته الانتخابية او شهادة القيد معززة بما يثبت شخصيته .

ثالثاً:-نظراً لكثافة المتواجدين في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات من المسجلين في جداول الناخبين بالمديريات والمحافظات الاخرى وخاصة من الذين ليس بحوزتهم بطائقهم الانتخابية او شهادة القيد أقرت اللجنة العليا تكوين مقرات انتخابية للإقتراع بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات ومدينة سيئون .

وذلك وفقاً للترتيبات والضوابط التالية :-

١- ان يكون الناخب مسجلاً في جدول الناخبين بأي مركز انتخابي في دوائر مديريات ومحافظات الجمهورية بإستثناء مراكز دوائر العاصمة او المدنية التي فيها المقر الانتخابي أما اذا كان مسجلاً في المراكز الانتخابية بدوائر العاصمة او المدينة نفسها فإن

* اللجنة العليا للإنتخابات، ١٩٩٩/٨/٣١م.

عليه الاقتراع في المركز المقيد اسمه فيه وفقاً للنظام العام للانتخابات في الدوائر الانتخابية النيابية والاجراءات المتبعة في الانتخابات النيابية .

٢-يحق للناخب المسجل في غير مراكز العاصمة او المدينة ان يدلي بصوته في المقر الانتخابي المخصص للمسجلين في دوائر كل محافظة بأمانة العاصمة او المدينة التي فيها المقر الانتخابي حيث توجد في المقر الانتخابي نسخة من جداول الناخبين المسجلين في دوائر المديريات والمحافظات وذلك لدى لجان الاقتراع المخصصة للمسجلين في كل دائرة ومحافظة بالمقر الانتخابي ويتوجه الناخب الى اللجنة الانتخابية المخصصة للدائرة التي اسمه مقيد في جدولها بالمقر الانتخابي .

٣- على الناخب ان يقدم الى اللجنة الانتخابية فى المقر الانتخابي مايثبت شخصيته وذلك بإحدى الوسائل التالية :-

أ-البطاقة الانتخابية اذا كانت بحوزته والتي تم منحها عام ١٩٩٧م للمسجلين في جداول الناخبين . .

ب -شهادة القيد المؤقتة معززة بالبطاقة الشخصية او بأي دليل يثبت شخصية الناخب .

ج-ما يثبت شخصية الناخب اذا كان مسجلاً في جداول الناخبين ولم يكن لديه البطاقة الانتخابية ولا شهادة قيد .

٤-تتأكد اللجنة الانتخابية من وجود اسم الناخب في جدول الناخبين ويتم التأشير امام اسمه في الجدول وتسليمه ورقة الاقتراع وكتابة اسمه في الكشف الخاص بالمقترعين لدى اللجنة في المقر الانتخابى كما يتم بعد ان يدلي الناخب بصوته التوقيع على بطاقته الانتخابية او ختم شهادة القيد او ورقة الاثبات بما يفيد انه ادلى بصوته . ووضع الحبر الخاص في ابهام الناخب ويبصم الناخب امام اسمه في كشف المقترعين وبذلك فقد تم توفير كافة الضمانات القانونية لسلامة ونزاهة الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة في المقرات الانتخابية بأمانة العاصمة وعواصم المحافظات باعتبار ذلك تجربة جديدة في مسيرة الديمقراطية والانتخابات العامة التي تزداد رسوخاً في جمهوريتنا اليمنية الخالدة بتنفيذ الانتخابات الرئاسية لاول مرة في تاريخ اليمن والمنطقة ...

وقد بلغ عدد المقرات الانتخابية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات (خمسون مقراً انتخابياً) وعدد اللجان الاصلية لادارة الانتخابات في هذه المقرات (٥٢لجنة اصلية) وعدد اللجان الفرعية للاقتراع بنظام الدائرة الواحدة

(٢٢٨٥لجنة فرعية رجالية ونسائية) في المقرات الانتخابية والتي تم تحديدها وتخصيصها كما يلي:-

أولاً : في أمانة العاصمة صنعاء :

-عددالمقرات الانتخابية (٨)

-عدد لجان الاقتراع فيها (٥٤٤ لجنة اقتراع)

والمقرات هي :-

١-المقر الانتخابي الاول : ثانوية عبد الناصر واستاذ الظرافي:

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر الاول : المسجلون في جداول محافظة تعز

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (١١٧) لجنة

٢- المقر الانتخابي الثاني : الجامعة الجديدة

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر الثاني : المسجلون في جداول دوائر محافظة إب.

ب-عدد لجان الاقتراع (١٠٨) لجنة .

٣- المقر الانتخابي الثالث:مدرسة أروى :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر الثالث : المسجلون في جداول دوائر محافظة عدن ومحافظة الحديدة .

ب-عدد لجان الاقتراع (٦٦) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الرابع: مدرسة الشعب جوار مستشفى الثورة:

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر الرابع: المسجلون في جداول دوائر محافظة ذمار

ب-عدد لجان الاقتراع (٦٣)لجنة .

٥- المقر المقر الانتخابي الخامس : ثانوية سالم الصباح جوار المستشفى العسكري :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر الخامس: المسجلون في جداول دوائر محافظة صنعاء

ب- عدد لجان الاقتراع (٦٣) لجنة .

٦- المقر الانتخابي السادس : مدرسة طارق بن زياد :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر السادس : المسجلون في جداول محافظات البيضاء /وأبين/وشبوة/وحضرموت/والمهرة/والمحويت .

ب-عدد لجان الاقتراع (٣٨) لجنة .

٧- المقر الانتخابي السابع : ثانوية ابن ماجد :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون فى جداول محافظات الضالع /لحج /حجة /مأرب /الجوف .

ب- عدد لجان الاقتراع(٤١) لجنة .

٨- المقر الانتخابي الثامن: مدرسة الرماح جوار وزارة التموين :

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول محافظة عمران ومحافظة صعدة .

ب - عدد لجان الاقتراع (٤٨) لجنة .

ثانياً: في مدينة عدن :

-عدد المقرات الانتخابية (٤)

-عدد لجان الاقتراع (٢٨٠) لجنة .

والمقرات هي :-

١- المقر الانتخابي التاسع: مدرسة لطفي أمان بكريتر :

أ-الذين لهمحق الانتخاب فى المقر التاسع : المسجلون فى جداول دوائر محافظة تعز ومحافظة الضالع .

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٧٠) لجنة .

٢-المقر الانتخابي العاشر :مدرسة محمد عبده غانم في خور مكسر :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظة إب ومحافظة البيضاء .

ب - عدد لجان الاقتراع (٦٩) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الحادى عشر : مدرسة (٧ يوليو) بالشيخ عثمان :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة ومحافظة الحديدة .

ب-عدد لجان الاقتراع (٦٤) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الثاني عشر : كلية علوم المجتمع بدار سعد :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظات لحج /أبين /شبوة /حضرموت /المهرة /ذمار /صنعاء /حجة /المحويت /صعدة /عمران / الجوف /مارب .

ب- عدد لجان الاقتراع (٧٧) لجنة .

ثالثاً: في مدينة تعز:

-عدد المقرات الانتخابية (٤).

-عدد لجان الاقتراع (١٨٩) لجنة .

والمقرات هي :-

١- المقر الانتخابي الثالث عشر : مدرسة الشعب بتعز:

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة تعز

ب-عدد لجان الاقتراع (٤٩) لجنة .

٢- المقر الانتخابي الرابع عشر : مدرسة عمار بن ياسر وجامعة تغز :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظة إب و الضالع.

ب- عدد لجان الاقتراع (٦٠) لجنة .

٣- المقر الانتخابي الخامس عشر : المعهد العالي للمعلمين بتعز :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة ومحافظات عدن /لحج/الحديدة .

ب-عدد لجان الاقتراع (٣٧) لجنة

٤- المقر الانتخابي السادس : مدرسة الثلايا واستاد الشهداء

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون فى جداول دوائر محافظات البيضاء/ابين /ذمار /شبوة /حضرموت /المهرة /صنعاء /المحويت /حجة /عمران /الجوف /مأرب.

ب-عدد لجان الاقتراع (٤٣) لجنة .

رابعاً: في مدينة إب :

-عدد المقرات الانتخابية (٣)

-عدد لجان الاقتراع فيها (١٥٥) لجنة اقتراع .

والمقرات هي :

١- المقر الانتخابي السابع عشر : كلية التربية جامعة إب :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر مديريات محافظة إب

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٥١) لجنة .

٢- المقر الانتخابي الثامن عشر :مجمع السعيد التربوي بمدينة إب

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول دوائر محافظة تعز

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٨) لجنة .

٣- المقر الانتخابي التاسع عشر :-كلية الآداب جامعة إب

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر أمانة العاصمة /ومحافظات /عدن /لحج /أبين/البيضاء /حضرموت /شبوة /المهرة /الحديدة /ذمار /صنعاء/المحويت /حجة /صعدة /الجوف /مأر ب/ الضالع /عمران .

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٤٦)لجنة .

خامساً: في مدينة الحديدة:

-عدد المقرات الانتخابية (٤)

-عدد لجان الاقتراع فيها (٢١٨)لجنة اقتراع .

والمقرات هي :-

١- المقر الانتخابي العشرون :مدرسة الشهداء بالحديدة :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر مديريات محافظة الحديدة

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٤٣) لجنة

٢-المقر الانتخابي الحادي والعشرون :مدرسة عمر بن عبد العزيز بالحديدة :

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في دوائر مديريات محافظة عدن ومحافظة تعز .

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٦٢) لجنة .

٣-المقر الانتخابي الثاني والعشرون : مدرسة عبد الرحمن الغافقي بالحديدة :

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول أمانة العاصمة ومحافظة إب وذمار ولحج .

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٩) لجنة .

٤- المقر الانتخابي الثالث والعشرون : مدرسة المشرع بالحديدة :

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر : المسجلون في جداول محافظة أبين /شبوة/حضرموت/المهرة /صنعاء/المحويت /حجة/الضالع /عمران /البيضاء/صعدة /الجوف /مأرب

ب-عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٤) لجنة .

سادساً: في مدينة عتق (شبوة):

- عدد المقرات الإنتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع فيها (٨٩ لجنه).

والمقرات هي:-

١- المقر الإنتخابي الرابع والعشرون: كلية التربية في عتق:

أ - الذين لهم حق الإنتخاب في المقر: المسجلون في جداول أمانة العاصمة ومحافظات عدن- تعز- لحج- إب- أبين- البيضاء ومديريات محافظة شبوة.

ب - عدد لجان الإقتراع في المقر (٤٩) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الخامس والعشرون: المعهد الصحي في عتق.

أ - الذين لهم حق الإنتخاب في المقر: المسجلون في جداول محافظة حضرموت- المهرة-

الحديدة- ذمار- صنعاء- المحويت- حجة- صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٤٠) لجنة.

سابعاً: في مدينة المكلا (حضرموت)

- عدد المقرات الانتخابية (٣)

- عدد لجان الاقتراع (١٨٠) لجنة.

والمقرات هي:

١- المقر الإنتخابي السادس والعشرون: روضة أكتوبر بالديس.

أ-الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة صنعاء ومحافظات عدن- تعز- لحج- إب.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٦٧) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي السابع والعشرون: مكتب الزراعة بالمكلا:

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات.. أبين- البيضاء- شبوة - المهرة- الحديدة- ذمار- صنعاء- المحويت.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٦١) لجنة.

٣- المقر الإنتخابي الثامن والعشرون:المدرسة الثانوية في (بوبيش):

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات.. حجة- صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران- والمسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة حضرموت.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (٥٢) لجنة.

ثامناً: في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت:

- عدد المقرات الانتخابية (٣).

- عدد لجان الاقتراع (١٠٨) لجنة.

والمقرات هي:-

١- المقر الانتخابي التاسع والعشرون: مدرسة الزبيري بمدينة سيئون:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة

ومحافظة عدن- تعز- لحج- إب- أبين.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٥) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الثلاثون:- روضة سيئون:

أ - الذين لهم حق الإنتخاب في المقر:- المسجلون في جداول دوائر- محافظات البيضاء - شبوة - المهرة - الحديدة - ذمار - صنعاء - المحويت - حجة.

ب- عدد لجان الإقتراع في المقر (٣٩) لجنة.

٣- المقر الإنتخابي الحادي والثلاثون - مدرسة النهضة بسيئون:

أ- الذين لهم حق الإنتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران- والمسجلون في جداول مديريات محافظة حضرموت.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٤) لجنة.

تاسعاً: في مدينة الحوطة بمحافظة لحج.

- عدد المقرات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٦٥) لجنة.

والمقرات هي:

١ - المقر الإنتخابي الثاني والثلاثون: معهد المعلمين بمدينة الحوطة:

أ- الذين لهم حق الإنتخاب في المقر المسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة لحج- والمسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة ومحافظة عدن- أبين- البيضاء- شبوة- حضرموت- المهرة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٠) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الثالث والثلاثون: مدرسة المحسنية بمدينة الحوطة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في دوائر محافظات تعز- إب- الحديدة- ذمار- المحويت- حجة- صعدة- الجوف- مأرب- الضالع- عمران.

ب - عدد لجان الإقتراع في المقر (٣٥) لجنة.

عاشراً: في مدنية زنجبار محافظة (أبين).

- عدد المقرات الانتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٦٣) لجنة.

والمقرات هي:

١- المقر الإنتخابي الرابع والثلاثون: نادي حسان.

أ - الذين لهم الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول مديريات محافظة أبين- والمسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة صنعاء- ومحافظة عدن- لحج- إب- الضالع.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٢٤) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الخامس والثلاثون: مدرسة خديجة الكبرى:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر:- المسجلون في جداول دوائر مديريات محافظات تعز- البيضاء- شبوة- حضرموت- المهرة- الحديدة- ذمار- صنعاء- المحويت- حجة- صعدة- مأرب- الجوف- عمران.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٩) لجنة.

حادي عشر: المقرات الانتخابية في مدينة البيضاء:

- عدد المقرات الإنتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٣٧) لجنة.

والمقرات هي:

١- المقر الإنتخابي السادس والثلاثون: مدرسة الثورة بالبيضاء:

أ- الذين لهم حق الانتخاب في المقر:- المسجلون في جداول دوائر محافظة البيضاء والمسجلون في جداول أمانة العاصمة صنعاء ومحافظة عدن.

ب- عدد لجان الاقتراع في المقر (١٧) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي السابع والثلاثون: مدرسة هائل بمدينة البيضاء:

أ- الذين لهم حق الإنتخاب في المقر: المسجلون في جداول محافظات تعز- لحج- إب- أبين- شبوة- حضرموت- المهرة- الحديدة- ذمار- صنعاء- عمران- المحويت- حجة-

صعدة- الجوف - مأرب- الضالع.

ب- عدد لجان الاقتراع (٢٠) لجنة.

ثاني عشر: في مدينة الغيظة بالمهرة:

- عدد المقرات الانتخابية (١).

- عدد لجان الاقتراع (٣٠) لجنة.

والمقر الإنتخابي هو:

١- المقر الثامن والثلاثون: مكتب البريد بالغيظة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في دوائر أمانة العاصمة- وفي جداول بقية المحافظات- وجداول مديريات المهرة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٠) لجنة.

ثالث عشر: في مدينة ذمار:

- عدد المقرات الإنتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٦٨) لجنة.

المقرات الإنتخابية هي:

١- المقرالانتخابي التاسع والثلاثون: الصالة الرياضية بمدينة ذمار:

أ - الذين لهم حق الإنتخاب في المقر: المسجلون في جداول مديريات محافظة ذمار- والمسجلون في دوائر أمانة العاصمة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٢) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الأربعون: معهد التدريب المهني بمدينة ذمار:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر محافظات عدن- تعز- إب- لحج- أبين- البيضاء- الحديدة- شبوة- حضرموت- المهرة- المحويت- حجة- صعدة- صنعاء- عمران- الجوف- مأرب- الضالع.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٣٦) لجنة.



رابع عشر: في مدينة المحويت:

- عدد المقرات الإنتخابيّة (١)

- عدد لجان الاقتراع (٢٧) لجنة.

والمقر الإنتخابي هو:

١- المقر الحادي والاربعون:كلية التربية بمدينة المحويت:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول مديريات محافظة المحويت- والمسجلون في دوائر أمانة العاصمة- وجداول بقية المحافظات.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر (٢٧) لجنة.

خامس عشر: في مدينة حجة:

- عدد المقرات الإنتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٥٩ لجنة).

والمقرات هي:-

١- المقر الإنتخابي الثاني والأربعون: مدرسة النور بمدينة حجة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر مديريات محافظة حجة.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر :(٢٨) لجنة.

٢- المقر الإنتخابي الثالث والأربعون: مدرسة أروى للبنات بمدينة حجة:

أ - الذين لهم حق الانتخاب في المقر: المسجلون في جداول دوائر أمانة العاصمة وبقية المحافظات.

ب - عدد لجان الاقتراع في المقر:- (٣١) لجنة.

سادس عشر: في مدينة صعدة:

- عدد المقرات الإنتخابية (٢).

- عدد لجان الاقتراع (٤٤) لجنة.

والمقرات هي:-

١- المقر الإنتخابي الرابع والأربعون: مركز التدريب المهني بصعدة:

جداول النتائج التفصيلية لإنتخابات ٩٩م الرئاسية *

النتائج التفصيلية لإنتخابات ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م الرئاسية في الدوائر والمقرات الانتخابية بأمانة العاصمة صنعاء

رقم الدائرة	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
	رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١	١٠٩٥٦	٤١٩٦	١٥١٥٢	٦٨٤٤	٪٦٢	٢٦١٩	٪٦٢	٩٤٦٣	٪٦٢,٤	٢٣٨	٣٨	٢٧٦	٦٦٠٦	٢٥٨١	٩١٨٧	٦٢٣٨	٢٥٢٩	٨٧٦٧	٣٦٨	٥٢	٤٢٠
٢	٩٩٦٢	٥٥٠٨	١٥٤٧٠	٥٩٦٣	٪٦٠	٣٠٥٣	٪٥٥	٩٠١٦	٪٥٨	٢٤٠	٣٩	٢٧٩	٥٧٢٣	٣٠١٤	٨٧٣٧	٥٣٧٥	٢٩٧٠	٨٣٤٥	٣٤٨	٤٤	٣٩٢
٣	١٢٧٤١	٤٧٢٦	١٧٤٦٧	٦٦١١	٪٥٢	٢١٩٦	٪٤٦	٨٨٠٧	٪٥٠	٢٢٥	٤٣	٢٦٨	٦٣٨٦	٢١٥٣	٨٥٣٩	٥٩١٢	٢٠٨٨	٨٠٠٠	٤٧٤	٦٥	٥٣٩
٤	١٦٥٠٥	٧٤١١	٢٣٩١٦	٧٩٤٦	٪٤٨	٣٨٦٩	٪٥٢	١١٨١٥	٪٤٩,٤	٣٤٧	١٠٧	٤٥٤	٧٥٩٩	٣٧٦٢	١١٣٦١	٧١١٨	٣٦٤٠	١٠٧٥٨	٤٨١	١٢٢	٦٠٣
٥	١٦٤٧١	٦٦١٨	٢٣٠٨٩	٨٣٧٣	٪٥١	٣٧٠٣	٪٥٦	١٢٠٧٦	٪٥٢	٢٥٥	٧٣	٣٢٨	٨١١٨	٣٦٣٠	١١٧٤٨	٧٦٠٣	٣٥١٤	١١١١٧	٥١٥	١١٦	٦٣١
٦	٢٤٨١٩	٦٨٤٥	٣١٦٦٤	١٠٩٩٦	٪٤٤	٣١٣٥	٪٤٦	١٤١٣١	٪٤٤,٦	٢٦٦	٥٧	٣٢٣	١٠٧٣٠	٣٠٧٨	١٣٨٠٨	١٠٠٠٦	٢٩٥٨	١٢٩٦٤	٧٢٤	١٢٠	٨٤٤
٧	١٨٠٥٤	٤٩٨٧	٢٣٠٤١	٨٤٦١	٪٤٧	٢٣٣٥	٪٤٧	١٠٧٩٦	٪٤٧	١٢٨	٢٣	١٥١	٨٣٣٣	٢٣١٢	١٠٦٤٥	٧٧٩٠	٢٢١١	١٠٠٠١	٥٤٣	١٠١	٦٤٤
٨	٢٩٩٤١	٦٨٧٧	٣٦٨١٨	١٥١٢١	٪٥٠,٥	٣٣٥٠	٪٤٨,٧	١٨٤٧١	٪٥٠	٣٨٤	٦٢	٤٤٦	١٤٧٣٧	٣٢٨٨	١٨٠٢٥	١٣٦٩٢	٣١٢٢	١٦٨١٤	١٠٤٥	١٦٦	١٢١١
٩	٢٨٥١٩	٨٤٠٠	٣٦٩١٩	١٦١٥٩	٪٥٦,٦	٤٠٠٩	٪٤٧,٧	٢٠١٦٨	٪٥٤,٦	٤٣٢	٩٠	٥٢٢	١٥٧٢٧	٣٩١٩	١٩٦٤٦	١٤٧٢٤	٣٦٧٨	١٨٤٠٢	١٠٠٣	٢٤١	١٢٤٤
١٠	١٣٦٠٢	٤٠٨٩	١٧٦٩١	٦٣٢٥	٪٤٦,٥	٢٢٢٩	٪٥٤,٥	٨٥٥٤	٪٤٨	٢٧٢	٨٥	٣٥٧	٦٠٥٣	٢١٤٤	٨١٩٧	٥٦١٧	٢٠٠٩	٧٦٢٦	٤٦٦	١٠٥	٥٧١
١١	٢٤٥٠٦	٥٣٥٦	٢٩٨٦٢	١٤٢٢٤	٪٥٨	٢٨٥٥	٪٥٣	١٧٠٧٩	٪٥٧	٣٩٨	٩٨	٤٩٦	١٣٨٢٦	٢٧٥٧	١٦٥٨٣	١٢٩٧٢	٢٥٩٠	١٥٥٦٢	٨٥٤	١٦٧	١٠٢١
١٢	٢٤٥١١	٧٠٧٥	٣١٥٨٦	١١٤١٠	٪٤٦,٥	٣٧٨٢	٪٥٣	١٥١٩٢	٪٤٨	٣١٩	١٠٩	٤٢٨	١١٠٩١	٣٦٧٣	١٤٧٦٤	١٠٣٤٧	٣٤٩٥	١٣٨٤٢	٧٤٤	١٧٨	٩٢٢
١٣	١٥١٤١	٤٥٥٢	١٩٦٩٣	٧٦٧١	٪٥٠,٦	٢١٩٧	٪٤٨	٩٨٦٨	٪٥٠	٢٥٣	٦٦	٣١٩	٧٤١٨	٢١٣١	٩٥٤٩	٦٧٢٨	٢٠٦٢	٨٧٩٠	٦٩٠	٦٩	٧٥٩
١٤	١٤٣٠٠	٤٤٦٤	١٨٧٦٤	٦٩٥٤	٪٤٨,٦	٢٣٨٨	٪٥٣,٤	٩٣٤٢	٪٤٩,٨	٣١٤	٥١	٣٦٥	٦٦٤٠	٢٣٣٧	٨٩٧٧	٦٠٩٦	٢٢٥٥	٨٣٥١	٥٤٤	٨٢	٦٢٦

* اللجنة العليا للإنتخابات.

تابع النتائج التفصيلية لإنتخابات ٢٣ سبتمبر ٩٩م الرئاسية في الدوائر والمقرات الإنتخابية بأمانة العاصمة صنعاء

رقم الدائرة	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
	رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٥	٣٢٩٦٠	١٠٠٨٥	٤٣٠٤٥	١٣٧٤٧	%٤١,٧	٤٣٦٥	%٤٣,٣	١٨١١٢	%٤٢	٥٢٨	٩٧	٦٢٥	١٣٢١٩	٤٢٦٨	١٧٤٨٧	١٢١٤٨	٤١١٦	١٦٢٦٤	١٠٧١	١٥٢	١٢٢٣
١٦	١٩١٥١	٥٤٧٣	٢٤٦٢٤	٩٠١٥	%٤٧	٢٩٦٣	%٥٤	١١٩٧٨	%٤٨,٦	٥٨٦	١٠١	٦٨٧	٨٤٢٩	٢٨٦٢	١١٢٩١	٧٦١٠	٢٦٧٠	١٠٢٨٠	٨١٩	١٩٢	١٠١١
١٧	٢٩٠٨٤	٦٦٥٥	٣٥٧٣٩	١٢٨٦٨	%٤٤	٢٩٣٩	%٤٤	١٥٨٠٧	%٤٤	٥٢٦	٦٢	٥٨٨	١٢٣٤٣	٢٨٧٧	١٥٢١٩	١١٢٩٨	٢٧٤٣	١٤٠٤١	١٠٤٤	١٣٤	١١٧٨
١٨	٣٤٥٥٩	٩٤٢١	٤٣٩٨٠	٢٠٤٦٢	%٥٩	٥٢٨٢	%٥٦	٢٥٧٤٤	%٥٨,٥	٥١٩	١٠٠	٦١٩	١٩٩٤٣	٥١٨٢	٢٥١٢٥	١٨٨٦٠	٤٩٥١	٢٣٨١١	١٠٨٣	٢٣١	١٣١٤
إجمالي المحافظة	٣٧٥٧٨٢	١١٢٧٧٨	٤٨٨٥٢٠	١٨٩١٨٠	%٥٠	٥٧٢٣٩	%٥١	٢٤٦٤١٩	%٥٠,٤	٦٢٢٠	١٣٠١	٧٥٢١	١٨٢٩٥٠	٥٥٩٣٨	٢٣٨٨٨٨	١٧٠١٣٤	٥٣٦٠١	٢٢٣٧٣٥	١٢٨١٦	٢٣٣٧	١٥١٥٣

م	مقرات الإنتخاب بنظام الدائرة الواحدة	الذين لهم حق الإنتخاب	عدد الذين ادلوا بأصواتهم			الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
			رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١	ثانوية جمال عبدالناصر	المسجلون في محافظة تعز	٩٤٨٥	٢٥٨	٩٧٤٣	٥٠٧	٨	٥١٥	٨٩٧٨	٢٥٠	٩٢٢٨	٧٥٩٤	٢٢٥	٧٨١٩	١٣٨٤	٢٥	١٤٠٩
٢	جامعة صنعاء الجديدة	المسجلون في محافظة إب	٧٩٨٦	١٨٢	٨١٦٨	٢٧٠	٣	٢٧٣	٧٧١٦	١٧٩	٧٨٩٥	٧١٤١	١٧٤	٧٣١٥	٥٧٥	٥	٥٨٠
٣	مدرسة أروى	المسجلون في محافظتي عدن والحديدة	٢٣٤٩	٧٢	٢٤٢١	٧٧	٥	٨٢	٢٢٧٢	٦٧	٢٣٣٩	٢٠٧١	٨٧	٢١٥٨	١٧٤	٧	١٨١
٤	مدرسة معين	المسجلون في محافظة ذمار	٤٦٧٨	١٦١	٤٨٣٩	٧١	٤	٧٥	٤٦٠٧	١٥٧	٤٧٦٤	٤٣٧٦	١٤٩	٤٥٢٥	٢٣١	٨	٢٣٩
٥	مدرسة سالم الصباح	المسجلون في محافظة صنعاء	٣٩٥٦	١١٥	٤٠٧١	٧٧	٥	٨٢	٣٨٧٩	١١٠	٣٩٨٩	٣٧٢١	١١٠	٣٨٣١	١٥٨	–	١٥٨
٦	مدرسة طارق بن زياد	المحويت/البيضاء/أبين/شبوة/حضرموت/المهرة	٢٨٤٥	٦٠	٢٩٠٥	٧٧	–	٧٧	٢٧٦٨	٦٠	٢٨٢٨	٢٥١٦	٥٨	٢٥٧٤	٢٥٢	٢	٢٥٤
٧	ثانوية ابن ماجد	الضالع/لحج/حجة/مأرب/الجوف	٣٠٢١	٦٦	٣٠٨٧	١٢٢	٣	١٢٥	٢٨٩٩	٦٣	٢٩٦٢	٢٤٦٦	٦٠	٢٥٢٦	٤٣٣	٣	٤٣٦
٨	مدرسة الرماح	عمران/صعدة	٣٣٣٨	١٣١	٣٤٦٩	٦٦	٦	٧٢	٣٢٧٢	١٢٥	٣٣٩٧	٣١٦٤	١٢٢	٣٢٨٦	١٠٨	٣	١١١
	إجمالي المقرات		٣٧٦٣١	١٠٧٢	٣٨٧٠٣	١٢٦٧	٣٤	١٣٠١	٣٦٣٦٤	١٠٣٨	٣٧٤٠٢	٣٣٠٤٩	٩٨٥	٣٤٠٣٤	٣٣١٥	٥٣	٣٣٦٨
	الإجمالي العام		٢٢٦٨١١	٥٨٣١١	٢٨٥١٢٢	٧٤٩٧	١٣٣٥	٨٨٣٢	٢١٩٣١٤	٥٦٩٧٦	٢٧٦٢٩٠	٢٠٣١٨٣	٥٤٥٨٦	٢٥٧٧٦٩	١٦١٣١	٢٣٩٠	١٨٥٢١
	النسبة المئوية		%٦٠,٣	%٥١,٧	%٥٨,٤	%٣,٣	%٢,٣	%٣,٠٩	%٩٦,٧	%٩٧,٧	%٩٧	%٨٩,٦	%٩٣,٦	%٩٠,٤	%٧,١١	%٤,٠٩	%٦,٥
												النسبة من الأصوات الصحيحة		%٩٣,٣	النسبة من الأصوات الصحيحة		%٦,٧

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة عدن

رقم الدائرة	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
	رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٩	١١٩٧٩	٤٧٢٣	١٦٧٠٢	٤٢٠٦		١٤٠٩		٥٦١٥	%٣٤	٢٩٢	٩٥	٣٨٧	٣٩١٤	١٣١٤	٥٢٢٨	٣٤٨٣	١١٨٠	٤٦٦٣	٤٣١	١٣٤	٥٦٥
٢٠	١١١١٨	٤٨٢٦	١٥٩٤٤	٣٥٦٣		١١٩٦		٤٧٥٩	%٣٠	١٩٥	٥٦	٢٥١	٣٣٦٨	١١٤٠	٤٥٠٨	٢٨٩٦	٩٩٥	٣٨٩١	٤٧٢	١٤٥	٦١٧
٢١	١٧٦٨٢	٥٤٣١	٢٣١١٣	٧٥٠١		١٦٤٨		٩١٤٩	%٤٠	٣٧٨	٢٦	٤٠٤	٧١٢٣	١٦٢٢	٨٧٤٥	٥٩١٠	١٤٣٠	٧٣٤٠	١٢١٣	١٩٢	١٤٠٥
٢٢	١٥٥٤٤	٦٣٤٧	٢١٨٩١	٦٣٤٥		١٥١٣		٧٨٥٨	%٣٦	٤٥٧	٨١	٥٣٨	٥٨٨٨	١٤٣٢	٧٣٢٠	٥٠١٣	١٢٤١	٦٢٥٤	٨٧٥	١٩١	١٠٦٦
٢٣	٩٨٧٩	٥٢٦٤	١٥١٤٣	٣٨٠٣		١١١٨		٤٩٢١	%٣٢,٥	٣٧٦	٦٣	٤٣٩	٣٤٢٧	١٠٥٥	٤٤٨٢	٣٠٢٥	٩١٧	٣٩٤٢	٤٠٢	١٣٨	٥٤٠
٢٤	١٢٥٥١	٦٤٩٤	١٩٠٤٥	٥٣٤٨		٢٠٠٣		٧٣٥١	%٣٩	٧٥٣	١٥٩	٩١٢	٤٥٩٥	١٨٤٤	٦٤٣٩	٣٨٠١	١٦٥٣	٥٤٥٣	٧٩٤	١٩٢	٩٨٦
٢٥	٩١٧٧	٥٤١٠	١٤٥٨٧	٤١٥٣		١٣٥٩		٥٥١٢	%٣٨	٢٥٤	٥٩	٣١٣	٣٨٩٩	١٣٠٠	٥١٩٩	٣٢٠٣	١٠٨٢	٤٢٨٥	٦٩٦	٢١٨	٩١٤
٢٦	١٠٧٨٣	٥٩٥٢	١٦٧٣٥	٤٣٦٨		١٦٤٠		٦٠٠٨	%٣٦	١٨٨	٩٤	٢٨٢	٤١٨٠	١٥٤٦	٥٧٢٦	٣٤٩٩	١٣٠٩	٤٨٠٨	٦٨١	٢٣٧	٩١٨
٢٧	١٥٧٩٦	١٠١١٤	٢٥٩١٠	٧٣٦٤		٣٤٦٧		١٠٨٣١	%٤٢	٢٩٣	٦٩	٣٦٢	٧٠٧١	٣٣٩٨	١٠٤٦٩	٦٠١٨	٢٨٧٩	٨٨٩٧	١٠٥٣	٥١٩	١٥٧٢
٢٨	١٧٥٥٩	٥٣٥٨	٢٢٩١٧	٧٣٨٩		١٧٢١		٩١١٠	%٤٠	٢٦٠	٤٢	٣٠٢	٧١٢٩	١٦٧٩	٨٨٠٨	٦١٠٢	١٤٩٠	٧٥٩٢	١٠٢٧	١٨٩	١٢١٦
إجمالي المحافظة	١٣٢٠٦٨	٥٩٩١٩	١٩١٩٨٧	٥٤٠٤٠	%٤١	١٧٠٧٤	%٢٨,٥	٧١١١٤	%٣٧	٣٤٤٦	٧٤٤	٤١٩٠	٥٠٥٩٤	١٦٣٣٠	٦٦٩٢٤	٤٢٩٥٠	١٤١٧٥	٥٧١٢٥	٧٦٤٤	٢١٥٥	٩٧٩٩
المركزان (ح) و(ط) من الدائرة ٢٩ المرتبطة بسقطرة				٧٦٢		٢٤٣		١٠٠٥		٤٣	٢١	٦٤	٧١٩	٢٢٢	٩٤١	٦٢٢	١٩٠	٨١٢	٩٧	٣٢	١٢٩
المقرات الإنتخابية (٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) لنظام الدائرة الواحدة				٥٥٠٦		١٢٩٩		٦٨٠٥		١٥٠	٦	١٥٦	٥٣٥٦	١٢٢٩	٦٦٤٩	٤٨٧٧	١٢٥٣	٦١٣٠	٤٧٩	٤٠	٥١٩
الإجمالي العام				٦٠٣٠٨		١٨٦١٦		٧٨٩٢٤		٣٦٣٩	٧٧١	٤٤١٠	٥٦٦٦٩	١٧٨٤٥	٧٤٥١٤	٤٨٤٤٩	١٥٦١٨	٦٤٠٦٧	٨٢٢٠	٢٢٢٧	١٠٤٤٧
النسبة المئوية				%٤٥,٧		%٣١		%٤١,١		%٦	%٤	%٥,٦	%٩٤	%٩٦	%١٠٦	%٨٠,٣	%٨٣,٩	%٨١,٢	%١٣,٦	%١٢	%١٣,٢

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة تعز

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	تساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٣٠	مدينة تعز	١٧٠١٨	٧١٦١	٢٤١٧٩	١٠١٥٤	٪٦٠	٤٧٧٢	٪٦٦	١٤٩٢٦	٪٦٢	٥٢	٢٨	٨٠	١٠١٠٢	٤٧٤٤	١٤٨٤٦	٩٣١٢	٤٣٧٤	١٣٦٨٧	٧٨٩	٣٧٠	١١٥٩
٣١	مدينة تعز	١٥٤٣٩	٧٢٠٩	٢٢٦٤٨	٦٤٩٣	٪٤٢	٤٣٢٢	٪٦٠	١٠٨١٥	٪٤٨	٩٢	٣٥٢	٤٤٤	٦٤٠٠	٣٩٧١	١٠٣٧١	٥٦٦٨	٣٧١٦	٩٣٨٤	٧٣٢	٢٥٥	٩٨٧
٣٢	مدينة تعز	١٧٥٣٥	٩٥٣١	٢٧٠٦٦	٨٨٢٩	٪٥٠	٤٩١٠	٪٥٣	١٣٧٣٩	٪٥١	٩٤	٦٤	١٥٨	٨٧٣٥	٤٨٤٦	١٣٥٨١	٨٠٦٦	٤٦٣٧	١٢٧٠٣	٦٦٩	٢٠٩	٨٧٨
٣٣	مدينة تعز	١٢٤١٤	٧٠٣٩	١٩٤٥٣	٦٤٦٩	٪٥١	٣٥٦٧	٪٤٩	١٠٠٣٦	٪٥٠,٥	١٨٨	٨٣	٢٧١	٦٢٨١	٣٤٨٤	٩٦٧٦٥	٥٧١٢	٣٣١٣	٩٠٢٥	٥٦٩	١٧١	٧٤٠
٣٤	مدينة تعز	١٧١٩٦	٦٥٠٧	٢٣٧٠٣	٧٢٨٨	٪٤٢	٢٦٧٣	٪٤١	٩٩٦١	٪٤٢	٣٢٤	٢٢	٣٤٦	٦٩٦٤	٢٦٥١	٩٦١٥	٦١٠٨	٢٤٥٧	٨٥٦٥	٨٥٦	١٩٤	١٠٥٠
٣٥	مدينة تعز	٢٥٥٩٧	١١٨٥٧	٣٧٤٥٤	١٢٠٨٦	٪٤٦	٤٨٣٠	٪٤٢	١٦٩١٦	٪٤٤	٤٠٣	٥١	٤٥٤	١١٦٨٣	٤٧٧٩	١٦٤٦٢	١٠٤٦٦	٤٤٤٧	١٤٩١٣	١٢١٧	٣٣٢	١٥٤٩
٣٦	السلام	١٣٩٥٨	٩٦٩٥	٢٣٦٥٣	١١٩٢٤	٪٨٥	٧٨٦٨	٪٨١	١٩٧٩٢	٪٨٤	٧٠	٣٧	١٠٧	١١٨٥٤	٧٨٣١	١٩٦٨٥	١١٥٠٣	٧٧٨١	١٩٢٨٤	٣٥١	٥٠	٤٠١
٣٧	السلام	١٣٩٦٣	٩٣٥٦	٢٣٣١٩	١٢٤٠٩	٪٨٩	٨٤٠٤	٪٨٩	٢٠٨١٣	٪٨٩	٢٠٨	٩٧	٣٠٥	١٢٢٠١	٨٣٠٧	٢٠٥٠٨	١١٣٦٤	٨٠٢٠	١٩٣٨٤	٨٣٧	٢٨٧	١١٢٤
٣٨	المخا	١٤١١١	٥٠٧٣	١٩١٨٤	٦٦٩٨	٪٤٧	٢٢٩٨	٪٤٥	٨٩٩٦	٪٤٧	٩٤	٩	١٠٣	٦٦٠٤	٢٢٨٩	٨٨٩٣	٦٤١٢	٢١٧٥	٨٥٨٧	١٩٢	١١٤	٢٠٦
٣٩	موزع	١٥٩٥٧	٦١٢١	٢٢٠٧٨	٩٩٤٧	٪٦٢	٤١١٨	٪٦٧	١٤٠٦٥	٪٦٤	٣٢	١	٣٣	٩٩١٥	٤١١٧	١٤٠٣٢	٩٧٧٤	٤١١٢	١٣٨٨٦	١٤١	٥	١٤٦
٤٠	خدير	١٣٧٦٥	٦٩١٠	٢٠٦٧٥	١٢٣٠٦	٪٨٩	٦٠٧٣	٪٨٧	١٨٣٧٩	٪٨٩	٧٧	١٠	٨٧	١٢٢٢٩	٦٠٦٣	١٨٢٩٢	١١٦٢٢	٦٠٢١	١٧٦٤٣	٦٠٧	٤٢	٦٤٩
٤١	خدير	١١٥٤٣	٧٣٢٦	١٨٨٦٩	٦٠٨٢	٪٥٣	٤٥١٤	٪٦٢	١٠٥٩٦	٪٥٦	١٦٣	٦	١٦٩	٥٩١٩	٤٥٠٨	١٠٤٢٧	٥٥٩٥	٤٤٨٣	١٠٠٧٨	٣٢٤	٢٥	٣٤٩
٤٤	حيفان	١٠٧٨٦	٧٨٤٧	١٨٦٣٣	٤٥٠٣	٪٤٠	٣٠٠٠	٪٤٠	٧٥٠٣	٪٤٠	١٨٠	١٤	١٩٤	٤٣٢٣	٢٩٨٦	٧٣٠٩	٣٧٧٦	٢٨٥٣	٦٦٢٩	٥٤٧	١٣٣	٦٨٠
٤٦	ماوية	١١٠١٠	٢٠٢٤	١٣٠٣٤	٧٨٦٦	٪٧١	١٣٩٩	٪٦٩	٩٢٦٥	٪٧١	١٠٢	١	١٠٣	٧٧٦٤	١٣٩٨	٩١٦٢	٧٤٥٩	١٣٨٦	٨٨٤٥	٣٠٥	١٢	٣١٧

تابع نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة تعز

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٤٧	ماوية	١٣٦٤٩	١٥٩٠	١٥٢٣٩	٦٣٧٧	%٤٧	٥١٢	%٣٢	٦٨٨٩	%٤٥	٩٩	–	٩٩	٦٢٧٨	٥١٢	٦٧٩٠	٥٤٣٢	٥٠٨	٥٩٤٠	٨٤٦	٤	٨٥٠
٤٨	الصلو	٨٥٦٧	٦٥٩٩	١٥١٦٦	٢٧١٩	%٤٣	٢٤٩٨	%٢٨	٦٢١٧	%٤١	١١٣	٢٠	١٣٣	٣٦٠٦	٢٤٧٨	٦٠٨٤	٣٤٠٦	٢٤٥٠	٥٨٥٦	٢٠٠	٢٨	٢٢٨
٤٩	مقبنة	١٢٢٤١	٤٥٧٤	١٦٨١٥	٧٠٥٥	%٥٨	٢٣٦٤	%٥٢	٩٤١٩	%٥٦	٥٦	٩	٦٥	٦٩٩٩	٢٣٥٥	٩٣٥٤	٦٧٥٤	٢٣٤٨	٩١٠٢	٢٤٥	٧	٢٥٢
٥٠	مقبنة	١٠١٩٠	٢٣٢٩	١٢٥١٩	٥٣٦٧	%٥٢	٨٤٧	%٣٦	٦٢١٤	%٤٩	٥٩	٦	٦٥	٥٣٠٨	٨٤١	٦١٤٩	٥٠٨٥	٨٣١	٥٩١٦	٢٢٣	١٠	٢٣٣
٥١	مقبنة	١٢٨٨٤	٧٦٢٨	٢٠٥١٢	٦٨٤٧	%٥٣	٣٩١٣	%٥١	١٠٧٦٠	%٥٢	١٢٢	١	١٢٣	٦٧١٥	٣٩١٢	١٠٦٢٧	٦٣٢٠	٣٨٨٧	١٠٢٠٧	٣٩٥	٢٥	٤٢٠
٥٢	مشرعة وحدنان	١٢٤١٠	١٠٣٨١	٢٢٧٩١	٧٥٨٩	%٦١	٤٤٩٤	%٤٣	١٢٠٨٣	%٥٣	٣٩٠	٣٨	٤٢٨	٧١٩٩	٤٤٥٦	١١٦٥٥	٦٤٠٦	٤٣٢٨	١٠٧٣٤	٧٩٣	١٢٨	٩٢١
٥٣	المسراخ	١١٦١٠	٩٢٩٥	٢٠٩٠٥	٦١٥١	%٥٣	٢٧٤٣	%٢٩	٨٨٩٤	%٤٢,٥	١٨٢	٥	١٨٧	٥٩٦٩	٢٧٣٨	٨٧٠٧	٤٤٦٠	٢٦٦١	٧١٢١	١٥٠٩	٧٧	١٥٨٦
٥٤	صبرالموادم	١١١٧٢	٧٣٠٠	١٨٤٧٢	٦٢٠١	%٥٥,٥	٣٧٤٢	%٥١	٩٩٤٣	%٥٤	٣٥٢	٢٩	٣٨١	٥٨٤٩	٣٧١٣	٩٥٦٢	٥١٤٠	٣٦٤٥	٨٧٨٥	٧٠٩	٦٨	٧٧٧
٥٥	صبرالموادم	١٢٥٤٥	٩٩٢٢	٢٢٤٦٧	١١٨٠٠	%٨٧	٨٣٧٨	%٨٤	٢٠١٧٨	%٨٦	١٦٨	١١	١٧٩	١١٦٣٢	٨٣٦٧	١٩٩٩٩	١١٢٤٨	٨٢٨٦	١٩٥٣٤	٣٨٤	٨١	٤٦٥
٥٦	شرعب	١٣٤٢٣	٧٢٢٤	٢٠٦٤٧	١١٠٩٤	%٨٢	٦٢٤٩	%٨٦	١٧٣٤٣	%٨٤	٦٠	١٥	٧٥	١١٠٣٤	٦٢٣٤	١٧٢٦٨	١٠٩٧٩	٥٩٤١	١٦٩٢٠	٥٥	٢٩٣	٣٤٨
٥٧	شرعب	١١٧٧٥	٥٢٣٦	١٧٠١١	٦٨٦٨	%٥٨	٣٣٤٣	%٦٤	١٠٢١١	%٦٠	٨١	١٢	٩٣	٦٧٨٧	٣٣٣١	١٠١١٨	٦٦٣٧	٣٢٢٨	٩٨٦٥	١٥٠	١٠٣	٢٥٣
٥٨	شرعب	١١٤٣٣	٤٩٦٥	١٦٣٩٨	٥٥٧٧	%٤٩	١٨٢٤	%٣٧	٧٤٠١	%٤٥	١٥٣	٦١	٢١٤	٥٤٢٤	١٧٦٣	٧١٨٧	٤٩٥١	١٧٢٨	٦٦٧٩	٤٧٣	٣٥	٥٠٨
٥٩	التعزية	٢٠٩٧١	٧٣٤٢	٢٨٣١٣	٨٥٧٥	%٤١	٢٠٧٧	%٢٨	١٠٦٥٢	%٢٨	٢٢٧	٢٠	٢٤٧	٨٣٤٨	٢٠٥٧	١٠٤٠٥	٦٩١٧	١٩١٤	٨٨٣١	١٤٢١	١٤٣	١٥٧٤
٦٠	التعزية	١٤٩١٥	٧٢٥٣	٢٢١٦٨	٦٧٣٣	%٤٥	٢١٩٤	%٣٠	٨٩٢٧	%٤٠	١٥٥	١٢	١٦٧	٦٥٧٨	٢١٨٢	٨٧٦٠	٥٨١١	٢١٤٣	٧٩٥٤	٧٦٧	٢٩	٨٠٦

تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة تعز

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٦١	جبل حبشي	١٣٣٨٢	٩٨٢٠	٢٣٢٠٢	١٢٥٢٣	%٩٤	٩٢٧٨	%٩٤	٢١٨٠١	%٩٤	٨٢	٢٢	١٠٤	١٢٤٤١	٩٢٥٦	٢١٦٩٧	١٢٢٠٠	٩١٧٧	٢١٣٧٧	٢٤١	٧٩	٣٢٠
٦٢	جبل حبشي	١٢٤٦١	٧٣٢٧	١٩٧٨٨	٦٢١٩	%٥٠	٣١١٢	%٤٢	٩٣٣١	%٤٧	٥	-	٥	٦٢١٤	٣١١٢	٩٣٢٦	٦١٦٨	٣٠٩٠	٩٢٥٨	٤٦	٢٢	٦٨
٦٣	الشمايتين	١١٤٠٠	٩٢٩٧	٢٠٦٩٧	٥٦٧٥	%٥٠	٥١٥٨	%٥٥	١٠٨٣٣	%٥٢	٢١٩	٣٧	٢٥٦	٥٤٥٦	٥١٢١	١٠٥٧٧	٥٠٣٨	٤٩٦٠	٩٩٩٨	٤١٨	١٦١	٥٧٩
٦٤	الشمايتين	١١١٩١	١٠٠٦٠	٢١٢٥١	٧١٢٩	%٦٤	٤٧٥٢	%٤٧	١١٨٨١	%٥٦	١١٤	٥٦	١٧٠	٧٠١٥	٤٦٩٦	١١٧١١	٦٥٨٦	٤٥٤٧	١١١٣٣	٤٢٩	١٤٩	٥٧٨
٦٥	الشمايتين	٩٦٤٣	٨٠٤٨	١٧٦٩١	٣٩٤٢	%٤١	٣٤٥٨	%٤٣	٧٤٠٠	%٤٢	١٤١	٣٠	١٧١	٣٨٠١	٣٤٢٨	٧٢٢٩	٣٤٣١	٣٣٥٦	٦٧٨٧	٣٧٠	٧٢	٤٤٢
٦٦	الوازعية	١١٠٠٤	٧٢٠٧	١٨٢١١	٥٩٢٢	%٥٤	٣٠٦١	%٤٢	٨٩٨٤	%٤٩	٨٢	٥	٨٧	٥٨٤١	٣٠٥٦	٨٨٩٧	٥٥٤٧	٢٩٣٨	٨٤٨٥	٢٩٤	١١٨	٤١٢
٦٧	المواسط	١١١٠٣	٦٨٥١	١٧٩٥٤	٧٠٦٩	%٦٤	٤٣٣٧	%٦٣	١١٤٠٦	%٦٣,٥	١٥٩	٣	١٦٢	٦٩١٠	٤٣٣٤	١١٢٤٤	٦٤٨٢	٤١٩٢	١٠٦٧٤	٤٢٨	١٤٢	٥٧٠
٦٨	المواسط	١٢١٧٤	٧٧٩٠	١٩٩٦٤	٧٧٨٩	%٦٤	٥٤٩٥	%٧٠	١٣٢٨٤	%٦٦,٥	٩٤	٨	١٠٢	٧٦٩٥	٥٤٨٧	١٣١٨٢	٧٣٧٧	٥٤٥٠	١٢٨٢٧	٣١٨	٣٧	٣٥٥
٦٩	المواسط	٩٣٧٦	٦٥٢٦	١٥٩٠٢	٣٦٥٥	%٢٩	٢٠٨٦	%٣٢	٥٧٤١	%٣٠	١٥١	١٣	١٦٤	٣٥٠٤	٢٠٧٣	٥٥٧٧	٣٢٤٤	٢٠٣٧	٥٢٨١	٢٦٠	٣٦	٢٩٦
٧٠	المواسط	١٠٨٨٠	٨٩٣٦	١٩٨١٦	٤٦٠٣	%٤٢	٢٩٢٧	%٣٣	٧٥٣٠	%٣٨	١٨٥	١٨	٢٠٣	٤٤١٨	٢٩٠٩	٧٣٢٧	٣٨٣٠	٢٨٥٦	٦٦٨٦	٥٨٨	٥٣	٦٤١
٧١	المواسط	١١٣٣٣	٧١٣٦	١٨٤٦٩	٥٧٢٣	%٥٠	١٨٤٩	%٢٦	٧٥٥٧٢	%٤١	١٣١	٤	١٣٥	٥٥٩٢	١٨٤٥	٧٤٣٧	٤٩١٤	١٨٠٧	٦٧٢١	٦٧٨	٢٨	٧١٦
إجمالي المحافظة		٥١٣٠٢٤	٢٨٤٣٩٢	٧٩٧٤١٦	٢٩٣٢٥٦	%٥٧	١٥٣٤٤٠	%٥٤	٤٤٦٦٩٦	%٥٦	٥٦٦٩	١٢١٠	٦٨٧٩	٢٨٧٥٨٧	١٥٢٢٣٠	٤٣٩٨١٧	٢٦٥٢٠١	١٤٨٠٨٣	٤١٥٢٨٤	٢٠٢٨٦	٤١٤٧	٢٤٥٣٣
المقرات الإنتخابية (١٢، ١٤، ١٥، ١٦): بنظام الدائرة الواحدة					١٠٧٨٨		٨٤٤		١١٦٣٢		٤٤٩	٢٥	٤٧٤	١٠٣٣٩	٨١٩	١١١٥٨	٨٩٣٢	٧٣٤	٩٦٦٦	١٤٠٧	٨٥	١٤٩٢
الإجمالي العام					٣٠٤٠٤٤		١٥٤٢٨٤		٤٥٨٣٢٨		٦١١٨	١٢٣٥	٧٣٥٣	٢٩٧٩٢٦	١٥٣٠٤٩	٤٥٠٩٧٥	٢٧٦١٣٣	١٤٨٨١٧	٤٢٤٩٥٠	٢١٧٩٣	٤٢٣٢	٢٦٠٢٥
النسبة المئوية					%٥٩		%٥٤,٦		%٥٧,٤		%١	%٠,٤	%٠,٨	%٩٩	%٩٩,٦	%٩٩,٢	%٩٠,٩	%٩٦,٥	%٩٢,٨	%٧,٢	%٢,٧٠	%٥,٧

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة لحج

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٤٢	القبيطة	١٠٧٩٨	٦٣٠٥	١٧١٠٣	٤٩٣٠	٪٤٦	٢٥٦٦	٪٤١	٧٤٩٦	٪٤٤	٤٩٠	٤٠	٥٣٠	٤٤٤٠	٢٥٢٦	٦٩٦٦	٣٥٣١	٢٣٦٩	٥٩٠٠	٩٠٩	١٥٧	١٠٦٦
٤٣	القبيطة	٩٢٢٠	٨٢٣٤	١٧٤٥٤	٣٧١١	٪٤٠	٢٨٣٦	٪٣٤	٦٥٤٧	٪٣٧,٥	١٣٧	٣٣	١٧٠	٣٥٧٤	٢٨٠٣	٦٣٧٧	٣١٠٢	٢٦٥٧	٥٧٥٩	٤٧٢	١٤٦	٦١٨
٤٥	القاطرة	٨٩٩٠	٥٩٥٢	١٤٩٤٢	٣٤٢٣	٪٣٨	١٧٩٨	٪٣٠	٥٢٢١	٪٣٥	١٦٥	٣٨	٢٠٣	٣٢٥٨	١٧٦٠	٥٠١٨	٢٩٣٨	١٦٩٥	٤٦٣٣	٣٢٠	٦٥	٣٨٥
٧٣	الحوطة	١٣٢٠٨	٥٩٧٢	١٩١٨٠	٥١١٣	٪٣٩	١٠٢٠	٪١٧	٦١٣٣	٪٣٢	١٨٩	١٩	٢٠٨	٤٩٢٤	١٠٠١	٥٩٢٥	٤١١٧	٩٦٧	٥٠٨٤	٨٠٧	٣٤	٨٤١
٧٤	الوهط	١٥٥٥١	٥٤٧٩	٢١٠٣٠	٥٦٢٤	٪٣٤	١٠٠٥	٪١٨	٦٦٢٩	٪٣٢	٢٢٩	٣٦	٢٦٥	٥٣٩٥	٩٦٩	٦٣٦٤	٤١٦٣	٨٢٧	٤٩٩٠	١٢٣٢	١٤٢	١٣٧٤
٧٥	طور الباحة	١١٠٠٩	٣٧٨٨	١٤٧٩٧	٤٠٩٤	٪٣٧	٦٤٩	٪١٧	٤٧٤٣	٪٣٢	٢٤٧	٩	٢٥٦	٣٨٤٧	٦٤٠	٤٤٨٧	٢٨٤٩	٥٨٥	٣٤٣٤	٩٩٨	٥٥	١٠٥٣
٧٦	كرش والمسيمير	١٤٤٦٨	٦٤٤٠	٢٠٩٠٨	٧٦٤٦	٪٥٣	١٤٠١	٪٢٢	٩٠٤٧	٪٤٣	٢٣٩	١٨	٢٥٧	٧٤٠٧	١٣٨٣	٨٧٩٠	٦١٩٠	١٢٧٠	٧٤٦٠	١٢١٧	١١٣	١٣٣٠
٧٧	ردفان	١٣١٥٧	٦٧٤٨	١٩٩٠٥	٥٣٠٨	٪٤٠	٣٩٥	٪٦	٥٧٠٣	٪٢٩	٢٨٧	٥	٢٩٢	٥٠٢١	٣٩٠	٥٤١١	٤١١٢	٣٤٠	٤٤٥٢	٩٠٩	٥٠	٩٥٩
٧٨	ردفان	٨٨٨٧	٤٧١٦	١٣٦٠٣	٤٣٦٤	٪٤٩	٥٩٩	٪١٣	٤٩٦٣	٪٣٦	٢٧٥	٨	٢٨٣	٤٠٨٩	٥٩١	٤٦٨٠	٣٤٠٤	٥٧٩	٣٩٨٣	٦٨٥	١٢	٦٩٧
٧٩	المفلحي ويمر	١٢٧٤٣	٩٦٦٢	٢٢٤٠٥	٣٧٥٧	٪٢٩,٥	١٠٤٨	٪١١	٤٨٠٥	٪٢١,٤	١٢٩	٢٣	١٥٢	٣٦٢٨	١٠٢٥	٤٦٥٣	٣١٠٤	٩٢٧	٤٠٣١	٥٢٤	٩٨	٦٢٢
٨٠	لبعوس	١٠٧٦٨	٤٧٣٩	١٥٥٠٧	٦١٤٠	٪٥٧	١٥٤٤	٪٣٢,٥	٧٦٨٤	٪٥٠	١٣٦	٤٤	١٨٠	٦٠٠٤	١٥٠٠	٧٥٠٤	٥٦٨٤	١٤١٠	٧٠٩٤	٣٢٠	٩٠	٤١٠
٨١	الحد	٩١٥٠	٤١٩٦	١٣٣٤٦	٣٥٤٣	٪٣٩	١١٢٤	٪٢٧	٤٦٦٧	٪٣٥	٢٠	-	٢٠	٣٥٢٣	١١٢٤	٤٦٤٧	٣٢٢٧	١١١٤	٤٣٤١	٢٩٦	١٠	٣٠٦
إجمالي المحافظة		١٣٧٩٤٩	٧٢٢٣١	٢١٠١٨٠	٥٧٦٥٣	٪٤٢	١٥٩٨٥	٪٢٢,٥	٧٣٦٣٨	٪٣٥	٢٥٤٣	٢٧٣	٢٨١٦	٥٥١١٠	١٥٧١٢	٧٠٨٢٢	٤٦٤٢١	١٤٧٤٠	٦١١٦١	٨٦٨٩	٩٧٢	٩٦٦١
مقرات الانتخاب رقم (٣٢) ورقم (٣٣) بنظام الدائرة الواحدة					١٣٣١		١١٦		١٤٤٧		٢٨	٨	٤٦	١٢٩٣	١٠٨	١٤٠١	١١١٩	٩٣	١٢١٢	١٧٤	١٥	١٨٩
الإجمالي العام					٥٨٩٨٤		١٦١٠١		٧٥٠٨٥		٢٥٨١	٢٨١	٢٨٦٢	٥٦٤٠٣	١٥٨٢٠	٧٢٢٢٣	٤٧٥٤٠	١٤٨٣٣	٦٢٣٧٣	٨٨٦٣	٩٨٧	٩٨٥٠
النسبة المئوية					٪٤٢,٧		٪٢٢,٣		٪٣٥,٧		٪٤,٤	٪١,٧	٪٣,٨	٪٩٥,٦	٪٩٨	٪٩٦	٪٨٠,٦	٪٩٢	٪٨٣	٪١٥	٪٦,١	٪١٢,١
																	من الأصوات الصحيحة		٪٨٦,٤	من الأصوات الصحيحة		٪١٣,٦



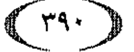
نتائج الإنتخابات الرئاسية في دوائر محافظة إب (اللواء الأخضر)

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٨٥	مدينة إب	١١٠٥٨	٦٠٥١	١٧١٠٩	٧٣٦٧	٪٦٧	٤٤٣٦	٪٧٣	١١٨٠٣	٪٦٩	٢٤٧	٦٠	٣٠٧	٧١٢٠	٤٣٧٦	١١٤٩٦	٦٥٩٢	٤٢١٣	١٠٨٠٥	٥٢٨	١٦٣	٦٩١
٨٦	مدينة إب	٢٠١٣١	٨٣١٠	٢٨٤٤١	١٣٩٢٩	٪٦٩	٦١٣٩	٪٧٤	٢٠٠٦٨	٪٧٠,٥	٢٥٢	٦٣	٣١٥	١٣٦٧٧	٦٠٧٦	١٩٧٥٣	١٢٧٩١	٥٨٨١	١٨٦٧٢	٨٨٦	١٩٥	١٠٨١
٨٧	ناحية إب	١١٠٨٣	٤٩٥٦	١٦٠٣٩	١٠٠٧٣	٪٩١	٣٧١١	٪٧٥	١٣٧٨٤	٪٨٦	٣٥	٥	٤٠	١٠٠٣٨	٣٧٠٦	١٣٧٤٤	٩٨٣٤	٣٧٠١	١٣٥٣٥	٢٠٤	٥	٢٠٩
٨٨	ناحية إب	١٤٨١٤	٤٦٥٩	١٩٤٧٣	١٢٣٨٠	٪٨٤	٣٨٥٦	٪٨٣	١٦٢٣٦	٪٨٣	١٣٦	٤٩	١٨٥	١٢٢٤٤	٣٨٠٦	١٦٠١٥	١١٦٧٨	٣٧٩٢	١٥٤٧٠	٥٦٦	١٥	٥٨١
٨٩	ناحية إب	١٢٦٥٢	٧١٦٥	١٩٨١٧	١٢٣٢٩	٪٩٧	٦٨٩٧	٪٩٦	١٩٢٢٦	٪٩٧	٩٣	١٢	١٠٥	١٢٢٣٦	٦٨٨٥	١٩١٢١	١١٥٥٤	٦٨٥٧	١٨٨١١	٢٨٢	٢٨	٣١٠
٩٠	جبلة	١٥٠٢٧	٧٢٥١	٢٢٢٧٨	١٠٨٤٠	٪٧٢	٤٩٧٠	٪٦٨	١٥٨١٠	٪٧١	٣٦٧	٤١	٤٠٨	١٠٤٧٣	٤٩٢٩	١٥٤٠٢	٩٧٥٦	٤٨٠٩	١٤٥٦٥	٧١٧	١٢٠	٨٣٧
٩١	جبلة	١٢٨٠٤	٦٦٥١	١٩٤٥٥	٩٣٦٩	٪٧٣	٣٨١٤	٪٥٧	١٣١٨٣	٪٦٨	٣	–	٣	٩٣٦٦	٣٨١٤	١٣١٨٠	٨٩٢١	٣٧٦٧	١٢٦٨٨	٤٤٥	٤٧	٤٩٢
٩٢	بعدان	١٠٩٥٣	٤٢٨٨	١٥٢٤١	٨٤٤١	٪٧٧	٣٦٩٢	٪٨٦	١٢١٣٣	٪٨٠	٢٣٩	٦١	٣٠٠	٨٢٠٢	٣٦٣١	١١٨٣٣	٧٣٨٧	٣٥٢٣	١٠٩١٠	٨١٥	١٠٨	٩٢٣
٩٣	بعدان	١١٠٤٠	٥٦	١١٠٩٦	٦٠١٩	٪٥٤	–	–	٦٠١٩	٪٥٤	١٣١	–	١٣١	٥٨٨٨	–	٥٨٨٨	٥٦١٧	–	٥٦١٧	٢٧١	–	٢٧١
٩٤	بعدان	١٠١٨٦	١٤٠١	١١٥٨٧	٦١١٠	٪٦٠	٣٥٧	٪٢٥	٦٤٦٧	٪٥٦	٧٣	٣	٧٦	٦٠٣٧	٣٥٤	٦٣٩١	٥٥٩٢	٣٥٢	٥٩٤٤	٤٤٥	٢	٤٤٧
٩٥	المخادر	١١١٩١	٤٢١٢	١٥٤٠٣	١٠٠٩٠	٪٩٠	٣٠٢٦	٪٧٢	١٣١١٦	٪٨٥	٦٣	١٢	٧٥	١٠٠٢٧	٣٠١٤	١٣٠٤١	٩٩١٤	٣٠٠٠	١٢٩١٤	١١٣	١٤	١٢٧
٩٦	المخادر	١٨٧٩٥	٥٩٨٩	٢٤٧٨٤	١٧٨٠٨	٪٩٥	٥١٠٢	٪٨٥	٢٢٩١٠	٪٩٢	١٢٨	٩	١٣٧	١٧٦٨٠	٥٠٩٣	٢٢٧٧٣	١٧٢٤٤	٥٠٥٩	٢٢٣٠٣	٤٣٦	٣٤	٤٧٠
٩٧	حبيش	١١٠١٥	٤٩٨٨	١٦٠٠٣	٨٥٦٦	٪٧٨	٤٢٨٨	٪٨٦	١٢٨٥٤	٪٨٠	١٦٣	١١	١٧٤	٨٤٠٣	٤٢٧٧	١٢٦٨٠	٨١٩٥	٤٢٥٢	١٢٤٤٧	٢٠٨	٢٥	٢٣٣
٩٨	حبيش	١٠٨٧٤	٤٧٢٥	١٥٥٩٩	١٠٣٩٣	٪٩٦	٤٤٤٢	٪٩٤	١٤٨٣٥	٪٩٥	٧٧	٣	٥٠	١٠٣٤٦	٤٤٣٩	١٤٧٨٥	١٠٢٧٣	٤٤٣٥	١٤٧٠٨	٧٣	٤	٧٧



تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية في دوائر محافظة إب (اللواء الأخضر)

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٩٩	حزم العدين	١١٢٢٢	٣٢٥٩	١٤٤٨١	١٠٢٤٥	٪٩١	٢٩٦٥	٪٩١	١٣٢١٠	٪٩١	٧٧	٥	٨٢	١٠١٦٨	٢٩٦٠	١٣١٢٨	٩٩٦٥	٢٩١٩	١٢٨٨٤	٢٠٣	٤١	٢٤٤
١٠٠	فرع العدين	١١١٤١	٤٨٩١	١٦٠٣٢	٦١٦٣	٪٥٥	٢٥٣٢	٪٥٢	٨٦٩٥	٪٥٤	٢٥	٣	٢٨	٦١٣٨	٢٥٢٩	٨٦٦٧	٥٩٢٦	٢٥١٦	٨٤٤٢	٢١٢	١٣	٢٢٥
١٠١	مذيخره	١١١٩٥	٨٥١١	١٩٧٠٦	٦٦٧١	٪٦٠	٤٩٠٢	٪٥٧	١١٥٧٣	٪٥٩	١١٦	٣٠	١٤٦	٦٥٥٥	٤٨٧٢	١١٤٢٧	٦٣٤٠	٢٨٢٤	١١١٦٤	٢١٥	٤٨	٢٦٣
١٠٢	العدين	١٢٠٩٧	١٠٢٠٧	٢٢٣٠٤	٩٧٦٣	٪٧٤	٨٦٠٠	٪٨٤	١٨٣٦٣	٪٧٩	٨٥	٦٢	١٤٧	٩٦٧٨	٨٥٣٨	١٨٢١٦	٩٤١٥	٨٥٠١	١٧٩١٦	٢٦٣	٣٧	٣٠٠
١٠٣	العدين	١١١٧٢	٥٧٠٧	١٦٨٧٩	٩٠٢٢	٪٨١	٣٧٩٧	٪٦٦	١٢٨١٩	٪٧٦	٥٢	١٣	٦٥	٨٩٧٠	٣٧٨٤	١٢٧٥٤	٨٨٦٣	٣٧٧٢	١٢٦٣٥	١٠٧	١٢	١١٩
١٠٤	العدين	١٢٩٠٧	٩٠٨٢	٢١٩٨٩	١١٨٨١	٪٩٢	٨٢١٤	٪٩٠	٢٠٠٩٥	٪٩١	٤٦	١٠	٥٦	١١٨٣٥	٨٢٠٤	٢٠٠٣٩	١١٦٣٩	٨١٩٥	١٩٨٣٤	١٩٦	٩	٢٠٥
١٠٥	ذي سُفال	١١٠٤٨	٦٧١٣	١٧٧٦١	٨٢٠٥	٪٧٤	٥٣٧٥	٪٨٠	١٣٥٨٠	٪٧٦	٤٥	٤	٤٩	٨١٦٠	٥٣٧١	١٣٥٣١	٨٠١٣	٥٣٦٠	١٣٣٧٣	١٤٧	١١	١٥٨
١٠٦	ذي سُفال	١٣٥٩٦	٧٨٥٧	٢١٤٥٣	٨٥٨١	٪٦٣	٤٠٦٤	٪٥٢	١٢٦٤٥	٪٥٩	١٣٨	٩	١٤٧	٨٤٤٣	٤٠٥٥	١٢٤٩٨	٧٨٣٣	٣٩٧٠	١١٨٠٣	٦١٠	٨٥	٦٩٥
١٠٧	ذي سُفال	١٢١٩١	٧٠٩٦	١٩٢٨٧	١١٤٩٩	٪٩٤	٦٦٢٩	٪٩٣	١٨١٢٨	٪٩٣	١٨	٥	٢٣	١١٤٨١	٦٦٣٤	١٨١١٥	١١٤٢٤	٦٦٣٤	١٨٠٥٨	٥٧	–	٥٧
١٠٨	السياني	١١٢٧٢	٥٣٥٦	١٦٦٢٨	٧٨٧٦	٪٧٠	٣٠٠٤	٪٥٦	١٠٨٨٠	٪٦٥	١٤٩	١١	١٦٠	٧٧٢٧	٢٩٩٣	١٠٧٢٠	٦٩٩٧	٢٩٤٢	٩٩٣٩	٧٣٠	٥١	٧٨١
١٠٩	السياني	١٢٠٤٢	٤٤٣٨	١٦٤٨٠	١١٥٠٥	٪٩٥	٣٧٧٣	٪٨٥	١٥٢٧٨	٪٩٣	٢٨٦	١١	٢٩٧	١١٢١٩	٣٧٦٢	١٤٩٨١	١٠٣٧٨	٣٧٣٣	١٤١١١	٨٤١	٢٩	٨٧٠
١١٠	السبرة	١٢٦٢٤	٩٧	١٢٧٢١	٩١١٨	٪٧٢	٧٠	٪٧٢	٩١٨٨	٪٧٢	٣٩	–	٣٩	٩٠٧٩	٧٠	٩١٤٩	٨٥١٠	٧٠	٨٥٨٠	٥٦٩	–	٥٦٩
١١١	الشعر	٨٨٢٢	١٨٠	٩٠٠٢	٨٢١٦	٪٩٣	٥	٪٣	٨٢٢١	٪٩١	٦٤	–	٦٤	٨١٥٢	٥	٨١٥٧	٧٦٦٣	٥	٧٦٦٨	٤٨٩	–	٤٨٩
١١٢	القفر	١٠٥٩٨	٧٦٢٣	١٨٢٢١	٨١٢٤	٪٧٧	٥٥٨٤	٪٧٣	١٣٧٠٨	٪٧٥	٣٧	٨	٤٥	٨٠٨٧	٥٥٧٦	١٣٦٦٣	٧٩٥٨	٥٥٦٦	١٣٥٢٤	١٢٩	١٠	١٣٩



تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية في دوائر محافظة إب (اللواء الأخضر)

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١١٣	القفر	٩٩٨١	٥٧٠٢	١٥٦٨٣	٦٩٦٤	%٧٠	٤٩٧٣	%٨٧	١١٩٣٧	%٧٦	١٧	٢٢	٣٩	٦٩٤٧	٤٩٥١	١١٨٩٨	٦٩٢٥	٤٩٤٥	١١٨٧٠	٢٢	٦	٢٨
١١٤	يريم	١٤٦٧٥	٩٣٤٧	٢٤٠٢٢	١١٧٢٨	%٨٠	٧٧٢٣	%٨٢	١٩٤٥١	%٨١	٩٥	٦	١٠١	١١٦٣٣	٧٧١٧	١٩٣٥٠	١١٣٤٤	٧٦٤٨	١٨٩٩٢	٢٨٩	٦٩	٣٥٨
١١٥	يريم	١١٥٠٩	٦٨٣٥	١٨٣٤٤	٨٨١٦	%٧٧	٥٣٤٨	%٧٨	١٤١٦٤	%٧٧	١١٨	٣٣	١٥١	٨٦٩٨	٥٣١٥	١٤٠١٣	٨٥٦٧	٥٢٩٥	١٣٨٦٢	١٣١	٢٠	١٥١
١١٦	يريم	١٢٧٤٠	٩٢٦٠	٢٢٠٠٠	١٢٢٣٣	%٩٦	٨٨٨٥	%٩٦	٢١١١٨	%٩٦	٢٩	٧	٣٦	١٢٢٠٤	٨٨٧٨	٢١٠٨٢	١٢٠٦٣	٨٨٦٦	٢٠٩٢٩	١٤١	١٢	١٥٣
١١٧	الرضمة	١٢٧١٩	٧٩٧٣	٢٠٦٩٢	١٠٥٤١	%٨٣	٦٤٤٢	%٨١	١٦٩٨٣	%٨٢	٦٥	٢	٦٧	١٠٤٧٦	٦٤٤٠	١٦٩١٦	١٠١٩٤	٦٤١٦	١٦٦١٠	٢٨٢	٢٤	٣٠٦
١٢٠	السدة	١٢٧٩٠	٧٦٦٤	٢٠٤٥٤	١١٤٩٩	%٩٠	٦٨٤٥	%٨٩	١٨٣٤٤	%٨٩,٦	٣٨	١١	٤٩	١١٤٦١	٦٨٣٤	١٨٢٩٥	١١٣٧٢	٦٨١٢	١٨١٨٤	٨٩	٢٢	١١١
١٢١	السدة والنادرة	١٢٧٥٨	٧٤٦٣	٢٠٢٢١	٩٩٦٠	%٧٨	٥٩٣٩	%٧٩	١٥٨٩٩	%٧٨,٦	١١٤	٨	١٢٢	٩٨٤٦	٥٩٣١	١٥٧٧٧	٩٥٤٧	٥٨٦٠	١٥٤٠٧	٢٩٩	٧١	٣٧٠
١٢٢	النادرة	١٤٠٧٩	٧٧٧٤	٢١٨٥٣	١٢٩٨١	%٩٢	٦٨٤٦	%٨٨	١٩٨٢٧	%٩١	٣٦	١١	٤٧	١٢٩٤٥	٦٨٣٥	١٩٧٨٠	١٢٣٥٩	٦٨١٨	١٩٢٧٧	٥٨٦	١٧	٦٠٣
إجمالي المحافظة		٤٤٥٨٠١	٢١٣٨٣٧	٦٥٩٦٣٨	٣٥٥٣٠٥	%٨٠	١٦٧٢٥٥	–	٥٢٢٥٦٠	%٨٠	٣٦٦٦	٦٠٠	٤٢٦٦	٣٥١٦٣٩	١٦٦٦٥٥	٥١٨٢٩٤	٣٣٩٠٤٣	١٦٥٣٠٨	٥٠٤٣٥١	١٢٥٩٦	١٣٤٧	١٣٩٤٣
المقر الإنتخابي (١٧)		نظام الدائرة الواحدة (مديرية إب)			٥١٥١		١٠٠٣		٦١٥٤		٩٠	١١	١٠١	٥٠٦١	٩٩٢	٦٠٥٣	٤٧٠٤	٩٦٧	٥٦٧١	٣٥٧	٢٥	٣٨٢
المقر الإنتخابي (١٨)		نظام الدائرة الواحدة (محافظات اخرى)			٥٢١٩		٣٤٢٣		٨٦٤٢		٥٦	٥	٦١	٥١٦٣	٣٤١٨	٨٥٨١	٤٩٥١	٣٤٠٩	٨٣٦٠	٢١٢	٩	٢٢١
المقر الإنتخابي (١٩)		نظام الدائرة الواحدة (محافظات اخرى)			١٦٨٦		٨٣		١٧٦٩		٣٣	١	٣٤	١٦٥٣	٨٢	١٧٣٥	١٥٧٦	٧٥	١٦٥١	٧٧	٧	٨٤
الاجمالي في مقرات الدائرة الواحدة					٩٠٥٦		١٤٠٩		١٠٤٦٥		١٧٩	١٧	١٩٦	٨٨٧٧	١٣٩٢	١٠٢٦٩	٨٢٣١	١٣٥١	٩٥٨٢	٦٤٦	٤١	٦٨٧
الاجمالي العام في محافظة إب					٣٦٧٣٦١		١٧١٧٦٤		٥٣٩١٢٥		٣٨٤٥	٦١٧	٤٤٦٢	٣٦٣٥١٦	١٧١١٤٧	٥٣٤٦٦٣	٣٥٠٢٧٤	١٦٩٧٥٩	٥٢٠٠٣٣	١٣٢٤٢	١٣٨٨	١٤٦٣٠
النسبة المئوية					%٨٢,٤		%٨٠,٣		%٨١,٧		%١	%٠,٣٥	%٠,٨	%٩٨,٩	%٩٩,٦	%٩٩,٢	%٩٥,٣	%٩٨,٨	%٩٦,٤	%٣,٦	%٠,٨	%٢,٧
																	من الأصوات الصحيحة		%٩٧,٢٥	من الأصوات الصحيحة		%٢,٧٤

نتائج الإنتخابات الرئاسية بدوائر محافظة أبين

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٢٣	زنجبار	١٤٨٢٣	٧٧٠٦	٢٢٥٢٩	٧٣٦٣	٪٤٩,٦	٢٥٢٧	٪٣٣	٩٨٩٠	٪٤٤	—	—	—	٧٣٦٢	٢٥٢٧	٩٨٩٠	٥٦٩٠	١٩٧٠	٧٦٦٠	١٦٧٣	٥٥٧	٢٢٣٠
١٢٤	جعار	١٢٢٣٢	٤٨٨٥	١٧١١٧	٨٠٣٢	٪٦٦	١٩٨١	٪٤٠	١٠٠١٣	٪٥٨	١٨٠	٣١	٢١١	٧٨٥٢	١٩٥٠	٩٨٠٢	٦٥٦٩	١٦١٠	٨١٧٩	١٢٨٣	٣٤٠	١٦٢٣
١٢٥	القارة وسباح	٩٧١٧	٧٧٧٣	١٧٤٩٠	٨٨٢٧	٪٩١	٦٦٠٦	٪٨٥	١٥٤٣٣	٪٨٨	٤٠	٧	٤٧	٨٧٨٧	٦٥٩٩	١٥٣٨٦	٨٦٣٦	٦٣٣٨	١٤٩٧٤	١٥١	٢٦١	٤١٢
١٢٦	سرار(رصد)	٨٤٤٧	٣٧٣٢	١٢١٧٩	٣٨٤٨	٪٤٦	٤٨٨	٪١٣	٤٣٣٦	٪٣٥,٦	١٥٧	٥	١٦٢	٣٦٩١	٤٨٣	٤١٧٤	٢٤٩٩	٣٣٩	٢٨٣٨	١١٩٢	١٤٤	١٣٣٦
١٢٧	لودر	١٣٣٨٠	٤٧٤٧	١٨١٢٧	٦٨٦٠	٪٥١	٢٠٦٦	٪٤٣,٥	٨٩٢٦	٪٤٩	١٨٦	١٥	٢٠١	٦٦٧٤	٢٠٥١	٨٧٢٥	٥٦١٣	١٩٢٨	٧٥٤١	١٠٦١	١٢٣	١١٨٤
١٢٩	مودية	١٢٧١٩	٧٦٢٧	٢٠٣٤٦	٨٤٧٢	٪٦٧	٤٢٩٢	٪٥٦	١٢٧٦٤	٪٦٣	٣٢	٢٥	٥٧	٨٤٤٠	٤٢٦٧	١٢٧٠٧	٧٥٥١	٤١٥٧	١١٧٠٨	٨٨٩	١١٠	٩٩٩
١٣٠	المحفد	١٤٢٣٠	٩٨٥٨	٢٤٠٨٨	٨٠٨٦	٪٥٧	٥٦٦١	٪٥٧	١٣٧٤٧	٪٥٧	١٣٠	٣٩	١٦٩	٧٩٥٦	٥٦٢٢	١٣٥٧٨	٧١١٣	٥٣٩٦	١٢٥٠٩	٨٤٣	٢٢٦	١٠٦٩
إجمالي المحافظة		٨٥٥٥٨	٤٦٣٢٨	١٣١٨٨٦	٥١٤٨٨	٪٦٠	٢٣٦٢١	٪٥١	٧٥١٠٩	٪٥٧	٧٢٥	١٢٢	٨٤٧	٥٠٧٦٣	٢٣٤٩٩	٧٤٢٦٢	٤٣٦٧١	٢١٧٣٨	٦٥٤٠٩	٧٠٩٢	١٧٦١	٨٨٥٣
المقر الإنتخابي رقم (٣٤) بنظام الدائرة الواحدة					٥٢٥		١٦		٥٤١		١٤	١	١٥	٥١١	١٥	٥٢٦	٤٥١	١٤	٤٦٥	٦٠	١	٦١
المقر الإنتخابي رقم (٣٥) بنظام الدائرة الواحدة					٨٢٠		٧٧		٨٩٧		١	٢	٣	٨١٩	٧٥	٨٩٤	٨٠٢	٦١	٨٦٣	١٧	١٤	٣١
إجمالي المقرات					١٣٤٥		٩٣		١٤٣٨		١٥	٣	١٨	١٣٣٠	٩٠	١٤٢٠	١٢٥٣	٧٥	١٣٢٨	٧٧	١٥	٩٢
الإجمالي العام					٥٢٨٣٣		٢٣٧١٤		٧٦٥٤٧		٧٤٠	١٢٥	٨٦٥	٥٢٠٩٣	٢٣٥٨٩	٧٥٦٨٢	٤٤٩٢٤	٢١٨١٢	٦٦٧٣٧	٧١٦٩	١٧٧٦	٨٩٤٥
النسبة المئوية					٪٦١,٧		٪٥١		٪٥٨		٪١,٤	٪٠,٥	٪١,١	٪٩٨,٦	٪٩٩,٥	٪٩٨,٩	٪٨٥	٪٩٢	٪٨٧	٪١٣,٦	٪٧,٥	٪١١,٧
																	من الأصوات الصحيحة		٪٨٨,٢	من الأصوات الصحيحة		٪١١,٨



نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة البيضاء

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٢٨	مكيراس	١٠٩٨٩	٦٠٢٠	١٧٠٠٩	٤٩٦٠	%٤٥	١٣١٩	%٢٢	٦٢٧٩	%٢٧	٢١٢	٤٥	٢٥٧	٤٧٤٨	١٢٧٤	٦٠٢٢	٤١٣١	١٢١٣	٥٣٤٤	٦١٧	٦١	٦٧٨
١٣١	البيضاء	١١٩٧٩	٢٧٦٦	١٤٧٤٥	٧٢١٦	%٦٠	٩٩٥	%٣٦	٨٢١١	%٥٦	١١٤	١٢	١٢٦	٧٠١٢	٩٨٣	٨٠٨٥	٦٧١٨	٩٦٠	٧٦٧٨	٣٨٤	٢٣	٤٠٧
١٣٢	الزاهر وذي ناعم	٩٧٥٢	٤١٤١	١٣٨٩٣	٥٠٤٨	%٥٢	١١٧٢	%٢٨	٦٢٢٠	%٤٥	٤٨	٧	٥٥	٥٠٠٠	١١٦٥	٦١٦٥	٤٧١٤	١١٤٤	٥٨٥٨	٢٨٦	٢١	٣٠٧
١٣٣	الصومعة	٩٠١٧	١٩٣٥	١٠٩٥٢	٥٤٨٦	%٦١	١٢٠٥	%٦٢	٦٦٩١	%٦١	٢٥	٢	٢٧	٥٤٦١	١٢٠٣	٦٦٦٤	٥٢٩٤	١١٩٤	٦٤٨٨	١٦٧	٩	١٧٦
١٣٤	الطفة	١١٢٠١	٣٦٤٨	١٤٨٤٩	٧٥٨١	%٦٨	٢٠٧٥	%٥٧	٩٦٥٦	%٦٥	٥٤	١	٥٥	٧٥٢٧	٢٠٧٤	٩٦٠١	٧٢٥٣	٢٠٦٢	٩٣١٥	٢٧٤	١٢	٢٨٦
١٣٥	نعمان والسوادية	٦١٧٣	٥٦٧٢	١١٨٤٥	٥١٢٩	%٨٣	٤٢١٧	%٧٤	٩٣٤٦	%٨١	٤	٠	٤	٥١٢٥	٤٢١٧	٩٣٤٢	٥٠٩٢	٤٢٠٤	٩٢٩٦	٣٣	١٣	٤٦
١٣٦	السوادية وآل غنيه	١٤٠١٣	٦٠٥٢	٢٠٠٦٥	١٢١٤٥	%٨٧	٣٤٩١	%٥٨	١٥٦٣٦	%٧٨	٨٣	٢٠	١٠٣	١٢٠٦٢	٣٤٧١	١٥٥٣٣	١١٨٩٤	٣٤٥٥	١٥٣٤٩	١٦٨	١٦	١٨٤
١٣٧	آل محن يزيد وآل مهدي (قيفة)	١١٢٧٧	٧٥١٣	١٨٧٩٠	٩٨٩٧	%٨٨	٧٠٢١	%٩٣	١٦٩١٨	%٩٠	٢٩	٤	٣٣	٩٨٦٨	٧٠١٧	١٦٨٨٥	٩٧٠٠	٦٩٩١	١٦٦٩١	١٦٨	٢٦	١٩٤
١٣٨	رداع	١٣٤٣٤	٥٥٤٧	١٨٩٨١	٨٥٨٢	%٦٤	٣١٧١	%٥٧	١١٧٥٣	%٦٢	٩٣	١٧	١٠٩	٨٤٩٠	٣١٥٤	١١٦٤٤	٨٢١٤	٣١١٧	١١٣٣١	٢٧٦	٢٧	٣١٣
١٣٩	صباح والعرش	١١٤٣٤	٦٧١٤	١٨١٤٨	٥٨٧٩	%٥١	٣٨٢٣	%٥٧	٩٧٠٢	%٥٣	١١٥	١٧	١٣٢	٥٧٦٤	٣٨٠٦	٩٥٧٠	٥٥٤٧	٣٧٧٥	٩٣٢٢	٢١٧	٢١	٢٤٨
إجمالي المحافظة		١٠٩٣٦٩	٥٠٠٠٨	١٥٩٣٧٧	٧١٩٢٣	%٦٦	٢٨٤٨٩	%٥٧	١٠٠٤١٢	%٦٢	٧٧٦	١٢٥	٩٠١	٧١١٤٧	٢٨٣٦٤	٩٩٥١١	٦٨٥٥٧	٢٨١١٥	٩٦٦٧٢	٢٥٩٠	٢٤٩	٢٨٣٩
المقرات الإنتخابية (٣٦ و٧)، بنظام الدائرة الواحدة					٣٦٥٢		٢٨		٣٦٨١		٣٩	٥	٤٤	٢٣	٣٦٢٧	٢٥١٦	٢٥١٦	٢٣	٢٥٣٩	٩٨	—	٩٨
الإجمالي العام					٧٥٥٧٦		٢٨٥١٧		١٠٤٠٩٣		٨١٥	١٢٠	٩٤٥	٧٤٧٦١	٢٨٣٨٧	١٠٣١٤٨	٧٢٠٧٣	٢٨١٣٨	١٠٠٢١١	٢٦٨٨	٢٤٩	٢٩٣٧
-	النسبة المئوية				%٦٩,٢		%٥٧		%٦٥,٣		%١	%٠,٥	%٠,٩	%٩٨,٩	%٩٩,٥	%٩٩	%٩٥,٤	%٩٨,٧	%٩٦,٣	%٣,٥	%٠,٩	%٢,٨

نتائج الإنتخابات الرئاسية في محافظة شبوة

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح تجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٤١	عتق	١٩١٢٢	٧٧٢٨	٢٦٨٥٠	١٢٢٢١	٪٦٤	٤٥٣١	٪٥٩	١٦٧٥٢	٪٦٢	٢٠٩	٦٤	٢٧٣	١٢٠١٢	٤٤٦٧	١٦٤٧٩	١٠٨٣٧	٤٢٤٥	١٥٠٨٢	١١٧٥	٢٢٢	١٢٩٧
١٤٢	الصعيد	١٠١٨١	٧٥٨٧	١٧٧٦٨	٦٤٣٤	٪٦٣	٤٩٨٩	٪٦٦	١١٤٢٣	٪٦٤	١٣٧	٦	١٤٣	٦٢٩٧	٤٩٨٣	١١٢٨٠	٥٣٩٤	٤٦٦٧	١٠٠٦١	٩٠٣	٣١٦	١٢١٩
١٤٣	مرخة	١١٦١٠	٨٠٦٨	١٩٦٧٨	٧٠٦٨	٪٦١	١٩٤٢	٪٢٤	٩٠١٠	٪٤٦	٢٩٢	٨	٣٠٠	٦٧٧٦	١٩٣٤	٨٧١٠	٦٣٨٦	١٨٦٨	٨٢٥٤	٣٩٠	٦٦	٤٥٦
١٤٤	بيحان	١٥٩١٧	٦٧٠٣	٢٢٦٢٠	١٣٧٢٧	٪٨٦	٣٩٨١	٪٥٩	١٧٧٠٨	٪٧٨	٤٨١	٤٠	٥٢١	١٣٢٤٦	٣٩٤١	١٧١٨٧	٢١٧٠٨	٣٨٨٣	١٦٥٩١	٥٣٨	٥٨	٥٩٦
١٤٥	ميفعة	١٢٣٨٤	٦٤٩٩	١٨٨٨٣	١٠٦٧٥	٪٨٦	٥٦٤٤	٪٨٧	١٦٣١٩	٪٨٦	١٠٤	٣٠	١٣٤	١٠٥٧١	٥٦١٤	١٦١٨٥	٩٦٢٠	٥٣٨٥	١٥٠١٥	٩٤١	٢٢٩	١١٧٠
١٤٦	عرماء	١١٣٤٠	٨٦٨٢	٢٠٠٢٢	٧٩٥٦	٪٧٠	٥٨٧٢	٪٦٨	١٣٨٢٨	٪٦٩	٩٦	١١	١٠٧	٧٨٦٠	٥٨٦١	١٣٧٢١	٧٠٤٥	٥٦٥٥	١٢٧٠٠	٨١٥	٢٠٦	١٠٢١
إجمالي المحافظة		٨٠٥٥٤	٤٥٢٦٧	١٢٥٨٢١	٥٨٠٨١	٪٧٢	٢٦٩٥٩	٪٥٩	٨٥٠٤٠	٪٦٧,٥	١٣١٩	١٥٩	١٤٧٨	٥٦٧٦٢	٢٦٨٠٠	٨٣٥٦٢	٥٢٠٠٠	٢٥٧٠٣	٧٧٧٠٣	٤٧٦٢	١٠٩٧	٥٨٥٩
المقرات الإنتخابية (٢٤ و٢٥) بنظام الدائرة الواحدة					١٩٠٤		٨٥		١٩٨٩		٤٩	–	٤٩	١٨٥٥	٨٥	١٩٤٠	١٦٩١	٨١	١٧٧٢	١٦٤	٤	١٦٨
الإجمالي العام					٥٩٩٨٥		٢٧٠٤٤		٨٧٠٢٩		١٣٦٨	١٥٩	٥٢٧	٥٨٦١٧	٢٦٨٨٥	٨٥٥٠٢	٥٣٦٩١	٢٥٧٨٤	٧٩٤٧٥	٤٩٢٦	١١٠١	٦٠٢٧
النسبة المئوية					٪٧٤,٥		٪٥٩,٧		٪٦٩		٪١,٧	٪٠,٣٥	٪١,٧٥	٪٩٨,٣	٪٩٩,٦٥	٪٩٨,٢٥	٪٨٩,٥	٪٩٥,٣	٪٩١,٣	٪٨,٣	٪٤	٪٦,٩

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة حضرموت

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلو بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٩	سقطرى	١٠٢١٦	٥٨٠٧	١٦٠٢٣	٧٥٧٤	٧٤٪	٤٣٨٨	٧٦٪	١١٩٦٢	٧٥٪	١٠	٢	١٢	٧٥٦٤	٤٣٨٦	١١٩٥٠	٧٤٥٠	٤٣٦٧	١١٨١٧	١١٤	١٩	١٣٣
١٤٧	المكلا	١١٤٤٧	٦٠٣٠	١٧٤٧٧	٣١١٣	٢٧٪	٧٦٦	١٣٪	٣٨٧٩	٢٢٪	١٣٧	١٧	١٥٤	٢٩٧٦	٧٤٩	٣٧٢٥	٢٥٢٦	٦٢٥	٣١٥١	٤٥٠	١٢٤	٥٧٤
١٤٨	المكلا	١٢٢٣٠	٦٢٢٠	١٨٥٦٠	٢٩٧٣	٢٤٪	١١٦٥	١٩٪	٤١٣٨	٢٢٪	١٢٢	٤	١٢٦	٢٨٥١	١١٦١	٤٠١٢	٢٥٠٨	١٠٤١	٣٥٤٩	٣٤٣	١٢٠	٤٦٣
١٤٩	غيل باوزير	٩٤٤٨	٤٣٥٢	١٣٨٠٠	٢٥٦١	٢٧٪	٣٤٤	٨٪	٢٩٠٥	٢١٪	١٦٠	١٥	١٧٥	٢٤٠١	٣٢٩	٢٧٣٠	٢٠٣١	٢٧٤	٢٣٠٥	٣٧٠	٥٥	٤٢٥
١٥٠	فوه/المكلا	٧٩٢٩	٣٢٤٨	١١١٧٧	٢٨٦٠	٣٦٪	٧٧٥	٢٤٪	٣٦٣٥	٣٣٪	٦٨	٧	٧٥	٢٧٩٢	٧٦٨	٣٥٦٠	٢٣٠٩	٦٦٤	٢٩٧٣	٤٨٣	١٠٤	٥٨٧
١٥١	الشحر	١٠٩٦٢	٧٢٨٧	١٨٢٤٩	٢٥٥٩	٢٣٪	٥٧٥	٨٪	٣١٣٤	١٧٪	٩٨	٢٥	١٢٣	٢٤٦١	٥٥٠	٣٠١١	٢١٥٠	٤٥٠	٢٦٠٠	٣١١	١٠٠	٤١١
١٥٢	الشحر	٨٩٣٦	٦١٨٨	١٥١٢٤	١٩١٧	٢١٪	٥٤٩	٩٪	٢٤٦٦	١٦٪	٩٥	١١	١٠٦	١٨٢٢	٥٣٨	٢٣٦٠	١٥٧١	٤٥٨	٢٠٢٩	٢٥١	٨٠	٣٣١
١٥٣	غيل بن يُمين	٩٠٧٧	٥٧٧٢	١٤٨٤٩	٣٧٢٩	٤١٪	١٤١٦	٢٥٪	٥١٤٥	٣٥٪	٨٩	٧	٩٦	٣٦٤٠	١٤٠٩	٥٠٤٩	٣٠٧٠	١٣٣٨	٤٤٠٨	٥٧٠	٧١	٦٤١
١٥٤	شبام	٨٠٨٠	٥٥٧٠	١٣٦٥٠	٢٥٤١	٣١٪	٦٦٦	١٢٪	٣٢٠٧	٢٣٪	١٢٤	٦	١٣٠	٢٤١٧	٦٦٠	٣٠٧٧	٢١٦٩	٦٤٤	٢٨١٣	٢٤٨	١٦	٢٦٤
١٥٥	سيئون	١٠٣٤٢	٥٦٣٦	١٥٩٧٨	٣١٩٨	٣١٪	٤٩٧	٩٪	٣٦٩٥	٢٣٪	١٦٧	٩	١٧٦	٣٠٣١	٤٨٨	٣٥١٩	٢٣٧٠	٤١٣	٢٧٨٣	٦٦١	٧٥	٧٣٦
١٥٦	سيئون	١٢٨٧٩	٧٠٨١	١٩٩٦٠	٤١٦٤	٣٤٪	٩٠٢	١٣٪	٥٢٦٦	٢٦٪	٢١٢	١٨	٢٣٠	٤١٥٢	٨٨٤	٥٠٣٦	٣٣٥٢	٧٨١	٤١٣٣	٨٠٠	١٠٣	٩٠٣
١٥٧	تريم	٧٥٢٢	٥٣٦٧	١٢٨٨٩	٣٠٠٤	٤٠٪	١٤٩٠	٢٨٪	٤٤٩٤	٣٥٪	١٦٩	٣٩	٢٠٨	٢٨٣٥	١٤٥١	٤٢٨٦	٢٣٣٨	١٢٧٩	٣٦١٧	٤٩٧	١٧٢	٦٩٩
١٥٨	ثمود/السوم	١٣٢٥١	٥٩٦٤	١٩٢١٥	٦٤٣٩	٤٨,٥٪	١٥٥٣	٢٦٪	٧٩٩٢	٤١,٥٪	٢٦٥	٢٩	٢٩٤	٦١٧٤	١٥٢٤	٧٦٩٨	٥٧٤١	١٤٠٩	٧١٥٠	٤٣٣	١١٥	٥٤٨
١٥٩	القطن	١١٤٢٣	٣٦٢١	١٥٠٤٤	٤٧٤٣	٤١,٥٪	٩٠٥	٢٥٪	٥٦٤٨	٣٧,٥٪	١٥٥	١٥	١٧٠	٤٥٨٨	٨٩٠	٥٤٧٨	٣٩٦٢	٨٥٠	٤٨١٢	٦٢٦	٤٠	٦٦٦

تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة حضرموت

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٦٠	حورة/العبر	١٢٢٧٠	٠٦٥	١٦٣٣٥	٤٩٢٩	٪٤٠	٦٤٤	٪١٦	٥٥٧٣	٪٣٤	١٨٢	٢	١٨٤	٤٧٤٧	٦٤٢	٥٣٨٩	٤٠٢٨	٦١٥	٤٦٤٣	٧١٩	٢٧	٧٤٦
١٦١	حريضة	٦٢١٠	١٩٤٤	٨١٥٤	٢٧١٦	٪٤٤	٥٠٦	٪٢٦	٣٢٢٢	٪٣٩,٥	٤٨	٤	٥٢	٢٦٦٨	٥٠٢	٣١٧٠	٢٣٥٢	٤٨٦	٢٨٣٨	٣١٦	١٦	٣٣٢
١٦٢	صيف	٤٧٣٣	٢٧٤١	٧٤٧٤	١٨٣٧	٪٣٩	٩٠٥	٪٣٣	٢٧٤٢	٪٣٧	٣٩	٩	٤٨	١٧٩٨	٨٩٦	٢٦٩٤	١٤٦٨	٧٧٤	٢٢٤٢	٣٣٠	١٢٢	٤٥٢
١٦٣	حجر	٨٤٧٧	٤٧٩٨	١٣٢٧٥	٢٧٦١	٪٣٣	٦٢٢	٪١٣	٣٣٨٣	٪٢٥	٩٢	١	٩٣	٢٦٦٩	٦٢١	٣٢٩٠	٢٢١١	٥٦٧	٢٧٧٨	٤٥٨	٥٤	٥١٢
إجمالي المحافظة		١٧٥٥٣٢	٩١٧٠١	٢٦٧٢٣٣	٦٢٨١٨	٪٣٦	١٨٦٦٨	٪٢٠	٨٢٤٨٦	٪٣١	٢٢٣٢	٢٢٠	٢٤٥٢	٦١٥٨٦	١٨٤٤٨	٨٠٠٣٤	٥٣٦٠٦	١٧٠٣٥	٧٠٦٤١	٧٩٨٠	١٤١٣	٩٣٩٣
المقرات (٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١) بنظام الدائرة الواحدة					٤٧٢٨		١١٣		٤٨٤١		٧٣	٥	٧٨	٤٦٥٥	١٠٨	٤٧٦٣	٤٤٠٥	٧٢	٤٤٧٧	٢٥٠	٣٦	٢٨٦
الإجمالي العام					٦٨٥٤٦		١٨٧٨١		٨٧٣٢٧		٢٣٠٥	٢٢٥	٢٥٣٠	٦٦٢٤١	١٨٥٥٦	٨٤٧٩٧	٥٨٠١١	١٧١٠٧	٧٥١١٨	٨٢٣٠	١٤٤٩	٩٦٧٩
النسبة المئوية					٪٣٩		٪٢٠,٤		٪٣٢,٧		٪٢,٣	٪١,٢	٪٢,٩	٪٩٦,٧	٪٩٨,٨	٪٩٧,١	٪٨٤,٦	٪٩٥,٧	٪٨٦	٪١٢	٪٧,٧	٪١١

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة المهرة

رقم الدائرة	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
	رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٦٤	١٤٦٧٨	٥٨٨٥	٢٠٥٦٣	٥٦٤٧	٪٣٨	٢٠٦٢	٪٣٥	٧٧٠٩	٪٣٨	٧٥	٤	٧٩	٥٥٧٢	٢٠٥٨	٧٦٣٠	٤٩٥٢	١٨٩٠	٦٨٤٢	٦٢٠	١٦٨	٧٨٨
١٦٥	٦٣٧٦	٤٠٧٩	١٠٤٥٥	٢١٦٢	٪٣٤	١١٢١	٪٢٧	٣٢٨٣	٪٣١	٢٠	٦	٢٦	٢١٤٢	١١١٥	٣٢٥٧	١٨٣٦	٩٥٨	٢٧٩٤	٣٠٦	١٥٧	٤٦٣
إجمالي المحافظة	٢١٠٥٤	٩٩٦٤	٣١٠١٨	٧٨٠٩	٪٣٧	٣١٨٣	٪٣٢	١٠٩٩٢	٪٣٥	٩٥	١٠	١٠٥	٧٧١٤	٣١٧٣	١٠٨٨٧	٦٧٨٨	٢٨٤٨	٩٦٣٦	٩٢٦	٣٢٥	١٢٥١
المقر الإنتخابي رقم ( ) بنظام الدائرة الواحدة				١١٨١		٤٣		١٢٢٤		٢٩	–	٢٩	١١٥٢	٤٣	١١٩٥	٩٧٥	٣٩	١٠١٤	١٧٧	٤	١٨١
الإجمالي العام				٨٩٩٠		٣٢٢٦		١٢٢١٦		١٢٤	١٠	١٣٤	٨٨٦٦	٣٢١٦	١٢٠٨٢	٧٧٦٣	٢٨٨٧	١٠٦٥٠	١١٠٣	٣٢٩	١٤٣٢
النسبة المئوية				٪٤٢,٧		٪٣٢,٤		٪٣٩,٤		٪١,٤	٪٠,٣	٪١	٪٩٨,٦	٪٩٩,٧	٪٩٨,٩	٪٨٦,٣	٪٨٩,٥	٪٨٧,٢	٪١٢,٣	٪١٠	٪١١,٧

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة الحديدة

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٦٦	مدينة الحديدة	١٤٢٨٨	٧١١٣	٢١٤٠١	١٤٠٠٨	٪٩٨	٦٥٧٣	٪٩٢	٢٠٥٨١	٪٩٦	٧٣	٧٣	١٤٦	١٣٩٣٥	٦٥٠٠	٢٠٤٣٥	١٣٨٨٧	٦٤٧٨	٢٠٣٦٥	٤٨	٢٢	٧٠
١٦٧	مدينة الحديدة	١٢٩٦٠	٤٥٢٥	١٧٤٨٥	١٠٠١٠	٪٧٧	٣٤٥٢	٪٧٦	١٣٤٦٢	٪٧٧	٤٠	٣٠	٧٠	٩٩٧٠	٣٤٢٢	١٣٣٩٢	٩٩٢٠	٣٣٨٧	١٣٣٠٧	٥٠	٣٥	٨٥
١٦٨	مدينة الحديدة	١٣٨٩٨	٦٧٠٢	٢٠٦٠٠	١٣٣١٥	٪٩٦	٦١٥٦	٪٩٢	١٩٠٧١	٪٩٤	١٧٥	٤٥	٢٢٠	١٣١٤٠	٦١١١	١٩٢٥١	١٢٤٢٠	٥٩٠٣	١٨٣٢٣	٧٢٠	٢٠٨	٩٢٨
١٦٩	مدينة الحديدة	٢٩٩٢١	١٥٠٦٤	٤٤٩٨٥	٢٤٠٤٧	٪٨٠	١٢٠٢٥	٪٧٩	٣٦٠٧٢	٪٨٠	٢٤٨	١٠١	٣٤٩	٢٣٧٩٩	١١٩٢٤	٣٥٧٢٣	٢٣٦٨٤	١١٨٢٩	٣٥٥١٣	١١٥	٩٥	٢١٠
١٧٠	مدينة الحديدة	٢٠٠٩٩	٧٠٩٠	٢٧١٨٩	١٨٦٠٨	٪٩٣	٦٦٠٤	٪٩٣	٢٥٢١٢	٪٩٣	٢٣٧	٢١	٢٥٨	١٨٣٧١	٦٥٨٣	٢٤٩٥٤	١٧٨٧٥	٦٥١٨	٢٤٣٩٣	٤٩٦	٦٥	٥٦١
١٧١	المراوعة	١٠٦٠٦	٥٨٧٢	١٦٤٧٨	٨٧٦٠	٪٨٣	٤٥٧١	٪٧٨	١٣٣٣١	٪٨١	٧٥	٢٣	٩٨	٨٦٨٥	٤٥٤٨	١٣٢٣٣	٨٥١٠	٤٥٢٤	١٣٠٣٤	١٧٥	٢٤	١٩٩
١٧٢	المراوعة	١٠١١٢	٥٢٨١	١٥٣٩٣	٩٥٢١	٪٩٤	٤٩٦٧	٪٩٤	١٤٤٨٨	٪٩٤	٨٨	٤٠	١٢٨	٩٤٣٣	٤٩٢٧	١٤٣٦٠	٩٣٣٥	٤٩٠٦	١٤٢٤١	٩٨	٢١	١١٩
١٧٣	برع	٩٩٠٠	٣٢٧	١٠٢٢٧	٧٩٢٥	٪٨٠	٢	٪٠,٦	٧٩٢٧	٪٧٨	٣٢	-	٣٢	٧٨٩٣	٢	٧٨٩٥	٧٦٤٢	٢	٧٦٤٤	٢٥١	-	٢٥١
١٧٤	السخنة	٨٦٦٦	٢٤٣٩	١١١٠٥	٥٥٥٦	٪٦٤	٧٦	٪٣	٥٦٣٢	٪٥١	١٥	-	١٥	٥٥٤١	٧٦	٥٦١٧	٥٥٠٠	٧٣	٥٥٧٣	٤١	٣	٤٤
١٧٥	المنصورية	٩٥٥٩	٣٥٣٠	١٣٠٨٩	٥٦٤٤	٪٥٩	٢١٠٣	٪٥٩	٧٧٤٧	٪٥٩	٥	١	٦	٥٦٣٩	٢١٠٢	٧٧٤١	٥٥٧٦	٢٠٩٦	٧٦٧٢	٦٣	٦	٦٩
١٧٦	الدريهمي	١١٠٥٦	٢٩٣٩	١٣٩٩٥	١٠٦٣١	٪٩٦	٢٧٣١	٪٩٣	١٣٣٦٢	٪٩٥	٤٩	١٣	٦٢	١٠٥٨٢	٢٧١٨	١٣٣٠٠	١٠٤٣٥	٢٧١٢	١٣٠٤٧	١٤٧	٦	١٥٣
١٧٧	بيت الفقيه	١٠٧٧٠	٣٥٣٠	١٤٣٠٠	٦١٤٥	٪٥٧	٢٠٣٦	٪٥٨	٨١٨١	٪٥٧	٤١	٣	٤٤	٦١٠٤	٢٠٣٣	٨١٣٧	٥٨٩٩	٢٠٠٠	٧٨٩٩	٢٠٥	٣٣	٢٣٨
١٧٨	بيت الفقيه	٩٧٨٦	١١	٩٧٩٧	٧٢٣٥	٪٧٤	-	-	٧٢٣٥	٪٧٤	٨	-	٨	٧٢٢٧	-	٧٢٢٧	٧١٤٧	-	٧١٤٧	٨٠	-	٨٠
١٧٩	بيت الفقيه	٩١٣٢	٣٠	٩١٦٢	٥٤٤٢	٪٦٠	-	-	٥٤٤٢	٪٦٠	١٦	-	١٦	٥٤٢٦	-	٥٤٢٦	٥٣٦٥	-	٥٣٦٥	٦١	-	٦١

تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة الحديدة

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	تساء	إجمالي	رجال	النسبة	تساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	تساء	إجمالي	رجال	تساء	إجمالي
١٨٠	بيت الفقيه	٨٨٣٦	٢٧٩٨	١١٦٣٤	٦٢١٨	%٧٨	٢٢٨٢	%٨١	٨٥٠٠	%٧٣	٢٨	٢	٣٠	٦١٩٠	٢٢٨٠	٨٤٧٠	٦١١١	٢٢٦٠	٨٣٧١	٧٩	٢٠	٩٩
١٨١	زبيد	١٠٠٢٦	٦٠٥٤	١٦٠٨٠	٦٨٢٣	%٦٨	٤١٤٣	%٦٨	١٠٩٦٦	%٦٨	٨٣	٣٥	١١٨	٦٧٤٠	٤١٠٨	١٠٨٤٨	٦٥٧٨	٤٠٥٧	١٠٦٣٥	١٦٢	٥١	٢١٣
١٨٢	زبيد	١٠٩٧٦	٢٨٧٠	١٣٨٤٦	٦٥٠٠	%٥٩	٢٤٠١	%٨٣	٨٩٠١	%٦٤	٧	٧	١٤	٦٤٩٣	٢٣٩٤	٨٨٨٧	٦٤٧٩	٢٣٧٤	٨٨٥٣	١٤	٢٠	٣٤
١٨٣	زبيد	٨٢١٢	٢٦٠٦	١٠٨١٨	٥٥٦٧	%٦٨	٩٤١	%٣٦	٦٥٠٨	%٦٠	٧٤	٣	٧٧	٥٤٩٣	٩٣٨	٦٤٣١	٥٣٧٠	٩٣٥	٦٣٠٥	١٢٣	٣	١٢٦
١٨٤	زبيد	٨٦٣٠	٢٨٥٤	١١٤٨٤	٦٧٦٦	%٧٨	٢٠٥٦	%٧٢	٨٨٢٢	%٧٧	١٦	٠	١٦	٦٧٥٠	٢٠٥٦	٨٨٠٦	٦٦٤٨	٢٠٥٠	٨٦٩٨	١٠٢	٦	١٠٨
١٨٥	زبيد	٩١٢٣	٤٠٠٠	١٣١٢٣	٦٢٨٥	%٦٩	٢٨٨٥	%٧٢	٩١٧٠	%٧٠	٢٠	١٥	٣٥	٦٢٦٥	٢٨٧٠	٩١٣٥	٦١٠٥	٢٨٢٧	٨٩٣٢	١٦٠	٤٣	٢٠٣
١٨٦	الخوخة	١٢٢١١	٢٧٠٤	١٥٩١٥	٨١٨٠	%٦٢	١٥٣٧	%٥٧	٩٧١٧	%٦١	٧٧	٣	٨٠	٨١٠٣	١٥٣٤	٩٦٣٧	٧٩٥٥	١٥٣٠	٩٤٨٥	١٤٨	٤	١٥٢
١٨٧	حيس	٨٧٧١	٦٦٨٤	١٥٤٥٥	٧٢٦٧	%٨٣	٣٤٥٤	%٥٢	١٠٧٢١	%٦٩	٦١	٠	٦١	٧٢٠٦	٣٤٥٤	١٠٦٦٠	٧٠٦٨	٣٤٤٠	١٠٥٠٨	١٣٨	١٤	١٥٢
١٨٨	جبل راس	٩٢٦٦	٥٦٠٨	١٤٨٧٤	٥٧١١	%٦٢	٢٠٠٥	%٣٦	٧٧١٦	%٥٢	١٧	٦	٢٣	٥٦٩٤	١٩٩٩	٧٦٩٣	٥٦١٢	١٩٨٠	٧٥٩٢	٨٢	١٩	١٠١
١٨٩	اللحية	١١٧٠٠	٤٣٩٩	١٦٠٩٩	٩٤٤٦	%٨١	٢٨١٢	%٦٤	١٢٢٥٨	%٧٦	٣٢	٠	٣٢	٩٤١٤	٢٨١٢	١٢٢٢٦	٩٤٠٤	٢٧٦٤	١٢١٦٨	١٠	٤٨	٥٨
١٩٠	اللحية	١٠٥٨٤	٤٢٢٠	١٤٨٠٤	٩٤٢٠	%٨٩	٣٨٦٣	%٩١	١٣٢٨٣	%٨٩,٧	٣٤	٢٠	٥٤	٩٣٨٦	٣٨٤٣	١٣٢٢٩	٩٢٦٦	٣٨٣٣	١٣٠٩٩	١٢٠	١٠	١٣٠
١٩١	الزهرة	١١٢٣١	٥٠٠٧	١٦٢٣٨	١٠٨٣٧	%٩٦	٤٨٠٤	%٩٥	١٥٦٤١	%٩٥,٧	٤٦	١٣	٥٩	١٠٧٩١	٤٧٩١	١٥٥٨٢	١٠٧٠٨	٤٧٩٠	١٥٤٩٨	٨٣	١	٨٤
١٩٢	الزهرة	١١٣٠١	٣٦٣٢	١٤٩٣٣	١٠٨٧٥	%٩٦	٣٢٧٧	%٩٠	١٤١٥٢	%٩٤,٧	٧٨	٧	٨٥	١٠٧٩٧	٣٢٧٠	١٤٠٦٧	١٠٦٨٠	٣٢٦٦	١٣٩٤٦	١١٧	٤	١٢١
١٩٣	القناوص	١١١٧٠	٤٦٣٦	١٥٨٠٦	١٠١١٢	%٩٠	٢٨٦٧	%٦٢	١٢٩٧٩	%٨٢	٢٦	١	٢٧	١٠٠٨٦	٢٨٦٦	١٢٩٥٢	٩٩٨٦	٢٨٥١	١١٨٣٧	١٠٠	١٥	١١٥

تابع نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة الحديدة

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
١٩٤	الزيدية	١٢٥١٣	٦٤١٢	١٩٩٢٥	١٢١٦٩	٪٩٠	٥٧٥٠	٪٨٩	١٧٩١٩	٪٩٠	٠	٠	٠	١٢١٦٩	٥٧٥٠	١٧٩١٩	١٢٠٦٩	٥٧٠٠	١٧٧٦٩	١٠٠	٥٠	١٥٠
١٩٥	الخلاف	١٠٩٤٨	٤٢٦٩	١٥٢٥٣	٧٤٧٨	٪٦٨	٣١٣٧	٪٧٣	١٠٦١٥	٪٧٠	١٦	٣	١٩	٧٤٦٢	٣١٣٤	١٠٥٩٦	٧٣٤٢	٣١٢٨	١٠٤٧٠	١٢٠	٦	١٢٦
١٩٦	المنيرة وكمران	١٣٦٣٣	٥٠١٩	١٨٦٥٢	٧٧٤٧	٪٥٧	٣٠١٧	٪٦٠	١٠٧٦٤	٪٨٥	٩٨	٨	١٠٦	٧٦٤٩	٣٠٠٩	١٠٦٥٨	٧٤٨٧	٣٠٠٧	١٠٤٩٤	١٦٢	٢	١٦٤
١٩٧	الضحي	١٢١٩٢	٣٧٣٧	١٥٩٢٩	٨٥٨١	٪٧٠	٣٢٣٧	٪٨٧	١١٨١٨	٪٧٤	٢٢	٢	٢٤	٨٥٥٩	٣٢٣٥	١١٧٩٤	٨٤٠١	٣٢١٢	١١٦١٣	١٥٨	٢٣	١٨١
١٩٨	باجل	١٨٥٧٣	٨٦١٢	٢٧١٨٥	١٥٩٠١	٪٨٦	٦٤٠٠	٪٧٤	٢٢٣٠١	٪٨٢	٦	٦	١٢	١٥٨٩٥	٦٣٩٤	٢٢٢٨٩	١٥٧٦١	٦٣٦٠	٢٢١٢١	١٣٤	٣٤	١٦٨
١٩٩	باجل	١١٢٧٦	٤٣٢٢	١٥٥٩٨	١٠٧٣٤	٪٩٥	٤١٠٩	٪٩٥	١٤٨٤٣	٪٩٥	٨٠	٣٩	١١٩	١٠٦٥٤	٤٠٧٠	١٤٧٢٤	١٠٤٦٤	٣٩٩٢	١٤٤٥٦	١٩٠	٧٨	٢٦٨
إجمالي المحافظة		٤٠٤٠٧١	١٥٤٨٩٦	٥٥٨٩٦٧	٣١٩٤٦٤	٪٧٩	١١٦٢٧٣	٪٧٥	٤٣٥٧٣٣	٪٧٨	١٩٢٣	٥٢٠	٢٤٤٣	٣١٧٥٤١	١١٥٧٥٣	٤٣٣٢٩٤	٣١٢٦٨٩	١١٤٧٨٤	٤٢٧٤٧٣	٤٨٥٢	٩٦٩	٥٨٢١
إجمالي المقرات الانتخابية بنظام الدائرة الواحدة					٢٣٧٩٩		١٤١٤٦		٣٧٩٤٥		١٣١	٤	١٣٥	٢٣٦٦٨	١٤١٤٢	٣٧٨١٠	٢٣٠٩٣	١٤٠٨٢	٣٧١٧٥	٥٧٥	٦٠	٦٣٥
الإجمالي العام					٣٤٣٢٦٣		١٣٠٤١٩		٤٧٣٦٨٢		٢٠٥٤	٥٢٤	٢٥٧٨	٣٤١٢٠٩	١٢٩٨٩٥	٤٧١١٠٤	٣٣٥٧٨٢	١٢٨٨٦٦	٤٦٤٦٤٨	٥٤٢٧	١٠٢٩	٦٤٥٦
النسبة المئوية					٪٨٤,٩		٪٨٤		٪٨٤,٧		٪٠,٦	٪٠,٤	٪٠,٥	٪٩٩,٤	٪٩٩,٥	٪٩٩,٤	٪٩٨,٨	٪٩٨,٨	٪٩٨	٪١,٦	٪٠,٨	٪١,٤

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة ذمار

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل علية المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٠٠	مدينة ذمار	١٦١٧٥	٧٠٨٧	٢٢٢٦٢	٧٧٥٥	%٤٨	٣١٧٣	%٤٥	١٠٩٢٨	%٤٧	٢٩٢	٥٩	٣٥١	٧٤٦٣	٣١١٤	١٠٥٧٧	٧٠٤٢	٣٠٣٢	١٠٠٧٤	٤٢١	٨٢	٥٠٣
٢٠١	مدينة ذمار	١٢٠٩٨	٤٨٥٥	١٦٩٥٣	٦٢٥٣	%٥٢	٢٥٩٢	%٥٤	٨٨٤٥	%٥٢	١٣٤	٤٠	١٧٤	٦١١٩	٢٥٥٢	٨٦٧١	٥٨٣٨	٢٤٨٩	٨٣٢٧	٢٨١	٦٣	٣٤٤
٢٠٢	عنس	١٢٩٠٧	٦٥٧٣	١٩٤٨٠	٦٨٤٥	%٥٣	٢٣٧٣	%٣٦	٩٢١٨	%٤٧	٦٤	٣	٦٧	٦٧٨١	٢٣٧٠	٩١٥١	٦٦٨٣	٢٣٦١	٩٠٤٤	٩٨	٩	١٠٧
٢٠٣	عنس	١٢٠٢٦	٥٢٥١	١٧٢٧٧	٦٤٧٨	%٥٤	٢٦٨٩	%٥١	٩١٦٧	%٥٣	٤٠	٨	٤٨	٦٤٣٨	٢٦٨١	٩١١٩	٦٣٤٣	٢٦٦٨	٩٠١١	٩٥	١٣	١٠٨
٢٠٤	عنس	١٤٦٦٧	٧٠٩٤	٢١٧٦١	٧٩٦٣	%٥٦	٤٧٦٧	%٦٤	١٢٧٣٠	%٥٨	٥٦	١٦	٧٢	٧٩٠٧	٤٧٥١	١٢٦٥٨	٧٧٧٧	٤٧٢٥	١٢٥٠٢	١٣٠	٢٦	١٥٦
٢٠٥	مغرب عنس	١٠٨٨٦	٧٨٣٧	١٨٧٢٣	٨٣٥٥	%٧٧	٥٤٤٨	%٦٩	١٣٨٠٣	%٧٤	٢٩	١٠	٣٩	٨٣٣٦	٥٤٣٨	١٣٧٦٤	٨٢٢٦	٥٤٢٨	١٣٦٥٤	١٠٠	١٠	١١٠
٢٠٦	الحدا	١٥٤٥٥	٧٤٤٣	٢٢٨٩٨	١٢١٦٧	%٧٩	٥٦٣٤	%٧٦	١٧٨٠١	%٧٨	٥١	٥	٥٦	١٢١١٦	٥٦٢٩	١٧٧٤٥	١١٩٤٨	٥٦٢٠	١٧٥٦٨	١٦٨	٩	١٧٧
٢٠٧	الحدا	١٤٥٥٠	٨٤٢٦	٢٢٩٧٦	٨٦١٩	%٥٩	٤٢٧٢	%٥١	١٢٨٩١	%٥٦	٢١	٦	٢٧	٨٥٩٨	٤٢٦٦	١٢٨٦٤	٨٤٣٨	٤٢٠٩	١٢٦٤٧	١٦٠	٥٧	٢١٧
٢٠٨	جهران	١٤١٧٣	٥٧٤٤	١٩٩١٧	٩٢٣١	%٦٥	٢٥٥٥	%٤٤	١١٧٨٦	%٥٩	٨٢	٤	٨٦	٩١٤٩	٢٥٥١	١١٧٠٠	٨٩٧٦	٢٥٣٩	١١٥١٥	١٧٣	١٢	١٨٥
٢٠٩	جبل الشرق	١١٠٤٧	٢٥٤٩	١٣٥٩٦	٥٤٨٤	%٥٠	٩٠٦	%٣٥	٦٣٩٠	%٤٧	٧٣	٣	٧٦	٥٤١١	٩٠٣	٦٣١٤	٥٢٢٦	٨٧٤	٦١٠٠	١٨٥	٢٩	٢١٤
٢١٠	ضوران	١٣٧٧٥	٦٨٦٥	٢٠٦٤٠	١١٣٤٨	%٨٢	٥٣١٣	%٧٧	١٦٦٦١	%٨١	٢٢	٢	٢٤	١١٣٢٦	٥٣١١	١٦٦٣٧	١١٢٩١	٥٣٠٣	١٦٥٩٤	٣٥	٨	٤٣
٢١١	ضوران	١٣٥٤١	٨٩٠١	٢٢٤٤٢	٧٨١٧	%٥٨	٣٥٦٤	%٤٠	١١٣٨١	%٥١	٢٩	٦	٣٥	٧٧٨٨	٣٥٥٨	١١٣٤٦	٧٦٣٧	٣٥٣٧	١١١٧٤	١٥١	٢١	١٧٢
٢١٢	ضوران	١٠٢٤٠	٧٠٨٣	١٧٣٢٣	٦٠٠٥	%٥٩	٢٤١٣	%٣٤	٨٤١٨	%٤٩	٩	٦	١٥	٥٩٩٦	٢٤٠٧	٨٤٠٣	٥٩٣٥	٢٤٠٢	٨٣٣٧	٦١	٥	٦٦
٢١٣	عتمة	١٠١٢٨	٧٩٣٢	١٨٠٦٠	٩٦٧٤	%٩٦	٧٨٧٢	%٩٨	١٧٥٤٦	%٩٧	٨	١	٩	٩٦٦٦	٧٨٧١	١٧٥٣٧	٩٥٧٦	٧٨٥٧	١٧٤٣٣	٩٠	١٤	١٠٤

تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة ذمار

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢١٤	عتمة	١١٠٣٩	٩٣٦٠	٢٠٣٦٩	٧٨٥٨	٪٧١	٧٧٩٦	٪٨٣	١٥٦٥٤	٪٧٧	١٤	٧	٢١	٧٨٤٤	٧٧٨٩	١٥٦٣٣	٧٨٠٥	٧٧٨٠	١٥٥٨٥	٣٩	٩	٤٨
٢١٥	عتمة	١٠١٠٦	٦١٧٦	١٦٢٨٢	٥٤١٧	٪٥٤	٣٧٨٣	٪٦١	٩٢٠٠	٪٥٦,٥	٤١	١٢	٥٣	٥٣٧٦	٣٧٧١	٩١٤٧	٥٣٠٠	٣٧٢٢	٩٠٢٢	٧٦	٤٩	١٢٥
٢١٦	وصاب العالي	١٣٦٠٤	٩٨٨٣	٢٣٤٨٧	٩٢٦٥	٪٧٣,٥	٦٨٩٠	٪٧٠	١٦١٥٥	٪٧٢	١	١	٢	٩٢٦٤	٦٨٨٩	١٦١٥٣	٩٢٠٧	٦٨٧٣	١٦٠٨٠	٥٧	١٦	٧٣
٢١٧	وصاب العالي	١٢٠٧٠	٧٦٦٥	١٩٧٣٥	٦٠٧٥	٪٥٠	٣٥٠٤	٪٤٥	٩٥٧٩	٪٤٨,٥	٢٦	٦	٣٢	٦٠٤٩	٣٤٩٨	٩٥٤٧	٥٩١٣	٣٤٩٤	٩٤٠٧	١٣٦	٤	١٤٠
٢١٨	وصاب العالي	١٣٢٩٨	٨٢٧١	٢١٥٦٩	١٠٨٦٧	٪٨٢	٦٩١٥	٪٨٤	١٧٧٨٢	٪٨٢	١٣	٢	١٥	١٠٨٥٤	٦٩١٣	١٧٧٦٧	١٠٤٧٢	٦٨٧١	١٧٣٤٣	٣٨٢	٤٢	٤٢٤
٢١٩	وصاب السافل	١١٢٩٤	٦٧١٠	١٨٠٠٤	٧٥٤٧	٪٦٧	٥٤٢٣	٪٨١	١٢٩٧٠	٪٧٢	٧٦	٣٢	١٠٨	٧٤٧١	٥٣٩١	١٢٨٦٨	٧٣٣٤	٥٣٧٦	١٢٧١٠	١٣٧	١٥	١٥٢
٢٢٠	وصاب السافل	١٢٩٠٠	٦٦٢٨	١٩٥٢٨	١٠٤٣٠	٪٨١	٦٤٢٥	٪٩٧	١٦٨٥٥	٪٨٦	٩	٢٢	٣١	١٠٤٢١	٦٤٠٣	١٦٨٢٤	١٠٣٩٩	٦٣٨٨	١٦٧٨٧	٢٢	١٥	٣٧
إجمالي المحافظة		٢٦٤٩٧٦	١٤٨٣٣٣	٤١٣٣٠٩	١٧١٤٥٣	٪٦٥	٩٤٣٠٧	٪ ٦٣	٢٦٥٧٦٠	٪ ٦٤	١٠٩٠	٢٥١	١٣٤١	١٧٠٣٦٣	٩٤٠٥٦	٢٦٤٤١٩	١٦٧٣٦٦	٩٣٥٤٨	٢٦٠٩١٤	٢٩٩٧	٥٠٨	٣٥٠٥
المقرات الانتخابية رقم ٣٩ و ٤٠ بنظام الدائرة الواحدة					٢٥٧٨		٣٥١		٢٩٢٩		٤٨	٧	٥٥	٣٥٢٠	٢٤٤	٣٨٧٤	٣٣٣٥	٢٣٠	٣٦٦٥	١٩٥	١٤	٢٠٩
الإجمـــــــالي العـــــــام					١٧٥٠٣١		٩٤٦٥٨		٢٦٩٦٨٩		١١٣٨	٢٥٨	١٣٩٦	١٧٣٨٩٣	٩٤٤٠٠	٢٦٨٢٩٣	١٧٠٧٠١	٩٣٨٧٨	٢٦٤٥٧٩	٣١٩٢	٥٢٢	٣٧١٤
النسبة المئوية					٪ ٦٦		٪ ٦٣,٦		٪ ٦٥,٢		٪ ٠,٤	٪ ٠,٢	٪ ٠,٣	٪٩٩,٦	٪٩٩,٨	٪٩٩,٧	٪٩٧,٥	٪٦٣	٪٩٨	٪١,٨	٪٠,٦	٪١,٤

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة صنعاء

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٣٦	همدان	١٥٦٢٢	١٢٥	١٥٧٤٨	٩١٩٨	%٥٩	٦	%٥	٩٢٠٤	%٥٨	٩١	—	٩١	٩١٠٧	٦	٩١١٣	٨٨٦٩	٦	٨٨٧٥	٢٣٨	—	٢٣٨
٢٣٧	بني مطر	١٤٨٥٨	٢٦٧٧	١٧٥٣٥	٨٤٨٤	%٥٧	١١٢٤	%٤٢	٩٦٠٨	%٥٥	٨٢	٣	٨٥	٨٤٠٢	١١٢١	٩٥٢٣	٨٢٦٢	١١٠٤	٩٣٦٦	١٤٠	١٧	١٥٧
٢٣٨	بني مطر	١٣٠٣١	٢٨٤٢	١٥٨٧٣	٧٤٩٤	%٥٧,٥	١٤٥٤	%٥١	٨٩٤٨	%٥٦	٥٤	٦	٦٠	٧٤٤٠	١٤٤٨	٨٨٨٨	٧٣٢٣	١٤٤٢	٨٧٦٥	١١٧	٦	١٢٣
٢٣٩	الحيمة الداخلية	١٢٩١٨	٣٥٥٣	١٦٤٧١	٨٩٦٤	%٦٩	٢٢٤٧	%٦٣	١١٢١١	%٦٨	٧٠	١٠	٨٠	٨٨٩٤	٢٢٣٧	١١١٣١	٨٧٩٩	٢٢٢١	١١٠٢٠	٩٥	١٦	١١١
٢٤٠	مناخة	١٥٧٩٨	٧٧١٩	٢٣٥١٧	١٣٠٢٨	%٨٢	٦٦٩٣	%٨٧	١٩٧٢١	%٨٤	١٨	١٣	٣١	١٣٠١٠	٦٦٨٠	١٩٦٩٠	١٢٩١٠	٦٦٤٢	١٩٥٥٢	١٠٠	٢٨	١٢٨
٢٤١	صعفان	١٤٠٩٤	٣٤٢١	١٧٥١٥	١١٣٩٦	%٨١	٣٦٣٧	%٩٤	١٥٠٣٣	%٨٦	٤٧	١٤٥	١٩٢	١١٣٤٩	٣٤٩٢	١٤٨٤١	١١٢٧٧	٣٤٦٣	١٤٧٤٠	٧٢	٢٩	١٠١
٢٤٢	الحيمة الخارجية	١٢٥٧٩	٥٠٩٤٠	١٧٦٧٣	٧٦٤٧	%٦١	٢٠٥٠	%٤٠	٩٦٩٧	%٥٥	٤٠	٣	٤٣	٧٦٠٧	٢٠٤٧	٩٦٥٤	٧٥٤٢	٢٠٤٣	٩٥٨٥	٦٥	٤	٦٩
٢٤٣	بلاد الطعام	١١٥١٩	٦٦٤٤	١٨١٦٣	٨٢٥٢	%٧٢	٤٤٧٦	%٦٧	١٢٧٢٨	%٧٠	٧	—	٧	٨٢٤٥	٤٤٧٦	١٢٧٢١	٨١٤٤	٤٤٧٦	١٢٦٢٠	١٠١	—	١٠١
٢٤٤	الجبين	٩٧٨٥	٤٨٥٠	١٤٦٣٥	٦٣٤١	%٦٥	٢٣٣٤	%٤٨	٨٦٧٥	%٥٩	٤٣	٧	٥٠	٦٢٩٨	٢٣٢٧	٨٦٢٥	٦٢٤٩	٢٣٢٢	٨٥٧١	٤٩	٥	٥٤
٢٤٥	الجبين وكسمة	١٠٣٤١	٦٣٥٢	١٦٦٩٣	٤٣٥٧	%٥٢	٣٥٣٧	%٥٥	٧٨٩٤	%٣٧	١٧	١	١٨	٤٣٤٠	٣٥٣٦	٧٨٧٦	٤١٣٦	٣٥٠٧	٧٦٤٣	٢٠٤	٢٩	٢٣٣
٢٤٦	الجعفرية	١٠٠١٧	٦٤٧٤	١٦٤٩١	٩٤٣٥	%٩٤	٦١٤٢	%٩٥	١٥٥٧٧	%٩٤	١٥	٤	١٩	٩٤٢٠	٦١٣٨	١٥٥٥٨	٩٣٦١	٦١٢٠	١٥٤٨١	٥٩	١٨	٧٧
٢٤٧	كسمة	١٠٦٦٧	٩٢١٠	١٩٨٧٧	٩٩٧٧	%٩٤	٨٦٧٨	%٩٤	١٨٦٥٥	%٩٢	١٤	—	١٤	٩٩٦٣	٨٦٧٨	١٨٦٤١	٩٨٦٥	٨٦٠٠	١٨٤٦٥	٩٨	٧٨	١٧٦
٢٤٨	السلفية	١٣٥٦٩	٨٧٥٨	٢٢٣٢٧	١٠٤٦٣	%٧٧	٦٩٨٩	%٨٠	١٧٤٥٢	%٧٨	٧٦	٢٢	٩٨	١٠٣٨٧	٦٩٦٧	١٧٣٥٤	١٠٠٧٨	٦٩٢٥	١٧٠٠٣	٢٠٩	٤٢	٢٥١
٢٤٩	ارحب	١٨٢٣٠	٣٥٥٣	٢١٧٨٣	٧٩٣٩	%٤٣,٥	١٢٠٧	%٣٤	٩١٤٦	%٤٢	١٧٨	١٢	١٩٠	٧٧٦١	١١٩٥	٨٩٥٦	٧٥٥٤	١١٨٥	٨٧٣٩	٢٠٧	١٠	٢١٧



تابع نتائج الانتخابات الرئاسية في محافظة صنعاء

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٥٠	نهم وخولان	١٧٠٥٣	٨٧٣٧	٢٥٧٩٠	١٥٣٠٢	٪٩٠	٧٧٢٨	٪٨٨	٢٢٩٧٠	٪٨٩	١٢٣	٢٧	١٥٠	١٥١٧٩	٧٧١١	٢٢٨٩٠	١٥٠٥٦	٧٦٨٤	٢٢٧٤٠	٢٠٣	٥٠	٢٥٣
٢٥١	خولان	١٤٩٧٣	٣٦٧٦	١٨٦٤٩	٩٢٢٨	٪٦٢	١٣٧٠	٪٣٧	١٠٥٩٨	٪٥٧	٤٦	١	٤٧	٩١٨٢	١٣٦٩	١٠٥٥١	٨٩٤٧	١٣٦٩	١٠٣١٦	٢٢٥	–	٢٢٥
٢٥٢	خولان	١٤٣٤٤	٣١٩٧	١٧٥٤١	٨٩٢٩	٪٦٢	١٨٣٨	٪٥٧	١٠٧٦٧	٪٦١	٥٢	–	٥٢	٨٨٧٧	١٨٣٨	١٠٧١٥	٨٦٣٥	١٨٢٨	١٠٤٦٣	٢٤٢	١٠	٢٥٢
٢٥٣	بلاد الروس وسنحان	١٤٧٩١	٣٧٥٧	١٨٥٤٨	٨٩٢٢	٪٦٠	١٧٠٨	٪٤٥	١٠٦٣٠	٪٥٧	٢١	٨	٢٩	٨٩٠١	١٧٠٠	١٠٦٠١	٨٨٣٥	١٦٨٠	١٠٥١٥	٦٦	٢٠	٨٦
٢٥٤	سنحان وبني بهلول	١٨٩٩٥	٨٧١٢	٢٧٧٠٧	٩٧٧١	٪٥١	٣١٦٦	٪٣٦	١٢٩٣٧	٪٤٧	٢٢	٣	٢٥	٩٧٤٩	٣١٦٣	١٢٩١٢	٩٦٤٦	٣١٤٣	١٢٧٨٩	١٠٣	٢٠	١٢٣
٢٥٥	بني حشيش	١١٧٢٤	٣٤١٩	١٥١٤٣	٦٢٢٦	٪٥٣	١٣٧٣	٪٤٠	٧٥٩٩	٪٥٠	٧٧	١٣	٩٠	٦١٤٩	١٣٦٠	٧٥٠٩	٥٩٠٢	١٣٤٤	٧٢٤٦	٢٤٧	١٦	٢٦٣
٢٥٦	بني الحارث	٢٠٢٩٥	٤٤٠٣	٢٤٦٩٨	١٢١٩٠	٪٦٠	١٥٠١	٪٣٤	١٣٦٩١	٪٥٥	٢٤٢	٣٧	٢٧٩	١١٨٤٨	١٤٦٤	١٣٣١٢	١١١٤٤	١٤٣٢	١٢٥٧٦	٧٠٤	٣٢	٧٣٦
إجمالي المحافظة		٢٩٥٢٠٤	١٠٧١٧٣	٤٠٢٣٧٧	١٩٣٦٢٣	-	٦٩٢٩١	-	٢٦٢٩١٤		١٤٣٥	٣١٥	١٧٥٠	١٩٢١٨٨	٦٨٩٧٦	٢٦١١٦٤	١٨٨٥٣٤	٦٨٥٣٦	٢٥٧٠٧٠	٣٦٥٤	٤٤٠	٤٠٩٤
النسبة المئوية					٪٦٥,٦		٪٦٤,٦		٪٦٥,٣		٪٠,٥	٪٠,٣	٪٠,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٪١

نتائج الإنتخابات الرئاسية بدوائر محافظة المحويت

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٥٧	المحويت	١١٨٩٠	٢٩٥١	١٥٨٤١	١٠٥٨٩	٪٨٩	٢٩٤٤	٪٧٥	١٣٥٣٣	٪٨٥	٦١	٩	٧٠	١٠٥٢٨	٢٩٣٥	١٣٤٦٣	١٠٤١٨	٢٩٢٣	١٣٣٤١	١١٠	١٢	١٢٢
٢٥٨	ملحان	١٣٠٥١	٦٢٣١	١٩٢٨٢	٩٦٥١	٪٧٤	٤٦٤٩	٪٧٥	١٤٣٠٠	٪٧٤	١٤	١	١٥	٩٦٣٧	٤٦٤٨	١٤٢٨٥	٩٥٩١	٤٦٤٤	١٤٢٣٥	٤٦	٤	٥٠
٢٥٩	الخبت	١٢٦٧٥	٨٧٢٢	٢١٣٩٧	١١٩٤١	٪٩٤	٨٠٤٤	٪٩٢	١٩٩٨٥	٪٩٣	٤٣	٤	٤٧	١١٨٩٨	٨٠٤٠	١٩٩٣٨	١١٧٨٦	٨٠٣٣	١٩٨١٩	١١٢	٧	١١٩
٢٦٠	بني سعد	١٠٧٤٧	٦٠٥٦	١٦٨٠٣	٨٤٤٠	٪٧٨,٥	٤٦١٤	٪٧٦	١٣٠٥٤	٪٧٨	٢١	٩	٣٠	٨٤١٩	٤٦٠٥	١٣٠٢٤	٨٣٧١	٤٦٠١	١٢٩٧٢	٤٨	٤	٥٢
٢٦١	حفاش	١١٩٣٩	٦٧٨٦	١٨٧٢٥	١٠٦٢٢	٪٨٩	٦٠٥٠	٪٨٩	١٦٦٧٢	٪٨٩	٥٢	٢٠	٧٢	١٠٥٧٠	٦٠٣٠	١٦٦٠٠	١٠٣٦٤	٥٩٤٤	١٦٣٠٨	٢٠٦	٨٦	٢٩٢
٢٦٢	الرجم	١٣٥٠٦	٥٩١٣	١٩٤١٩	١٢٩٠١	٪٩٥	٥٤٥٩	٪٩٢	١٨٣٦٠	٪٩٤	٣٩	١٥	٥٤	١٢٨٦٢	٥٤٤٤	١٨٣٠٦	١٢٧٢٢	٥٣٨٨	١٨١١٠	١٤٠	٥٦	١٩٦
٢٦٣	الطويلة	١٢٥٩٥	٣٢٠٣	١٥٧٩٨	١١١٠٩	٪٨٨	٢٤٦٨	٪٧٧	١٣٥٧٧	٪٨٦	٨١	٤	٨٥	١١٠٢٨	٢٤٦٤	١٣٤٩٢	١٠٧٠٠	٢٤٢٤	١٣١٢٤	٣٢٨	٤٠	٣٦٨
٢٦٤	شبام وكوكبان	١٠٥٦٤	٣٤٢٢	١٣٩٨٦	٩٣٠٣	٪٨٨	٢٩٣٦	٪٨٥	١٢٢٣٩	٪٨٧	٦٧	١٤	٨١	٩٢٣٦	٢٩٢٢	١٢١٥٨	٩٠٩٥	٢٨٩٠	١١٩٨٥	١٤١	٣٢	١٧٣
إجمالي المحافظة		٩٦٩٦٧	٤٤٢٨٤	١٤١٢٥١	٨٤٥٥٦	٪٨٩	٣٧١٦٤	٪٨٨	١٢١٧٢٠	٪٨٨,٥	٣٧٨	٧٦	٤٥٤	٨٤١٧٨	٣٧٠٨٨	١٢١٢٦٦	٨٣٠٤٧	٣٦٨٤٧	١١٩٨٩٤	١١٣١	٢٤١	١٣٧٢
المقر الإنتخابي رقم ( ) بنظام الدائرة الواحدة					٣٣٧٩		٢٣٣٣		٥٧١٢		٨	١	٩	٣٣٧١	٢٣٣٢	٥٧٠٣	٣٢٩٩	٢٣٠٢	٥٦٠١	٧٢	٣٠	١٠٢
الإجمالي العام					٨٧٩٣٥		٣٩٤٩٧		١٢٧٤٣٢		٣٨٦	٧٧	٤٦٣	٨٧٥٤٩	٣٩٤٢٠	١٢٦٩٦٩	٨٦٣٤٦	٣٩١٤٩	١٢٥٤٩٥	١٢٠٣	٢٧١	١٤٧٤
النسبة المئوية					٪٩٠,٧		٪٨٩		٪٩٠,٢		٪٠,٤	٪٠,٢	٪٠,٣	٪٩٠,٤٨	٪٨٩	٪٨٩,٩	٪٨٩	٪٨٨,٤	٪٨٨,٨	٪١٢,١	٪٠,٦	٪١

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة حجة

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٦٥	حجة	١٦١٨٢	٧٤٩٣	٢٣٦٧٥	١٣٧٠١	٪٨٥	٥٩٣٠	٪٧٩	١٩٦٣١	٪٨٣	١٩٢	٤٥	٢٣٧	١٣٥٠٩	٥٨٨٥	١٩٣٩٤	١٣١٧٧	٥٨٠٨	١٨٩٨٥	٣٣٢	٧٧	٤٠٩
٢٦٦	مبين ووضرة	١٢٥٢٤	٧٢٨٦	٢٠٨١٠	٩٥٠١	٪٧٠	٣٨٠٧	٪٥٢	١٣٣٠٨	٪٦٤	٤٦	١٤	٦٠	٩٤٥٥	٣٧٩٣	١٣٢٤٨	٩٢٦٨	٣٧٦١	١٣٠٢٩	١٨٧	٣٢	٢١٩
٢٦٧	كحلان عفار وشرس	١٥٢٧٢	٩٧٤	١٦٢٤٦	١٠٤٣٢	٪٦٨	٤٢٩	٪٤٤	١٠٨٦١	٪٦٧	٦٦	–	٦٦	١٠٣٦٦	٤٢٩	١٠٧٩٥	١٠٢٤٨	٤٢٩	١٠٦٧٧	١١٨	–	١١٨
٢٦٨	بني العوام	١٣١١٤	٤٧٥٩	١٧٨٧٣	١٢٥٩٨	٪٩٦	٤٠٦١	٪٨٥	١٦١٥٩	٪٩٣	–	–	–	١٢٥٩٨	٤٠٦١	١٦٦٥٩	١٢٥١٩	٤٠٦١	١٦٥٨٠	٧٩	–	٧٩
٢٦٩	الشغادرة	١٢١٨٣	٥٥٥١	١٨٧٣٤	١٢١١٣	٪٩٢	٥١٠٣	٪٩٢	١٧٢١٦	٪٩٢	٥٥	١٤	٦٩	١٢٠٥٨	٥٠٨٩	١٧١٤٧	١١٨٨٥	٥٠٨٥	١٦٩٧٠	١٧٣	٤	١٧٧
٢٧٠	الطوربتي قيس	١١٦٨٦	٣٣٠٤	١٤٩٩٠	٦٨٩١	٪٥٩	١٦٥١	٪٥٠	٨٥٤٢	٪٥٧	٢٣	١٠	٣٣	٦٨٦٨	١٦٤١	٨٥٠٩	٦٨٠٢	١٦٣٦	٨٤٣٨	٦٦	٥	٧١
٢٧١	كعيدنة	١٤٧٧٨	٩٢٥٢	٢٤٠٣٠	١٤٢١١	٪٩٦	٨٢٤٢	٪٨٩	٢٢٤٥٣	٪٩٣	٦٦	١١	٧٧	١٤١٤٥	٨٢٣١	٢٢٣٧٦	١٤٠٩٣	٨٢١٨	٢٢٣١١	٥٢	١٣	٦٥
٢٧٢	أسلم	١٠٥٤٤	١٣٧٠	١١٩١٤	٧٢٢٥	٪٦٨,٥	١١٦٨	٪٨٥	٨٣٩٣	٪٧٠	٨٤	–	٨٤	٧١٤١	١١٦٨	٨٣٠٩	٦٩٥٥	١١٦٦	٨١٢١	١٨٦	٢	١٨٨
٢٧٣	قفل شمر والشاهل	١٢٧٤٤	٥٣٤٢	١٨٠٨٦	١١٤٤٣	٪٩٠	٤٢٨٣	٪٨٠	١٥٧٢٦	٪٨٧	٧٢	٣٧	١٠٩	١١٣٧١	٤٢٤٦	١٥٦١٧	١١٠٢٢	٤٢١٨	١٥٢٤٠	٣٤٩	٢٨	٣٧٧
٢٧٤	خيران المحرق	١٢١٢١	٤٤١١	١٦٥٣٢	١١٦٦٧	٪٩٦	٣٧٥٠	٪٨٥	١٥٤١٧	٪٩٣	٨	١	٩	١١٦٥٩	٣٧٤٩	١٥٤٠٨	١١٤١٣	٣٧٤٣	١٥١٥٦	٢٤٦	٦	٢٥٢
٢٧٥	كحلان الشرف	١٠٤٠١	٤٧٩٩	١٥٢٠٠	٩٤٨٦	٪٩١	٤٢٥٢	٪٨٩	١٣٧٣٨	٪٩٠	٤٠	٧	٤٧	٩٤٤٦	٤٢٤٥	١٣٦٩١	٩٢٣٧	٤٢٢١	١٣٤٥٨	٢٠٩	٢٤	٢٣٣
٢٧٦	المفتاح	٧٩٠٤	٤٨٥٦	١٢٧٦٠	٦٣٢٨	٪٨٠	٢٥٩٩	٪٨٤	٩٩٢٧	٪٧٨	٢٨	٤	٣٢	٦٣٠٠	٣٥٩٥	٩٨٩٥	٦٠٧٦	٣٥٧١	٩٦٤٧	٢٢٤	٢٤	٢٤٨
٢٧٧	المحابشة	١١٥٧٩	٤١٦٧	١٥٧٤٦	١٠٤٨٨	٪٩٠	٣٨١٦	٪٩١	١٤٣٠٤	٪٩٠,٧	٧٥	٦	٨١	١٠٤١٣	٣٨١٠	١٤٢٢٣	١٠٢٢٢	٣٧٩٦	١٤٠١٨	١٩١	١٤	٢٠٥
٢٨١	الجيمة والمغربة	١١٤٧١	٦٢٩٧	١٧٧٦٨	٩٥٥٦	٪٨٣	٥٧٠٧	٪٩٠,٦	١٥٢٦٣	٪٨٦	٦٠	١٤	٧٤	٩٤٩٦	٥٦٩٣	١٥١٨٩	٩٣٤٩	٥٦٧٠	١٥٠١٩	١٤٧	٢٣	١٧٠



تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية في محافظة حجة

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٨٢	كشر	١٢٨٨٧	٤٨٩٨	١٧٧٨٥	١٠٦٩١	٪٨٣	٤٠٢١	٪٩٢	١٤٧١٢	٪٨٣	٦٥	٧	٧٢	١٠٦٢٦	٤٠١٤	١٤٦٤٠	١٠٤٢٧	٤٠٠٩	١٤٤٣٦	١٩٩	٥	٢٠٤
٢٨٣	وشحه	٩٢٤٨	٧٦٢٤	١٦٨٧٢	٨٥٤٣	٪٩٢	٧٠٨٧	٪٩٢	١٥٦٣٠	٪٩٢	١٢٨	٤٤	١٨٢	٨٤٠٥	٧٠٤٣	١٥٤٤٨	٨٢٤٦	٧٠٤٠	١٥٢٨٦	١٥٩	٣	١٦٢
٢٨٤	بكيل المير	٩١٤٩	٤٨٠٢	١٣٩٥١	٨٦٣١	٪٩٤	٤٥٦٣	٪٩٥	١٣١٩٤	٪٩٤,٥	٣٢	١٠	٤٢	٨٥٩٩	٤٥٥٣	١٣١٥٢	٨٥١٦	٤٥٥٣	١٢٠٦٩	٨٣	—	٨٣
٢٨٥	عبس	٢١٥٣٣	٥٨١٧	٢٧٣٥٠	٢٠٩٧٢	٪٩٧	٥٤٠٤	٪٩٣	٢٦٣٧٦	٪٩٦	٢٣	٥	٢٨	٢٠٩٤٩	٥٣٩٩	٢٦٣٤٨	٢٠٧٢٨	٥٣٢٠	٢٦٠٤٨	٢٢١	٧٩	٣٠٠
٢٨٦	ميدي	١٦٢٠١	٥٠٤٣	٢١٢٤٤	١٥٥٢٨	٪٩٦	٤٦٩٩	٪٩٣	٢٠٢٢٧	٪٩٥	٦١	١	٦٢	١٥٤٦٧	٤٦٩٨	٢٠١٦٥	١٥٢٩٠	٤٦٨٨	٢٠٠٧٨	٧٧	١٠	٨٧
٢٨٧	حرض	١٦٠٢٥	٥١٤٣	٢١١٦٨	١٥٤١٥	٪٩٦	٤٨٢٢	٪٩٤	٢٠٢٣٧	٪٩٥	٧٠	٨٠٧	٨٧٧	١٥٣٤٥	٤٠١٥	١٩٣٦٠	١٥٠٣٨	٤٠١٥	١٩٠٥٣	٣٠٧	—	٣٠٧
إجمالي المحافظة		٢٥٩٥٤٦	١٠٣١٨٨	٣٦٢٧٣٤	٢٢٥٤٢٠	٪٨٨	٨٦٣٩٤	٪٨٧	٣١١٨١٤	٪٨٧,٧	١٢٠٤	١٠٣٧	٢٢٤١	٢٢٤٢١٦	٨٥٣٥٧	٣٠٩٥٧٣	٢٢٠٦١١	٨٥٠٠٨	٣٠٥٦١٩	٣٦٠٥	٣٤٩	٣٩٥٤
المقرات الإنتخابية (٤٢ و٤٣) بنظام الدائرة الواحدة					٦٤٥٦		٢٨٦١		١٠٣١٧		٤٦	٥	٥١	٦٤١٠	٢٨٥٦	١٠٢٦٦	٦٢٠٥	٢٨٤٣	١٠٦٤٨	١٠٥	١٣	١١٨
الإجمالي العام					٢٢١٨٧٦		٩٠٢٥٥		٣٢٢١٣١		١٢٥٠	١٠٤٢	٢٢٩٢	٢٢٠٦٢٦	٨٩٢١٣	٣١٩٨٣٩	٢٢٦٩١٦	٨٨٨٥١	٣١٥٧٦٧	٣٧١٠	٣٦٢	٤٠٧٢
النسبة المئوية					٪٨٩,٣		٪٨٧,٤		٪٨٨,٨		٪٠,٥	٪١,١	٪٠,٧	٪٩٩,٤	٪٩٨,٨	٪٩٩,٣	٪٩٧,٨	٪٩٨,٤	٪٩٨	٪١,٦	٪٠,٤	٪١,٢٦



نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة صعدة

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٨٨	صعدة	١٧٥٠٦	٢٧٧٠	٢١٢٧٦	١٦٦١٧	%٩٥	٢٥٩٠	%٩٥	٢٠٢٠٧	%٩٥	٢١٦	١٢	٢٢٨	١٦٤٠١	٢٥٧٨	١٩٩٧٩	١٦٢٠١	٢٥٥٥	١٩٢٥٦	٢٠٠	٢٣	٢٢٣
٢٨٩	سحار	١٦٠٩٩	١٢١١	١٧٣١٠	١٣٢٣٠	%٨٢	١٠٥٨	%٨٢	١٤٢٢٨	%٨٢	٢٠٣	٣	٢٠٦	١٣٠٢٧	١٠٥٥	١٤٠٨٢	١٢٦٣١	١٠٤٣	١٣٦٧٤	٣٩٦	١٢	٤٠٨
٢٩٠	مجن وباقم	١٤٢٧٠	٣٠٨٨	١٧٣٥٨	١٤٠٣٣	%٩٨	٢٩٢٧	%٩٥	١٦٩٦٠	%٩٧	٨٦	١٤	١٠٠	١٣٩٢٧	٢٩٢٣	١٦٨٦٠	١٣٧٥٠	٢٨٩٤	١٦٢٤٤	١٨٧	٢٩	٢١٦
٢٩١	قطابر ومنبه	٧٣٤٤	٢٧٨١	١٠١٢٥	٧٢٢٢	%٩٨	٢٧٢٢	%٩٨	٦٩٤٤	%٩٨	–	–	–	٧٢٢٢	٢٧٢٢	٩٩٤٤	٧٢٢١	٢٧٢٢	٩٩٤٣	١	–	١
٢٩٢	رازح	١٠٤٩٥	٩٠٥	١١٤٠٠	١٠١٢٨	%٩٦,٥	٥٦٩	%٦٣	١٠٦٩٧	%٩٤	١٥٤	–	١٥٤	٩٩٧٤	٥٦٩	١٠٥٤٣	٩٥٣٣	٥٥٤	١٠٠٨٧	٤٤١	١٥	٤٥٦
٢٩٣	حيدان والظاهر	١٥٥٢٣	٣٦٠٩	١٩١٣٢	١٢٥٧٥	%٨١	٢٠٨٧	%٥٨	١٤٦٦٢	%٧٧	٣٥	٤	٣٩	١٢٥٤٠	٢٠٨٣	١٤٦٢٣	١٢٣٨٩	٢٠٧٥	١٤٤٦٤	١٥١	٨	١٥٩
٢٩٤	ساقين	١٢٥١٤	٤٠٢٠	١٦٥٣٤	١٠٦٠٠	%٨٥	٣٣٨٠	%٨٤	١٣٩٨٠	%٨٥	٧٧	٧	٨٤	١٠٥٢٣	٣٣٧٣	١٣٨٩٦	١٠١٢٥	٣٣٤٥	١٣٤٧٠	٣٩٨	٢٨	٤٢٦
٢٩٥	الصفراء والحشوة	١٢٨٧٧	١٧٤١	١٤٦١٨	١١٢٧٤	%٨٨	١٤٩٤	%٨٦	١٢٧٦٨	%٨٧	٧٤	–	٧٤	١١٢٠٠	١٤٩٤	١٢٦٩٤	١١٠٣٤	١٤٩٤	١٢٥٢٨	١٦٦	–	١٦٦
٢٩٦	كتاف والبقع	٢٠٥٢٥	٢٢١٨	٢٢٧٤٣	١٩٤٦٩	%٩٧	٢٠٥٢	%٩٣	٢١٥٢١	%٩٥	–	–	–	١٩٤٦٩	٢٠٥٢	٢١٥٢١	١٩٣٥٣	٢٠٥١	٢١٤٠٤	١١٦	١	١١٧
إجمالي المحافظة		١٢٧١٥٣	٢٣٣٤٣	١٥٠٤٩٦	١١٥١٢٨	%٩١	١٩٨٨٩	%٨٥	١٣٥٠٢٧	%٩٠	٨٤٥	٤٠	٨٨٥	١١٤٢٩٣	١٩٨٤٩	١٣٤١٤٢	١١٢٢٣٧	١٩٧٣٣	١٣١٩٧٠	٢٠٥٦	١١٦	٢١٧٢
المقرات الإنتخابية رقم (٤٤ و٤٥): بنظام الدائرة الواحدة					٢٩٣٢		٢٠٠٧		٥٩٣٩		٢٤	–	٢٤	٣٩٠٨	٢٠٠٧	٥٩١٥	٢٨١٩	٢٠٠٣	٥٨٢٢	٨٩	٤	٩٣
الإجمالي العام					١١٩٠٧٠		٢١٨٩٦		١٤٠٩٦٦		٨٦٩	٤٠	٩٠٩	١١٨٢٠١	٢١٨٥٦	١٤٠٠٥٧	١١٦٠٥٦	٢١٧٣٦	١٣٧٧٩٢	٢١٤٥	١٢٠	٢٢٦٥
النسبة المئوية					%٩٢,٦		%٩٣,٨		%٩٣,٧		%٠,٧	%٠,٢	%٠,٦	%٩٩,٣	%٩٩,٨	%٩٩,٤	%٩٧,٥	%٩٩,٣	%٩٧,٧	%١,٨	%٠,٥	%١,٦

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة الجوف

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلو بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٢١	برط	٩٨٦٨	٢٩٤٤	١٢٨١٢	٨٦٢٠	%٨٧	٢٥٢٦	%٨٥	١١١٥٦	%٨٧	١٠	٧	١٧	٨٦٢٠	٢٥١٩	١١١٣٩	٨٢٢٥	٢٤٨٧	١٠٧١٢	٣٩٥	٣٢	٤٢٧
٢٢٢	رجوزة	٥١٥٠	١٦٩٨	٦٨٤٨	٤٩٠٣	%٩٥	١٥٨١	%٩٣	٦٤٨٤	%٩٥	٣٦٩	٨	٣٧٧	٤٥٣٤	١٥٧٣	٦١٠٧	٤٤٦٤	١٥٦١	٦٠٢٥	٧٠	١٢	٨٢
٢٢٣	رجوزة	٣١٤٨	١١٩٦	٤٣٤٤	٢٩٦٠	%٩٤	١٠٧٧	%٩٠	٤٠٣٧	%٩٣	١١	٥	١٦	٢٩٤٩	٩٧٢	٤٠٢١	٢٧٠٩	٩٩١	٣٧٠٠	٢٤٠	٨١	٣٢١
٢٩٧	مديريات الجوف	١٥٢٧٠	٦٥١٣	٢١٨٨٣	١٣٥٧٢	%٨٨	٥٦٧٢	%٨٧	١٩٢٤٤	%٨٨	١٦٣	٤٨	٢١١	١٢٤٠٩	٥٦٢٤	١٩٠٣٣	١٢٨٦٠	٥٤٤٢	١٨٣٠٢	٥٤٩	١٨٢	٧٣١
٢٩٨	مديريات الجوف	١٨٦٩٥	٥٩٢٨	٢٤٦٢٣	١٥٥٢٤	%٨٣	٤١٠٥	%٦٩	١٩٦٢٩	%٨٠	٩٩	٢٥	١٢٤	١٥٤٢٥	٤٠٨٠	١٩٥٠٥	١٤٩٢٠	٣٩٠٠	١٨٨٢٠	٥٠٥	١٨٠	٦٨٥
إجمالي المحافظة		٥٢٢٣١	١٨٢٧٩	٧٠٥١٠	٤٥٥٨٩	%٨٧	١٥٩٦١	%٨٢	٦٠٥٥٠	%٨٦	٦٥٢	٩٣	٧٤٥	٤٤٩٣٧	١٤٨٩٨	٥٩٨٠٥	٤٢١٧٨	١٤٣٨١	٥٧٥٥٩	١٧٥٩	٤٨٧	٢٢٤٦
المقرات الإنتخابية (٤٦) بنظام الدائرة الواحدة					٥١٦٣		١٥١١		٦٦٧٤		٢٥	—	٢٥	٥١٢٨	١٤١١	٦٦٤٩	٥٠٥٧	١٤٩٠	٦٥٤٧	٨١	٢١	١٠٢
الإجمالي العام					٥٠٧٥٢		١٦٤٧٢		٦٧٢٢٤		٦٧٧	٩٣	٧٧٠	٥٠٠٧٥	١٦٣٧٩	٦٦٤٥٤	٤٨٢٣٥	١٥٨٧١	٦٤١٠٦	١٨٤٠	٥٠٨	٢٣٤٨
النسبة المئوية					%٩٧		%٩٠		%٩٥		%١,٣	%٠,٦	%١,١	%٩٨,٧	%٩٩,٤	%٩٨,٨	%٩٥	%٩٦	%٩٥,٣	%٣,٦	%٣	%٣,٥

نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة مأرب

رقم الدائرة	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
	رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٩٩	٢١٧٣٣	٣٦٨٩	٢٥٤٢٢	٢١١٩٢	٦٧٪	٢٠٤٨	٥٥,٥٪	٢٣٢٤٠	٦٥,٦٪	٤٥٩	١٣	٤٧٢	٢٠٧٢٣	٢٠٣٥	٢٢٧٦٨	١٩٧٢٩	٢٠٠٨	٢١٧٣٧	١٠٠٤	٢٧	١٠٣١
٣٠٠	١٠٦٧٤	٥٥٦٥	١٦٢٣٩	٧٠٨٩	٦٦٪	٤٤١٣	٧٩٪	١١٥٠٢	٧١٪	٩٩	١٣	١١٢	٦٩٩٠	٤٤٠٠	١١٣٩٠	٦٦٨٧	٤٣٨٢	١١٠٦٩	٣٠٣	١٨	٣٢١
٣٠١	١٥٩٢٩	٧٨٣٥	٢٣٧٦٤	١٢٥٥١	٧٩٪	٦٥٩٩	٨٤٪	١٩١٥٠	٨١,٥٪	١٥٩	٥٢	٢١١	١٢٣٩٢	٦٥٤٧	١٨٩٣٩	١٢٠٢٢	٦٤٨٩	١٨٥١١	٣٧٠	٥٨	٤٢٨
إجمالي المحافظة	٥٨٣٣٦	١٧٠٨٩	٧٥٤٢٥	٤٠٨٣٢	٧٠٪	١٣٠٦٠	٧٦٪	٥٣٨٩٢	٧١٪	٧١٧	٧٨	٧٩٥	٤٠١١٥	١٢٩٨٢	٥٣٠٩٧	٣٨٤٣٨	١٢٨٧٩	٥١٣١٧	١٦٧٧	١٠٣	١٧٨٠
المقر الإنتخابي رقم ( ) بنظام الدائرة الواحدة				٥٩٠٩		١٢٨٦		٧١٩٥		٢٦٧	١١	٢٧٨	٥٦٤٢	١٢٧٥	٦٩١٧	٥٢٥٧	١٢٢٥	٦٤٨٢	٢٨٥	٥٠	٤٢٥
الإجمالي العام				٤٦٧٤١		١٤٣٤٦		٦١٠٨٧		٩٨٤	٨٩	١٠٧٣	٤٥٧٥٧	١٤٢٥٧	٦٠٠١٤	٤٣٦٩٥	١٤١٠٤	٥٧٧٩٩	٢٠٦٢	١٥٣	٢٢١٥
النسبة المئوية				٨٠٪		٨٣,٩٪		٨١٪		٢,١٪	٠,٦٪	١,٨٪	٩٧,٩٪	٩٩,٤٪	٩٨,٣٪	٩٣,٥٪	٩٨,٣٪	٩٤,٦٪	٤,٤٪	١٪	٣,٦٪
																من الأصوات الصحيحة		٩٦,٣٪	من الأصوات الصحيحة		٣,٧٪

نتائج الإنتخابات الرئاسية بدوائر محافظة الضالع

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٧٢	الحشا	١١٦٤٦	٥٨	١١٧٠٤	٦٩٢٨	%٥٩	-	-	٦٩٢٨	%٥٩	٤٢	-	٤٢	٦٨٨٦	-	٦٨٨٦	٦١٤٠	-	٦١٤٠	٧٤٦	-	٧٤٦
٨٢	الشعيب والحصين	١٠٣١٦	٦٣٥٠	١٦٦٦٦	٤٩٤٧	%٤٨	٢١٩٨	%٣٥	٧١٤٥	%٤٣	٨٤	١١	٩٥	٤٨٦٣	٢١٨٧	٧٠٥٠	٤٦٨٤	٢١٢٢	٦٨٠٦	١٧٩	٦٥	٢٤٤
٨٣	الضالع	١٨٦٩٤	٩٦٣٤	٢٨٣٢٨	٨٣١٤	%٤٤	٣١٧٩	%٣٣	١١٤٩٣	%٤١	٤٨	٢٣	٧١	٨٢٦٦	٣١٥٦	١١٤٢٢	٧٤٦٩	٣١٠٩	١٠٥٧٨	٧٩٧	٤٧	٨٤٤
٨٤	الازارق وجحاف	١١٤٤٢	٨٤٧١	١٩٩١٣	٦٥٣١	%٥٧	٣٨٩٦	%٤٦	١٠٤٢٧	%٥٢	١٤٥	٥	١٥٠	٦٣٨٦	٣٨٩١	١٠٢٧٧	٦٠٣٦	٣٨١٢	٩٨٤٨	٣٥٠	٧٩	٤٢٩
١١٨	دمت	١٢٤٥١	٨٩٤٣	٢١٣٩٤	٧٠٨٤	%٥٧	٤٣٦١	%٤٨	١١٧٢٧	%٥٥	١٩٥	١٤	٢٠٩	٧٢٧١	٤٢٤٧	١١٥١٨	٦٨٨٩	٤٢٣٣	١١١٢٢	٢٨٢	١٤	٢٩٦
١١٩	قعطبة	١٧١٥٩	٧٦١٤	٢٤٨٠٩	١٥١٥٦	%٨٨	٥٤٧٥	%٧٢	٢٠٦٢١	%٨٣	٩٦	٤	١٠٠	١٥٠٦٠	٥٤٧١	٢٠٥٣١	١٤٦٩٧	٥٤٦٥	٢٠١٦٢	٣٦٣	٦	٣٦٩
١٤٠	جبن	١٢٣١٩	٨٢١٦	٢٠٥٣٥	٨٩٠٨	%٧٢	٥٢٣٤	%٦٤	١٤١٤٢	%٦٩	٨٧	٤	٩١	٨٨٢١	٥٢٣٠	١٤٠٥١	٨٤٤٩	٥١٨٨	١٣٦٣٧	٣٧٢	٤٢	٤١٤
إجمالي المحافظة		٩٤٠٦٣	٤٩٢٨٦	١٤٣٣٤٩	٥٨٢٥٠	%٦٢	٢٤٢٤٣	%٣٤	٨٢٤٩٣	%٥٧,٥٠	٦٩٧	٦١	٧٥٨	٥٧٥٥٣	٢٤١٨٢	٨١٧٣٥	٥٤٣٦٤	٢٣٩٢٩	٧٨٢٩٣	٣١٨٩	٢٥٣	٣٤٤٢
المقر الإنتخابي (٤٨)، بنظام الدائرة الواحدة					١٢٠٠		٤٧		١٢٤٧		٢١	١	٢٢	١٢٦٩	٤٦	١٣١٥	١٢٠٢	٤٦	١٢٤٨	٦٧	-	٦٧
الإجمالي العام					٥٩٥٥٠		٢٤٢٩٠		٨٣٨٤٠		٧٢٨	٦٢	٧٩٠	٥٨٨٢٢	٢٤٢٢٨	٨٣٠٥٠	٥٥٥٦٦	٢٣٩٧٥	٧٩٥٤١	٢٢٥٦	٢٥٣	٢٥٠٩
النسبة المئوية					%٦٣		%٤٩		%٥٨,٤		%١,٢	%٠,٢٥	%٠,٩٤	%٩٨,٨	%٩٩,٧٥	%٩٩,٠٥	%٩٣,٣	%٩٨,٧	%٩٤,٨	%٥,٥	%١,٠٤٠	%٤,١٨
																	من الأصوات الصحيحة		%٩٥,٨	من الأصوات الصحيحة		%٤,٢

نتائج الانتخابات الرئاسية بمحافظة عمران

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
٢٢٤	حرف سفيان	١٣١٥٦	٢٥٣١	١٦٦٨٧	٩٦٣٠	%٧٣	٢٤١٠	%٦٨	١٢٠٤٠	%٧٢	٢٧٧	٩	٢٨٦	٩٣٥٣	٢٤٠١	١١٧٥٤	٩١٥٢	٢٣٧٥	١١٥٢٧	٢٠١	٢٦	٢٢٧
٢٢٥	حوث	٨٤٦٩	٢٣٢٤	١٠٧٩٣	٨٠٧٥	%٩٥	٢١٤٨	%٩٢	١٠٢٢٣	%٩٥	٣٧	١	٣٨	٨٠٣٨	٢١٤٧	١٠١٨٥	٨٠١٢	٢١٣٩	١٠١٥١	٢٦	٨	٣٤
٢٢٦	القفلة	٩٢٠٥	٢٠١٩	١١٢٢٤	٧٦٣٩	%٨٣	١٦٣٤	%٨١	٩٢٧٣	%٨٢	٢٩	١٠٥	١٣٤	٧٦١٠	١٥٢٩	٩١٣٩	٧٥٧٣	١٥٠٢	٩٠٧٥	٣٧	٢٧	٦٤
٢٢٧	خمر	١٠١٢٢	١٣١٧	١١٤٣٩	٩١٩١	%٩١	١١٨٩	%٩٠	١٠٣٨٠	%٩١	٦٤	٣	٦٧	٩١٢٧	١١٨٦	١٠٣١٣	٩٠٧٢	١١٨١	١٠٢٥٣	٥٥	٥	٦٠
٢٢٨	خمر والعودة	١١٤٣٣	٣٠٤٣	١٤٤٧٦	١١١٠٩	%٩٧	٢٩٢٤	%٨٦	١٤٠٣٣	%٩٧	٣٣	٧	٤٠	١١٠٧٦	٢٩١٧	١٣٩٩٣	١١٠٢٢	٢٨٨٢	١٣٩٠٤	٥٤	٣٥	٨٩
٢٢٩	خارف وذيبين	١٠٠٦١	٢٦٦٨	١٢٧٢٩	٥١٢٤	%٥١	١٨٤٦	%٦٩	٦٩٧٠	%٥٥	٢٥	–	٢٥	٥٠٩٩	١٨٤٦	٦٩٤٥	٤٩٣٦	١٨٣٩	٦٧٧٥	١٦٣	٧	١٧٠
٢٣٠	السويد وعيال يزيد	١٠٩٢٩	٥٠٩٣	١٦٠٢٢	٦٦٢٩	%٦١	١٦٦٦	%٣٣	٨٢٩٥	%٥٢	١٨٥	٣	١٨٨	٦٤٤٤	١٦٦٣	٨١٠٧	٦١٧٥	١٦٤٧	٧٨٢٢	٢٦٩	١٦	٢٨٥
٢٣١	عيال يزيد	١٢٢٤٦	٢٣٣٢	١٤٥٧٨	٨١٤٠	%٦٦	١٤٧٥	%٦٣	٩٦١٥	%٦٦	١٩٩	٤	٢٠٣	٧٩٤١	١٤٧١	٩٤١٢	٧٧٥٦	١٤٥٦	٩٢١٢	١٨٥	١٥	٢٠٠
٢٣٢	عمران	١٨٥٩٨	٥٩٢٣	٢٤٥٢١	١٤٦١٠	%٧٨,٥	٤٥٩٠	%٧٧	١٩٢٠٠	%٧٨	١٦٣	٧	١٧٠	١٤٤٤٧	٤٥٨٣	١٩٠٣٠	١٤٠٢٥	٤٥٤٦	١٨٥٧١	٤٢٢	٣٧	٤٥٩
٢٣٣	عيال سريح	١٤٣٢١	٣٧٠٥	١٨٠٢٦	٩٠٣٨	%٦٣	٢٥٩٢	%٧٠	١١٦٣٠	%٦٤,٥	٩٤	٨	١٠٢	٨٩٤٤	٢٥٨٤	١١٥٢٨	٨٧٦٢	٢٥٦٩	١١٣٣١	١٨٢	١٥	١٩٧
٢٣٤	مسور	١٠٨٥٥	٥٥٣٨	١٦٣٩٣	٧٢٠٢	%٦٦	٣٠١٣	%٥٤	١٠٢١٥	%٦٢	٤٥	٣	٤٨	٧١٥٧	٣٠١٠	١٠١٦٧	٧٠٥٣	٢٩٧٠	١٠٠٢٣	١٠٤	٤٠	١٤٤
٢٣٥	ثلا	١٢٧٩٦	٣٦٣٦	١٦٤٣٢	٧٥٢٥	%٥٩	١٦٤٨	%٤٥	٩١٧٣	%٦٦	١٦٧	٩	١٧٦	٧٣٥٨	١٦٣٩	٨٩٩٧	٧١٧٥	١٦٠٥	٨٧٨٠	١٨٣	٣٤	٢١٧
٢٧٨	الدان وسوير	١٠٥٢١	٤٢٦٠	١٤٧٨١	٦٠٦٠	%٥٧,٥	١٩١١	%٤٥	٧٩٧١	%٥٤	١٠٠	٩	١٠٩	٥٩٦٠	١٩٠٢	٧٨٦٢	٥٧١٤	١٨٨٨	٧٦٠٢	٢٤٦	١٤	٢٦٠
٢٧٩	شهارة	٨٧٦١	٢٣٩٧	١١١٥٨	٤٢٥٤	%٥٠	٩٠٠	%٣٨	٥٢٥٤	%٤٧	٤٢	٧	٤٩	٤٣١٢	٨٩٣	٥٢٠٥	٤١٧٢	٨٧٧	٥٠٥٠	١٣٩	١٦	١٥٥



تابع نتائج الإنتخابات الرئاسية بمحافظة عمران

رقم الدائرة	المديرية	عدد المسجلين في جداول الناخبين			عدد الذين ادلوا بأصواتهم						الأصوات الباطلة			الأصوات الصحيحة			ما حصل عليه المرشح علي عبدالله صالح			ما حصل عليه المرشح نجيب قحطان الشعبي		
		رجال	نساء	إجمالي	رجال	النسبة	نساء	النسبة	إجمالي	النسبة	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
					٦٢٧٨	٪٩٥	٢٤٧١	٪٩٠	٨٧٤٩	٪٩٣	٦٢	٣	٦٥	٦٢١٦	٢٤٦٨	٨٦٨٤	٦٣٤٣	٢٤٦٥	٨٦٠٨	٧٢	٣	٧٦
إجمالي المحافظة					١٢٠٦٠٤	٪٧٢	٣٢٤١٧	٪٦٤	١٥٣٠٢١	٪٧٠	١٥٢٢	١٧٨	١٧٠٠	١١٩٠٨٢	٣٢٢٣٩	١٥١٣٢١	١١٦٧٤٣	٣١٩٤١	١٤٨٦٨٤	٢٣٣٩	٢٩٨	٢٦٣٧
المقرات الإنتخابية ( ) بنظام الدائرة الواحدة					٤٣٥١		٢٨٠٨		٧١٥٩		٦٧	٥	٧٢	٤٢٨٤	٢٨٠٣	٧٠٨٧	٤١٦٢	٢٧٦٩	٦٩٣١	١٢٢	٣٤	١٥٦
الإجمالي العام					١٢٤٩٥٥		٣٥٢٢٥		١٦٠١٨٠		١٥٨٩	١٨٣	١٧٧٢	١٢٣٣٦٦	٣٥٠٤٢	١٥٨٤٠٨	١٢٠٩٠٥	٣٤٧١٠	١٥٥٦١٥	٢٤٦١	٣٣٢	٢٧٩٣
النسبة المئوية					٪٧٤,٣		٪٦٩,٧		٪٧٢,٢		٪١,٢	٪٠,٥	٪١,١	٪٩٨,٧	٪٩٩,٥	٪٩٨,٩	٪٩٦,٧	٪٩٨,٥	٪٩٧,١٥	٪١,٢	٪٠,٩	٪١,٧

البيانات الأساسية عن إنتخابات ١٩٩٩م الرئاسية الأولى في تاريخ اليمن

م	المحافظة	عدد الدوائر	تعداد السكان ١٩٩٩م	المواطنون في سن الإنتخاب	المسجلون في جداول الناخبين				الناخبون الذين ادلوا بأصواتهم						الاصوات الباطلة			الاصوات الصحيحة			الاصوات التي فاز بها المرشح علي عبدالله صالح				الاصوات التي فاز بها المرشح نجيب قحطان الشعبي			
					رجال	نساء	إجمالي	النسبة	رجال	النسبة	نساء	النسبة	اجمالي	النسبة	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي	النسبة	رجال	نساء	اجمالي	النسبة
١	الأمانة	١٨	١٣٢٩,٠٠٠	٥٨٤٧٦٠	٣٧٥٧٨٢	١١٢٧٣٨	٤٨٨٥٢٠	٨٤٪	١٨٩١٨٠	٥٠٪	٥٧٢٣٩	٥١٪	٢٤٦٤١٩	٥٠٪	٦٢٣٠	١٣٠١	٧٥٣١	١٨٢٩٥٠	٥٥٩٣٨	٢٣٨٨٨٨	١٧٠١٣٤	٥٣٦٠١	٢٢٣٧٣٥	٩٥٪	١٢٨١٦	٢٣٣٧	١٥١٥٣	١,٦٪
٢	عدن	١٠	٤٧٦,٠٠٠	٢٠٩٤٤٠	١٣٢٠٦٨	٥٩٩١٩	١٩١٩٨٧	٩٢٪	٥٤٠٤٠	٤١٪	١٧٠٧٤	٢٩٪	٧١١١٤	٣٧٪	٣٤٤٦	٧٤٤	٤١٩٠	٥٠٥٩٤	١٦٣٣٠	٦٦٩٢٤	٤٢٩٥٠	١٤١٧٥	٥٧١٢٥	٨٠٪	٧٦٤٤	٢١٥٥	٧٧٩٩	١١٪
٣	تعز	٣٩	٢١٧٦,٠٠٠	٩٥٧٤٤٠	٥١٣٠٢٤	٢٨٤٣٩٢	٧٩٧٤١٦	٨٣٪	٢٩٣٢٥٦	٥٧٪	١٥٣٤٤٠	٥٤٪	٤٤٦٦٩٦	٥٦٪	٥٦٦٩	١٢١٠	٦٨٧٩	٢٨٧٥٨٧	١٥٢٢٣٠	٤٣٩٨١٧	٢٦٥٢٠١	١٤٨٠٨٣	٤١٥٢٨٤	٩٣٪	٢٠٣٨٦	٤١٤٧	٢٤٥٣٣	٥٪
٤	لحج	١٢	٦٢٥,٠٠٠	٤٧٥٠٠٠	١٣٧٩٤٩	٧٢٢٣١	٢١٠١٨٥	٧٦٪	٥٧٦٥٣	٤٢٪	١٥٩٨٥	٢٣٪	٧٣٦٣٨	٣٥٪	٢٥٤٣	٢٧٣	٢٨١٦	٥٥١١٠	١٥٧٢٢	٧٠٨٢٢	٤٦٤٢١	١٤٧٤٠	٦١١١٦	٨٣٪	٨٦٨٩	٩٧٢	٩٦٦١	١٣٪
٥	إب	٣٦	١٩١٧,٠٠٠	٨٤٣٤٨٠	٤٤٥٨٠١	٢١٣٨٣٧	٦٥٩٦٣٨	٧٨٪	٣٥٥٣٠٥	٨٠٪	١٦٧٢٥٥	٧٨٪	٥٢٢٥٦٠	٧٩٪	٣٦٦٦	٦٠٠	٤٢٦٦	٣٥١٦٣٩	١٦٦٦٥٥	٥١٨٢٩٤	٣٣٩٠٤٣	١٦٥٣٠٨	٥٠٤٣٥١	٩٦,٥٪	١٢٥٩٦	١٣٤٧	٣٩٤٣	٢,٦٪
٦	أبين	٧	٤٠٧,٠٠٠	١٧٩٠٨٠	٨٥٥٥٨	٤٦٣٢٨	١٣١٨٨٦	٧٤٪	٥١٤٨٨	٦٠٪	٢٣٦٢١	٥١٪	٧٥١٠٩	٥٧٪	٧٢٥٠	١٢٢	٨٤٧	٥٠٧٦٣	٢٣٤٩٩	٧٤٢٦٢	٤٣٦٧١	٢١٧٣٨	٦٥٤٠٩	٨٧٪	٧٠٩٢	١٧٦١	٨٨٥٣	١١٪
٧	البيضاء	١٠	٥٥٦,٠٠٠	٢٤٤٦٤٠	١٠٩٢٦٩	٥٠٠٠٨	١٥٩٢٧٧	٦٥٪	٧١٩٢٣	٦٦٪	٢٨٤٨٩	٥٧٪	١٠٠٤١٢	٦٣٪	٧٧٦	١٢٥	٩٠١	٧١١٤٧	٢٨٣٦٤	٩٩٥١١	٦٨٥٥٧	٢٨١١٥	٩٦٦٧٢	٩٦٪	٢٥٩٠	٢٤٩	٢٨٣٩	٢٨٪
٨	شبوة	٦	٥٠٥,٠٠٠	٢٢٢٢٠٠	٨٠٥٥٤	٤٥٢٦٧	١٢٥٨٢١	٥٧٪	٥٨٠٨١	٧٢٪	٢٦٩٥٩	٥٩٪	٨٥٠٤٠	٦٨٪	١٣١٩	١٥٩	١٤٧٨	٥٦٧٦٢	٢٦٨٠٠	٨٣٥٦٢	٥٢٠٠٠	٢٥٧٠٣	٧٧٧٠٣	٩١٪	٤٧٦٢	١٠٩٧	٥٨٥٩	٦٩٪
٩	حضرموت	١٨	٨٦٩,٠٠٠	٣٨٢٣٦٠	١٧٥٥٣٢	٩١٧٠١	٢٦٧٢٣٣	٧٠٪	٦٣٨١٨	٣٦٪	١٨٦٦٨	٢٠٪	٨٢٤٨٦	٣١٪	٢٢٣٢	٢٢٠	٢٤٥٢	٦١٥٨٦	١٨٤٤٨	٨٠٠٣٤	٥٣٦٠٣	١٧٠٣٥	٧٠٦٤١	٨٥,٦٪	٧٩٨٠	١٤١٣	٩٣٩٣	١٤٪
١٠	المهرة	٢	٨٣,٠٠٠	٣٧٧٢٠	٢١٠٥٤	٩٩٦٤	٣١٠١٨	٨٢٪	٧٨٠٩	٣٧٪	٣١٨٣	٣٢٪	١٠٩٩٢	٣٥٪	٩٥	١٠	١٠٥	٧٧١٤	٣١٧٣	١٠٨٨٧	٦٧٨٨	٢٨٤٨	٩٦٣٦	٨٨٪	٩٢٦	٣٢٥	١٢٥١	١١,٣٪
١١	الحديدة	٣٤	١٩٨٤,٠٠٠	٨٧٢٩٦٠	٤٠٤٠٧١	١٥٤٨٩٦	٥٥٨٩٦٧	٦٤٪	٣١٩٤٦٤	٧٩٪	١١٦٢٧٣	٧٥٪	٤٣٥٧٣٧	٧٨٪	١٩٢٣	٥٢٠	٢٤٤٣	٣١٧٥٤١	١١٥٧٥٣	٤٣٣٢٩٤	٣١٢٦٨٩	١١٤٧٨٤	٤٢٧٤٧٣	٩٨٪	٤٨٥٢	٩٦٩	٥٨٢١	١,٣٪
١٢	ذمار	٢١	١١٢٠,٠٠٠	٣٩٢٨٠٠	٢٦٤٩٧٦	١٤٨٣٣٣	٤١٣٣٠٩	٨٤٪	١٧١٤٥٣	٦٥٪	٩٤٣٠٧	٦٣٪	٢٦٥٧٦٠	٦٤٪	١٠٩٠	٢٥١	١٣٤١	١٧٠٣٦٣	٩٤٠٥٦	٢٦٤٤١٩	١٦٧٣٦٦	٩٣٥٤٨	٢٦٠٩١٤	٩٨٪	٢٩٩٧	٥٠٨	٣٥٠٥	١,٣٪
١٣	صنعاء	٢١	١٢٥٦,٠٠٠	٥٥٢٦٤٠	٢٩٥٢٠٤	١٠٧١٧٣	٤٠٢٣٧٧	٧٣٪	١٩٣٦٢٣	٦٦٪	٦٩٢٩١	٦٤٪	٢٦٢٩١٤	٦٥٪	١٤٣٥	٣١٥	١٧٥٠	١٩٢١٨٨	٦٨٩٧٦	٢٦١١٦٤	١٨٨٥٣٤	٦٨٥٣٦	٢٥٧٠٧٠	٩٨٪	٣٦٥٤	٤٤٠	٤٠٩٤	١,٥٪
١٤	المحويت	٨	٤٣٢,٠٠٠	١٩٠٠٨٠	٩٦٩٦٧	٤٤٢٨٤	١٤١٢٥١	٧٤٪	٨٤٥٥٦	٨٧٪	٣٧١٦٤	٨٤٪	١٢١٧٢٠	٨٦٪	٣٧٨	٧٦	٤٥٤	٨٤١٧٨	٣٧٠٨٨	١٢١٢٦٦	٨٣٠٤٧	٣٦٨٤٧	١١٩٨٩٤	٩٨٪	١١٣١	٢٤١	١٣٧٢	١٪
١٥	حجة	٢٠	١٣٩١,٠٠٠	٦١٢٠٤٠	٢٥٩٥٤٦	١٠٣١٨٨	٣٦٢٧٣٤	٥٩٪	٢٢٥٤٢٠	٨٧٪	٨٦٣٩٤	٨٤٪	٣١١٨١٤	٨٦٪	١٢٠٤	١٠٣٧	٢٢٤١	٢٢٤٢١٦	٨٥٣٥٧	٣٠٩٥٧٣	٢٢٠٦١١	٨٥٠٠٨	٣٠٥٦١٩	٩٨٪	٣٦٠٥	٣٤٩	٣٩٥٤	١,٢٪
١٦	صعدة	٩	٥٧٧,٠٠٠	٢٥٣٨٨٠	١٢٧١٥٣	٢٣٣٤٣	١٥٠٤٩٦	٥٩٪	١١٥١٣٨	٩١٪	١٩٨٨٩	٨٥٪	١٣٥٠٢٧	٩٠٪	٨٤٥	٤٠	٨٨٥	١١٤٢٩٣	١٩٨٤٩	١٣٤١٤٢	١١١٢٣٧	١٩٧٣٣	١٣١٩٧٠	٩٧٪	٢٠٥٦	١١٦	٢١٧٢	١,٦٪
١٧	الجوف	٥	٤٨١,٠٠٠	٢١١٦٤٠	٥٢٢٣١	١٨٢٧٩	٧٠٥١٠	٣٣٪	٤٥٥٨٩	٨٧٪	١٤٩٦١	٨٣٪	٦٠٥٥٠	٨٦٪	٦٥٢	٩٣	٧٤٥	٤٤٩٣٧	١٤٨٦٨	٥٩٨٠٥	٤٣١٧٨	١٤٣٨١	٥٧٥٥٩	٩٥٪	١٧٥٩	٤٨٧	٢٢٤٦	٣,٥٪
١٨	مأرب	٣	٢٣٧,٠٠٠	١٠٤٢٨٠	٥٨٣٣٦	١٧٠٨٩	٧٥٤٢٥	٧٢٪	٤٠٨٣٢	٧٠٪	١٣٠٦٠	٧٦٪	٥٣٨٩٢	٧١٪	٧١٧	٧٨	٧٩٥	٤٠١١٥	١٢٩٨٢	٥٣٠٩٧	٣٨٤٣٨	١٢٨٧٩	٥١٣١٧	٩٥٪	١٦٧٧	١٠٣	١٧٨٠	٣,٣٪
١٩	الضالع	٧	٣٨٢,٠٠٠	١٦٨٠٨٠	٩٤٠٦٣	٤٩٢٨٦	١٤٣٣٤٩	٨٥٪	٥٨٢٥٠	٦٢٪	٢٤٢٤٣	٧٤٪	٨٢٤٩٣	٥٧٪	٦٩٧	٦١	٧٥٨	٥٧٥٥٣	٢٤١٨٢	٨١٧٣٥	٥٤٣٦٤	٢٣٩٢٩	٧٨٢٩٣	٩٥٪	٣١٨٩	٢٥٣	٣٤٤٢	٤,٢٪
٢٠	عمران	١٥	٨٨٧,٠٠٠	٣٩٠٢٨٠	١٦٨٢٠٨	٥٠٥١٧	٢١٨٧٢٥	٥٩٪	١٢٠٦٠٤	٧٢٪	٣٢٤١٧	٦٤٪	١٥٣٠٢١	٧٠٪	١٥٢٢	١٧٨	١٧٠٠	١١٩٠٨٢	٣٢٢٣٩	١٥١٣٢١	١١٦٧٤٣	٣١٩٤١	١٤٨٦٨٤	٩٧٪	٢٣٣٩	٢٩٨	٢٦٣٧	١,٧٪
	المحافظة	٣٠١	١٧٦٩٠,٠٠٠	٧٧٨٤٨٠٠	٣٨٩١٣٤٦	١٧٠٢٧٧٣	٥٦٠٠١١٩	٧٢٪	٢٥٧٧٤٨٢	٦٦٪	١٠١٩٩١٢	٦٠٪	٣٥٩٧٣٩٤	٦٤٪	٣٧١٦٤	٧٤١٣	٤٤٥٧٧	٣٥٤٠٣١٨	١٠١٢٤٩٩	٣٥٥٢٨١٧	٢٤٢٧٥٧٨	٩٩٢٩٣٢	٣٤٢٠٥١٠	٩٥٪	١١٢٧٤٠	١٩٥٦٧	١٣٢٣٠٧	٣,٦٪
	المقرات	٥٠	اجمالي مقرات الانتخاب بنظام الدائرة الواحدة في عواصم المحافظات						١٣٨٧٥٢	٣٪	٣٦٧٩٥	٢٪	١٧٥٥٤٧	٣٠٪	٢٩٧٨	١٥٨	٣١٣٦	١٣٥٧٧٤	٣٦٦٣٧	١٧٢٤١١	١٢٧١٩٩	٣٦٠٨٦	١٦٣٢٨٥	٩٠,٦٪	٨٥٧٥	٥٥١	٩١٢٦	٧٪
الإجمالي العام									٢٧١٦٢٣٤		١٠٥٦٧٠٧		٣٧٧٢٩٤١		٤٠١٤٢	٧٥٧١	٤٧٧١٣	٣٦٧٦٠٩٢	١٠٤٩١٣٦	٣٧٢٥٢٢٨	٢٥٥٤٧٧٧	١٠٢٩٠١٨	٣٥٨٣٧٩٥		١٢١٣١٥	٢٠١١٨	١٤١٤٣٣	
النسبة المئوية									٦٩,٧٪		٦٢٪		٦٧,٣٧٪		١,٤٨٪	٠,٧٪	١,٢٦٪	٩٨,٥٢٪	٩٩,٣٪	٩٨,٧٪	من الأصوات الصحيحة		٩٦,٢٪		من الأصوات الصحيحة		٣,٨٪	
																					من مجموع الأصوات		٩٤,٩٩٪		من مجموع الأصوات		٣,٧٥٪	

هـذا الكتـاب

إن المتغيرات الهائلة التي حدثت في بلادنا منذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وأبرزها اختيار النهج الديمقراطي التعددي الذي أتاح المجال أمام حرية الصحافة وحرية البحث وحرية الرأي والرأي الآخر، مكنت الكثير من الباحثين من التعبير عن رؤاهم وتصوراتهم للعديد من الأحداث المعاصرة.. وإن لم يحظ بالتقدير إلا تلك الدراسات التي أثبتت جديتها ومصداقيتها وموضوعيتها، ومن هنا تنبع قيمة وأهمية هذا الكتاب الذي يعد الأول من نوعه والذي يرصد بكافة المعلومات والتفاصيل حقائق ووثائق أول إنتخابات رئاسية مباشرة جرت في تاريخ اليمن عام ١٩٩٩م.

وحرص المؤلف في هذا الكتاب أن يعكس صورة إيجابية في معظمها وهو يسرد سيرة قادة اليمن الجمهوري وأن يحاول قدر الإمكان تجنب السلبيات بهدف إنصاف أولئك الرؤساء، إضافة إلى أن خبرته المشهود لها في العمليات الإنتخابية المختلفة قد مكنته من تقديم (بانوراما) كاملة حول مجريات عملية الإنتخابات الرئاسية الأولى بكل ماسبقها وصاحبها من إعداد وحوارات وتحضيرات...

نصر طه مصطفى

نبذة عن المؤلف

- من مواليد عام ١٩٥٤م - تخرج من كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء عام ١٩٨٠م بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى - حصل على عدة دورات تخصصية في الداخل والخارج.
- شغل منصب مدير عام التعاونيات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل منذ عام ١٩٧٧م ثم مديراً عاماً للوحدات الإدارية والعمل الشعبي بمكتب رئاسة الوزراء عام ١٩٨٧م - ١٩٩٣م ورئيساً للفريق الفني باللجنة العليا للإنتخابات ومساعداً لرئيس قطاع التخطيط والاحصاء والشئون الفنية بدرجة وزير بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٩٩م.
- له عدة مؤلفات ودراسات تاريخية وسياسية وادبية، وحصل على وسام "المؤرخ العربي" من اتحاد المؤرخين العرب في ٢٣ فبراير ١٩٨٧م - من مؤلفاته كتاب معالم تاريخ اليمن الحضاري عبر ٩٠٠٠ سنة، وكتاب اليمن في تاريخ ابن خلدون، وكتاب الإنتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن عام ١٩٩٧م.

تصميم - فؤاد المصباحي

فرز وطباعة وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) - تلفون ٢٢٠٤٩٥